السياسة الدولية

العـــــدد ٣٤

اكتـــــوبر ١٩٧٣

الفهـــرس

■ الافتتاحية :

■ الدراسات :

■ التقارير :

■ مكتبة السياسة الدولية :

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام كل ثلاثة أشهر

العدد ٣٤

السنة التاسعة

اكتوبر ١٩٧٣

رئيس التحرير :
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير :
د. عبد الملك عودة

سكرتارية التحرير :
أحمد يوسف القرعى
نبيه الأصفهانى

الإدارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء - القاهرة

الاشتراكات :
لسنة بالبريد العادى
داخل الجمهورية ٨٠ قرشا
ودول اتحاد البريد العربى
ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش



الثمن



الانحياز .. وعدم الانحياز

عدم الانحياز ، الحياد الايجابى ، القوة الثالثة ، العالم الثالث ، الدول النامية .. هذه كلها شعارات تعبر عن آمال الملايين من الشعوب التى تعمر افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، ممن تحرروا من الاستعمار الذى كان جاثما عليهم ، ومازالوا يجاهدون ليتخلصوا من الاستعمار الجديد ، ومن تسلط الدول الكبرى ، ومن مخاطر وفاق الدولتين الاعظم .

عدم الانحياز يعنى قبل كل شىء ، الانحياز الى الذين يحاربون فى فلسطين ، وأنجولا ، وموزمبيق ، وناميبيا ، وزمبابوى وغيرها من البقاع التى مازال الاستعمار الاستيطانى جاثما على صدورها

عدم الانحياز يعنى كذلك ، الانحياز الى دول العالم الثالث ، تلك الدول الكادحة التى تجاهد لكى تتخلص من التخلف والفقر والجوع ، ويعنى التضامن مع هذه الدول فى نضالها .

عدم الانحياز يعنى انحياز الضعفاء الى الضعفاء ، لتتكون من مجموعهم جبهة متماسكة متضامنة ، تستطيع أن تتصدى لمطالب الاقوياء ، وتصمد فى مواجهة أطماع العظماء .

عدم الانحياز يعنى أيضا ، الانحياز للحق والعدالة والانصاف ، والخضوع لقواعد القانون الدولى ، من استتباب السلام والامن الدوليين ، لان دول عدم الانحياز أشد حاجة الى السلام من دول الانحياز ، التى تستطيع بمالها من ثراء وغنى ، أن تغامر بالقوة التى تملكها ، لكى تحقق ما تريده من عدوان .

تلك المعانى السامية سجلت فى صيغ مختلفة فى مؤتمرات بلغراد سنة ١٩٦١ ، والقاهرة سنة ١٩٦٤ ، ولوساكا سنة ١٩٧٠ وأخيرا فى مؤتمر الجزائر سنة ١٩٧٣ .

ومجموعة القرارات التى تم اصدارها فى مؤتمر عدم الانحياز الاخير ، والتى تتضمن برنامجا عاما للعمل المشترك ، قد طلبت من دول عدم الانحياز أن تستعد منذ الان للمؤتمر الخامس الذى تحدد مكان وتاريخ انعقاده والمكان الذى وقع عليه الاختيار هو كولومبو عاصمة سيريلانكا (سيلان) وزمانه سبتمبر سنة ١٩٧٦ . وتلك الخطوة الايجابية ، لم يسبق أن خطت مثلها مؤتمرات الانحياز الثلاثة الاولى ، فقد حدث أن انفضت كلها دون زمان أو مكان للمؤتمر المقبل ، وفى ذلك اشارة الى ما احرزته مؤتمرات عدم الانحياز من نمو وانتقال من الطابع الارتجالى الى الطابع التأسيسى .
واذا كان اقتراح انشاء سكرتارية دائمة لدول عدم الانحياز لم يستجب له فى هذه

الدورة ، فان الامل كبير فى أن يتم ذلك فى الدورة القادمة ، تحقيقا للنضوج الذى نتنبأ به لهذه الحركة الايجابية

لقد أكد مؤتمر الجزائر مبدا اساسيا وجوهريا لفلسفة عدم الانحياز ، وهو ان صراع الشعوب ضد الاستعمار والتسلط والسيطرة والاحتلال والاستعمار الجديد والامبريالية والصهيونية سيبقى محورا أساسيا لسياسة عدم الانحياز . ومن أجل ذلك ، تم تخصيص صندوق موحد تموله الدول الاعضاء ، لمساعدة حركات التحرير البالغ عددها ست عشرة منظمة . فى مقدمتها منظمة تحرير فلسطين . وامتد التضامن بين دول عدم الانحياز الى شعوب أمريكا اللاتينية . اذ ذكر المؤتمر شعب بورتريكو الذى يحارب للخلاص - من الاستعمار الامريكى .

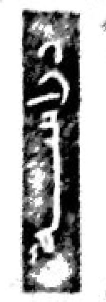
كذلك اهتم المؤتمر بقضية نزع السلاح . فطالب بتحقيق نزع السلاح نزعا شاملا وكاملا ، وحظر استعمال الاسلحة النووية .

وطالب المؤتمر ايضا بتدعيم الامم المتحدة وفاعليتها ، لانها قبل كل شىء جهاز الدول الصغيرة والدول المتخلفة . التى تستطيع فى اطار تنظيماتها . أن تجعل صوتها يصل الى آذان العالم . وان توضح مطالبها . وأن تعبر عن آمالها وآلامها . وأن تكشف عن أطماع الدول الكبرى فيها . لان الامم المتحدة هى الاداة الفعالة للديمقراطية الدولية وفى ظل تلك الديمقراطية . تستطيع دول العالم الثالث أن تدافع عن وجودها وتكافح من أجل تنميتها . والحفاظ على مصالحها .

ومما هو جدير بالذكر . أن البيان الاقتصادى الذى أصدره المؤتمر قد امتاز بنظرة واقعية لمشاكل الدول النامية فحذر تلك الدول من نشاط الشركات متعددة الجنسيات . وأكد حق الدول النامية فى التصرف فى كافة مواردها الطبيعية . وأوصى بتشكيل منظمات للدفاع عن مصالح الدول المنتجة للمواد الاولية . على غرار الاوبيك . واللجنة الدولية المصدرة للنحاس . ولم يكتف بذلك . بل عمل على انشاء صندوق للتعاون والتنمية . تموله دول عدم الانحياز المنتجة للبترول لصالح المجموعة كلها . مما يفصح عن المدى الجديد الذى تصل اليه المجموعة غير المنحازة . من اعطاء قراراتها قوة التطبيق والتنفيذ .

ان هذا الطابع التنفيذى الذى تميز به مؤتمر الجزائر . قد دفع سياسة عدم الانحياز دفعة قوية الى الامام . ينتظر منها أن تحقق النمو والصمود فى وجه المتغيرات الدولية التى طرأت على العالم فى هذه الحقبة من الزمان .

رئيس التحرير



الأمم المتحدة وحروب التحرير في افريقيا

د. ياسين الحيوطى

استاذ دراسات افريقيا والشرق الاوسط
جامعة سانت جونز وجامعة ولاية نيويورك
فى ستونى بروك - نيويورك

منذ ان اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة ،تصريحها الخاص بمنح الاستقلال للاقاليم والشعوب المستعمرة فى ديسمبر ١٩٦ (١) . بدات المنظمة العالمية السير فى طريق ...ذى بها ، قبل نهاية العقد الماضى ، الى اقرار ...شروعية الكفاح التحريرى . ورغما عن أن الهدف ...رئيسى لقرارات الامم المتحدة فى هذا الشان هو جنوبى افريقيا ، الا أن تضمينات الاعتراف الدولى هذا بمشروعية الكفاح التحريرى تمتد الى ما بعد افريقيا ، شاملة الشرق الاوسط وغيره من المناطق التى تشهد الان ، أو مستقبلا كفاحا تحريريا من هذا النوع .

ويعنى اقرار الامم المتحدة لمشروعية الكفاح القومى من أجل التحرر الافريقى ، اعتراف جهاز

(١) انظر قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، الدورة الخامسة عشرة ، القرار رقم ١٥١٤ ، ديسمبر ١٩٦٠ .



أو عدد من الاجهزة الرئيسية للمنظمة العالمية ، بأن النضال ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية فى جنوبى افريقيا ، هو نضال مشروع فى نص ميثاق الامم المتحدة ، والتصريحات والقرارات الصادرة عن المنظمة العالمية . وتعرب الامم المتحدة عن الاقرار بمشروعية النضال القومى التحررى الموجه ضد المغتصب الاجنبى لسيادة أو لاراضى الشعوب المستعمرة ، بصورة عملية ، بطريقتين : أولاهما : دعوة ممثلى الحركات الكفاحية القومية ، الى الاشتراك فى مناقشات أجهزة الامم المتحدة للامور المتعلقة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، التى تمثلها هذه الحركات ، وثانيتهما : دعوة الامم المتحدة أجهزتها ووكالاتها المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية ، بل والافراد ، الى تقديم العون الدولى لحركات التحرر القومى .

ولقد ألمعنا فى فاتحة هذه المقدمة الى أن تصريح الامم المتحدة بشأن الاستقلال الصادر فى ديسمبر ١٩٦٠ كان بشيرا ببدء تحول المنظمة العالمية الى مساندة النضال التحريرى الافريقى ، عن طريق الاعتراف بمشروعيته . والآن نستعرض أبرز التطورات التى حملت المنظمة العالمية على المضى نحو اقرار مشروعية الكفاح القومى من أجل دحض الاستعمار والقضاء عليه . ومن المعروف أن عنم

١٩٦٠ قد وصفت بعام افريقيا ، نظرا لدخول عدد كبير من الدول الافريقية الحديثة العهد بالاستقلال ، المنظمة العالمية فى ذاك العام . وقد أدى نمو هذه العضوية الافريقية (٢) ، والتحامها مع العضوية الاسيوية فى ميدان تأييد مواقف العالم الثالث فى ميدانى تصفية الاستعمار والانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الى احداث تغير شبه ثورى فى طريقة معالجة الامم المتحدة لمشاكل الاستعمار فى افريقيا . ومن المعروف أيضا أن كل عملية لتصفية الاستعمار قد أدت الى زيادة عدد الدول الملتزمة باحداث المزيد من الانحسار الاستعمارى ، لدرجة أن العقد الستين من هذا القرن (١٩٦٠ ـ ١٩٦٩) قد شهد تطورات تاريخية بارزة فى هذا المجال (٣) .

وعدا عن زيادة العضوية الافريقية بالامم المتحدة واقرار الجمعية العامة تصريحها الخاص بتصفية الاستعمار عام ١٩٦٠ ، حدثت التطورات الاتيه التى زادت من اعتناق الامم المتحدة لايديولوجيه مشروعية الكفاح التحريرى القومى فى افريقيا : حدثت مذبحة شاربفيل فى جنوب افريقيا فى مارس ١٩٦٠ ، حينما قتل رصاص بوليس جنوب افريقيا ما يقرب من ٧٠ عاملا افريقيا ، احتجوا على نظام بطاقات المرور التى تحتم قوانين التفرقة العنصرية على الافارقة ، وهم غالبية السكان (٤) حملها . وأدت المذبحة الى انعقاد مجلس الامن ، الذى نظر للمرة الاولى فى تاريخه مسألة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، على اعتبار أنها أمر يهدد الامن والسلام الدوليين . وفى عام ١٩٦١ وقع الجنرال ديجول اتفاقية افيان (فرنسا) مع جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ، معترفا بحق الجزائر فى الاستفتاء على الاستقلال . وفى ذاك العام ذاته ، شب لهيب الثورة ضد الحكم البرتغالى فى انجولا وامتد الى غينيا (بيساو) ، فى غرب افريقيا ، ثم انطلق الى موزمبيق فى شرق افريقيا فى عام ١٩٦٤ . وفى عام ١٩٦٥ أعلن البيض فى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ، بزعامة ايان سميث ، « ثورة » على بريطانيا . كان المعدى منها ، ولا يزال ، سد الطريق امام الغالبيه الافريقية (٥) التى كانت تزحف نحو تحقيق حكم الاغلبية أسوة بما حدث فى روديسيا الشمالية (زامبيا) وفى نياسا لاند (مالاوى) . وأدى هذا فى عام ١٩٦٦ الى تطبيق مجلس الامن للامم المتحدة لعقوبات الحظر الاقتصادى على روديسيا الجنوبية ، للاطاحة بحكم ايان سميث العنصرى . وكانت تلك اول مرة يطبق فيها المجلس نصوص الفصل السابع من فصول الميثاق ، وعنوانه « فيما يتخذ من الاعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان » . وفى العام ذاته (١٩٦٦) أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) ، وأتبعت هذا فى عم ١٩٦٧ بانشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، الذى يمكن اعتباره أول حكومة فى المنفى تحت راية الامم المتحدة .

كل هذه التطورات ، وما تبعها من تطورات ثانوية متصلة بها ، حدت بالامم المتحدة الى حث خطاها صوب اقرار مشروعية الكفاح التحريرى فى افريقيا بوتيرة متزايدة . ويتجلى هذا كله ، فى صورة متبلورة فى الذروة الجديدة التى بلغها تأكيد الامم المتحدة لمشروعية النضال القومى الافريقى ، والتى تمثلها قرارات المنظمة العالمية التى اتخذت فى أواخر عام ١٩٧٢ وأوائل عام ١٩٧٣ . وهذا ما نتعرض له فى القسم التالى من هذه الدراسة .

١ ـ الذروة الجديدة لاقرار مشروعية النضال القومى

حينما وصف مندوب تنزانيا فى الامم المتحدة فى أواخر عام ١٩٧٢ الاستعمار والتفرقة العنصرية بأنهما « النظام الشرير » ، فانه عبر للمنظمة العالمية عما يعتلج فى صدور غالبيه ممثلى

(٢) تبلغ العضوية الافريقية فى الامم المتحدة حاليا احدى وأربعين دولة من مجموع ١٣٢ دولة عضوا .

(٣) أنظر تقريرا لهذا الباحث بعنوان « الامم المتحدة وتصفية الاستعمار » ، السياسة الدولية ، العدد ٢٢ ، اكتوبر ١٩٧٠ . من صفحة ٨١ ـ ٨٧ .

(٤) يبلغ تعداد الافارقة فى جمهورية جنوب افريقيا حوالى ١٥ مليونا ، بينما يقل عدد البيض فى تلك الجمهوريه عن اربعة ملايين .

(٥) يبلغ تعداد الافارقة فى زمبابوى ٥ ملايين نظير اقل من ربع مليون من المستوطنين البيض .

الدول من مشاعر ازاء هذين الخطرين اللذين يهددان الامن والسلم الدوليين . ثم جاءت قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورتها السابعة والعشرين (١٩٧٢) ، وقرارات مجلس الامن معبرة عن بلوغ المنظمة العالمية ذروة جديدة من التاييد الدولى لمشروعية النضال القومى الافريقى ، ضد النظم الاستعمارية والاستيطانية ، وضد التفرقة العنصرية فى أنجولا وموزمبيق وغينيا (بيساو) وروديسيا الجنوبية (زمبابوى) وجنوب غرب افريقيا (ناميبيا) . وأوضحت هذه القرارات الدولية عزم الامم المتحدة على المضى قدما فى سبيل دعم نضال افريقيا من أجل الحرية والاستقلال . أضف الى هذا ، أن القرارات الدولية التى اتخذت فى أواخر عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٣ تعكس التطور التاريخى الذى شهدته الامم المتحدة فى طرق معالجتها لمشكلتى الاستعمار والتفرقة العنصرية فى افريقيا ، وتدلل على نمو مشاركة الوكالات المتخصصة المرتبطة بالمنظمة العالمية ، فى السعى وراء احلال الاستقلال والمساواة ، محل الاستعمار والعبودية .

والان نعرض لمغزى هذه القرارات الدولية ، لايضاح معنى اقرار الامم المتحدة لمشروعية الكفاح التحريرى فى افريقيا ، وأهمية هذا المنحى الدولى بالنسبة للنضال التحريرى فى الشرق الاوسط وغيره من المناطق الاخرى الساعية وراء الكرامة والاستقلال القوميين .

فى ٢ نوفمبر ١٩٧٢ ، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة أربعة قرارات رئيسية ، تعكس نمو ايديولوجية المنظمة العالمية فى مجال تصفية الاستعمار . وأول هذه القرارات هو القرار رقم ٢٩.٨ (الدورة السابعة والعشرون) بصدد تنفيذ تصريح الامم المتحدة بشأن الاستقلال الذى اتخذ فى عام ١٩٦٠ . وقد أعاد هذا القرار تأكيد الجمعية العامة ، أن استمرار الاستعمار فى أية صورة من صوره ومظاهره ، بما فى ذلك شن الحروب الاستعمارية بغية قمع حركات التحرر القومى التى تنشط حاليا فى افريقيا ، لا يتفق وميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان وتصريح الجمعية العامة الخاص بمنح الاستقلال الذى اتخذ عام ١٩٦٠ . ومضى هذا القرار مضيفا فقرات اخرى تفوق فقراته التى أشرنا اليها الان اهمية ، حيث أعلنت الجمعية العامة أن موقف المجابهة بين الاستعمار والكفاح التحريرى فى جنوبى افريقيا يهدد الامن والسلام الدوليين . لذا رددت الجمعية العامة تأكيد اعترافها بمشروعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل ممارستها لحقها المشروع فى تقرير مصيرها ، ونيل استقلالها بكل الوسائل الضرورية المتاحة لها . وأهابت الجمعية العامة بكل الدول والوكالات الدولية المتخصصة وغيرها من أجهزة اسرة الامم المتحدة بأن تقدم المعونة المادية والمعنوية للكفاح من أجل الحرية والاستقلال فى الاراضى المستعمرة ، وخاصة لحركات التحرر القومى ، وذلك بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية . وفى الوقت ذاته ، طالبت الجمعية العامة بحجب كل عون ممكن عن حكومات البرتغال وجنوب افريقيا والنظام العنصرى غير المشروع القائم فى روديسيا الجنوبية ، لحين نبذ هذه الحكومات والانظمة لسياسات السيطرة الاستعمارية والاستبداد العنصرى . ونرى فى طريقة تصويت اعضاء الامم المتحدة على هذا القرار ،مؤشرا آخر على ازدياد قوة ايديولوجية الامم المتحدة بصدد تصفية الاستعمار فى العشر سنوات الاخيرة ، مما أدى الى عزل الدول الاستعمارية وانصارها فى الحلبة الدولية . ذلك أن ٩٩ دولة قد صوتت مؤيدة للقرار ، وعارضته ٥ دول هى البرتغال وجنوب افريقيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا ، وامتنعت ثلاث وعشرون دولة عن التصويت بما فى ذلك دولة افريقية واحدة هى مالاوى التى تعتبر حاليا مستعمرة اقتصادية لجنوب افريقيا .

كما اتخذت الجمعية العامة فى دورتها السابعة والعشرين ثلاثة قرارات اخرى تعكس الايديولوجية الدولية التى يتضمنها القرار السابق ذكره ، الا وهى القرارات أرقام ٢٩.٩ ــ ٢٩١٠ ــ ٢٩١١ (٦) (بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٧٢) ونصت هذه القرارات على ما يلى : أولا : الاهمية القصوى لنشر المعلومات عن شر الاستعمار واخطاره (القرار رقم

(٦) انظر قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة خلال دورتها السابعة والعشرين (١٩ سبتمبر ــ ١٩ ديسمبر ١٩٧٢) الواردة فى الوثيقة الصحفية للامم المتحدة رقم GA/4719 المؤرخة فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٢ .

٢٩٠٩) **ثانيا :** دعوة الامين العام للامم المتحدة الى تنظيم مؤتمر دولى فى أوسلو ، عاصمة النرويج ، خلال عام ١٩٧٣ ، يضم خبراء دوليين ، للنظر فى شتى أوجه تأييد ضحايا الاستعمار والتفرقة العنصرية فى جنوبى افريقيا (القرار رقم ٢٩١٠) (٧) **ثالثا :** مناشدة الحكومات والشعوب ، فى كل انحاء العالم ، ان تحيى كل سنة أسبوعا للتضامن مع شعوب جنوبى افريقيا المستعمرة والمكافحة من أجل الحرية والاستقلال وحقوق الانسان ، على أن يكون الخامس والعشرون من شهر مايو ، الذى يوافق يوم التحرر الافريقى ، هو بداية هذا الاسبوع ».

ومن آثار هذه الايديولوجية التى تتركز فى اقرار مشروعية النضال القومى الافريقى والتى تعكسها القرارات ، الانفة الذكر عزل البرتغال وجنوب افريقيا فى مجال الامم المتحدة . ذلك أن الدولتين اللتين صوتتا ضد كل هذه القرارات وجدتا أن اغلبيات ساحقة من اعضاء الامم المتحدة قد اقترعت لصالح هذه القرارات ، وخاصة القرارين الخاصين بالتشهير بأخطار الاستعمار (١١٣ صوتا مؤيدا وامتناع اثنتى عشرة دولة عن التصويت) وبمؤتمر أوسلو (١١٨ صوتا مؤيدا وامتناع سبع دول عن التصويت) . وجدير بالذكر هنا أن البرتغال وجنوب افريقيا قد هاجمتا هذه القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها السابعة والعشرين قائلتين انها قرارات تعوزها المرونة الدبلوماسية والواقعية ، وتشير الى انحراف خطير فى المسلك الدولى للامم المتحدة ، يتمثل فى تأييد العنف فى العلاقات الدولية . غير أن هذه التصريحات من جانب مندوبى البرتغال وجنوب افريقيا بصدد اعتراف المنظمة العالمية بمشروعية الكفاح التحريرى ، تشير فى الوقت ذاته الى ازدياد عزلة هاتين الدولتين الاستعماريتين عن المسيرة الدولية لغالبية دول العالم فى اطار الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ».

ومما يزيد فى أهمية هذه القرارات الدولية بالنسبة لاقرار مشروعية الكفاح التحريرى ، ان عددا من الحركات الافريقية القومية التى تضطلع بالنضال القومى حاليا ، قد اشتركت فى مناقشات اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة ، والمعنية بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى واقاليم الوصاية ، وذلك بعد أن منحت اللجنة ممثلى تلك الحركات الكفاحية حق الاشتراك فى المناقشات بصفة مراقبين . وينطوى منح هذه الحركات القومية صفة ووضع « المراقبين » فى الامم المتحدة خلال مناقشة المشاكل التى تمس الاقاليم التى تنتمى الحركات الافريقية لها ، على تطور ذى مغزى عميق فى العلاقات الدولية . ذلك ان منح هذا الحق للمنظمات الافريقية المناضلة (٨) وهو حق تمارسه بعض الدول غير الاعضاء بالمنظمة العالمية كسويسرا مثلا ، يساوى الى حد ما ، بين هذه المنظمات والدول الاستعمارية وغيرها من الدول الاعضاء بالامم المتحدة . وكما المعنا ، تعتبر هذه المساواة مساواة جزئية ، لان حق المراقبة لا يستتبعه حق التصويت ، ورغما عن هذا التفاوت فى وضع الحركات الافريقية القومية ، ووضع الدول التى تستعمر وتضطهد شعوب جنوبى افريقيا ، الا أن علينا أن نذكر أن البرتغال مثلا لا تعتبر مستعمراتها سوى امتداد للارض القومية البرتغالية لا يسمح بالتجزئة او التفرقة ، كما أن جنوب افريقيا لا تعترف بأن للامم المتحدة حق الحلول محل عصبة الامم فى الاشراف على حكم ناميبيا وادارتها ». معنى هذا ، أن منح الامم المتحدة الحركات النضالية الافريقية حق الاشتراك فى المناقشات بصفتها « مراقبة » يقوض النظريات الاستعمارية فى جنوب افريقيا ، ويمنح المناضلين الافارقة حق اسماع العالم صوت الكفاح التحريرى ، ويفوت على لشبونه (عاصمة البرتغال) وبريتوريا (عاصمة جنوب افريقيا) فرصة الانفراد بنشر آرائهما عن طريق المنظمة العالمية ووثائقها الرسمية ». كما ينطوى مثول

---

(٧) عقد المؤتمر الدولى فى أوسلو فى الفترة ما بين ٩ ، ١٤ ابريل ١٩٧٣ . وصدرت وثيقة دولية هامة تتضمن شتى التوصيات المتعلقة بدعم النضال القومى فى افريقيا ، ومساعدة ضحايا الاستعمار والتفرقة العنصرية . أنظر وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة رمز A/9061 المؤرخة فى ٧ مايو ١٩٧٣ والتى تتضمن تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى الجمعية العامة كى دورتها الثامنة والعشرين ، والواقع فى ٣١ صفحة عدا الملحقات .

(٨) تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بحق المراقبة ايضا خلال مناقشة اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة المشكلة الفلسطينية فى الدورات العادية التى تعقدها الجمعية العامة .

الطرفين ، الطرف المناضل الافريقى ، والطرف الاستعمارى ، امام المنصة العالمية ، على نوع جديد من التنافس على الاعتراف الدولى بين حكومات لم تعلن بعد ، تمثلها الحركات النضالية ، وحكومات دول اعضاء بالامم المتحدة (البرتغال وجنوب افريقيا) فاذا تذكرنا ان الامم المتحدة تقوم على أساس من عضوية دول قائمة مستقلة وذات سيادة ، أدركنا مدى التطور الكبير المتمثل فى اعتراف الامم المتحدة ، عن طريق منح صفة المراقبة ، بوجود ومشروعية حركات قومية تحريرية ، لا تعتبر حكومات فى العرف التقليدى الدولى .

هذه الذروة الجديدة لاقرار مشروعية النضال الافريقى من قبل الامم المتحدة ، تتضح ايضا فى قول الجمعية العامة فى أحد قراراتها الانفة الذكر أنها « تلاحظ بعين الارتياح التدابير المقترحة لاشتراك ممثلى الحركات القومية التحريرية وقادتها فى أنجولا وموزمبيق وغينيا (بيساو) وكابو فردى وناميبيا وروديسيا الجنوبية فى أعمال اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار (لجنة الدول الاربع والعشرين) » (٩) .

وتجدر الاشارة هنا ، الى أنه خلال الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة ، اشترك فى مناقشات اللجنة الرابعة التابعة للجمعية ، ممثلو الحركات التحريرية الافريقية التالية : جبهة تحرير موزمبيق (فريليمو) ، الحزب الافريقى لاستقلال غينيا بيساو وكابو فردى (بايجيك) ، والاتحاد الشعبى الافريقى فى زمبابوى (زابو) ، والاتحاد القومى الافريقى فى زمبابوى (زانو) .

كل هذه الاجراءات التى تشمل شتى الحركات النضالية فى جنوب افريقيا ، تعكس المدى الذى بلغته الامم المتحدة حتى الان ، فى اقرار شرعية الكفاح التحريرى فى القارة الافريقية . وتزداد هذه الاجراءات وضوحا ، اذا درسنا المواقف التى اتخذتها الامم المتحدة أخيرا بالنسبة لكل من مسارح النضال الافريقى على حدة . لذا نعرض الان هذه المواقف تفصيليا بالنسبة للمستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية وناميبيا والتفرقة العنصرية .

٢ ـ الامم المتحدة ومسارح الكفاح التحريرى :

أولا : المستعمرات البرتغالية : تنعكس فى القرار الرئيسى الذى اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين بصدد المستعمرات البرتغالية ، (١٠) أبرز عناصر اقرار المنظمة العالمية لمشروعية حروب التحرير الافريقية . ففى هذا القرار ، بعض ان الجمعية العامة « تؤكد بأن حركات التحرير القومى فى أنجولا وغينيا (بيساو) وكابو فردى وموزمبيق ، هى الممثلة الاصيلة للامال الحقيقية لشعوب تلك الاقاليم » . من أجل هذا ، توصى الجمعية العامة « كل الحكومات والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الاخرى المنضوية تحت لواء نظام الامم المتحدة ، ان تضمن خلال نظرها لمسائل تتعلق بتلك الاقاليم ، تمثيل حركات التحرير للاقاليم المعنية ، بصفة مناسبة ، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، لحين نيل تلك الاقاليم استقلالها . وتتضمن هذه العبارات الواردة فى القرار المذكور ، خطوتين توأمين من خطوات الاعتراف بمشروعية حروب التحرير : أولاهما الاعتراف بأن الحركات النضالية فى الاقاليم التى تحكمها البرتغال حاليا ، هى الممثلة للمشاعر الجماهيرية فى تلك الاقطار (١١) ، وتاميتهم حق

---

(٩) القرار رقم ٢٩٠٨ للجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين .

(١٠) القرار رقم ٢٩١٨ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٢ من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين .

(١١) يعترض بعض المتخصصين فى العلوم السياسية والقانون الدولى ، على اعتراف الامم المتحدة بان للحركة النضالية حق تمثيل الاقاليم غير المتمتعة ، بالحكم الذاتى ، قائلين بان هذا الحق ينشأ من تطبيق حق تقرير المصير على شعوب تلك الاقاليم ، وهذا اجراء لم يحدث بعد . غير ان هذه النظرة تغفل ان للمناضلين حق التمثيل المؤقت لاهاليهم لحين تطبيق حق تقرير المصير .

تلك الحركات فى الاشتراك فى المؤتمرات الدولية التى تتطرق بالنظر لاى شأن من شئون تلك المستعمرات .

وعقب هذا ، أورد قرار الجمعية العامة نداء لم يسبق له مثيل من قبل فى تاريخ علاقات الامم المتحدة بحركات التحرير فى الجنوب الافريقى . فقد جاء فى هذا النداء ، ان الجمعية العامة « تعتبر انه من المحتم بدء المفاوضات فى موعد مبكر بين حكومة البرتغال وحركات التحرير القومية ، بغية تطبيق تصريح الامم المتحدة بشأن الاستقلال تطبيقا كاملا وسريعا » . ونرى هنا ان الامم المتحدة ، اذ تدحض النظرية البرتغالية القائلة بانه ليس للبرتغال أقاليم مستعمرة ، وانما مقاطعات متممة للارض القومية رغما عن وجودها عبر البحار ، تطالب الحكومة البرتغالية بالدخول فى مفاوضات مع من تعتبرهم المنظمة العالمية ، الممثلين الشرعيين الحاليين للمشاعر القومية فى الاقاليم ، الا وهم ممثلو الكفاح التحريرى ضد الاستعمار .

كل هذه النصوص الواردة فى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن المستعمرات البرتغالية ، انما تمثل منطقا ايديولوجيا متوائما مع روح ميثاق الامم المتحدة وتاريخية النضال التحريرى الذى تعترف الامم المتحدة بمشروعيته . ولذا نرى ان اقرار المنظمة العالمية لشرعية الكفاح من أجل الاستقلال فى المستعمرات البرتغالية ، قد ادى الى الاعتراف بالاجهزة الثورية التى تضطلع بالكفاح المسلح فى تلك الاقاليم . وقد ادت هاتان الخطوتان اللتان اتخذتهما الامم المتحدة ، الى منح تلك الاجهزة حق التمثيل فى المناقشات الدولية التى تتعرض لشئون الاقاليم التى تنتمى تلك الاجهزة لها . وبعد هذا ، جاء نداء الجمعية العامة بضرورة تفاوض البرتغال ، وهى الدولة العضو بالمنظمة العالمية ، مع الحركات القومية الثائرة ، وهى ليست دولا وانما تعتبر ، فى نظر الامم المتحدة ، الممثلة الشرعية لامال الشعوب الرازحة تحت وطأة الاستعمار البرتغالى .

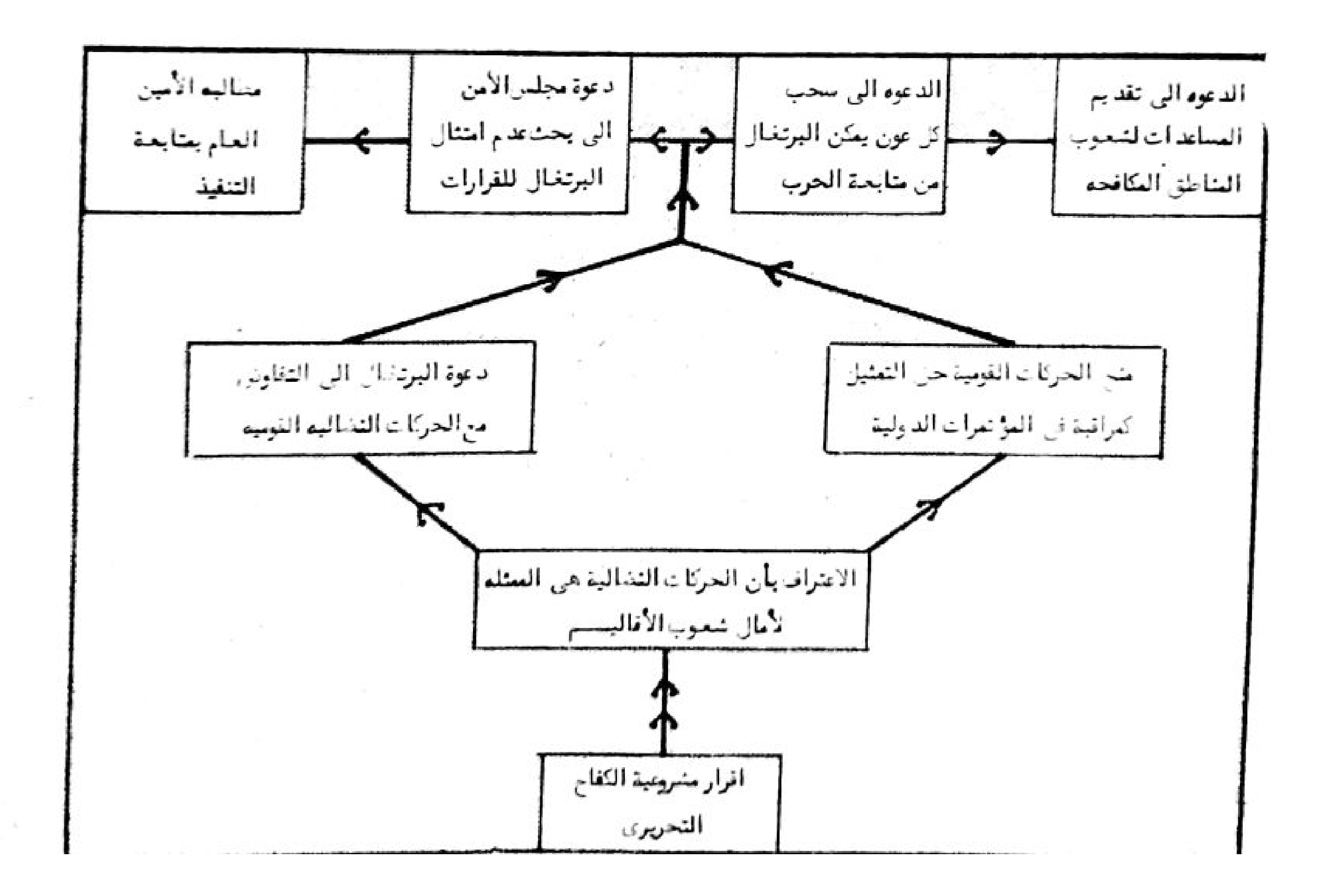
ويكمل هذه الصورة لتسلسل اجراءات اقرار مشروعية الكفاح النضالى فى الامم المتحدة ، اربعة عناصر هامة فى قرار الجمعية العامة . تشكل فى مجموعها الضغط الدولى المستمر على البرتغال ، لتحيد عن موقفها ونشاطها الاستعماريين هذه العناصر هى : ا ـ دعوة الجمعية العامة جميع الحكومات والوكالات الداخلة فى فلك أسرة منظمات الامم المتحدة والهيئات غير الحكوميه . ان تقدم المساعدات المادية والمعنوية لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . « وخاصة لشعوب المناطق المحررة فى تلك الاقاليم » . مما يساعد على الاستمرار فى الكفاح ، ب ـ دعوة الجمعيه العامه جميع الحكومات ، وخاصة منها أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسى ، أن تسحب كل عون قد يمكن البرتغال من متابعة حربها الاستعمارية . ج ـ دعوة الجمعيه العامة مجلس الامن ، أن يبحث المشكلة بصورة عاجلة فى حالة عدم امتثال البرتغال لقرارات الامم المتحدة « بغية تامين تنفيذ تصريح الجمعية العامة الخاص بمنح الاستقلال والقرارات التى اتخذها مجلس الامن فى هذا الصدد تنفيذا كاملا وعاجلا » ، د ـ مطالبة الامين العام بمتابعة تنفيذ القرار « وخاصة فيما يتعلق بأية مساعدة يمكن له أن يقدمها بصدد المفاوضات » بين البرتغال وحركات التحرير القومية .

وقد اتخذت الجمعية العامة هذا القرار بأغلبية ثمانية وتسعين صوتا ضد ستة أصوات (البرازيل ، البرتغال ، اسبانيا ، جنوب افريقيا ، بريطانيا وامريكا) ، مع امتناع ثمانى دول وهى فرنسا ودول اوربية عربية أخرى وبعض دول أمريكا اللاتينية ، عن التصويت . وتجلت الهوة المتزايدة الاتساع بين الامم المتحدة والبرتغال ، فى كلمة أدلى بها سفير البرتغال أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، اذ قال : ان الجمعية العامة تضفى شرعية على جماعات « تصف نفسها بالتحريريه » ، على الرغم من انه ليس للجمعية العامة بموجب ميثاق الامم المتحدة من صلاحيات تخول لها الاقدام على مثل هذا الاعتراف (١٢) .

(١٢) وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة ، الرمز A/PV. 2084 من مضابط الجمعية ، بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٢

ويعبر الرسم البيانى التالى ، عما سبق ذكره من تسلسل خطوات الامم المتحدة فى مجال اقرار مشروعيه الكفاح التحريرى ضد الاستعمار البرتغالى · وينطبق هذا الرسم على الحروب التحريرية الافريقية الاخرى ·

وجدير بالذكر هنا ، أن الذروة الجديدة التى بلغتها القوى المضادة للاستعمار والامبريالية فى الامم المتحدة ، بصدد اقرار مشروعية الصراع القومى ضد الاستعمار البرتغالى ، فى أواخر عام ١٩٧٢ ، لم تقتصر على مجال الجمعية العامة ، وهو مجال التوصيات ، فحسب ، بل شملت أيضا مجال مجلس الامن ، وهو مجال اتخاذ القرارات · ففى خطاب وجهته سبع وثلاثون دولة افريقية (١٣) . الى مجلس الامن فى نوفمبر ١٩٧٢ ، دعت المجلس الى بحث « الموقف الراهن فى الاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى » · واضافت الدول الافريقية فى خطابها ذاك انه « منذ عام ١٩٦٣ ··· تطور الموقف فى صالح حركات التحرير القومية التى تقوم بنضالها البطولى داخل الاراضى التى تحتلها البرتغال » · وعمدت هذه الدول الافريقية الى تأكيد ما كسبه مبدأ مشروعية حروب التحرير من دعم واقرار ، بأن اشارت الى أن هذه الحركات القومية قد حازت الان على اعتراف لجنة الدول الاربع والعشرين المعنية بتصفية الاستعمار ، والجمعية العامة للامم المتحدة ، على اعتبار أن هذه الحركات « هى الممثلة الشرعية للشعوب الافريقية » فى تلك الاقاليم · ولذا طالبت الدول الافريقية مجلس الامن أن يتخذ موقفا مشابها لما اتخذته الجمعية العامة ازاء حركات التحرير القومية الافريقية ·



٧٧٣

اللغة

وهنا ينبغي علينا أن نلاحظ فرقا هاما في
التي تستخدمها الدول الافريقية التي دعت مجلس
الامن الى أن يتخذ من حركات التحرير الافريقية ،
موقفا شبيها بما اتخذته الجمعية العامة ، واللغة
التي وردت فعلا في قرارات الجمعية بصدد هذه
الحركات ، فيما يتعلق بتمثيل الحركات لشعوب
الاقاليم المناضلة · قالت الدول الافريقية فى
خطابها ان الحركات القومية هى ، فى نظرها ،
« الممثلة الشرعية للشعوب الافريقية » ، بينما قال
قرار الجمعية العامة بصدد الاقاليم البرتغالية ، ان
هذه الحركات القومية هى « الممثلة الاصيلة للامال
الحقيقية لشعوب تلك الاقاليم » حسبما أوردناه
آنفا · وهناك فارق جوهرى بين الوصفين ، اذ أن
« التمثيل الشرعى لشعب » يدل على أن ذاك
الشعب حيثما كان ، قد اقترع لصالح ذلك الممثل
واختاره لذاك الدور · وتدل هذه الاجراءات ، على
أن الشعب قد مارس ، فى حرية ، حقه فى تقرير
المصير ، وهذا أمر لم يحدث بعد فى الجنوب
الافريقى الخاضع للاستعمار · ولذلك تمسكت
الجمعية العامة للامم المتحدة فى قرارها ، بلغة أقل
جزما فى هذا الشأن ، من اللغة التى تستخدمها
الدول الافريقية فى وصف درجة ومعنى تمثيل
الحركات النضالية الافريقية لشعوبها · وعمدت
الجمعية العامة ، وهى مؤلفة من كل عضوية
المنظمة العالمية بما فى ذلك من المؤيدين للنضال
الافريقى ، والمحايدين ازاءه ، والمعادين له ، الى
استخدام عبارة « التمثيل الاصيل للامال الحقيقية
لشعوب الاقاليم » ، لتشير بذلك الى انها لم تسمع
صوت تلك الشعوب بعد فى استفتاء أو انتخاب
لاختيار من يمثلها · وهذه عبارة تهدف الى زيادة
عدد الاصوات المؤيدة لقرار الجمعية ، وتضفى
قدرا وافيا من الشرعية على الحركات القومية
الافريقية المناضلة ، رغم انها لا تشل يد الجمعية
العامة مستقبلا فى مجال التعامل مع هذه
الحركات ، التى لم يتكشف مصير كفاحها بعد ·

وبناء على الدعوة الافريقية التى وجهت الى
مجلس الامن فى نوفمبر ١٩٧٢ لبحث الوقف فى
الاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، انعقد
المجلس فى الشهر ذاته ، والقى أمامه مقترحات
تقدمت بها غينيا والصومال والسودان [١٤]
التى تشكل المجموعة الافريقية فى مجلس الامن ·
وخلال المناقشات والاتصالات داخل المجلس
وخارجه ، قبلت الدول الافريقية الثلاث تعديلات
اقترحتها دول أخرى ، لكى تزيد من درجة تأييد
المجلس للقرار · وفى الثانى والعشرين من شهر
نوفمبر ١٩٧٢ اتخذ المجلس بالاجماع ، قراره رقم
٣٢٢ الذى عكس ازدياد وضع الحركات التحريرية
الافريقية قوة فى الامم المتحدة ، على اعتبار انها
كيانات شبه سيادية تهم المنظمة العالمية بصورة
مباشرة · قال مجلس الامن فى قراره انه يردد
التأكيد بأن لشعوب تلك الاقاليم حقوقا متأصلة فى
تقرير المصير والاستقلال ، وبأن كفاحها لاسترداد
هذه الحقوق شرعى · وطلب مجلس الامن الى
البرتغال أن تكف عن عملياتها العسكرية وأعمال
القمع التى تقوم بها فى أنجولا وموزمبيق
وغينيا (بيساو) · وزاد على ذلك بأن طالب
البرتغال أن تدخل فى مفاوضات مع « الاطراف
المعنية » (١٥) بغية وضع حد للمجابهة المسلحة ،
وتأمين حق تقرير المصير والاستقلال . أضف الى هذا
أن مجلس الامن قد طلب فى قراره الى الامين العام
للامم المتحدة ، أن يتابع التطورات المتعلقة
بالمشكلة ، وأن يتقدم بتقارير دورية الى مجلس
الامن ، اذ اعتبر المجلس نفسه معنيا بالمشكلة
بصورة نشطة ودائمة ·

وحينما نحلل مادار بمجلس الامن حول هذا
الموضوع قبل اتخاذ القرار المذكور أعلاه ، نجد
العديد من المؤشرات التى تدل على ما حازته
مشروعية الحروب التحريرية الافريقية من تقبل
وتأييد فى اطار الامم المتحدة · فأولا نجد أن قرار
مجلس الامن قد حظى بالتأييد الاجتماعى ، ثانيا
نشهد الدول الافريقية الثلاث الاعضاء بمجلس
الامن وقد أظهرت المرونة الدبلوماسية الجديرة بكل
طرف واثق من نفسه ، حينما قبلت ادخال تعديلات

(١٤) وثائق مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، الرموز S/10834
S/10829 S/10838/Rev. 1. S/10838

(١٥) نلاحظ هنا ان مجلس الامن ، وهو جهاز اكثر تحفظا من الجمعية العامة فى ابداء رأيه واتخاذ قراراته ،
لم يشر الى ضرورة دخول البرتغال فى مفاوضات مع الحركات الافريقية المناضلة فى المستعمرات أو مع حركات معينة
بالذات ، بل اقتصر على الاشارة الى الطرف الآخر فى تلك المفاوضات بقوله « الاطراف المعنية »

ذات مغزى على اقتراحاتها التى قدمتها الى مجلس الامن . وثالثا نلاحظ البرتغال وقد اضطرت الى اتخاذ مواقف دفاعية جديدة . رغمتها على انجاز الدبلوماسية الافريقية التى تستمد عنفوانها من تزايد نطاق وفعالية الحروب التحريرية فى الجنوب الافريقى . هذه مؤشرات ثلاثة هامة لها دلالاتها السياسية والدبلوماسية . أما التأييد الاجماعى الذى لقيه القرار فى مجلس الامن فمغزاه واضح ، وخاصة اذا اخذنا فى اعتبارنا أن مجلس الامن ، يعتبر هيئة محافظة بالقياس بمواقف الجمعية العامة التى تتأثر عادة بالتوصيات القوية التى تتلقاها من لجنة الدول الاربع والعشرين والمعنية بتصفية الاستعمار . وأما المرونة الدبلوماسية التى أظهرتها الدول الافريقية خلال المساومات التى دارت حول تعديل المقترحات الافريقية ، فقد تجلت فى أمرين : (١) سحبت الدول الافريقية مشروع قرار مستقل كانت قد تقدمت به الى المجلس ، طالبة أن يحظر المجلس أية شحنات من الاسلحة قد تتلقاها البرتغال من منظمة حلف شمال الاطلسى أو غيرها من مصادر التسليح ، للحد من قدرة البرتغال على قمع حركات التحرير الافريقية . وكان المشروع فى الوقت ذاته يطالب باعانة حركات التحرير فى مسعاها النضالى . (١٦) . (٢) قبلت غينيا والصومال والسودان حذف الاشارة الى أن حركات التحرير التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، هى الممثلة الشرعية لشعوب الاقاليم التى تنتمى اليها تلك المنظمات النضالية . وأما بشأن الموقف البرتغالى ازاء مناقشات مجلس الامن ، فيجدر بالذكر أن البرتغال ، التى شاءت الا تشترك فى أعمال مجلس الامن بصدد المشكلة ، قد ارغمت على الدفاع عن موقفها بوسيلتين : الوسيلة التقليدية التى تستخدمها عادة فى هذه الحالات ، الا وهى الاعلان بأن ميثاق الامم المتحدة لا يخول لاى جهاز من أجهزة المنظمة العالمية ، أن يعالج المسائل التى تعتبرها الدول الاعضاء من صميم شئونها الداخلية (١٧) ، ووسيلة جديدة تمثلت فى توجيه مندوب البرتغال الدائم لدى الامم المتحدة خطابا الى مجلس الامن ، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ ، يدعو فيه الى ايفاد بعثة تحقيق الى الاقاليم البرتغالية ، لتظهر بطلان « الادعاءات » بأن مئات الالاف من الكيلومترات المربعة فى تلك الاقاليم تقع الان تحت سيطرة الثوار الافريقيين (١٨) .

ثانيا : روديسيا الجنوبية (زمبابوى) وقد برز اقرار الامم المتحدة لمشروعية النضال التحريرى الافريقى بصورة متبلورة فى القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن فى أواخر عام ١٩٧٢ بصدد مشكلة الحكم غير المشروع الذى تمارسه الاقلية البيضاء فى روديسيا الجنوبية (زمبابوى) برئاسة ايان سميث . ويعتبر هذا النظام العنصرى ، فى نظر الامم المتحدة ، ثورة استعمارية ضد بريطانيا التى مازالت المنظمة العالمية تعتبرها الدولة الحاكمة هناك ، وتحملها مسئولية كل التطورات المضادة لصالح الاغلبية الافريقية وحقوقها المشروعة فى زمبابوى .

ففى السابع من شهر ديسمبر ١٩٧٢ ، اتخذت الجمعية العامة قرارين رئيسيين بصدد المشكلة . ويردد أول هذين القرارين (١٩) تأكيد الجمعية العامة « للمبدأ القائل بأنه لا استقلال فى زمبابوى قبل تأمين حكم الاغلبية » . كما يؤكد أن أية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ، لابد أن يتوصل اليها عن طريق اشتراك الزعماء السياسيين الحقيقيين الذين يمثلون غالبية أهل زمبابوى اشتراكا كاملا » . وحثت الجمعية العامة بريطانيا ، على أن تعقد بأسرع ما يستطاع ، مؤتمرا دستوريا قوميا

---

(١٦) انظر الوثائق المشار اليها فى هامش رقم (١٤) .

(١٧) المادة الثانية . الفقرة السابعة من مواد ميثاق الامم المتحدة ، وقد استخدمتها فرنسا مثلا ، دون طائل ، خلال سنوات عدة من نظر الامم المتحدة لقضية الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، قبل ان تفوز الجزائر باستقلالها فى عام ١٩٦٢ .

(١٨) وثيقة مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، الرمز S/10887 . وهنا يجب ذكر أن لجنة الدول الاربع والعشرين لتصفية الاستعمار كان قد سبق لها ان اوفدت فى عام ١٩٧٢ بعثة خاصة من اعضائها لزيارة المناطق التى حررتها حركة تحرير غينيا (بيساو) (R.A.I.G.C.) من ربقة الاستعمار البرتغالى . وامضت البعثة ما يقرب من أسبوع فى ظل راية التحرير الثورى فى ذاك البلد ، ورات كيف ينشىء الثوار فى المناطق المحررة أجهزة الحكم الجديد .

(١٩) القرار رقم ٢٩٤٥ من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين .

يتمكن فيه الممثلون السياسيون الحقيقيون لشعب زمبابوى ، من التوصل الى تسوية متعلقة بمستقبل الاقليم » . كما طلب قرار الجمعية العامة الى بريطانيا ، أن تضع حدا للقمع فى الاقليم . واستنكر استمرار وجود قوات جنوب افريقيا فى زمبابوى ، وقيام تلك القوات بالتدخل فى شئون الاقليم . ولذا طالبت الجمعية العامة الدولة الحاكمة ، وهى بريطانيا ، أن تقوم بطرد كل تلك القوات من روديسيا الجنوبية » (٢٠)

اما القرار الثانى (٢١) الذى اتخذته الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والعشرين بصدد مشكلة روديسيا الجنوبية ، فقد استنكر كل أعمال مخالفة قرارات مجلس الامن الخاصة .

استنكر القرار « كل مخالفات لقرارات الحظر الاقتصادى الاجبارى التى اتخذها مجلس الامن ، وكل تفريط تقوم به دول معينة فى تنفيذ تلك القرارات تنفيذا تاما ، على اعتبار أن مثل هذه الاعمال تعتبر مضادة للالتزامات التى اضطلعت بها الدول الاعضاء بالامم المتحدة ، بموجب المادة الخامسة والعشرين من مواد ميثاق الامم المتحدة » . زد على هذا ، أن الجمعية العامة قد استنكرت « استمرار حكومة الولايات المتحدة الامريكية فى استيراد الكروم والنيكل من زمبابوى » . واصفة اياه بأنه انتهاك مفتوح لقرارات الحظر الاقتصادى التى اتخذها مجلس الامن . واستنكرت الجمعية العامة فى قرارها ذاك ، سياسات الحكومات التى تؤيد سلطات سالسبورى (روديسيا الجنوبية) ، وخاصة حكومتى البرتغال وجنوب افريقيا . وهنا لفتت الجمعية العامة اهتمام مجلس الامن الى « الحاجة الماسة الداعية الى توسيع نطاق الحظر الاقتصادى ضد النظام غير المشروع فى روديسيا الجنوبية ، كى يشمل هذا الحظر كل التدابير التى تضمنتها المادة الواحدة والاربعون من مواد الميثاق ، مع قيام مجلس الامن بنظر مسألة فرض حظر اقتصادى ضد البرتغال وجنوب افريقيا » (٢٢) .

ويتضح من هذا كله ، انه على الرغم من أن البرتغال وجنوب افريقيا ونظام ايان سميث فى روديسيا الجنوبية ، مازالت هى الاهداف الرئيسية للتدابير الجديدة التى تتخذها المنظمة العالمية بصدد مشروعية حركات النضال الافريقية . فقد ظهرت فى الافق أهداف أخرى ، تمثلها بصورة رئيسية بريطانيا وأمريكا .

ثالثا : ناميبيا [جنوب غـرب افريقيـا] :

وبالاضافة الى الاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى وروديسيا الجنوبية (زمبابوى) . نظر مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة مشكلة ناميبيا [جنوب غرب افريقيا] ، فى أواخر عام ١٩٧٢ . أما مجلس الامن ، فقد اهتم ببحث تقرير تقدم به الامين العام للامم المتحدة حول نتائج الاتصالات التى قام بها ممثله الخاص . الدكتور الفريد ايشير (السويسرى) فى جنوب افريقيا وناميبيا فى العام ذاته [٢٣] . ونجم عن مباحثات المجلس هذه ، أن اتخذ المجلس قرارا فى اليوم السادس من شهر ديسمبر (القرار رقم ٣٢٣) يطلب الى الامين العام للامم المتحدة ، أن يواصل بذل مساعيه الهادفة الى حصول ناميبيا على حق تقرير المصير والاستقلال . واستهجن قرار المجلس سياسة « الاوطان » التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا فى ناميبيا ، وهى سياسة تفتيت للاقليم وتمزيق له ، عن طريق انشاء « وطن » خاص بكل قبيلة أو مجموعة من القبائل ، اذ أكد القرار موقف الامم المتحدة من تلك السياسة الاستعمارية . وهو الموقف الذى يصر على وجوب استقلال ناميبيا كدولة

---

(٢٠) كانت نتيجة الاقتراع على ذاك القرار كما يلى : ١١١ صوتا مؤيدا ، ضد ثمانية اصوات هى (بريطانيا . امريكا ، جنوب افريقيا والبرتغال) مع امتناع تسع دول عن التصويت . وجدير بالاشارة هنا الى ان أمريكا كان قد سبق لها ان ادلت باول صوت معارض لها فى مجلس الامن (أى استخدام حق الفيتو) فى تاريخ عضويتها بالامم المتحدة حين الاقتراع على مشروع قرار متعلق بروديسيا الجنوبية .

(٢١) القرار رقم ٢٩٤٦ من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين .

(٢٢) كانت نتيجة الاقتراع على هذا القرار ، ثلاثة وتسعين صوتا مؤيدا ، ضد ثمانية اصوات هى (بريطانيا ، امريكا ، البرتغال ، جنوب افريقيا ، وبلجيكا ، فرنسا ، لوكسمبرج ، وهولندا) وامتناع ثلاثة وعشرون دولة عن التصويت .

(٢٣) انظر تفاصيل اخرى عن هذه الاتصالات فيما بعد هذا .

واحدة موحدة . وأضاف قرار مجلس الامن ، ان المشورات والاتصالات التى قام بها الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، قد أوضحت بجلاء ، ان الغالبية العظمى من السكان تود انهاء سياسة « الاوطان » وانسحاب ادارة جنوب افريقيا من الاقليم نهائيا ونيل ناميبيا استقلالها كدولة واحدة

ولم يقف قرار مجلس الامن عند هذا ، فقد أعرب عن أسف المجلس لان حكومة جنوب افريقيا لم توضح سياستها بصدد حق ناميبيا فى تقرير المصير والاستقلال بصورة لا لبس فيها . ولـذا حث المجلس ، جنوب افريقيا على التعاون بصورة كاملة مع الامين العام للامم المتحدة ، الدكتور فالدهايم ، من أجل تأمين انتقال السلطة سلميا الى ايدى أهل البلاد الاصليين . وطلب المجلس الى الامين العام للامم المتحدة ، أن يستمر فى العمل بصورة وثيقة مع لجنة شكلها المجلس من ثلاث دول هـى : الارجنتين والصومال ويوغوسلافيا ، على أن يرفع الامين العام تقريرا الى المجلس فى موعد لا يتجاوز آخر ابـريل ١٩٧٣ عـن نتـائج هـــذه الاتصالات (٢٤) .

واذا دققنا النظر فى المناقشـــات التى دارت بمجلس الامن حول ذاك القرار ، وجدناها تعكس القلق الشديد الذى يساور الدول الافريقية من أعضاء بالمجلس وغير أعضاء (٢٥) . بصـدد الحاجة الى استيضاح سياسة جنوب افريقيا ، بشأن منح ناميبيا استقلالها وحقها فى تقـرير المصير ، وهى الاهداف التى وصفها الامين العام بأنها من « أشد المشاكل الحاحا » فيما يتعلق بناميبيا . واعربت الدول الافريقية عن هذا القلق، فى اطار آخر ، هو اطار الجمعية العامة للامم المتحدة ، التى بحثت المشكلة من جانبها هـى الاخرى ، واتخذت بصددها قرارا فى اليوم الثامن عشر من ديسمبر ١٩٧٢ (رقم ٣٠٣٠) . وفى ذاك القرار ، استنكرت الجمعية العـامة « استمرار حكومة جنوب افريقيا فى رفض انهاء احتلالها وادارتها غير المشروعين فى الاقليم ، وامتناعها عن الاستجابة الى قرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة للامم المتحدة » . وطلبت الجمعية العامة الى مجلس ناميبيا التابع للامم المتحدة، أن يواصل الاضطلاع بمهامه ومسئولياته ، بما يتفق وقرارات الجمعية العامة ،وخاصة فيما يتعلق بتمثيل ناميبيا فى المنظمات والمـؤتمرات الدوليـة بصـورة تضمن « اشتراك ممثلى الشعب الناميبى فى نشاط المجلس » . وفيما يتعلق بالتشاور مـع « ممثلى شعب ناميبيا ومنظمة الوحدة الافـريقية » ، واصدار « بطاقات الشخصية ووثائق السـفر للناميبيين » . وتقديم كل المساعدات المعنـوية والمادية « اللازمة لاستمرارهم فى النضال من أجل تقرير المصير والاستقلال » (٢٦) .

ويتضح الفارق الاساسى بين قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة بصـدد ناميبيا ، فى حرص المجلس على اسـتمرار الاتصالات بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا بشأن ناميبيا ، وفى اعتماد الجمعية العامة على استنكار سياسة بريتوريا (عاصمة جنـوب افـريقيا) الخاصة بالوجود « غير المشروع » فـى ذاك الاقليم . وجدير بالذكر هنا ، أنه للمرة الاولى فى تاريخ الامم المتحدة ، تجد المنظمة العالمية نفسها ولها خط اتصال مباشر مع بريتوريا ، حول مسألة ناميبيا ، علما بأن جنوب افريقيا كانت ، ومازالت الى حد ما ، تعتبر مسألة جنوب افريقيا خارج نطاق مسئوليات المنظمة العالمية . ويتمثل خط الاتصال هذا ، فى اتصالات الامين العام بجنوب افريقيا وبناميبيا ، وفى بعثة الدكتور ابشير ممثله الخاص . وهنا ينبغى ذكر عنصر هام فى طريقة

---

(٢٤) اتخذ المجلس قراره هـذا ، بنـاء على مشروع قـرار تقـدمت به الارجنتين . وقد حاز القرار على تأييد ١٢ دولة فى مجلس الامن ، ولم يقـترع ضده احد ، وامتنعت الصين والاتحـاد السوفيتى عن التصويت ، اذ قالتا ان الاتصالات مع جنوب افريقيا تستخدم كستار يسمح لحكومة جنوب افريقيا بان تواصل سياسة الحكم الاستعمارى فى ناميبيا . وحينما نشر الامين العام تقريره فى اوائل عام ١٩٧٣ بموجب قرار مجلس الامن ، اشتد الخلاف حول جـدوى اتصـالات الامين العام بتلك الحكومة ، وتعددت تفسيرات مغزى الاتصالات ، وجـدت به حكومة جنوب افريقيا فرصة منح ناميبيـا استقلالها ، فى الوقت الذى اعتقل فيه عدد من زعماء ناميبيا الافارقة .

(٢٥) الدول الافريقية غير الاعضـاء بالمجلس والتى شاركت فى المناقشـات هى : المغرب وليبيريا والاوغندا وموريشيوس وسيبيريا لىونى وتشاد وزامبيا .

[٢٦] جددت الجمعية العامة فى الوقت ذاته ، فترة خدمة السيد / العابد الحميد [الباكستان] كمفوض الامم المتحدة للشئون ناميبيا حتى نهاية عام ١٩٧٢ .

بينما زارت مصالحة الامم المتحدة لازمة ناميبيا ، والتقت هناك بممثلى بعثة الامين العام ناميبيا ، واجرت تقييما للموقف ، الاقليم وجنوب افريقيا ، مثل مجلس ناميبيا التابع للامم المتحدة بمثابة حكومة دولية فى المنفى ، فذكر العالم بالوضع الدولى الخاص لناميبيا • ولذا ننظر الى البعثة والمجلس وكأنهما جهازان يكمل احدهما الاخر ، وكل كسب تحققه الاتصالات ببريتوريا ، لو استمرت ، سينعكس ولا شك على مجلس ناميبيا ، مضيفا الى قدرة المجلس وفعاليته فى القيام باعبائه •

رابعا : **التفرقة العنصرية :** هذه هى الناحية المكملة لناحية الاستعمار فى صورة استعباد شعوب العالم الثالث • ولذا نجد أن استنكار الامم المتحدة للاستعمار والتفرقة العنصرية معا ، انما هو استنكار لما يشبه النظام الواحد من نظم العسف والاضطهاد • واذا عدنا بالذاكرة الى عشر سنوات خلت ، وجدنا أن مجلس الامن قد بدأ فى عام ١٩٦٣ يطالب ، فى سلسلة من قراراته التاريخية ، بفرض حظر الاسلحة على جنوب افريقيا ، لانها تمارس التفرقة العنصرية كسياسة حكومية ، وتطبقها بصورة بوليسية ارهابية • ومن المعلوم أن مشكلة التفرقة العنصرية (الابارتايد Apartheid) فى جنوب افريقيا ، تعد من أقدم المشاكل المعروضة على الامم المتحدة • وقد أدت هذه التاريخية السلبية للمشكلة ، الى أن نظرت الجمعية العامة فى دورتها السابعة والعشرين ، مشروع ميثاق حول قمع ومعاقبة التفرقة العنصرية على أنها « جريمة » فى العرف الدولى • وقد اشتركت فى تقديم مشروع الميثاق غينيا ونيجيريا والاتحاد السوفييتى (٢٧) • وقد جاء فى مادته الاولى أن « الدول الموقعة على الميثاق ، تعتبر الاعمال غير الانسانية التى تنجم عن سياسات التفرقة العنصرية وما يتبعها من اجراءات ، وما يماثلها من تمييز عنصرى ، تعتبرها جرائم تنتهك مبادىء القانون الدولى ، وخاصة أهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة • لذا تشكل هذه السياسات تهديدا خطير للسلم والامن الدوليين » •

وأسفرت المناقشات التى دارت فى الجمعية العامة حول المشروع ، والتعديلات المصرية التى ادخلت عليه [٢٨] ، عن اتخاذ الجمعية العامة قرارا (٢٩) فى ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ يقضى باحالة النص المعدل الى اللجنة المعنية ببحث مشكلة التفرقة العنصرية ، والى الدول الاعضاء بالامم المتحدة ، لابداء آرائها فيه • كما طلب القرار الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أن يكلف لجنة حقوق الانسان التابعة له ، بحث النص المعدل للميثاق والمقترحات المرفقة به كأمر ذى أولوية ، على أن تعرض النتائج كلها على الجمعية العامة فى دورتها الثامنة والعشرين (١٩٧٣) •

وجدير بالذكر هنا ، أن لجنة حقوق الانسان التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، قد أقرت مشروعا بالميثاق الذى يعتبر التفرقة العنصرية « جريمة » دولية ، تمهيدا لبحث الجمعية العامة ذاك المشروع واقراره •

وبالاضافة الى ذلك ، أقرت الجمعية العامة فى دورتها السابعة والعشرين ، سلسلة من القرارات ذات العلاقة المباشرة باقرار مشروعية حروب التحرير فى افريقيا ، وذلك بأغلبيات ضخمة أو بالاجماع . من ذلك قرار يعلن أن الحظر الاجبارى فى الميدان الاقتصادى وغيره من الميادين ضد الدول التى تمارس التفرقة العنصرية ، هو اجراء ضرورى للتغلب بصورة سلمية على مشكلة التفرقة العنصرية • وأعاد القرار تأكيد مشروعية نضال أهل جنوب افريقيا ، من أجل القضاء على التفرقة العنصرية ، وتحقيق حكم الاغلبية على أساس الاقتراع العام (٣٠) •

وفى قرار آخر للجمعية العامة فى عام ١٩٧٢ ،

حثت الجمعية الى اللجنة المعنية ببحث مشكلة التفرقة العنصرية ، أن تتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، حول كيفية زيادة فعالية العون المعنوى والمادى المقدم الى حركات التحرير فى الجنوب الافريقى . ووافقت الجمعية العامة ايضا على قرار ثالث يدعو الى المزيد من التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (٣١) . ثم استنكرت الجمعية العامة فى قرار رابع ، سياسات الدول التى تواصل تأييد المصالح الاجنبية من اقتصادية وغير اقتصادية ، التى تستغل المصادر الطبيعية للاقاليم المستعمرة دون اعتبار لمصالح السكان الاصليين المعنيين (٣٢) .

من كل هذا نرى أن عام ١٩٧٢ قد شهد ذروة جديدة فى عملية اقرار الامم المتحدة لشروعية حروب التحرير الافريقية فى شتى مسارح النضال القومى . وعملية اقرار المشروعية هذه ، عملية بدات بطيئة وتدريجية ، حتى أصبحت موجة عارمة داخل نظام الامم المتحدة ، تشارك فيه المنظمة المعنية ، ومن تنتمى اليها من وكالات دولية متخصصة فى ميادين عدة . ومن التحليل الاتى ، يتضح لنا كيف نمت هذه العملية الدولية الهامة ذات الاثر البليغ فى تفاعل النظام الدولى مع حروب التحرير عامة ، سواء كانت فى افريقيا أو فى الشرق الاوسط .

٤ ـ تطور عملية الاعتراف بمشروعية الكفاح التحريرى :

يتبين من احصاءات الامم المتحدة ، أن عدد سكان الاقاليم المستعمرة فى العالم يبلغ ثلاثين مليون نسمة ، موزعين فى ثمانية وثلاثين اقليما غير متمتع بالحكم الذاتى . ومنذ اقرار تصريح الجمعية العامة بشأن منح كل الاقاليم المستعمرة استقلالها ، والذى أعلن على العالم فى ديسمبر ١٩٦٠ ، بدات عملية الاعتراف بمشروعية الكفاح التحريرى تتخذ شكلا محددا ، قائما على أساس ايديولوجى متطور ، ساعدت أحداث العالم الثالث وثوراته فى تشكيله . ويمكن القول انه منذ حدوث مذبحة شاربفيل فى جنوب افريقيا (مارس ١٩٦٠) حينما قتل حوالى سبعين من العمال السود برصاص شرطة جنوب افريقيا ، لتظاهرهم ضد نظام بطاقات المرور الشخصية Pass System ، حتى ديسمبر ١٩٧١ ، حينما أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارا بشأن « أهمية تطبيق حق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى سرعة حصولها على الاستقلال تطبيقا عالميا » ، اكتملت الملامح الرئيسية لعملية الاعتراف الدولى بمشروعية الكفاح التحريرى فى افريقيا (٣٣) .

وفى غضون عام ١٩٦٥ ، عقدت لجنة الامم المتحدة للدول الاربع والعشرين المعنية بتصفية الاستعمار اجتماعات فىافريقيا معممثلى حركات النضال الافريقية ، واسفرت هذه الاتصالات المباشرة بالتحرير القومى الافريقى ، عن اعتراف تلك اللجنة الدولية ، للمرة الاولى ، بمشروعية نضال الشعوب المستعمرة ، كوسيلة من وسائل نيل الحق فى تقرير المصير والاستقلال . وهنا نذكر ان عام ١٩٦٥ قد شهد ايضا استقطابا استعماريا فى صورة ثورة ايان سميث فى روديسيا الجنوبية ، وخروجه على بريطانيا ، واعلانه الاستقلال من جانبه . وأوضحت هذه التطورات للامم المتحدة ، أن المسلك التدريجى الدبلوماسى الهادىء ، ازاء تكتل القوى الاستعمارية فى الجنوب الافريقى ، لا يتواءم ومتطلبات عصر ثورى ، شهد انحسار الاستعمار أمام قوى الكفاح المسلح . ولذا أعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة فى العام ذاته ، أن الاستعمار والتفرقة العنصرية يشكلان تهديدا مباشرا للسلام والامن الدوليين ، ويعتبران جريمة ضد البشرية .

ولم تمض شهور قلائل على تصريحات الجمعية العامة هذه ، الا وقد اقر مجلس الامن ، للمرة الاولى فى تاريخ المنظمة العالمية ، قرارات الحظر

---

[٣١] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين . اتخذ هذا القرار فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ وفاز بتاييد ١٤٢ دولة ضد صوتين معارضين هما صوتا البرتغال وجنوب افريقيا .

[٣٢] بلغ عدد الدول الافريقية التى اسهمت فى تقديم ذلك المشروع ١٥ دولة (انظر وثيقة الجمعية العامة ، الرمز A/C. 4/L. 1024 بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧٢) . واصبح المشروع قرارا برقم ٢٩٧٩ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ .

[٣٣] قرارات الجمعية العامة للامم المتحده فى دورتها السادسة والعشرين . القرار رقم ٢٧٨٧ ، الذى

الاقتصادى ضد روديسيا الجنوبية فى عـــام ١٩٦٦ . وفى ٢٩ مايو ١٩٦٨ ضيق مجلس الامن الخناق على حكومة ايان سميث العنصرية باقراره القرار رقم ٢٥٣ الذى جعل فيه الحظر الاقتصادى شاملا واجباريا ، والذى أورد أن مجلس الامن « يلاحظ بعين القلق الشديد ، أن التدابير التى اتخذها حتى الان ، لم تجد شيئا فى سبيل انهاء ثورة روديسيا الجنوبيــة » ، الامر الذى حفـز المجلس على توسيع نطاق اجراءاته الرادعة .

ويجدر بالذكر هنا ، أن قرار المجلس ذاك قد اعترف « بمشروعية نضال شعب روديسيا الجنوبية من أجل الاستمتاع بحقوقهم » ، وأعادت تأكيد رأى الامم المتحدة فى أن « الموقف الراهن يشكل خطرا على السلام والامن الدوليين » . أى أن مجلس الامن ، وقد اعترف بالخطر الذى يتهدد السلام والامن العالميين نتيجة للاســتعمار والاستيطان الاستعمارى ، بدأ ينظر الى الحركات القـومية الافريقية ، على أنها بنشاطها تساعد المنظمـة العالمية على بلوغ اهــداف ميثــاق الامم المتحدة ومبادئه .

ومن قبل هذا ، رأى المجتمع الدولى أن الثورة الجزائرية قد حققت أهدافها فى الاستقلال بحد السلاح (١٩٦٢) ، وأن الاقاليم الخـاضعة للاستعمار البرتغالى قد ثارت فيما بين عامى ١٩٦١ ـ ١٩٦٤ وما زالت تلك الثورة تأكل أحشاء الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق وغينيا [بيساو] حتى الان . ولم يكن من الغريب ، ازاء رفض جنوب أفريقيا وضع ناميبيا [جنوب غرب افريقيا) تحت وصاية الأمم المتحدة ، أن تعلن الجمعية العامة انهاء انتداب جنوب افريقيا ، الذى بدأ من عهد عصبة الامم عقب الحرب العـالمية الاولى . وجاء هذا الانهاء التاريخى لانتداب لم يحقق اهدافه [٣٤] فى عام ١٩٦٦ ، ثم أعقبته الجمعية العامة فى عام ١٩٦٧ بأن شكلت مجلس ناميبيا التابع للامم المتحدة ، مثلما اوردناه سلفا .

وطوال تلك الحقبة من أحقاب تطور عملية الاعتراف بمشروعية الكفاح التحريرى فى اطار الامم المتحدة ، نادت الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام ١٩٦٥ الدول الاستعمارية أن تزيل منشآتها العسكرية فى الاقاليم المستعمرة « فورا » ، ولم تفتأ الجمعية العامة ، منذ ذلك الحين ، تردد ذلك النداء بقوة ، مضيفة اليه بعد ذلك ، المطالبة بعدم استخدام تلك القواعد والمنشآت فى مجتمع حركات التحرير القومية .

ولم يحن عام ١٩٦٩ الا وقد أقر مجلس الامن قراراه رقم ٢٦٤ الذى أكد أن « استمرار وجود جنوب افريقيا فى ناميبيا غير مشروع ، ويخالف مبادىء ميثاق الامم المتحدة » ، والذى دعا « كل الدول أن تستخدم نفوذها من أجل تأمين انصياع حكومة جنوب افريقيا لمطالب الامم المتحدة بصدد الانسحاب من الاقاليم . وفى القرار رقم ٢٦٩ ، أعلن مجلس الامن أن « استمرار احتلال الاقليم (من جانب جنوب افريقيا) يشكل تحديا عدوانيا ضد سلطة الامم المتحدة ، وينتهك وحدة أرض الاقليم ، ويعتبر انكارا للسيادة السياسية لشعب ناميبيا » . وادى هذا الاتجاه القوى من جانب مجلس الامن ، نحو اقرار مشروعية النضـال القومى ، الى أن أعلنت محكمة العدل الدولية ، فى رأيها الاستشارى الذى أدلت به فى يوليو ١٩٧١ تأكيد عدم مشروعية وجود جنوب افريقيا ومطالبها فى الاقليم . كما ادى الى التحذير الذى وجهه المجلس عام ١٩٧١ الى أن « الامتيازات والحقوق والملكية والعقود التى تمنحها حكومة جنوب افريقيا لافراد او شركات عقب انهاء الانتداب » لا يمكن لها أن تستمتع بحماية أو تبنى الدول التى ينتمى اليها أولئك الافراد ، أو تلك الشركات فى وجه « مطالب حكومة شرعية فى ناميبيا مستقبلا » [٣٥] .

وهنا نعود الى التعرض بشىء من التفصيل ، لمسألة الاتصالات التى قام بها كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، بجنوب افـريقيا ، بصدد ناميبيا . لقد عمد مجلس الامن الى محاولة فتح الباب الموصد بين الامم المتحدة وجنـوب

حظى بتأييد ستة وسبعين دولة ، ضد عشرة اصوات ، مع امتناع ٢٣ دولة من التصويت .

[٣٤] كانت فلسطين هى القطر الاخر الذى لم يحقق نظام الانتداب فيه اهدافه المتمثلة فى السير بالاقليم نحو الاستقلال القائم على التأكد من راى غالبية السكان .

[٣٥] منذ شهر مايو ١٩٧٠ ، تحذر حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، بصورة هادئة ، الشركات والافراد الامريكيين ضد تورطهم فى استثمارات جديدة فى اقليم ناميبيا .

افريقيا ، فطلب الى الامين العام أن ينشىء اتصالات « بجميع الاطراف المعنية » ، بغية تمكين سكان ناميبيا من ممارسة حقهم فى « تقرير المصير والاستقلال » . ولذا قام الامين العام بجهود تمثلت أساسا فى الزيارات التى قام بها كل من الامين العام الى جنوب افريقيا وناميبيا فى مارس ١٩٧٢ ، ووزير خارجية جنوب افريقيا الى المقر الدائم للامم المتحدة ، والممثل الخاص للامين العام ، الفريد ايشير ، الى جنوب افريقيا وناميبيا . ورغما عن أنه لابد من التريث فى تقييم نتيجة هذه الاتصالات وأثرها النهائى فى تصفية الاستعمار فى ناميبيا ، الا أنه لا يمكن اغفال أهمية وجود الامم المتحدة فى ذاك الاقليم ، كعنصر حيوى فى التخفيف من حدة الازمة فى ناميبيا ، الناجمة عن امتداد سياسة جنوب افريقيا العنصرية الى الاقليم ، وعن انشاء « أوطان » لقبائل ناميبيا ، علما بأن سياسة « الاوطان » هذه التى تعرضنا لها من قبل ، تعتبرها الدول الافريقية وغيرها من الدول ، تمزيقا لوحدة الاراضى الناميبية تحت ستار « الحكم الذاتى » .

واما فى روديسيا الجنوبية ، أو زمبابوى ، فقد أدى استنكار الامم المتحدة لنظام « الاقلية العنصرى غير المشروع » (أى نظام ايان سميث) الى رفض الجمعية العامة « لمقترحات التسوية » التى تقدمت بها بريطانيا فى عام ١٩٧١ ، على أنها « انتهاك فاضح للحقوق المتأصلة لشعب زمبابوى الافريقى فى تقرير المصير والاستقلال » . ولقد تأكد للجنة البريطانية التى رأسها لورد بيرس Pearce والتى زارت زمبابوى فى مايو ١٩٧٢ أن « غالبية الافارقة ترفض المقترحات » . ولقد علق رئيس المجلس الافريقى القومى (٣٦) ، الاسقف ا . ت . موزوريوا Muzorewa، على تلك « المقترحات » قائلا ، ان غالبية الافارقة قد اعتبروها « تزييفا دستوريا ، واهانة لكرامة كل افريقى فى روديسيا » . وجاء الرفض الافريقى لهذه المقترحات ، على أساس انها لا تحقق الحكم للاغلبية الافريقية فى وطنها ، زمبابوى ، الا بعد مرور زمن طويل جدا .

وفيما يتعلق بالاراضى الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، نجد أن قرارات الامم المتحدة ، ابتداء من عام ١٩٦٢ ، قد شملت العديد من الاستنكارات التى أصدرها مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة لذاك الاحتلال الغاشم ، عدا توجيه اللوم الى البرتغال ، لاقترافها الكثير من الاعتداءات ضد دول افريقية مستقلة ، منها زامبيا والسنغال وغينيا . ويتجلى هذا المجال العريض الذى تشغله قرارات الامم المتحدة بصدد الاستعمار البرتغالى ، فى تنوع أهداف ومصادر تلك القرارات . فمن قرار لمجلس الامن القرار رقم ٢٦٨ عام ١٩٦٩) يطالب البرتغال « بالكف فورا عن انتهاك وحدة أراضى زامبيا ، وعن القيام بغارات لم تسبقها استفزازات ضدها » ، الى تصريح أعلنته لجنة الدول الاربع والعشرين المعنية بتصفية الاستعمار فى عام ١٩٧٢ ، يعترف بحزب الاستقلال الافريقى فى غينيا (بيساو) وكابو فردى P.A.I.G.C.، على أنه « الممثل الحقيقى الوحيد لشعب الاقليم » . ومن هذا التنوع فى قرارات الامم المتحدة ، نجد أن الاعتراف بمشروعية الكفاح التحريرى فى افريقيا ، قد تطور تدريجيا من بداية متواضعة ، الى حد اعتراف المنظمة العالمية بهيئات النضال الافريقى ، باعتبارها كيانات شبه سيادية .

وبصدد التفرقة العنصرية ، نذكر ما أسلفنا الاشارة اليه ، من أن مجلس الامن ، ابتداء من عام ١٩٦٣ قد بدأ النداء بفرض حظر تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا . وأدى عدم التقدم فى هذا المجال ، بالجمعية العامة للامم المتحدة الى بحث مشروع ميثاق حول قمع « جريمة الابارتايد » ومعاقبة مقترفيها .

ولا يمكن فى التعليق على تطور عملية الاعتراف بمشروعية الكفاح التحريرى ، غض النظر عن أهمية انعقاد مجلس الامن فى أوائل عام ١٩٧٢ فى افريقيا (بأديس أبابا) لبحث « المسائل الافريقية الملتهبة » ، وعن زيارة لجنة خاصة متفرعة عن لجنة الدول الاربع والعشرين « للمناطق المحررة » فى غينيا (بيساو) التى يحكمها الاحرار الافارقة حاليا .

---

[٣٦] فى اسم ذاك التنظيم الجديد فى زمبابوى ، تحايل على القوانين الاستعمارية التى تحرم استخدام اسم « مؤتمر » فى الاشارة الى اى تنظيم افريقى قومى ، وذلك بعد حل « المؤتمر الافريقى القومى » (The African National Congress)

١٩٦٠

زد على هذا أن معظم وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، قد ضمت جهودها في مختلف ميادينها الفنية ، الى جهود المنظمة العالمية ، عملة على تعويض ازمان الاستعمار في افريقيا ، واضفاء المشروعية على حركات التحرر الافريقي (٣٧) .

د ـ الإطار الايديولوجي والمستقبل :

يتضمن ميثاق الامم المتحدة ذاته ، أهم تسمات الاطار الايديولوجي لكل اجراء تتخذه الامم المتحدة بصدد حركات التحرير الافريقية . فبينما تتحدث ديباجة الميثاق عن « ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان » ، تشير المادة الخامسة والخمسون الى « قيام علاقات ، سلمية ودية بين الامم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضي بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها » . وعلينا أن نذكر في هذا المقام أيضا ، أن الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وقد مضى على اصداره ما يقرب من ربع قرن الان ، يبدأ بتأكيد الاعتراف بالكرامة المتأصلة ، والحقوق المتساوية التى لا يمكن سلبها لكل أعضاء الاسرة البشرية ، كاساس للحرية والعدل والسلام فى العالم . هذا عدا أن اصدار الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام ١٩٦٠ تصريحها الخاص بمنح الاستقلال لكل الشعوب المستعمرة ، قد أزال الفارق بين وضع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الفصل الحادى عشر من ميثاق الامم المتحدة) ، ووضع الاقاليم الخاضعة لنظام وصاية الامم المتحدة (الفصلان الثانى عشر والثالث عشر من ميثاق الامم المتحدة) . وهكذا أصبح الهدف الرئيسى لكل اقليم غير مستقل ، ومعظم تلك الاقاليم واقع فى افريقيا ، الحق فى تقرير المصير والاستقلال (٣٨) .

ومنذ عام ١٩٤٥ حتى الآن ، شهدت المنظمة العالمية تدفقا كبيرا من الاقاليم التى سبق أن خضعت للاستعمار الى عضوية الامم المتحدة ، التى قفزت من خمسين عضوا (١٩٤٥) الى مائة واربعة وثلاثين عضو (١٩٧٣ بعد دخول ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية) . ويتحقق مغزى هذه الاحصاءات ، اذا عرفنا أن عدد الاقطار التى حققت استقلالها منذ انشاء الامم المتحدة ، قد بلغ خمسة وستين قطرا ، يبلغ عدد سكانه تسعمائة مليون نسمة ، الامر الذى أضفى قوة سياسية ضخمة على امكانية الامم المتحدة فى اتخاذ قرارات تؤيد النضال التحريرى فى العالم الثالث . ولنضرب مثالين على نوعية القرارات السياسية المؤيدة للنضال من أجل حق تقرير المصير ، مع الاشارة الى أنهما قراران يعكسان سياسة عامة للمنظمة العالمية تجاه نضال العالم الثالث . القرار الاول هو قرار الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٧٠ وعنوانه « تصريح بشأن تقوية الامن الدولى » (٣٩) . ويعلن هذا القرار ، أنه يجب « احترام الدول لسيادة غيرها من الدول ، ولحق الشعوب فى تقرير مصائرها ، حرة من التدخلات والضغوط والعراقيل الخارجية » . والقرار الثانى ، وقد ألمعنا اليه من قبل ، هو قرار الجمعية العامة فى ديسمبر ١٩٧١ حول أهمية التطبيق العالمى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها (٤٠) . وقد جاء به تأكيد الجمعية العامة « لمشروعية كفاح الشعوب من أجل حق تقرير المصير والتحرر من السيطرة الاجنبية والاستعمارية والتسلط الاجنبى ، وخاصة فى

---

[٣٧] يلاحظ هنا ان البنك الدولى للانشاء والتعمير ، وهو وكالة دولية متخصصة ، لم يقدم بعد على الاسهام فى جهود نظام الامم المتحدة فى هذا المجال الحيوى الخاص بتصفية الاستعمار ، من طريق استخدام سياسة الاقراض ضد نظم الحكم المتحدية ، للامم المتحدة ، ويرجع الى نظام التصويت الخاص بالبنك ، والذى يمنح الدول الغنية المولة اصوات اكثر من اصوات الدول الفقيرة المقترضة . وهنا نذكر دور البنك السلبى فى ازمة ١٩٥٦ التى دارت حول تمويل مشروع السد العالى ، والتى ادت الى حرب السويس الاولى .

[٣٨] فيما يختص باثر قرارات الامم المتحدة السياسية على ازالة الفارق بين وضع الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ووضع الاقاليم الموصى عليها ، انظر كتاب هذا الباحث . Yassin El Ayouty, The United Nations and Decolonization : The Role of Afro-Asia (The Hague: Nijhoff, 1971).

[٣٩] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٧٣٤ ، الدورة الخامسة والعشرون .

[٤٠] قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، القرار رقم ٢٧٨٧ ، الدورة السادسة والعشرون .

جنوبى افريقيا ، وعلى وجه التحديد شعوب زمبابوى ، وناميبيا وأنجولا وموزمبيق وغينيا (بيساو) ، علاوة على الشعب الفلسطينى وذلك كفاح بكل الوسائل المتاحة لهم والمتفقة مع ميثاق الامم المتحدة » ·

وهنا تتضح العلاقة الوثيقة التى أحدثتها عملية اقرار الامم المتحدة لمشروعية حروب التحرير بين النضال الافريقى والنضال فى الشرق الاوسط ، اذ جمعهما قرار واحد يعترف بحق شعوب افريقيا والشعب الفلسطينى فى النضال من أجل التحرير من ربقة السيطرة الاجنبية والاستعمارية .

ولم يكن من الغريب ، والحال كهذه ، أن اقترعت اسرائيل ضد القرار الاخير [عام ١٩٧١) ، وأن أعلن مندوب جنوب افريقيا فى الثانى من شهر نوفمبر ١٩٧٢ أنه لا يمكن تبرير استخدام الجمعية العامة لكلمات تتضمن عدة معان ، مثل « التحرير » و « كل الوسائل المتاحة لهم (أى للشعوب الخاضعة للسيطرة الاجنبية) ثم وصف قرارات الجمعية العامة فى هذا الشأن بأنها « لا أخلاقية ومعترض عليها » (٤١) ولم يكن من الغريب ايضا ان ازداد ميل الامم المتحدة نحو تقبل الاسس الايديولوجية لحركات التحرر الافريقى ، ومن بينها التأكيد بأن أشد أنواع الارهاب عسفا هو « التسلط والسيطرة الاجنبيان » · وبأن « استنكار الارهاب لا يمكن أن ينطبق على الاستخدام المشروع للقوة من جانب الشعوب المضطهدة ، حيث لا ملاذ لها الا هذا · » وهنا يتضح الاطار الفكرى الذى نظرت الدول الافريقية والاسيوية والدول الاخرى المناصرة لها الى مسألة « الارهاب » خلال الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة (٤٢) ·

وخلال مناقشة هذه المسألة الدولية الحساسة ، فى اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وفى الجمعية العامة بكامل هيئتها ، ساد رأى دول العالم الثالث على رأى الدول الغربية حول ما يمكن للامم المتحدة أن تفعله ازاء « الارهاب الدولى » ، اذ أصرت على أن للارهاب أسبابا جذرية لابد من أن تقوم الامم المتحدة بازالتها ان أرادت لما يوصف بالارهاب أن يزول · وخلال المناقشات فى اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة ، تقدمت الجزائر بمشروع قرار تتجلى فى الاقتراع عليه ، القوة التى وصلت اليها مشروعية حروب التحرير فى العالم الثالث · وقد جاء فى قرار اللجنة الذى اقرته الجمعية العامة فيما بعد أنه فى الوقت الذى تعرب فيه الجمعية العامة عن قلقها العميق ازاء أعمال العنف التى يتعرض لها أشخاص أبرياء ، تؤكد الجمعية أن النضال القومى التحريرى مشروع · ودعا القرار الى انشاء لجنة لدراسة المسألة برمتها ، بما فى ذلك الاسباب الداعية الى الارهاب ، وتقديم تقرير بتلك الدراسة الى الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة · وفى اللجنة القانونية ، فاز المشروع الجزائرى بتأييد ست وسبعين دولة ، ضد أصوات أربع وثلاثين دولة (من بينها ليسوثو والبرتغال وجنوب افريقيا) ، مع امتناع ثمانى عشرة دولة عن التصويت (من بينها ثلاث دول افريقية وهى ساحل العاج ومالاوى وزائيرى) (٤٣)

ولا ننسى ، ونحن بصدد مناقشة الاطار الايديولوجى الذى تتحرك فيه الامم المتحدة ، مساندة مشروعية حروب التحرر الافريقى وعلاقة هذه التطورات بالمستقبل ، أن نشير الى العلاقة الوثيقة بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية فى هذا المضمار وبين المنظمة العالمية والمنظمات غير الحكومية والافراد العاملين فى مجال دعم النضال التحريرى ، وفضح أساليب الاستعمار

---

[٤١] انظر وثيقة الجمعية العامة للامم المتحدة الرمز A/PV. 2078

[٤٢] عقب حادث ميونيخ الذى قتل فيه عدد من الرياضيين الاوليمبيين الاسرائيليين والفدائيين الفلسطينيين [اغسطس ١٩٧٢] تقدم وزير خارجية امريكا ، وليام روجرز ، بمشروع ميثاق ضد الارهاب ، الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين. وقد احيل المشروع الى اللجنة السادسة [القانونية] للجمعية العامة خلال الدورة ذاتها .

[٤٣] كان التصويت فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة والعشرين ، مشابها تقريبا للتصويت فى اللجنة القانونية [اللجنة السادسة] ، اذ ايدت القرار ست وسبعون دولة ، وعارضته خمس وثلاثون دولة ، مع امتناع سبع عشرة دولة عن التصويت . واشتملت الاصوات المؤيدة ، معظم الاعضاء الافارقة ، بينما اشتملت المعارضة ، معظم الدول الغربية ودول امريكا اللاتينية .

والسيطرة الاجنبية . هذا عدا حملات الامم المتحدة الاعلامية المتصلة . من صحفية . واذاعية . الى تليفزيونية . ضد النظم الاستعمارية فى الجنوب الافريقى . واشتراك المنظمة العالمية فى حلقات الدراسة العلمية . وتشجيعها المباشر للحركات الشعبية المضادة للحريات الانسانية .
ومما يجعل هذه الاعمال ذات دلالة كبرى . ان الامم المتحدة قد قامت على اساس انها منظمة تعتمد على عضوية مكونة من دول مستقلة ذات سيادة . وأن تصرفاتها لابد الا تمس ما تعتبره تلك الدول امورا من اختصاصها الداخلى بحكم سيادتها . اى ان التطورات الدولية فى ربع القرن الاخير . قد قادت الامم المتحدة فى طريق . كان يعتبر فى اول مراحل نشوئها متعارض ونصوص المادة الثانية (الفقرة السابعة) من مواد الميثاق التى تقول « ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما » . اى انه يمكن القول الان . ان مشكلة الاستعمار والتفرقة العنصرية . أو مشكلة « التوميين البغيضين » قد استثنيت الان من تطبيق المادة الثانية ، الفقرة السابعة ، عليها .

ويتضح هذا التطور الخطير فى علاقة المنظمة العالمية بأعضائها . وبحركات التحرر القومى الافريقى . فى العديد من القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة . وتتوجه فيها مطالبها لا الى الدول . وهى كيانات سيادية . فحسب . بل الى الشركات والمصالح الاقتصادية والى الافراد ايضا . وفى قرار هام للجمعية العامة اتخذ ١٩٧٠ [٤٤] دعت الجمعية العامة الدول « ان تشن حملة قوية متصلة ضد نشاط المصالح الاقتصادية والمالية وغيرها من المصالح فى الاقاليم المستعمرة وهو النشاط الذى يخدم الدول الاستعمارية وحلفاءها » .

وفيما يتعلق بالمستقبل . يتوقع لتأييد المنظمة العالمية لحركات التحرر القومى الافريقى ، ان تزداد . وان تتوثق عرى التعاون مع تلك الحركات . اما مباشرة واما عن طريق منظمة الوحدة الافريقية وخصوصا كلما نجحت قوات التحرير الافريقية فى احتلال اراضى جديدة فى الاقاليم الخاضعة للاستعمار البرتغالى . وواقع الامر . ان منح حركات التحرير القومى الافريقى صفة المراقب فى اللجنة الرابعة للجمعية العامة . وهى اللجنة المعنية بشئون الاقاليم غير المستقلة . قد تشكل توقعا من جانب المنظمة العالمية . فى ان تعلن بعض حركات التحرير الافريقى « حكومات قومية » داخل الاراضى المحررة ذاتها (٤٥)

ومن المحقق ان اعلان الامم المتحدة بان الموقف فى الجنوب الافريقى يعتبر تهديدا للامن والسلام الدوليين ، يتضمن امكانية اقدام الامم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة ، على تدخلات اكثر فعالية وقوة فى صالح الحروب التحريرية البرتغالية ويتضح هذا الاتجاه من الدعوة التى وجهتها الجمعية العامة ومجلس الامن الى البرتغال لان تتفاوض مع « الاطراف المعنية » لوضع حد للحرب الدائرة الان .

وقد نجم عن هذه التحركات داخل الامم المتحدة فى صالح حركات التحرر الافريقى واقرار مشروعيتها ان تحدت أمريكا وبريطانيا وفرنسا عدافا لانتقاد القوى المضادة للاستعمار وذلك لتعاون هذه الدول ، بشكل أو بآخر ، مع النظم الاستعمارية فى الجنوب الافريقى . لذا تطالب الدول الافريقية حاليا (٤٦) بزيادة اعضاء مجلس الامن الدائمين ، واضعة نصب أعينها أن مثل هذه الزيادة لابد ان تعكس عضوية ومصالح العالم الثالث .

زد على هذا ، ان معظم دول العالم الثالث ينظر الى منظمة حلف شمال الاطلسى وغيرها من

العنصرى (٤٧) » . ولذا تشتد مطالبات الدول الافريقلة وغيرها من الدول ، بضرورة أن يشمل فرض الحظر الاقتصادى ، للبرتغال وجنوب افريقيا ايضا . وفى الوقت الذى تعارض فيه القوى المضادة للاستعمار ، اى عون موجه للبرتغال أو جنوب افريقيا ، تطالب بزيادة المعونة المقدمة الى حركات التحرر الافريقى .

وينعكس اقرار الامم المتحدة لمشروعية التحرير الافريقى . فى العديد من الفقرات التى يمكن تسميتها بفقرات الامن Safety clauses او الضمان ، وتهدف الى استثناء حركات التحرير من القيود المفروضة على استخدام القوة فى العلاقات الدولية ولذا جاء فى القرار الموجه الى هذه الناحية والذى اقترحه الاتحاد السوفيتى ان الجمعية العامة تعيد تأكيد « الاعتراف بمشروعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل حريتها بكل الوسائل المتاحة لها » (٤٨) .

أضف الى كل هذه العوامل المتصلة بمستقبل دور الامم المتحدة فى حركات التحرير فى افريقيا ، عوامل اخرى تؤلف وحدة ايديولوجية جديدة فى اطار المنظمة العالمية . هذه العوامل هى :

(ا) ايجاد موازاة بين الموقف فى الجنوب

فى الدورة السابعة والعشرين بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٢ بصدد الشرق الاوسط . وفيه تدعو الجمعية العامة الدول . الا تتخذ اعمالا « بما فى ذلك الاعمال الواقعة فى ميدان المعونة ، التى قد تشكل اعترافا بالاحتلال الاسرائيلى » للاراضى العربية التى احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ . وهذه هى اقرب نقطة بلغتها الدبلوماسية العربية لحمل الامم المتحدة تدريجيا على فرض نوع من الحظر الاقتصادى على اسرائيل ، علما بأن مثل ذلك القرار لا يمكن اتخاذه الا فى مجلس الامن ، حيث يمكن استخدام حق الفيتو .

(ب) استخدام مجلس الامن كهيئة استطلاع للحقائق ، مثلما حدث فى دورة المجلس التاريخية فى يناير - فبراير ١٩٧٢ فى اديس أبابا ، حيث استمع المجلس الى الناطقين باسم حركات التحرر الافريقى .

(ج) زيارة لجان تابعة للامم المتحدة للمناطق المحررة فى افريقيا .

وختاما يمكن القول ان تلك العلاقات الجديدة بين الامم المتحدة وحركات التحرر الافريقى ، لابد ان تغير شيئا فشيئا من طبيعة عمل المنظمة العالمية ، ومن طريقة معالجتها لشتى مشاكل السيطرة والاستعمار الاجنبية فى العالم الثالث بأكمله .





وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات

د . اسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة جامعة أسيوط

تدابير واجراءات الاندماج الاقتصادى ، التى نفذتها دول الجماعة الاوربية منذ أوائل الخمسينات من هذا القرن ، بامكانية تحقيق نموذج من نماذج الوحدة السياسية بينها فى الثمانينات ، وهو الامل الذى افصح عنه البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الذى عقده رؤساء حكومات دول هذه الجماعة — فى شكلها الموسع الجديد — فى باريس فى أكتوبر ١٩٧٢ ، والذى دعا الى تنفيذ مزيد من الاجراءات الاندماجية ، وغيرها من التدابير والسياسات التنسيقية ، فى مختلف المجالات التى تسهل فى النهاية التوصل الى هدف الوحدة السياسية .

واذا كانت دول الجماعة الاوربية قد استطاعت — حتى من قبل أن يتسع نطاقها بانضمام بريطانيا والدنمرك وأيرلندا أخيرا الى عضويتها — أن تبرز من خلال تكتلها وادماجها المستمر لامكاناتها الاقتصادية ، كمركز عملاق من مراكز القوى الاقتصادية فى المجتمع الدولى ، فان وحدة أوربا السياسية — ان هى تحققت على النحو الذى يتوقع لها — ستتيح لها من النفوذ السياسى ، ومن قوة التأثير على المستوى العالمى ، ما لا يمكن ان يتوفر فى ظل الوضع القائم . ومن ناحية ثانية ، فانه سيكون لمثل هذا التطور التاريخى دلالة استراتيجية بالغة الخطر والتأثير فى كيان العلاقات الدولية لفترة طويلة قادمة . فمن المحقق أن الوحدة السياسية لدول غرب اوروبا ستقود الى



انتهاء محالفات دولية قائمة ، وبروز انماط جديدة من العلاقات الاوربية مع كل من الشرق والغرب ، تختلف جذريا فى طبيعتها ، ومضمونها ، ومراميها ، وكذلك الاسس التى ترتكز عليها ، عن تلك العلاقات فى ابعادها واوضاعها الحالية .

وفى هذا البحث ، سنحاول ان نتناول بالتحليل كل ما يحيط بعملية الوحدة السياسية الاوربية من تأثيرات وملابسات ، اوربية كانت او دولية ، لكى نرى كيف بدأ هذا التيار الوحدوى ، وكيف نما وتطور ، كما سنعرض لطبيعة المؤسسات المختلفة ، التى يحتمل ان يرتفع فوقها بناء الوحدة الاوربية وكذا ما يمكن ان يتمخض عن هذه الوحدة من نتائج على المستويين الاوربى والعالمى .

حركة الوحدة الاوربية : الخلفية التاريخية

اذا تعمقنا فى بحث الجذور القريبة لحركة الوحدة الاوربية ، وجدنا انها ترجع ، على وجه التحديد ، الى الحرب العالمية الاخيرة ، وما اقترن بها من ظروف التقتيل الجماعى ، والخراب الاقتصادى ، والاستنزاف النفسى والمعنوى . وهى النتائج التى كانت اشبه بالصدمة القاسية التى مست الضمير الاوربى فى اعماقه . وتمثل ذلك فى الحقيقة على شكل ظهور شعور اوربى عام بالرفض

لذلك تتدرج من العقائد والانظمة السياسية ، التى تحركها نزعات قومية متطرفة ، والتى أدت الى تفجير حرب مرتين خلال جيل واحد ، وبدا من الواضح لقطاعات عديدة من الرأى العام الاوربى ، أنه لن يمكن تفادى تكرار كارثة الحرب مرة أخرى ، الا اذا أمكن لشعوب أوربا ، أن تقيم من بينها كيانا أوربيا فيدراليا ، على أسس من الديمقراطية الحقة ، التى يمكنها أن تحتوى وتذيب نزعات التسلط القومى التى خلقتها وجسدتها تلك التراكمات المستمرة من صراعات المصالح والاطماع القومية فى أوربا ، خلال فترات تاريخية طويلة (١) .

وثمة حقيقة أخرى هامة يجدر التنويه بها ، وهى أنه ، وقبيل انتهاء الحرب ، فان أكثر حركات المقاومة ضد النازى فى أوربا ، كانت قد اعتنقت تلك الافكار الداعية الى انشاء وحدة أوربية فيدرالية بعد الحرب ، باعتبار أن ذلك سيكون المنطلق الضرورى لبناء عالم جديد ، يرتفع فوق الاحقاد القومية ، ويمكنه أن يوفر لشعوب أوربا الامن والسلم والرخاء التى حرمت منها طويلا ، بسبب تمزق القارة فى كيانات سياسية ضيقة ، يفصل بينها جدار عازل من عدم الثقة ، وروح التعصب القومى (٢) .

ومن واقع هذه الملاحظات المبدئية التى ذكرناها ، يمكن أن نقرر انه قبل الحرب الثانية ، لم تكن الوحدة الاوربية سوى مجرد مشاعر ضيقة لا تعبر عنها أية جهود أو حركات سياسية منظمة ، ولا تعكسها أية استراتيجية واضحة ومحددة فى العمل الاوربى الوحدوى . أو بمعنى آخر ، فان نزعة الوحدة أو الاندماج ، لم تكن قد استثيرت الى الحد الذى يجعل منها تيارا دافقا ومؤثرا فى جو السياسة الاوربية ، بصفة عامة .

واذا تركنا ذلك لنبحث فى طبيعة الموقف الاوربى بعد انتهاء الحرب ، وكيف ساعد على بلورة النزعات الاندماجية ، والانتقال بها من مرحلة الشعارات ، الى مرحلة التنفيذ فى اطار مؤسسات لها كيانها وامكانياتها فى العمل وسلطاتها فوق القومية ، فلسوف نجد أن تلك الفترة بالذات ، اقترنت بحدوث عدة تطورات سياسية واقتصادية ، على قدر بالغ من الاهمية ، أبرزت الدافع نحو خلق شكل فعال من أشكال التعاون الاوربى الجماعى ، وبخاصة فى الميدان الاقتصادى ، ومن أهم هذه التطورات :

١ — انهيار التحالف الغربى السوفييتى الذى كان قائما أثناء الحرب ، وانقسام أوربا الى معسكرين فى مواجهة بعضهما ، وبدء عمليات الاستقطاب الدولى فى اطار التكتلات ذات الاستراتيجيات والايديولوجيات المتميزة ، وكان أول الشواهد على انهيار روابط التحالف تلك ، فشل مؤتمر موسكو لوزراء الخارجية فى مارس

---

(١) راجع فى ذلك :

Michael Palmer and J. Lambert, European Unity: Co-operation and Integration, (George Allen & Unwin Ltd, London, 1969), p. 28.

(٢) Ghita Ionescu, editor. The New Politics of European Integration, (MacMillan, St. Martin Press, London, 1972), pp. 5—7.

ونلاحظ انه فى يوليو ١٩٤٤ صدر بيان من المقاومة الاوربية جاء فيه : «ان مقاومة سياسات القهر والاغتصاب النازى قد وجدت بين الشعوب الاوربية ، وخلقت بينها شعورا من التضامن ، وابرزت اتفاقها حول مجموعة كبيرة من المصالح والاهداف المشتركة ، وهو ما يجد تعبيرا كاملا له فى هذا البيان . ونحن من جانبنا كحركة مقاومة ضد النازى فى اوربا نعتقد أن السلم الاوربى يحتل مركز الثقل الرئيسى فى نظام السلم العالمى ، واذا كانت اوربا قد دفعت مرتين خلال جيل واحد ، الى كارثة الحرب العالمية فذلك لان انقسام القارة الى اكثر من ثلاثين دولة مستقلة ، هو الذى دعا الى تفاقم صراعاتها وتدهورها الى هذه النتيجة المحزنة . ومن هنا ، فنحن مقتنعون ان مخالفة اوضاع الفوضى والصراع تلك ، لن تتحقق الا باقامة اتحاد فيدرالى من الشعوب الاوربية . ويكون مشتملا على :

[أ] حكومة اوربية لا تحدد مسئوليتها امام الحكومات الوطنية ، وانما امام الشعوب الاوربية الداخلة فى نطاق هذا الاتحاد الفيدرالى

[ب] جيش اوربى يوضع تحت امرة هذه الحكومة الفيدرالية ، ويستبعد من تكوينه اية تشكيلات عسكرية وطنية.

[ج] محكمة دستورية عليا يكون اختصاصها البت فى المنازعات التى تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير بعض نصوص دستور هذا الاتحاد الاوربى الفيدرالى ،

١٩٤٧ والاعلان عن مبدأ ترومان الجديد فى نفس الوقت تقريبا (٣) .

ب — أزمة الوقود وغيرها من مظاهر الازمة الاقتصادية الحادة فى أوربا فى عام ١٩٤٧ ، وعدم كفاية موارد أوربا أو انتاجها الصناعى لمواجهة ضغوط هذه الازمة ، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الى مد يد المساعدة المالية لدول أوربا ، وتحدد ذلك فى شكل ما عرف بمشروع مارشال للانعاش الاوربى فى عام ١٩٤٨ ، وكانت أولى المنظمات التى قيمت لتنفيذ برنامج مارشال والاشراف على ادارته ، منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى O.E.E.C. والحقيقة أن هذه المنظمة حققت نجاحا ملحوظا فى موضوع حذف القيود المفروضة على نسبة ضخمة من حصص التجارة بين هذه الدول الاوربية ، ولاسيما فى مجال السلع الصناعية ، وفى اقامة نظام للدفع المتعدد الاطراف فى أوربا ، مما مهد الطريق فيما بعد ، وبالتحديد فى عام ١٩٥٨ ، أمام تنفيذ بعض الاجراءات النقدية الاوربية الهامة ، مثل الاخذ بنظام التحويل بين العملات الاوربية المختلفة (٤) .

ومن ناحية ثانية ، نجد أن تلك الفترة الحرجة من التاريخ الاوربى ، شهدت قيام عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية ، كانت وجهتها جميعا بذل جهود دعائية وتعليمية مكثفة ، فى خدمة هدف الوحدة الاوربية . وقد انتظم شمل هذه الجماعات فى المؤتمر الذى عقد فى لاهاى فى مايو ١٩٤٨ ، وسمى بمؤتمر أوربا Congress of Europe . وقد أمكن لهذا المؤتمر أن يولد ضغوطا عنيفة فى اتجاه تأييد الاقتراح الذى كان مطروحا آنذاك لانشاء جمعية برلمانية أوربية ، والتى كان من المقرر أن تكون وظيفتها الرئيسية ، بحث الامور ذات الاهمية المشتركة لدول أوربا ، والتوصل الى وضع التدابير التى تحقق تعاون الدول الاوربية فى الميادين الاقتصادية والسياسية . وقد كانت فرنسا وبلجيكا من أشد الدول الاوربية تحمسا للاقتراح ، على حين فضلت بريطانيا تشكيل جهاز وزارى حكومى .. وبعد مناقشات أوربية مستفيضة استغرقت نحو ستة شهور ، اتفق على اقامة ما أسمى بمجلس أوربا Council of Europe ، الذى تكون من لجنة وزراء ، وفيها يكون كل وزير مسئولا فقط أمام حكومته ، وجمعية استشارية Consultative Assembly تكون وظيفتها اجراء

(٣) انظر : Ibid, p. 7.

David S. Mclellan, The Cold War in Transition, (The MacMillan Company, New York, 1968), pp. 6—12.

وايضا : Palmer & Lambert, op. cit. p. 26.

(٤) بخصوص هذا الاجراء المبدئى من اجراءات الاندماج الاقتصادى الاوربى فى عالم ما بعد الحرب مباشرة ، نجد انه بناء على مبادأة من الحكومتين البريطانية والفرنسية ، اجتمع ممثلون عن ست عشرة دولة اوربية فى باريس فى يوليو ١٩٤٧ للتخطيط لبرنامج الانعاش الاوربى الذى اقترحه وزير الخارجية الامريكية جورج مارشال فى خطاب له فى جامعة هارفارد ولكن ظهر من اتجاهات الوفد السوفيتى الذى حضر الاجتماع ، والذى رأسه وزير الخارجية السوفيتية مولوتوف ، ان الاتحاد السوفيتى لم يكن فى موقف المحبذ لبرامج الانعاش الجماعية ، وانما كان من دعاة ان تقوم كل دولة اوربية على حدة : بتعيين احتياجاتها الاقتصادية دون ربطها باحتياجات غيرها . وقد حذت دول شرق اوربا حذو الاتحاد السوفيتى ، ولبثنا ان نشارك ،على اى نحو فيما بعد، فى اية تدابير للتعاون الاقتصادى الجماعى مع دول أوربا الغربية . وبعد ان انتهى مؤتمر باريس من التخطيط لاحتياجات الدول الاوربية التى قبلت مبدأ التعاون الاقتصادى المشترك فى حدود السنوات الاربع اللاحقة على انعقاد المؤتمر ، اصبح هذا المشروع حقيقة ، وصدقت عليه الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٨ ، وفى البداية وكلت مسئولية الاشراف على ادارته وتنفيذه الى ادارة التعاون الاقتصادى (ECA) ، ولكن بعد مباحثات اجرتها هذه الدول الاوربية فيما بينها ، وافقت على ان تحل منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى محل الادارة السابقة فى القيام بعبء الاشراف على برنامج الانعاش الاوربى ،

Palmer & Lambert op. cit., p. 26.

وايضا للوقوف على الظروف التى قادت الى هذه التجمعات الاوربية فى عالم ما بعد الحرب يمكن مراجعة :

Christian A. Herter, Toward An Atlantic Community, (Harper & Row, Publishers, New York, 1963), pp. 18 — 29.

David S. Mclellan, The Cold War in Transition, op. cit., pp. 12 — 19.

Laurence I. Radway, Foreign Policy and National Defense, (Scott, Foresman and Company, Atlanta, 1969), pp. 22 — 26.

الدول ، ورفع توصيات الى لجنة الوزراء ، وتم بعد ذلك عدة اجتماعات [illegible] وصيغة تشريعية ، وقد وقع على دستور [illegible] مجلس أوربا ، كل من بلجيكا وفرنسا ولكسمبورج وهولندا وبريطانيا والدانمرك وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد ، وذلك في مايو ١٩٤٩ ، وعقدت الجمعية الاستشارية اول جلساتها في ستراسبورج في أغسطس من نفس العام (٥) .

وقد سبق التوقيع على القانون الخاص بانشاء مجلس أوربا ، ان قامت بعض دول أوربا الغربية ومنها : بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج - كرد فعل على تحول تشيكوسلوفاكيا الى الشيوعية نتيجة الانقلاب الذى حدث فيها فى فبراير ١٩٤٨ - بتكوين رابطة تجمع وثيق بينها ، وتمثل ذلك فى التوقيع على معاهدة بروكسل المعروفة فى مارس ١٩٤٨ ، وهى المعاهدة التى نصت على مبدأ الامن الجماعى والدفاع المشترك ضد أى عدوان يقع فى أوربا ، وعلى التعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، وعلى اقامة جهاز استشارى دائم للبحث فى تنفيذ أهداف هذه المعاهدة . وقد حاولت المعاهدة أن تنشىء منظمة دفاعية عسكرية فى غرب أوربا ، كانت النواة فيما بعد لحلف شمال الاطلنطى ، واتحاد غرب أوربا Western European Union (W.E.U.) (٦) .

وأعقب هذا التطور فى السياسة الاوربية ، اقدام الاتحاد السوفيتى على فرض حصاره الاقتصادى ضد برلين ، بان قطع وسائل النقل والاتصال بين هذه المدينة ، وبين قطاعات الاحتلال الغربى فى المانيا . وفى تلك الاثناء ، قامت دول معاهدة بروكسل ، بالتشاور المستمر مع الولايات المتحدة وكندا ، بالبحث فى كيفية التغلب على آثار الحصار الاقتصادى السوفييتى لبرلين ، وقد اتفق على اقامة جسر من الامدادات الجوية الى برلين ، وبعد أن نجح الاجراء ، وفك الحصار ، وانتهت هذه الازمة التى شدت أعصاب العالم كله اليها ، دخلت هذه الدول فى مباحثات حول انشاء منظمة حلف شمال الاطلنطى ، وبالفعل تم ذلك فى ابريل عام ١٩٤٩ (٧) .

ومما تجدر ملاحظته ، انه فى هذه المرحلة ، كانت قد بذلت جهود ضخمة ، ولاسيما فى مجلس أوربا ، لجعل المدخل الى تحقيق الوحدة الاوربية يتم فى اطار المنهاجين الفيدرالى والوظيفى Functional . فأما عن المنهاج الفيدرالى ، فكان يبنى على فكرة الدعوة الى اقامة ولايات متحدة أوربية . وأما المنهاج الوظيفى ، فكان يدعو الى تحقيق التعاون بين الحكومات الاوربية ، حول بعض الموضوعات المحدودة والخاصة ، مثل تحرير الواردات من قيود الحصص المفروضة عليها ، ثم الانطلاق من هذه الاجراءات المحدودة الى اجراءات أكثر شمولا ، غير أن هذه الجهود ووجهت بمعارضة من جانب كل من بريطانيا ودول سكندنافيا ، وهو الوضع الذى اضطر معه بول هنرى سباك ، أحد دعاة الوحدة الاوربية البارزين ، الى الاستقالة من منصبه كرئيس للجمعية الاستشارية الاوربية فى عام ١٩٥١ . ومنذ ذلك التاريخ ، وعلى رأى بعض المتتبعين لتطور حركة الوحدة الاوربية ، بدأ مجتمع الستة (فرنسا ، وايطاليا ، والمانيا الغربية ، وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج) يأخذ شكلا ومضمونا أكثر توثقا من أى وقت مضى (٨) .

---

(٥) للحصول على مزيد من التفاصيل الخاصة بالمؤتمرات الاوربية التى عقدت بعد الحرب للبحث فى كيفية تنفيذ مشاريع الوحدة او الاندماج ، يمكن مراجعة :

Denis de Rougemont, The Campaign of the European Congresses, in, Te New Politics of European Integration, edited by Ghita Ionescu, op. cit., pp. 10 — 31.

(٦) انظر فى الملابسات التى احاطت بعقد معاهدة بروكسل ، ثم معاهدة اتحادغرب أوربا :

Palmer & Lambert, op. cit., pp. 38 — 39.

(٧) Jon W. Spanier, American Foreign Policy Since World War II, (Praeger Publishers, New York, 1960), pp. 45 — 46, 131 — 132.

Manuel Gottlieb, The German Peace Settlement and the Berlin Crisis. (Paine — Whitman Publishers, New York, 1960), pp. 198 — 199.

(٨) وبالنسبة للاثار التى تركها حصار السوفييت لبرلين على ضرورة التجمع فى اطار منظمة دفاعية تتكتل فيها امكانات أوربا الغربية والولايات المتحدة راجع :

Palmer & Lambert, op. cit., p. 29.

الحقيقة أنه ، ومع بروز معارضة بريطانيا لاية ترتيبات شاملة تنتقل بالتعاون الاوربى الى مرحلة الاندماج الاكثر تقدما ، أخذت فرنسا زمام المبادأة فى الدعوة الى مشروع جديد للتعاون الاقتصادى الاوربى ، كان يرمى الى ادماج بعض القطاعات الاقتصادية وتشغيلها تحت الرقابة التى تمارسها سلطة فوق قومية Supranational Authority ، وذلك للتدليل على المزايا المشتركة التى يحققها الاندماج الاقتصادى ، ولكى يكون ، من ناحية ثانية ، حافزا للدول المعارضة لسياسات الاندماج ، على أن تخفف من عدائها ، وتقتنع بقية هذه السياسات الاندماجية ، وتكون تلك هى المقدمة الطبيعية لاذابة السيادة القومية لهذه الدول الاوربية فى كيان أوربى فيدرالى . وكان وراء هذا المشروع الفرنسى ، روبير شومان وزير الخارجية ، وجان مونيه الاقتصادى الفرنسى الشهير . وقد تمثل المشروع الجديد ، الذى قدم فى مايو ١٩٥٠ ، على شكل الدعوة الى تجميع صناعات الفحم والصلب فى فرنسا وألمانيا ، ووضعهما تحت سلطة مشتركة من الدولتين ، ويكون المشروع مفتوحا أمام الدول الاوربية الاخرى الراغبة فى الانضمام . وقد أصبح هذا التحول فى العلاقات الفرنسية الالمانية — من واقع العمل على ادماج مصالحهما الاقتصادية — عاملا حاسما فى تطور مشاريع الوحدة الاوربية على المستويين الخاص والعام (٩) .

وبالفعل ، فقد تبلور المشروع أخيرا فى صورة المعاهدة التى نشأ بموجبها مجتمع الفحم والصلب الاوربى E.C.S.C. فى ابريل ١٩٥١ والتى وقعت عليها بالاضافة الى فرنسا ، والمانيا ، كل من ايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج . وقد أكدت هذه الدول فى ديباجة المعاهدة ، أن هذا الاجراء لم يكن سوى بداية ، وأن الهدف المشترك والاهم ، هو خلق مجتمع اقتصادى أوربى ، يستطيع فى النهاية أن يحقق الاندماج السياسى لهذه الدول .

وقد رفضت بريطانيا الانضمام الى مجتمع الفحم والصلب الاوربى ، ولم تقبل بهدفه النهائى المعلن ، الا وهو تحقيق الوحدة السياسية لاوربا ، بعد أن يكون اندماجها الاقتصادى قد أنجز كل ما كان معلقا عليه من آمال . . وكان ذلك يعنى استبعاد بريطانيا ، منذ البداية ، من هذه العملية الاندماجية التى شرعت فيها دول اوربا الست ، كما كانت تعنى التقسيم الفعلى لاوربا الغربية بين مجموعتين من الدول ، احداهما تعمل من أجل ان تكون أوربا المتحدة حقيقة وواقعا ، والثانية لم تكن على استعداد لان تشارك على مستوى ابعد من تدابير التعاون الحكومى المحدودة ، وقد أستمر هذا التقسيم يحدث آثارا فى جو العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول لسنوات طويلة لاحقة (١٠) .

---

(٩) عند التقديم لهذا المشروع قال روبير شومان « ان التضامن فى قطاع الانتاج سيجعل من وقوع حرب بين فرنسا والمانيا فى المستقبل ، ليس فقط امرا لا يمكن تصوره ، بل ومستحيل ماديا أيضا » . Ibid, p. 30.

(١٠) فى تقدير الكثيرين من خبراء الشئون الاوروبية ، أن الاسباب التى حدت ببريطانيا الى عدم التحمس لمشاريع الاندماج الاوربى التى كانت تستقطب تاييد قطاعات واسعة ومتزايدة من الرأى العام الاوربى فى عالم ما بعد الحرب ، تمثلت اساسا فى الاتى :

(ا) ان بريطانيا لكونها لم تهزم فى اى مرحلة من مراحل الحرب ، ولانها كانت اقوى دول اوربا الغربية اقتصاديا وسياسيا . فانها لم تقتنع بالتبريرات التى كانت تقال فى صدد الدعوة الى اعادة تشكيل الكيان الاوروبى فى اطار وحدة سياسية فيدرالية .

(ب) ان بريطانيا أيضا ، لكونها كانت محمية طبيعيا بالقنال الانجليزى ضد خطر الغزو الخارجى ، ومن واقع انها كانت تنظر الى باقى دول اوروبا الغربية على انها كانت اما ضعيفة اقتصاديا او غير مستقرة سياسيا او الاثنين معا ، فانها لم تكن مستعدة الا للمشاركة فى بعض ترتيبات التعاون الاوروبى المحدود ، دون أن تتجاوز ذلك الى ربط مستقبلها السياسى والاقتصادى بالدولتين اللتين دخلت الحرب ضدهما ، وساعدت على هزيمتهما . او بالدول الاوروبية الاخرى التى انهزمت فى هذه الحرب على يد المانيا وايطاليا .

(ج) ان بريطانيا كانت تخصص اولوية بارزة فى سياستها الخارجية لعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة ، ولدورها القيادى داخل مجموعة الكومنولث ، وهو ما رات انه كان يتصادم مع الدخول طرفا فى اية ترتيبات اندماجية اوروبية .

راجع فى تفاصيل ذلك كله :

John Pinder and Roy Pryce: Europe after De Gaulle: Towards a United States of Europe (Penguin, 1969), pp. 14 — 15.

Palmer & Lambert, op. cit., p. 24.

وفى سنة ١٩٥٠ نشبت الحرب الكورية ، وكان لخوض الولايات المتحدة هذه الحرب الاسيوية ، بجزء ضخم من قوتها البرية ، دافعا بها الى المطالبة بأن تشارك المانيا الغربية فى الدفاع عن جبهة وسط اوربا . وقد رفضت فرنسا فى البداية ، الموافقة على اعادة تسليح المانيا وضمها الى الناتو ، وكذلك كان الشعور فى بريطانيا بعدم تأييد هذا الاتجاه . وامام اصرار امريكا ، تقدم رينيه بليفان فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ بالنيابة عن الحكومة الفرنسيه ، باقتراح يرمى الى انشاء جيش اوربى ، تشارك فيه كل دولة اوربية بقواتها ، ويكون تحت قيادة مشتركة ، وقد سمى هذا الاقتراح بخطة أو مشروع بليفان . وعقدت فرنسا مؤتمرا فى باريس فى فبراير ١٩٥١ لمناقشة المشروع ، وانتهى الامر بموافقة الدول الاوروبية الست الاعضاء فى مجتمع الفحم والصلب الاوروبى على الاسهام بقوات محددة فى هذا الجيش الاوروبى ، وفى ديسمبر من نفس العام افصح وزراء خارجية هذه الدول ، عن نيتهم انشاء منظمة للدفاع الاوربى (E.D.C.) تكون تحت رقابة لجنة دفاع مشتركة ومجلس وزراء وجمعية ، ومحكمة عدل ، وهى فى جملتها مؤسسات على غرار ما اقيم فى مجتمع الفحم والصلب ، وقد وقعت هذه الدول على المعاهدة فى مايو ١٩٥٢ ، الا أن رفض بريطانيا التصديق عليها ، لعدم اقتناعها بمبدأ الاشتراك فى جيش اوربى مندمج ، كان السبب وراء انهيار منظمة الدفاع الاوربى (١١) وقد انتهى الامر كذلك وفيما بعد ، برفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق عليها فى اغسطس ١٩٥٤ ، وكانت الحجة التى تزرع بها معارضوها انه لم يكن من المقبول ان تتحمل فرنسا مسئولية المشاركة فى جيش اوربى مندمج ، بضم المانيا فى عضويته ، ما لم تكن بريطانيا عضوا فيه كذلك (١٢) .

لقد كان انهيار مشروع منظمة الدفاع الاوروبى ، وضرورة حل مشكلة اعادة تسليح المانيا حلا مرضيا لفرنسا ، الشغل الشاغل لتلك الدول التى تحملت المسئولية الرئيسية فى الابقاء على كيان الناتو ضد أى تصدع . ومن هنا ، دعا انتونى ايدن رئيس وزراء بريطانيا الى عقد مؤتمر من بين الدول ذات الصلة الوثيقة بهذه المشكلة ، وانتهت مباحثات هذا المؤتمر فى اكتوبر ١٩٥٤ الى التوقيع على مجموعة اتفاقات باريس التى بموجبها عدلت معاهدة بروكسل ، واتسع اطارها ، بعد أن ضمت اليها كل من المانيا الغربية وايطاليا ، واطلق على هذه المنظمة الجديدة ، اتحاد غرب اوربا WEU والتى نظر اليها على أنها كانت تنظيما عسكريا منبثقا عن حلف الناتو ، وان كان على نطاق محدود . وبمقتضى اتفاقات باريس أيضا ، ضمت المانيا الى عضوية الناتو ، ووافقت بريطانيا على أن تحتفظ ببعض القوات العسكرية فى القارة الاوروبية . ومن هنا ، فقد كان دور بريطانيا فى انشاء اتحاد غرب اوربا يشكل نقطة تحول فى سياستها الاوروبية ، خاصة وانها أقرت لمجلس اتحاد غرب اوربا بحق ممارسة الفيتو فى موضوع انسحاب القوات البريطانية من اوربا (١٣) . وعموما ، فقد كان من المفروض أن يقوم اتحاد غرب اوربا بتشجيع عملية الاندماج الاوروبى ، استكمالا للدور الذى بدأته منظمة معاهدة بروكسل .

وفى ضوء كل ما سبق ، يمكن ايجاز الهدف الرئيسى من انشاء منظمة اتحاد غرب اوربا . فى أنه كان يتمثل فى تحديد الاطار الاوربى الذى سيتم فى داخله اعادة تسليح المانيا وادماجها فى كيان الناتو من جهة ، واتاحة الفرصة لبريطانيا كى تشارك عسكريا فى الدفاع عن اوربا ، وذلك كوسيلة لتهدئة المخاوف الفرنسية ، حول احتمال نمو الخطر العسكرى الالمانى تحت أى ظرف مستقبلا (١٤) .

على أن الامر لم ينته عند هذا الحد ، فانفشل هذه المجموعة من الدول الاوروبية فى اقامة منظمات دفاعية وسياسية فوق قومية ، دفع مرة

اخرى بدعاة الاندماج الاوربى الى التركيز ، من جديد ، على النواحى الاقتصادية لتنفيذ اجراءات تمضى فى طريق هذا الاندماج . ففى يونيو سنة ١٩٥٥ اجتمع وزراء خارجية الدول الاوروبية الست (فرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج) فى مسينا Messina حيث ناقشوا الاقتراح الداعى الى انشاء سوق مشتركة بينهم ، وكذلك مجمعا للطاقة الذرية ، وقد انتخب المؤتمر بول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا ليرأس المجموعة الخاصة التى عهد اليها دراسة كيفية تنفيذ هذه المشاريع المقترحة على أحسن الوجوه الممكنة (١٥) .

وقد انسحب ممثل بريطانيا ـ الذى حضر بصفته مراقبا لاعمال هذه اللجنة ـ فى نوفمبر ١٩٥٥ ، الامر الذى ترتب عليه زيادة ابتعاد بريطانيا عن هذه الدول فى كل ما يتعلق بمشاريع الاندماج الاقتصادى الاوربى ، وهو الاتجاه الذى ظهر واضحا كما سبق أن قلنا ـ منذ اقامة مجمع الفحم والصلب الاوروبى (١٦) .

وكان التقرير الذى أعده بول هنرى سباك ، الاسس الذى ارتكزت عليه مفاوضات هذه الدول الست فيما بعد ، وهى المفاوضات الطويلة والمعقدة التى اشتملت على قدر ضخم من المساومات الحادة بين الدول الاوروبية الاطراف فيها ، والتى انتهت الى عقد معاهدة انشاء السوق الاوروبية المشتركة (أو الجماعة الاقتصادية الاوروبية) فى روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ . وقد تم التصديق عليها دون مشاكل تذكر فيما بعد . وأصبحت نافذة المفعول من أول يناير ١٩٥٨ . واما فيما يتعلق باقامة مجمع الطاقة الذرية من بين هذه الدول الاوروبية ، فانه فى اطار ما اتفق عليه فى مؤتمر مسينا المذكور ، دخلت الدول الست فى مفاوضات بشأنه ، فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المباحثات حول عقد معاهدة السوق الاوروبية المشتركة ، والتى انتهت هى الاخرى الى التوقيع على انشاء منظمة الطاقة الذريه الاوروبية (يوراتوم) فى روما ، فى نفس التاريخ الذى وقعت فيه المعاهدة الاخرى . وفى هذه المعاهدة أكدت الدول الاوروبية الاعضاء ، أن هدفها هو تشجيع الاستخدام السلمى للطاقة الذرية على أساس مشترك ، وتحت رقابة سلطة فوق قومية (١٧) .

الجماعة الاقتصادية الاوروبية

أو السوق الاوروبية المشتركة :

كان الهدف من انشاء السوق الاوروبية المشتركة ، ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الاعضاء فى هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ، عن طريق الحذف التدريجى للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وحصص الانتاج الصناعى فى هذه الدول . ولكن ، وكما أثبتت التجربة العملية فيما بعد ، فان السوق الاوروبية المشتركة كانت ابعد من أن تكون مجرد اتحاد جمركى بين هذه الدول الاوربية وانما تعدتها الى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ورأس المال والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول ، وايجاد سياسات مشتركة فى امور النقل والتجارة الخارجية والزراعة ، وكلها أمور كان مقررا أن تقود فى النهاية الى اتخاذ سياسات موحدة بخصوص الشئون التى تعتبر ذات صلة داخلية أكبر بمصالح هذه الدول ، من الاجراءات والنواحى سالفة الذكر (١٨) .

وقد انيطت السلطة التنفيذية فى السوق المشتركة ، بما أسمى باللجنة Commission التى تقرر ان يكون مقرها بروكسل ، وتتكون من تسعة اعضاء (زاد عددهم فى وقت ما الى أربعة عشر ، ثم تقرر مرة ثانية أن يخفضوا الى تسعة فقط) ، ثم هناك مجلس الوزراء ، والبرلمان الاوروبى ومحكمة العدل ، وهى فى جملتها الاجهزة والمؤسسات التى

---

(١٥) Palmer & Lambert, op. cit., p. 33.

(١٦) Ibid.

(١٧) Ibid.

(١٨) William G. Carleton The Revolution in American Foreign Policy: Its Global Range (Random House, New York, 1963), p. 360.

ارتكز عليها الكيان التنظيمي لهذه الجماعة الاقتصادية الاوربية (١٩) ٠

على ان بريطانيا لم تشأ ان تنضم الى عضوية السوق الاوروبية المشتركة تماما كما فعلت عند تأسيس مجمع الفحم والصلب الاوربي ، وكان السبب الرئيسي الذي علل في اطاره هذا الامتناع عن المشاركة ، الالتزامات الخاصة تجاه دول الكومنولث البريطاني ، بسبب سياسة الامتيازات التفضيلية التي كانت الاساس في علاقات بريطانيا التجارية والاقتصادية مع هذه المجموعة من الدول ، وكان دخول بريطانيا السوق المشتركة يعني أنها ستنفذ عمليات التبادل التجاري الحر بينها وبين دول السوق ، بغض النظر عن الاضرار الاقتصادية التي ستلحق بمصالح دول الكومنولث كما أنها كانت ستفرض نفس الرسوم الجمركية على واردات دول السوق الاوربية من الخارج ضد دول الكومنولث ، وهكذا (٢٠) ٠

وكبديل لعضوية بريطانيا في هذه الكتلة الاقتصادية الاوروبية ، أقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدنمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال في عام ١٩٥٩ على انشاء ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة (EFTA) وقد أطلق على هذه المجموعة من الدول السبع الخارجيين The Outer Seven وفي هذه المنظمة الاقتصادية الجديدة ، تعهدت الدول الاعضاء بالعمل تدريجيا في سبيل الالغاء النهائي والتام لكل الرسوم الجمركية المطبقة بينهم ، على انتاجهم من السلع غير الزراعية ، وذلك مع استمرار كل دولة منها في تنفيذ نظمها الجمركية الخاصة بالسلع التي تستوردها او تصدرها الى الدول الاخرى الخارجية ٠ ومثل هذا الترتيب الاقتصادي الجماعي ، كان يسمح لبريطانيا بأن تستمر في تطبيق سياسة التفضيلات الخاصة التي تربط بينها وبين مجموعة دول الكومنولث وهي الدول التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لواردات بريطانيا من السلع الزراعية . وعلى العموم ، فقد كان الشعور السائد بين بعض الدول الزراعية داخل منطقة التجارة الحرة ، وبالاخص الدينمرك ، ان حصر التخفيضات واجراءات الالغاء التدريجي للعوائد والرسوم الجمركية ، في قطاع السلع غير الزراعية ، كان يجعل بريطانيا أكثر دول هذه المجموعة استفادة من وراء تطبيق هذه الترتيبات (٢١) ٠

تطور الاتجاهات البريطانية من عضوية السوق الاوربية المشتركة:

كان تصور بريطانيا ان عضويتها في منطقة

---

(١٩) باختصار يمكن القول بان اللجنة تمارس مسئوليات رئيسية ثلاث داخل الجماعة الاقتصادية الاوروبية . فهي اولا تقوم بدور المبادأة في اقتراح كافة القرارات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي يتفق عليها بين الدول الاعضاء في الجماعة ، وهي بهذه الصفة ايضا تقع عليها مسئولية التوصل الى الصيغ والحلول الوسط التي يمكنها ان توفق بين المصالح القومية المختلفة لهذه الدول الاوروبية ، اما المسئولية الثانية ، فتنصرف الى كون اللجنة بمثابة الجهاز التنفيذي الرئيسي لهذه الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ومن ثم فهي تتمتع بسلطة ضخمة في موضوع تنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الوزاري للسوق ، وثالثا واخيرا ، فاللجنة تعد اكثر اجهزة الجماعة مسئولية عن متابعة تنفيذ معاهدة روما ، والتحقق من شرعية السياسات والقرارات والتصرفات التي تنفذ في اطار هذه المعاهدة .

واما عن المجلس الوزاري للسوق ، والذي يعقد دورات اجتماعه العادية في بروكسل ، فهو الذي يقوم باتخاذ القرارات الرئيسية في مختلف الامور التي تهم مصالح الجماعة الاوربية . وهذا المجلس هو الجهاز الوحيد من اجهزة الجماعة الاوروبية الذي تمثل فيه الحكومات الاعضاء تمثيلا مباشرا . ويكون اختيار الوزراء الذين يحضرون اجتماعات المجلس ، بناء على طبيعة الموضوعات محل المناقشة ، فاذا كان الموضوع يتعلق بالسياسات الزراعية مثلا ، انيطت هذه المهمة بوزراء الزراعة وهكذا ..

واذا كان للمجلس ان يبادر من نفسه الى اقتراح القرارات والسياسات ، فان له ايضا سلطة ادخال ما يراه ضروريا من تعديل على مشاريع القرارات التي تحيلها اليه اللجنة ، على ان يكون القرار بالتعديل قد صدر بالاجماع ، راجع في تفاصيل عمل هذه الاجهزة ، وطبيعة سلطتها ومسئولياتها ، ونوعية العلاقة التي تربط بينها :

Stuart de la Mahotière, Towards One Europe, (Penguin Books, 1970), pp. 292 — 317.

(٢٠) William Carleton, op. cit., pp. 361 — 362.

(٢١) Ibid, P. 362.

تجارة حرة منفصلة عن عضوية السوق الاوربية المشتركة . ومثل تصور الهيكل الذي حققه هذه الكتلة الاقتصادية ، جعل بريطانيا تشعر بقدر عدم واقعيته في تصوراتها الحديثة تلك . فهذه السوق كانت اكثر دول غرب اوربا ازدهارا وتماسكا ، وهو ما كان يشكل عامل اغراء قوى للتجارة البريطانية . ومن ناحية ثانية ، فان الوصول الى سوق هذه الدول كان يصبح صعبا فصعبا ، مع تخفيض الرسوم الجمركية الداخلية ، واستمرار الرسوم الخارجية على تجارة الدول الاخرى .

لذا نجد انه في يوليو عام ١٩٦١ ، اعلنت الحكومة البريطانية انها ستتجه الى كسر اطار سياستها التقليدية القائمة على الابتعاد عن مؤسسات الاندماج الاقتصادى الاوربى ، والتقدم بطلب لعضوية السوق الاوربية المشتركة . وفي نفس الوقت ، اعلنت ثلاث دول اوربية اخرى ، هي الدنمرك والنرويج وايرلندا ، عن رغبة مماثلة في الدخول الى عضوية السوق . وكان اتجاه بعض الدول الاوروبية الاخرى في منطقة التجارة الحرة مثل السويد وسويسرة والنمسا ، ان عضوية السوق الاوربية المشتركة كانت ستمس حيادهم السياسي ، ومن ثم فقد آثروا الابتعاد عن هذا التكتل (٢٢) .

غير ان هذا الاعلان من جانب بريطانيا اثار عاصفة عنيفة من الاراء والانقسامات ، سواء داخل بريطانيا او في خارجها . ففي بريطانيا كان من رأى دعاة الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة ، ان الدافع المحرك لاى اجراء من

الاجراءات السياسية الانجليزية في اوربا ، يجب ان يكون دعم المصالح البريطانية بالدرجة الاولى ، وان بريطانيا كأي دولة مستقلة لا ينبغي ان ترضخ لاى ضغط او قيد يحد من حريتها في البحث عن مصالحها ، وتنفيذ ما شاءت من سياسات لتحقيق هذا الهدف ، وان علاقة بريطانيا بدول الكومنولث كانت علاقة عاطفية ومعنوية ، اكثر من كونها علاقة اقتصادية ذات ثقل مؤثر . وان دول الكومنولث كانت قد تحولت في تجارتها عن بريطانيا ، واصبحت لها معاملات تجارية واقتصادية خارج هذا النطاق ، وبشكل اكبر بكثير مما كان حادثا في الماضي ، وان عضوية بريطانيا في السوق الاوربية المشتركة كانت ستمكنها من خدمة مصالح دول الكومنولث ، بدرجة لا تتوفر في ظل ابتعادها عنها ، ومن ثم ، فقد كان انضمام بريطانيا الى هذه الكتلة ، ليس فقط امرا مرغوبا فيه ، وانما ضرورة لا يمكن تجنبها ، كما لا يصح التفريط فيها (٢٣) .

وقد التقى هذا الاتجاه المؤيد لدخول بريطانيا السوق الاوربية المشتركة ، مع اتجاهات السياسة الامريكية ، التي رأت في هذا الانضمام دعما للاتجاه الرامي الى اتباع سياسات تجارية حرة ، اقرب الى خدمة المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة ، كما نظرت ايضا الى هذا الامر ، على انه كان سيضعف من المحور الفرنسي الالماني ، ويكبت النزعة الديجولية التي كانت تدفع فرنسا الى العمل مستقلة عن حلف الاطلنطي (٢٤) .

واما معارضو الانضمام في بريطانيا ، فقد بنوا معارضتهم على التبريرات الاتية : (أ) انه لم يكن

---

(٢٢) في مفاوضات بروكسل التي جرت لبحث موضوع عضوية بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة ، اعلن ادوارد هيث رئيس وفد بريطانيا ان الحكومة البريطانية قد قبلت ، بدون تحفظ ، الاهداف التي اشتملت عليها المادتان الثانية والثالثة من معاهدة روما ، بما في ذلك الغاء الرسوم الجمركية الداخلية ، وانتهاج سياسات جمركية وتجارية وزراعية موحدة ، وان بريطانيا كانت على استعداد لان تشارك مشاركة كاملة في كل مؤسسات السوق الاوروبية . غير ان هناك امورا ارادت بريطانيا ان تصل الى اتفاق بشأنها من خلال هذه المفاوضات ، وكانت هذه ، كما اعلن عنها ادوارد هيث ، وضع الترتيبات الخاصة بحاصلات بريطانيا الزراعية ، ومصالح دول الكومنولث ودول منطقة التجارة الاوروبية الحرة ، وان كان هيث قد اكد ان مثل هذه الترتيبات كان من المفروض ان تتحدد في اطار من التوافق بينها وبين مصالح السوق الاوروبية المشتركة ككل .

Palmer & Lambert, op. cit., pp. 57 — 58.

وفي الخطاب الاخر الذي القاه هيث امام مجلس اتحاد غرب اوربا في مايو ١٩٦٢ ، اعلن ان بريطانيا كانت مستعدة لان تسهم في اي اتحاد سياسي اوروبي تنشئه دول السوق الاوروبية المشتركة .

Ibid, p. 58.

(٢٣) William Carleton, op. cit., p. 365.

(٢٤) Ibid, pp. 366 — 367.

ليمثل أن تقدم بريطانيا على الانضمام لأوربا ، والاندماج فى هذه المجموعات والتكتلات الاقتصادية ، منفصلة بذلك عن ماضيها كقوة عالمية كبرى ، ومتخلية أيضا عن روابطها التاريخية والمصلحية بدول الكومنولث ، (ب) التخوف – وقد أبداه أساسا بعض كبار رجال الاعمال الانجليز – من أن المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى فى بريطانيا ، كانت ستتضرر بطريقة محققة ، من جراء تطبيق سياسة محاربة الكارتلات أو الاحتكارات التى تنفذها دول السوق الاوربية المشتركة فيما بينها ، (جـ) تخوف بعض العناصر اليسارية فى حزب العمال البريطانى ، من أن يؤدى اندماج بريطانيا اقتصاديا فى كتلة السوق الاوربية المشتركة ، الى جعل صناعاتها المؤممة ، وسياسات الاجور المطبقة ، وغيرها من اجراءات الرقابة الاشتراكية على أدوات الانتاج ، تتعرض للتدخل من جانب المؤسسات فوق القومية التى تقيمها دول السوق ، (د) أن دخول بريطانيا الى السوق كان يعنى أنها أدارت ظهرها لشركائها فى منطقة التجارة الاوربية الحرة (٢٥) .

وفى خارج بريطانيا ، كان المصدر الرئيسى للاعتراض على انضمام بريطانيا للسوق ، يتمثل فى كندا واستراليا ونيوزيلندة ، وهى الدول التى أعربت عن اعتقادها بأن هذا الانضمام سيتسبب فى الحاق أضرار اقتصادية فادحة بمصالحها (٢٦) . وفى دول أوربا الغربية وجدت بعض المراكز التى عارضت بشدة فى أمر هذا الانضمام ، بدعوى أن بريطانيا قد وقفت دائما موقف المتخاذل من كل المشاريع الاندماجية التى نفذت فى فترة ما بعد الحرب ، كما تردد الرأى الذى يقول أن بريطانيا ، بارتباطاتها العالمية ، كانت تحمل تهديدا للطابع الاوربى لهذا الاندماج ، أكثر مما كانت تدعيما له ، وأنها كانت بذلك الوضع ستحول دون نمو وعى وحدوى أوربى ، قادر على أن يغالب كل التحديات التى يمكن أن يتعرض لها كيان الوحدة الاوربية فى المستقبل (٢٧) . [illegible] ، فقد عبرت هذه العناصر عن تخوفها من [illegible] يتسبب هذا الانضمام ، فى [illegible] السوق الاوربية المشتركة تماسكها ، وتحولها فى النهاية الى مجرد سوق للمجموعات بين الدول الداخلة فيه ، مع [illegible] الامتيازات الجمركية المتبادلة ، وبعض اشكال [illegible] جهة أخرى ، أعرب الرئيس الهندى [illegible] جورو فى ذلك الوقت ، عن اعتقاده بأن [illegible] بريطانيا هذه الكتلة الاقتصادية كان سيكرس انقسام أوربا الى كتلتين ، لانه كان لابد أن يدفع بدول شرق أوربا فى اتجاه توثيق روابطها الاقتصادية بالاتحاد السوفييتى (٢٨) .

على أن أقوى تعبير عن هذه المعارضة ، تمثل فى اتجاه الرئيس الفرنسى شارل ديجول . فقد كان ديجول مقتنعا بأن الاطار الجغرافى الذى يضم الدول الست فى السوق الاوربية المشتركة كان كافيا ، ولم يكن بحاجة الى مزيد من الاتساع ، كما أن هذه الدول الست ، من وجهة نظره ، كانت تمثل قلب أوربا ، أوربا الحقيقية ، أوربا الكاثوليكية ، أوربا التى ورثت تقاليد شارلمان . وكان هدف ديجول ، أن تقوى الجماعة الاوربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، الى الحد الذى يجعلها قادرة على أن تعمل مستقلة عن الناتو ، وبعيدا عن التحكم الانجلوساكسونى ، وكان محور بون باريس هو خط الارتكاز الاول فى استراتيجية ديجول الاوربية (٢٩) .

كما أنه فى يوليو ١٩٦١ ، استطاع ديجول ، بتأييد من كونراد أديناور مستشار ألمانيا الغربية ، أن يقنع الدول الست فى السوق بأن تنشىء اللجنة التى سميت بلجنة فوشيه **Fouchet** لوضع خطة للتعاون السياسى بين هذه الدول . وبالفعل توصلت اللجنة الى التقدم ببعض الاقتراحات ، التى كان من أهمها عقد معاهدة سياسية تنص على اتباع سياسات خارجية وعسكرية واقتصادية

(٢٥) Ibid, p. 363.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) على ان هذه المعارضة كان يقابلها تأييد من مصادر دولية اخرى ، ابرزها دعاة الاندماج الوظيفى فى غرب اوربا . ففى تصورهم ، كان هذا الانضمام بمثابة دعم ضخم للقوة الاقتصادية للسوق الاوربية المشتركة . ومن ناحية ثانية ، فانه لم يكن من المعقول – على حد رأيهم – ان تدخل دول اوربا الغربية فى وحدة اندماجية دون ان تكون بريطانيا طرفا رئيسيا فيها ،

(٢٨) Ibid, p. 364.

(٢٩) Ibid, p. 365.

وثقافية مشتركة ، وهذه الغاية - كما رأت الجبهة - كان من الممكن تحقيقها من خلال الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها الوزراء في حكومات هذه الدول (٣٠) .

هذا الاتجاه من جانب ديجول ، أزعج كثيرين من دعاة الاندماج الاوربي ، لأن تصورات ديجول لمستقبل هذه الجماعة الاوربية ، كانت دون الآمال والتوقعات التي علقها عليها هؤلاء الاندماجيون . كما أنه في بعض الدول الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة ، وبخاصة في هولندا وبلجيكا وايطاليا ، كان هناك تخوف واضح من أن يؤدي التركيز على محور بون باريس ، الى الاخلال بالتوازن السياسي القائم داخل هذه المجموعة . ومن هنا ، فان عناصر كثيرة داخل هذه الدول كانت تشجع دخول بريطانيا الى السوق ، باعتبار أنها ستكون ثقلا مناوئا لهذا التحالف الفرنسي الالماني . وبالفعل ففي أثناء الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية الدول الاوربية الست الاعضاء في السوق ، في أبريل ١٩٦٢ للمناقشة حول موضوع المعاهدة التي اقترحتها لجنة فوشيه هذه ، نجد أن ممثلي بلجيكا وهولندا أبدوا تحفظات قوية على هذا الاتجاه الديجولي ، ازاء طبيعة الروابط السياسية التي يجب أن تشد هذه المجموعة من الدول الى بعضها . ومن ذلك أن بول هنري سباك وزير خارجية بلجيكا قال : « أعتقد أن هدفنا كان ، وسيظل دائما ، خلق أوربا فوق قومية ، ولكن اذا كان علينا أن ننزل على حكم الظروف ، ونقبل تنظيما أوربيا في مثل غموض وعدم تحديد التنظيم الذي يقترحه الجنرال ديجول ، فاننا نعتقد أن مثل هذا الامر يكون أكثر فائدة في حالة انضمام بريطانيا عنه في حالة استبعادها منه » (٣١) .

وقد استمرت المفاوضات الشاقة لاكثر من عام بين الدول الست في بروكسل ، لتقرير ما اذا كانت هذه الدول ستسمح لبريطانيا بالانضمام الى السوق ، وتحت أية شروط . وكان الاتجاه الغالب في هذه المفاوضات ، أن هذا الانضمام حتمي ، لن يكون في المقدور تجنبه ان عاجلا أو آجلا ، وان كان الانطباع الذي ساد ، أن ثمن هذا الانضمام يجب أن يكون غاليا . على أن ديجول وأديناور ثم يظهر حماس لانضمام بريطانيا لكتلة السوق ، وتركزت جهودهما في جعل المعاهدة السياسية بين الدول الست أمرا واقعا ، قبل أن يحدث هذا الانضمام بالفعل .

ومما زاد من تعقيد هذه المفاوضات في بروكسل ، أن بريطانيا لم تكن تساوم من أجل نفسها فقط ، وانما كانت تبحث عن ضمانات للسياسات التجارية التي ستنتهجها دول السوق المشتركة ازاء مجموعة دول الكومنولث ، وازاء حلفائها في منطقة التجارة الاوربية الحرة ، وبخاصة الدول المحايدة : السويد وسويسرا والنمسا .

وقد كانت فرنسا هي أصعب الدول التي ساومت في هذه المفاوضات . فبالاضافة الى كراهية ديجول الواضحة للانجلو ساكسون ، فان فرنسا كانت تنتج فائضا زراعيا . ولما كانت بريطانيا تطالب بتحرير السياسات التجارية لدول السوق في مواجهة دول الكومنولث الزراعية ، فان ذلك كان يتصادم مباشرة مع المصالح الاقتصادية لفرنسا ، التي أرادت أن تستأثر بالجانب الاعظم من أسواق الدول الاعضاء معها في هذه الكتلة ، وتجعلها مفتوحة أمام صادراتها الزراعية (٣٢) .

على أنه يمكن القول بأنه على الرغم من الصعوبات الجمة التي اقترنت بطلب بريطانيا الانضمام الى السوق ، وبالرغم من أنه وحتى انتهاء مفاوضات الدول الست في بروكسل في أواخر عام ١٩٦٢ ، لم تكن بعض المشكلات المرتبطة باجراءات الانضمام قد حلت بعد ، الا أن معظم الشواهد كانت ترجح احتمال قبول بريطانيا في عضوية السوق أكثر من رفضها . غير أن ثمة تطورا هاما حدث في أواخر عام ١٩٦٢ ، وكان له أكبر الاثر في أن يتحول ديجول من استخدام التكتيك القائم على التعويق والتسويف ، الى التصويت مباشرة وبشكل قاطع ضد هذا الانضمام في مطلع عام ١٩٦٣ . وكان هذا التطور يتمثل في التوقيع على اتفاقية ناسو التي توصل اليها الرئيس الامريكي جون كينيدي مع رئيس الحكومة

(٣٠) Ibid.

(٣١) Ibid, p. 367.

(٣٢) Ibid, pp. 367 — 368.

٧٩٦

البريطانية هارولد ماكميلان فى ديسمبر ١٩٦٢ (٣٣) .

ففى المؤتمر الصحفى التاريخى الذى عقده ديجول فى ١٤ يناير ١٩٦٣ ، أعلن أن بريطانيا ستظل مبعدة عن دائرة السوق الاوربية المشتركة ، وانه لم يكن فى مصلحة فرنسا الانضمام الى اتفاقية ناسو أو المشاركة فى أية قوة نووية مشتركة تابعة للناتو ، وأن فرنسا كانت ستواصل دعم قوة الردع النووية الخاصة بها . وأضاف ديجول أن بريطانيا لم تكن شريكا أوربيا طيبا ، ومن ثم ، فانها لم تكن لتتلاءم بأوضاعها واتجاهاتها مع باقى دول القارة ، وأن وجودها بينهم لم يكن ليحقق لهذه الكتلة الاقتصادية الاوربية الانسجام المطلوب . وتلى ذلك مباشرة التوقيع على المحالفة الفرنسية الالمانية فى ٢٢ يناير ١٩٦٣ ، وهى المحالفة التى استمر الاعداد لها ، والتفاوض بشأنها عدة شهور . ولقد جاء التوقيع عليها بعد الجمود الذى أصاب مشروع فوشيه الرامى الى انشاء « أوربا الدول Europe of the States الذى وقفت منه موقفا سلبيا دول البنلوكس وايطاليا ، اذ رفضت كلها الدخول فى أية مشاريع سياسية أوربية ، قبل أن تقبل بريطانيا فى عضوية السوق المشتركة .

وقد دعت هذه المحالفة الى عقد اجتماعات بين الدولتين على كل المستويات ، ودعم أحوال التعاون العسكرى بينهما ، كما أكدت أن الدولتين ستسعيان للحصول على مراكز متماثلة فى الناتو وفى الجماعة الاقتصادية الاوربية (أى أنها قيدت ألمانيا باتجاهات السياسة الفرنسية) .

وفى أواخر يناير ١٩٦٣ ، أصر الفرنسيون فى مفاوضات بروكسل على أن يؤجل البحث فى طلب بريطانيا الانضمام الى السوق لاجل غير محدود ، وذلك على حين أن الدول الخمس الاخرى حبذت الاستمرار فى المفاوضات ، للبحث فى هذه المشكلة ، والانتهاء الى حل فيها ، وازاء ذلك استعملت فرنسا حق الفيتو الذى حسم المشكلة وأنهى المفاوضات . وعموما فقد كان الاتجاه السائد بين هذه الدول ، هو أن الوقت الذى أنفق فى هذه المفاوضات لم يضع كله هباء ، لان جانبا من التوصيات والقرارات التى اقترحت فى سياق مفاوضات بروكسل ، كان قابلا للنظر والتطبيق فى وقت لاحق ، وحين تصبح الظروف أكثر مواءمة لهذا الانضمام (٣٤) .

---

(٣٣) الذى حدث فى هذه الاتفاقية ،هو انه تحت ضغط واضح من الحكومة الامريكية ، قبلت بريطانيا على مضض ،
ان تتخلى عن الترتيب الذى كان قائما بين الدولتين ، والذى بمقتضاه قامت الولايات المتحدة ببيع بريطانيا صواريخ
سكاى بولت الجوية ، التى كانت تزود بروؤس نووية بريطانية ، وتطلق من قاذفات القنابل البريطانية [وكان هذا
يشكل العمود الفقرى لقوة الردع النووية البريطانية] ، وأن تستبدل ذلك باعطاء بريطانيا صواريخ بولاريس التى كان من
المفترض أن تستخدم حالما تنتهى بريطانيا من انشاء اسطولها من الغواصات .وكان الشىء الهام الذى جادت به اتفاقية
ناسو ، هو أنه فى ظل الترتيب الجديد ،فان هذه الغواصات البريطانية ،بما عليها من صواريخ بولاريس ، كانت
ستصبح جزءا من القوة النووية لحلف الاطلنطى ، باستثناء الحالات التى تتعرض فيها مصالح بريطانيا العليا لخطر ملحق .
وكان تفسير ذلك كله عند ديجول ، أن بريطانيا رضخت لضغوط أمريكا ، وتخلت عن قوة الردع النووية القومية الخاصة
بها . وانه بدلا من ان يكون رد فعلها لهذا الضغط الامريكى ، الاقتراب من فرنسا لتحقق الدولتان مما مزيدا من
التعاون بينهما فى الامور النووية ،فانها اثرت أن تبقى على علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة ، وكان ذلك هو اشد
ما اثار ثائرة ديجول ضد بريطانيا ، راجع فى ذلك :

Palmer & Lambert, op. cit., p. 39.

كذلك :

William Carleton, op. cit., p. 372.

(٣٤) فى ١٦ يناير ١٩٦٣ ، دعا وزير الخارجية الفرنسية كوف دى مورفيل الى وقف المفاوضات
بحجة أنه لم يكن متوقعا لها ان تنجح وعلى الرغم من ان شركاء فرنسا الاخرين لم يقبلوا بوجهة النظر هذه ، الا انه
لم يكن فى مقدورهم أن يفعلوا شيئا ،ما دام شرط الاجماع كان ضروريا لقبول أى عضو جديد . ومن هنا انتهت
المفاوضات رسميا فى ٢٩ يناير ١٩٦٣ ،تماما ، وفى نفس الوقت مع انتهاء المفاوضات الاخرى التى جرت بخصوص
انضمام بريطانيا الى كل من مجمع الفحم والصلب الاوربى ، ومنظمة الطاقة الذرية الاوربية .كما توقفت أيضا
المفاوضات التى كانت دائرة بين دول السوق الاوربية المشتركة وبين كل من الدنمرك والنرويج وأيرلندا بشأن دخولها
هى الاخرى فى عضوية السوق .
وقد عبر هالشتين رئيس لجنة السوق الاوربية المشتركة عن النتيجة التى انتهت اليها هذه المفاوضات بقوله امام البرلمان
الاوربى فى مارس ١٩٦٣ « ان التوقف النهائى لهذه المفاوضات ، رغم انه كان مؤشرا على أنها لم تنجح ، فانه فى نفس
الوقت لم يقم الدليل القاطع على انها قد فشلت تماما » .

Palmer & Lambert op. cit., pp. 38 — 39.

لقد تسبب اعتراض فرنسا على عضوية بريطانيا في السوق الاوروبية ، في اثارة عدد كبير من ردود الفعل السيئة داخل دول السوق ، فمثلا كان هناك رجال الصناعة والمصالح الزراعية التي كانت تأمل في الوصول بحرية ، الى السوق البريطانية فيما لو كانت بريطانيا قد قبلت عضوا في هذه المجموعة الاقتصادية . كما أن اتحادات العمال ، وبعض العناصر الاشتراكية ، والديمقراطيين الليبراليين أبدوا تخوفهم وقلقهم ازاء هذه الاتجاهات الديجولية التسلطية (٣٥) . وليس هذا فقط ، فان دولا مثل ايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج ، عبرت عن أسفها لاحياء سياسات القوى ونزعات التسلط التي تمارسها القوى الكبرى ، ولم تكن هذه الدول سعيدة باستبعاد بريطانيا من السوق ، اذ كانت تأمل أن يوازن دخولها التأثيرات السياسية للمحور الفرنسي الالماني الجديد . (٣٦) غير أنه على الرغم من ردود الفعل الغاضبة هذه ، فان واحدة من الدول الست لم تعلن عن رغبتها في الانسحاب من هذا التكتل الاقتصادي ، بل على العكس ، فقد استمر التقدم الاقتصادي لهذه الكتلة بشكل أثار الدهشة . وكل ما هنالك أنه كان قد بات من الواضح أن اندماج أوربا السياسي أصبح أمرا بعيد الاحتمال بسبب هذه المفاهيم والاتجاهات الديجولية ، التي كانت تنظر الى الواقع الاوربي من الزاوية القومية البحتة ، قبل أن تعالج الامور في أبعادها القارية الشاملة . (٣٧)

بريطانيا وتجدد طلب انضمامها للسوق الاوروبية المشتركة

في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ اخذ الاهتمام يتحرك ثانية في بريطانيا بخصوص الانضمام الى السوق الاوربية . وكمثال على ذلك ، أعلن رئيس الحكومة البريطانية هارولد ولسون أمام مجلس العموم في ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ أن حكومته ستجرى اتصالا على مستوى عال مع دول السوق ، لتتعرف على الامكانيات المتاحة لبدء التفاوض بشأن دخولها في عضوية هذا التكتل الاقتصادي ، وقد أيد مؤتمر رؤساء حكومات دول منطقة التجارة الاوربية الحرة الذى انعقد في لندن في ٥ ، ٦ ديسمبر ١٩٦٦ هذه المبادرة البريطانية .

وفي ذلك الوقت بالذات كانت قد بدأت تحدث عدة تطورات . فعلى الرغم من أن بريطانيا كانت قد انهزمت دبلوماسيا في محاولاتها السابقة للانضمام الى عضوية السوق الاوربية المشتركة ، الا ان الملابسات التي اقترنت بهذه المشكلة قد أثرت بعمق — على حد اعتقاد كثيرين — في الموقف الاوربي كله . ومن ذلك أن ما حدث قد برهن لكثيرين في القارة الاوربية ، على أن بريطانيا كانت راغبة في أن تأخذ دورها في بناء الوحدة الاوربية . كما انه من ناحية ثانية ، فانه لم يكن في مقدور دول الجماعة الاقتصادية الاوربية ، أو مجمع الفحم والصلب الاوربي ، او وكالة الطاقة الذرية الاوربية (اليوراتوم) ، أن تمضي قدما دون أن تحسم المشكلة الخاصة بتوسيع الاطار الجغرافي لنشاطها وعضويتها ، وكان ذلك واضحا ، حتى حينما كان ديجول في أوج قوته في فرنسا ، وحين لم يعد في مقدوره أن يتجاهل هذه المشكلة ، رغم محاولاته تجنب اثارتها بعد ما انتهت اليه المفاوضات الاولى في عام ١٩٦٣ . (٣٨)

وكان من أسباب احراج الموقف الفرنسي أكثر فأكثر ، اقدام لجنة السوق الاوربية المشتركة ، والدول الاوربية الخمس الاخرى ، على الاعلان عن رغبتها واستعدادها للدخول في مباحثات مع بريطانيا في أواخر عام ١٩٦٧ للنظر في أمر عضويتها في السوق ، وذلك بعدما كانت حكومة العمال البريطانية قد تقدمت بطلب جديد لهذه العضوية في نفس العام . (٣٩) ولم يشذ عن هذا الاتجاه ، سوى ممثل فرنسا في المجلس الوزاري للسوق ، الذى أبدى اعتراضه على الدخول في حل

---

(٣٥) William Carleton, op. cit., p. 374.

(٣٦) Ibid, p. 375.

Ibid, p. 375.

(٣٨) Pinder and Pryce, op. cit., p. 180.

(٣٩) Ibid.

هذه المباحثات الجديدة . وعلى العكس مما حدث فى عام ١٩٦٧ فان الدول الاخرى فى السوق لم تكن على استعداد ، هذه المرة ، لان ترضخ للضغط الفرنسى وتنزل على ارادته ، وانما ترادت ان تؤكد توجهها للتعاطف مع انضمام بريطانيا فى وجه أى اعتراض من جانب فرنسا . ولاثبات تصلبها وتصميمها على المضى قدما فى هذا الاتجاه ، نجد ان مجموعة دول البنيلوكس بزعامة هولندا ، تعرض مخططا واضحا فى عام ١٩٦٨ لتنمية التعاون بين الدول الخمس وبين بريطانيا ، وبخاصة فى المجالات التى لا يمكن ان يمتد اليها تأثير الفيتو مثل التكنولوجيا والسياسة الخارجية وشئون الدفاع . وفى محاولة لدعم هذا الاتجاه ، امتنعت هولندا عن الاشتراك فى أى مباحثات جديدة لتوثيق روابط التعاون التكنولوجى بين دول السوق ، وهو الاجراء الذى اثر بقوة على جهود الدول الاخرى فى هذه الناحية . (٤٠)

وبفعل احدثت هذه الاتجاهات رد الفعل المطلوب فى الموقف الفرنسى ، فقد بدأت فرنسا بالتشاور مع بون لبحث امكانية التقارب مع بريطانيا حول هذه المشكلة . ولذا نجد أنه فى ربيع عام ١٩٦٨ تقدمت ألمانيا باقتراح رسمى الى المجلس الوزارى للسوق الاوربية ، يتضمن الدعوة الى تطبيق نظام للتخفيضات الجمركية بين بريطانيا ودول السوق . (٤١) على انه سرعان ما تبين أن ثمة اختلافا عميقا يفصل بين الفرنسيين وبين شركائهم الاخرين فى كتلة السوق ، حول مضمون الفعلى لهذا الاجراء الالمانى . فبينما فسرته الدول الخمس على أنه المقدمة نحو اشتراك بريطانيا فى عضوية السوق الاوربية ، أعلنت فرنسا أنها لا ترى ثمة ارتباطا بين هذين الاجرائين . وقد استمر الخلاف بين فرنسا وشركائها حول هذا الموضوع حتى نوفمبر ١٩٦٨ ، حين بدا أن حدة التصلب والاصرار من الجانب الفرنسى قد أخذت حدته تخف ، وذلك عندما أعلنت فرنسا فى المجلس الوزارى للسوق فى ٤ نوفمبر ١٩٦٨ أنها لم تعد تمانع فى اجراء مباحثات بين السوق الاوربية والدول الاخرى غير الاعضاء ، بما فيها بريطانيا ، فى موضوعى التكنولوجيا والبراءات الصناعية . وكان هذا الاقتراح الفرنسى بمثابة صفقة تقوم فى جانب منها على دعم السوق ، وفى جانبها الاخر ، على الدخول فى ترتيب تجارى مع بريطانيا . وقد أحدث هذا الاتجاه الفرنسى الجديد بعض التجاوب ، الذى كان من ابرز مظاهره ، تراجع هولندا عن معارضتها الدخول فى مباحثات جديدة حول دعم التعاون التكنولوجى داخل السوق ، كما ذكرنا من قبل . (٤٢)

والى جانب التطورات السابقة ، تعرضت فرنسا لضغوط أخرى من جانب دول البنلوكس فى اتحاد غرب أوربا ، وكانت وجهة هذه الضغوط ، الدعوة الى تدعيم أواصر التشاور والتعاون بين بريطانيا ودول السوق . وكان من أبرز الاقتراحات التى قدمت فى هذا الشأن ، اقتراح بيير هارميل وزير خارجية بلجيكا فى ربيع عام ١٩٦٨ ، وقد تميز رد الفعل البريطانى بالحذر ، رغم أن وزارة الخارجية البريطانية أيدت اقتراح هارميل ، ولكنها لم تشأ أن تضغط أو تدفع الامور أبعد ، مما كانت قد وصلت اليه . (٤٣)

وتقول بعض الاراء ، انه خلال معظم عام ١٩٦٨ وبالرغم من أن بريطانيا لم تعلن عن رغبتها فى التخلى عن عضوية السوق الاوربية ، الا أنه قد لوحظ على سياستها الاوربية ، أنها لم تكن محددة المعالم والاهداف ، وظل الطابع العام الواضح لها ، هو عدم التوافق أو الاتساق ، ومن معالم فقدان الاتساق هذا ، التأكيد الدائب لوزارة الدفاع الانجليزية على أهمية ارتباط بريطانيا العسكرى بأوربا ، ودعوتها الى عقد مؤتمر فى الناتو للدول الاوربية الاعضاء ، ومطالبتها بضم بعض الشركاء الاوربيين فى المشروع الرامى الى انتاج طائرة مقاتلة متعددة الاهداف والاستخدامات ، وذلك فى الوقت الذى لم تتقدم فيه بأية خطة شاملة لتوحيد الصناعات الحربية فى أوربا ، أو توضيح الكيفية التى يتم بها ربط مسألة اتخاذ القرارات فى الناتو ، بالموقف السياسى العام فى أوربا .. وتكرر

نفس هذا التضارب فى الميادين التكنولوجية و ـ جويه ـ (٤٤)

وبينما هذا الاضطراب يشيع فى اجهزة وضع السياسات البريطانية ، حول علاقات بريطانيا بأوربا ، نجد أن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسون ، يعود ليؤكد من جديد اقتناع حزب العمال بمبدأ الارتباط بأوربا · وللتدليل على ذلك ، قبل بالنيابة عن حزب العمال ، تماما مثلما فعل قادة حزبى المحافظين والاحرار ، الدعوة للاشتراك فى لجنة العمل المسماة بلجنة جان مونيه (Jean Monnet's Committee) التى شكلت لتبحث فى انشاء الولايات المتحدة الاوربية · (٤٥)

وقد استمرت الحال على ماهى عليه حتى بداية عام ١٩٦٩ ، حين اخذت التلميحات تصدر بأن مبادرات جديدة كانت على وشك أن تقدم لكى تسرع بالامور أكثر · وجاءت البداية ، مع اجتماع المجلس الوزارى لاتحاد غرب أوربا الذى عقد فى فبراير عام ١٩٦٩ · ففى هذا الاجتماع أعلن وزير الخارجية البريطانية تأييده القوى للمقترحات التى تقدم بها وزير خارجية ايطاليا ، بترونينى ، والتى دعت الى عقد مشاورات منتظمة بين دول اتحاد غرب أوربا حول السياسات الخارجية والدفاعية ، والبحث فى كيفية دعم سبل التعاون بينها فى الميادين التكنولوجية · (٤٦)

كذلك دعا نينى الى عقد اجتماع فى لندن بين الدول الاعضاء فى اتحاد غرب أوربا ، للتباحث فى أزمة الشرق الاوسط ، وقد أمكنه أن يحصل على موافقة الدول الاخرى ، رغم الاعتراضات التى أبدتها فرنسا · وبالفعل انعقد هذا الاجتماع فى ١٤ فبراير ١٩٦٩ بدون فرنسا · وقد دفعت هذه المبادرة الايطالية ، الحكومة الفرنسية الى التصريح بأنها منذ ذلك الوقت فصاعدا ، ستقاطع اجتماعات المجلس الوزارى لاتحاد غرب أوربا · ما لم يكن القرار بدعوة مؤتمرات المجلس الى الانعقاد قد صدر بأجماع الدول الاعضاء فيه ، وليس بالاغلبية · (٤٧) وبالرغم من أنه كان هناك اختلاف فى بون حول الكيفية التى يجب أن يرد بها على هذه التهديدات الفرنسية ، الا أن ألمانيا حضرت هذا الاجتماع ، ولم تعبأ بتخلف فرنسا عن حضوره ، مما كان يعنى فى حقيقة الامر ، أن كل دول اتحاد غرب أوربا كانت فى جانب ، وبينما كانت فرنسا وحدها فى جانب اخر · (٤٨)

وفى تلك الاثناء حدث تطور آخر له دلالته الهامة ، فقد نشر فى لندن مضمون الحديث الذى كان قد دار بين الرئيس الفرنسى شارل ديجول والسفير البريطانى فى باريس كريستوفر سومز Soames فى ٤ فبراير ١٩٦٩ . وفى هذا الحديث ـ كما قيل ـ لم يجادل ديجول فقط من أجل حل منظمة الناتو ، وانما دعا كذلك الى هجر السوق الاوربية المشتركة ، والعمل بدلا من ذلك على توسيع نطاق منطقة التجارة الاوربية الحرة ، وتشكيل قيادة رباعية فى أوربا من كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وايطاليا · (٤٩) وعندئذ قررت الحكومة البريطانية ، أن تحيط الدول الاخرى الاعضاء فى منظمة السوق الاوربية ، بمضمون وجهة نظر ديجول هذه ، وان كان ذلك قد تسبب فى اثارة الحكومة الفرنسية ، التى طعنت فى صحة بعض الاراء التى نسبت الى ديجول فى هذا الحديث · وقد أدت هذه الواقعة بالذات ، الى خلق جو من البرود الواضح فى العلاقات الفرنسية البريطانية · ومن هنا تجمد الموقف برمته حتى استقالة ديجول فى مايو ١٩٦٩ بسبب بعض الامور ذات الصبغة الداخلية البحتة ·

كان تنحى ديجول عن الحكم نقطة تحول فاصلة

---

(٤٤) Ibid.

(٤٥) جاء فى الخطاب الذى ارسله هارولد ولسون الى مونيه فى اكتوبر ١٩٦٨ « ان الاهداف التى تعمل من اجلها لجنة العمل تتفق بشكل تام مع تلك التى يدعو اليها حزب العمال ؛ حيث نعتقد ان اندماج اوربا سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا ، شرط ضرورى اذا كان على اوربا ان تنجز قدرها ، وتقدم مشاركتها الفريدة فى مجال حماية السلم العالمى . ان التقدم الذى أمكن للجنتكم أن تحققه ، لبدعو الى الدهشة حقا ، وانه لمما يشرف حزب العمال ان يدعى الى المشاركة فى مثل هذا العمل » .
Ibid, pp. 182 — 183.

(٤٦) Ibid, p. 183.

(٤٧) Ibid.

(٤٨) Ibid.

(٤٩) Ibid, p. 183.

فى هذا الاتجاه ، فقد رفع كثيرا من احتمال دخول بريطانيا ، السوق الاوربية المشتركة • وقد اقترن بهذا الحدث ، تطور آخر موات لهذا الانضمام • ففى سبتمبر ١٩٦٩ اسفرت الانتخابات فى المانيا الغربية عن هزيمة الحزب الديمقراطى المسيحى ، ووصول فيلى برانت الى منصب المستشار خلفا لكورت كيزنجر ، وكان ذلك يعنى مزيدا من التأييد لدخول بريطانيا الى السوق •

وقد بدات بوادر هذا التغيير فى اجتماع القمة الذى عقده رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربية فى لاهاى فى ديسمبر ١٩٦٩ ، انضم الرئيس الفرنسى الجديد جورج بومبيدو الى رؤساء حكومات الدول الخمس الاخرى فى اصدار توصية ، تدعو الى التفاوض حول مسألة انضمام بريطانيا والنرويج والدينمرك وايرلنده الى عضوية الجماعة الاوربية ، شريطة أن تكون الدول الست فى الجماعة ، قد استطاعت أن تنسق مواقفها فى هذه المفاوضات أى ألا تبدأها وهى منقسمة على نفسها ، ازاء الجوانب المختلفة التى كان من المفروض أن تغطيها المفاوضات والتى تركزت فى ستة مواضيع رئيسية هى :

١ ـ التحويل الزراعى او بمعنى آخر التوصل الى تحديد نطاق المشاركة المالية التى ستقدمها كل واحدة من الدول الاربع الجديدة لصندوق الارشاد والتأمين الزراعى الاوربى Feoga

٢ ـ تحديد فترة الانتقال التى كانت تتطلبها قطاعات الانتاج الزراعى والصناعى فى الدول الاربع ، قبل أن تصبح قادرة على التاقلم مع القطاعات الانتاجية المماثلة فى منطقة السوق الاوربية ككل •

٣ ـ بحث مشاكل دول الكومنولث بسبب هذا الانضمام ، وتجىء على رأسها المشكلة المتعلقة بسياسة التفضيلات الجمركية التى كانت بريطانيا تطبقها فى علاقاتها التجارية معها ، وكذلك مشكلة السكر الذى كانت بريطانيا تستورده من منطقة الكاريبى ، وما ستكون عليه الحال بالنسبة لنيوزيلندة ، باعتبارها مصدراً رئيسياً للسلع الغذائية لبريطانيا •

٤ ـ بحث المشكلة الخاصة بتعديل مؤسسات الجماعة الاوربية ، وأهمها ،تعديل نظام التصويت فى المجلس الوزارى للسوق ، وتحديد عدد الاعضاء الجدد الذين كانوا سيضافون الى لجنة السوق (Commission) وتوسيع آفاق التمثيل فى البرلمان الاوربى ، وتعيين قضاة اضافيين فى محكمة العدل التابعة للسوق •

٥ ـ البحث فى طبيعة الاجراءات التى كانت ستسلكها المفاوضات الخاصة بانضمام الدول الجديدة للسوق ، وما اذا كان التفاوض سيتم مع كل دولة منهم على حدة ، أم أنه كان سيجرى معهم ككتلة واحدة •

٦ ـ البحث فى المشكلات الاقتصادية والمالية التى ستنجم عن دخول بريطانيا فى عضوية مجمع الفحم والصلب الاوربى ، ومنظمة الاوراتوم • (٥٠)

ثم تأتى المرحلة الاخيرة فى موضوع انضمام بريطانيا الى عضوية الجماعة الاوربية ، مع الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء البريطانى ادوارد هيث الى فرنسا فى ٢٠ مايو ١٩٧١ ، وهى الزيارة التى وصلت بالمفاوضات بين دول الجماعة الاوربية وبريطانيا الى مرحلة متقدمة نسبيا • فعلى الرغم من أن هذه المفاوضات كانت سرية ، الا أن البيان المشترك الذى صدر عقب انتهائها ، أوضح أنه قد تم التغلب على صعاب كثيرة ، وأن انضمام بريطانيا أصبح مسألة وقت ، بعد أن ذللت العقبة الرئيسية التى تمثلت من قبل باستمرار فى معارضة فرنسا لهذا الانضمام • وفى ٢٣ يونيو ١٩٧١ تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بانضمام بريطانيا الى الجماعة الاوربية • وقد دعت الاتفاقية الى حل جميع المشكلات المتعلقة بتكييف الاقتصاد البريطانى ، وربطه بظروف الجماعة الاوربية وكذلك توقيت انضمام بريطانيا الى عضوية مجمع الفحم والصلب الاوربى ، الذى حددت له فترة خمس سنوات ، وعضويتها فى

---

(٥٠) للحصول على مزيد من التفاصيل حول المؤتمر الذى انعقد من رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربية فى لاهاى فى ديسمبر ١٩٦٩ ، يمكن الرجوع الى :

John Pinder, «Prospect, for Europe after the Summit», in The World Today, January 1970.

منظمة الاوراتوم التى تقرر أن تبدأ خلال سنة واحدة . وقد اتفق على أن يتم انضمام بريطانيا الكامل الى الجماعة الاوربية فى غضون خمس سنوات ، وهى المدة التى اعتبرت بمثابة فترة انتقال ضرورية .

وفى ٢٢ يناير ١٩٧٢ أصبحت بريطانيا عضوا فى الجماعة الاوربية ، بعد أن وقعت هى والدينمرك وأيرلندا والنرويج على اتفاقية الانضمام الى السوق المشتركة ، وان كانت النرويج قد انسحبت فى أعقاب الاستفتاء الذى أجرى فيها حول هذا الموضوع فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٢ ، وأظهرت نتائجه معارضة الشعب النرويجى لهذا الانضمام (٥١) .

كان هذا هو الطريق الطويل الذى قطعه دخول بريطانيا الى الجماعة الاوربية ، والذى غيربالطبع من توازن القوى السياسية داخل السوق ، على نحو لا يمكن تجاهله أو انكاره ، وذلك من واقع أن فرنسا ، والى حد ما ألمانيا الغربية ، لم تعودا القوتين العملاقتين المتسلطتين على هذه المجموعة من الدول ، وانما أصبح تأثيرهما ، يقابله ويوازنه التأثير السياسى لبريطانيا . وفضلا عن الاعتبار السابق ، فان هذا الانضمام يعتبر تطورا بارزا فى مجرى السياسة الاوربية فى السبعينات ، لانه يعنى بداية التصاق بريطانيا مصلحيا بالقارة الاوربية ، وبشكل لم يحدث فى أى وقت من قبل ، كما أنه يسد ثغرة واسعة فى أى مشروع للوحدة الاوربية ، يمكن أن يتحقق مستقبلا ، لانه لم يكن من الواقعية فى شىء ، أن يتم تجاهل بريطانيا فى أى مشروع له مثل هذه الاهمية الهائلة .

اعلان القمة فى باريس ومشاريع الوحدة السياسية الاوربية

يشكل مؤتمر القمة الذى انعقد فى باريس - رؤساء حكومات دول الجماعة الاوربية التسع فى أكتوبر ١٩٧٢ نقطة بداية ، على أكبر قدر من الاهمية فى تطوير كيان هذه الجماعة الدولية . ولقد كان الاعلان الذى صدر عن هذا المؤتمر بمثابة وثيقة شاملة ، حددت أهداف ومبادىء ووسائل التعاون بين دول الجماعة الاوربية فى تكوينها الجديد ، وبخاصة فى الميادين التجارية والاقتصادية والنقدية .

الا أن ما يهمنا فى هذا البحث ، هو الجانب

---

(٥١) أدى رفض الشعب النرويجى الانضمام للجماعة الاوربية ، الى استقالة الحكومة العمالية ، وذلك بالرغم من أنه بحسب الدستور النرويجى ، فان هذا الاستفتاء لم تكن له سوى صفة استشارية خالصة ، وانما تقع سلطة الموافقة أو الرفض فى يد البرلمان (Storting) الذى يمكنه بأغلبية الثلاثة أرباع ان يمرر اى تشريع يعرض عليه . والحقيقة ، أنه كانت هناك منظمتان قامتا بتنسيق كل الجهود التى صاحبت طلب النرويج الانضمام الى عضوية الجماعة الاوربية احداهما تؤيد هذا الانضمام ، وسمت نفسها جماعة العمل من أجل الدخول فى الجماعة الاوربية (EC Action Group) والثانية تعارض الانضمام ، وقد سميت بحركة الشعب المناهضة للسوق الاوربية المشتركة ، وهذه الجماعة الاخيرة قادت حملتها المعارضة لدخول النرويج فى الجماعة الاوربية منذ عام ١٩٧٠ ، وامكنها ان تضم الى صفوفها عناصر كثيرة ومؤثرة من الرأى العام النرويجى ، وتنوعت اتجاهاتها من اقصى اليسار ، حيث الجماعات الماوية ، الى اليسار المعتدل المتمثل فى الحزب الشعبى الاشتراكى ، الى حزب الوسط وجانب ضخم من قاعدته الانتخابية ، بالاضافة الى حزب الشعب المسيحى وحزب الاحرار .. الخ ... كما انضمت الى حركة المعارضة عناصر عديدة ممثلة للمصالح السمكية والزراعية .. وتبدى ذلك أوضح ما يكون فى شمال وغرب النرويج ، حيث تتمركز القوة الرئيسية لهذه المصالح ، كما أن صحيفتين من بين أكبر ثلاث صحف فى النرويج كانتا فى جانب المعارضة . أما العناصر المؤيدة للانضمام فقد تركزت فى حزب العمال ، والنقابات التجارية ، وحزب المحافظين ، ورجال الصناعة ، والعناصر الاخرى فى كل من الحزبين الشعبى والمسيحى والاحرار . ولقد تركزت الامور التى تناولتها الحملة بين مؤيدى ومعارضى هذا الانضمام اساسا فى الكيفية التى سيمكن بها للنرويج ان تتحكم فى سياساتها ضد التأثير الاجنبى : سواء تمثل ذلك فى رأس المال أو العمل أو البيروقراطيين ، وكذلك ما سيكون عليه دور النرويج فى أوربا بعد هذا الانضمام . ولم تثر قضية التعاون الاقتصادى بين النرويج وهذه الجماعة الاوربية بشكل محدد اذ أن المجادلات تناولت الاطار العريض لمشكلة الانضمام دون أن تركز بالذات على هذه الامور الاقتصادية .

ولكن لما كانت حكومة براتللى قد علقت استمرارها فى الحكم على نتيجة هذا الاستفتاء ، ولما كانت قد خذلت شعبيا فى القضية التى أيدتها وتحمست لها ، فانها لم تجد أمامها مناصا من أن تستقيل ، راجع فى ذلك :

Norway's No and Denmark's Yes, in The World Today, November 1972, pp. 467 — 468.

المنص بالوحدة السياسية الاوربية الذى تناولته تلك الوثيقة بقولها « ان الدول الاعضاء فى الجماعة ، وهى التى تعد عنصرا محركا للبناء الاوربى ، لتؤكد عزمها على تحويل مجموعة العلاقات التى تربط بينها ،الى وحدة أوربية قبل نهاية العقد الحالى ، مع المراعاة التامة للمعاهدات المبرمة ، وهم يطلبون من المنظمات التابعة للجماعة ، القيام باعداد تقرير فى هذا الشأن ، وذلك قبل نهاية عام ١٩٧٥ على أن يعرض هذا التقرير على مؤتمر القمة المقبل » .(٥٢)

ومن هنا تطرح قضية الوحدة السياسية لاوربا فى أواخر العقد السبعينى أو فى أوائل الثمانينات هذا السؤال : ما هو الشكل الذى يحتمل أن تكون عليه هذه الوحدة ، وما هى المؤسسات التى سيرتكز عليها قيامها ، وما هى الصعوبات الرئيسية التى يمكن أن تعترض طريقها ، وما هى مواقف القوى الكبرى منها ، أى هل ستقف منها موقف التأييد أم انها ستلجأ الى مقاومتها والضغط عليها لاحباطها . وهل فى تحقق الوحدة السياسية لاوربا تناقض مع عضويتها فى الناتو ، أم أنها ستتخذ فى ذلك الوقت موقفا أوربيا محايدا من القوتين الاعظم حاليا فى المجتمع الدولى ، وهل ستصبح أوربا الموحدة آنذاك ، قوة عظمى ثالثة ، أم أن ذلك يبدو غير محتمل ، فى ضوء المؤشرات الدولية الراهنة ؟ أو باختصار ، ماذا سيكون عليه موقف أوربا الموحدة من العالم فى الثمانينات ، وماذا يحتمل أن يكون عليه موقف العالم منها كذلك ؟

الاتجاهات الاوربية من قضية الوحدة او الاندماج السياسى

ان التساؤل الذى يثور بشكل اكثر الحاحا الان منه فى اى وقت مضى ، هو : هل يسمح بتطور الجماعة الاوربية فى الاطار الذى كان محددا له فى الاصل ، الا وهو الوصول فى النهاية الى هدف الوحدة الاوربية ، سواء فى الشكل الفيدرالى أو الفوق قومى Supranationalism أو أن يتم حصر هذا الاتجاه فى اطار أقل طموحا ، بمعنى الابقاء على النموذج الحالى من نماذج التعاون الاوربى الذى لازالت الحكومات الوطنية تلعب فى الدور الاساسى ؟ ذلك هو محور القضية التى ستثير اعنف المجادلات داخل المجموعة الاوربية ، وان كان مفهوم اعلان القمة الذى أشرنا اليه يعطى انطباعا بامكانية تحقيق الوحدة السياسية بين هذه الدول ، وليس الاكتفاء بصيغة التعاون الاوربى ، كما هو حادث فى ابعاده القائمة .

وعموما ، فاننا اذا تجاوزنا ذلك الى استعراض الاتجاهات الاخيرة من مشكلة الوحدة أو الاندماج السياسى فى بعض دول الجماعة الاوربية ، ولاسيما تلك الدول القيادية منها ، والتى ستحسم اتجاهاتها هذه المشكلة فى النهاية ،فلسوف نجدها كالاتى :

أولا — فى بريطانيا ، نجد أن تحمس الحزبين الرئيسيين لوحدة أوربا السياسية ليس كبيرا ، وانه ليس هناك سوى حزب الاحرار الذى أسبغ على هذه الوحدة تأييده الكامل وغير المشروط ، ولكن لان قوته السياسية محدودة بالمقارنة بالحزبين الاخرين ، فان اتجاهاته لا يمكن أن تكون ممثلة الا لقطاعات ضيقة من الرأى العام الانجليزى .

أما عن حزب العمال ، فانه يشتمل على بعض عناصر ، وان لم تكن قوية التأثير ، ممن تحبذ اندماجا أوربيا كاملا ، شأنها فى ذلك شأن الاحرار ، الا ان أغلبية الحزب بزعامة هارولد ولسون ، أيدت الجماعة الاوربية ،على أساس انها كيان اقتصادى بالدرجة الاولى ، ولكنها لم تكن لتقبل بتطوره النهائى فى اتجاه الاندماج السياسى الذى تهيمن عليه سلطات ومؤسسات فوق قومية . وقد عبر مايكل ستيوارت وزير الدولة فى بريطانيا للشئون الخارجية وشئون الكومنولث فى الحكومة العمالية السابقة عن اتجاه أغلبية حزبه من هذه القضية (وذلك حينما كان أمر انضمام بريطانيا الى عضوية الجماعة الاوربية لايزال مطروحا للتفاوض) بقوله : « أعتقد أن اصطلاحات مثل فيدرالى وفيدرالية ، انما هى ألفاظ عاطفية ، وقد يبدو لبعض الناس أن وحدة فيدرالية أوربية سوف تذيبنا أو تدمجنا فى كيان نفقد معه ارادتنا ، وكل

مقدرة لنا على التأثير ، ولا أعتقد أن وضعا كهذا سيكون مرغوبا أو مقبولا لنا بالمرة ، كما لا يمكن أن نسمح بحدوثه . وحين تطرح قضية الاندماج السياسي في أوربا نفسها ، فانها يجب أن تبحث ، في تقديرنا ، من زاوية الايجابيات والسلبيات ، التي يمكن أن يحققها هذا الاندماج ، تماما مثلما يحدث في حالة الاندماج الاقتصادي . ومن هنا ، فان تقييمنا سوف ينصرف الى ما ستجنيه بريطانيا من وراء اندماجها سياسيا مع أوربا . وأيضا ، فنحن لا نعتقد في وجود ما قد يسمى بالالتزام الاتوماتيكي ازاء أي مشروع للاندماج أو الوحدة السياسية ، كنتيجة لارتباطنا بمعاهدة روما ، وانما نرى أن هذه المؤسسات الاوربية يجب أن نطورها ، ونأخذ بيدها ، حتى تقدر فيما بعد على

أن توصلنا الى هدف الوحدة السياسي ، وهذا التطور يجب أن تجند له كل الامكانيات التي تتوفر لبريطانيا وأوربا ، وهو ما قد يستغرق السبعينات ، بل والثمانينات من هذا القرن ، قبل أن تتمكن أوربا من أن تصل الى ذلك المستوى من القو ذوالنفوذ ، الذي يجعلها قادرة على أن توجه العالم بكيان واسع ومؤثر . ومن ثم ، فلا أعتقد أننا بحاجة الان الى استصدار تشريعات تحدد شكل المؤسسات التي سيقوم عليها بناء الوحدة الاوربية بعد عشر سنوات أو عشرين عاما مثلا ، وانما الاوفق ، هو أن نبادر منذ الان الى وضع أساس عملي لجهودنا المشترك ، وأن ندع شكل هذه المؤسسات يتحدد من واقع التطور الذي سيسلكه هذا العمل الاوربي الجماعي . ولا يفوتني أن أؤكد أنه ليس في عضويتنا للجماعة الاوربية ، ولا يصح أن يكون ، أي قيد على عملية الاتصال والتشاور التي دأبنا على اجراءها مع أصدقائنا في مجموعة الكومنولث ، ذلك أنه من وجهة نظرنا ، فانه ليس ثمة تناقض بين العمل من أجل خلق سياسة أوربية مشتركة ، وبين تأييدنا لرابطة الكومنولث . فالكومنولث أثبت نجاحه في القدرة على الاستجابة للتغيرات الدولية المختلفة ، كما استطاع أن يؤكد وجوده ، كأداة فريدة وفعالة من أدوات التعاون الدولي . . » (٥٣) .

وتأكيدا لهذا الاتجاه ، فانه عندما سأل هارولد ولسون ، حينما كان رئيسا للحكومة البريطانية ، في مجلس العموم عن موقف حكومته من قضية الاندماج الاوربي ، أجاب بأن حكومته لم تؤيد ، ولا يمكن أن تؤيد ، اقامة أي كيان أو هيكل أوربي فيدراليا كان أو فوق قومي تدخل فيه طرفا مع غيرها من الدول الاوربية . ثم أعاد ترديد وجهة النظر هذه في يوليو ١٩٦٩ حين قال أن بريطانيا لم تقبل الا ما اشتملت عليه معاهدة روما فقط ، أما أي التزامات أخرى لم تنص عليها هذه المعاهدة بالتحديد ، فانها لم تكن موضع اعتبار منا (٥٤) .

وأما حزب المحافظين ، فلم يختلف على أي نحو جذري في موقفه من هذه القضية ، ففي نوفمبر ١٩٦٨ وامام مؤتمر البرلمانيين الاوربيين الذي انعقد في لاهاي ، عارض ادوارد هيث ، باعتباره زعيما لحزب المحافظين في ذلك الوقت ، اقامة مؤسسات أو تنظيمات أوربية فوق قومية ، خلافا لتلك التي تضمنتها الجماعة الاوربية ، بل وكان واضحا انه تبنى وجهة النظر الديجولية التي كانت تطالب بتقليص سلطات لجنة السوق الاوربية المشتركة ، بعد انتهاء فترة الانتقال التي كان محددا لها ديسمبر ١٩٦٩ (٥٥) . وقد أبرز هيث وجهة نظر حزبه من قضية الوحدة السياسية الاوربية بشكل تفصيلي ومحدد ، في خطاب آخر له كان قد ألقاه قبل فترة وجيزة من الانتخابات العامة التي جرت في بريطانيا ، ووصلت به الى الحكم . يقول هيث : « في تصوري ، أن وحدة أوربا السياسية لن تتحقق في النهاية الا من خلال تعود الحكومات الاوربية على أن تعمل معا على أساس مشترك ، فعلى الرغم من أن الرأي العام والبرلمانات تمارس تأثيرها على الحكومات ، الا أن الذي يتخذ القرارات في التحليل الاخير ، هي الحكومات وليس أي سلطة أخرى ، فاذا ما تدعمت الثقة بين الحكومات ، فانها تكون بذلك قد خلقت دعامة أكيدة لتأسيس هذه الوحدة الاوربية وضمان استمرارها . وفي اعتقادنا أن عملية الاندماج الاقتصادي ، يجب أن تسلك مجرى تطورها حتى نهايته الطبيعية ، ومن نقطة النهاية تلك ، يمكن أن

---

(٥٣) Quoted in, Peter Garran, Britain and Europe: Past, Present and Future, in Australian Outlook, April 1970, p. 77.

(٥٤) Stuart de la Mahotière, op. cit., p. 280.

(٥٥) Ibid, pp. 280 — 281.

ننطلق لتحقيق التعاون الاوربى المشترك فى مجال السياسات الخارجية والدفاعية ، وحيث تكون الثقة المتبادلة التى تدعمت بين الحكومات الاوربية حافزا أقوى لها على أن تصب كل طاقاتها فى مجرى التعاون الاوربى ، أما تحقيق الوحدة السياسية بأسلوب الطفرة ، فانه من المحقق أن يقود الى نكسات لا نعتقد اننا هنا ، سواء فى بريطانيا أو فى أوربا ، نرغب فى حدوثها » (٥٦) .

ومن واقع هذا الاستعراض لاتجاهات الاحزاب السياسية الرئيسية فى بريطانيا ، يتضح أنه لا حزب المحافظين ولا حزب العمال ، كان يود أن يرى الجماعة الاوربية وهى تتطور فى الاطار او على الاساس فوق القومى ، وعلى ذلك فانه يمكن القول ، بأن العمال والمحافظين يعدون من أنصار الابقاء على سلطة الحكومات الوطنية فى الامور السياسية ، وعدم النزول عنها لاية أجهزة أو مؤسسات أوربية فوق قومية (٥٧) .

واذا تجاوزنا هذه الاحزاب السياسية الى غيرها من جماعات الرأى المعنية بهذه القضية فى بريطانيا ، فسنجد أن أهمها اطلاقا هى الحركة التى تنادى بادماج بريطانيا فى الكيان الاوربى ويطلق عليها The Britain-in-Europe Movement ولها أنصار كثيرون ينتمون الى مختلف الاتجاهات والمصالح . ولكنه ، وكما يقال ، فانه على الرغم من أن هذه الحركة ، تدعو الى فكرة الوحدة الاوربية والارتفاع الى المستوى فوق القومى ، فانها لم تحدد بالضبط مفهومها لهذا الهدف ، كما لم تحدد الميادين التى من المفروض أن يغطيها (٥٨) .

ثانيا ــ فرنسا : أما عن فرنسا واتجاهاتها من الوحدة الاوربية ، فسنجد أنه بينما تقدمت فكرة الوحدة الفيدرالية فى أوساط القوى السياسية اليسارية ، وقوى الوسط ، فانها لا زالت متعثرة لدى القوى اليمينية التى أبرزها الديجوليون ، والقوى اليسارية المتطرفة ، أى الشيوعيون الذين لا يحبذون مشاريع الاندماج الاوربى على أى نحو ، ولاسباب ليس من الصعب استنتاجها .

ولعله يجدر بنا أن نحلل اتجاه القوى الديجولية فى فرنسا من هذه المسألة ، لنرى ماذا ستكون عليه الحال بالنسبة للمستقبل ، انطلاقا من الافتراض الذى مؤداه ، أن اتجاهات فرنسا باعتبارها احد مراكز الثقل الضخمة والمؤثرة فى القارة الاوربية ، واتجاهات الديجوليين باعتبارهم لا زالوا يشكلون عصب القوة السياسية الداخلية فى فرنسا ، سيكون لها تأثير حاسم فيما بعد ، على بلورة اى مشروع من مشاريع الوحدة أو الاندماج السياسى فى أوربا .

وبالتحديد ، فان الاتجاه الديجولى من الوحدة الاوربية قد بدأ بشكل حاد مع وصول الديجوليين الى الحكم فى سنة ١٩٥٨ . ففى البداية ، تجاهل الجنرال ديجول السوق الاوربية المشتركة ، ولكنه أخذ يظهر فيما بعد اهتمامه بعملية الاندماج الاقتصادى بين الدول الست ، وهو الاندماج الذى كان يمثل ، من وجهة نظره ، فرصة سانحة أمام انشاء اتحاد كونفيدرالى أوربى ، تقوده فرنسا ، ويكون قادرا فى النهاية على الدفاع عن نفسه عسكريا ، والوصول الى مستوى من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ، مماثل لذلك الذى بلغته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ،

ويستطيع بالاضافة الى ذلك كله ، أن يمارس دورا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا أكثر فعالية فى دول العالم الثالث ، وعلى نحو مشابه لدور القوتين

(٥٦) Edward Heath, Realism in British Foreign Policy, in Foreign Affairs, October 1969, p. 42.

(٥٧) للتعرف بتفصيل اكبر على اتجاهات الاحزاب السياسية المختلفة فى بريطانيا من قضية الوحدة او الاندماج السياسى ، يراجع :
Stephen Holt, British Attitudes to the Political Aspects of Membership of the European Communities, in Ghita Ionescu, editor, The New Politics of European Integration, op. cit., pp. 64 — 80.

(٥٨) Robert Strausz — Hupé and Others, Building The Atlantic World, (Harper & Row, Publishers, New York, 1963), pp. 208 — 209.

الاعضاء . وهذا التصور الديجولي قيل عنه في الولايات المتحدة وبريطانيا – سواء عن سوء فهم أو عن توهم خاطيء – انه كان يعكس محض اقامة قوة ثالثة في العالم (Third Force) الى جانب القوتين العظميين الاخريين . وقد تصدى بعضهم لنفي هذا الاتهام بقولهم انه اذا كان ديجول قد عمل حقيقة على خلق أوربا مستقلة عن النفوذ الامريكي أو السوفييتي ، فانه لم يصل بالتأكيد الى حد العمل على اقامة قوة ثالثة في العالم ، كما حاولت أن تتهمه هذه الادعاءات الامريكية أو البريطانية (٥٨) .

ويبدو على ضوء التصور الانجلو امريكي السابق ، أن ديجول لم يكن من أنصار اقامة ولايات متحدة أوربية ، وهو التصور الاساسي لاقامة قوة ثالثة فعالة ومؤثرة في العالم ، ولكنه مع انشاء مجتمع من الدول في أوربا ، تقوم علاقاتها على أساس من التنسيق والتعاون المشترك . وقد نفى ديجول ما نسب اليه من أنه كان يعني بمجتمع الدول ، مجتمعا من الامم أو القوميات المتميزة في أوربا . وفي ذلك يقول : « انني لم أشر قط في أي تصريح أدليت به الى أوربا الامم . وان كان ذلك لايعني البتة انني أرفض قوميتي ، بل على العكس فانني منجذب اليها أكثر من أي وقت مضى . ولكن دعونا ننظر الى الامور في نصابها الحقيقي ، فالامة هي فكرة انسانية وعاطفية قبل أي شيء آخر . ومن هنا ، فان أوربا لا يمكن أن تبنى الا على أساس من العناصر الفعالة والمسئولة والتي بيدها السلطة ، فأي عناصر تلك التي نعنيها ؟ انها بالطبع الدول . ولا يمكن أن تكون شيئا غير الدول . اذ انها هي وحدها السلطة الحقيقية والشرعية والقادرة على أن تعمل وتنجز . وها انذا أقولها واكررها ثانية ، انه في الوقت الراهن ، لا يمكن أن تكون هناك أوربا غير أوربا الدول بعيدا عن الطلاسم والخيالات ، وكل ما هو بعيد عن الواقع » (٥٩) .

ومع أن ديجول كان يعتقد أن التقدم الاقتصادي لاوربا لا يمكن أن يتدعم الا بوجود اتحاد سياسي ، الا أنه أبدى تشككه في أن تكون الوسيلة المثلى نحو تحقيق هذا الاتحاد السياسي هي ايجاد برلمان أوربي . وفي ذلك يقول أن فكرة تحقيق اتحاد أوربا السياسي ، عن طريق برلمانات أوربية ، قد تخدع عقولا كثيرة ، ولكني من جانبي لا أرى كيف يمكن أن يتحقق ذلك في جو الواقع ، دعونا نطرح هذا التساؤل : هل سيقبل كل واحد من شعوب الدول المختلفة الاعضاء في الجماعة الاوربية أن يرضخ لقوانين يشرعها له نواب أجانب عنه ، بكل ما يتضمنه ذلك من تصادم مع الارادة القومية ؟ لا اعتقد ان ذلك صحيح ، فليس هناك في وقتنا هذا أغلبية أجنبية تستطيع أن تقيد ارادة أي دولة من الدول . واذا كانوا يقولون انه في أوربا مندمجة لن تكون ثمة حاجة الى تشريع سياسة أوربية موحدة ، فان ذلك يشتمل على تبسيط للامور ، أكثر مما يحتمل الواقع ، لان العالم في مثل هذه الحالة سيقبل بزعامة قوة أخرى لها سياسة محددة ، وقد تكون هذه القوة فيدرالية ، ولكنها لن تكون أوربا بالطبع (٦٠) » .

وما عناه ديجول بالقوة الفيدرالية الخارجية ، كان الولايات المتحدة بالطبع . وربما يفسر ذلك جانبا هاما من عداء ديجول لدخول بريطانيا الى السوق المشتركة ، اذ كان متخوفا من أن يكون هذا الانضمام مجرد مؤامرة أنجلو أمريكية لتعويق خططه في أوربا (٦١) .

ومن هنا ، فقد عمل ديجول على بلورة صيغة للوحدة السياسية في أوربا ، تكون ملزمة لبريطانيا ، فيما اذا قدر لها أن تنضم الى الجماعة الاوربية . ففي نوفمبر ١٩٦١ أمكن للجنة التنظيم السياسي التابعة للسوق الاوربية المشتركة ، أن تصيغ مشروعا للاتحاد ، وهو المشروع الذي نسب الى رئيس اللجنة كريستيان فوشيه ، وقد دعا مشروع فوشيه الى تكوين اتحاد أوربي تتخذ فيه القرارات السياسية بناء على قاعدة الاجماع ، ولا يمكن أن يكون هناك قرار ملزم لحكومة لم تشارك في عملية التصويت ، وتكون السلطة العليا في الاتحاد لمجلس يضم رؤساء حكومات الدول

(٥٩) Text of President De Gaulle's Sixth Press Conference, May 15, 1962, Published by Service de Presse et d'Information, Ambassade de France, New York, pp. 4—5.

(٦٠) Ibid. p. 6.

(٦١) Building The Atlantic World, op. cit., p. 218.

الاعضاء ، ويجتمع ثلاث مرات سنويا ، وفى الفترات التى تتخلل دورات الانعقاد العادية هذه ، تقوم لجنة سياسية دائمة بالاجتماع فى باريس ، وتكون لها صفة تنفيذية . كما نص المشروع على ايجاد برلمان ، ولكنه اقترح أنتكون سلطاته استشارية بحتة ، ويكون مجموع أعضائه هم ممثلو الدول الاوربية فى المسسات الثلاث . السوق المشتركة ، ومجمع الفحم والصلب ، والاوراتوم (٦٢) .

وهذا المشروع الذى كان يلتقى الى حد بعيد مع آراء الرئيس الفرنسى واتجاهاته ، كان يؤكد على المؤسسات التنفيذية ، أكثر منه على المؤسسات التشريعية ، باعتبارها حجر الزاوية فى تحقيق الاندماج الاوربى (٦٣) .

ومرة أخرى ، فان ذلك يؤكد أن ديجول لم يتخل اطلاقا عن اعتقاده بأن السلطة القومية للدول والحكومات يجب أن يكون لها الاعتبار الاول فى كل عمليات واجراءات اتخاذ القرارات داخل أى كيان أوربى اتحادى (٦٤) .

واذا كانت تلك فى مجموعها ، وباختصار ، هى التصورات الديجولية للاساس الذى كان من الممكن أن يرتفع فوقه أى اتحاد أوربى . فلا نظن أن هذه التصورات قد اختفت تماما ، أو أنها اختلفت فى طبيعتها جذريا ، باختفاء ديجول من مسرح السياسة الفرنسية ، فلا زال أخلص أتباع ديجول يتربعون على قمة السلطة السياسية فى فرنسا ، وكل ما هنالك ، أن هذه الاتجاهات ربما تكون قد اتسمت بطابع من المرونة أكثر منه فى السابق ، ولكنها تعنى انه فى اية مفاوضات تجرى حول اقامة الوحدة السياسية فى أوربا ، فان فرنسا سيكون لها تحفظات واضحة على الاتجاهات التى تنادى بالاندماج الكامل ، وربما ستحاول أنتحصر هذا الاندماج فى الحدود العملية والمعقولة ، بحسب ما تسمح به امكانات الوضع الاوربى بصفة عامة .

ثالثا ـ المانيا الغربية : أما فى المانيا الغربية ، فنجد أن الحزبين المسيحى الديمقراطى والاشتراكى الديمقراطى ، يلتزمان بفكرة الوحدة الاوربية ، وان كانا قد تركا طرق تحقيق هذه الوحدة مفتوحة دون تحديد مسبق من جانبيهما . وربما يرجع السبب فى أنهما لم يقوما بهذا التحديد فى الماضى الا أن سياسات ديجول واتجاهاته ، واضطرار المانيا لسايرتها ، لم تبرز الحاجة الى التقيد باتجاه المانى محدد ازاء الاجراءات التى يظن أنها أنسب من غيرها لتنفيذ مثل هذه الوحدة السياسية الاوربية (٦٥) .

وتقول بعض الاراء ان السبب فى مسايرة الحكومات الالمانية المختلفة ، أديناور وايرهارد وكيزنجر ، لهذه النزعات الديجولية من مشكلة الاندماج فوق القومى ، كان يتمثل فى رغبة المانيا فى الابقاء على فرنسا فى الجماعة الاوربية ، باعطائها مناخا مواتيا للاستمرار فى تحمل تبعاتها ومسئولياتها داخل هذه الجماعة ، بدلا من دفعها الى الخروج ، والعمل المنفرد من جانبها . لا سيما أن التهديد الذى كان ديجول يطلقه دائما فى وجه شركائه فى الجماعة الاوربية ، هو انه اذا كان قد أمكن لفرنسا أن تعيش طويلا بمفردها قبل دخولها فى هذه الجماعة ، فانه كان فى مقدورها أن تعيش مرة أخرى بدونها (٦٦) .

على أن التعبير الاخير عن اتجاه المانيا من هذه القضية ، أفصح عنه المستشار الالمانى العربى فيلى برانت ، وذلك فى اطار ما أسماه بالسياسات نحو الغرب Westpolitik على غرار الشق الاخر من سياسة بون الخارجية ، والمعروف جيدا بـاستراتيجية الانفتاح على الشرق Ostpolitik . يقول برانت انه على الرغم من

أن تطور الجماعة الاوربية قد وصل بعد الى النقطة التى يستطيع عندها رئيس أى دولة عضو أن يتكلم بالنيابة عن زملائه فى الدول الاخرى . ولا بد أن نقتصر على التوقف عن التفاوض مع مجموعة المصالح الاوربية المشتركة التى تنشأ فى المستقبل . وقد وصلنا الى الحد الذى لا يمكن أن يتوقف معه اهتمامنا عند مصالحنا القومية فقط ، بل نتجاوزه الى الاهتمام بالمصالح الاوربية ككل . ويبدو ذلك صحيحا حتى فى المواقف التى نكون فيها طرفا فى محادثات مع الولايات المتحدة مثلا . فنحن لا نكون معنيين مركزيا فى الحصول على ميزة خاصة بنا ، بقدر ما نحاول أن تكون هذه الميزة للجماعة الاوربية كلها (٦٧) .

ثم يقول برانت انه على الرغم من أن طرق تحقيق الوحدة الاوربية قد سلكت اتجاها يختلف عما أراده بعض المتحمسين لها فى البداية ، وعلى الرغم من أنها تسير بمعدل أبطأ مما كان متوقعا ، الا أن الجماعة الاوربية قد أثبتت حيويتها ، ودللت على قيمة وجودها خلال العقدين الماضيين . ثم يستطرد الى القول بأن هناك اتفاق أساسى بين الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية ، مضمونه أن الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية انما ترتبطان ببعضهما بشكل وثيق . كما أن الاتفاق لا يزال قائما حول نقطة أساسية أخرى ، وهى أن أى دولة جديدة تنضم الى عضوية الجماعة الاوربية ، لابد أن تلتزم بالاهداف السياسية لهذه الجماعة . وينطلق من هذا التصور الى الاعراب عن ثقته فى أن الجماعة الاوربية ستمضى بالتدريج الى تحقيق أهدافها السياسية فى السنوات القادمة ، وذلك اذا ما توفرت الرغبة فى دعم وتنمية روابط التعاون الدولى القائم بين دولها ، ويضرب المثل على ذلك بقوله ان تحقيق الاتحاد الاقتصادى والنقدى بين دول الجماعة تدريجا ، يعتبر فى حد ذاته مشروعا سياسيا ضخما ، اذ أن تنفيذ هذا المشروع سيتطلب بالضرورة اصدار قرارات سياسية مستمرة ، واقامة مؤسسات جديدة سيستفيد منها هدف الوحدة السياسية فى نهاية الامر (٦٨) .

ومن ذلك يتضح أن ألمانيا الغربية لن تقف موقف المعارض من مشاريع الاندماج السياسى بين دول الجماعة الاوربية ، وان كانت تؤثر أن يتم ذلك بالتدريج ، وهو الأمر الذى يسمح لكل خطوات الاندماج الاقتصادى بأن تصل الى ذروة تطورها ودفعها بحيث تأتى الوحدة السياسية فى نهايته ، كنتيجة حتمية لا سبيل الى تجنبها . ويلاحظ على الحديث الألمانى بصفة عامة ، انه لم يتعرض لذلك الجانب الحساس المتعلق بوضع السلطة الوطنية للدول والحكومات فى مواجهة السلطة فوق القومية ، التى يتعين توفيرها لأى كيان اتحادى اوربى ، وذلك خلافا لما اعتادت أن تثيره وتؤكد عليه كل من فرنسا وبريطانيا .

رابعا ـ ايطاليا : وأما فى ايطاليا ، فان الاحزاب السياسية الكبرى ، باستثناء الحزب الاجتماعى الايطالى Movimento Sociale Italiano الشيوعى والحزب اليمينى المسمى بالحركة تؤيد كلها فكرة الوحدة الفيدرالية الاوربية .

وأما دول البنلوكس ، فهى تؤيد أيضا ، وبقوة واضحة ، وحدة أوربا السياسية وتعمل من اجلها (٦٩) .

من ذلك كله نخلص الى القول بأنه اذا افترضنا انه قد أمكن التنسيق بين مختلف الاتجاهات ووجهات النظر ، وان كان الاتجاه العام كما رأينا هو التنفيذ التدريجى للوحدة ، فان الموضوع الذى سيطرح نفسه منطقيا بعد هذا ، هو : كيف يمكن تنفيذ فكرة الوحدة السياسية ، وما هى طبيعة المراحل التى يتعين على هذا التنفيذ أن يقطعها ، قبل أن تصبح الوحدة الاوربية حقيقة وواقعا ؟

الاجراءات والمراحل التى يمكن أن يسلكها تنفيذ وحدة أوربا السياسية

من الامور التى ليست موضع جدال البتة ، أن وحدة أوربا السياسية تمثل فى ذاتها عملا هائلا جدا ، ومن ثم فان الاعداد لها يجب أن يتسم بكل الدقة والحرص ، كما يجب أن تجند لها كل

---

(٦٧) Willy Brandt, Germany's West Politik, Foreign Affairs, April 1972, p. 416.

(٦٨) Ibid, p. 423.

(٦٩) Towards One Europe, op. cit, pp. 282 — 283

[illegible] القدرة على ابداعها وتوصيلها فى [illegible] اعادها [illegible] كل هذه [illegible] وفى رأى [illegible] الوحدة الاوربية ، ان الاجـــراءات [illegible] التمهيدية الضرورية لتنفيذ الوحـدة ، يمكن ان تدور على النحو الآتى : (٧٠)

[illegible] تحديد الاستراتيجية العامة لمشروع الوحدة السياسية الاوربية ، وسواء من ناحية الاطار او المضمون ، فانه يجب ان تشتمل على تعهد من جانب الدول الاوربية التى ستشارك فى تنفيذ الوحدة ، بالعمل على نقل سلطة البت فى الامــور ذات المصالح المشتركة من المؤسسات القــومية الى المؤسسات الاتحادية . ويرتبط بذلك الى حد كبير تقليص سلطة المجلس الوزارى الحالى للجمــاعة الاوربية — وهى السلطة التى تكاد تكون مطلقة وغير محددة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الى مؤسسات اخرى مثل اللجنــة والبرلمـان الاوربى حتى يتمكنا من أن يلعبـا الـدور الاكبـر فــى عملية اتخاذ القرارات ، فذلك فضلا عن انه يؤدى الى جعل هذه العملية أكثر ديمقراطيــــة ، فـانه سيكون من بين عوامل الاسراع بتحقيق الاندماج .

ويقترن بهذا التعديل فى سلطة المؤسســات القائمة الان داخل الجماعة الاوربية ، اقامة بعض المؤسسات الاخرى اللازمة لدعم عملية الاندماج السياسى فى أوربا . وقد يتطلب ذلك النص على فترة انتقال شبيهة بتلك التى مرت بها الســوق الاوربية المشتركة عند بداية تكوينها ، والتى رؤى انها كانت ضرورية لاقامة اتحاد جمركى بينها . وفى فترة الانتقال تلك ، يمكن الاتفاق حول برنامج العمل الضرورى فى هذه المرحلة المبدئية ، وذلك من حيث طبيعة الاصلاحات التى ستجرى علــى المؤسسات القائمة ، والمدى الزمنى الذى ستنفذ فيه هذه الاصلاحات ، وكذلك تقرير نوع المؤســسات الاخرى التى يلزم اقامتها ، لكى تخدم عمليـة الوحدة السياسية .. الخ .

وفى الحقيقة ، اننا نجد تركيزا ضخما من جانب معظم من تصدوا لتحليل الكيفية التى يجب أن تنفذ بها فكرة الوحدة السياسية الاوربية ، علـى الموضوع الخاص بتعديل نمط العلاقة الحالى ، الذى يربط بين لجنة السوق المشتركة وبين المجلس الوزارى والبرلمان ، ومن ضمن الاقتراحات التى تذكر فى هذا الصدد :

ا — ان الاجراء الخاص بتعيين أعضاء لجنة السوق يجب ان يعدل ، بحيث ينقل هذه السلطة تدريجيا من يد الحكومات القومية . وقد يحدث هذا مثلا عن طريق اشراك البرلمان الاوربى فى اقتراح هذه التعيينات ، وابداء موافقته عليها قبل أن تصبح نهائية . كما أنه من الممكن ان ينشأ مجمع ناخبين Electoral College تكــون عضــويته مـن ممثلين تختار نصفهم الحكومات الاوربية ، ويختار نصفهم الاخر البرلمان الاوربى ، أو أن الاختيار قد يكون المسئولية المشتركة للمجلس الوزارى للسوق والبرلمان الاوربى ، بحيث يتولى كل منهما الترشيح لنصف الاعضاء المطلوبين ، ويكون التصـديق النهائى على الاختيار من سلطة البرلمان .

ب — منـح لجنـة السـوق سـلطات أوسـع فى الموضوعات المالية ، بحيث يكون فى مقدورها ابداء الاقتراحات الخاصة بتقرير معدلات الضرائب التى يتعين فرضها ، فى ضوء الاحتياجات التى يتطلبها اعداد ميزانية الجماعة الاوربية . ومثل هـذه المقترحات التى تصدر عن اللجنة ، يمكن ارسالها الى البرلمان الاوربى للتصديق عليها ، بعد أن ينظرها المجلس الوزارى ، اى أن البرلمان هو الذى يجب أن يملك السلطة النهائية فى اقرار أو تعديل أو رفض ما يتم اقتراحه فى هذا الشأن .

ح — العمل على أن يكون اختيار الجانب الاكبر من أعضاء البرلمان الاوربى بوسيلة الانتخـاب المباشر . على أن ذلك يمكن أن ينفذ على مرحلتين متعاقبتين . ففى المرحلة الاولى ، يمكن أن تفوض البرلمانات الوطنية فى اختيار ثلث عدد أعضـــاء البرلمان الاوربى ، على أن يتم انتخاب الثلثين الباقيين بالاجراء المباشر . وفقا للقوانين الانتخابية المعمول بها داخل كل واحدة من هــذه الدول الاوربية . أما المرحلة الثانية ، فهى التى يتم فيها التوصل الى وضع اجراء انتخابى موحد داخل كل

(٧٠) راجع فى تفاصيل ذلك :

Pinder and Pryce, op. cit., pp. 169 — 177.

دول الجماعة الاوربية ، بحيث يتم انتخاب جميع أعضاء البرلمان الاوربى بمقتضاه .

د – تشجيع اقامة احزاب سياسية يمتد نشاطها ليغطى كل دول هذه الجماعة الاوربية ، بمعنى أن تكون احزابا اوربية ، وليست احزابا محلية ضيقة . فهذه الاحزاب – كمايقال – ستكون من العوامل الايجابية فى الاسراع باتمام الوحدة السياسية الاوربية ، بخلاف الوضع الان ، حيث تتركز اهتمامات الاحزاب القائمة فى دول القارة على الامور ذات الطابع القومى . اما ومع زيادة سلطات البرلمان الاوربى ، وانتخابه انتخابا مباشرا من قبل هذه الدول ، فان ذلك سيعمل على دعم كيان مثل هذه الاحزاب الاوربية الواسعة ، وبذا نجد ان سلسلة من التفاعلات ستنشأ ، ويكون لها اكبر الاثر فى ازالة المعوقات التى تعترض طريق هذا الاندماج السياسى الكامل .

هـ – تعديل الاجراء الحالى الخاص بالموافقة على القوانين والتشريعات . فى ظل الاجراء الحالى تقوم اللجنة باقتراح التشريعات ، ثم يرجع الى البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية من باب التشاور . أما سلطة اصدار القرار النهائى بشأن الموافقة عليها ، فانها تقع بالكامل فى قبضة المجلس الوزارى . ويجب أن يتناول التغيير هذا الاجراء ، بحيث يجعله أكثر ديمقراطية . ومن ذلك أن سلطة البرلمان فى العملية التشريعية يجب أن تتأكد وتصبح أكثر فعالية ، وأثقل وزنا مما هى عليه الان .

٢ – أما المرحلة الثانية فى تنفيذ الاندماج السياسى الاوربى ، فتأتى مع استكمال التغيير فى سلطة وعلاقات الاجهزة الرئيسية التى يرتكز عليها تنظيم الجماعة الاوربية فى الاونة الراهنة . وينصرف تركيز هذه المرحلة الى أمور عدة من بينها :

ا – دعم كيان المؤسسات الاوربية الاخرى التى لم يتناولها التغيير فى المرحلة السابقة . وأهم هذه المؤسسات ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التى تتألف حاليا من ١٠١ عضوا يمثلون مجموعة واسعة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية داخل الجماعة الاوربية . وترجع أهمية هذه اللجنة الى أنها تستشار فى معظم الاقتراحات التى تتقدم بها لجنة السوق . والذى يختار اعضاء هذه اللجنة هو مجلس وزراء السوق ، بناء على الترشيحات المختلفة التى تتقدم بها الحكومات الوطنية . وفى العادة تكون هذه الاسماء لقادة جماعات المصالح المختلفة فى هذه الدول ، مثل رجال الاعمال والصناعة ، وزعماء النقابات الزراعية والتجارية .. الخ .

وفى ظل التغيير المقترح ، يمكن أن تنتقل سلطة الاختيار الى لجنة السوق ، بناء على الاقتراحات التى تقدمها جماعات المصالح ذات التمثيل الواسع فى هذه الدول الاوربية . وليس بناء على الترشيحات الحكومية الوطنية كما كانت الحال فى السابق .. ومثل هذا الاجراء ، سيدعم من كيان هذه الجماعات ، كما سيخلع عليها أهمية اكبر مما لها الان .

ومن المؤسسات الاخرى التى يجب ان يمتد اليها التغيير ، محكمة العدل التابعة لهذه الجماعة الاوربية ، اذ يجب أن تتدعم سلطتها ، كما أن اختيار اعضائها يجب أن ينتقل من يد الحكومات الوطنية ، الى لجنة السوق ، وذلك انسجاما مع الاتجاه العام الذى يحاول أن ينقل سلطة الاختيار لعضوية هذه المؤسسات المختلفة من الحكومات الوطنية ، الى المؤسسات الاوربية نفسها .

ب – أنه فى هذه المرحلة أيضا ، يجب العمل على دعم كيان وسلطات اللجنة والبرلمان الاوربى ، بحيث تتمكن هاتان المؤسستان من أن تقوما بدور فعال فى بلورة سياسات أوربية مشتركة فى مجالات جديدة ، مثل السياسات الخارجية والدفاعية . كما ان هذا الدور قد يمتد الى النواحى العسكرية ، والى الجوانب المتعلقة باقامة جهاز دبلوماسى أوربى ، تكون وظيفته تمثيل مصالح الجماعة الاوربية فى المنظمات الدولية .

كما أن اللجنة يجب أن تمنح السلطة التى تمكنها – تحت اشراف البرلمان الاوربى – من مجابهة أية طوارئ عسكرية أو دبلوماسية يتعرض لها كيان هذه الجماعة الاوربية . وبالاضافة الى ذلك ، فان اللجنة يجب أن تحصل على السلطة التى تمكنها من تنفيذ السياسات المشتركة التى يتم التوصل اليها فى مختلف المجالات . واذا ما كان هذا التنفيذ يتطلب استصدار تشريعات اضافية ، فان اللجنة يجب أن يتقرر لها حق التقدم بمشاريع هذه القوانين الى البرلمان الاوربى ، لكى يصدق عليها ، أو يعدل فيها اذا لزم الامر .

ج – أنه ، وكما يقول بعضهم ، قد يكون من المفيد لدعم الكيان السياسى لهذه الجماعة الاوربية فى هذه المرحلة ، اقامة جهاز أوربى استشارى ،

تمش فيه كل السلطات الاقليمية أو المحلية المختلفة ، حتى تكون أجهزة وضع القرارات الاوربية على بينة من مختلف الاتجاهات التى تحيط بمشاريع القرارات التى تتخذ فى مختلف الامور التى تهم المصالح الاوربية كافة ٠

٣ ـ أما المرحلة الثالثة والنهائية فتتعلق أساسا بتحديد علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية فى هذه الدولة الفيدرالية الاوربية ٠

وهناك من يتشكك فى أن يكون النظام البرلمانى هو أنسب الاشكال الدستورية لهذه الدولة الاوربية الموحدة ، لانه فى ظل هذا النظام ، سيكون من الصعب اختيار سلطة تنفيذية قوية من بين الانقسامات الحزبية الحادثة فى البرلمان الاوربى ، وضعف السلطة التنفيذية سيمثل مصدر خطر وتهديد لكيان دولة الوحدة ، وبخاصة فى مراحل تكوينها الاولى ٠ ومن هنا ، يبدو أن النظام الرياسى بالشكل الذى تطبقه الولايات المتحدة ، يكون أكثر مواءمة مع طبيعة هذه المرحلة ، حتى وان تطلب الامر ادخال بعض التعديلات المناسبة عليه ، لكى يصبح متفقا مع روح العصر ، ومع طبيعة الظروف السياسية والاقليمية الخاصة بأوربا نفسها ٠ وعلى ذلك يكون من الاجدى تعيين رئيس للحكومة ينتخب لعدد محدد من السنوات ، بدلا من أن يترك تحت رحمة الظروف ، بحيث قد يطاح به مع أية هزة أو أزمة برلمانية ، أو فيما لو وقفت ضده الاغلبية فى البرلمان ٠ وقد يختار رئيس الدولة اما بالاجراء المباشر ، واما بطريق غير مباشر ، من خلال البرلمان الاوربى أو مجمع الناخبين ٠

وفيما يتصل بالسلطة التشريعية نفسها ، فان معظم النظم الفيدرالية قد درجت على أن تقيم مجلسين أحدهما يمثل النواب الذين ينتخبون انتخابا شعبيا ، والاخر يضم ممثلين للدول الاعضاء فى دولة الوحدة ٠ وهذا الوضع سيكون له ما يبرره بكل تأكيد ، فى حالة الدولة الاوربية الموحدة ٠ ويقال ان المجلس الثانى الذى يضم ممثلين عن الاقاليم الاوربية المختلفة ، يجب الا تقتصر وظيفته على أن تكون استشارية فقط ، وانما يجب أن تتسع لكى تصبح مجالا للتداول الفعال حول الامور التى تعنى هذه الاقاليم مباشرة ٠

الوحدة الاوربية ومستقبل التحالف الغربى

ثم نأتى فى دراستنا الى نقطة حيوية أخرى تتصل بالتساؤل الذى سبق لنا أن طرحناه ، وهو : ماذا سيكون التأثير السياسى لهذه الوحدة على العلاقات الامريكية الاوربية ، وماذا عن التحالف الغربى القائم الان : هل سينتهى وينهار ، أم سيستمر ، أم أن الاحتمال الاقرب الى الواقع ، هو أن يتحور ليلائم الضغوط الجديدة التى سوف تنتجها الوحدة السياسية الاوربية فى جو هذا التحالف ؟

وبالرغم من أن الاجابة على هذا التساؤل تتعلق بالمستقبل الذى لا يزال يفصله عنا قرابة عقد كامل ، وهى فترة مليئة باحتمالات قد تكون من الكثرة والاثارة ، بحيث يتعذر ابداء تصور محدد لما سيكون عليه شكل هذه العلاقة فى الثمانينات ، الا أننا سنعطى بعض المؤشرات التى قد توصلنا فى النهاية الى تكوين صورة تقريبية عما يحتمل أن يقود اليه هذا التطور الهام ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١ ـ أن موقف الولايات المتحدة من الوحدة الاوربية ـ رغم أنها شجعتها فى الماضى بشكل واضح ، بالمساعدة على خلق الظروف المواتية لهذا التجمع من الدول الاوربية ، والتى ازدهرت فيها الحركات التى تعمل من أجل وحدة أوربا ـ سيتحدد فى المستقبل ، ان بالتأييد أو عدم التأييد ، فى ضوء عدد من الاعتبارات مثل : طبيعة المصالح المشتركة التى يمكن أن تجمع بين أوربا موحدة وبين الولايات المتحدة وهل تتحقق هذه المصالح بشكل أفضل فى ظل الاوضاع الحالية عنه فى ظل اندماج دول أوربا الغربية ، فى نطاق وحدة سياسية فيدرالية ، وهو الوضع الذى يضع هذه الدول فى موقف الاعتماد على الولايات المتحدة ، وبخاصة فى نواحى الامن ٠ وهل ستنحو أوربا الموحدة فى المستقبل لان تكون قوة ثالثة تتصرف بمبادرات مستقلة من جانبها ازاء الاتحاد السوفييتى لكى تصل معه الى تسوية أوربية عامة ، وهل ستعمل أوربا الموحدة هذه على استبعاد الولايات المتحدة مستقبلا من بحث وتقرير الشئون الاوربية ، وهل ستختلف مع السياسة الامريكية فى مناطق العالم المختلفة ٠ سواء فى افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية .. الخ ٠

ولكن يقال ان انضمام بريطانيا الى الجماعة الاوربية سيجعلها توازن التأثيرات السلبية لهذه الاحتمالات كلها ٠ فعلى الرغم من أن بريطانيا ،

جزء من أوربا مندمجة ، لن تتمكن من الابقاء على علاقاتها الخاصة القديمة بالولايات المتحدة ، الا أنها ، بكل ثقلها وامكانيات التأثير الضخمة التى ستتاح لها فى عملية اتخاذ القرارات السياسية فى هذه الدولة الاوربية الموحدة ، لاسيما اذا أمكنها أن تنسق تحركاتها مع بون ومع مجموعة البنلوكس ، فانها فى هذه الحالة ستبلور اتجاها عاما يكون أقرب الى الالتقاء مع هذه المصالح الامريكية ، وليس الى التصادم معها ، كما هى الحال فيما لو أن فرنسا - فى ظل نزعة ديجولية متطرفة - هى التى تهيمن على عملية اتخاذ القرارات (٧١) .

٢ - ثم هناك الجانب الاخر المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين دولة الوحدة الاوربية وبين الولايات المتحدة . ويذكر بعضهم التجربة التى مرت بها هذه العلاقة فى ظل السوق الاوربية المشتركة بشكلها غير الموسع القديم ، ويقولون ان تكوين هذه السوق لم تؤد فقط الى خلق موقف أوربى موحد ازاء المشكلات التجارية والاقتصادية المختلفة ، بل أدت كذلك الى نوع من التصلب الواضح فى موقف السوق من المفاوضات التى دخل فيها طرفا مع غيره ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن التوصل الى هذه السياسات الاقتصادية المشتركة من بين دول السوق ، قد استغرق جهدا ضخما ، ومن ثم ، فان هذه الدول لم تكن على استعداد لان تضحى بالنتائج التى وصلت اليها ، وأهمها وجود مناخ من الاتفاق حول القضايا ذات الصالح المشترك ، فى سبيل ارضاء الدول الخارجية ، ومن بينها الولايات المتحدة (٧٢) .

وعلى ذلك فان هناك تخوفا من أن يمتد هذا الاسلوب فى التفكير والتفاوض والنظر الى مصالح الدول الاخرى ، الى أوربا الموحدة سياسيا . وفى هذه الحالة ، فان تعقيدا فى العلاقات الاقتصادية لابد أن ينشأ بين الاثنين . غير أنه لا يبدو ، بعد أن اتسعت آفاق السوق المشتركة ودخلت بريطانيا وبعض دول منطقة التجارة الاوربية الحرة سابقا فيه ، لان ذلك سيؤدى الى تحرير السياسات التجارية لهذه المجموعة من الدول ، وجعلها أقل تصلبا منها فى الماضى . وقد بدت بوادر هذا الاتجاه فعليا فى أكثر من ناحية ، منها مثلا :

أ - أنه فى الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة الاوربى فى باريس فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٢ والذى سبقت الاشارة اليه ، أكدت دول الجماعة الاوربية ، أنه رغبة منها فى ضمان التنمية المتناسقة للتجارة العالمية ، فقد قررت الاسهام فى التحرر التدريجى للمبادلات التجارية ، عن طريق اتخاذ اجراءات قائمة على التبادل ، ومعالجة الصعوبات الجمركية وغيرها دون الاخلال بما تكون الجماعة قد حصلت عليه فى هذا الشأن . كما قررت اجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول التجارية والصناعية المتعاملة مع الجماعة ، على أن يتم هذا الحوار بروح التفتح ، وبالالتجاء الى الصيغات الاكثر ملاءمة . ويمضى الاعلان الى القول بأنه ، انطلاقا من هذا المعنى ، فان الجماعة تولى أهمية كبرى للمفاوضات المتعددة الاطراف ، التى ستجرى فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT كما تعتزم الاسهام فى هذه المفاوضات .

ب - تأكيد مستشار المانيا الغربية فيلى برانت أخيرا ، انه اذا كانت ثمة تصورات خاطئة فى أمريكا حول طبيعة اجراءات الحماية التى تطبقها السوق الاوربية المشتركة فى مواجهتها ، وهى الاجراءات التى تدفع اليها أساسا المعدلات الهائلة لتصدير رأس المال الامريكى الى أوربا الغربية ، والتى تثير مخاوف كثيرة فى أوربا حول احتمال « أمركة » العديد من القطاعات الاقتصادية والتكنولوجية الاوربية .. بالرغم من ذلك ، فان هناك فرصا أكيدة ، كما يقول برانت ، لتحسين العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وأوربا ، ويضيف « ان المسئولية المشتركة لكل من الولايات المتحدة وأوربا نحو خلق اقتصاد عالمى ، يكون أساسه وجود نظام نقدى مستمر ، والذى سيشارك أيضا فى دعم النمو والاستقرار الاقتصادى لدول العالم الثالث ، كل هذا يجعل من

---

(٧١) : Robert L. Pfaltzgraff, The Atlantic Community: A Complex Imbalance, (Van Norstand Reinhold Company, New York, 1969), pp. 180 — 181.

(٧٢) Ibid. p. 183.

المحتم انشاء تحالف فى اطار هيكل محدد الملامح والاهداف بين امريكا واوربا الغربيه فى المستقبل القريب . واذا كان الحوار الذى دار بين الطرفين فى الماضى قد ترك للظروف وحدها . اكثر مما كان مخططا وهادفا ، واذ لم يكن يتم فى كل الاحوال على دمة المستويات ، فان ضرورات المستقبل ، التى تمليها اعتبارات المشاركة بيننا وبين امريكا فى اطارها الجديد ، تفرض تخصيص أولوية بارزة نحو تاسيس نظام للتشاور وتبادل المعلومات التى تفيد فى تحديد مصالحنا المشتركة ، بالشكل الذى نستفيد منه جميعا وعلى حد سواء » . (٧٣)

وواضح من هذه الاعلانات والتأكيدات ، أن التنسيق بين المصالح الاقتصادية للجماعة الاوربية والمصالح الاقتصادية الامريكية ، حاضرا ومستقبلا ، لن يكون متعذرا ، وهذا فى حد ذاته يعطى الولايات المتحدة ضمانة مبدئية أخرى ، بأن دوله الوحدة الاوربية لن تقف منها موقف المتعنت فى الحالات التى تقف فيها المصالح الاوربية والمصالح الامريكية فى مواجهة بعضهما .

٣ ـ واذا كان ما ذكرناه ينصرف الى أمور السياسة الخارجية والاقتصاد ، فما بالنا بالموضوع الاخر ، ذى الحيوية البالغة ، والمتعلق بنظام التحالف العسكرى الذى يشد الولايات المتحدة الى دول أوربا الغربية الان فى اطار الناتو ، هل سيستمر الحلف ، أم أنه سيتلاشى وتتحمل أوربا الموحدة هذه المسئولية بامكانياتها الذاتية ، دون حاجة الى هذا الارتباط الامريكى الضخم ؟ .

بخصوص هذا الموضوع ، يقال انه فيما اذا أمكن لدول أوربا الغربية ، فى حالة الاندماج السياسى ، أن تندمج عسكريا فى اطار نظام دفاعى أوربى . فان ذلك الوضع ، وان كان سيساعد على خلق احساس عام بالامن لا يتوفر فى ظل الاوضاع الحالية بالذات . الا أنه لن يعنى انفصام عرى التحالف بين الطرفين فى هذه الناحية بالذات . فأوربا الموحدة سياسيا ، قد تستطيع أن تفرض تأثيرا أكبر على استراتيجية الحلف ، وتصبح مركز ثقل ضخم فى اتخاذ قراراته ووضع سياساته الا ان الحلف سيستمر . وقد اكد برانت عدم قدرة أوربا الموحدة على الاستغناء عن الحماية العسكريه الامريكية لها ، حين قال : « لقد ثارت مناقشات كثيرة حول ما اذا كان توحيد اوربا سيؤدى الى اعفاء أمريكا فى استمرار التزامها بحمايه أمن أوربا الغربيه . واذا كان من الامور المؤكدة ، أن هذه الوحدة السياسية باى درجه من درجاتها ، ستمكن أوربا من تهيئه الاوضاع التى تكفل لها حمايه امنها القومى بشكل افضل ، الا انه وحتى تصل الى هذا المستوى فى تطورها فان مشاركة اوربا الغربيه فى حلف الاطلنطى ودورها فى اجهزة التخطيط العسكرى ، يجب أن تستمر » (٧٤) ثم يعود برانت الى توضيح ضرورة هذه الحماية الامريكية مستقبلا بقوله « أنه ما من شىء يستطيع أن يغير من الحقيقة الجوهريه المتعلقة بامننا المشترك ، والتى مؤداها أن تعاوننا الوثيق مع الولايات المتحدة فى هذه الناحية لا يمكن أن يضعف أو ينتهى . بل سنظل باستمرار معتمدين على بعضنا فى هذا المجال » . (٧٥) وهذا الاتجاه الذى عبر عنه برانت ينسحب على عدد كبير من دول الجماعة الاوروبيه . اللهم الا اذا استثنينا فرنسا التى لا يمكن التكهن بمستقبل التطورات السياسية الداخلية فيها فى أواخر السبعينات ، أو أوائل الثمانينات .

ومن ذلك يتضح ، أن أوربا الغربيه ، سواء فى شكل موحد أو غير موحد ، لن تستطيع أن تستغنى

---

(٧٣) Germany's West Politik, op. cit., pp. 424 — 425.

(٧٤) Ibid, p. 419.

(٧٥) Ibid. ، ثم يضيف برانت الى تأكيداته السابقة « ان نقل مسئولية حمايه أمن اوربا الغربية من الولايات المتحدة الينا ، يجب أن يتم على اساس محدود ، فالذين يتصورون ببساطة ان اوربا الغربية بامكانياتها الواسعة من الثراء المادى تستطيع أن توفر الاساس الضرورى لحماية أمنها ، دون حاجة الى الدعم الامريكى ، يتناسون أن المشاركه المالية التى تبذلها اوربا الغربية داخل تحالف الاطلنطى ككل ،تمثل نسبة ضئيلة الحجم ، اذا ما قورنت بما تتحمله الولايات المتحدة ، ناهيك عن الاتجاه السلبى او المعارض من جانب معظم دول أوربا الغربيه لزيادة أنصبتها ومشاركاتها الحالية . وليس ثمة من يستطيع أن ينكر انه فيما لو انسحبت القوات الامريكية من أوربا ، فانه لن يكون فى مقدور الدول الاوربية المعنية ان تعوضها وتسد فراغها بقوات اوربية من عندها ،سواء ما تعلق من ذلك بالتسليح النووى لهذه القوات ، او بكفاءة دورهم كقوة سياسية وقوة ردع استراتيجى ، وذلك علاوة على أن نفقة الاحتفاظ بقوات اوربية فى القارة لن تكون أقل بالمقارنة ، ومن ثم ، يكون السؤال :ماذا سيكون فى مصلحة اوربا الغربية من وراء هذا الانسحاب العسكرى الامريكى ؟ ... »

Ibid, pp. 419 — 420.

عن مشاركة أمريكا العسكرية فى الدفاع عن أمنها ، وذلك من واقع التفوق التكنولوجى الضخم الذى تتمتع به امريكا فى مجال انتاج الاسلحة النوويه والاستراتيجيه واسلحه الصواريخ وغيرها ، مما لا تقدر عليه اوربا الغربية بمكانياتها الراهنة ، أو كما عبر عنه أحد خبراء الاستراتيجيه العربية بقوله « انه بفعل الفجوة التكنولوجيه التى تتسع باستمرار بين الولايات المتحده واوربا الغربية ، وكذلك بمقاييس الدخل القومى الاجمالى والقدرات العسكريه .. الخ ، فان اوربا الغربيه لا يمكن الا أن تظل معتمدة فى أمر دفاعها عن أمنها على الولايات المتحدة » . (٧٦)

ومن الاراء الاخرى التى تقال فى هذا الشأن ، ان توحيد اوربا سياسيا ، وان كان سيعمل على تضييق الفجوة التكنولوجيه التى تفصل بين الطرفين حاليا ، الا انه لن يسدها بالكامل ، اذ ان ذلك يبدو متعذرا فى المستقبل القريب . ويستطرد هذا الراى الى القول ، بانه حتى لو اقدمت بعض دول هذه الجماعة مثل فرنسا وبريطانيا ، على تجميع امكاناتها من القوة النوويه وتحويلها الى قوة نوويه اوربية ، فانه لن يكون لها اثر واسع فعال ، يقاس بما للقوة النووية الامريكية من قوة ردع حاليا . ومن هنا تصبح قوة امريكا النووية بكل عناصرها السياسيه والاستراتيجيه والنفسية فى اوربا ، أمرا حيويا لن يستطيع توحيد أوربا سياسيا أن يلغيه او ان يقلل منه بشكل ضخم . ومن ناحيه ثانية ، فان الولايات المتحدة بامكاناتها التكنولوجيه المتقدمه ، تستطيع ان تستمر فى اعطاء أوربا الغربية كل المعلومات الفنية التى تجمعها بوسائلها التكنولوجية هذه ، من أجل تخفيض احتمالات الحرب بطريق الخطأ ، او التى تحدث بسبب سوء التقدير . وهذا يشكل مظهرا آخر من مظاهر اعتماد دولة الوحدة الاوربية على التكنولوجيا العسكريه الامريكيه فى موضوع الحماية والامن . (٧٧)

قلنا انه بينما لا يمكن لاوربا الغربيه ــ بحسب ما تشير الظواهر الراهنة ــ أن تستغنى عن حماية أمريكا العسكرية كلية ، وان كان هناك احتمال فى أن يخف هذا الاعتماد على أمريكا عسكريا بدرجة او اخرى ، اذن اليس هناك ما يمكن أن تفعله أمريكا ، لكى توازن الضغوط الناتجة عن تجميع الامكانيات التكنولوجية لهذه الدول الاوربيه فى قاعدة واحدة ، بحيث تجعل جو العلاقة السائدة بينها وبينهم ــ وهم بصدد تحقيق الوحدة السياسية ــ اقرب الى التقبل منه الى عدم التقبل أو الرفض ؟

يقال ان أهم ما يجب ان تفعله أمريكا من الان فصاعدا ، هو أن تزيل مصدر الشكوى الحاليه فى اوربا الغربيه ، من ان احتكار الولايات المتحده لعملية توريد السلاح لحلف الاطلنطى ، فضلا عن أنه يجعلها تسيطر على الحلف ، فهو يؤكد الاختلال التكنولوجى بين الطرفين ، ولا يوفر الفرصه المناسبه لتصحيحه . ومن ثم ، فانه يتعين ان تقام داخل التحالف الغربى ، وكالة أو مؤسسة متخصصه تقوم على تحليل وتقييم وتقرير الاحتياجات المختلفه من الاسلحة داخل الحلف ، ثم تقوم باعطاء العقود الخاصة بانتاج بعض انواع هذه الاسلحة لتلك المصانع الاوربيه التى تثبت كفاءتها ومقدرتها على انتاجها أفضل من الولايات المتحدة ، وبذلك تكون هناك سوق أوربية للاسلحة داخل حلف الاطلنطى ، وقد يشجع هذا فى النهاية على اقامة نوع من التخصص الذى تتوزع مسئولياته بين اوربا وأمريكا على نحو يرضى الطرفين ، ويدفعهما الى توثيق روابط تعاونهما على نحو لا يتوفر فى ظل العلاقات الراهنة . (٧٨)

هذه الحقائق مجتمعة تبرز كيف أن العلاقة بين الولايات المتحدة واوربا المندمجة سياسيا لن تكون علاقة عدائية ، وانما ستكون علاقة ودية ، وسيستمر التحالف القائم بينهما لفترة طويلة قادمة .

الوحدة الاوربيه والعلاقات مع الاتحاد السوفيتى وشرق اوربا :

لكى يمكننا أن نتعرف على الاتجاهات المحتملة للعلاقات التى ستنشأ مستقبلا بين دوله الوحدة الاوربية وبين الاتحاد السوفيتى ومجموعة دول

(٧٦) Robert Pfaltzgraff, op. cit., p. 188.

(٧٧) Ibid, p. 194.

(٧٨) Ibid. p. 195.

شرق اوربا ، فانه يتعين أن نعرض بايجاز لاتجاه[٨١٤] هذه الدول الشيوعية ازاء الجماعة الاوربية فى السنوات الماضية .

يمكن القول بصفة مبدئية بانه وحتى عام ١٩٦٢ لم تكن السوق الاوروبية المشتركة قد استحوذت على اهتمام الاتحاد السوفيتي ودول شرق اوربا ، بالشكل الضخم الذى ظهر فيما بعد ، فحتى ذلك التاريخ ، واثناء المفاوضات التى جرت حول طلب بريطانيا الانضمام الى السوق الاوروبية ، وقفت هذه الدول موقف المهاجم والمعارض لهذه السوق ، وحاولت ان تضفى على معارضتها بعض التعليلات الايديولوجية ، مثل اتهامها السوق بأنها قاعدة للراسمالية العالمية ، وانها كانت من عوامل احياء النزعة الانتقامية فى المانيا ، وانها كانت تضر باقتصاديات الدول النامية .. الخ (٧٩) .

ولكن بعد عام ١٩٦٢ بدات هذه الدول تغير من اتجاهاتها ازاء السوق الاوربية ، فبدلا من أن تستمر فى اسلوب الادانة والهجوم بمظاهره السافرة والمباشرة السابقة ، اخذت تبحث عن حلول للمشاكل التى اصبح يواجهها به الاتساع المستمر فى قوة هذه السوق . وكان من أهم هذه المشكلات التىتطلبت الحل : الكيفية التى يمكن عن طريقها تقليل التأثيرات السلبية التى تتركها السياسات التجارية للسوق على دول شرق اوربا (٨٠) .

وقد كان من الواضح ، حتى عهد قريب ، امتناع دول شرق اوربا عن تقديم اعترافها الدبلوماسى الرسمى بالجماعة الاوربية ، وربما كانت اول دولتين تشذان عن هذا الاتجاه فى شرق اوربا هما يوغسلافيا (وهى ليست عضوا فى حلف وارسو) فى عام ١٩٦٥ وبولندا ، اذ دخلتا فى محادثات فنية مع دول السوق فى بروكسل بهدف تدعيم روابطهما التجارية بالسوق الاوربية ، ثم تلتهما رومانيا فيما بعد . اما باقى دول شرق اوربا ، فقد كانت تفضل عقد اتفاقات تجارية ثنائية مع دول السوق ، وحاولت انتتفادى ما أمكن ، الدخول فى اتصالات رسمية مع المؤسسات الاندماجية الاوروبية ، مثلالسوق ككل (٨١) ولكنومع انتهاء الفترة الانتقالية للسوق فى ديسمبر ١٩٦٩ ، فانه لم يعد من الطبيعى امام دول شرق اوربا أن تتعامل مع دول السوق بصفة فردية ، بعد ما أصبحت اللجنة هى المسئولة (٨٢) .

والان ، ماذا سيكون عليه موقف دول شرق اوربا والاتحاد السوفيتى ، من اوربا الموحدة سياسيا ؟ يقول بعض خبراء الشئون الاوروبية ، انه اذا ما تحققت وحدة اوربا السياسية ، فان دول هذه الوحدة الجديدة ستكون لها علاقات ومصالح متعددة ووثيقة مع شرق اوربا بالذات . فشرق اوربا سيحتاج الى استيراد نواتج التقدم التكنولوجي المتطور فى اوربا الغربيه ، بينما ستكون بحاجه الى فتح اسواق هذه المنطقة امام انتاجها وصادراتها . وكلما تدعمت عملية الاندماج السياسى بين هذه الدول الاوروبية وامكنها تجميع امكانياتها التكنولوجية كلما قوى مركزها فى مواجهة شرق اوربا ، كما أن القوة الاقتصادية لهذه الجماعة الاوربية ستكون ايضا من بين العوامل التى تدعم مركزها هذا (٨٣) .

ومن هنا ، وكما يقال ، فان نمو الروابط المصلحية ، وتوثق الاتصالات بين شرق وغرب اوربا ، قد يؤديان فى النهاية الى ظهور اوربا بمعناها الواسع ، وذلك على الرغم من أن دولة الوحدة فى اوربا الغربية ، ستظل محتفظة بروابطها الخاصة ، بالولايات المتحدة وانطباق نفس الشىء ايضا بالنسبة لشرق اوربا فى علاقتها بالاتحاد السوفيتى . أو بمعنى آخر ، فان شرق اوربا سيجد نفسه مدفوعا الى الدخول فى روابط متعددة الاشكال مع اوربا الغربية ، وربما فى اطار يختلف الى حد بعيد عما هو قائم الان ، وسيكون الاندماج السياسى الاوروبى بمثابة احد العوامل التى تخدم هذا التطور وتساعد عليه ، وليس قيدا معطلا له ، كما كان يتصور فى السابق (٨٤) .

---

(٧٩) Ibid, p. 159.

(٨٠) للوقوف على تفصيلات اكثر عن التاثيرات الاقتصادية والتجارية التىتركها السوق الاوربية على شرق اوربا ، يمكن الرجوع الى المصدر السابق pp. 159 — 160.

(٨١) Ibid, p. 161.

(٨٢) Ibid, p. 161.

(٨٣) Ibid, p. 162.

(٨٤) Ibid, p. 165.

ولكن السؤال يبقى كالاتى : هل يرضى الاتحاد السوفيتى ، وتجربة تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ لازالت ماثلة فى ذهنه ان يسمح بظهور اوربا الواسعة تلك ، بالشكل الذى يقلل من نفوذ السوفيت ، او يضعف من مصادر قوتهم فيها ؟

لا نتصور أن الاتجاه السوفيتى سيكون أقرب الى الجانب الايجابى فى هذه القضية منه الى الجانب السلبى ، وذلك لاكثر من سبب ، مثل :

١ ـ ان الاتحاد السوفيتى لن يسعده بالتأكيد ، كما لن يخدم مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية فى اوربا ، ان توثيق علاقات حلفائه فى شرق اوربا ، بدولة الوحدة الاوروبية ذات القدرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية الهائلة ، أبعد من حد معين ، لان ذلك قد ينمى نزعات الاستقلال الحالية بين شركائه ، وبالشكل الذى قد يتعذر عليه ، فيما بعد ، ان يتحكم فيها بأى مظهر من مظاهر القوة والضغط .

٢ ـ ان الحقيقة السابقة ذاتها ، والمتعلقة بتدعم الروابط والاتصالات بين شرق اوربا وبين دولة الوحدة السياسية فى غربها ، ثقافيا وتكنولوجيا وسياسيا واقتصاديا قد تقود كذلك الى اضعاف قوة الايديولوجية الاشتراكية فى شرق اوربا ، وهو المعنى الذى يحرص الاتحاد السوفيتى على تأكيده كل الحرص ، لما له من تأثيرات مباشرة على استراتيجية الامنية فى اوربا . او بمعنى آخر ، فان الاتحاد السوفيتى يتخوف من أن تكون قوة التأثير الايديولوجى المتوفرة لاوربا المندمجة فى هذه العلاقات الجديدة مع شرق القارة ، أكبر بكثير مما يملكه الطرف الاخر ، وهو ما سيكون عاملا مهما آخر من عوامل الاضرار بنفوذه ومصالحه السياسية .

٣ ـ تخوف السوفيت ، من أن يقود تجميع الامكانيات التكنولوجية لدولة الوحدة الاوروبية ، وبخاصة فى مجال ابحاث الطاقة والاسلحة النووية ، والمشاركات العلمية الهائلة التى يمكن ان تقدمها المانيا الغربية فى هذا الصدد ، الى بروز قوة نووية أوربية على حدود الاتحاد السوفيتى تكون مصدر تهديد جديد له ، فى الوقت الذى ينصرف فيه جل اهتمامه وتركيزه الى مجابهة اخطار القوة النووية الصينية المتصاعدة على حدوده الاسيوية . وقد يقال ، وما الذى يجعل الاتحاد السوفيتى حساسا لتعاظم القوة النووية الاوروبية مستقبلا ، فى الوقت الذى تقف فيه الولايات المتحدة الان بكل ثقلها النووى وراء هذه الدول أى ما هو الاختلاف بين الوضعين اذن ؟

والرد على ذلك هو ان الولايات المتحدة قد تتخلى مستقبلا ـ لاى سبب من الاسباب ـ عن تقديم حمايتها النوويه لاوربا الغربية ومن ثم ، فان شغل هذا الفراغ الاستراتيجى بقوة نووية اوروبية ضخمة ، سيضع الاتحاد السوفيتى فى صورة وضع اوربى جديد يختلف فى مضمونه بالتأكيد عن ذلك الذى يتعامل معه فى الاونة الراهنة .

٤ ـ انه فى ظل غياب اوربا مندمجة سياسيا ، اى فى ظل وجود دول قوميه مستقلة ،يكون من الايسر نسبيا على الاتحاد السوفيتى ان ينفذ استراتيجيته الاوروبية بشكل أكثر مرونة ، اذ يكون فى مقدوره ان يتعامل مع كل واحدة من هذه الدول على حدة ، وان يطرق العلاقة معها من نقطة الضعف فيها ، وبحيث يستطيع أن يتلاعب ببعض الحساسيات القومية التى لازالت كامنة تحت السطح . اما اوربا المندمجة سياسيا ، فانها ستواجهه بالطبع بقوتها السياسية الجماعية ، ومن موقف واحد ، وهو ما سيرفع من مقدرتها على المساومه معه ، ويضيق من امكانات المناورة التى تتيحها الظروف الراهنة امام السوفيت ، أو بكلمة اخرى ، فان مرونة التعامل الحالى قد تختفى ، ليحل محلها شكل جديد من أشكال التشدد أو التصلب الاوربى ، وهو ما لن يلتقى مع مصالح السوفيت سواء فى اوربا او العالم .

وهناك غير ذلك أسباب واسباب تدفع الى معارضة الاتحاد السوفيتى لهذه الوحدة السياسية الاوروبية ، مما قد لا يتسع المقام لذكرها وتحليلها جميعا .

وبعد فقد كان ما ذكرناه معالجة موجزة لهذه القضية الدولية الهامة التى لا تهم اوربا فحسب ، وانما تعنى العالم كله ، لما تحمله من دلالات تتجاوز معنى التجمع الاقليمى لمجموعة من الدول فى منطقة جغرافية من العالم ، فى اطار وحدة سياسية فعالة . ولكن المعنى الاكبر الذى تحمله هو أن التجزأ ، ونزعات الانقسام ، والتعصب القومى ، بمفهومها السلبى والضيق ، لم تعد تنطبق على عالم تحتم عليه ظروفه وطبيعة التحديات التى تواجهه ، ان يتطور فى اتجاه التضامن والتجمع الذى لا يستهدف خدمة مصالح طرف مسيطر ، او قوة متسلطة ، وانما تحقيق الامن والرفاهية والسلام لكل الدول الداخلة فيه على قدم المساواة . وماأحوجنا فى العالم العربى لان نتعلم الدرس .



السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية

د. يونس أحمد البطريق

أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية

توالت على الدول النامية منذ سنة ١٩٧١ احداث اقتصادية غير مواتية أدت الى اثارة قلق هذه الدول على مصير جهودها المتواصلة فى سبيل التخلص من مظاهر تخلفها والاستفادة من مواردها الضخمة غير المستغلة ، والانطلاق لتحقيق مستويات افضل لمعيشة شعوبها . فمن تعديل لنظام النقد العالمى فى ديسمبر سنة ١٩٧١ ، الى اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، سواء بين الدول المصدرة والدول المستوردة للمواد الاولية أو بين الدول الصناعية عن طريق المفاوضات المتعددة الاطراف التى تقرر القيام بها خلال عام ١٩٧٣ فى اطار منظمة الجات GATT

وزيادة تكتل الدول المتقدمة ، ومن صورها توسيع نطاق السوق الاوروبية المشتركة بانضمام ثلاث دول جديدة أهمها بريطانيا الى دولها الست الاصلية (١) .



ولما كانت السوق الاوروبية المشتركة تحتـــل مكانة هامة فى مجال العلاقت الاقتصادية والمالية الخارجية للدول الافريقية النامية ، فان دراســة علاقة هذه السوق بهذه الدول حاضرها ومستقبلها لها أهميتها البالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول الافريقية لما تنطوى عليه من آثار عميقة فى تحديد مدى ما يمكن أن يكتب لهذه الدول من نجاح فى تنفيذ برامجها وخططها الانمائية ، التى تستهدف رفع مستوى المعيشة فيها ٠

فقد بلغت القيمة الجارية لواردات السوق المشتركة من الدول النامية بصفة عامة (كما جاء فى التقرير العام للسوق الصادر فى فبراير عام ١٩٧٣) فى سنة ١٩٧٢ ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى السنة الاولى لنشأة هذه السوق ٠ بينما زادت صادرات السوق المشتركة الى الدول النامية فـــى مثل هذه المدة عن الضعف ٠ اذ كانت قيمة واردات السوق فى سنة ١٩٥٨ من الدول الناميـــة ٦٨٢٤ مليون دولار ارتفعت الى ١٨٧٠٠ مليون دولار فى سنة ١٩٧٢ (على أساس ضعف الارقام الفعلية للنصف الاول من السنة) كما يتضح من البيـــان التالى :

تطــور حجــم التجـــارة بين السوق الاوروبية المشتركة والــدول والمنــاطق النامية

المصدر : التقرير السادس للجنة السوق المشتركة في فبراير ١٩٧٢

(١) السعر الجارى بما فى ذلك قيمة التأمين والشحن C.I.F.

(٢) السعر الجارى تسليم ظهر الباخرة F.O.B.

(٣) مليون وحدة حسابية على اساس ضعف ارقام الستة اشهر الاولى

(مليون دولار)

السنة	قيمة واردات السوق (١)	المعدل	قيمة صادرات السوق (٢)	المعدل	[illegible]
١٩٥٨	٦٨٢١	١٠٠	٦١٢٥	١٠٠	٦٩٩
١٩٥٩	٦٦٦٩	٩٧٫٢	٥٩١١	[illegible]	٩١٣
١٩٦٠	٧١٨٠	١١٠	٦٣٣٨	١٠٤	٨٤٢
١٩٦١	٧٠٧٥	١١٣	٦٧١٥	١١٠	٨١٠
١٩٦٢	٨١٦٨	١٢٠	٦١٩٧	١٠١	١٩٧١
١٩٦٣	٨٨٢١	١٢٩	٦٧٥٠	١٠٩	٢١٢٧
١٩٦٤	٩٨٤٣	١٤٤	٦٥٩١	١٠٣	٢٩٥١
١٩٦٥	١٠٥٢٣	١٥١	٧٥٠١	١٢٠	٣٠٢٨
١٩٦٦	١١٣٤٢	١٦٣	٧٠٥٢	١٣٠	٣٣٢٩
١٩٦٧	١١٥٩٣	١٧٠	٨٢٩٩	١٣٥	٣٢٩٤
١٩٦٨	١٢٦١٤	١٨٣	٩٣١٣	١٥٤	٣٤٠١
١٩٦٩	١٤٢٢٣	٢٠٨	١٠٩١٨	١٦٧	٣٣٠٥
١٩٧٠	١٧١١٩	٢٣٦	١١٥٥٣	١٨٩	٤٥٦٦
١٩٧١	١٧٦٢٩	٢٥٩	١٢٨١٥	٢١١	٤٨٢٤
١٩٧٢ (٣)	١٨٧٠٠	٢٧٤	١٣٦٠٠	٢٢٢	٥١٠٠

ورغم هذه الزيادة الاجمالية لحجم التبـــادل التجارى التى بلغ معدلها أقل من ٦ فى المائة فى عام ١٩٧٢ بالنسبة للعام السابق ، نجد أن الجانب الاكبر من زيادة واردات السوق انما يرجع فى حقيقته الى زيادة وارداتها من بترول الدول النامية التى بلغت قيمته فى عام ١٩٧١ ـ ٨٥٤٨ مليون دولار بزيادة مقدارها ٢٩ فى المـــائة عن عـــام ١٩٧٠ ٠ فقد انخفضت قيمة واردات السوق سواء من المواد غير الحديدية أو المنتجات الاسسية من ١٦٧٦ و ٦٥٦٤ مليون دولار على التوالى فى عام ١٩٧٠ الى ١١١٨ و ٦٤٤٥ مليون دولار فى عام ١٩٧١ ٠ بحيث يمكن القول أنه باستثناء البترول لم تحقق واردات السوق الاوروبية المشتركة من الدول النامية سوى زيادة متواضعة خلال سنة ١٩٧١ ٠ ومن المتوقع أن يستمر هذا التواضع فى معدل زيادة التبادل التجارى خلال الســـنوات المقبلة ، رغم ما تحمله هذه السنوات من احتمالات توسع السوق الاوروبية المشتركة فى دعمها الاقتصادى والمالى والفنى للدول النامية من ناحية وزيادة الطاقة الانتاجية لهذه الدول من ناحية أخرى ٠

مستقبل العلاقات الإقتصادية بين السوق المشتركه والدول النامية :

ترتبط السوق الاوروبية المشتركة بمختلف الدول النامية وخاصة فى افريقيا بعلاقات اقتصـــادية ومالية وثيقة (٢) ونتيجة لتشعبه كل من أسس هذه العلاقات وطبيعة المشكلات التى تثيرها ، فضلا عن أهمية علاقات هذه السوق بالدول الافريقية والعربية التى تستأثر بالجانب الاوفى من علاقات السوق بالدول النامية ، فسوف نقصر هـــذه الدراسة على هذه العلاقات ٠

ويمكن التعرف فى مجال علاقات السـوق الاوروبية المشتركة بالدول الافريقية والعربية على ثلاث مستويات : ـ

(٢) — Hance, W.A. — African Economic Development — Harper and Row — N.Y. 1958.
— Benviste, G. and Moran, W.E. — Handbook of African Economic Development — Praeger, Inc. — N.Y. 1962.

أولا : الرابطة الاوروبية الافريقية

L'Association Eurafricaine

كانت بعض دول السوق الاوروبية الست ، وأهمها فرنسا ، ترتبط بعلاقات خاصة مع عديد من دول ما وراء البحار وأصرت على الابقاء عليها عند اعداد اتفاقية روما التى وقعت فى عام ١٩٥٧ ، ولذلك ضمت الى موادها من ١٣١ الى ١٣٦ اتفاقية ملحقة Convention Annexée نظمت علاقة دول السوق الست بثمانى عشرة دولة افريقية (هى موريتانيا والسنغال ومالى وفولتا وشاطىء العاج والنيجر وتوجو وداهومى والكاميرون وتشاد والكونجو وجابون وافريقيا الوسطى وزائيرى وراوندا وبوروندى والصومال ومدغشقر) ، وذلك فى خلال الفترة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٥ حين أبرمت فى ياوندى Yaoundé عاصمة الكاميرون الاتفاقية التى سميت باتفاقية ياوندى الاولى لمدة خمس سنوات تنتهى فى عام ١٩٦٩ ٠

ورغم النقد الذى وجه الى هذه الاتفاقية باعتبارها شكل جديد وامتداد للعلاقة القديمة بين دول أوروبا الغربية ومستعمراتها فى افريقيا ، على نحو دفع الكثيرين الى توقع فشلها ، فقد كتب لهذه التجربة نجاحا ملحوظا ، أدى الى ابرام اتفاقية ثانية فى ٢٩ يوليو عام ١٩٦٩ (لمدة تنتهى فى ٣١ يناير عام ١٩٧٥) قامت بمقتضاها الرابطة الاوروبية الافريقية كدليل على مدى ما بلغته علاقة السوق الاوروبية المشتركة بالدول الافريقية ومدغشقر EAMA من قوة طوال مدة تزيد عن اثنى عشر عاما ٠

وقد أدى توقيع اتفاقية ياوندى الثانية فى عام ١٩٦٩ بصفة عامة الى تحقيق ثلاث نتائج[٣] هى:

أ - قيام الرابطة الاوروبية الافريقية على أساس من المساواة الكاملة : فقد روعى تحقيق المساواة بين عدد ممثلى كل من مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة ومجموعة الدول الافريقية ومدغشقر فى جميع أجهزة هذه الرابطة ، وهى :

- مجلس الرابطة Conseil d'Association وهو الجهاز الرئيسى للرابطة ،ويتكون من اعضاء مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة وعضو عن كل دولة من الدول الافريقية الثمانية عشر ٠ ويجتمع هذا المجلس مرة كل سنة باستثناء الاحوال غير العادية ٠ وقد أدت قلة اجتماعاته الى منح جانب هام من اختصاصاته الى لجنة الرابطة ٠
- لجنة الرابطة Comité Association وتضم سفراء الدول المصاحبة للسوق وتقوم بتقديم المشورة لمجلس الرابطة ، فضلا عن كونها الجهاز الفنى الذى تلتقى فيه وجهات النظر الاوروبية والافريقية ، ويلعب دورا هاما فى ادارة نشاط الرابطة ٠
- المؤتمر البرلمانى Conférence Parlementaire ويتكون من ١٠٨ عضوا نصفهم من البرلمان الاوروبى والنصف الاخر من ممثلى الدول الافريقية ومدغشقر بواقع ٣ أعضاء من كل دولة ٠ ويجتمع مرة كل سنة ٠ ورغم دوره الاستشارى ، فله تأثير كبير فى توجيه نشاط الرابطة ، وغالبا ما يؤخذ بآرائه ٠
- محكمة التحكيم Cour Arbitrale وهى مشكلة من خمسة قضاة ،لكل من السوق الاوروبية المشتركة ومجموعة الدول الافريقية ومدغشقر قاضيين ، ويرأس المحكمة القاضى الخامس الذى يعينه مجلس الرابطة ٠ وتختص هذه المحكمة ببحث الخلافات الناجمة عن تطبيق اتفاقية ياوندى الثانية ٠

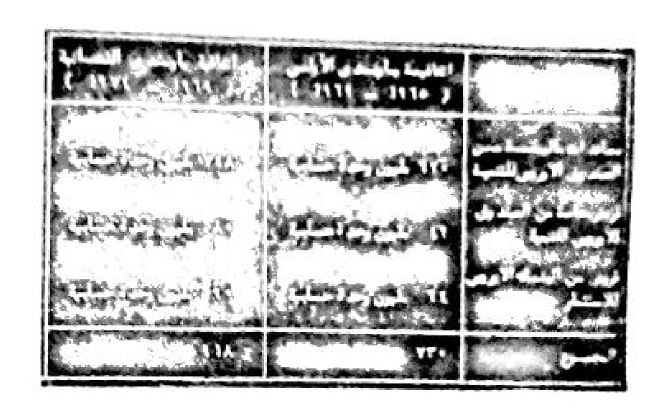
ب - زيادة المساعدات المالية المقدمة من السوق الاوروبية المشتركة للدول المصاحبة : Associés

أدى قيام الرابطة الاوروبية الافريقية الى حصول الدول الافريقية ومدغشقر على مساعدات مالية متزايدة وقروض غير واجبة السداد من لجنة السوق الاوروبية المشتركة أو من دول هذه السوق مباشرة وخاصة من فرنسا وبلجيكا والمانيا الاتحادية ٠ وتمثل هذه المساعدات المالية حوالى ٨٠ فى المائة من مجموع المساعدات الخارجية التى تحصل عليها هذه الدول الافريقية ٠ اذ ارتفعت قيمة المساعدات المالية لكل من الصندوق الاوروبى للتنمية FED والبنك الاوروبى للاستثمار BEI

---

(٣) — La Communauté et les pays en voie de développement — Documentation Européenne — C.E.E. — Bruxelles — 1972 — P. 1.

٨٢٠ من ٧٣٠ مليون وحدة حسابية (دولار امريكي قبل التخفيض الاول) وفقا لاتفاقية ياوندى الاولى (خلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٦٩ أى بمتوسط سنوى ١٤٦ مليون وحدة حسابية) الى ٩١٨ مليون وحدة حسابية وفقا لاتفاقيـــة ياوندى الثانية (خلال الفترة من عام ١٩٦٩ الى آخر يناير عام ١٩٧٤ أى بمتوسط سنوى ١٨٤ مليون وحدة حسابية) وذلك بزيادة معدلها ٢٥ فى المائة على النحو التالى : -



	اتفاقية ياوندى الأولى (١٩٦٥ - ١٩٦٩)	اتفاقية ياوندى الثانية (١٩٦٩ - ١٩٧٤)
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
المجموع	٧٣٠	٩١٨

وجدير بالذكر ، ان غالبية المساعدات المــــالية التى تقدمها السوق الاوروبية المشتركة للــدول الافريقية الثمانى عشر المصاحبة لها تأخذ شكل قــروض غيــر واجبــة الســداد non remboursable تغطـــى جـــانبا مــــن احتياجات هذه الدول للاقتراض التى تعجز عــن تلبيتها ولو بأسعار فائدة منخفضة • كما تنطوى هذه المساعدات المالية والقــروض التى تــوفرها الرابطة الاوروبية الافريقية بصفة عامة على عدة مزايا تزيد من كفاءتها فى تمويل البرامج الانمائية لدول افريقيا ، من هذه المزايا : -

- تحديد القيمة الاجمالية للمساعدات فى بداية كل خمس سنوات (وهى مدة كل اتفاقية) دون تعيين نصيب كل سنة منها • وذلك على نحو يكفل قدرا كبيرا من المرونة لكل من أجهزة الصــندوق الاوروبى للتنمية والبنك الاوروبى للاستثمار فى تقرير هذه المساعدات المالية والقروض بحسب ما تقتضيه احتياجات الدول الافريقية دون التقيـد بميزانية سنوية محددة • ولسلطات الدول الافريقية فى توجيه هذه المساعدات وفقا لما تقتضيه أولويات الاستثمارات فى برامجها الانمائية طويلة الاجل •

- عدم اقتصار استخدام المساعدات على تمويل الاستثمارات الاساسية أو الهيكلية كشبكة الطرق والموانى والمستشفيات والمدارس فحسب • بل يوجه جانب هام منها - وخاصة فى الفترة الاخيرة - لتمويل المشروعات الانتاجية فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى •

ج - قيام منطقة للتجارة الحرة تضم كل من دول السوق الاوروبية المشتركة ودول المجمــوعة الافريقية EAMA اذ تلغى المبادلات التجارية بين هذه الدول من كافة الضرائب الجمركية • فيما عدا بعض القيود التى حرصت على بقائها كل من دول السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للمنتجــات الزراعية الافريقية المماثلة أو المنافسة لمنتجاتها الزراعية رغم تمتعها بمعاملة تفضيلية • ودول المجموعة الافريقية التى احتفظت بنظام حصــص الاستيراد وبعض الضرائب الجمركية بــالنسبــة لبعض وارداتها من السوق المشتركة بقصد حماية انتاجها الوطنى الناشىء من منافسة الانتاج المتقدم لهذه السوق •

ثانيا : رابطة أروشا Association d'Arusha

أنشئت هذه الرابطة بمقتضى الاتفاقية الموقعة فى أروشا فى ٢٤ سبتمبر عام ١٩٦٩ بين السوق الاوروبية المشتركة وثلاث دول من شرق افريقيا هى اوغندا وتنزانيا وكينيا (٤) وتشبه رابطة أروشا الرابطة الاوروبية الافريقية التى قامت اثر ابرام اتفاقية ياوندى الثانية من حيث قيام كل منهما على أساس من المساواة بين الدول الاعضاء فى جميع الاجهزة التى تتبعها ســواء مجلس الرابطــة أو مؤتمرها البرلمانى أو محكمة التحكيم ، فضلا عن انشاء كل منهما لمنطقة للتجارة الحرة ، مع احتفاظ كلا من الجانبين الاوروبى والافريقى بحق فرض بعض القيود على بعض المبادلات التجارية •

ولكن نتيجة للعلاقات الخاصة التقليدية بين دول الرابطة الاوروبية الافريقية ، فان المساعدات المالية

(٤)

Documentation Européenne —C.E.E. 1972 — P. 2.

التى يقدمها بسخاء نسبى الصندوق الاوروبى للتنمية والتى تشكل عنصرا هاما من عناصر اتفاقية ياوندى الثانية التى انشأت هذه الرابطة ، لم تتضمنها اتفاقية أورشا التى أقامت بين السوق الاوروبية المشتركة وبين ثلاث من دول شرق أفريقيا علاقات حديثة لا ترقى الى مستوى العلاقات الاولى . وان كان حرص السوق المشتركة على انهاء أجل اتفاقية أورشا الحالية فى نفس موعد انتهاء أجل اتفاقية ياوندى الثانية ، تمهيدا لعقد اتفاقية شاملة بينها وبين كافة دول الاتفاقيتين يعد دليلا على مدى اهتمام السوق بتدعيم علاقاتها بكافة الدول الافريقية (٥) .

ثالثا : علاقة السوق الاوروبية بالدول العربية :

تنظم علاقات السوق الاوروبية المشتركة ببعض الدول العربية عدة اتفاقيات ، تتباين فى ابعادها ومستوياتها ، وان كانت تسعى فى مجموعها الى تحقيق هدف لجنة السوق المشتركة - الذى كثيرا ما يتردد فى تصريحات كبار المسئولين فيها - فى اقامة علاقات متوازنة مع دول منطقة الشرق الاوسط . وخاصة نتيجة اضطراد نمو علاقاتها باسرائيل (٦) .وترتبطالسوق المشتركة حالياببعض الدول العربية على النحو التالى :

ا - المغرب العربى :

ترتبط كل من تونس والمغرب بالسوق الاوروبية المشتركة بمقتضى اتفاقيتين تجاريتين بسيطتين وقعتا فى ٢٨ و ٢٩ مارس عام ١٩٦٩ مدة كل منهما خمس سنوات . وتتجه السوق المشتركة الى تدعيم علاقاتها بالدولتين عن طريق التوسع فى تقديم المساعدات المالية والفنية . ونتيجة لتقدم المفاوضات مع الجمهورية الجزائرية التى بدأت فى يونيو عام ١٩٧٢ لتوقيع اتفاقية مشابهة ، فان سلطات السوق المشتركة تتطلع الى عقد اتفاقيات جديدة مع دول المغرب العربى الثلاث بعد انتهاء الاتفاقيتين الحاليتين مع كل من تونس والمغرب فى أخر اغسطس عام ١٩٧٤ .

ب - مصر : (٧)

انتهت المفاوضات التى استمرت عامين بين مصر والسوق الاوروبية المشتركة (من سبتمبر ١٩٧٠ حتى ٢ اكتوبر ١٩٧٢) بتوقيع اتفاقية تجارية تتضمن شرط التفضيل فى بروكسل فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٧٢ (كما وقع بروتوكول تكميلى فى اليوم التالى لتنظيم تنفيذ الاتفاقية بعد توسيع السوق) ومدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ، من المنتظر أن يتم بعدها توقيع اتفاقية أخرى تحقق المزيد من التعاون التجارى والمالى والفنى وتقرر التوسع فى تقديم افضليات لجانب هام من الصادرات المصرية .

جـ - لبنان :

وجدير بالذكر ان لبنان قد سبق مصر فىتوقيع اتفاقية تجارية مع السوق الاوروبية المشتركة فى ٢١ مايو عام ١٩٦٥ وان لم يبدأ العمل بها الا منذ اول يوليو عام ١٩٦٨ . وعندما انتهى أجلها فى ٣٠ يونيو عام ١٩٧١ ، تقرر العمل بها لمدة سنة أخرى . وكانت هذه الاتفاقية تقضى بتعهد كل من الجانبين باعطاء الجانب الاخر مزايا الدولة الاكثر رعاية فضلا عن تعاون دول السوق فى تقديم العون الفنى للبنان . وقد وقعت اتفاقية تجارية جديدة فى بروكسل فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٧٢ لمدة خمس سنوات بنفس أسس الاتفاقية التفضيلية التى أبرمت مع مصر فى نفس الوقت ، وقد اتفق على اعادة تكييف هذه الاتفاقية خلال عام ١٩٧٣ لتتلاءم وظروف السوق الاوروبية المشتركة بعد توسيعها .

كما ان المملكة الاردنية قد طلبت فى شهر يوليو عام ١٩٧٢ فتح باب المفاوضات مع السوق الاوروبية بقصد حصول صادراتها على مزايا تتناسب والمزايا التى حصلت عليها غيرها من دول حوض البحر الابيض المتوسط وخاصة اسرائيل بالنسبة للحاصلات الزراعية . فضلا عن الاستفادة من برامج التعاون الفنى والاقتصادى

---

(٥) Sixième Rapport Général —C.E. — Févr. 1973 — P. 282-296.

(٦) Sixième Rapport Général —C.E. — 1973 — Point 388.

(٧) Bulletin des C.E. No. 10/1972, Point 164

لدى تنمية السوق لهذه الدول . ومن المتوقع ان تؤدى عدة مفاوضات الى عقد اتفاقية مع الأردن تزيد من روابط السوق الاوروبية المشتركة بالدول العربية فى اطار السياسة المتوازنة التى تحرص الاوسط .

السياسة الحالية للسوق تجاه الدول النامية

اهتمت السوق الاوروبية المشتركة منذ بداية السبعينات باعلان سياسة جديدة وشاملة لمساعدة الدول النامية التى تواجه صعوبات مستمرة فى علاقاتها الاقتصادية بالعالم المتقدم ، بصورة أثرت على كفاءة برامج التنمية فى هذه الدول ، وشاركتها تجاه ما يمكن أن يحققه لها تدعيم علاقاتها بالسوق الاوروبية من مزايا ، وخاصة فى اطارها الموسع بعد انضمام ثلاث دول جديدة اليها هى بريطانيا والدانمارك وايرلندا .

اذ لم يخف على كبار المسئولين فى مؤسسات هذه السوق المشتركة والدول الاعضاء أن تطور الاحداث الاقتصادية فى العالم يتطلب ضرورة الاسراع بوضع وتنفيذ سياسة متناسقة تعبر بوضوح عن رغبتها فى الاضطلاع بكامل مسئوليتها تجاه دول العالم الثالث والاسهام بارادتها فى تحقيق تنمية اقتصاديات هذه الدول ، وبذلك يمكن للسوق المشتركة المحافظة على المكسب والمنجزات التى حققتها منذ نشأتها ، والسعى لتحقيق المزيد منها .

ولعل حصيلة التجارب العديدة التى اكتسبتها السوق الاوروبية المشتركة نتيجة تعاملها الطويل مع دول افريقيا ومدغشقر ، تحدد لها معالم الطريق فى تخطيط سياستها الجديدة لدعم اقتصاديات الدول النامية(٨)، وهى فى نفس الوقت التى دفعت الدول الاوروبية تعبيرا عن ارادتها وحفاظا على مصالحها الاقتصادية الى الاهتمام بتحمل مسئولياتها الكاملة تجاه جميع الدول النامية ، دون أن يؤثر ذلك على حجم واهمية العلاقات القائمة بين السوق المشتركة ودول افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط .

ولذلك بادرت لجنة السوق المشتركة فى يوليو عام ١٩٧١ (وبعد شهر من الدعوة لمؤتمر القمة فى باريس فى الفترة من ١٩ الى ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٢) باعتماد **مذكرة عن سياسة دول السوق للتعاون من اجل التنمية**

Mémorandum sur une politique communautaire de coopération au développement

وتقضى هذه المذكرة بتعميم معاملة تفضيلية لصالح المنتجات الصناعية وبعض المنتجات الزراعية للدول النامية دون اشتراط المعاملة بالمثل . وبذلك تنازلت السوق المشتركة من جانبها عن الرسوم الجمركية المستحقة على هذه المنتجات . وان كان ذلك بحد أعلى يزداد تدريجيا سنة بعد أخرى وفقا لزيادة حجم المبادلات بين الدول النامية والسوق .

وقد تضمنت هذه المذكرة عدة مبادىء رئيسية تحدد أبعاد السياسة الجديدة للسوق المشتركة تجاه الدول النامية نجملها فيما يلى (٩)

١ - ارتباط تحقيق وحده اوروبا كهدف نهائى بجهود دول السوق الاوروبية المشتركة بمواصلة سياسة التعاون مع الدول النامية فى مواجهة قضاياها الحيوية المتعلقة بالتنمية ، وذلك لما لتدعيم علاقات السوق الاوروبية بهذه الدول النامية من آثار لا يمكن انكارها على نجاح هذه السوق كخطوة هامة على امتداد الطريق الاوروبى نحو الوحدة .

٢ - زيادة التنسيق بين سياسات الدول الاوروبية فى مجال مساعدة الدول النامية بقصد زيادة فعالية وكفاءة هذه السياسات وان كان ذلك لا يعنى العمل على توحيدها .

٣ - زيادة منجزات السوق الاوروبية عن طريق تدعيم علاقاتها الحالية بكل من الدول الافريقية ودول البحر الابيض المتوسط واتباع استراتيجية

---

(٨) Kindleberger — Economic Development — Second Edit. —Magraw-Hill — 1971 — P. 307-349.

(٩) Cinquième Rapport Général, No. 433 et suiv.

عامة تجاه جميع الدول الفقيرة تستهدف اقامة علاقات مثمرة معها ·

٤ ـ اكتشاف امكانيات مالية جديدة للسوق الاوروبية لا تقتصر على مجرد زيادة التعاون المالي مع مجموعة دول افريقيا ومدغشقر بل تمتد الى آفاق واسعة تشمل غيرها من الدول النامية · (١٠)

وقد أعلنت لجنة السوق المشتركة (كما جاء في التقرير العام الخامس للجنة المجموعة الاوروبية عن عزمها تقديم وثيقة اخرى تتضمن برنامجا للعمل وفقا للتوجيهات العامة التي تتضمنها مذكرتها ·وقد احالت في فبراير عام ١٩٧٢ اللجنة الى الاجهزة المختصة في السوق (كالبرلمان الاوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية) مذكرة بمقترحاتها بشأن الاجراءات التي يتعين القيام بها خلال المرحلة الاولى من هذا البرنامج ·

Programme pour une première série d'action

سواء بالنسبة لتنمية صادرات الدول النامية أو بالنسبة لمساعدة برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول · بحيث يمكن اجمال هذه الاجراءات فيما يلي :

اولا : بالنسبة لتنمية صادرات الدول النامية :

١ ـ ابرام اتفاقية دولية جديدة للبن (تشترك فيها السوق الاوروبية) تكفل تحقيق استخدام أفضل للاساليب التي تضمنتها الاتفاقية الحالية · وتهيىء للسوق الاوروبية المشتركة اسهاما فعالا في **صندوق الاختلافات أوالموازنة للمنظمة الدولية للبن ·**
Fonds de Diversification

٢ ـ قيام السوق الاوروبية المشتركة بدور فعال في المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية دولية للكاكاو ·

٣ ـ تأييد وتدعيم مصالح الدول النامية المنتجة للسكر ·

٤ ـ الالغاء التدريجي لرسوم الانتاج على المنتجات الاستوائية ·

٥ ـ حماية شهادات المصدر بالنسبة للمنتجات الغذائية ·

٦ ـ تدعيم ورفع مستوى كفاءة الاجهزة الفنية والادارية لقطاعي الانتاج والتصدير في الدول النامية ·

٧ ـ العمل على انشاء مكتب للتعاون التجاري بين الدول النامية والسوق الاوروبية المشتركة ·

٨ ـ العمل على انشاء جهاز اعلامي يتولى تزويد المستشارين التجاريين للدول النامية بالمساعدات الفنية فيما يتعلق بتوحيد الانتاج وغيره من الاساليب اللازمة لزيادة حجم صادرات الدول النامية الى السوق الاوروبية المشتركة ·

ثانيا : بالنسبة لمساعدة الدول النامية في تنفيذ برامج التنمية :

١ ـ تدعيم وتنظيم الجهود الرامية الى زيادة حجم مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية والتي تستهدف التوصل في عام ١٩٧٥ الى قيام الدول المتقدمة بتخصيص ما لا يقل عن ٧ر٠ في المائة من اجمالي انتاجها القومي للاسهام في برامج التنمية التي تقوم بها الدول الفقيرة ·

٢ ـ تحسين شروط المساعدات المالية التي تقدمها السوق المشتركة للدول النامية بقصد تخفيض مديونية هذه الدول ·

٣ ـ تنسيق المساعدات المالية والفنية التي تقدمها دول السوق المشتركة للدول النامية ·

٤ ـ اطلاق حرية الدول النامية تدريجيا في تحديد استخدامات المساعدات المالية المقدمة من السوق المشتركة دون اشتراط اقتصار استخدامها على التعامل مع السوق ·

٥ ـ تشجيع جهود الدول النامية لتحقيق تعاون اقليمي فيما بينها بتدعيم علاقة السوق المشتركة بهذه المجموعات الاقليمية وتزويدها بالمساعدات الفنية ·

وقد أكد الاعلان النهائي **لمؤتمر القمة الذي انعقد**

---

(١٠) Point 433 et suiv.

في باريس في الفترة من ١٩ الى ٢١ أكتوبر عام ١٩٧٢ اهتمام السوق الاوروبية المشتركة بقضايا العالم الثالث واصرارها على تدعيم علاقاتها بالدول النامية ، اذ جاء في البند ١١ منه ما يلى :

« ان مؤسسات كل من الرابطة الاوروبية والدول الاعضاء مدعوة بطريقة تدريجية – في ضوء نتائج مؤتمر هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي اطار استراتيجية هيئة الامم المتحدة للتنمية – لتنفيذ سياسة شاملة للتعاون في سبيل التنمية على مستوى العالم . بحيث تتضمن هذه السياسة الجوانب التالية :

– تحسين الافضليات بقصد تحقيق نمو منتظم للواردات من المنتجات المصنعة في الدول النامية .

– زيادة حجم المساعدات المالية العامة .

– تحسين الشروط المالية لهذه المساعدات وخاصة بالنسبة للدول النامية الاقل تفضيلا ، مع مراعاة توصيات لجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

على ان تجرى الدراسات وتصدر القرارات المتصلة بهذه الموضوعات في وقت مناسب من عام ١٩٧٣ » .

ولعل من أبرز مظاهر اهتمام السوق الاوروبية المشتركة بتدعيم علاقاتها بالدول النامية والتعاطف معها في قضاياها الحيوية المتعلقة بالتنمية ، موقف السوق المشتركة خلال الدورة الثالثة لمؤتمر هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD التى عقدت في سنتياجو عاصمة شيلى في الفترة من ١٣ أبريل الى ٢١ مايو عام ١٩٧٢ . فرغم تكتل الدول الغربية – في اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية O.C.D.E. – ومن بينها الدول الاعضاء في السوق المشتركة ، في مواجهة الدول النامية التى طالبت بمزيد من التعاون الدولى لاصلاح المشكلات العاجلة التى تعانيها في مجالى التجارة والتنمية ، ورغم ضآلة ما حققه هذا المؤتمر من نتائج وخاصة بالنسبة للدول النامية (١١) . فقد اهتمت السوق المشتركة بالاعداد له . وأصدر البرلمان الاوروبى (احدى منظمات السوق) في دورته التى انعقدت قبل المؤتمر من ١٣ الى ١٧ مارس عام ١٩٧٢ ، قرارا تفصيليا أكد فيه رسميا مسئوليات السوق المشتركة (باعتبارها المتعامل الاول مع العالم الثالث) في مجال التعاون من أجل التنمية . وقد أكدت السوق المشتركة سياستها المتعاطفة مع الدول النامية بمساندتها اثناء انعقاد المؤتمر ومطالبتها بضرورة مشاركة الدول النامية في المباحثات التى تقرر اجراؤها خلال عام ١٩٧٣ في اطار الجات GATT بشأن مشكلات النقد والتجارة الدولية .

فقد طالب مسيو مانصولت ممثل السوق المشتركة في المؤتمر باشراك جميع الدول النامية في اصلاح النظام النقدى الدولى وضرورة تناول موضوع العلاقة بين حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية بروح بناءة (١٢) .

أركان السياسة الاقتصادية للسوق الاوروبية المشتركة تجاه الدول النامية :

يتضح من مختلف القرارات التى اتخذتها السوق المشتركة في الفترة الاخيرة ومن العديد من التصريحات التى لم ينقطع كبار المسئولين فيها عن

---

(١١) يرجع ذلك الى عدة اسباب منها انعقاد المؤتمر خلال فترة تميزت بعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى – من ازمة نقد عالمية الى تجنب الولايات المتحدة التى كانت مقبلة على انتخابات الرئاسة التوسع في ارتباطاتها الخارجية ، الى توسيع نطاق السوق الاوروبية بقبول انضمام ثلاث دول جديدة ، لم يكن قد تم بعد تنسيق سياساتها تجاه الدول النامية بصورة واضحة ، الى عدم اتفاق بين وجهات نظر الدول النامية التى تنتشر في ثلاث قارات وتختلف بالتالى ظروف ومشكلات كل منها .

(١٢) انشأ صندوق النقد الدولى نظام حقوق السحب الخاصة (DTS) عام ١٩٦٩ الذى يسمح بخلق احتياطيات نقدية اضافية قدرها ٩٥٠٠ مليون دولار في خلال ثلاث سنوات على ان توزع حقوق السحب منها على الدول الاعضاء في الصندوق وفقا لحجم حصصهم فيه . وقد اشترط لذلك (ضمانا لموافقة كل من دول السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية) موافقة ٨٥٪ من مجموع اصوات الدول الاعضاء . وما من شك ان هذا النظام بصورته الحالية لاينطوى على فوائد حقيقية للدول النامية لضآلة انصبتها من هذه الحقوق ولما يؤدى اليه من اشتراك هذه الدول في تحمل بعض آثار الازمات النقدية العالمية التى تثيرها الدول الرأسمالية الكبرى .

...ها ، أن سياستها الاقتصادية تجاه الدول النامية ... تدعيم علاقاتها بهذه الدول . ولذلك تستند هذه السياسة الى ركنين رئيسيين : الاول مساعدة الدول النامية فى زيادة طاقاتها التصديرية ، والثانى زيادة حجم كل من المساعدات المالية والمعونات الغذائية لهذه الدول النامية والعمل على تنسيقها ضمانا لرفع مستوى نموها ·

اولا : زيادة الطاقة التصديرية للدول النامية :

تعمل السوق المشتركة على مساعدة الدول النامية لزيادة طاقتها التصديرية وذلك بالدعوة الى تنظيم اسواق المنتجات الغذائية التى تشكل جزءا هاما من صادرات هذه الدول واتباع نظام الامتيازات المعممة للتعريفة الجمركية ، فضلا عن تقديم المساعدات الفنية لرفع مستوى صادرات الدول النامية وزيادة كفاءة الاجهزة القائمة عليها ·

أ- تنظيم أسواق المنتجات الغذائية للدول النامية :

تعد من أهم المنتجات الغذائية للدول النامية البن والكاكاو والسكر (١٣) · اذ يحتل البن مكانة رئيسية فى صادرات بعض الدول النامية · وقد زاد حجم تجارته الدولية فى السنوات الاخيرة رغم انخفاض انتاج البن البرازيلى · وتضم الدول الرئيسية لانتاج واستهلاك البن فى الوقت الحالى اتفاقية دولية تستهدف تنظيم تجارته وتحقيق استقرار أسعاره · وقد اعلنت السوق المشتركة ، بمناسبة المفاوضات التى تجرى هذا العام للنظر فى تجديد هذه الاتفاقية ، أن احكامها لم تطبق على الوجه الاكمل بحيث لم تتحقق الاستفادة الكاملة من جميع الوسائل التى نصت عليها ، ولذلك يرى خبراء السوق المشتركة استمرار العمل بهذه الاتفاقية والابقاء عليها بوضعها الراهن ، بشرط العمل على سلامة تطبيق أحكامها · كما يرى هؤلاء الخبراء أن تحقيق التوازن فى سوق البن فى المدى المتوسط عن طريق صندوق الموازنة لا يكون بالحد من الانتاج بل يتم عن طريق ترشيد وتحسين وسائل التخزين وأساليب الاعداد والتجهيز والتسويق ·

وبالنسبة **للكاكاو** الذى يعد مصدرا اساسيا للدخل القومى فى كثير من الدول الافريقية المنتجة لحوالى ٨٥ فى المائة من انتاجه العالمى · فان الحاجة ماسة الى عقد اتفاقية عالمية لتنظيم تجارته وحماية الدول المنتجة من الاثار المفاجئة لتقلبات الاسعار (١٤) · فرغم معارضة الولايات المتحدة الامريكية وهى من أهم الدول المستهلكة للكاكاو ، ابدت السوق الاوروبية المشتركة حماسا ملحوظا لعقد مثل هذه الاتفاقية . بل أعلنت انه فى حالة تعثر التوصل اليها فانها ستلجأ باعتبارها المستورد الاول للكاكاو فى العالم (وخاصة بعد توسيعها) الى عقد اتفاقية محدودة لتنظيم تجارة الكاكاو خلال عام ١٩٧٣ تضم كل من الدول المصاحبة لها أو غير المصاحبة التى تطلب الانضمام الى هذه الاتفاقية ·

أما فيما يتعلق **بالسكر** الذى يزداد الطلب عليه بصورة ملحوظة الى الحد الذى يتوقع فيه خبراء السوق المشتركة زيادة استهلاكه العالمى من ٧٥ مليون طنا سنويا كما هو الحال فى الوقت الحاضر الى ١٠٥ مليون طنا فى عام ١٩٨٠ ، فان ظروف انتاجه تختلف عن مثيلاتها المتعلقة بالبن أو الكاكاو ، وذلك نتيجة امتداد مناطق انتاجه الى الدول المتقدمة · ولذلك تتطلب دراسة مستقبل انتاج السكر تحديد انصبة الدول المتقدمة والدول النامية منه · وعموما فان خبراء السوق المشتركة لا يتوقعون فى ضوء الظروف الحاضرة لانتاج الدول النامية من السكر وفى غياب سياسة من شانها التدخل للتاثير على قوى السوق الحرة ، أن تتمكن هذه الدول الفقيرة من مقابلة جانب هام من الزيادة المضطردة للطلب العالمى على السكر ، على نحو يزيد من حجم صادراتها منه · اذ يقدر هؤلاء الخبراء أن تمتص الزيادة فى الطلب المحلى على السكر فى هذه الدول الجانب الاكبر من كل زيادة محتملة فى حجم انتاجها ·

وحتى الان ، لم تحدد السوق الاوروبية

---

(١٣) Benviste, G. and Moran, W.E.op. cit.

(١٤) Kindleberger — op. cit. —P. 222.

المشتركة موقفها من الاتفاقية العالمية للسكر (التى تجرى المفاوضات بشأنها هذا العام) أو بشـــان تجديد اتفاقية الكومنــولث للسكر Commonwealth Sugar Agreement فى عـــام ١٩٧٤ ، أمـــا بالنسبة لانتاج السوق المشتركة من السكر فقـــد أعلنت لجنة السوق سياستها الزراعية التى تهدف الى تثبيت النظام النهائى للبنجـر فى عـام ١٩٧٥ على نحو يجعل انتاج السوق من السكر أقل من استهلاكها له ، مما يتيح المجال أمام الدول النامية للعمل على زيادة انتاجها منه وبالتالى زيادة حجم صادراتها الى دول السوق المشتركة ٠

ب ـ الامتيازات الجمركية المعممة :

بحث مجلس السوق المشتركة فى ديسمبر عام ١٩٧١ اقرار امتيازات التعريفة الجمركية المعممـة بالنسبة لواردات السوق من المواد الصـــناعية نصف المصنوعة المنتجة فى الدول النـــامية ٠ وأصدر المجلس عدة قرارات ولوائح تتضمن قواعد تطبيق نظام هذه الامتيازات الذى تقرر تنفيذه خلال عام ١٩٧٢ (١٥) ٠

وقد ادخلت على هذا النظام بعض التعديلات فى عام ١٩٧٢ بقصد تيسير وتبسيط اجــراءات الرقابة على الواردات المتمتعة بهذه الامتيازات (١٦)

وكانقد سبق لمجلس السوق ان وافق فى شهر يونيو عام١٩٧٢علىتطبيقنظامالامتيازات الجمركية المعممة على صادرات بعض الدول ومن بينها كوبا وفيجى وساموا الغربية وبنجلاديش ، مرجئا بحث الطلبات المقدمة من بعض دول البحـــر الابيض المتوسط ورومانيا للاستفادة بهذا النظام الى وقت لاحق ٠

أما بالنسبة لاعضاء السوق الجدد ، فقد تقرر وفقا لاتفاقية انضمامهم السماح لهم بمواصـــلة تطبيق انظمتـــهم الخاصة المتعلقـــة بالامتيازات الجمركية حتى نهاية عام ١٩٧٣ ٠

جـ ـ معاونة الدول النامية فى ترشيد سياسات تسويق الصادرات :

تتطلب زيادة الطاقة التصديرية للدول النامية بالاضافة الى تنظيم الاسواق الدولية لمنتجاتها ، وتقرير بعض الامتيازات الجمركية من جانب الدول المستوردة لها ، العمل على رفع مستوى وتحسين نوعية هذه المنتجات لتلائم ظروف الطلب الاوروبى عليها ٠ ولذلك تهتم السوق المشـــتركة لضمان حصولها على حاجتها من انتاج الدول الناميـــة بمســـاعدة هـــذه الـــدول فى ترشـــيد سـياسات تسويق صادراتها لاوروبا ، سواء من ناحية توافر الشروط الصحية فى تجهيزها أو اتفاقها مع الذوق الاوروبى أو تنظيم مواعيد وكميات عرضها فى الاسواق الخارجية ٠

وقد أوصت لجنة السوق فى تقاريرها الاخيرة بضرورة انشاء مراكز تجارية فى الدول الاعضاء تتخصص فى التعامل مع دول العالم الثالث ٠ كما أوصت اللجنة باتخاذ مجمـــــوعة من الاجراءات الكفيلة بزيادة استهلاك دول السوق من المنتجات الاستوائية ، ومن بينها الاهتمام بالرقابة علـى شهادات المصدر أو المنشأ والحرص عـــلى ابراز العناصر الطبيعية المستخدمة فى انتـــاج الدول النامية من السلع الغذائية التى تلقى اقبالا متزايدا فى اسواق الدول المتقدمة (١٧) ٠

ثانيا : زيادة المساعدات المالية وتنسيقها :

لم تقتصر جهود الســـوق الاوروبية المشتركة لتدعيم علاقاتها بالدول النامية على تلك الاجراءات ذات الطابع التجارى التى استهدفت تمكين هذه الدول من زيادة حجم صادراتهـــا ، بل لجأت الى زيادة حجم مساعداتها المالية للدول النـــامية وتنسيق المساعدات المقدمة من أعضائها ، فضلا عن تنظيم اجراءات تمويل المشروعات الانمائيـــة والاسهام فى رفع مستوى كفاءة الاجهزة القائمة على اعداد وتنفيذ البرامج الانمائية فى دول العالم الثالث ٠

أ ـ زيادة حجم المساعدات المالية :

طالبت لجنة السوق المشتركة الدول الاعضاء بالمبادرة باعلان قبولها للتوصيات التى وضعتها المنظمات الدولية بتخصيص ٧ر٠ فى المائة من اجمالى الناتج القومى اعتبارا من عـــام ١٩٧٥ لمساعدة الدول النامية ، وبذلك تعطى دول السوق المثل لغيرها من الدول المتقدمة فى مجال التعاون مع الدول النامية • ولا يخفى ما يمكن أن يؤديه ذلك من زيادة ملحوظة فى الاعتمادات المالية التى ترصدها دول السوق المشتركة لمساعدة الـــدول النامية • اذ من المتوقع ـ وعلى سبيل المثال ـ أن تصل المساعدات المالية التى تقدمها ايطاليافىحالة تخصيص هذه النسبة الى أربعة أمثال ما هى عليه فى الوقت الحالى •

ومن الدلائل على أهمية المساعدات المالية التى تقدمها السوق المشتركة للدول النامية (حسب ما جاء فى التقرير العام للجنة السوق الصـــادر فى فبراير ١٩٧٣) • أن ارتباطات الصندوق الاوروبى الثالث للتنمية والبنك الاوروبى للاستثمار مـــع الدول النامية عن عام ١٩٧٢ قد بلغت اكثر من ٢١٢ مليون وحدة حسابية خصص منها لمشروعات تنمية الانتاج الزراعى والصناعى أكثر من ٥٢ فى المائة ، بينما خصص منها للاستثمارات الاساسية او الهيكلية حوالى ٥ر٢٦ فى المائة (١٨) •

ب ـ تنسيق المساعدات المالية :

بالاضافة الى محاولات لجنة السوق المشتركة لتنسيق المساعدات المالية المقدمة من أعضـــائها للدول النامية بقصد اتاحة المزيـــد من امكانيات التخطيط السليم لبرامج التنمية فى هـــذه الدول ، فانها تعمل على التنسيق بين أنشطة كل من البنك الاوروبى للاستثمار والصندوق الاوروبى للتنمية من ناحية والتنسيق بين أنشطة هاتين المؤسستين والانشطة التى تقوم بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير من ناحية أخرى • كما سعت السوق المشتركة بقصد زيادة الانفتاح على مشاكل العالم الثالث الى قبولها عضوا فى المجموعة الاستشارية للابحاث الزراعية التى يضطلع بها كل من البنك الدولى ومنظمة هيئة الامم المتحدة للغذاء والزراعة (الفاو .F.A.O)

جـ ـ زيادة كفاءة المساعدات المالية :

تتمثل زيادة كفاءة المساعدات المالية للـدول النامية على رفع مستوى انتاجية هذه المساعدات وضمان تحقيق أقصى فائدة منهـــا • وقد أبرزت التقارير المقدمة الى مجلس السوق المشتركة لتقييم مدى استفادة الدول المصاحبة للسوق من المعونات والمساعدات المالية التى تتلقاها من السوق • أن نجاح هذه المعونات انما يتوقف على مدى كفاءة الاجهزة المسئولة فى الدول النامية عن اعداد وتنفيذ برامجها الانمائية • ولذلك حـــددت لجنة السوق فى ٢٩ يناير عام ١٩٧٢ أساليب تنفيـــذ اللائحـــة المـــالية للصـــندوق الاوروبـــى للتنمية (١٩) ، سواء من ناحيـــة قواعـــد تقديم طلبات التمويل أو من ناحية شروط تحقيق الرقابة على المشروعات والبرامج الانمائية التى يقـــوم الصندوق بتمويلها •

ومن ناحية أخرى ، تسعى لجنة السوق المشتركة لدى الدول الاعضاء للحصول على موافقتها بعدم الربط بين تقديم مساعداتها المالية للدول النامية واشتراط استخدام هذه المساعدات للحصول على انتاج الدول المانحة لها من السلع والخدمات • ولا يخفى ماينطوى عليه ذلك ـ بفرض تحققـه ولو بصورة تدريجية ـ من زيادة امكانيـــــات الدول النامية فى حرية استخدام هذه المساعدات على النحو الذى يلائم برامجها الانمائية •

ثالثا : زيادة المعونات الغذائية للدول الناميـــة :

ازداد حجم المعونات التى قدمتها الســـوق الاوروبية المشتركة من الحبوب للدول النامية وفقا للبرنامج الذى أعلنه السوق لعام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ والذى بدأ تنفيذه فى أول يوليو عام ١٩٧١ • اذ ارتفع حجم هذه المعونات التى وزعت على ٢١ دولة

---

(١٨) تعانى ادارة الصندوق الاوروبى للتنمية الكثير من الصعوبات الناجمة عن الازمة النقدية فى العالم ، وحتى الان لم يتم التوصل الى قرارات محـــددة لمواجهتها ، رغم العديد من الاجتماعات التى تمت لهذا الغرض

(١٩) Bulletin des C.E. No. 29 —2 Févr. 1972.

[illegible] [illegible] حوالى ٤٠ فى المائة من [illegible] السوق التى بلغت ١٫٠٣٥٫٠٠٠ [illegible] الحبوب · وذلك على النحو التالى :

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠٠٠٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	٦٠٠٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠٠٠٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠٠٠٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	١٠٠٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

توزيع معونات السوق المشتركة من الحبوب على الدول النامية خلال عام ١٩٧٢/٧١

المصدر : التقرير السنوى للسوق المشتركة الصادر فى فبراير ١٩٧٣ صفحة ٣١٢

المنظمة	الكمية بالطن
[illegible]	١٠٠٠٠
[illegible]	١٥٠٠٠
[illegible]	١١٩١٠
المجموع	٣٦٩١٠

توزيع معونات السوق المشتركة من الحبوب على المنظمات الدولية

المصدر السابق صفحة ٣١٢

— منحت السوق المشتركة لبنجلاديش عن طريق الصليب [...]مر بالاضافة الى ذلك ٢٨ الف طن من الحبوب [...]صات برنامج عام ١٩٧٠–١٩٧١ التى لم يكن قد تم توزيعها

لم تقتصر المعونات الغذائية على الحبوب ، بل [...]ت السوق المشتركة خلال عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ [...]نات ضخمة من اللبن والزبدة · خص برنامج [...]ذاء العالمى منها الف طن من اللبن و ٣٥ الف طن من الزبدة ، علاوة على ٣ آلاف طـن من اللبن قدمتها السوق المشتركة للاجئى بنجلاديش · وقد قررت السوق فى ٢ أغسطس عام ١٩٧٢ تقديم ١٢ الف طن من الزبدة لبرنامج الغذاء العالمى والفى طن للمنظمة الدولية للاجئى فلسطين · وفى ١٩ ديسمبر عام ١٩٧٢ قررت السوق توزيع ٦٠ ألف طن من اللبن خصص منها ٢٣٤٥٠ طنا لبنجلاديش والاردن ولبنان ومصر وراوندا ووزع الباقى وقدره ٢٦٥٥٠ على برنامج الغذاء العالمى ولاجئى فلسطين (وذلك بالاضافة الى الاتفاقية التى عقدتها السوق فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٧٢ مع المنظمة الدولية للاجئى فلسطين والتى تعهدت بمقتضاها بتقديم معونات غذائية لهذه المنظمة فى خلال مدة ثلاث سنوات خصص للسنة الاولى : ٦١٥٠ طن من السكر و ٣٠٧٠ طن من الدقيق و ٢٤٠ طن من الارز و ١١٠٠ طن من اللبن) ·

مستقبل العلاقات الاقتصادية بين السوق المشتركة والدول النامية :

أدى توسيع السوق الاوروبية المشتركة بانضمام كل من بريطانيا والدانمـرك وايرلندا الى اثارة التساؤل عن مستقبل علاقاتها بالدول النامية ، وخاصة بعد أن أبدت غالبية الدول النامية وخاصة الافريقية المصاحبة وغير المصاحبة للسوق قبل توسيعها مخاوفها من نتائج هذا التوسع على علاقاتها التى حققت نموا مضطردا فى الاطار الاصلى للسوق .

ولقد اعترفت لجنة السوق فى تقريرها العام الصادر فى فبراير ١٩٧٣ أن الموقف غير الواضح لدول السوق المشتركة فى مؤتمر التجارة والتنمية بسنتياجو عام ١٩٧٢ قد أثار شكوك الدول النامية من مزايا التعامل مع السوق فى صـورتها الجديدة ، رغم تأييد السوق للعديد من وجهات نظر الدول النامية فى هذا المؤتمر ومطالبتها باشراك الدول الفقيرة بصورة ايجابية فى المباحثات التجارية العالمية فـى عام ١٩٧٣ ، وبضرورة · تعويض هذه الدول عن الخسائر التى لحقتها نتيجة تعديل النظام النقدى العالمى فى ديسمبر عـام ١٩٧١ ، اذ طالبت السوق المشتركة بعدم التقيد بحصص الدول النامية فى صندوق النقد الدولى كأساس لتوزيع حقوق السحب الخاصة التى بتمين

زيادتها بصفة استثنائية بالنسبة لهذه الدول (٢٠)

واذا كانت مفاوضات انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة قد توصلت الى حلول للمشكلات المترتبة على اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الكومنولث المرتبطة ببريطانيا والسوق الاوروبية المشتركة الواسعة ، فان هذه المشكلات ما زالت تبحث عن حلول مقبولة سواء من ناحية دول الكومنولث العشرين أو من ناحية دول الرابطة الاوروبية الافريقية المصاحبة للسوق المشتركة فى اطارها الاول بمقتضى اتفاقية ياوندى الثانية ٠

لقد اتاحت دول السوق المشتركة التسع لدول الكومنولث العشرين فى أفريقيا والمحيط الهندى والهادى والبحر الكاريبى حرية الاختيار بين الاشتراك فى الاتفاقية الجديدة التى ستعقد بين السوق بعد انتهاء مدة اتفاقية ياوندى الحالية ، والانضمام بالتالى الى مجموعة الدول الافريقية المصاحبة للسوق ، أو عقد اتفاقية واحدة أو اتفاقيات متعددة تنشىء ارتباطا خاصا بينها وبين السوق طبقا للمادة ٢٣٨ لاتفاقية روما التى تنظم الحقوق والالتزامات المشتركة لكل من السوق والدول الاخرى المتعاقدة معها ٠ وخاصة فيما يتعلق بالتبادل التجارى ، بحيث تنشأ بين هذه الدول والسوق المشتركة علاقات على نسق العلاقات التى أنشأتها اتفاقية أروشا ٠ أو أن تختار هذه الدول أسلوب الاتفاقيات التجارية بقصد تنمية علاقاتها التجارية مع السوق المشتركة والحصول على بعض المساعدات الفنية والمالية أسوة بالاتفاقيات التى تربط السوق ببعض دول حوض البحر الابيض المتوسط ٠

وجدير بالذكر ، انه فى الوقت الذى تشجع فيه دول السوق المشتركة دول الكومنولث العشرين على الانضمام الى اتفاقية ياوندى وبالتالى الى الرابطة الاوروبية الافريقية ، فان الدول الافريقية الاعضاء فى هذه الرابطة قد إعلنوا عن عدم ترحيبهم بذلك وأعربوا عن مخاوفهم من أن تفقد الرابطة اذا اتسع نطاقها طابعها المتميز الذى يشكل العنصر الاساسى لنجاحها وتقدمها ٠ ولذلك يواصل المسئولون فى السوق المشتركة اعلان التاكيدات بضرورة المحافظة على منجزات الرابطة الاوروبية الافريقية والابقاء على مبادئها الاساسية ، بل لجأت سلطات السوق أخيرا الى التلويح للدول الافريقية بزيادة مساعداتها المالية والفنية ثمنا لقبولها انضمام دول الكومنولث العشرين الى رابطتهم ، وخاصة بعد نجاح مفاوضات احداها وهى جزيرة موريس للانضمام الى اتفاقية ياوندى (٢١) ٠ وعموما فان على هذه الدول العشرين ان تحدد موقفها من السوق الاوروبية المشتركة الموسعة قبل أول أغسطس من هذا العام ٠

ومن ناحية أخرى يوالى مجلس السوق منذ ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٢ مناقشة السياسة المقبلة للسوق تجاه الدول النامية ، وقرر تشكيل مجموعة عمل من خبراء الدول الاعضاء والمنتسبة لدراسة أبعاد هذه السياسة ووضع تقرير عنها لعرضه على المجلس فى منتصف العام الحالى ٠

وختاما ، فمن المنتظر أن يأتى النصف الثانى من العام الحالى وأوائل العام القادم بالاجابة عن مختلف التساؤلات عن مصير السوق الاوروبية المشتركة فى نطاقها الجديد وعن اتجاهات علاقاتها بالدول النامية ٠ فقد كانت تجربة السوق المشتركة للدول الست احدى التجارب الرائدة فى التطور المعاصر للعلاقات الاقتصادية الدولية التى حققت نجاحا مرموقا وسط أنواء الصراعات التى أثارتها القوى الكبرى فى العالم والتى ادت بالسوق المشتركة الى قبول انضمام ثلاث دول جديدة بما يحمله ذلك من صعوبات اعادة التنسيق بين دول السوق فى اطارها الجديد ، ومن ضرورة اعادة النظر فى استراتيجية السوق الاوروبية تجاه مختلف دول العالم وخاصة بالنسبة للدول النامية ٠

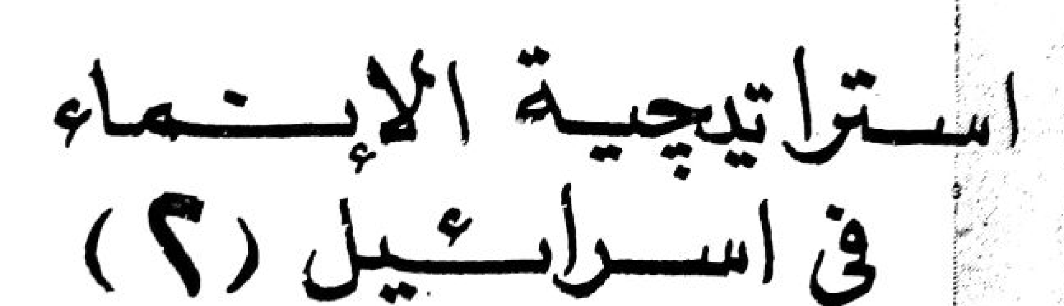
---

(٢٠) Sixième Rapport Général —Bruxelles — Luxembourg —Févr. 1973 — P. 302-310.

(٢١) Bulletin des C.E. No. 5/1972.Point 84.

Bulletin des C.E. No. 7/1972.Point 63.

دراسات



د. عمرو محيى الدين

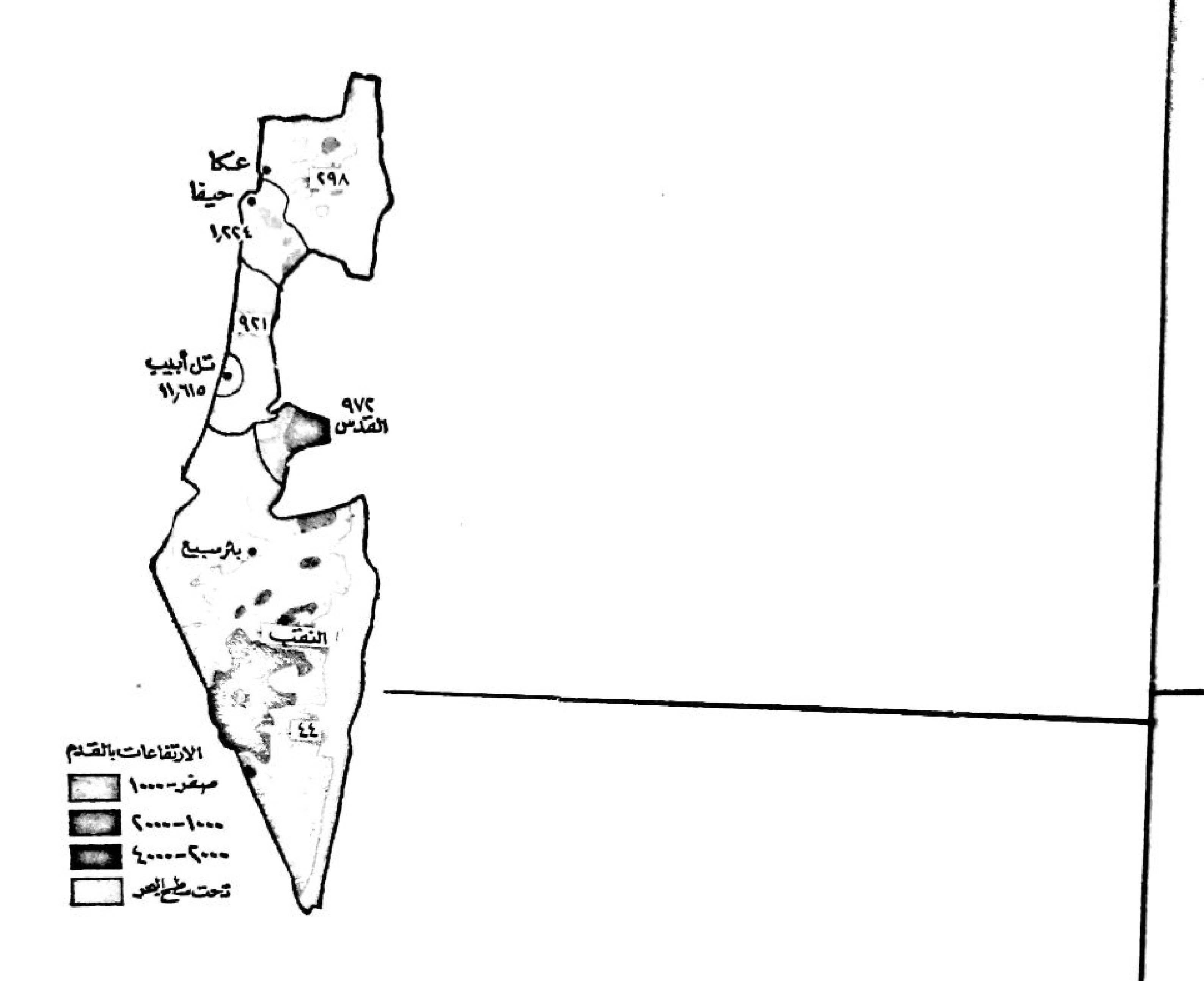
مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

إن وجود العمل ورأس المال بهذه الوفرة * ، يعنى توافر الموارد اللازمة المتاح استخدامها فى عملية الانماء الاقتصادى . الا أن وجودها فى ذاته لا يضمن بالضرورة نجاح عملية الانماء الاقتصادى ، اذا لم توجد الاستراتيجية الملائمة التى تحدد كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق الاهداف القومية . وهذا يتطلب دراسة استراتيجية الانماء كما كانت فى التطبيق العملى ، ونمط التنمية الذى نتج عن تطبيق هذه الاستراتيجية ، وطبيعة أولوياتها حسب المراحل المختلفة التى مر بها المجتمع الاسرائيلى .

ومن الخطأ الاعتقاد أن الاستراتيجية الاقتصادية الاسرائيلية ولدت مع اعلان قيام الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ . ذلك ان السياسة الاقتصادية ، بعد اعلان قيام الدولة ، لم تكن الا امتدادا طبيعيا للسياسة الاقتصادية قبلها ، كل ما فى الامر انه بعد اعلان قيام الدولة اتخذت ابعاد هذه السياسة عمقا أكبر .

ولقد كان هدف هذه السياسة ، قبل اعلان قيام

(*) راجع الجزء الاول من هذه الدراسة بالعدد السابق من مجلة السياسة الدولية ـ يوليو ١٩٧٣ .



من المستحيل خلق هذا الاقتصاد فى سنة ١٩٤٨ ، الذى يتجه دائما نحو تحقيق درجة معينة من الدولة ، تحقيق اقتصاد يهودى متكامل ، اذ كان الاكتفاء الذاتى . وتكوين هذا الاقتصاد المتكامل من الاهمية بمكان ، بحيث تصبح امكانية ادارة الاجزاء الباقية من الاقتصاد الفلسطينى مهمة أكثر يسرا وسهولة ، بعد طرد أهلها .

أما بعد اعلان قيام الدولة ، فقد استهدفت السياسة الاقتصادية تطوير الاقتصاد القومى ، وهيكله الانتاجى ، وفنونه الانتاجية المستخدمة ، والسير به نحو تحقيق درجة عالية من الاستقلال الاقتصادى ، أى الاكتفاء الذاتى . بحيث يصبح هذا البناء الاقتصادى قادرا على مواجهة كافة الضغوط الخارجية ، وتقديم كافة الموارد اللازمة لحماية أمنه القومى .

والواقع أن تحقيق هذه الدرجة العالية من الاكتفاء الذاتى ، احتلت أهمية نسبية كبيرة فيما يتعلق بالاحتياجات الغذائية . وقد كان شمار

Eliyahu Kanavsky: «The Impact of the Six Day War, op. cit., p. 5.

الاكتفاء الذاتى أحد الشعارات الاساسية منذ مدة طويلة ، قبل اعلان قيام الدولة وهو شعار « توزيرس هآرتز Tozerth Haaretz » (١) . ولعل أحد العوامل الاساسية وراء رفع هذا الشعار ، هو عملية استيعاب المهاجرين بشكل معين (عن طريق خلق المستوطنات الزراعية) .

وقد تطلب تحقيق هدف الاكتفاء الذاتى (لتحقيق شروط ضمان الامن القومى ، انجازه أولا فيما يتعلق بالسلع الغذائية بوصفها سلعا استراتيجية . كما تطلب تحقيق هذا الهدف ، خلق القاعدة الصناعية المحلية القادرة على توفير الاحتياجات الاساسية للسكان (٢) .

الا أن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتى ، كهدف قومى يخدم قضية بناء المجتمع وضمان أمنه القومى ، لم يكن يتعارض مع التركيز فى نفس الوقت بأكبر جهد ممكن نحو تشجيع الصادرات ودفعها بأكبر قدر ممكن . فاسرائيل تفتقر الى قطاع الصناعات الثقيلة ، لمدها باحتياجات من الالات ، كما انها تفتقر الى المواد الاولية اللازمة للصناعة ، كذلك فان محتوى الواردات بالنسبة للانفاق الحربى يعتبر مرتفعا . وقد ترتب على هذا ارتفاع نسبة الواردات الى الناتج القومى ، مما استدعى ضرورة الارتفاع بنمو الصادرات باعلى قدر ممكن .

وهكذا اتسمت استراتيجية الانماء ، قبل اعلان قيام الدولة ، باعطاء الاولوية للزراعة ، كنشاط أساسى يخدم اعتبارات أيديولوجية واقتصادية فى نفس الوقت ، اى لاستيعاب المهاجرين ، وربطهم بالارض ، ولاستيفاء الاحتياجات الغذائية (٣) .

ويشير نمط توزيع الاستثمارات قبل اعلان قيام الدولة ، بصفة خاصة ، خلال الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩ وهى فترة أكبر موجات الهجرة قبل نشوء الدولة ، الى احتلال الزراعة مركزا أساسيا من حيث الموارد الموجهة اليها . اذ بلغ نصيب الزراعة (شاملة الاستثمار فى الارض والحمضيات والزراعة المشتركة) حوالى ٢٠ فى المائة من جملة الاستثمارات خلال هذه الفترة (٤) ، فى حين كانت الاستثمارات الموجهة الى الصناعة تمثل ١٥ فى المائة من جملة الاستثمارات ، بينما كان الاستثمار فى البناء والاشغال العامة ٥٠ فى المائة من جملة الاستثمارات خلال هذه الفترة . واذا استبعدنا الاستثمار فى البناء ، فان نصيب الزراعة فى الموارد الاستثمارية خلال هذه الفترة يمثل ٨٠ ، ٥٤ فى المائة (٥) . والواقع ان الاستثمارات فى المبانى والانشاءات اتخذت أغلبها فى أنشطة اخرى متصلة بالزراعة اتصالا وثيقا . وكان هذا نتيجة طبيعية لعملية استيعاب المهاجرين التى اتخذت فى الاساس شكل استيطان واستصلاح أراض .

واذا كانت الجهود قد توجهت فى داخل القطاع الزراعى ، فى الاساس ، نحو نمو وتطوير زراعة الحمضيات (الموالح) ، بحيث يصبح المحصول الاساسى للتصدير عند اعلان قيام الدولة ، الا ان الاهتمام قد وجه حيال توسيع الزراعة المشتركة ايضا . وقد استوعبت الزراعة اليهودية ٤ ، ٢١ فى المائة من القوى العاملة اليهودية سنة ١٩٣٦ وانخفضت هذه النسبة الى ١٤ فى المائه سنة ١٩٤٥ ، كما اسهمت الزراعة بحوالى ١١ فى المائة من الناتج فى الاقتصاد اليهودى ، سواء فى سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٤٥ . واتخذ نمط الاستغلال الزارعى وتنظيم العملية الانتاجية الزراعية شكل المزارع الجماعية المعروفة « بالكيبوتز » (٦) .

---

[٢] الواقع ان طبيعة الاكتفاء الذاتى تغيرت بتغير المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد الاسرائيلى ، وبتغير مضمون مفهوم الامن القومى .

[٣] للتعرف على مزيد من التفاصيل عن الاقتصاد اليهودى قبل اعلان قيام الدولة ، انظر .

Robet Szereszewski, «Essays on Th Structure of The Jewish Economy in Palestine and Israel,» Folk Institute, Jerusalem 1968.

N. Halevi, «Economic Development... op. cit., p. 22.

N. Halevi, op. cit., p. 22.

[٦] [الكيبوتز Kibbitzim] هو مستوطنة زراعية تكون فيه جميع عناصر الانتاج محل الملكية الجماعية ، اما خدمة العمل فتقدم بواسطة اعضاء الكيبوتز ، دون اللجوء لاستخدام العمل الاجرى . ويسمى الكيبوتز الى تحقيق اقصى ربح ممكن كوحدة انتاجية . كما يسوده ايضا الاستهلاك الجماعى المشترك.

الموشاف هى مستوطنة زراعية تتكون من مزارع متعددة يديرها الافراد بطريقة فردية ، بحيث تعد كل عائلة بمفردها القرارات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج . ويتم طبقا لهذا النمط شراء المستخدمات ، كما يتم بيع الناتج بطريقة جماعية تعاونية .

وان كان نمط الوشاف بدأ يحتل اهمية نسبية هامة فى السنوات الاخيرة السابقة على اعلان قيام الدولة ·

اما القطاع الصناعى اليهودى ، قبل اعلان قيام الدولة ، فقد برز كقطاع رئيسى منذ بداية الحرب العالمية الثانية · اذ ترتب على صعوبة الاستيراد نتيجة للحرب ، وظهور ندرة شديدة فى بعض السلع الصناعية ، مع الازدياد المستمر لحاجة قوات الحلفاء لهذه السلع ، ارتفاع مستوى الطلب المحلى على السلع الصناعية ، مما أعطى بدوره دفعة للصناعة ، وشجع الاستثمارات على التوجه اليها · وقد ترتب على ذلك ازدياد الاهمية النسبية للقطاع الصناعى اليهودى ، سواء من وجهة نظر العمالة أو الدخل ، فى اطار الاقتصاد اليهودى فى فلسطين · اذ أسهم القطاع الصناعى فى سنة ١٩٤٥ بحوالى ٤١ فى المائة من الناتج اليهودى ، واستوعب ٣٢ فى المائة من القوة العاملة اليهودية · وقد استفاد التوسع الصناعى فى هذه الفترة من خبرات المهاجرين الصناعية ، وخاصة المهاجرين فى الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٨ · وبالرغم من هذه الاهمية النسبية للقطاع الصناعى ، الا ان الجزء السائد من الصناعات ، كان صناعات صغيرة وحرفية ، تركز أغلبها فى ميدان الغزل والمنسوجات والجلود والصناعات الغذائية .

أما استراتيجية الانماء بعد اعلان قيام الدولة ، فقد اتسمت بالخصائص الاتية :

١ ـ حازت الزراعة على الاولوية فى السنوات الاولى لاعلان قيام الدولة · أما الصناعة فقد بدأت تحتل مركزا أساسيا منذ النصف الثانى من الخمسينات ، وبصفة خاصة بعد بدء تدفق المعونات الالمانية · كذلك كان بناء راس المال الاجتماعى امرا اساسيا فى السنوات الاولى ·

٢ ـ رغبة فى تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى ، سادت الزراعة فى السنوات الاولى ، والصناعة بعد ذلك ، سياسة احلال الواردات على نطاق واسع ، حتى استنفدت اسرائيل كل فرص احلال الواردات المتاحة ، بحيث أصبحت المشكلة التى تواجهها الان ، هى كيفية التحول الى عملية التصنيع للتصدير ، وتحويل هيكلها الانتاجى لهذا الغرض .

٣ ـ بالرغم من سياسة احلال الواردات ، فقد اهتمت اسرائيل منذ البداية ، بدفع الصادرات دفعا قويا للامام ، نظرا للاعتماد الشديد لاقتصادها على الواردات · وقد احتلت الصادرات الزراعية ، وبصفة خاصة الحمضيات ، الاهمية الكبرى للصادرات فى البداية ، الا أن اهميتها النسبية تضاءلت الان ، واصبحت الصادرات الصناعية تحتل الاهمية النسبية الكبرى الان · وقد ظلت الصناعات التقليدية (المنسوجات ،الجلود،الاطارات خشب الابلكاش) هى الصادرات الرئيسية طول السنوات محل البحث ، وان كان الاتجاه قد بدأ منذ عدة سنوات نحو تطوير الصناعة كثيفة المهارة Skill-intensive كالالات الدقيقة ، والصناعات العلمية الاخرى ·

٤ ـ اقتضى تطبيق سياسة احلال الواردات على هذا النطاق الواسع ، استخدام أدوات وسياسات لتحقيقها · وهكذا تميزت السياسة الاقتصادية ، بفرض القيود الكمية على الواردات ، وظلت هذه السياسة مستمرة حتى تخفيض العملة الاسرائيلية سنة ١٩٦٢ · ومنذ ذلك التاريخ ، بدىء فى احلال القيود الكمية بالسياسة السعرية ، عن طريق التعريفة وسعر الصرف . كذلك اقتضى دفع الصادرات استخدام الاعانات على نطاق واسع ، وبصور مختلفة ، لعل اهمها استخدام التغير فى سعر الصرف كأداة لتحقيق هذا الهدف · ويمكن التعرف على المدى الذى وصلت اليه الحكومة فى هذا الاتجاه ، بقياس مدى انحراف سعر الصرف الفعلى Effective exchange rate عن سعر الصرف الرسمى ، سواء فى مجال الصادرات أو الواردات ·

٥ ـ كان لتحقيق هذه الدرجة من الاكتفاء الذاتى ، عن طريق التطبيق لسياسة احلال الواردات على نطاق واسع ، آثار ضارة · وقد تمثلت هذه الاثار الضارة فى ارتفاع نفقات تحقيق هذا الاكتفاء الذاتى ، مقيسا لحجم الموارد (من العمل ورأس المال) الموجهة لتحقيق هذا الغرض · كما تمثلت هذه الاثار ، فى انخفاض الكفاءة الانتاجية ، وظهور الطاقة العاطلة فى كثير من الصناعات ·

وسنبحث فيما يلى تطبيق هذه الاستراتيجية الانمائية فى مجالى الزراعة والصناعة على التوالى ·

١ ـ القطاع الزراعي :

استأثر القطاع الزراعي بأولوية الاهتمام في السنوات الاولى ، لاعلان قيام الدولة . ذلك أن الاسراع بزيادة الانتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، كان هدفا أساسيا في السنوات الاولى . ولقد تمكن القطاع الزراعي من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي ، وهو ما يخدم تحقيق الاهداف الايديولوجية ، وأهداف الامن القومي معا . ويعود هذا الاهتمام في توجيه الموارد ، الى القطاع الزراعي في السنوات الاولى الى عدة اعتبارات أهمها : ١ ـ الاسراع في استيعاب المهاجرين في السنوات الاولى ، واستغلال الاراضي التي أصبحت متاحة ، بعد نزوح السكان العرب من الاراضي الفلسطينية ٢ ـ كان هذا النمط لاستخدام الموارد ، أحد الوسائل لتحقيق الهدف الايديولوجي في « العودة الى الارض » ، بغية خلق نوع من الارتباط والتماسك بين الانسان والارض ، من أجل احداث تغيير جذري في نمط التوزيع الوظيفي لليهود في الشتات Diaspora ، اذ كان التوزيع متحيزا تجاه نشاط الخدمات ٣ ـ كان نمط استيطان المهاجرين في القطاع الزراعي ، وما ينتج عنه من شكل معين للتنظيم الانتاجي ، لا يهدف فقط الى تحقيق زيادة الانتاج ، وانما كان يستهدف تحقيق درجة معينة من الانتشار السكاني ، بما يخدم اهداف الدفاع الاقليمي ٤ ـ ان تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة والتقدم الصناعي والتكنولوجي ، لا يمكن ان يتم دون تقدم زراعي قادر على تدعيم عملية التصنيع ٥ ـ ان زيادة الاستثمارات في الزراعة يسير شوطا بعيدا نحو تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي . وهو ما يخدم قضية الامن القومي في الاساس (٧) .

ولقد كان القطاع الزراعي هو النشاط الانتاجي الذي ظهر فيه بوضوح ، التناقض الحاد بين المعايير الاقتصادية ، والاعتبارات الايديولوجية. وقد كان هذا التناقض يحل دائما لصالح الاعتبارات الثانية (٨) . واستهدفت السياسة الزراعية خلال الفترة محل البحث استخدام القطاع الزراعي كمصدر هام لتوفير النقد الاجنبي ، عن طريق احلال الواردات وزيادة الصادرات . كما استهدفت السياسة الزراعية زيادة دخل المزارعين . وقد كان هذا الهدف يتمتع بالاولوية الاولى في التحقيق حتى اذا تعارض مع بقية الاهداف . الا ان تحقيق الغايات السابق الاشارة اليها ، قد تم انجازه على أساس تكلفة

	(معدل النمو السنوي %)			
	٥٠ ـ ١٩٥٥	٥٥ ـ ١٩٦٠	٦٠ ـ ١٩٦٥	٦٥ ـ ١٩٦٦
معدل نمو الناتج الزراعي المحلي (أسعار سنة ١٩٥٥)	١١٫٥	١٥٫٠	٧٫٥	٥٫٦
معدل نمو رأس المال في الزراعة	١٣٫١	١٫٥	٧٫٤	٣٫٤
معدل نمو العمالة في الزراعة	٦٫٢	٣٫٥ـ	٠٫٤٠ـ	٣٫١ـ
معدل نمو انتاجية رأس المال	٠٫٥	٥٫٠	٠٫٤	٢٫٦
معدل نمو انتاجية العمل	٥٫٤	١١٫١	٢٫٩	٨٫٧
معدل نمو الانتاجية الكلية	٣٫٥	٨٫٦	٤٫٣	٥٫٤

معدل نمو الانتاج والانتاجية لعناصر الانتـــاج في الزراعـة الاسرائيليـة

Source : A.L. Gaathon, Economic Productivity in Israel, Praeger, London, 1971, Appendix, II, P. 205, Table A-13, P. 167.

عالية ، متمثلة فى حجم الموارد التى وجهت لتحقيق هذه الاهداف · وقد ادى تدخل الحكومة المستمر لتحقيق هذه الاهداف ، الى حدوث درجة عالية من الفقد والضياع فى الموارد · ويتمثل هذا الفقد والضياع فى الموارد ، فى حجم الموارد التى تم استخدامها لتحقيق وفر قدره وحده واحدة من النقد الاجنبى ، فى الاعانات سواء على الناتج النهائى ، أو بالنسبة للمستخدمات ، وفى تكلفة استصلاح الاراضى العالية ، وفى اعانات الصادرات ، وفى مدى انحراف سعر الصرف الفعلى للصادرات عن سعر الصرف الرسمى ، وفى نمط توزيع الموارد الذى تحقق تحت ستار هذا السياج الحديدى من القيود الكمية حتى عام ١٩٦٢ ، ثم فى القيود المتمثلة فى سياسة التعريفة والسياسة المالية عموما · وقبل مناقشة هذه الاعباء ، ومدى الفقد والضياع فى الموارد ، يجب أن نناقش مدى الانجازات التى اتخذت مكانها فى القطاع الزراعى ·

ويتضح من الجدول السابق ان الناتج الزراعى قد حقق معدلا للنمو خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ قدره ٤ر١٠ فى المائة (٩) سنويا ، وان كان معدل النمو قد بدأ يتباطأ فى السنوات الاخيرة ، بالمقارنة للسنوات الاولى · ففى خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ كان معدل النمو ٥ر١٢ فى المائة سنويا ، بينما انخفض معدل النمو الى ٥ر٦ فى المائة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ . والواقع ان معدل النمو المحقق فى الزراعة الاسرائيلية يعتبر مرتفعا بالمقارنة بالمعدلات الاخرى التى تحققت فى بلدان أخرى خلال نفس الفترة ·

وواضح ان معدل النمو فى الزراعة ، يسير فى علاقة وثيقة مع زيادة المستخدم من راس المال والعمل · ويرجع ارتفاع معدل نمو الانتاج فى المراحل الاولى الى ارتفاع معدل نمو رأس المال فى الزراعة ـ ١ر١٣ فى المائة سنويا من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ، ٥ر٩ فى المائة من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ (١٠) · ويعود ذلك الى الرغبة فى استيعاب المهاجرين التى اتخذت شكل استيطان واستصلاح أراضى ، ثم الى سرعة استغلال الاراضى التى تركت نتيجة لنزوح السكان العرب · وقد زادت العمالة فى الفترة الاولى بمعدل زيادة سنوى قدره ٧ر٦ فى المائة وهو اعلى من معدل زيادة العمالة على مستوى الاقتصاد القومى ، مما ادى فى السنوات الاولى الى زيادة العمالة النسبية فى الزراعة الى ١٧ من جملة العمالة سنة ١٩٥٥ (١١) ·

ويشير الجدول السابق الى تباطؤ معدل النمو فى الفترات منذ بداية الستينات · وهذا واضح من تراخى معدل الزيادة فى رأس المال المستخدم فى الزراعة ، بل لقد شهدت هذه الفترة هجرة صافية من الزراعة ، بحيث أصبح معدل العمالة الزراعية معدلا سالبا · ولا يعنى هذا ان ارتفاع معدل نمو رأس المال أو العمالة عن المستوى الذى تحقق فى هذه الفترة ، كان يمكن أن يؤدى الى ارتفاع معدل نمو الناتج · ذلك أن الزراعة الاسرائيلية وصلت الى درجة عالية من الكثافة الراسمالية ، ومن التشبع الرأسمالى ، يزيد فى تقدير العديدين عن الحجم الامثل اللازم لها · وواضح هذا من معدلات نمو الانتاجية لعنصر رأس المال فى الزراعة ، بالمقارنة بنمو الانتاجية على المستوى القومى ، أو فى القطاعات الاخرى (١٢) ·

ويرجع تباطؤ معدل النمو فى الفترة من بداية الستينات حتى اليوم ، الى اشباع السوق المحلية من المنتجات الزراعية ، بحيث أصبحت العقبة الاساسية أمام التوسع الزراعى ، وبالتالى

---

[٩] متوسط مرجح على اساس الفترات المختلفة [الترجيح هو طول الفترة الزمنية) ·

[١٠] ان ارتفاع معدل النمو فى الفترة الثانية عن الفترة الاولى بالرغم من انخفاض نمو راس المال ، انما يعود الى ان مشروعات الفترة الاولى كانت ذات كثافة راسمالية عالية [مشروعات رى وصرف واستيطان واستصلاح] ، وتتميز بطول فترة التفريخ ، بحيث بدات اثارها تظهر فى الفترة التالية . هذا بالاضافة الى ان الاقتصاد القومى بدا يتشبع ويستوعب راس المال المستثمر .

[١١] بالمقارنة بحوالى ٨ و١٣ ٪ سنة ١٩٥١ انظر

G. Fishelson: «An Inquiry into some Aspects of the Labour Market in Israel,» in Israel and The Common Market, op. cit., p. 451.

[١٢] A. L. Gaathon, op. cit., p. 206.

الارتفاع فى معدل النمو فيه ، وجود حجم الطلب الكافى لاحداث هذا التوسع • ومن هنا كان توسع الصادرات الزراعية يشكل المحرك الاساسى امام توسع الانتاج الزراعى (١٣) •

ويرجع انخفاض معدل زيادة العمالة ، ومن ثم حدوث هجرة صافية من الزراعة ، الى اختلاف نوعية المهاجرين الجدد عن المهاجرين القدامى ، كما يعود الى ارتفاع درجة الميكنة الشديد ، وفى النهاية يعود الى الزيادة المستمرة فى عملية التعليم ، وارتفاع مستوى المهارات فى الزراعة ، وهذا بدوره انعكاس لتوسع رأس المال فى هذا القطاع • وهكذا ففى خلال الفترة محل البحث ، زاد معامل رأس المال للعمل فى الزراعة بمعدل سنوى قدره ٥ر٦ فى المائة ، بينما كان معدل نمو الانتاجية للعمل خلال نفس الفترة ١ر٨ فى المائة سنويا ، وهو أعلى معدلات نمو الانتاجية السائد فى القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومى الاسرائيلى ، كما أنه يفوق المعدل العام لنمو الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومى • أما معدل نمو انتاجية رأس المال فقد بلغ فى المتوسط خلال هذه الفترة ٥ر١ فى المائة سنويا •

ويفسر العمل حوالى ١ر١٨ فى المائة من الزيادة فى الناتج الزراعى خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ ، فى حين يفسر رأس المال حوالى ٤ر٣٥ فى المائة من هذه الزيادة فى الناتج ، بينما كان اسهام الانتاجية الكليــة لعنصرى الانتـــاج (العنصر المتبقى Risidual) حوالى ٥ر٤٦ فى المائة (١٤) من الزيادة فى الناتج فى الفترة محل البحث • هذا وقد كان تفسير العوامل السابقة للزيادة فى الناتج خلال الفترة التالية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ كالاتــى ، العمل (٢٧ فى المائة) (١٥) رأس المال (٣١ فى المائة) ، والانتاجية الكلية (٩٦ فى المـــائة) • وتوضح هذه الحقائق مدى أهمية العــوامل الاخرى ، وهى المهارات والقدرات والكفــاءات الفنية والادارية فى الزراعة الاسرائيلية ، واتضح أن هذه العوامل تعتبر الى حد ما دالة على التوسع فى حجم رأس المال فى الزراعة •

والواقع أن توجيه حجم الموارد السابقة الى القطاع الزراعى ، ومن ثم توسع الانتاج فيه بالمعدلات السابقة ، انما يعود الى ثلاثة عوامل رئيسية هى : ١ ـ احلال الواردات ٢ ـ توسع الطلب المحلى ٣ ـ توسع الطلب العالمى (زيادة الصادرات) •والواقع أن هذه العوامل لم يظهر مفعولها تلقائيا • وانما كان نتيجة تدخل الحكومة لرفع فاعلية هذه العوامل •

أما فيما يتعلق بعنصر احلال الواردات ، فلم تكن السياسة الاقتصادية فى الزراعة تستهدف فقط محاولة تنويع الانتاج الزراعــى ، بادخال محصولات جديدة يمكن انتاجها محليا بنفقــة منخفضة ، وبالتالى تقليــل الاعتمــاد على الحمضيات ، ولكن استهدفت السياسة الزراعية ما هو أبعد من ذلك • فنتيجة لرفع شعــار تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية ، كان الهدف انتاج كل ما يمكن انتاجه داخليا ، بصرف النظر عن مدى حجم الموارد اللازمة لذلك ، أو مــدى النفقات التى يتحملها الاقتصاد القــومى لتحقيق هذا الهدف • وفى نهاية الخمسينات ، يمكن القول أن القطاع الزراعى استطاع أن يحقق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية ، بالرغم من نمو السكان خلال هذه الفترة ، ذلك أن نمو الواردات الزراعية خلال هــذه الفتــرة الاولــى كان طفيفا (١٦) • كذلك يمكن القول أن القطاع الزراعى قد استنفد فرص احلال الواردات المتاحة أمامه ، بحيث أن ما تبقى من احلال الواردات لم يعد ذا أهمية تذكر (١٧) •

وتبدو درجة تنويع الانتاج الزراعى ، بالنظر الى التغير فى هيكل (تركيب) الانتاج الزراعى

	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٧٠
سعر الصرف الرسمى للمستورد	٠٫٣٥٧	٠٫٦٩٤	١٥ ٨	١٥ ٨	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٦	٣٥٥٠
سعر الصرف الفعلى للمستورد (الواردات جميعا)	٠٫٤٠٢	٠٫٨٠٥	٢٥٢١١	٢٥٥٦٧	٣٥٠٤٩	٣٥٦٨	٤٥١٣	٥٥٠٩
سعر الصرف الفعلى للمستورد من السلع الغذائية النهائية	—	—	٢٥ ٣٠	٤٥ ٢٣	٤٥٢٧	٤٥٨٩	٦٥٣٢	٥٥٩٩
سعر الصرف الفعلى للمستورد من المستخدمات الزراعية	—	—	١٥ ٦٩	٢٥ ٦٤	٣٥٠٠٧	٢٥٨١	٢٥٨٤	٣٥٨٣

(سعر الصرف الرسمى والفعلى (٢٠) بالنسبة للمستورد(فى سنوات مختلفة) ـ (ليرة اسرائيلية بالنسبة للدلاور الامريكى)

سنة ١٩٦٥ ، وارتفعت أهمية المحاصيل الحقلية من ١٥ فى المائة الى ١٨ فى المائة خلال نفس الفترة ، كما زادت الاهمية النسبية للفواكه الاخرى عدا الحمضيات من ٧ فى المائة الى ١١ فى المائة من الناتج الزراعى خلال نفس الفترة · هذا فى الوقت الذى انخفضت فيه الاهمية النسبية للحمضيات من ١٦ فى المائة الى ٨ فى المائة ، كما انخفضت الاهمية النسبية للخضروات والبطاطس من ١٢ فى المائة الى ٨ فى المائة خلال نفس الفترة (١٨) ·

وقد تم انجاز هذا التنويع فى الانتاج الزراعى ، وتحقيق معدل النمو السابق الاشارة اليه ، عن طريق اقامة سياج مرتفع من الحماية الجمركية لسلع الزراعية المنافسة · هذا بجانب الاعانات الاخرى . وأنواع التشجيع المختلفة ، لتوجيه الموارد الى هذه الانشطة الانتاجية المختلفة فى القطاع الزراعى · وقد تمثلت وسائل الحماية فى قيود كمية مانعة تماما ، فاى محصول يمكن انتاج مثيله محليا ، كان يحظر استيراده ، وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٥٦ · وابتداء من ذلك التاريخ ، بدا تحرير بعض السلع الزراعية المستوردة من القيود الكمية ، الا ان سعر الصرف الفعلى للمستورد من هذه السلع كان يجعل تلك السلع فى حكم السلع الممنوعة طبقا للقيود الكمية (١٩) وقد تم العمل بهذه القيود حتى تخفيض العملة سنة ١٩٦٢ ، حيث تحولت السياسة الاقتصادية الى السياسة المالية بدلا من القيود الكمية · ويوضح الجدول التالى الفرق بين سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف الفعلى بالنسبة للسلع الزراعية المستوردة ·

ويتضح مما سبق ، مدى انحراف سعر الصرف الفعلى عن سعر الصرف الرسمى بصفة خاصه ، بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية ، اذ يصل هذا الانحراف فى بعض السنوات الى ١٠٠ فى المائة (اى نسبة الزيادة فى سعر الصرف الفعلى الى سعر الصرف الرسمى) · كما يشير الجدول السابق الى الانخفاض النسبى فى سعر الصرف الفعلى بالنسبة للمستورد من مستلزمات الانتاج الزراعية ، وهو ما يمثل الى حد ما نوعا من الاعانة · وهكذا استطاع هذا السياج المرتفع من الحماية ، تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، للوصول الى درجة عالية من التنوع والاكتفاء الذاتى ·

[١٨] N. Halevi, «Economic Development..., op. cit., p. 107.

[١٩] N. Halevi, «Exchange Central in Israel, op. cit., pp. 40 — 45.

[٢٠] يتكون سعر الصرف الفعلى من سعر الصرف الرسمى مضافا اليه متوسط الرسوم للدولار على الواردات اما الرسوم التى دخلت فى الاعتبار هنا فهى التعريفة الجمركية ·

ولاشك أن المعيار السليم للحكم على كفاءة توزيع الموارد على اوجه الاستخدام المختلفة فى الزراعة ، نتيجة لهذه السياسة الحمائية ، وتوسيع نطاق احلال الواردات ، هو مدى ملاءمة هذا التوزيع مع حجم الموارد اللازمة لتوفير دولار واحد فى الانشطة المختلفة ، اذ طبقا لهذا المعيار للكفاءة ، يجب ان تتوجه الموارد (فى نطاق سياسة احلال الواردات) الى تلك الانشطة التى تنخفض فيها – نسبيا – حجم الموارد المحلية اللازمة لتوفير دولار واحد من النقد الاجنبى · وبالرغم من أن الدلائل كلها كانت تشير الى الانخفاض النسبى الشديد فى نفقة توفير الدولار الواحد فى انتاج الحمضيات وبعض المحاصيل الصناعية بالمقارنة بالانتاج الحيوانى ، الا أن هدف التنويع وتحقيق الاكتفاء الذاتى ، بصرف النظر عن أى اعتبار ، تم بتشجيع انتاج اللحوم والالبان والبيض (٢١) ... ذات النفقة المرتفعة · وقد كانت هذه هى السياسة العامة خلال الفترة محل البحث ، أى انه بالرغم من ارتفاع نفقة بعض انواع المحاصيل والانشطة الانتاجية فيما يتعلق بحجم الموارد اللازمة لتحقيق الوفر فى وحدة واحدة من النقد الاجنبى ، الا انه تم تشجيعها ودفعها ، باستخدام كافة أنواع السياسة والادوات الاقتصادية ·

والواقع ان انعدام الكفاءة فى استخدام الموارد . ومدى الفقد والضياع الذى لحق بهما ، لا يعود فقط الى ذلك النمط من استخدام الموارد الذى سبقت الاشارة اليه ، والذى يتنافى مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ولكن تتمثل أوجه الفقد والضياع فى الموارد ، فى حجم الاعانات الممنوحة للقطاع الزراعى ، والاصرار على الاستمرار فى منح هذه الاعانات ، بغية تحقيق هدف استراتيجى معين · ويوضح الجدول التالى حجم المعونات للقطاع الزراعى ، وهى اما اعانات على الناتج النهائى واما اعانات ممنوحة على مستلزمات الانتاج المستخدمة فى الزراعة ·

ويشير الجدول السابق الى الاعانات المباشرة فقط للقطاع الزراعى · ذلك ان هناك انواعا أخرى

	١٩٥٦	[illegible]	[illegible]
الاعانات على الناتج النهائى	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الاعانات على مستلزمات الانتاج المستخدمة فى الزراعة	[illegible]	[illegible]	
جملة الاعانات	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الاعانات للقطاع الزراعى فى اسرائيل
(مليون ليرة اسرائيلية)

Source: Bank of Israel, Annual Report 1956, p. 153, Bank of Israel, Annual Report p. 250, Bank of Israel, Annual Report, 1970.

من الاعانات غير المباشرة لم تدخل فى حساب البيانات الموضحة فى هذا الجدول · ومن أمثلة ذلك ، القروض والتسهيلات الائتمانية السهلة (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة) بالمقارنة بالقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لانواع الانشطة الاخرى · ويوضح الجدول السابق ، مدى الارتفاع المستمر فى حجم الاعانات الموجهة الى القطاع الزراعى · وتبلغ هذه الاعانات فى المتوسط فى السنوات الاخيرة حوالى ٢٦ فى المائة من الدخل (٢٢) المتولد فى القطاع الزراعى · والواقع ان الاعانة كنسبة من الناتج النهائى ، تختلف من سلعة الى آخرى ، فهى تبلغ اقصاها فى الانتاج السلعى ، اذ تصل الى ما يقرب من ٤٥ فى المائة من قيمة الناتج النهائى سنة ١٩٦٥ ، كما تصل الى مستوى مرتفع ايضا فى انتاج الالبان والبيض والقطن ·

وتستهدف الاعانات بالنسبة الى الناتج النهائى ، تشجيع الانتاج فى فروع معينة ، ومنع انخفاض الاسعار (تدعيم الاسعار Price Support) وبالتالى الحفاظ على مستوى الدخل الزراعى · [illegible] وبالرغم من الارتفاع المستمر فى معدل نمو الناتج فانتاج اللحوم له اهمية نسبية فى الناتج الزراعى ، اذ زاد من ٩ فى المائة سنة ١٩٤٩ الى ٢١ فى المائة

القومى ، ومعدل نمو بعض القطاعات الاخرى عن معدل نمو القطاع الزراعى فى السنوات الاخيرة ، فان الاهمية النسبية للناتج الزراعى لم تنخفض بالدرجة المتوقعة لها ٠ (٢٣) ٠

اما العوامل الاخرى فى التوسع فى الانتاج الزراعى ٠ فقد كانت التوسع فى كل من الطلب المحلى والطلب العالمى ٠ ولقد تكفل تحقيق التوسع فى الطلب المحلى كلا من الزيادة السكانية ٠ والزيادة فى الدخل الفردى ، ومن ثم فى متوسط الاستهلاك الفردى ٠ فخلال الفترة محل البحث ، زاد الحجم السكانى ثلاث مرات من ٩١٥ الف نسمة الى ٣ ملايين نسمة ، بينما كان معدل نمو الاستهلاك الفردى خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ حوالى ٥ فى المائة سنويا فى المتوسط .

اما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية ، فقد تزايدت خلال الفترة محل البحث بحوالى ٤١٨ فى المائة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٨) (٢٤) وبالرغم من ذلك ، فقد تضاءلت اهميتها النسبية فى السنوات الاخيرة . ففى سنة ١٩٥٠ كانت الصادرات الزراعية تمثل ما يزيد على ٥٠ فى المائة من الصادرات السلعية ، فأصبحت هذه النسبة حوالى ١٧ فى المائة سنة ١٩٧٠ . ولقد كانت الصادرات الزراعية تمثل فى سنة ١٩٥٣ : ٣٤٫٨ فى المائة من الايراد الاجمالى للصادرات ، ٥٣٫٦ فى المائة من القيمة المضافة للصادرات ، فانخفضت هذه النسبة الى ١٩ فى المائة من الايراد الاجمالى للصادرات ، ١٦ فى المائة من القيمة المضافة للصادرات سنة ١٩٦٨ (٢٥) .

اما الهيكل السلعى للصادرات الزراعية ، فقد تغير كثيرا خلال هذه الفترة ٠ ففى سنة ١٩٥٠ كانت الحمضيات هى الصادرات الزراعية الوحيدة ٠ (٢٦) ومنذ ذلك التاريخ ٠ بدأت الصادرات الزراعية الاخرى تتزايد فى اهميتها النسبية حتى وصلت الى ٣٤ فى المائة من جملة الصادرات الزراعية سنة ١٩٧٠ ٠ (٢٧) ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل زيادة الصادرات الزراعية (عدا الحمضيات ، فقد تزايدت حوالى ١٢ مرة فيما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٨ ٠

وتشمل الصادرات الزراعية التى تزايدت اهميتها النسبية خلال تلك الفترة ، المحاصيل الحقلية ، والخضروات والبطاطس ، والازهار والبذور ، والفواكه الاخرى (عدا الحمضيات) واللحوم والبيض ٠ وتمثل المحاصيل الحقلية ٢٣ فى المائة والخضروات والبطاطس ٢١ فى المائة ، والازهار والبذور ١٥ فى المائة من جملة الصادرات الزراعية (عدا الحمضيات) (٢٨) ٠

ويرجع تحقيق هذا المعدل المرتفع للصادرات ، الى كافة السياسات والادوات التى التجأت اليها الحكومة ، لدفع الصادرات الزراعية وتوسيعها ٠

ولقد سبقت الاشارة الى انه فى السنوات الاخيرة ، كان القيد الوارد على معدل نمو الناتج الزراعى ، هو التوسع فى الطلب العالمى (الصادرات) ، مما الجأ الحكومة الى هذه الاجراءات الاصطناعية لدفع الصادرات ٠ وتتمثل الادوات المستخدمة فى الاعانات الممنوحة للمصدرين للسلع الزراعية ، وهى تتخذ أشكالا مختلفة ، احدها سعر الصرف الفعلى للمصدرين ٠

ويوضح الجدول التالى مدى انحراف سعر الصرف الفعلى (٢٩) عن السعر الرسمى ٠ ويختلف سعر الصرف الفعلى على حسب نوع

---

[٢٣] A. L. Gaathon, op. cit., p. 8.

[٢٤] على اساس الاسعار الجارية.

[٢٥] Bank of Israel, Annual Report 1970, p. 203.

N. Halevi, «Israel's Economic Relation with the E.E.C. Institute Internazionale. Affaire, Rome 1970, Statistical Appendix. Table 3.

[٢٦] M. Bruno. op. cit., p. 35.

[٢٧] Bank of Israel, Annual Report 1970, p. 203.

[٢٨] Bank of Israel, Annual Report 1970, p. 203.

[٢٩] يشمل سعر الصرف الفعلى للمصدرين ، سعر الصرف الرسمى ، مضافا اليه متوسط المعونة للدولار من القيمة المضافة .

السلعة الزراعية المصدرة ففي سنة ١٩٧٠ كان سعر الصرف الفعلي للموالح ٤ر٢٧ ولبعض السلع الزراعية الاخرى ٥ر٥ دولار (٣٠) .

ولا يشمل سعر الصرف الفعلي عديدا من انواع المعونات الاخرى، مثال ذلك رسوم ارضية الميناء ، فهي عادة مرتفعة للواردات عنها للصادرات ، والاعانات التي تقدم للشحن والتأمين وسعر الفائدة المنخفض على القروض على راس المال العامل ، وبعض الاعانات الاخرى غير المباشرة . ومن امثلة الاعانات للصادرات ، الاعانات عن طريق نظام اعادة الدفع Refund . مثال ذلك ، اعادة دفع الرسوم الجمركية على الواردات ، من قطع الغيار والالات المستخدمة في بعض انشطة الصادرات والاعانات عن طريق اعادة دفع الضرائب على بعض السلع المستوردة التي يعاد تصديرها . من امثلة لاعانات الاخرى ، الاسهام في نفقات النقل للسلع المصدرة عن طريق ميناء ايلات . ويشير بعض التقديرات الى ان الاعانات بالنسبة الصادرات الزراعية بلغت سنة ١٩٦٦ حوالى ٢ر٣ مليون ليرة ، وهذا التقدير لا يشمل العديد من انواع الاعانات الاخرى .

وتشير الدراسة الموجزة السابقة للقطاع الزراعي ، الى انه كان نطاقا هاما للصراع بين تحقيق الاهداف الاستراتيجية ، وبين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية . حقيقة ان القطاع الزراعي قد حقق معدلات مرتفعة من النمو ، الا ان تحقيق هذه المعدلات كان على حساب حجم ضخم من الموارد ، تم توجيهه لتحقيق هذه الاهداف . وبالتالي حرم الاقتصاد القومي (بقية القطاعات) من حجم من الموارد ، كان يمكن ان توجه الى تنمية قطاعات أخرى . ولقد كان ذلك لاعتبارات أخرى غير الاعتبارات الاقتصادية ، لها أكبر الاثر في احداث هذا النمط غير الكفء من استخدام الموارد في الزراعة ، مما ترتب عليه تحمل نفقات اجتماعية باهظة لتحقيقها . ان القطاع الزراعي الذي يشار اليه دائما كنموذج للنجاح يستأهل الدراسة فعلا ، ولكن كنموذج واضح على كيفية سيادة الاهداف الاستراتيجية على اعتبارات ومعايير الكفاءة . ولعل في كلمة وزير الزراعة الاسرائيلي ما يوضح هذه الحقيقة .

سعر الصرف الرسمي والفعلي للمصدرين (في سنوات مختلفة) ليرة اسرائيلية للدولار من القيمة المضافة للصادرات

	١٩٥٠	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٧٠
سعر الصرف الرسمي للمصدرين	٠ر٣٥٧	٠ر٧٠٢	١ر٨	١ر٨	٣ر٠٠٠	٣ر٥٠٦٠	٣ر٥٠
سعر الصرف الفعلي للمصدرين	٠ر٣٨٥	٠ر٨٠٧	١ر٨٢٧	٢ر٥٧٦	٣ر٢٧٠	٣ر٥٧	٥ر٠٤
سعر الصرف الفعلي للصادرات الزراعية	—	—	—	٢ر٥٢	٣ر١٩	٣ر٩٩	٤ر٨٤

« ليس هدف الزراعة محصورا فى انتاج الغذاء فقط ٠ ذلك ان هناك مشاكل اخرى تثير اعتبارات متعددة متعلقة بالسياسة ، واعتبارات اجتماعية ، وأخرى متعلقة بالاستيطان والدفاع ٠ نحن لا نستطيع ان نرضى انفسنا بالاقتصار على التفكير الاقتصادى المجرد ، والنظر الى الزراعة فقط من وجهة نظر الاربحية . اذ هناك حجة ماسة لتوزيع السكان على مساحة الارض كلها ، كما ان هناك حاجة ماسة لقهر وتطوير الصحراء ، ولتغيير الهيكل الوظيفى للمستوطنين (٣١) .

ب ـ القطاع الصناعى :

أشرنا فيما تقدم الى ان القطاع الصناعى حقق توسعا خلال الحرب العالمية الثانية . ذلك ان صعوبة الاستيراد ، وندرة السلع الصناعية ، وزيادة الطلب على السلع الصناعية من قوات الحلفاء ، أدت الى دفع الموارد الاستثمارية الى الصناعة ، مما أفضى الى ازدياد حجم الطاقة الصناعية خلال تلك الفترة ٠ وقد ترتب على تعطل جزء كبير من هذه الطاقة الانتاجية ، نتيجة لتراخى الطلب الذى اعقب فترة التوسع والانتعاش التى صاحبت الحرب الثانية ٠

ونتيجة لتدفق الهجرة السكانية فى السنوات الاولى لاعلان قيام الدولة ، وارتفاع الانفاق على الاسكان وانشاء المرافق العامة ، أن ازداد الطلب المحلى بصورة شديدة على السلع الاستهلاكية ، بينما لم يزد العرض بصورة محسوسة ، نتيجة لبطء استيعاب العمالة فى الصناعة ٠ وترتب على عجز العرض عن ان يلاحق الطلب ، ازدياد الواردات ، اذ بلغت الواردات سنة ١٩٥١ : ٤٦ فى المائة من العرض الكلى للسلع الصناعية (٣٢) ٠

والواقع ان القطاع الصناعى لم يحظ باهتمام كبير فى السنوات الاولى لاعلان قيام الدولة ، اذ كان الاهتمام منصرفا الى استيعاب المهاجرين (الاسكان) ، وبناء القاعدة العريضة من رأس المال الاجتماعى ، ثم تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية ٠ ولذا كان معدل النمو للناتج الصناعى فى السنوات الاولى ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ متخلفا وراء معدلات النمو التى تحققت ، سواء للناتج القومى ، أو للناتج من القطاعات الاخرى (٣٣) ٠

وقد بدأ الاستثمار فى التوسع فى الصناعة ابتداء من سنة ١٩٥٤ ، حين بدأت تتدفق التعويضات الالمانية (وقد كانت فى صورة سلع وآلات) . وابتدأت حركة التصنيع تأخذ صورة أكثر كثافة منذ سنة ١٩٥٨ لانشاء وتوسيع القاعدة الصناعية الاسرائيلية ٠ وكان الهدف دائما ، تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الصناعية ، والاعتماد على النفس ، بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة ٠ وسادت برامج التصنيع ، استراتيجية احلال الواردات بصورة لم يسبق لها مثيل ٠ واصبح احلال الواردات مسئولا الى حد بعيد ، عن الزيادة فى الانتاج الصناعى التى تحققت ٠ وأصبح احلال الواردات ممكنا ، نتيجة للحماية التى فرضتها الحكومة الاسرائيلية لدفع التوسع الصناعى ٠ ولا يعنى هذا أن الطلب المحلى أو الصادرات لم يلعبا دورا فى دفع الزيادة فى الانتاج الصناعى . ذلك ان توسع الطلب ، كان أحد العوامل الهامة المسئولة عن زيادة الناتج الصناعى ، وان كان الطلب المحلى دائما أكثر فعالية ٠ وقبل مناقشة نمط احلال الواردات فى الصناعة الاسرائيلية ، وما ترتب عليه من نمط توزيع للموارد ، يتعين بحث الانجازات التى تحققت فى القطاع الصناعى ثم نحاول بحث الاثار الناجمة عن نمط التصنيع الاسرائيلى ٠

---

[٣١] Cited in A. G. Black, «Reflections upon Israel's Recent Agricultural Development and its Relationship to General Development,» in the Challenge of Development, Eleizer Kaplan School of Economics and Social Sciences, The Hebrew University, Jersualem, 1958, p. 209.

[٣٢] H. Pack, op. cit., p. 74.

[٣٣] ٨و٦٪ سنويا مقابل ٣و١٣٪ للناتج المحلى الاجمالى : ٥و١٢ ٪ فى الزراعة ، ١٧ ٪ فى المواصلات . انظر A. L. Gaathon, op. cit., p. 204 — 207.

حقق القطاع الصناعي معدلا سنويا لنمو الناتج الصناعي قدره ١٠٫٧ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩ ، في حين كان معدل النمو السنوي لرأس المال المستخدم في القطاع الصناعي وللعمالة الصناعية ١٢٫٣ في المائة ، ٥٫٥ في المائة خلال نفس الفترة · ويرجع هذا الارتفاع في معدل الزيادة في رأس المال المستخدم في الصناعة حتى بداية الستينات ، الى التشجيع المستمر من جانب الحكومة ، لرفع الاستثمار في الصناعة · فبجانب قيامها بجزء هام من تكوين رأس المال في الصناعة في السنوات الاولى ، فانها قدمت التسهيلات المتعددة لدفع الاستثمار للصناعة ، عن طريق قروض الانماء التي قدمتها ، ومنح قطع من الاراضي للمصانع بأثمان رمزية ، والاعفاء من الضرائب للاستثمار في الصناعة لسنوات محددة ، وتقديم نفقات التدريب المهني في الصناعة . أضف الى هذا ، ان الالات المستوردة حتى سنة ١٩٦٠ لم تكن خاضعةلاية ضرائب أورسوم جمركية ·واذ كان سعر الصرف الرسمي قد تم الحفاظ على ثباته ، خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ (فترة التخفيض) ، كذلك تم الحفاظ على استقراره خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ حين خفضت العملة ، بالرغم من الارتفاع الشديد في الاسعار المحلية بصفة خاصة في الصناعة ، فقد أدى هذا الى أن تصبح الالات والمعدات المستوردة في حالة رخص نسبي شديد بالنسبة للعمل · وترتب على ذلك زيادة الاتجاه لاكتناز الالات والمعدات ، كنوع من الامان ، في مواجهة التضخم في الاسعار ، حتى في تلك الفترات التي كانت الحكومة تقوم فيها بتعديل سعر الصرف . ليتلاءم مع الارتفاع في الاسعار المحلية (٣٤) · ولعل هذا السبب يفسر جزئيا الارتفاع في معدل زيادة رأس المال خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ (٣٥) ·

ويوضح سلوك معدل نمو الناتج الصناعي ، مدى الاهمية التي حازتها الصناعة في الفترات المختلفة · ويبدو ذلك في ارتفاع معدل النمو في الفترتين الثانية والثالثة . وهما فترتا التصنيع الكثيف في اسرائيل منذ سنة ١٩٥٤ (حيث بدأ تدفق التعويضات الالمانية) ، ثم منذ سنة ١٩٥٨ عندما وضعت الحكومة برنامجا طموحا للتصنيع · ويفسر ارتفاع معدل النمو في هاتين الفترتين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ ، أن الاستثمارات التي بدأت في الفترة الاولى ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ بدأت تؤتي ثمارها في الفترة الثانية والثالثة · ويؤكد هذا التفسير اتجاهات معدل نمو انتاجية كل من رأس المال والعمل خلال الفترات المختلفة ·

ويرجع انخفاض معدل نمو راس المال ، ومن ثم

معدل نمو الناتج وانتاجية عوامل الانتاج في الصناعة الاسرائيلية (أسعار سنة ١٩٥٥ (في المائة سنويا)

	١٩٥٥_٥٠	١٩٦٠_٥٥	١٩٦٥_٦٠	١٩٦٩_٦٥
معدل نمو الناتج الصناعي	٦٫٨	١١٫٦	١٣٫٨	١٠٫٢
معدل نمو رأس المال في الصناعة	١٩٫٧	١٢٫٠	١١٫٧	٤٫٣
معدل نمو العمالة في الصناعة	٦٫٨	٥٫٦	٦٫٦	٢٫٥
معدل نمو الانتاجية للعمل	صفر	٥٫٧	٦٫٨	٧٫٧
معدل نمو انتاجية رأس المال	-١٠٫٨	-٤٫٠	١٫٩	٦٫٠
معدل نمو الانتاجية الكلية	-٢٫٧	٣٫٧	٤٫٩	٦٫٨

معدلّ نمو الناتج الصناعى خلالّ الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ الى عدة عوامل أهمها : ١ ـ ارتفاع مستوى الانفاق الحربى بعد سنة ١٩٦٧ ، وما ترتب عليه من انخفاض معدل الزيادة فى الاستثمار الاجمالى بصفة عامة ، والاستثمار فى الصناعة بصفة خاصة ٢ ـ نتيجة للتوسع فى تطبيق سياسة احلال الواردات ، بدأت تضيق شيئا فشيئا الفرص المتاحة لمزيد من احلال الواردات ، بل لقد ترتب على هذا النمط من التصنيع ، ظهور الطاقة العاطلة فى عديد من الصناعات والتى وصلت فى القطاع الصناعى (٣٦) ككل حوالى ٤٠ فى المائة · وبالتالى فان الاستثمارات الجديدة لابد أن تتجه الى تلك الصناعات التصديرية ، وهو ليس بالامر السهل ٣ ـ ان التوسع فى الطلب المحلى بعد عدوان سنة ١٩٦٧ لم يكن كافيا ليسمح باستثمارات جديدة ، وانما كان بالكاد كافيا لتشغيل الطاقة العاطلة التى ظهرت خلال سنوات التقلص الاقتصادى سنة ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ (٣٧) .

ويفسر رأس المال حوالى ٤٢ فى المائة من الزيادة فى الناتج الصناعى خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ ، بينما يفسر العمل ٤٠ فى المائة من هذه الزيادة فى الناتج خلال نفس الفترة ، فى حين أن الانتاجية الكلية ، (العنصر المتبقى Risidual) يفسر ١٨ فى المائة من هذه الزيادة فى الناتج ، ويختلف الامر فى الفترة التالية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ، اذ يفسر رأس المال ١٦ فى المائة من الزيادة فى الناتج الصناعى خلال هذه الفترة ، بينما يفسر العمل ١٧ فى المائة من هذه الزيادة ، فى حين تفسر الانتاجية الكلية Total Factor Productivity حوالى ٦٧ فى المائة من الزيادة فى الناتج خلال هذه الفترة . ويبدو هذا منطقيا مع ماتشير اليه الارقام السابقة ، من انخفاض معدل نمو رأس المال الصناعى ، كما يتمشى هذا منطقيا مع ازدياد مستوى المهارات والمعارف الفنية المكتسبة الذى لابد أن يظهر أثره فى المراحل المتأخرة من الفترة محلّ البحث ، ذلك أن ارتفاع مستوى هذه المهارات لابد أن يظهر بعد مضى مدة زمنية طويلة من تطبيق رأس المال ·

وقد سبق التنويه بأن انجاز هذا المعدل المرتفع لنمو الناتج انما كان نتيجة لتطبيق سياسة احلال الواردات على نطاق واسع ، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى القطاع الصناعى · وقد استهدفت سياسة احلال الواردات ليس فقط تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم توفير النقد الاجنبى ، وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات ، بوصفه الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ولكن استيعاب العمالة فى الصناعة كان أحد الاهداف وبالتالى زيادة الاهمية النسبية للعمالة فى الصناعة ، بوصفها الطريق الوحيد لتحقيق التقدم الاقتصادى ·

وأصبح تطبيق استراتيجية احلال الواردات ممكنا ، عن طريق الحائط المرتفع من الحماية الجمركية الذى أقامته الحكومة الاسرائيلية . مستخدمة فى ذلك القيود الادارية (القيود الكمية بأنواعها المختلفة)حتى سنة ١٩٦٢ ، ثم توفير هذه الحماية بصفة مستمرة منذ ذلك التاريخ ، عن طريق السياسة المالية · وقد كانت القيود الكمية تفرض فى البداية كلما كان من الممكن صنع سلعة محلية كان يتم استيرادها من قبل ، بصرف النظر عن تكاليف الانتاج . ذلك انه حتىسنة ١٩٥٣ كان هناك من الدلائل ما يشير الى ان أية سلعة يمكن انتاجها محليا بتكلفة ٥ر٢ ليرة للدولار أو اقل ، يجب حمايتها عن طريق القيود الكمية · ومن ثم فان اية سلعة كان ثمنها (سيف) : ١٠٠ دولار لا يمكن استيرادها حتى لو كانت تكاليف انتاجها محليا ٢٥٠ دولارا ، فى الوقت الذى كان فيه سعر الصرف الرسمى ٨ر١ ليرة للدولار (٣٨) .

واستطاع الاقتصاد الاسرائيلى أن يحقق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى لبعض الصناعات حتى

---

[٣٦] Meir Merhav: «Excess Capacity — Measurement, Causes and Uses: A Case Study of Industry in Israel.» in Industrialisation and Productivity Bulletin, No. 15, United Nations, New York, 1970, p. 28.

[٣٧] Ibid. p. 28.

[٣٨] H. Pack, op. cit. p. 152.

	١٩٥٠	١٩٥٨
١ - الصناعات الاستهلاكية :		
منتجات غذائية	٠٫٩٩	٠٫٩٥
صناعة الاخشاب	٠٫٩٠	٠٫٩٤
الملابس	٠٫٩٩	٠٫٩٩
الجلد والاحذية	٠٫٧٦	٠٫٩٩
٢ - الصناعات الوسيطة :		
الورق والطباعة	٠٫٨٠	٠٫٨٥
الكيماويات	٠٫٣٨	٠٫٧٧
الغزل والمنسوجات	٠٫٨٠	٠٫٨٢
المعادن (خامات)	٠٫٥٤	٠٫٦٣
٣ - الصناعات الاستثمارية :		
الآلات ووسائل المواصلات		
المعدنية	٠٫٩١	٠٫٨١
المعدات الكهربائية	٠٫٤٥	٠٫٧٥
الطوب والاسمنت	٠٫٨٤	٠٫٩٢
منتجات معدنية	٠٫٨٥	٠٫٩٩

معـامل الاكتفـاء الذاتى
فى الصـناعة الاسرائيلية

سنة ١٩٥٨ ، نتيجة لسياسة احلال الواردات التى تم تنفيذها فى اطار هذا السياج المرتفع من الحماية • ويمثل الجدول التالى درجة الاكتفاء الذاتى التى تحققت خلال المرحلة الاولى للتصنيع •

ويتضح من الجدول السابق (٣٩) أن درجة عالية من الاكتفاء الذاتى قد تحققت حتى سنة ١٩٥٨ بصفة خاصة فى الصناعات الاستهلاكية . وحقيقة الامر ، أن جزءا من هذه الطاقة الانتاجية كان قد تم بناؤه قبل الحرب ، الا أن جزءا من طاقتها الانتاجية بقى عاطلا بعد الحرب • واتجه معامل الاكتفاء الذاتى الى الارتفـاع فى تلك الصناعات ، التى يمثل ناتجها مكونات صناعة البناء مثل صناعة الطوب والاسمنت وصـناعة الاخشاب • وهو اتجاه سليم ولا شك ، ذلك أن المبانى والانشاءات تمثل ما بين ٦٠ فى المائة الى ٧٠ فى المائة من حجم الاستثمار . وهذا يعنى

اكتفاء ذاتى بالنسبة لمكون هام من مكونات الاستثمار • وقد سار احلال الواردات شوطا بعيدا فى الصناعات الكيماوية ، كما يتضح من تسارع الفترة سريعة لمعامل الاكتفاء الذاتى بهذه الصناعة • وهذه احدى الصناعات التى حازت على اولوية مرتفعة فى السنوات الاولى ، شأنها من ان دفعة كبيرة للصناعة (٤٠) فى عملية التصنيع •

الا أن الاهتمام بصناعة مكونات البناء والصناعات الكيماوية ، لا ينفى أن الاتجاه العام خلال هذه الفترة ، كان تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى فى الصناعات الاستهلاكية ، وبمعنى آخر ، كان برنامج احلال الواردات متحيزا تجاه الصناعات الاستهلاكية • ويتضح ذلك من التغير الذى طرأ على شكل الواردات ، كما يوضحه الجدول التالى : حيث يوضـح الجدول اتجاه احلال الواردات خلال الفترة منذ اعلان قيام الدولـة حتى سـنة ١٩٥٨ ، اذ انخفضت الواردات من السلع الاستهلاكية من ٣١٫٧ فـى المائة سنة ١٩٤٩ الى ١٢٫٩ فى المائة سنة ١٩٥٨ من جملة الواردات السلعية . هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الاهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة من ٤٦ فى المائة الى ٦٤ فى المائة من جملة الواردات ، وهى ظاهرة سنعود الى تفسيرها فيما بعد .

اما الواردات من المعدات والآلات والسلع الاستثمارية الاخرى ، فقد ظلت اهميتها النسبية على ما هى

التـوزيع النسـبى للـواردات
السلع حسب الاستخدام النهائى

	١٩٤٩	١٩٥٤	١٩٥٨
السلع الاستهلاكية	٣١٫٧	١٦٫٧	١٢٫٩
السلع الوسيطة (بما فيها الوقود (*))	٤٦٫١	٦٦٫٦	٦٤٫٩
السلع الاستثمارية	٢٢٫٢	١٦٫٧	٢٢٫٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

(*) الوقود كان يمثل خلال هذه الفترة ١٠٪ من الواردات

[٣٩] Source: 1950, H. Lubell, Israel's National expenduture, 1950 — 1954, Jerusalem, Folk Project, 1958, p. 47, 1958: M. Bruno, Interdepence, Resource Use, and Structural Change in Israel, Jersualem, Bank of Israel, 1962, pp. 37 — 39, Bath Cited in H. Pack, Structural Change..., op. cit., p. 14.

[٤٠] Forward — Linkage Effects.

فرع الصناعة	نسبة السلع التي أخذت في الاعتبار كنسبة من ناتج الفرع	المعدل المتوسط للحماية الاسمية (معدل التعريفة) %	النسبة من الناتج التي ظلت محمية بعد العملية الاولية		
			سلع استهلاكية	سلع وسيطة	سلع استثمارية
صناعة الغذاء والدخان	—	٧٩	٪٢٨	—	—
المنسوجات	٩٠	٢٣١	٪ ٩	—	—
الملابس	٩٠	١٧٨	٪ ١	—	—
الخشب والنجارة	٨٠	٩٠	—	—	—
الورق ومنتجاته	٣٠	٥٠	٪١٦	٪٦٨	—
الجلود والأحذية	٨٠	١٣٠	—	—	—
المطاط والبلاستيك	٥٠	٥٥	٪ ٣	٪١٠	٪٩٢
المنتجات الكيماوية	٪٩٠	٤٠	٪١٦	٪٥٤	—
تكرير البترول	—	١٠	—	٪ ٩	—
منتجات المناجم عدا المعادن	٧٠	٣٥	٪٢٢	١٢	—
المعادن الأساسية	٧٠	٣٧	—	١	—
المعدات والآلات الكهربائية	١٠	٤٨	٪٢٩	—	٪١٦
أدوات منزلية وغيرها	—	٩٩	٪ ٥	٪١٣	٪١٩
وسائل النقل	٤٠	٤٠١	٪ ٣	٪٥٤	٪٤٤

الانواع المختلفة من السلع التي تدخل في نطاق لجنة حماية الصناعة المحلية (مايو ١٩٦٥) .

Source : Flora Davidov, The Liberalisation of Imports — Feb. 1962 — to May 1965 — Bank of Israel Bulletin.

عليه ، وان كان حجمها المطلق قد تزايد خلال نفس الفترة . ويؤكد ما سبق ، أن الصناعات الاستهلاكية كانت حتى سنة ١٩٥٨ تحتل الاهمية النسبية الكبرى في الناتج الصناعي ٤ر٥٠ في المائة (وهي صناعات المنسوجات والملابس والاحذية والصناعات الغذائيةوصناعة الاثاث (٤١)

وقد اتسعت قاعدة احلال الواردات في الفترة التالية ١٩٥٨ حتى ١٩٧٠ ، اذ لم تقتصر على الصناعات الاستهلاكية ، بل امتدت لتشمل الصناعات الاستهلاكية المعمرة ، وبعض الصناعات الوسيطة ، وبصفة خاصة الكيماويات ، وبعض الصناعات الاستثمارية الثقيلة . ذلك أن هدف الاكتفاء الذاتي قد اتخذ ابعادا اكثر حدة خلال هذه الفترة ليشمل انتاج كل ما يمكن وكلما تستطيع اسرائيل ان تنتجه بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة أو النفقة . وقد

اتخذ الاكتفاء الذاتي معاني وابعاد تختلف باختلاف الظروف التي تمر بها اسرائيل ، ذلك أن بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، ومقاطعة فرنسا ارسال الاسلحة لاسرائيل (خاصة بعد العدوان على مطار بيروت سنة ١٩٦٨) ، اتخذ الاكتفاء الذاتي معنى الانتاج المحلي لبعض المعدات الحربية الالكترونية ، وبعض قطع الغيار اللازمة لعديد من المعدات الحربية . والواقع أن التجربة الاسرائيلية تشير بوضوح الى احلال الواردات ، اذ أن البدء في تطبيقها ، دون معايير واضحة ، لابد أن يؤدي الى مزيد من احلال الواردات ، مهما كلف الثمن .

وقد ساعدت اسرائيل على المضي قدما في تطبيق استراتيجية احلال الواردات على هذا النطاق الواسع ، القيود الكمية التي استخدمتها اسرائيل في البداية ، والتي احلت محلها القيود المالية مستخدمة بذلك السياسة السعرية بعد تخفيض

سعر الصرف الرسمى والفعلى للواردات من السلع الصناعية (ليرة اسرائيلية للدولار الامريكى) ·

Source : Up to 1960 : N. Haleni, Op. cit., P. 47, to 1970, V.D. Amiel, Op. cit., P. 40.

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٧٠
سعر الصرف الرسمى المعتود	٠٫٣٥٧	١٫٨	١٫٨	٣٫٠٦٠	٣٫٥٠
سعر الصرف الفعلى المعتود	٠٫٣٨٦	٢٫٢١١	٢٫٥٦٧	٣٫٦٠٠	٥٫٠٩
السلع الاستهلاكية (غير المعمرة)	–	٢٫٠٥	٣٫٤٤٥	٥٫٨٤	٥٫٦٦
السلع الاستهلاكية (المعمرة)	–	٢٫٢٦٠	٣٫٥٨٠	٥٫٩٠	٦٫٦٠
مستلزمات الانتاج للصناعة	–	١٫٨٧	٢٫٦٤	٣٫٢٦	٣٫٨٨
ادوات الانتاج للصناعة	–	١٫٨٤	١٫٦٩١	٣٫٤٦	٣٫٨١

العملة سنة ١٩٦٢ . واذا كانت القيود الكمية قد ، قلت اهميتها بعد سنة ١٩٦٢ بصورة عامة ، الا أنها ما زالت سارية بالنسبة لبعض أنواع السلع ، وان كانت بدرجات متفاوتة ، كما يوضح الجدول التالى :

ويوضح الجدول السابق أن القيود الادارية لم تلغ كلية · والواقع ان الغاء القيود الادارية ، لا يعنى على الاطلاق انخفاض مستوى الحماية (٤٢) · اضف الى ما سبق ، أن أعلى معدلات للتعريفة كما يوضحها هذا الجدول ، مرتبطة بأقدم الصناعات الاسرائيلية ، وهى الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والملابس · أما الصناعات الكيمائية ، وهى من الصناعات الاولى التى طبق فيها احلال الواردات ، فبالرغم من انخفاض متوسط التعريفة عليها ، الا أنها ما زالت تتمتع بأكبر قسط من الحماية الادارية · والواقع أن الجدول السابق ، وما يشير اليه من متوسط معدل الحماية الاسمية ، لا يعكس مدى حقيقة الحماية الممنوحة للصناعة المحلية فى حقيقة الامر ، ولعله يكون أكثر دلالة فى بيان مدى الحماية ، ونعنى بذلك سعر الصرف الفعلى للمستوردين . ذلك أن الغاء القيود الكمية ، واحلال السياسة السعرية محلها ، لا يعنى على الاطلاق تخفيض الحماية ، بل كفالة سعر الصرف الفعلى بضمان هذه الحماية عند مستواها السابق ·

ويشير الجدول السابق الى مدى انحراف سعر الصرف الفعلى عن سعر الصرف الرسمى · ففى عام ١٩٧٠ كان الفرق بين السعرين بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة حوالى ٧١ فى المائة من سعر الصرف الرسمى ، بينما يمثل الفرق ٨٩ فى المائة من سعر الصرف الرسمى بالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة · كما يتضح من هذا الجدول ، ان سعر الصرف الفعلى يكاد يتساوى مع سعر الصرف الرسمى بالنسبة للواردات من مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية · والواقع اننا كما سنرى أن هذا يمثل نوعا من الاعانة غير المباشرة للصناعة ، وانه كان أحد العوامل الهامة وراء تشجيع التوسع الصناعى · ويمكن تصور حجم هذه المعونة بالنظر ليس فقط الى متوسط سعر الصرف الفعلى بالنسبة للواردات ، ولكن الى سعر الصرف المحاسبى . ومدى انحرافه عن سعر الصرف الرسمى · وتجدر الاشارة فى هذا الصدد ، الى أن أسعار الصرف الفعلية المشار اليها فى الجدول السابق ، ليست الا متوسطات عامة ، ذلك انه بالنسبة لبعض السلع الاستهلاكية مثلا يصل سعر الصرف الفعلى للواردات حوالى ٥ر٧ دولار ، مثل المنسوجات والملابس (٤٣) ·

(٤٢) N. Halevi, «Exchange Control..., op. cit., p. 51.

(٤٣) Valery Dan Amiel: «Effective Rates of Exchange...,» op. cit., p. 40.

ان تقييم نمط التصنيع فى اسرائيل ، عن طريق احلال الواردات ، يجب أن يتم بالنظر الى الاهداف التى كان يرمى احلال الواردات الى تحقيقها ، وهى التوفير فى استخدام حصيلة النقد الاجنبى ، وبالتالى السير شوطا بعيدا تجاه تحقيق درجة عالية من الاستقلال الاقتصادى • كما يجب تقييم هذه الاستراتيجية من وجهة نظر استيعابها للقوى العاملة ، وبالتالى توسيع وانتشار درجة المعرفة الفنية ، وأخيرا يجب تقييمها من وجهة النظر الى أى مدى ادت هذه الاستراتيجية الى الكفاءة فى استخدام الموارد •

ان استراتيجية احلال الواردات لم تؤد الى الاقلال من الاعتماد على الواردات ، وبالتالى التوفير من حصيلة النقد الاجنبى ، بل على العكس من ذلك تماما ، فقد زادت الواردات خلال الفترة محل البحث ١٩٥٠ – ١٩٧٠ بحوالى ٣٨٤ فى المائة ، بمعدل زيادة سنوى قدره ٩٫٥ فى المائة وظلت الواردات عند مستواها من الدخل القومى وهو ٤٠ فى المائة • ويوضح التزايد فى الاعتماد على الخارج ، فى الزيادة فى حجم فائض الواردات ، فقد زاد فائض الواردات بحوالى ٣٧٫١ فى المائة فيما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ٢٫٦ فى المائة • ولم تنخفض نسبته الى الناتج القومى الا فى سنوات الانكماش ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ولكنها عادت الى الارتفاع متخطية بذلك النسبة السائدة قبل سنة ١٩٦٦ وهى ٢٠ فى المائة من الناتج القومى •

ان التوفير فى استخدام النقد الاجنبى ، كنتيجة لسياسة احلال الواردات ، وهم عاش فيه الاقتصاديون الاسرائيليون ، كما كان وهما عاش فيه غيرهم من الاقتصاديين • ذلك أن التوفير فى النقد الاجنبى المترتب على نقص الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية نتيجة لسياسة احلال الواردات من ناحية ، قد تقابله زيادة فى استخدام النقد الاجنبى من ناحية أخرى ، اذا ترتب على نمط احلال الواردات ، الاستثمار فى صناعات يرتفع الطلب فيها على الواردات من السلع الوسيطة ، بحيث تكون المحصلة النهائية هى الزيادة فى الطلب على النقد الاجنبى ، وليس التوفير فى استخدامه • ذلك انه كما سبقت الاشارة ، فان البدء فى سياسة احلال الواردات يؤدى بالضرورة الى حتمية توسيع نطاقها ، بحيث يلجأ واضع السياسة الاقتصادية ، بعد فترة ، الى الاستثمار فى صناعات السلع الاستهلاكية المعمرة ، وبعض الصناعات الوسيطة التى يرتفع فيها محتوى الواردات من السلع الوسيطة •

فالمستوى العام للواردات لا ينخفض ، وكل ما يحدث أن هيكل الواردات هو الذى يتغير كما يوضحه الجدول التالى •

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
سلع استهلاكية	١٠٫٦	٨٫٦	١٠٫١	٩٫٦
سلع وسيطة	٦٢٫٣	٧٠٫٥	٦٨٫٣	٦٦٫٣
سلع استثمارية	٢٧٫١	٢٠٫٩	٢١٫٦	٢٤٫١
جملة الواردات	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
(مليون دولار)	[illegible]	٤٩٠٫٨	٧١٤٫٢	١١٥٠٫٩

(التوزيع النسبى للواردات السلعية للاستخدام النهائى)

ويتضح من هذا الجدول انخفاض الاهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية ، وزيادة الاهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة ، وهو تغير هيكلى يعكس اتجاه حركة التصنيع من خلال احلال الواردات فى هذه الفترة (٤٤) • وهو تغير هيكلى لا يعكس على الاطلاق انخفاض الاعتماد على الخارج بل على العكس فالواردات من السلع الوسيطة (الاستهلاك الوسيط) والسلع الاستثمارية ، يمثلان فى سنة ١٩٧٠ : ٩٠٫٤ فى المائة من جملة الواردات • ويعنى ذلك أن معدل تشغيل الطاقة الانتاجية القائمة ومعدل زيادتها يتوقفان على حجم الواردات ، ومن ثم المتاح من النقد الاجنبى • اضف الى ذلك أن قدرة واضع السياسة

[٤٤] تشير بيانات نشرة البنك المركزى الاسرائيلى سنة ١٩٧٠ الى ان توزيع الناتج النهائى للقطاع الصناعى حسب الاستخدام النهائى كالاتى ٤٥٪ للاستهلاك الخاص ، ١٤٪ للاستهلاك العام ١٦٪ للاستثمار ، ٢٥٪ للصادرات• وهو ما يعكس الى حد ما طبيعة هيكل القطاع الصناعى • انظر •

Bank of Israel, Annual Report, 1970, p. 230.

الاقتصادية فى اسرائيل على التغيير فى نمط استخدام حصيلة النقد الاجنبى . قد انخفضت الى حد كبير . نتيجة لهذا التغير الهيكلى فى تركيب الواردات . ذلك ان التقليل من الموارد المتاحة لاستيراد السلع الوسيطة سيكون على حساب مستوى تشغيل الطاقة الانتاجية ، مما يعنى انخفاض مستوى الانتاج ، وانتشار البطالة ، كما ان تخفيض حجم الموارد الموجهة لاستيراد السلع الراسمالية ، سيكون على حساب الهبوط بمعدل نمو الدخل القومى ، ومعدل زيادة العمالة (٤٥) .

فالى اى مدى اسهم القطاع الصناعى فى استيعاب الزيادة فى القوى العاملة فى أحداث تغيير جذرى فى التوزيع النسبى للقوة العاملة ؟ خلال الفترة من ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ كان معدل نمو القوة العاملة (٤٦) ٥ فى المائة سنويا بينما كان معدل نمو القوة العاملة الصناعية ٣ر٦ فى المائة خلال نفس الفترة . وهو معدل يفوق معدل النمو للقوى العاملة كلها، ولمعدل نمو العمالة فى القطاعات الاخرى. وقد ترتب على ذلك زيادة الاهمية النسبية للعمالة فى الصناعة من ٢١ فى المائة سنة ١٩٥٠ الى ٢٥ فى المائة سنة ١٩٦٥ (٤٧) واستطاع القطاع الصناعى أن يستوعب ٥ر٢٨ فى المائة من الزيادة فى العمالة بين سنة ١٩٥٠، ١٩٦٥ (٤٨) وتعتبر هذه ولاشك اسهاما بسيطا من القطاع الصناعى فى استيعاب القوى العاملة، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار معدل نمو رأس المال والناتج فى هذين القطاعين خلال نفس الفترة ــ ٤ر١٤ فى المائة ، ٧ر١٠ فى المائة سنويا على التوالى (٤٩) ويرجع ذلك دون شك، الى ارتفاع الكثافة الرأسمالية للفن الانتاجى المستخدم فى هذا القطاع اذ زاد معامل رأس المال ــ العمل (نصيب العامل من رأس المال فى الصناعة) بمعدل سنوى قدره ٦ر٧ فى المائة (٥٠) . ولا شك أن هذا التحيز فى اختيار الفن الانتاجى كثيف رأس المال فى هذا القطاع، انما يرجع الى السياسة السعرية التى اتبعتها الحكومة الاسرائيلية، والتى بمقتضاها كان تغير الاسعار النسبية بين العمل ورأس المال لصالح الثانى اذ سبقت الاشارة الى أنه خلال هذه الفترة، كانت الواردات من الالات والمعدات معفاة من الضرائب على الواردات، ولم تكن خاضعة لاى نوع من الرسوم. وقد استمر هذا الاتجاه بالرغم من الاتجاهات التضخمية الداخلية والارتفاع المستمر فى الاجور مما ادى الى التحيز المستمر لاستخدام الالات، واحلالها محل العمل ، كلما كان ذلك ممكنا (٥١) .

والان لنتساءل مدى أدى نمط احلال الواردات كما طبق فى اسرائيل الى الكفاءة فى استخدام الموارد؟. ان الاجابة عن هذا السؤال. تقتضى الالتزام بمعيار محدد لتحديد معنى الكفاءة فى توزيع الموارد فى داخل القطاع الصناعى.

ويتوقف هذا بدوره على الغاية المستهدفة من السياسة الصناعية ولما كانت الغاية من احلال الواردات أصلا هى التوفير فى استخدام النقد الاجنبى (بوصفه موردا نادرا) فان المعيار الذى يمكن اللجوء اليه هنا ــ وهو نفس المعيار الذى

---

[٤٥] الا ان هذا الوضع لا يعتبر شيئا بالنسبة الى بعض الدول الاخرى التى ارتفعت فيها الاهمية النسبية للواردات من الغذاء ، ذلك ان اسرائيل استطاعت تحقيق اكتفاء ذاتيا من احتياجاتها من المواد الغذائية .

[٤٦] نقصد هنا معدل نمو العمالة
Employed Labour.

[٤٧] هذه النسب تخص القوة العاملة كلها ، وليست القوة العاملة [العمالة] اليهودية ، ذلك انه بالنسبة للاخير : تكون النسبة ٢٣٪ ، ٢٨٪ على التوالى . انظر
G. Fishelon: The Labour Market..., op. cit., p. 449.

[٤٨] على اساس ان العمالة سنة ١٩٥٠ كانت ٤١٩ الفا وسنة ١٩٦٥ ــ ٨٧٩ الفا انظر

[٤٩] N. Halevi, «Characteristics,» op. cit. p. 92.

[٥٠] A. L. Gaathon, op. cit., p. 206.

A. L. Gaathon, op. cit., p. 206.

[٥١] كان معدل التغير فى معدل احلال راس المال محل العمل ٢ر٣ ٪ سنويا فى القطاع الصناعى . ومعدل الاحلال لراس المال محل العمل هو معدل الزيادة فى معامل راس المال للعمل سنويا ، مرجحا بالنصيب النسبى لراس المال فى جملة عناصر الانتاج المستخدمة سنويا . انظر

A. L. Gaathon, op. cit., p. 113.

اخترناه بالنسبة للقطاع الزراعى – هو حجم الموارد المحلية اللازمة لتوفير وحدة واحدة من النقد الاجنبى (٥٢) وآخذا بهذا المعيار ، فانتوزيع الموارد (واحلال الواردات) كان يجب أن يذهب الى تلك الصناعات التى تنخفض فيها تكلفة الموارد المحلية لتوفير وحدة واحدة من النقــد الاجنبى نسبيا عن غيرها (٥٣) وهذا يعنى ، ان واضع السياسة الاقتصادية يجب أن يرتب الصناعات المختلفة ، من حيث الاولوية تنازليا بــادئا بالصناعات التى تتميز باقل تكلفة ممكنة بالمعنى السابق ٠

ان المتتبع لنمط احلال الواردات الاسرائيلى ، يجد أنه فى السنوات الاولى حتى بداية الستينات اتجهت الموارد الى تلك الصناعات التى تتمتع بأعلى تكلفة نسبية – بالنسبة للصناعات الاخرى – من حيث حجم الموارد اللازمة لتحقيق الوفر فى وحدة واحدة من النقد الاجنبى (٥٤) فالصناعات التى شهدت أكبر درجة من احلال الواردات عن غيرها ، وهى صناعات المنسوجـــات والملابس والاغذية والصناعات الكيمائية ، هى الصناعات التى تتميز بارتفاع التكلفة فيها عن غيرها ، بل لقد كانت هى أعلى الصناعات تكلفة ٠ وهذا يعنى أن التوسع خلال هذه الفترة قد تم فى تلك الصناعات التى تتميز بانخفاض كفاءتها نسـبيا عـن غيرها (ونقصد بمعنى انخفاض الكفاءة هنا أن أثمانها المحلية تعلو بكثير عن ثمن استيرادها ، سيف) ٠ والواقع أن هذا الاتجاه لنمط احلال الواردات ، ومن ثم لتوزيع الموارد ، لم يتغير بعد سنة ١٩٦٠ . ذلك ان قاعدة احلال الواردات قد اتسعت لتشمل العديد من السلع الاســتهلاكية المعمرة ، والسلع الوسيطة وبعض الصــناعات الحربية (انتاج الذخيرة وبعض المعدات الحربية وقطع الغيار) (٥٥) ويستدل على ذلك من ارتفاع معامل الواردات ، ومن استمرار الحماية المستمر مقيسا بمدى انحراف سعر الصرف الفعلــى للمستورد من هذه الصناعات عن سعر الصرف الرسمى ٠

ولقد ترتب على عزل الصناعة المحلية عــن المنافسة الدولية بهذا الحائط المرتفع من الحماية ، واتجاه الانتاج الى السوق المحلية فقط ، أن تعددت الوحدات الانتاجية والمشروعات داخل الصناعة الواحدة ، وهى جميعا وحدات انتاجية صغيرة لا تتمتع بمميزات الحجم الامثل للمشروع (٥٦) واذا كان الفن الانتاجى المستورد الذى تعتمد عليه هذه المشروعات ، يتطلب حدا أدنى من حجم الوحدة الانتاجية ، فقد ترتب على ذلك ظهور الطــاقة العاطلة فى عديد من الصناعات فى اسرائيل (٥٧) مما يؤكد اتجاهات انخفاض الكفاءة الانتــاجية فيها ٠ وقد ظل هذا الاتجاه السمة العامة المميزة لهيكل التنظيم الصناعى فى اسرائيل حتى سنة ١٩٥٩ ، اذ أنه فى ذلك التاريخ ، سمحت الحكومة الاسرائيلية لمواجهة انخفاض الكفاءة الانتــاجية ولدفع الصادرات الصــناعية الى الامــام ، للمشروعات الصناعية بالقيام باتفاقات الكارتل

---

[٥٢] The Cost of Dollar Added C.D.A.

[٥٣] وهذا يعنى بالضرورة انخفاض معامل الواردات فى هــذه الصناعات بمرور الوقت ، ومن ثم انخفاضه بالنسبة الى مستوى الاقتصاد القومى . انظر . H. Pack, op. cit., p. 77679.

[٥٤] الواقع ان اكبر درجة مــن احلال الواردات قد تمت فى الصناعات الكيمائية ، وهى الصناعة ذات التكلفة العليا ، من حيث حجم الموارد المحلية اللازمة لتوفير وحدة واحدة من النقد الاجنبى . انظر . انظر H. Pack, op. cit., p. 80.

[٥٥] لا يعنى ما ذكر اعــلاه ان الموارد لم توجه الى بعض الصناعات ذات الكفاءة العالية بالمعيار الذى سبق ذكره . ذلك ان بعض الصناعات مثل الماس ، وصنــاعات ادوات البناء ، والجلود ، والاخشاب وبعض الصناعات المعدنيه ، وهى صناعات كفاءتها النسبية عالية بالنسبة للصناعات الاخرى ، قد توسعت خلال هذه الفترة . وكل ما نريد ذكره هنا ، ان التوزيع النسبى للموارد ، كان دائما متحيزا تجاه الصناعات ذات الكفاءة المنخفضة لاعتبارات استراتيجية.

[٥٦] Ephraim Kleiman: The Structure of Israel Manufacturing Industries, 19‥ — 1962. Jerusalem. Folk Project, 1964; Menug raph, p. 92, Table C. 4.

[٥٧] للتعرف على مدى الطــاقة العاطلة فى بعض الصناعات الاسرائيلية ، انظر . Meir Merhav, «Excess Capacity...» op. cit., p. 34.

Cartel حتى يمكن الاستفادة من وفورات الحجم . Economic of scale وترتب على ذلك أن تحول الهيكل الصناعي الى هيكل احتكار القلة Oligapoly

اذ أصبحت ثلاثة أو أربعة مشروعات مسئولة عن الجزء الاكبر من ناتج هذه الصناعات يعيش بجانبها في نفس الصناعة عدد كبير من الوحدات الانتاجية الصغيرة (٥٨) والواقع أن هذا الهيكل الجديد لم يستطع أن يقضي على ظاهرة الطاقة المعطلة ، بل زادها في بعض الاحيان حدة ولم يترتب على هذا الهيكل الجديد ارتفاع في الكفاءة وبالتالي انخفاض في الاسعار (٥٩) .

ولا يجب أن يفهم مما سبق ، أن احلال الواردات كان العنصر الوحيد المسئول عن زيادة وتوسيع الناتج الصناعي ، ذلك أن الطلب المحلي لعب دورا مهما بالنسبة للتوسع الصناعي بصفة عامة ، وبالنسبة لبعض الصناعات بصفة خاصة . اذ زادت أهميته النسبية عن احلال الواردات في بعض الصناعات (٦٠) . ذلك أن احلال الواردات بمفرده ، قد لا يسمح بانشاء بعض الصناعات نتيجة صغر حجم السوق ، وعدم امكانية اقامة المستودعات على أساس الحجم الادنى الامثل . ومن هنا كانت سياسة الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بزيادة الاستهلاك ، ومن ثم بزيادة الطلب حاسمة في هذا الصدد . ذلك أنه بالنظر الى الحجم السكاني الاسرائيلي ، لم يكن من الممكن اقامة بعض الصناعات ، اذا لم يكن الدخل الفردي والاستهلاك الفردي يتزايدان بصفة مستمرة ، مما يسمح بزيادة حجم الطلب . وقد تكفل معدل نمو الاستهلاك الفردي المحقق (٥ في المائة سنويا) من انجاز هذه الغاية . فرفع معدل الاستهلاك الفردي ليس فقط عاملا هاما لرفع مستوى المعيشة . ولكن كان عاملا حاسما في توفير الطلب المحلي ، ودفع عجلة التوسع الصناعي .

الا أن التوسع الصناعي لم يكن راجعا فقط الى احلال الواردات وتوسع الطلب المحلي ، فقد لعبت الصادرات (الطلب الخارجي) دورا هاما في دفع الانتاج الصناعي . بل لقد لعبت الصادرات دورا بارزا في زيادة انتاج بعض الصناعات ، مثل المنسوجات ، والملابس ، ومنتجات المطاط ، والبلاستيك ، والماس المصقول ، والمعادن الاساسية . وقد زادت أهمية الصادرات بالنسبة للقطاع في السنوات الاخيرة ، اذ مثلت الصادرات الصناعية حوالي ٢٥ في المائة من الناتج الصناعي (٦١) .

وقد حققت الصادرات الصناعية (عدا الماس) زيادة قدرها ٢٧٨٠ في المائة خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٧٠ ، اذ زادت من ٩ ملايين دولار الى ٢٤١ مليون دولار سنة ١٩٧٠ بالاسعار الجارية) (٦٢) . وخلال تلك الفترة ، ازدادت الاهمية النسبية للصادرات الصناعية . كما تغير هيكل الصادرات الصناعية تغيرا جوهريا خلال تلك الفترة . ففي سنة ١٩٥٣ كانت الصادرات الصناعية تمثل ٤٢٫٧ في المائة من الايراد الاجمالي للصادرات السلعية و ٣٨ في المائة من القيمة المضافة للصادرات السلعية (٦٣) . بينما كان الماس المصقول يمثل ٢٢٫٥ في المائة من الايراد الاجمالي سنة ١٩٥٣ ، ٨٫١ في المائة من القيمة المضافة سنة ١٩٥٣ . أما في سنة ١٩٧٠ فقد كانت الصادرات الصناعية (عدا الماس) تمثل ما يزيد على ٤٦ في المائة من الايراد الاجمالي للصادرات السلعية و

...مع الصادرات الزراعية بقيمة مضافة
...لية (٨٠ فى المائة من الناتج المصدر) ، تمثل
...قيمة المضافة للصادرات الصناعية ٥٠ فى المائة ،
...ى حين تصل الى ٢٠ فى المائة فى حالة الماس
...صقول ، نتيجة لارتفاع محتوى الواردات فى
...الة الاخير ٠ وهكذا ظل الماس المصقول متخلفا
...راء الصادرات الزراعية دائما من وجهة نظر
...يمة المضافة ، بينما تخطت القيمة المضافة
...صادرات الصناعية فى عام ١٩٦١ القيمة المضافة
...صادرات الزراعية (٦٦) ٠

... الصناعات فى الصناعات التقليدية التى
نمت وتوسعت لسياسة احلال الواردات تحت هذا
الحائط الواقى من الحماية الجمركية ، وبالتالى
فهى جميعا صادرات تتم تحت غطاء ضخم من
الاعانات ، نتيجة لانخفاض الكفاءة الانتاجية لهذه
الصناعات بالرغم من طول مدتها ٠

الا أن النصف الثانى من الستينات شهد تغيرا
هيكليا فى الصادرات الصناعية ٠ اذ بدأت الاهمية
النسبية للصادرات التقليدية فى الانخفاض ،
وبدأت تدخل فى نطاق الصادرات الصناعية سلع

سعر الصرف الفعلى للصادرات الصناعية فى اسرائيل(ليرة ـ للدولار من القيمة المضافة) ٠

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
سعر الصرف الرسمى للصدر	٠٫٣٥٢	١٫٨	١٫٨	٣٫٠٠	٣٫٠٦٠
سعر الصرف الفعلى للصدر	٠٫٣٨٥	١٫٨٢٧	٢٫٠٧٦	٣٫١١٠	٥٫٠٦٠
سعر الصرف الفعلى للصادرات الصناعية	—	—	٢٫٠٧١	٣٫٣٠	٥٫١١

جديدة . مثل بعض المنتجات المعدنية (١٠ فى المائة سنة ١٩٦٨ من الصادرات الصناعية (٦٨) ، وصناعة الطائرات (٢ر٣ فى المائة سنة ١٩٦٨ ، وما اصبح يطلق عليه بالصادرات القائدة (١٨ فى المائة من جملة الصادرات الصناعية سنة ١٩٦٨ ، وهى الادوية ، ومعدات النقل ، والالات الدقيقة ، ومنتجات الصناعات الالكترونية ، والالات الصناعية .. الخ (٦٩) .

وتركز السياسة الاقتصادية فى اسرائيل على نمو وتطوير هذه الصادرات القائدة أو الصناعة الكثيفة المهارة ذلك ان اسرائيل تتمتع بعرض وفير من المهارات الفنية ، والكفايات العلمية ، يؤهلها لهذا النوع من الصناعات التى يمكن أن تتمتع فيها بميزة نسبية بالمقارنة بالصناعات الاخرى (وبصفة خاصة الصناعات التقليدية) . حقيقة ان هذا الاتجاه نحو تطوير الصناعات (وبالتالى الصادرات) كثيفة المهارة ، ليس اتجاها حديثا ، فان الاهتمام بالموالح فى الزراعة ، وبالماس المصقول وصناعة الفراء فى الفترات الاولى لاعلان قيام الدولة ، ليس الا اهتماما بتلك الانشطة التى تلعب المهارة الفنية فيها دورا أساسيا .

والواقع انه بالرغم من هذا الاتجاه ، الا أن التوسع فى الصادرات الصناعية فى الفترة الماضية بالمعدلات التى أشرنا اليها ، لا يمكن النظر اليه الا بوصفه توسعا غير طبيعى ، تم انجازه نتيجة للاجراءات الاصطناعية التى اتخذتها الدولة ، لدفع وتوسع الصادرات الصناعية بصفة خاصة . وتتمثل هذه الاجراءات فى الاشكال المختلفة للاعانات التى تقدمها الدولة لدفع الصادرات . وأول هذه الاشكال المختلفة للاعانات هو سعر الصرف الفعلى للصادرات الصناعية، كما يوضحها الجدول التالى:

ويوضح الجدول التالى حجم الاعانة . ممثلا فى الفرق بين سعر الصرف الرسمى . وبالنسبة لبعض انواع الصادرات كالمنسوجات، وصل سعر الصرف الفعلى الى ٦ر١٨ سنه ١٩٧٠ [٠ [٧٠]أما الماس فهو ينخفض عن المتوسط السائد، اذ بلغ فى تلك السنة ٧٩ر٣ ليرة للدولار من القيمة المضافة ، بينما وصل سعر الصرف بالنسبة لبعض السلع الاخرى الى ٥٥ر٤ ليرة للدولار . ولا شك أن حجم الاعانة المرتفع، يعكس الى حد بعيد ، انخفاض القدرة التنافسية للصناعات الاسرائيلية فى الخارج ، مما اضطرت الحكومة الاسرائيلية معه الى اتخاذ العديد من الاجراءات لدفعها . لنأخذ مثلا على ذلك معدل ارتفاع أسعار السلع الصناعية بالمقارنة بالسلع المنافسة دوليا . ففى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ ارتفعت أسعار السلع الصناعية المحلية فى اسرائيل بحوالى ٣١ فى المائة بينما ارتفعت أسعار السلع (فوب) الاجنبية المماثلة خلال نفس الفترة بحوالى ٢ فى المائة .

ولا تتوقف الاعانات فقط عند حد رفع سعر الصرف الفعلى للصادرات ، اذ تشمل الاعانات أنواعا أخرى ، مثل زيادة الحوافز الاقتصادية تحت نظام اعادة دفع الضريبة غير المباشرة (٧١) ، واعفاء الواردات التى تستخدمها الصناعات التصديرية من الضرائب على الواردات . ولعل أحد الوسائل التى استخدمتها الحكومة فى هذا الصدد ، لتشجيع استخدام الطاقة العاطلة السائدة فى التصدير ، السماح لاصحاب المشروعات برفع السعر المحلى الى أى حد لتغطية الخسارة الناجمة عن الصادرات (٧٢) . وهذا بجانب الانواع الاخرى من الاعانات المباشرة ، سواء ذلك الداخلة تحت نظام اعادة الدفع **Refund scheme** ، أو الانواع الاخرى من الاعانات المباشرة . وقد وصلت هذه الاعانات حوالى ٩١ مليون ليرة اسرائيلية سنة ١٩٦٦ (٧٣) .

٧ ـ العوامل الاخرى :

أشرنا فيما سبق الى نموذج النمو للاقتصاد الاسرائيلي ، وهو نموذج الاستزراع الاقتصادى ، والعوامل الرئيسية التى ساعدت على نجاحه ، وهى الهجرة المشتركة لكل من السكان ورأس المال • ثم أوضحنا كيفية تفاعل العمل ورأس المال فى التطبيق ، والدور الذى أداه كل منهم ، ثم انتهينا الى شرح الاستراتيجية الانمائية التى حددت كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق الاهداف القومية • ان أن هناك عاملا آخر ساعد النموذج الاسرائيلي للنمو على تحقيق هذه المعدلات المرتفعة للنمو (١٠ فى المائة سنويا) ، وهو فى نفس الوقت عامل هام يجعل نمط الاستعمار الاستيطانى فى اسرائيل مختلفا تمام الاختلاف عن نمط الاستعمار الاستيطانى فى عديد من الدول الاخرى ، وبصفة خاصة دول الاستيطان الحديث • هذا العامل هو حجم وطبيعة القاعدة الاقتصادية التى انطلق منها الاقتصاد الاسرائيلي ونمط نموه سنة ١٩٤٨ • وتتمثل هذه القاعدة فى حقيقتين : الاولى ، مستوى الدخل الفردى الذى انطلق منه الاقتصاد الاسرائيلي • الثانية ، القاعدة الاقتصادية متمثلة فى رأس المال القومى والثروة القومية التى أصبحت متاحة ، بناء على نزوح السكان العرب سنة ١٩٤٨ •

أولا : تشير التقديرات الى أن متوسط الدخل الفردى فى فلسطين سنة ١٩٤٤ كان حوالى ٧٤ جنيها استرلينيا (٧٤) (على أساس ربط الجنيه الفلسطينى بالجنيه الاسترلينى فى ذلك الوقت) ، وهو ما يساوى حسب سعر الصرف السائد فى ذلك الوقت ٢٨٦ (٧٥) دولارا للفرد • وتشير كافة الدراسات الى ان الاقتصاد الفلسطينى قد شهد خلال السنوات من ١٩٤٤ حتى ١٩٤٨ توسعا اقتصاديا فى أغلب القطاعات الاقتصادية (٧٦) • ولذا فان الدخل الفردى الذى يساوى ٣٠٠ دولار سنة ١٩٤٨ لا يعتبر تقديرا متحيزا الى أعلى • ويضع هذا التقدير فلسطين فى مستوى أعلى من جميع الدول النامية فى ذلك الوقت ، سواء فى آسيا أو افريقيا •

ثانيا : حجم الطاقة الانتاجية العربية التى تم التخلى عنها ، نتيجة لنزوح السكان العرب • وتقاس بحجم رأس المال القومى العربى • المتمثل فى الطرق ومحطات الكهرباء والمصانع ورأس المال الثابت فى الزراعة والمنازل فى الريف والمدن والمخزون من السلع .. الخ (٧٧) . وقد قدر حجم رأس المال الثابت المحلى فى اسرائيل سنة ١٩٥٠ بأسعار سنة ١٩٥٥ على أنه يمثل ٢٫٣٠٢٫٩ مليون ليرة اسرائيلية . وهذا يضع رأس المال الثابت المحلى فى نهاية سنة ١٩٤٨ ـ اذا افترضنا ان حجم الاستثمارات سنة ١٩٤٩ ، سنة ١٩٤٨ كان بنفس مستوى سنة ١٩٥٠ ـ حوالى ١٫٧١٥٫٩ مليون ليرة اسرائيلية • فاذا افترضنا جدلا أن رأس المال الثابت العربى يمثل نصف رأس المال المحلى فى فلسطين ، فان نصيب رأس المال العربى الثابت سنة ١٩٤٨ يكون ٨٥٠ مليون ليرة اسرائيلية . هذا بالاضافة الى الاراضى الزراعية التى تركها النازحون • وتشير الاحصاءات الاسرائيلية الى حدوث زيادة فى الاراضى المزروعة من ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ الى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ حوالى ٥٠ فى المائة (٧٨) وهو تقدير لا يعكس حقيقة الاراضى

---

[٧٤] يوسف الصايغ : «الاقتصاد الاسرائيلي » منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٦ ص ٧٢ .

[٧٥] على اساس ان سعر الصرف ١ جنيه استرلينى = ٤ دولارات فى ذلك الوقت .

N. Halevi, op. cit. p. 230.

[٧٦] تشير اغلب الدراسات حتى خلال الثلاثينات الى ان متوسط الدخل الفردى فى فلسطين كان يضعها فى مصاف الدول متوسطة الدخل كاليابان، الاتحاد السوفيتى ، والارجنتين .. الخ انظر

N. Halevi, op. cit., p. 23, Also S. Kuznet, «International Income Levels,» Economic Changes, New York 1953, p. 220.

[٧٧] يقوم الدكتور يوسف الصايغ بتقدير قيمة المساكن والالات ووسائل النقل والاراضى بحوالى ٧٥٦٫٨ مليون جنيه استرلينى . يوسف الصايغ المرجع السابق ص ١١٠ .

[٧٨] C.B.S. Statistical Abstract, 1957 — 1958, p. 120.

التى تم الاستيلاء عليها (٧٩) . أضف الى ما سبق الارصدة الاسترلينية التى تراكمت لدى بريطانيا خلال الحرب ، والتى استولت عليها اسرائيل (٥٨ مليون جنيه استرلينى) .

والغرض الاساسى من الاشارة السابقة ، هو أن الاقتصاد الاسرائيلى لم يبدأ من الصفر . حقيقة أن معدل النمو الذى تحقق يعكس مجهودات ضخمة ، ولكن نقطة البداية لابد ان توضع فى الاعتبار عند اصدار حكم تقريرى على العوامل التى ساعدت على تحقيق معدل زيادة الطاقة الانتاجية خلال هذه الفترة .

٨ ـ الخلاصـــة والنتائج :

أولا حقق الاقتصاد الاسرائيلى خلال الفتـرة محل البحث معدلا مرتفعا لنمو طاقته الانتاجية ، بلغت فى المتوسط حوالى ٥ر١٠ فى المائة سنويا . وقد تم انجاز هذا المعدل لزيادة الطاقة الانتاجية فى اطار نموذج للاستزراع الاقتصادى ، تـم بموجبه نقل مكونات اقتصاد قومى (من رأس مال وقوى بشرية وسوق) من مكان الى مكان ، أى من الشتات الى الارض الموعودة .

ثانيا : كان العاملان الاساسيان فـى نموذج الاستزراع الاقتصادى هما الهجرة المشتركة لكل من العمل وراس المال . فالهجرة السكانية الى اسرائيل مسئولة عن ٦٠ فى المائة من الزيادة السكانية خلال تلك الفترة ، بينما استطاعت هجرة راس المال ، على هذا النطاق الواسع ، أن تمنح اسرائيل فائضا للواردات بلغ فى المتوسط حوالى ٢٠ فى المائة من الناتج القومى . وقد تمكنت بوساطة هذه الهجرة لرأس المال من تحقيق أهدافها فى التوسع الاقتصادى ، وبناء جيشها القوى .

ثالثا : استطاع التفاعل بين الهجرة السكانية وهجرة راس المال فى اطار نموذج الاستزراع الاقتصادى ، أن يدفعا عملية النمو الذاتى فى اسرائيل . اذ بموجبهما تم تحقيق توازن ديناميكى فى اطار عملية النمو . فالهجرة المشتركة للعمل وراس المال ، قدما العرض الكافى من عناصر الانتاج اللازم لبناء الطاقة الانتاجية (العرض) . واستطاع رأس المال بمسـاعدته فـى اسـتيعاب الهجرة السكانية ، وفى عملية الاستيعاب ، خلق السوق ، ومن ثم الطلب اللازم لتشغيل هذه الطاقة الانتاجية (الطلب) .

رابعا : لم يكن من الممكن لرأس المال والهجرة السكانية أن يؤديا بمفردهما الى تحقيق عملية النمو السريعة ، بل لابد من استراتيجية اقتصادية (كجزء من الاستراتيجية القومية) لتحدد نمط وكيفية استخدام هذين الموردين . وقد استهدفت هذه الاستراتيجية بناء اقتصاد يهودى متكامل فى فلسطين ، استعدادا لاعلان الوطن القومى ، ثم بعد سنة ١٩٤٨ استهدفت بناء اقتصاد عصرى ، يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الاقتصادى .

خامسا : كان المحور الاساسى الذى تدور حوله الاستراتيجية الاقتصادية الاسرائيلية ، قضية الامن القومى ، وضمان وتوفير الامن القومى لليهود فى الشتات ، وذلك بالاعداد ببناء الوطن القومى . وكذلك ضمان الامن القومى للدولة الجديدة ، بخلق ظروف استمرارها ، وفرض وجودها ، وتحقيق احلامها التوسعية .

سادسا : يقتضى تحقيق الامن القومى ، تحقيق عدة أهداف ، أهمها بناء جيش قوى قادر على توفير ظروف حماية هذا الامن القومى . وهذا ما اقتضى تحقيق مستوى مرتفع من الانفاق الحربى ١٠ فى المائة من الناتج القومى . كـــذلك اقتضى تحقيق هذا الهـــدف لبنـــاء طـــاقة انتـــاجية ضخمة ، فى وقت قصير نسبيا ، قادرة على تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتى ، كشرط من شروط الامن القومى . وهو ما اقتضى تحقيق معدل مرتفع للاستثمار (٣٠ فى المائة من الناتج القومى) ،

دون أن يخلّ ذلك برفع مستوى المعيشة باستمرار ، لخلق ظروف الطلب المناسبة لتشغيل هذه الطاقة • ومن ثم كان الارتفاع لمعدل الاستهلاك الفردى (٥ فى المائة سنويا) •

سابعا : اقتضى ذلك على جبهة السياسة الاقتصادية ، تطبيق سياسة احلال الواردات على نطاق واسع فى كل من الزراعة والصناعة • هذا فى نفس الوقت الذى تم فيه بناء القاعدة الاساسية من رأس المال الاجتماعى . وقد تكفلت هجرة رأس المال ، توفير امكانية تحقيق السياسات السابقة فى هذا البند ، وفى البند الخامس • هذا وقد نفذت سياسة احلال الواردات ، بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، اذ نتج عنها فى أغلب الاحوال ، نمط غير كفء فى توزيع الموارد ، وكثير من أوجه الفقد والضياع فيها ، كما ارتفعت بالتالى التكلفة الاجتماعية لتنفيذ هذا البرنامج .

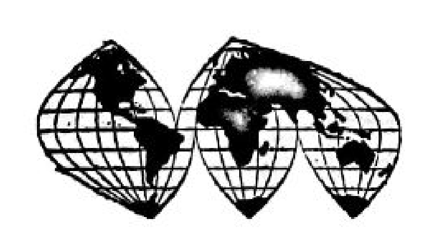
ثامنا : تمكنت اسرائيل من تطبيق هذا النمط من احلال الواردات عن طريق عزل هيكلها الانتاجى عن العالم الخارجى بحائط مرتفع من الحماية الجمركية . تمكنت من اقامته بوسائل السياسة الاقتصادية المختلفة • وقد تحقق فعلا لاسرائيل الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، وفى عديد من أنواع السلع الصناعية والزراعية •

تاسعا : ان تحقيق الاكتفاء الذاتى ، كهدف استراتيجى ، قد ترتب عليه من ناحية أخرى ، نتيجة لنمط احلال الواردات ، زيادة الاعتماد على الخارج متمثلا فى الارتفاع المستمر فى الواردات (٤٠ فى المائة من الناتج القومى) ، وفى التزايد المستمر فى العجز فى الميزان الخارجى •

عاشرا : صاحب اتجاه احلال الواردات ، اتجاه آخر لزيادة ودفع الصادرات • الا أن المشروعات التى أقيمت فى ظل نمط احلال الواردات وتحت الحماية الجمركية ، لم تكن قادرة على المنافسة الدولية • ومن ثم كانت الاعانات على نطاق واسع لدفع الصادرات بأى ثمن •

حادى عشر : بالرغم من فائض الواردات الذى كان متاحا للاقتصاد الاسرائيلى ، الا انه لم يستطع أن يمنع الاسعار من الارتفاع • وبالتالى أصبحت الضغوط التضخمية المزمنة ، سمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلى • ويرجع ذلك بصفة خاصة ، الى ضغوط الطلب المحلى الذى منع انخفاض فائض الواردات ، ودفع الاسعار الى أعلى • وقد خلقت هذه الضغوط ، ليس فقط نتيجة للمعدل المرتفع للاستثمار ، ولكن نتيجة للارتفاع المستمر فى متوسط الدخل . وبالتالى الاستهلاك الفردى • ولقد زاد من هذه الضغوط ، الارتفاع المستمر فى مستوى الانفاق الحربى والاستهلاك العام •

ثانى عشر : استطاعت اسرائيل الى حد ما ، أن تحقق أهدافها الاستراتيجية ، ولكن تحقيق ذلك كان على حساب اعتبارات الكفاءة الاقتصادية • ان الاقتصاد الاسرائيلى هو النموذج المثالى لبيان كيف يمكن أن تحكم الاعتبارات الاستراتيجية مجرى السياسة الاقتصادية ، ونمط النمو الاقتصادى ، بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة • هل حقيقة أن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية على هذه الدرجة من الاهمية ، اذا تم التضحية بها فى سبيل تحقيق هدف سياسى ؟! •

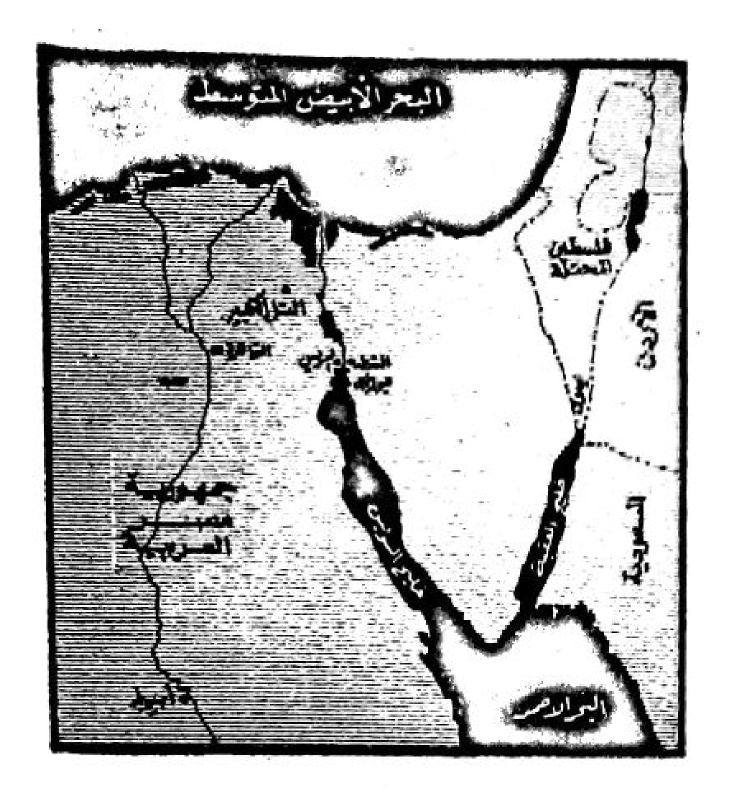


د. يونان لبيب رزق

مدرس التاريخ الحديث بكلية
البنات جامعة عين شمس

فترة الرئاسة الثانية للمستر
ثيودور روزفلت رئيس جمهورية
الولايات المتحدة الامريكية
عام ١٩٠٩ (١) ، خرج بعدها من
البيت الابيض تسبقه شهرة عريضة، اكتسبها خلال
فترتي رئاسته ، سواء بسبب مواقفه ضد التجمعات
الاحتكارية الرأسمالية ، أو نتيجة لنيله جائزة
« نوبل » عام ١٩٠٦ الى الحد الذى وضعته أحدى
الصحف المصرية فى مصاف كل من واشنطون
ولنكولن ، أعظم الرؤساء الامريكيين (٢) .

قرر المستر روزفلت بعد ذلك أن يقوم برحلة صيد
الى افريقيا ، متفقا مع مجلة « سكريبنر » ان
يوافيها برسائله عن رحلته هذه ، وبدأ بالفعل فى



تلك الرحلة التى انتهى مطافه فيها بالقاهرة فى مارس عام ١٩١٠ . ولا شك أن ما أظهره من ضروب الشجاعة فى أعمال الصيد فى الغابات الافريقية ، بالاضافة الى شهرته العريضة السابقة ، قد خلقا تيارا من الانبهار بالرجل ، ترجم عن نفسه باسمى عبارات الترحيب التى اكتظت بها أعمدة الصحف المصرية ، والتى صدرت عن سائر قطاعات المصريين .

كتبت احدى كبريات الصحف المصرية يوم وصوله الى القاهرة فى ٢٢ مارس مقالا يكفى تسجيل عنوانه لادراك طبيعة محتواه .. يقول العنوان « الى جناب المحترم الكولونل روزفلت ـ الى عظيم من عظماء القرن العشرين اقترن اسمه بالفخار والشرف ـ الى أفضل ممثل للامة الامريكية العظيمة » (٣) .

وصحيفة كبرى أخرى هى « الجريدة لسان حزب الامة تكتب فى نفس اليوم فى وصف الرجل فتقول « انه الاول فى الحرب ، والدليل على ذلك

(٣) المؤيد فى ١٩١٠/٣/٢٢

بلاؤه الشديد فى حرب كوبا الاخيرة ، والاول فى السلم ، والدليل حسن وساطته بين روسيا واليابان فى حربهما الاخيرة ، وهو الاول فى قوته ، وسل من شئت من الاميركيين يجيبوك (!)

ويتزايد الترحيب مع الايام القليلة التى قضاها الرئيس الامريكى فى القاهرة ، حتى يتحول الى مظاهرة عامة يشترك فيها جموع السياسيين والصحفيين والادباء ، يتضح مدى حجمها فى أن شاعرين كبيرين مثل أحمد شوقى وحافظ ابراهيم قد شاركا فيها (٤) .

ولا شك أن هذه المظاهرة من الترحيب ، لم تنبعث فقط من مجرد الانبهار بشخصية تيودور روزفلت ، وانما كان لها أسبابها الاخرى فيما يمكن تسجيله فى الاعتبارات الاتية :

١ ـ انه كان أول رئيس لجمهورية الولايات المتحدة الامريكية يقوم بزيارة مصر .

٢ ـ ما كان يمثله كأحد كبار المدافعين عن « الديموقراطية ، مما صادف هوى فى نفوس المدافعين عن تطبيقها ، والذين كانوا فى صراع خلال ذلك الوقت ضد الاوتوقراطية الخديوية من ناحية ، أو استبداد المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية من ناحية أخرى .

يبدو ذلك مما كتبته « الجريدة صحيفة حزب الامة ، والذى خاضت معاركه أساسا ، يقوده مفكره « أحمد لطفى السيد » ضد اوتوقراطية السلطة .

تكتب « الجريدة » فى ١٦ مارس عن روزفلت فتقول :

« الرجل ديموقراطى بالمعنى الصحيح ، لا ينكص أمام أية حرب سياسية أو قانونية يرى وجوب اشهارها على الاريستوقراطية ، بل هو يرى أن الاريستوقراطية المالية هى من أشد الاخطار على البلاد ، اذا كبرت مطامع أصحابها .

« وهو لا يزال مع أنصاره من النواب واقفين بالمرصاد لكل من يريد بالامة استبدادا تجاريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا . ومما لا ريب فيه ، ان حملته الشهيرة على أرباب الملايين ، اذا كانت لم تؤد الى أخذ جانب من ثروتهم الضخمة واعطائها قسرا للامة ، فهى نبهت الافكار ، واضعفت من الاطماع الجامحة ، وجعلت أمثال كارينجى وروكفلر يفكرون فى بذل قسم كبير من أموالهم الطائلة على الاعمال النافعة » .

٣ ـ ومن ناحية أخرى ، فلا شك أن سمعة الولايات المتحدة الامريكية ، كدولة « غير استعمارية لم تشارك فى حركة المد الامبريالى خلال تلك الفترة .. لا شك أن هذه السمعة قد أضفت على الرئيس الامريكى صورة محببة ، اسهمت فى ارتفاع نغمة الترحيب به من جموع المصريين الذين كانوا يخوضون وقتذاك صراعا من أجل التحرر من الاحتلال البريطانى ، وهو ما سجلته احدى الصحف المصرية آنئذ بقولها ان المصريين « كانوا يميلون للامريكيين أكثر من الامم الاوربية ، لانهم لم يصلهم أذى من ناحية أمريكا ، وهم مع ذلك ينتفعون من مدنيتها ، بقدر ما هم منتفعون من مدنية أوربا ، ولذلك كانت تجارات وصنائع أمريكا فى الصف الاول من رغبة المصريين فى ثمرات التمدن العصرى » (٥) .

٤ ـ أضف الى كل ذلك ، السمعة الطيبة التى اكتسبها الامريكيون كموظفين فى الحكومة المصرية

---

[٤] من قصيدة طويلة لشوقى فى المؤيد فى ٢٧ مارس يقول :
« يا امام الشعوب بالامس واليو ... م ستعطى من الثناء فترضى »
... وحمى الجود (حاتم) الجود افنى ، كن ظهيرا لاهلها ونصيرا ... وابذل النصح بعد ذلك محضا
« قل لقوم على [الولايات] ابقا لظ اذا ذاقت البرية غمضا »
... احرجوه فضيع العهد نقضاء ، حاشه الماء فهو صيد كريم ... شيمة [النيل] ان يفى وعجيب
« شيد والمال والعلوم قليل ... انقذوه بالمال والعلم نقضا ... ليت بالنيل يوم يسقط فيضا
ومن مطلع قصيدة لحافظ ابراهيم ... انقذوه بالمال والعلم نقضا
« هى خطب الدنيا الجديدة شنف .. سمع مصر بقولك المأثور »
... ثلت شوق الاسير للتحرير ، قف غدا ايها الرئيس وعلم ... انما شوقها لقولك يساوى
« واخبر الناس كيف سدتم على النا ... س وجئتم بمعجزات الدهور ... اهل مصر حرية التجديد
[٥] المؤيد فى ١٩١٠/٦/١١

ـ يتصل ـ

او فى الجيش المصرى ، خاصة على عهد الخديو اسماعيل ، وهو ما سجلته أيضا نفس الصحيفة بقولها « ان المصريين قد انتفعوا انتفاعا مخصوصا من الامريكان الذين استقدمهم اسماعيل باشا لوظائف الرى فى نظارة الاشغال ، وللجندية فى الجيش المصرى ، فهم الاساتذة الوحيدون الذين علموا المصريين بأمانة ، ولم يخلطوا وظائفهم بالسياسة . وحسبهم فخارا فى مصر أن جميع الضباط العظام الحائزين لرتبة اللواء العسكرية فى الجيش المصرى الان ، من تلامذة الجنرال ستون ، ومن كان معه من الضباط الامريكيين فى عهد الخديو الاسبق (٦) .

وكان من الطبيعى أن يتبع كل ذلك الترحيب ، تسابق فى توجيه الدعوات للرئيس الامـــريكى الحديث ، الا أنه قرر عدم اجابة أيا من هذه الدعوات ، سوى دعوة الجامعة المصرية « ليلقى فيها خطبة وجيزة طبقا للتصريح الذى أدلى به أحد المتصلين بالرئيس لصحيفة مصرية (٧) .

وكان التوقع العام أن يتعرض روزفلت فى خطبته المقررة ، الى موضوعات لا صلة لهـا بالسياسة ، على أساس أن الحكومة الامريكية تأبى على رعاياها التعرض لسياسات الدول المحلية ، فاذا كان هذا حال الرعايا الامريكيين ، فلا يعقل أن رجلا كان رئيسا لحكومتها يظهر ميلا الى أى شىء له أقل علاقة بالسياسة (٨) .

وانتظر الجميع يوم ٢٨ مارس عام ١٩١٠ ليسمعوا الرجل .

خطبة الجامعة :

فى ذلك اليوم ، وفى الجامعة المصرية ، اجتمعت نخبة من كبار المصريين ، رئيس الجامعة وكبار رجالها ، وعدد من كبار رجال الدولة ، وعدد من كبار المشتغلين بالسياسة والصحافة فى البلاد .

وتكلم المستر روزفلت ، وكان ما نطق به آخر ما تصوره جموع السامعين الذين علت وجوههم امارات الدهشة .

قال الرئيس الامريكى فى موضع من خطابه ما نصه :

« لا يمكن اعداد أمة للحكم الذاتى باعطائها دستورا مسطرا على الورق ، فان تربية الفرد تربية تؤهله للعمل الحسن فى هذه الدنيا ، تستلزم مر الايام والسنين ، كما أن تربية أمة ما لتصير أهلا لحكم نفسها ، ليست مسألة عشر سنين او عشرين سنة ، بل مسألة اجيال متعاقبة . على أن هناك قوما يقودهم الجهل الى الاعتقاد بأن منح دستور مسطر على الورق ، ولاسيما اذا كان مفتتحا بعبارات مفخمة ، هو بنفسه يمنح قوة الحكم الذاتى للامم ، وذلك غير صحيح بتاتا . . وعندنا أن الصفة الجوهرية ليست الاسراع فى الحصول على قوة يساء استعمالها ، بل تربية الصفات الجوهرية تربية بطيئة ثابتة ، مثل حب العدل والانصاف ، والاتكال على النفس والاعتدال ، التى تمكن وحدها الامم من حكم نفسها » .

ومن ناحية أخرى ، فانه لما كان روزفلت قد وصل الى القاهرة بعد أكثر قليلا من شهر من حادثة اغتيال بطرس غالى باشا رئيس النظار المصرى فقد ، أدان فى خطابه هذا العمل بقوة ، وكان مما جاء فيه قوله :

« ومن مظاهر الجوهرية لهذا العمل ، استنكار كل عمل خارج عن حدود القانون ، وكل نوع من الحسد والبغضاء ، وخصوصا ما بنى منها على الدين أو الجنس . هذا وان كل رجل كريم الخلق قد استاء كل الاستياء لمقتل بطرس باشا ، فان مقتله أعظم مصابا على مصر منه على الفرد نفسه . والنوع الذى يخرج القتلة ، هو النوع الذى يشتمل على جميع الصفات التى تبعد الانسان عن المدنية الصحيحة ، أى النوع الذى يخرج جنودا ضعافا أيام الحرب ، ورجالا شر منهم أيام السلم . ورجل مثل هذا هو فى أعلى ذرى النذالة ، وكل من يعتذر عن عمل مثل عمله، أو يتغاضى عنه ، وكل من يحرض عليه بقول او بفعل مباشرة أو بواسطة قبل ارتكابه أو بعده ، انما هو مثل مرتكبه فى درجة نذالته » (٩) .

---

[٦] المؤيد : نفس العدد السابق
[٧] المؤيد فى ١٩١٠/٣/١٥
[٨] المؤيد نفس العدد السابق
[٩] نص الخطاب فى ملحق صدر من « الجريدة » فى نفس يوم القائه ملحق ٩٢٥ فى ١٩١٠/٣/٢٨

وحدث ما كان لابد من توقعه من ارتفاع الاصوات ، بعضها بالاحتجاج على ما جاء فى الخطبة وبعضها بالتأييد ، ومجرد تسجيل هذه الاصوات يؤدى فى النهاية الى وضع القضية كلها فى اطار « الحدوتة السياسية » التى تنتهى بهذا التسجيل (•)

ولعل تلك النظرة هى التى دفعت الكثيرين ممن تعرضوا بالكتابة التاريخية لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى فى مصر ، الى اهمال هذا الموضوع ، على اعتبار أن لا مكان « لحدوتة سياسية » فى سياق حركة تاريخية عامة . والنجاح فى العثور على هذا المكان ، يؤدى فى النهاية الى امكان تغيير طبيعة هذا الموضوع ، من « حدوتة سياسية » الى حدث تاريخى ، وهو ما نحاوله على امتداد السطور التالية (•)

وتقتضى مثل هذه المحاولة لدراسة خطبة الرئيس الامريكى فى القاهرة ، فى اطار الحركة التاريخية المصرية فى تلك الحقبة ، تتأثر بها وتؤثر فيها ، التعرض لعدد من الموضوعات يمكن ترتيبها على النحو الاتى :

أولا ، الدوافع التى حدت بشخصية امريكية عامة مثل « تيودور روزفلت » ، الى اتخاذ مثل هذا الموقف العدوانى من الامال الوطنية المصرية لاسيما أن بلاده كانت قد درجت حتى ذلك الوقت على الالتزام « بمبدأ مونرو » الذى ظل يمنع القوى الاوربية من التدخل فى الشئون الامريكية ، والذى ظل فى نفس الوقت يضع قيودا على انطلاق « الولايات المتحدة خارج أراضى الامريكتين .

ثانيا : الوضع السياسى العام فى مصر ، خلال وقت زيارة روزفلت لها ، خاصة فيما اتصل بطبيعة الصراع المتطور بين الوجود الاحتلالى البريطانى من ناحية ، وبين القوى الوطنية النامية من ناحية أخرى (•)

ثالثا : ردود الفعل التى تداعت نتيجة للخطبة ، واشتراك الرئيس الامريكى السابق فى دفع ردود الفعل تلك ، لتصنع مع غيرها من الاسباب منعطفا هاما فى التاريخ المصرى ، تميزت المرحلة التى تلته بتنمر السياسة الاحتلالية للعمل الوطنى ، والسعى الى ضربه وتصفيته بمجموعة من قوانين القمع ، نجحت فى النهاية فى تحقيق اغراضها ، وانهاء احدى مراحل الحركة الوطنية ، لتدخل مصر والعالم بعدها غمار الحرب العالمية الاولى ، التى مهدت لانبعاث هذه الحركة فى أعقابها على نحو مغاير (•)

أولا : دوافع موقف روزفلت :

بالرغم مما يبدو من تناقض بين السياسة الامريكية العامة ، وبين تعرض روزفلت لبعض القضايا السياسية المصرية فى خطبته بالجامعة ، كما سبقت الاشارة ، الا أن محاولة يجب أن تجرى لتفسير موقف الرئيس الامريكى .

ومن الواجب فى هذا الصدد ، عدم الاخذ بتفسيرات رجال الحركة الوطنية المصرية التى سجلتها صحفهم فى أعقاب الخطبة ، والتى حكمها الانفعال بالمفاجأة ، أو على الاقل أخذ هذه التفسيرات بحذر ، لا سيما اذا ما لوحظ مدى ما وصلت اليه بعض هذه الصحف من تطرف . فقد رأت احداها مثلا ، ان ما دفع الرجل الى سلوك هذا السبيل أنه « آفاقى أغنياء يجوس خلال قصور ذوى الجاه ، والسلطة ويتغنى بالاناشيد التى تطرب لها مسامعهم (١٠)

وباستبعاد هذه التفسيرات وليدة الانفعال المؤقت ، تبقى ثلاثة تفسيرات رئيسية يمكن تقديمها باعتبار أنها قد دفعت الرجل الى فعلته :

١ ــ شخصية « تيودور روزفلت » نفسه غير التقليدية ، والتى ما كانت تمنعه من الادلاء بما يعتقد بأنه الصواب ، ما دام قد دعى ليقول كلمته . ولم يكن منتظرا أن يمنعه فى ذلك تقليد أو سياسة أمريكية مرسومة ، مثل مبدأ مونرو ، وذلك بالرغم من صفته العامة .

ويكفى لتأكيد هذا الفهم ، أن روزفلت خلال فترة رئاسته الاولى ، قد قدم مفهوما جديدا « لمبدأ مونرو » نفسه ، وذلك فى عام ١٩٠٤ وبعد أكثر من ثمانين عاما على صدور هذا المبدأ (١٨٢٣) .

٢ ـ الجو السياسى الذى وصل فيه روزفلت الى القاهرة ، بعد أكثر قليلا من شهر على حادثة اغتيال بطرس غالى باشا ، وهى أكبر حادثة اغتيال سياسى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث والمعاصر ، منذ أن اغتال « سليمان الحلبى القائد الفرنسى » كليبر » قبل ذلك بأكثر من قرن .

ولا شك أن تلك الحادثة قد انعكست على تصرفات روزفلت وأقواله ، اذ أنها أكدت له صدق ما أشاعته سلطات الاحتلال من اضطراب الامور فى البلاد ، تمهيدا لتبرير ما انتوته من استخدام أسلوب العنف فى مواجهة نمو الحركة الوطنية . كما انه لا يمكن فى هذا الصدد أغفال مشاعر « روزفلت » الشخصية ازاء « الاغتيال السياسى » ، بالنظر الى ما سببه اغتيال الرئيس « ماكنلى » الذى كان نائبا له ، عام ١٩٠١ من آلام «

٣ ـ تأثر روزفلت الواضح بما جاء فى كتاب اللورد كرومر « مصر الحديثة » من آراء ، سعى فيها صاحبها الى التأكيد على ما تصوره من « دور بناء » قام به البريطانيون فى مصر خلال السنوات التى انقضت منذ احتلالهم للبلاد .

وقد اتفق كافة المراقبين على أن أغلب ما انتهى الى علم روزفلت من أحوال مصر ، انما استمده أساسا من كتاب « مصر الحديثة » ، وانه أعجب كل الاعجاب بما احتواه هذا الكتاب ، كما أنه اصطحبه كدليل له يقرأ فصوله أثناء رحلته (١١) .

يؤكد هذا الرأى ، اتفاق بعض العبارات التى قالها الرئيس الامريكى السابق فى خطبته ، مع عبارات كرومر فى كتابه ، خاصة ما جاء فى الفصل الختامى من هذا الكتاب ، من أن على المصريين الانتظار لاجيال عديدة قبل الحصول على « الحكم الذاتى (١٢) هو نفس الرأى الذى خلص اليه روزفلت فى خطبته فى القاهرة . كما يؤكده اعرابه فى مناسبات شتى سابقة ، عن اعجابه باللورد كرومر ، الى حد دعوته الى ضيافته فى « البيت الابيض » قبل انتهاء مدة رئاسته الثانية (١٣) ، وهو ما تنبه اليه المصريون . الا أن هذا التنبه كان متأخرا .

تنبه المصريون متأخرين أيضا ، الى أن روزفلت وهو فى طريقه الى القاهرة من أواسط افريقيا ، قد ألقى خطبة فى الخرطوم امتلأت بالتمجيد للانجليز ، ومدح أعمالهم فى السودان «ونسيانه أو تناسيه أن يشير الى اليد المصرية التى كان لها الفضل الاكبر فيما بهر أنظاره . مغضيا الطرف عن الاموال الكثيرة التى دفعها المصريون فى السودان ، والدماء الغزيرة التى سفكوها فى أرضه (١٤) .

ثانيا : وضع مصر السياسى عند زيارة روزفلت :

كان تعرض الرئيس الامريكى السابق لمطلب الدستور من جانب ، ولقضية مقتل رئيس النظار من جانب آخر ، بمثابة المواجهة المباشرة لاكثر الموضوعات فرضا لنفسها على الحياة السياسية المصرية خلال تلك الايام ، مما يفسر ردود الفعل المضاعفة لخطاب الرجل . هذا من ناحية ، ثم ما ترتب على ذلك من تأثيرات فى العلاقات بين مختلف القوى السياسية فى مصر ، مما أكسب الحادثة بعدها التاريخى من ناحية أخرى .

وفيما يتصل (بمطلب الدستور) ، فمع أن أغلب برامج الاحزاب المصرية التى تأسست أواخر عام ١٩٠٧ قد تضمنته ، الا أن الالحاح فى طلبه أخذ فى التزايد على نحو واضح خلال العامين التاليين ولسببين :

أولهما : الانقلاب فى تركيا فى يولية ١٩٠٨ ، وما ترتب على ذلك من نجاح جماعة الاتحاد والترقى ، فى اجبار السلطان عبد الحميد الثانى ،

[١١] مقال بعنوان « اسباب القاء روزفلت لخطبته » اللواء فى ١٩١٠/٣/٢١
ومقال بعنوان « صدى اقوال الكولونل روزفلت » المؤيد فى ١٩١٠/٤/١
[١٢] انظر الفصل الختامى تحت عنوان « مستقبل مصر »
Cromer: Modern Egypt Vol. II.
[١٣] المؤيد فى ١٩١٠/٣/٢٢
[١٤] مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٢٨

بكل أرتوقراطيته المشهورة ، على النزول على رأى الجماعة ، والموافقة على اصدار دستور للدولة .

ولما كانت أحداث تركيا تتردد صداها فى مصر ، فان الحركة الوطنية المصرية قد شددت من طلبها باصدار دستور للبلاد ، فى مواجهة أوتوقراطية الخديو واستبداد الاحتلال .

ثانيهما : سياسة التقارب الواضحة التى تأكدت خلال هذين العامين ، بين الخديو عباس الثانى وبين المعتمد البريطانى الذى خلف كرومر السير الدرن جورست » ، التى عرفت بسياسة الوفاق ، والتى أدت الى تقارب مماثل بين أكبر حزبين فى البلاد ، الوطنى والامة ، حول مطلب الدستور ، على اعتبار أنه السبيل الى اعراب الحركة الوطنية عن ذاتها ، فى مواجهة تحالف قوى السلطة (١٥) .

ومن الواضح أن المطالبة الشعبية بالدستور ، قد أخذت فى التزايد منذ النصف الثانى من عام ١٩٠٨ حتى بلغت ذروتها أوائل ١٩١٠ ، خاصة خلال أيام زيارة روزفلت للعاصمة المصرية .

ففى أواخر عام ١٩٠٨ تقدم مجلس شورى القوانين بمشروع قرار للحكومة ، جاء فيه أنه « بعد المذاكرة قررت الهيئة باتفاق الاراء ما هو آت : « أن يطلب من حكومة الجناب العالى اعداد مشروع قانون بمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة أمورها الداخلية ، وتدبير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الاهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم » (١٦) .
وفى فبراير من العام التالى (١٩٠٩) تقدمت الجمعية العمومية بطلب للخديو لاعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة أحوال البلاد الداخلية ، وتدبير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تنطبق على الاهالى وفى تقرير الضرائب والرسوم » (١٧) .

ومثل هذين الطلبين من المجلسين اللذين خلقتهما سياسة الاحتلال ، يوضحان قبل أى شىء ، تعاظم المطلب بالدستور فى خارجهما ، مما أدى أخيرا أن يصل صداه الى المجلسين المذكورين .

ويأتى العام التالى (١٩١٠) وبالذات شهر مارس من تلك السنة ـ شهر مجىء روزفلت ـ لتصل حملة المطالبة بالدستور الى ذروتها .

ففى خلال ذلك الشهر ، بدأت دورة جديدة للجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، شهدت تيارا قويا للمطالبة بالدستور .

وفى جلسة « الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٩ مارس دارت أغلب اقتراحات الاعضاء (١٨) حول « اشتراك الامة مع الحكومة اشتراكا فعليا ، وانتخاب عضو مجلس الشورى بأغلبية آراء مندوبى بلاد المديرية وانتخاب أعضاء مجالس المديريات ، بل ان عبد اللطيف الصوفانى بك شن حملة عنيفة على الحكومة ، لعدم استجابتها لطلب المجلس الذى قدمه فى الدورة السابقة « بانشاء مجلس نيابى (١٩) .

وبعد ذلك بأقل من أسبوع ، وفى جلسة الجمعية العمومية ايضا المنعقدة فى ٢٤ من نفس الشهر نجح الصوفانى بك واسماعيل باشا أباظة فى انتزاع قرار بأغلبية الاصوات ، بالتقدم بطلب آخر للحكومة « لاعداد مشروع قانون لايجاد مجلس نيابى له رأى قطعى فى ادارة أمور البلاد الداخلية من ادارية ومالية ، وتدبير شئونها المحلية ، وان يكون رأيه تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الاهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم .. وابلاغ عدد أعضاء المجلس الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الامة بمعنى أكمل من الحالة الراهنة » (٢٠) .

ولقد ظاهرت الصحف الوطنية مطلب الجمعية العمومية بحملة صحفية واسعة ، « فاللواء » تكتب

غداة مطلب الجمعية الجديد تطالب « بمجلس نيابى لمصر ، يكــون له رأى قطعى فــى شــئون البلاد (٢١) ، و « مصر الفتاة تحتفل بذكرى مرور ثلاثة وأربعين عاما على افتتاح أول مجلس نيابى فى مصر فى ١٩ مارس ١٨٦٦ ، وتمجد تلك الايام ، وتطلب من المصريين أن يستمروا فى ذكرها طالما بقوا « محرومين منها (٢٢) . كما أنها فى أعقاب مطلب الجمعية السالف الذكر ، تطلب من أعضائها تأليف وفد منهم يتقدم الى الخــديو يطلب « منح رعيته الدستور » وأن ينيبوا فردا منهم ليخــاطب صــاحب العــرش بهــذه الامنيــة العظيمة (٢٣) .

وكما نلاحظ ، فان كل هذا التيار النــامى بالمطالب الدستورية ، كان يزداد تصــاعدا ، وبصورة حاسمة على امتداد الايام العشرة التى سبقت خطبة روزفلت ، بما تضمنته من « صدمة قوية ألقاها فى وجوه الوطنيين ، يحذرهم من الاستمرار فى طريقهم .

تبقى بعد ذلك قضية مقتل رئيس النظار « بطرس باشا غالى » بيد أحد المعروفين بصلتهم بالحزب الوطنى « ابراهيم الوردانى » ، وبالرغم من فشل السلطة فى اثبات وجود اتصال مباشر بين الحزب وبين تدبير الجريمة ، الا أنه قد ترتب عليها ، على حد تعبير محمد فريد فى مذكراته « قيام الحكومة بشــدة ضــد الحــزب الــوطنى ورجــاله وجرائده (٢٤) .

ولم تقتصر الاشارة بأصابع الاتهام للحــزب الوطنى على الحكومة المصرية ، بل امتدت لتشمل سائر الجماعات والقوى .

فالمتمد البريطانى فى تقريره عن عام ١٩٠٩ الذى عرف فحواه وقت زيارة الرئيس الامريكى ، يستهله بالقول : « لست أتردد فى القول أن زعماء الحزب الوطنى مسئولون أدبيا عن مقتل بطرس باشا ، فانهم قضوا السنين وهم يطعنــون ويهاجمون ، مدركين تماما أن أقوالهم تلك الموجهة الى الشبان الجهلاء الشديدى الحماس ، لا تلبث أن تدفعهم الى ارتكاب الجرائم التى يتظاهر أولئك الزعماء الان بالاستياء من وقوعها (٢٥) .

والجماعات السياسية المصرية الاخرى تشارك بدورها فى الاتهام . ففى تحقيق قام بــه مراسل « الطان » فى القاهرة مع كل من زعماء الحزبين الكبيرين الاخرين (الامة والاصلاح) على المبادىء الدستورية) أعرب « أحمد لطفى السيد عن أن « الاتفاق كبير بين مبادىء الحزب الوطنى وحزب الامة ، وان البحث قد جرى غير مرة فى ضم الحزبين وجعلهما حزبا واحدا ، ولكن مقتل بطرس باشا غالى كان من طبيعته منع هذا الامتزاج ، وواضح أن لطفى السيد يتهم بذلك الحزب الوطنى بتدبير الجريمة .

ونفس الاتجاه يبدو من اقــــوال الشيخ على يوسف رئيس حزب الاصلاح أيضا ، اذ قال : « ان الفرق بيننا وبين الحزب الوطنى ، أننا كارهون كراهة قطعية لكل شدة وعنف (٢٦) .

وتجىء خطبة روزفلت ، وما تضمنته من هجوم قاس على « القتلة ، ثم علــى « المحرضين ، لتبدو وكأنها جزء من الحملة العامة الموجهة ضد الحزب الوطنى بوجه خاص ، وضد الحــركة الوطنية فى البلاد بوجه عام .

ثالثا : ردود الفعل لهجوم روزفلت :

على ضوء أوضاع مصر السياسية ، فيما أشرنا اليه ، كان متوقعا أن تستقبل خطبــة الرئيس الامريكى بردود فعل واسعة ، وعلى مختلــف المستويات ، فى مصر ، وفى انجلترا ، وفــى امريكا .

[٢١] اللواء فى ١٩١٠/٣/٢٦ مقال « مجلس نيابى لمصر » .
[٢٢] مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/١٩ مقال « ذكرى الحرية والدستور ١٩ مارس » .
[٢٣] مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٢٧ مقال « اقرنوا الطلب بالسعى يا اعضاء الجمعية العمومية » .
[٢٤] مذكرات محمد فريد ص١٢
[٢٥] Annual Report, 1909 p. 1.
[٢٦] تلخيص مقالة الطان بعنوان « الاحزاب فى مصر » اللواء فى ١٩١٠/٦/٧

اما بالنسبة لمصر ، فان سائر القوة الوطنية ، على اختلاف ولاءاتها ، قد استهجنت اقوال الرئيس الامريكى ، وتراوحت مظاهر الاستهجان بين المقال الصحفى والخطبة السياسية ، ومظاهرة الاحتجاج .

وكان « الحزب الوطنى »، بطبيعة الحال ، اكثر الجماعات السياسية استهجانا مادام انه كان اكبر القوى الوطنية من ناحية ، ومادام أن خطبة الجامعة قد استهدفته قبل اى جماعة سياسية أخرى من ناحية أخرى .

« اللواء » صحيفة الحزب ، تعرب عن دهشتها من « نصحه للمصريين بمقت القتل والقتلة .. وهم المشهورون بمقتهم لذلك » .

وتستطرد فى الاعراب عن دهشتها ، فيما يتصل بما ذكره عن الدستور فتقول « لا ندرى ماذا يعنى به ، فان كان القصد بذلك تلميحه الى عدم كفاءتنا للحكم الذاتى ، وهو ما يتبادر الى الذهن ، فنحن نؤكد له اننا الان وقد خالطنا الغرب فى حركته العلمية ، ونهضته الادبية ، أرقى من كل الامم التى نالت الدستور فى أول نيلها له . واذا كان جنابه يهنىء الاتراك ويعتقد فى كفاءتهم الدستورية ، فاننا لسنا أقل منهم كفاءة فى هذا الباب ، لتمرننا على نظامات شبيهة بالدستورية اكثر من ربع قرن » (٢٧) .

كما تستغرب الصحيفة الوطنية من طلب روزفلت «الذى عرف القاصى والدانى مقدار حبه للحرية » بأن يأتى الدستور تدريجا ، وترى ان « الدستور وجد فى الامم اثناء تقلباتها المختلفة فى اطوار الرقى ، من العائلة الى القبيلة الى الشعب الى الامة ، وانه كان لكل جماعة من هذه الجماعات مجالس للنظر فى شئونها ، حائزة على قوتى التقرير والتنفيذ معا . فلما ترقت عهدت بالقوة الاولى للهيئة النيابية ، وبالثانية للحكومة ، وأن امة ينقصها التقرير ، ويتوفر فيها التنفيذ بسائر معانيه ، لهى أمة ناقصة النظامات ، بل لا نظامات لها » (٢٨) .

وكانت صحيفة « مصر الفتاة » أشد صحف الحزب الوطنى عنفا فى الرد على روزفلت ، فقد رأت أن الرجل لم يقل ما قاله الا للرد على أعضاء الجمعية العمومية ، فيما أجمعوا عليه فى الاسبوع السابق من طلب المجلس النيابى ، وطالبت النواب المصريين بعدم السكوت على هذا الطعن اذ انه « من العار ان تسمعوا هذه المذام من رجل لا يعرف أمتكم ، ولم يقم بينكم ، وتسكتوا على ذلك » (٢٩) .

ولما كانت الجامعة قد منحت روزفلت لقب الدكتوراه ، فقد أعربت صحف الحزب الوطنى عن استيائها الشديد من ذلك ، ورأت « أن الامة لا تكون راضية الا اذا عمد دولة الامير (٣٠) الى صنع واحد من ثلاث : اما أن يسترد هذا اللقب الذى أعطاه من غير أن يأخذ رأى المتبرعين فيه ، واما أن يكتب للصحف أنه لم يطلع على الخطبة قبل القائها ، واما أن يستقيل من رئاسة الجامعة » (٣١) .

وفى نفس الوقت ، دبر الحزب على وجه السرعة اجتماعا عاما فى « البيلوت باسك » القى فيه « على فهمى كامل » خطبة حماسية فى الرد على الرئيس الامريكى السابق ، تبعتها مظاهرة احتجاج قوية من جموع المستمعين ، تقدموا الى فندق « شبرد » حيث كان يقيم المستر روزفلت ، وساروا فى موكب حاشد بنظام وسكون كاملين يتقدمهم العلم المصرى صائحين بالدعاء للدستور ، والهتاف بالحرية ، معبرين بكل لغة عن شدة استيائهم من ذلك الرجل الذى كان واقفا باحدى شرفات الفندق يرى بعينيه ويسمع بأذنيه ، ما جناه على نفسه » (٣٢) [!]

وتوج الحزب الوطنى كل تلك الاعمال ، باجتماع للجنته التنفيذية التى قررت الاحتجاج على ادارة

---

[٢٧] اللواء فى ١٩١٠/٣/٣٠ ــ المقال بعنوان « المستر روزفلت فى الجامعة المصرية » .
[٢٨] اللواء فى ١٩١٠/٣/٣١ ــ المقال بعنوان « خطبة روزفلت ــ تفنيد آرائه واظهار مقاصده » .
[٢٩] مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٣١ مقال بعنوان « ماذا يجب على النواب ازاء تصريحات الكولونل روزفلت » .
[٣٠] الامير حسين كامل رئيس الجامعة .
[٣١] مصر الفتاة فى ١٩١٠/٤/٢ مقال بعنوان « الامة تطلب ترضية من رئيس جامعتها » .
[٣٢] مصر الفتاة فى ١٩١٠/٣/٣٠

الجامعة ، الى كونها رأيا يؤخذ فى الحركة القائمة خطبته ، وزادت على ذلك فمنحته لقب دكتور ، كما قررت ارسال احتجاج اليه شخصيا والى الجرائد الامريكية الكبرى (٣٣) .

كان رد الفعل بالاستهجان واضحا ايضا لدى « حزب الامة » . ففى اليوم التالى لخطبة الرئيس الامريكى ، دعت « الجريدة » الى اجتماع فى قاعة « سينما توغراف باتيه » ألقى فيه « لطفى السيد » خطبة للرد على روزفلت .

وقد عاب مدير « الجريدة » على خطبة روزفلت « خروجها عن كونها درسا يلقى فى الجامعة ، الى كونها رايا يؤخذ فى الحركة القائمة فى مصر لطلب الدستور » .

كما نقد ما تضمنته خطبة الرئيس الامريكى من ضرورة الارتقاء التدريجى قبل نيل الدستور ، وتساءل عن « النقطة التى يحسب منها ابتداء التدريج ، والنقطة التى ينتهى اليها التدرج اللازم للحكم الذاتى . وأين نحن الان من سلم الارتقاء ؟ » .

ورد على هذا التساؤل بأن « النقطة الاولى للتدرج فى الحكم الذاتى هى وجود الامة بالمعنى الاجتماعى . أى يوم ترتقى من الوحشية ، حيث لا علاقة بين الافراد الا التنافر والحرب ، الى المدنية حيث توجد القوانين الاجتماعية المنظمة لروابط الافراد بعضهم مع بعض . من ذلك الحين يبتدىء ارتقاء الامة فى سلم التدرج للحكم الذاتى . وأما النقطة الاخيرة لهذا التدرج فهى مجرد ارادة الامة للدستور » .

ويخرج من ذلك بأن « نصيحة المستر روزفلت أولى بها أن تلقى على شعب جديد ، خرج أمس من البربرية الى المدنية ، اما مصرنا العتيقة فى مدنيتها ، التى كانت تحكم بالشورى قبل اكتشاف الامريكتين بزمن طويل ، فانه لا يمكن أن يقال بانها فى أول مراتب الارتقاء الزمنى » .

وينهى لطفى السيد خطبته بدعوة قوية قال فيها : « لا تيأسوا ولا تفتر عزائمكم الحادة فى طلب الدستور مهما قال الذين يظلمون الحقيقة . ولئن خذلكم روزفلت مهما كان مقدار حكمه من الخلو عن الغرض ، فلقد نصركم أساتذته فى الديموقراطية ، ولينصركم الله والله خير الناصرين » (٣٤) .

حتى « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » أكثر الاحزاب المصرية اعتدالا ، وأقربها للسلطة ، اذ كان معروفا أنه لسان حال السراى .. حتى هذا الحزب ورئيسه الشيخ على يوسف ، استهجنوا خطبة الرئيس الامريكى .

وقد شبه الشيخ الخطبة بخطبة اللورد كرومر فى الاوبرا فى ٤ مايو عام ١٩٠٧ (٣٥) ، وان كان قد تلمس العذر للورد لانه «كان راحلا ناقما على مصر والمصريين ، فلم يستطع ان يكظم غيظه ، وأراد أن يصب جام غضبه على هؤلاء القوم الذين كفروا بنعمته وأنكروا جميله ، فكان غضب الاحمق الاخرق » ، أما الرئيس الامريكى فلم يجد له عذرا ، وانتقد خطبته انتقادا عنيفا ، خاصة ماجاء فيها من الاشارة الخفية الى الاحتلال الاجنبى ، وأن مصر فى حاجة دائما اليه ، وهى الكلمات التى كان يرددها كرومر فى تقاريره ، ثم فى كتابه بعد ذلك . وقد رأى رئيس حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، أن سبب هذا التفكير من روزفلت أنه « اتخذ أقوال اللورد كرومر عن مصر أنجيلا مقدسا » .

وعبر « على يوسف » عن المرارة التى أحسها المصريون من جراء الخطبة ، حين رأى أن الرئيس الامريكى السابق قد أساء للامريكيين فى نفوس المصريين « الذين سيعتقدون مكرهين بعد هذا الخطاب ، أن مبادىء الحرية والانصاف التى اشتهر بها أهل الولايات المتحدة قد لا تتعدى مصالحهم . وأن أفضل ممثل للامة الامريكية قد يغره السراب ، فيسوق اليه من يطلب ماء ليقتله ظمأ » (٣٦) .

---

[٣٣] نفس الصحيفة ونفس العددالسابقين .

[٣٤] نص الخطبة صدر به ملحق خاص من الجريدة ملحق ٩٢٦ فى ١٩١٠/٣/٢٩

[٣٥] والمعروفة بخطبة الوداع ، القاها كرومر بمناسبة رحيله عن مصر ، وصب فيها جام غضبه على المصريين متهما اياهم بنكران الجميل .

[٣٦] المؤيد فى ١٩١٠/٣/٢٩ مقال بعنوان « خطيب الامس ـ الكولونل روزفلت فى الجامعة المصرية ما اشبه الليلة بالبارحة » .

وشارك كتاب « المؤيد » فى الحملة ضد روزفلت ، وعلى رأسهم كاتب الصحيفة المشهور « مصطفى لطفى المنفلوطى » الذى دعا الى « محاكمة روزفلت أمام محكمة العدل » (٣٧) فى مقال بهذا العنوان . وقد رأى أن الرئيس الامريكى لم يصنع ما يصنعه القاضى العادل فى الاعتماد على الشهود الثقاة المنزهين عن التحيز والغرض ، بل اعتمد « اما على انكليزى لا يفوت ذكاءه وفطنته أن لا خصم للدستور المصرى سواه ، أو متكلنز ربما كان من ذلك النوع الذى لا ينال خيرا كثيرا فى الحكومات الدستورية » .

ومن بين كل الدوائر السياسية فى مصر ، لم يعرب أحد عن رضائه عن الخطبة ، سوى تلك ذات الاتصال الوثيق بالوكالة البريطانية مما بدا واضحا على صفحات « المقطم » جريدة الاحتلال ، التى كتبت أن روزفلت خطب خطبته فى الجامعة « وهو يعتقد أنه يخدم الامة المصرية ، بما بذل لها فيها من النصائح عن اخلاص وحسن نية ، وخصوصا حيث خصها على استهجان أفعال الجانين الذين يستحلون قتل النفوس البريئة لاغراض سياسية » (٣٨) .

ولقد امتدت ردود الفعل بالضرورة الى الجانب البريطانى ، فقد اكدت « التايمز » اللندنية ذات العلاقات الوثيقة بالخارجية البريطانية ،انكلامن سير الدون غورست المعتمد الانجليزى فى القاهرة ، والسير ريجنلد وينجت حاكم عام السودان، قد بعث بخطابات رسمية الى المستر روزفلت يبلغانه فيها تقديرهما العظيم لخطبه فى مصر وفى السودان ويعربان عن آمالهما ان تأتى هذه الخطب بنتائج حسنة (٣٩) .

أكثر من ذلك ، فقد عبر صدى خطبة الرئيس الامريكى المحيط ، ليصل الى الولايات المتحدة الامريكية ، ويجد من يعلق عليها .

فقد كتب المستر « ارثر بريزبان » أحد المعلقين الامريكيين المشهورين فى ٢ ابريل فى صحيفة « النيويورك امريكان » يستهجن ما جاء فى خطبة روزفلت ، ورأى ان الشرقيين قد استنتجوا منها « ان امريكا قد عدلت عن الاعتقاد بالمبادئ الديموقراطية » .

كما انتقدت جريدة الصن The Sun المشهورة الرئيس الامريكى على عدم احترامه لمشاعر مضيفيه ، وذكرته بدستور بلاده الذى خالفه فى خطابه ، والذى يقضى على الولايات المتحدة بمساعدة كل شعب على الافلات من ربقة الرق والاستعمار (٤٠) .

ومع كل ذلك فان قصة روزفلت مع مصر لم تنته بعد ! .

خطبة الجيلدهول :

لم يكن قد مضى شهران على خطبة الرئيس الامريكى فى الجامعة المصرية بكل ما أثارته من ردود فعل سياسية ، حتى كان فى لندن فى نهاية جولته الطويلة .

وفى دار البلدية بالعاصمة البريطانية (الجيلدهول) وفى ٣١ مايو من نفس السنة [١٩١٠] القى الرجل خطبة اخرى اختص مصر والسودان بالجانب الاكبر منها .

وكان مما قاله « ان انجلترا منحت مصر افضل حكومة رأتها تلك البلاد منذ الفى سنة ، ولكنها اخطأت فى بعض النقاط الجوهرية ، بسبب ما أبدته من الخوف والاحجام » . استطرد قائلا « ان الجبن فى بعض الاحيان قد يكون اعظم ضررا من الشدة والظلم » .

ثم انتقل من ذلك الى تقرير مجموعة من التصورات ، لخصها احد الكتاب المعاصرين فى النقاط الاتية :

– ان مركز انجلترا فى مصر ، انما هو مركز القيم على مصالح الحضارة .

ـ ان الوضع القائم فى البلاد ، يمثل تهديدا للامبراطورية البريطانية وللحضارة .

ـ ان اخطاء الانجليز نتجت عن كونهم قد قدموا اكثر مما ينبغى لجموع الشعب المصرى .

ـ عدم رغبة الحزب الوطنى فى حفظ مبادىء العدل الدولية ـ كما ثبت من حادثة اغتيال رئيس النظار ـ مما لا يوفر الجو المناسب لابسط انواع الحكم الذاتى .

ـ التأكيد على مسئولية الحكومة القائمة فى مصر فى حفظ النظام ، ووجــــوب اتخــــاذها الاجراءات المناسبة لتحقيق ذلك .

ـ ان انجلترا قد تدخلت فى مصر منذ ٢٨ عاما مضت ، وان معونتها لتلك البلاد كانت ضرورية للغاية .

ـ استحالة منح بلد ما حق الحكم الذاتى مادام مثل الاغتيال حجر الزاوية فى سبيل الوصول الى الحياة الدستورية (٤١) .

وانهى المستر روزفلت خطبته فى دار بلدية لندن ، بدعوة قوية الى البريطانيين بأن « يكون وجودهم فى مصر حقيقة ملموسة او يرحلون عنها » (٤٢) .

والواقع ان خطبة الرئيس الامريكى الاخيرة ، كانت تماما دعوة صريحة الى استخدام العنف ضد المصريين وحركتهم الوطنية ، وكما جاء بالحرف الواحد فى جانب من هذه الخطبة « ان اللين فى بعض الاحيان قد يكون اعظم ضررا من الشدة والظلم » (!) (٤٣) .

واذا كانت « خطبة الجامعة » قد اثارت اشد ضروب الدهشة لدى المصريين ، فان « خطبــة الجيلدهول قد اثارت اشد ضروب الغضب الى حد دفع حتى الجمــاعات الســياسية التى اتصفت بالاعتدال ، الى استخدام أسلوب للرد لم تعتمد على استخدامه من قبل .

فالحرية لسان حال المعتدلين من جماعة حزب الامه ترى « ان تهافت هذا الصياد الافريقى على اطراء العنف والاستبداد فى القرن العشرين ،لهو احتقار منه للمدنية التى يفتخر بها الاوروبيــــون والامريكيون ، بل هو قضاء على كل مبــدأ ديموقراطى شريف . بل هو كلام همجى لا يليق برئيس او ملك ، ولو كان من رؤساء القبائل التى رآها المستر روزفلت » (٤٤) .

والمؤيد لسان حال المحافظين من جماعة « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » ، تقول « ان المستر روزفلت ان كان قد اظهر فى خطبته بمصر قلة ذوق ،فانه فى انجلترا اظهر خفه وطيشا الى حد انه يحسن بعقلاء الامريكيين ان يطلبوا بحث قــواه العقلية ، اذ انه يلقى عارا على الامريكيين ، يجدر بهم ان ينفضوه عن كواهلهم (٤٥) .

واهم من الغضب ، ما تنبهت اليه دوائــر « الحزب الوطنى » من الاهداف من وراء النغمة التى حرص روزفلت على اعادة ترديدها فى لندن ، كما عبرت احدى صحفهم بأن « الواقف علــى أساليب الانجليز يحكم لاول وهلة انهم سخبوا لسان روزفلت من فمه ليردد النغمة التى يريدون اسماعها لاوربا » (٤٦) .. وكانت هذه النغمــة تستهدف توفير الجو المناسب فى مصر وفى اوربا ، لانطلاقة من سياسة العنف الانجليزية ، تعمل على اضعاف الحركة الوطنية ، ان لم يكن القضــاء عليها .

روزفلت وسياسة العنف الاحتلالية :

وكانما كانت خطبة الرئيس الامريكى فى لندن ، بمثابة اشارة البدء لكافة الجماعات السياسية

Alexander, J: The truth about Egypt pp. 349 — 350.

[٤١]
[٤٢] الجريدة فى ٢ يونية ١٩١٠
[٤٣] المصدر السابق ـ نفس العدد
[٤٤] الجريدة فى ١٩١٠/٦/٤ . مقال بعنوان [المستر روزفلت ايضــا والسياسة الانكليزية] .
[٤٥] المــؤيد فى ١٩١٠ ٦/٢ . مقال بعنوان [المستر روزفلت فى لنــدن ينتقم لنفســه من المصريين] .
[٤٦] مصر الفتاة ١٩١٠/٦/٨ .

٨٦٨

المؤيدة لاستمرار الاحتلال البريطانى لمصر ، لتعزف لحنا موحدا ، ينطق فى كل نبراته بضرورة التخلى عن سياسة الملاينة نحو العمل الوطنى فى مصر ، وانتهاج اسلوب آخر . وقد وصل هذا اللحن الى مداه ، بالتصريحات التى القاها وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم بهذا المعنى فى ١٤ يونية ١٩١٠ ، أى بعد اسبوعين فقط من خطبة الجيلدهول ، كما وصل الى اهدافه بمجموعة القوانين التى صدرت فى مصر ضد الحركة الوطنية خلال الشهور الاخيرة من نفس السنة .

لقد بادرت الصحف الاحتلالية فى مصر ، بافتتاح الحملة ، فكتبت الاجبشيان جازيت ذات العلاقات الوثيقة بالوكالة البريطانية ، فور وصول انباء الخطبة الى القاهرة « ان خير ما تفعله انجلترا للخروج من الموقف القائم فى مصر ، هو ان تعلن حمايتها عليها ، فان اخطاء سير ادوارد جراى وزير خارجية حكومة الاحرار القائمة ، قد توجب فى آخر الامر اعلان الحماية على مصر » (٤٧) .

وفى لندن كانت النغمة اكثر قوة ، وشارك فيها الحزبان الكبيران .. حزب الاحرار الحاكم ، وحزب المحافظين المعارض .

كتبت « الديلى كرونكل » لسان حال الاحرار توافق روزفلت على « ان المظاهرات التى جرت بالنظر الى محاكمة قاتل أول وزير وطنى فى مصر ، والاقوال التى قيلت للدفاع عنه ، تدل على أن للقتل انصارا واتباعا فى تلك البلاد ، ومن ثم يحق له ان يطلب معاقبة القتل والذين يحرضون على القتل وان يقول ان حفظ النظام أول واجب على الحكومة » .

وكتبت « الدستمنستر جازيت » التى تنتمى لنفس الحزب تؤكد ان « انجلترا مسئولة عن حسن النظام ، وحسن الحكومة فى مصر . وتقول ان جميع الاعتبارات التى وجه المستر روزفلت انظارنا اليها ليست بخافية عن انظارنا عموما ، وعن السير ادوارد جراى خصوصا » .

وكانت صحف المحافظين أشد عنفا ، فقد كتبت « الستندارد » تمتدح روزفلت ، وقد رأت ان الانجليز يستحقون ذلك اللوم والتوبيخ على سياستهم « فنحن عالمون بكل ما قاله روزفلت عن تلك البلاد (تقصد مصر) وبالاخطار التى ظهرت علاماتها اخيرا ، وعدم الاخلاص لنا ، وارادة التمرد علينا ، وتمادى جرائد الحزب الوطنى فى العنف والشدة بلا رادع يردعها لسوء الحظ » .

وكتبت ايضا « الديلى تلجراف » المحافظة عن الصدمة التى أصابت الانجليز من خطبة الرئيس الامريكى ، وانها كانت فى محلها « ومطلوب الان ان نسعى لازالة آثارها ، وان نكبح ذلك التهور المعيب الفاضح فى الكتابة والخطابة ، وان نعلم الجمعية العمومية التى استخفت بالمعتمد البريطانى اخيرا انها اخطأت حقيقة مركزها . وعلينا أن نثبت اننا لا نزال قادرين على سحق الداعين للجرائم ، والمساعدين عليها ، والمسهلين لها ، وانه يمكننا أن نعاقب على القتل السياسى حالا » (٤٨) .

ولايفوتنا فى هذا الصدد ان نلاحظ ان جريدة المقطم الاحتلالية قد حرصت على نقل ترجمات وافية لمقالات الصحف البريطانية تلك ، مشاركة منها فى تمهيد الجو العام فى مصر للسياسة البريطانية الجديدة .

شارك الساسة البريطانيون فى الحملة ، فكتب « المستر تشابلن » أحد كبار زعماء المحافظين واحد وزرائهم السابقين . كتب فى « التايمز » يعرب عن ايمانه بعدم وجود اوربى واحد فى مصر لا يوافق على كل كلمة قالها رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابق ، وينهى مقالة طويلة له فى الصحيفة الانجليزية الشهيرة بأن « حقيقة المسألة فى اعتقادى هى أنه اذا لم تتخذ التحوطات العاجلة الفعالة بلا تأخير ولا امهال ، فسترى مصر نفسها قريبا على شفا حكم الخوف والارهاب ، الذى يسمى الحزب الوطنى فى تأييده ، على رجاء غل يد

---

(٤٧) The Egyptian Gazette June 4, 1910.

(٤٨) تحت عنوان [الجرائد الانجليزية وخطبة روزفلت] خصصت المقطم مساحات واسعة منها فى ايام ٨ و ٩ و ١٠/٦/١٩١٠ .

الحكومة المصرية فى عهد حكامها الحاليين » (٤٩) .

وتصل الحملة الى ذروتها فى جلسة مجلس العموم التى انعقدت فى ١٤ يونيه عام ١٩١٠ وتبدو حدة هذه الحملة من مجموعة اقوال المتحدثين فى المجلس ، ثم أخيرا التصريح الذى ادلى به السير ادوارد جراى تعليقا على هذه الاقوال ، وتعبيرا عن التغيير الذى قررت الحكومة البريطانية ادخاله على سياستها فى مصر .

قال المستر « بايرود » أحد أعضاء المجلس « ان ترك المستر روزفلت عن مصر ، جعلت الكثيرين يتنفسون الصعداء فى انجلترا ومصر ، اعتقادا بأن رجلا فى مركزه يستطيع وحده دون غيره ،اقناع الحكومة الانجليزية بتغيير سياستها .

« وانه ما من أحد عاش فى مصر يعتقد أنها اهل للحكم الذاتى ، وانه من المستحيل أن تستمر حال مصر الحاضرة قائمة على ما هى عليه » .

عضو آخر هو المستر « وود » قال « ان تشجيع هؤلاء القوم الخاضعين لنا ، وهم صبية من الناحيه السياسية ، يمكن أن يؤدى الى نكبة هائلة تصيب الذين يتولون امور الحكومة بينهم » .

ويشارك المستر « بلفور » فى الحملة فيقول «ان الشعوب الشرقية لم تتمتع بنوع من الحكم الذاتى منذ اول عهدها بالتاريخ . وكل ما أبدت من العظمة والمجد ، كان فى ظل الحكم المطلق والمستبد .

« واذا صح ان الامة المصرية قضت ثلاثة أو اربعة آلاف سنة فى ظل الحكومة المطلقة، اليس الافضل لتلك الامة العظيمة ان نحكمها حكما مطلقا ، ذلك انى لم احدث خبيرا بشئون مصر الا قال ان الحالة فيها الان بعيدة كل البعد عما يوجب الرضاء » .

ويأتى فى النهاية تصريح السير جراى وزير الخارجية ، دلالة على التغيير ويهاجم فى جانب من هذا التصريح « ما يسمى بالحركة الوطنيه فى مصر » على حد تعبيره ، اذ يقول « انها محصورة فى طبقه معينه ليست الطبقة الاعظم شأنا فى مصر ، وهدف جانب كبير من رجالها ، وضع حد للاحتلال والتخلص منه ، بجعل مهمتنا فى مصر مستحيلة » .

ثم يوجه ما أسماه « انذارا » الى هذه الحركة ، بانه « اذا ما اثيرت مشاعر الهياج على الاحتلال ، واستمرت قائمة ، فلا مناص أمام أى وزارة انجليزية من ان توضح ان هدفها الاول هو تأييد سطوتها وحماية الوزراء المصريين الذين يتبعون نصائحها ، وانه لا يمكن التقدم بعد ذلك حتى يوضع حد للهياج ضد الاحتلال » (٥٠) .

ولا تلبث أن تتابع بعد ذلك اجراءات القمع ضد الحركة الوطنية المصرية ، فيصدر فى نفس الوقت تقريبا الذى كانت تدور فيه مناقشات مجلس العموم ، قانون بان « تحكم محاكم الجنايات فى الجنايات والجنح التى تقع بواسطة الصحف اوغيرها من طرق النشر ، ويكون حكمها غير قابل للاستئناف » مما كان ايذانا بالقضاء على حرية الصحافة ، اهم وسائط العمل الوطنى المصرى خلال تلك المرحلة .

وفى اكتوبر من نفس السنة يصدر قانون اخر يطلق يد « نظارة المعارف » فى فصل التلاميذ ، بهدف ارهاب هؤلاء ومنعهم من الاسهام فى العمل الوطنى ، باعتبارهم العمود الفقرى لهذا العمل .

وقبل أن ينتهى عام ١٩١٠ يصدر قانون أخير لتعقب الجمعيات السرية الوطنية التى اخذت فى الانتشار نتيجة لسياسة الارهاب من جانب الاحتلال والحكومة المصرية .

ويترتب على كل تلك القوانين قمع سافر للحركة الوطنية المصرية ، مما شكل منعطفا فى التاريخ المصرى ، لعب الرئيس الامريكى روزفلت دورا بارزا فى احداثه .

---

[٤٩] الجريدة فى ١٩١٠/٦/٩ .

[٥٠] Parliamentry Debates — House of Commons — Fifth Series Vol. 18.





نظرية الفراغ والخليج العربى

د. صلاح العقاد

منذ أن قررت بريطانيا الانسحاب العسكرى من الخليج بحلول نهاية عام ١٩٧١ ، وهناك سؤال يتردد على السنة المهتمين بشئون المنطقة ، وهو : هل سيترك هذا الانسحاب فراغا سياسيا وعسكريا ؟ واذا كان الامر كذلك ، فهل فى استطاعة الدول المحلية : ايران على الشاطىء الشرقى ، والدول العربية على الشاطىء الغربى ، أن تملأ هذا الفراغ ؟ أم أن هناك قوى خارجية جديدة ستحاول الحلول محل بريطانيا ؟ وتفرعت عن ذلك أسئلة أخرى : فهل يختل التوازن بين الايرانيين والعرب اذا لم تتدخل عناصر خارجية ؟ وهل ستحاول بريطانيا أن تحتفظ بشىء من نفوذها رغم الانسحاب العسكرى ؟ وهل هى قادرة على استمرار اداء دور الحارس لامن الخليج بوسائل أخرى ؟ أم ان الولايات المتحدة ستجد نفسها مدفوعة لاداء الدور الذى كانت تقوم به بريطانيا فى الماضى ؟

وقد ذهب بعضهم فى توقعاته ، الى حد التصور بأن قوى اليسار المعارضة مثل الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج ، أو بجبهة تحرير ظفار ، ستجد أمامها المجال مفتوحا للعمل بمساندة الاتحاد السوفيتى أو الصين ، وبالتالى ظهور تاثيرات الكتلة الاشتراكية لامرة الاولى فى منطقة الخليج .

ونخلص منهذه الاسئلة الكثيرة الى ان الخليج العربى قد خرج للابد من تلك العزلة الدولية التى ضربتها بريطانيا عليه ، حينما تمكنتفى أوائل هذا القرن من القضاء على جميع المنافسات الدولية التى سعت للحصول على بعض النفوذ فى الخليج . وتختلف طبيعة التنافس الجديد عن الاستعمار التقليدى فى نهاية القرن التاسع عشر . ففى الماضى ، اكتسب الخليج أهميته فى نظر

بريطانيا ، بموقعه كخط دفاع امامي عن الهند . وظلت هذه الاعتبارات الاستراتيجيه تشغل بال بريطانيا حتى الستينات . فهي تارة تضع الخليج ضمن خطة استراتيجيه شرق السويس ، وتارة اخرى تربط بعض الاقطار المحيطه به بالحلف المركزى . وقيل في ذلك الحين أن تمسك بريطانيا بالخليج انما يرجع الى رغبتها في حمايه رؤوس الاموال المستثمرة في استغلال النفط ، ولكن من المؤكد ان هذه القضية أخذت هي الاخرى تفقد اهميتها في نهاية الستينات ، وما صاحب ذلك من اشتداد ازمه الطاقة العالمية ، مما جعل الهدف الرئيسي هو تأمين وصول النفط الى الدول المستهلكه ، بصرف النظر عن شروط الاستغلال الرأسمالي . والدليل على ذلك أن عقود الامتياز تغيرت لصالح الدول المنتجة ، مع وجود الاحتلال العسكرى لامارات الخليج ، كما حصلت هذه الامارات على مزايا في نظام الاسعار قبل انسحاب بريطانيا في سنة ١٩٧١ . وبعبارة أخرى ، فان الذى يتحكم في العلاقة بين دول الخليج المنتجة للبترول وبين الدول الصناعية المستهلكة ، ليس هو الوجود العسكرى الذى يمارس ضغطا مباشرا ، بل هو أزمة الطاقة العالمية . وطبقا لهذا المنطق ، فان دول الخليج المنتجة للنفط ، غدا بوسعها أن تستغل ثروتها لتدعم استقلالها وحريتها في ادارة سياستها الخارجية ، وان لم نقل غدا بوسعها أن تمارس ضغطا حسب هذا المنطق على الدول الصناعية الكبرى . ولكن هناك عدة عوامل تضعف من فاعلية دول البترول الخليجية ، سواء بالنسبة لمركزها الدولي ، أو بالنسبة لمركزها في الخليج أمام ايران .

من هذه العوامل ، أن مجتمع هذه الامارات هو مجتمع استهلاكي غير مستعد للتضحية بحياة الرفاهية في حالة توقف تصدير النفط ، وانخفاض الدخل ومنها أن هذه المجتمعات قد اكتسبت عادات استهلاكية ، تجعلها على العكس هي التى بحاجة ماسة دائما الى استيراد الادوات اللازمه لها من الدول الصناعية الغربية . ولعل من أهم هذه العوامل ، تفكك القسم العربى من الخليج ، وعدم التوصل الى نظام اتحادى فعال ، بل على العكس من ذلك تورط بعض هذه الامارات في خلافات على الحدود فيما بينها واستنفاد بعض ثروتها في التسلح . وقد لوحظ في السنوات الاخيرة ، أن كلا من الكويت والسعودية عقدت صفقات أسلحة بمئات الملايين من الجنيهات ، وذلك لمواجهة النزاعات المحليه ، مثل النزاع الكويتي العراقي قبل اى شيء آخر .

ولما كانت دول الخليج ، بحكم طبيعة نظمها السياسية ، لا تستطيع ان تتجه الى غير الدول الغربية في استيراد السلاح ، فان هذا الوضع الجديد قد زاد من ارتباط هذه الدول بالغرب بمعناه الواسع . فيلاحظ أن السعودية مثلا ، قد طرقت باب فرنسا مؤخرا لتزويدها بالسلاح ، بعد أن كانت تقتصر في هذا المجال على كل من بريطانيا والولايات المتحدة ومن المتوقع مستقبلا أن تحذو دول الخليج الاخرى حذو السعودية ، خاصة وأن فرنسا صارت من الناحية السياسية أقرب الى وجهة النظر العربية فيما يخص النزاع مع اسرائيل .

ويمكن القول ان شركات السلاح تجد في هذه الدول حقلا خصبا لبيع منتجاتها ، حتى أن التنافس بين هذه الشركات صار معروفا ، وفي ظل هذا التنافس ، قد لا تضع الولايات المتحدة شروطا لبيع السلاح الى دول الخليج ، ادراكا منها بأن وجود السلاح الامريكي في يد هذه الاقطار لن يؤثر على ميزان القوى بين العرب واسرائيل هذا في حين أن شركات السلاح الامريكية ، تجد نفسها في حاجة ماسة الى تصريف منتجاتها بأى شكل بعد توقف الحرب في فيتنام .

واذا لم تكن دول الخليج العربي قد استفادت من ثروتها البترولية كما ينبغي ، لتدعيم مركزها سياسيا واقتصاديا وعسكريا فمعنى ذلك أنه مايزال هناك مجال لايران وللقوى الخارجية في أن تسعى لكسب نفوذ ما في الخليج العربي . ولنستعرض أولا القوى الخارجية .

يرى ان بعضهم أن بريطانيا لم تتخل تماما عن مساعيها للاحتفاظ بشيء من النفوذ في الخليج ، ولو أنها غيرت أساليبها والاسلوب الجديد الذى تعتمد عليه ، هو ضمان وجود أصدقاء لها على رأس الامارات والحكام الاكثر استنارة ، يكونون

أكثر نفعا للمصالح الاقتصادية البريطانية لذلك شجعت بريطانيا ، قبل الانسحاب ، على أحداث تغيير في حكومة امارتين : أولا في أبوظبي ، حين خلع الشيخ شخبوط وتولى الشيخ زايد بن سلطان السلطة سنة ١٩٦٦ . والثاني تشجيع قابوس على احداث انقلاب ضد أبيه سعيد بن تيمور في مسقط سنة ١٩٧٠ .

والنتيجه المتوقعة من هذه التغييرات ، هي ان الانظمه الجديدة ستفتح الباب على مصراعيه للمشروعات العمرانية التي تحتاجها البلاد من الالف الى اليـــاء . انشـاء الطــرق والموانى والمطارات . فضلا عن التجهيزات اللازمه لحركة العمران . وقد استطاعت الشركات الانجليــزية بالفعل . أن تحرز قصب السبق في تمويل هذه المشروعــات . فاســتثمرت عشرات الملايين من الجنيهات في هذه الاقطار الناشئه وساعدها على ذلك صلاتها التاريخية بالمنطقة .

يضاف الى ذلك ، أن بريطانيا عند أنهــاء حمايتها في البحرين وقطر ودولة الامــارات المتحدة ، عقدت مع الدول الاربع معاهدات صداقة تنص على التعاون في المجالات الفنية وليس في نصوص المعاهدات ما يشير الى تحمل بريطانيا عبء الدفاع عن هذه الامارات ، عند تعرضها لخطر خارجي ، مما يدل على أن الظروف قد تغيرت عما كانت عليه أيام استقلال الكويت سنة ١٩٦١ . ففي ذلك الحين . نص على مساعدة بريطانيا للكويت في حالة تعرضها لعدوان خارجي واستنادا الى ذلك ، انزلت القوات البريطانية في الكويت أثر تهديد عبد الكريم قاسم باحتلالها .

وفضلا عن ذلك ، فلم تعد هناك امكانيات من الناحية العملية ، لتدخل مشابة في امـارات الخليج ، نظرا لان بريطانيا صفت قواعدها الغربية من المنطقة ، ولا سيما قاعدة عدن التي استخدمت في سنة ١٩٦١ لمساعدة الكويت .

ومن الوسائل الجديدة التي اتبعتها بريطانيا في الخليج ، اتخاذ ترتيبات قبل الانسحاب لمنـع الصراعات المحلية . فهي التي توسطت للتخفيف من الخلافات على الحدود بين الامارات ، وعملت على اقامة دولة اتحادية من الامارات الصغيرة . والقصد من هذه الترتيبات كلها ، تدعيم أنظمة الحكم القائمة في الامارات ومساعدتها في التغلب على المعارضة اليسارية بصفة خاصة وبالتالي ابعاد احتمال حدوث انقلابات ، قد تجلب نفوذ سوفيتيا أو صينيا الى المنطقة .

هل ازداد النفوذ الامريكي اذن في الخليج بعد انسحاب بريطانيا ؟ اذا تتبعنا علاقات أمـريكا بالخليج ، نلاحظ انها ارتكزت على المجـال الاقتصادي ، حتى في أثناء الحرب الباردة ، تركت الشئون العسكرية والسياسية لبريطانيا ، فلـم تنضم الولايات المتحدة الى الحلف المركزي كعضو أساسي . وكان الذي يعنيها هو اطلاق حـرية التنافس بين شركات البترول ، للحصول علـى امتياز الاستغلال ، دون أن تتمتـع الشركات البريطانية بأية أفضلية ، وهو ما عرف بمبدأ الباب المفتوح . وفي ظل هذا المبدأ ، استطاعت الشركات الامريكيــة أن تحرز تفـوقا في منطقـة الخليج فحصلت على الامتياز الاول بأكمله في البحرين سنة ١٩٣٢ ، ثم انتزعت امتياز السعوديه من شركة نفط العراق ، وأخيرا حصلت على نصف امتياز الكويت . ويرجع هذا التفوق الامريكي الى سابق الخبرة ، والى الامكانيات المالية الهائلة التـي جعلت الشركات الامريكية أكثر استعدادا لقبول مخاطرة التنقيب ، في وقت لم يكن فيه العثور على النفط أمرا مؤكدا .

وفي ذلك الحين . كان هدف الشركات الامريكية من وراء تشبثها بالامتيازات في الخليج ، هو الاحتفاظ باسواقها التقليدية وقفا عليها . ومن جهة أخرى ، ايجاد مجالات للاستثمار . بعد ان ضاقت هذه المجالات في بلادها ابان الازمة الاقتصادية العالمية . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح الاستثمار في مجال البترول أكثر المشروعـات ادرارا للربح . ومع ذلك فقد لوحظ أن السياسة الامريكية ازاء الخليج لم تتغير . وأعني بذلك الاقتصار على الجانب الاقتصادي ، حتى ابان العدوان الثلاثي على مصر ، وما ترتب عليه من وقوع أزمة في العلاقات البريطانية الامريكية .

فعندما خرج ايزنهاور بنظرية الفراغ فى الشرق الاوسط سنة ١٩٥٧ ، لم يعمل على تطبيقها فى منطقة الخليج أو دول حلف بغداد ، اذ اعتبر الحماية البريطانية للامارات ، أو الانتماء الى حلف بغداد ، سدا كافيا لهذا الفراغ . ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة ظلت تعترف بأن بريطانيا هى المسئولة سياسية وعسكريا عن الخليج . وتلا ذلك تصريح لدلاس وزير الخارجية الامريكية ، أعلن فيه أن الخلافات الثانوية مثل الخلاف حول واحات البوريمى لا يؤثر فى العلاقات بين الدولتين الحليفتين . وكان شائعا أن الولايات المتحدة تساند السعودية فى المطالبة بهذه الواحات ، فى حين أن بريطانيا تصدت لانتزاعها بالقوة لحساب محمياتها : مسقط وابو ظبى .

وفى اعتقادنا أن السياسة الامريكية ازاء الخليج لم تتغير الا بعد سنة ١٩٦٨ . وقد قيل فى ذلك الحين ، ان من مبررات الانسحاب البريطانى ، وجود قوة بحرية أمريكية فى المحيط الهندى تحمل رءوسا نووية ، وهى بديل للقواعد العسكرية البريطانية التى قد تثير غضب السكان . ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر نفسها مسئولة عسكريا عن منطقة الخليج . والحق أن الاشارة الى الغواصات حاملة الرءوس النووية ، يعنى أن المسئولية العسكرية ههنا ، يقصد بها المواجهة مع دول كبرى . ولما كانت بوادر الوفاق مع الاتحاد السوفيتى قد لاحت فى الافق اذ ذاك ، فاننا نميل الى الاعتقاد . بأن السبب الرئيسى فى تحول التفكير الامريكى ازاء الخليج ، انما جاء نتيجة لازمة الطاقة العالمية ، وبدء استيراد الولايات المتحدة للنفط من منطقة الخليج . وكلما ازدادت أزمة الوقود حدة ، كلما وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة الى التدخل بشكل ما لضمان تدفق البترول من الخليج .

ذلك أن تمادى الولايات المتحدة فى تأييد اسرائيل ، جعل بعض الدول العربية المعروفة بصداقتها التقليدية لامريكا مثل السعودية . تخرج عن مبادئها السابقة فى السياسة البترولية . فقد درجت الحكومة السعودية على أن تعلن بأن البترول مشروع تجارى ، لا ينبغى ان يخضع للاعتبارات السياسية ، ولكن اخذت اللهجة تتغير ، فأشارت بعض التصريحات الى منع زيادة الانتاج مادامت الولايات المتحدة لا تغير سياستها فى الشرق الاوسط . ومن جهة أخرى ، فان حكومة الكويت أعلنت أنها ستوقف ضخ البترول فى حالة تجدد القتال بين العرب واسرائيل .

وقد أثارت هذه التصريحات غضب بعض أعضاء مجلس الشيوخ الامريكى ، حتى دعا بعضهم الى استخدام القوة اذا لزم الامر بتأمين ضخ البترول . وليس هناك ما يدعو – فى الوقت الحاضر – الى أخذ هذه الدعوة مأخذا جديا لان الولايات المتحدة فى الظروف النفسية السائدة فى أعقاب حرب فيتنام ، تواجه رأيا عاما معاديا بشدة للمغامرات العسكرية فى الخارج .

ومع ذلك ، فهناك وسائل أخرى تتبعها الولايات المتحدة لتأمين حصولها على النفط ، تقوم على أساس الضغط غير المباشر . وهذا هو لب التحول فى السياسة الامريكية ازاء منطقة الخليج . ويتمثل هذا التدخل غير المباشر فى أمرين : تدعيم دولتين صديقتين فى الشرق الاوسط هما ايران واسرائيل . وثانيا : الاحتفاظ بقوة بحرية قريبة ، والتعاقد مع بعض امارات الخليج على منح تسهيلات للاسطول الامريكى . فقد كشف النقاب فى أوائل عام ١٩٧٢ عن أن حكومة البحرين منحت ، طبقا لاتفاقية سرية ، تسهيلات للسفن الامريكية ، وسمحت بمرابطة نحو ٢٥٠ أمريكيا بين عسكرى ومدنى للاشراف على هذه التسهيلات من الناحية الفنية .

ما الذى يدفع الولايات المتحدة الى هذه الصور من التدخل فى منطقة الخليج ؟ لقد أشرنا الى أن الولايات المتحدة حققت تفوقا فى امتيازات النفط اثناء عهد السيطرة البريطانية ، ولكن يلاحظ انه منذ الخمسينات ظهر شركات من جنسيات مختلفة ، يابانية ، وفرنسية ، والمانية غربية ، وايطالية تتزاحم جميعا لكى تجد مكانا لها تحت أرض الخليج أو فى أعماق مياهه . ومن ثم ، فان معظم الامتيازات التى منحت فى القسم الجنوبى مؤخرا ، أى فى دولة الامارات المتحدة وعمان حازها بريطانيون ، يليهم الفرنسيون . فالجنسيات الاخرى الطارئة على الخليج . ومع ذلك فان القضية لا تتعلق الان بالحصول على امتيازات

الاستغلال ، فقد غطيت معظم أراضى الخليج ومياهه بعقود امتياز للتنقيب والاستغلال . وانما اتخذ التنافس على بترول الخليج شكلا جديدا ، وهو تأمين الحصول عليه ، بصرف النظر عن طبيعه البائع .

ولاشك أن تكوين الشركات الوطنية ، وتعميم ضم المشاركه ، سيمكن الدول المنتجه من بيع جزء كبير من انتاجها مباشرة للمشترين . وقد أعلنت اليابان مؤخرا ، انها ستعمل على استيراد ما يلزمها من النفط من الدول المنتجة مباشرة ، دون الالتزام بشركات التوزيع الامريكية . وكان يشاع فى الماضى ، أن الشركات اليابانية العاملة فى الخليج تسهم فيها رءوس أموال أمريكيه مستترة . ولذلك لم يعتبر الكثيرون الوجود اليابانى منافسا للتغلغل الامريكى فى الخليج . أما الان فقد اتضح أن اليابان تعتبر من أكبر الدول المستوردة لنفط الخليج ، كما انها من أكثر الدول الصناعيه اغراقا لأسواق الخليج الاستهلاكية بالبضائع . وهذه هى الصورة الاخرى من صور التنافس الجديد على دول الخليج . وأعنى بها تصريف البضائع لهذا المجتمع الاستهلاكى الواسع الثراء .

اذا كان النفط هو العامل الحاسم فى تغيير وجه السياسه الامريكية فى الخليج . فان الوضع كان مختلفا بالنسبة للاتحاد السوفييتى . فلم يعرف عنه أنه حاول أن ينافس الدول الرأسمالية فى الحصول على امتيازات استغلال فى امارات الخليج . وقد كان ذلك مستحيلا من الناحية السياسية ، أثناء خضوعها للحماية البريطانية . وحتى بعد الاستقلال ، فان الاتحاد السوفييتى لا يتبع فى استغلال النفط بالخارج ، أساليب تلائم دول الخليج العربية . فهو مستعد لتقديم الخدمات والخبرات فحسب ، فى مقابل المعونه الفنية لاستخراج النفط . فى حين أن دول الخليج تريد عائدات مدفوعة بالعملة الاجنبية نقدا . وقد يفيد أسلوب الاستغلال السوفييتى فى دولة أكثر تطورا مثل العراق ، حيث شرع فى انتاج حقل الرميلة ، بالتعاون بين البلدين منذ سنه ١٩٧٢ . ونتيجة لذلك ، ظهرت الناقلات السوفييتية للمرة الاولى على مياه الخليج .

وقبل احساس العالم بأزمة الطاقة ، كان الاتحاد السوفيتى يعتبر الدول العربية المنتجة للنفط منافسة له . وفى ذلك العهد لم يكترث السوفييت بانشاء أسطول ناقلات ، وبالتالى فقد كان دورهم فى تجارة النفط العالمية محدودا . ومن هنا انصب اهتمامهم . بمنطقة الخليج على الشئون الاستراتيجية ، فقصروا حملتهم على القواعد العسكرية التى تقيمها بريطانيا أو الولايات المتحدة ، وشجعوا الحركات المعادية للاستعمار ، غير أنهم لم يلقوا بثقلهم مع حركات المعارضة اليسارية ، ربما لاقتناعهم بأن منطقة الخليج غير مهيأة لمثل تلك الحركات . وعلى ذلك ، فقد برزت الصين كأكبر نصير لهذه الحركات اليسارية .

ويقدر خبراء النفط أن الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى ، ستجد نفسها مضطرة خلال السنوات القليلة القادمة ، الى استيراد النفط من دول الخليج . بل ان دلائل هذا الاتجاه قد تحققت بالفعل ، فتم عقد صفقة بين رومانيا وأبو ظبى ، تستورد فيها الاولى النفط مقابل تصدير آلات ومعدات . واذا اشتد التنافس على شراء النفط ، ففى اعتقادنا أن دول الخليج ستؤثر بيعه لليابان والدول العربية ، لان المعسكر الاشتراكى يستعمل غالبا نظام المقايضة ، مما لا يتمشى مع أحوال الخليج الاجتماعية .

يتضح من ذلك أن التنافس فى الخليج لا يقوم بين الدول الرأسمالية والاشتراكية . بل ان أزمة الطاقة هى التى تخلق التنافس بين بعض الدول الرأسمالية الصناعيه وبعضها الاخر . سواء على استيراد النفط . أو تصدير المنتجات .

التيارات المحلية :

اذا القينا نظرة على القوى المحلية فى الخليج ، فان كفة ايران تبدو هى الراجحة وكثيرا ما يعيه الكتاب العرب بالاطماع الايرانية فى الخليج .



ونحن لا ننكر الصلة الوثيقة القائمة بين ايران والولايات المتحدة ، ولكن ليس هذا هو العامل الحاسم فى تحقيق التفوق الايرانى عسكريا وسياسيا فى الخليج .

ويكمن السبب الرئيسى لهذا التفوق ، فى كون ايران وحدة سياسية ذات عمق . وقد استطاع رضا بهلوى منذ العشرينات ، أن يقيم فيها دولة حديثة ، قضت على النزعات القبلية والمحلية التى كانت تضعف من الوجود الايرانى فى الخليج . ولو كانت قبائل البختيارية مثلا قد استقلت بدويلة صغيرة على الشاطىء ، لفقدت ايران مركزا هاما من مراكز تفوقها . اذن فوجود دولة موحدة على طول الشاطىء الشرقى ذات عمق بعيد حتى الاتحاد السوفيتى شمالا ، وافغانستان وباكستان غربا ، هو الذى حقق لهذه الدولة تفوقها على سكان الشاطىء المواجه ، الذين ينقسمون الى ست وحدات على الاقل . هذا اذا سلمنا بأن دولة الامارات المتحدة قد استطاعت أن تقيم سلطة مركزية فعالة .

والواقع أن ايران لم تكن لتملك هذا التفوق على العرب بدون قيام الدولة الحديثة فيها . ذلك لان شاطئها الواقع على الخليج ، يعانى مثل الشاطىء العربى من الفراغ السكانى . وثروتها النفطية تقل عن ثروة دولة واحدة من دول الخليج وهى السعودية ، فما بال ثروة دول الخليج كلها مجتمعة ، اذا ما قورنت بثروة ايران النفطية . بل ان العرب يمتلكون التفوق البشرى فى حالة قيام نوع من الارتباط فى منطقة الخليج .

وفى ظل التفكك لم يكن من المتصور أن يتمكن حاكم الشارقة مثلا أو رأس الخيمة ، من الدفاع عن الجزر الثلاث التى استولت عليها ايران فى نهاية سنة ٧١ بمجرد انتهاء الحماية البريطانية على الامارات العربية . ومن الناحية الدولية ، استطاعت الحكومة الايرانية منذ الستينات ، أن تحسن علاقاتها بالدول الكبرى . فرغم عضويتها فى الحلف المركزى ، فقد عملت على اقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد …

على مستوى القمة بين الشاه والزعماء السوفيت ، وعقدت صفقات تجارية على نطاق واسع ، وتم خط أنابيب لتزويد الاتحاد السوفيتى بالغاز .

والحق أن الحلف المركزى لم يكن أبدا حجر الزاوية فى علاقات ايران الخارجية . ومع أن بريطانيا هى صانعة الحلف ومحور نشاطه ، الا أنها عارضت الادعاءات الايرانية فى البحرين . ولقد استفادت ايران من العلاقات الثنائية الوطيدة مع الولايات المتحدة ، سواء من حيث التزود بالقروض أو بالاسلحة ، أكثر مما استفادته من الحلف المركزى . وهناك ميزتان تحققهما الولايات المتحدة من خلال توثيق علاقاتها بايران . الاولى ميزة سياسية ، تتمثل فى كون ايران صارت بعد ضياع هيبة الولايات المتحدة فى باكستان اثر حربها مع الهند سنة ١٩٧١ ، هى المرتكز الاساسى للولايات المتحدة فى غرب آسيا . والميزة الثانية اقتصادية ، تتمثل فىذلك التعهد الذى قدمته ايران للولايات المتحدة بتزويدها ب ٢٩ الف مليون برميل من النفط خلال السنوات العشرين القادمة . هذا فى الوقت الذى تقدر فيه الولايات المتحدة أن ثلث وارداتها من النفط فى العقد الحالى سيأتى من الشرق الاوسط . فلا غرو بعد ذلك اذا أبدى رئيس الولايات المتحدة عناية خاصة بزيارة الشاه ، فى خضم تورطه فى فضيحة ووترجيت .

وفى أثناء زيارة الشاه لواشنطن خلال شهر يوليو الماضى ، أعلن أنه يرغب فى شراء أسلحة تقدر قيمتها بثلاثة آلاف مليون دولار (وذلك لان ايران هى الحارس الامين على نفط الخليج) .

ويبدو أن مطالب الشاه لقيت أذنا صاغية لدى نكسون ، فقد وصف ضيفه « بأنه يلعب دورا فى تحقيق السلام على المستوى العالمى ، بصفته يشكل حلقة اتصال بين الشرق والغرب » .

فى مقابل هذا الهدف الواضح الذى تتجه اليه السياسة الايرانية ، نلاحظ تناقضا ف…

[illegible] فهناك صراعات محلية [illegible] الخليج . وقد اتخذ الصراع بين العراق [illegible] الحدود . [illegible] والكويت ، بصفة خاصة [illegible] العراق يريد أن يجلي النفوذ السعودي [illegible] الخليج . والاصح أن [illegible] والاتحاد السوفيتي لانشاء قوة بحرية في الخليج ، قد تعقد في ايجاد توازن مع البحرية الايرانية المتفوقة حاليا . ولا تستطيع الانظمة الحاكمة في الامارات أو السعودية ، أن تنفي ثقتها مع الولايات المتحدة ، بسبب موقف الاخيرة من ايران ، ولكنها تشعر في نفس الوقت بالقلق ازاء حركات المعارضة اليسارية التي تؤوي العراق بعضها . وترى هذه الحركات اليسارية ، أن العداء للعرب جزء لا يتجزأ من الوطنية . وينعكس أثر هذا الاختلاف على الموقف ازاء ايران . ففي حين يشعر كثير من الحكام بالانسجام المصلحي مع ايران ، نجد الحركات الشعبية هي التي تتبنى الحملة ضد الاطماع الايرانية في الخليج .

هناك اذن في القسم العربي من الخليج فراغ سياسي ، يتمثل في التجزئة ، وفراغ سكاني ، يرجع الى الجدب الذي كانت تعاني منه أقطار الخليج قبل ظهور النفط . وبالاضافة الى قلة السكان ، فقد ورث هؤلاء عادات بدوية لا تؤهل صاحبها للانضباط في العمل اليدوي . ومن هنا انهمر سيل الهجرة الاجنبية من مختلف الجنسيات الهندية والباكستانية والايرانية . ومن المفروض أن يتبع العرب الاولوية في مختلف الوظائف . ولكن يلاحظ أن حكومات تلك الامارات ، تؤثر الاعتماد على العرب في الوظائف الادارية والتدريس والطب ، في حين تترك الاعمال اليدوية للجنسيات الاخرى .

أما من حيث الحركة الاتحادية التي تعتقد ان دول الخليج بحاجة ماسة اليها ، فقد سارت حتى الآن ببطء وشدة ، بل تكون أقرب الى الصواب لو قلنا انها لم تحقق سوى خطوتين محدودتين : الاولى اقامة دولة الامارات المتحدة ، والثانية عقد اتفاقات تعاون بين الكويت والبحرين في المجالات الاقتصادية والثقافية . وفيما عدا ذلك ، فان

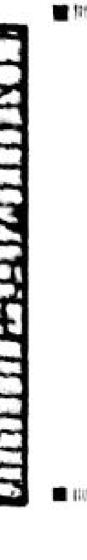
الاتحاد [illegible] المحافظة على الوضع [illegible] الراهن [illegible] الدولية [illegible] .

ويتحدى الاتحاد نحو المحافظة على الوضع [illegible] من تحقيق لاسس لها [illegible] من الاعتراف [illegible] على موقف [illegible] بين امارات الخليج مع الكويت . كما [illegible] بينهم وبين العراق [illegible] الحدود . [illegible] السعودية [illegible] قوات [illegible] من الكويت ، حتى [illegible] المثلث التي توسعت فيها السعودية [illegible] اخيرا . انها تستهدف قبل كل شيء ، المحافظة على الوضع الراهن في الخليج .

ثانيا : كشفت المباحثات التي جرت بين عامي ١٩٦٨ ، ١٩٧١ لانشاء دولة اتحادية تضم تسع امارات ، بما في ذلك قطر والبحرين ، عن قوة النزعة الذاتية لدى الاسر الحاكمة . وتضع بعض هذه الاسر نزعاتها الاتحادية . وقد نتج عن ذلك امتناع قطر والبحرين عن الانضمام للدولة الاتحادية . كما أن الامارات السبع لا تتحمل وجود حكومتين : احداهما مركزية ، والاخرى محلية ، بسبب تناهي بعض هذه الامارات في الصغر .

ثالثا : تتمسك كل دولة بالمظاهر التي تؤكد شخصيتها الذاتية . [illegible] تمثيل دبلوماسي خاص ، وأجهزة ادارية ، [illegible] التجمعات دون أن تكون هناك مكتسبات [illegible] وحاجة عملية اليها . فبالاضافة الى جامعة الكويت ، [illegible] جامعة [illegible] تنوي ابو ظبي تأسيس جامعة في سنة ١٩٧٨ .

ان اتساع الاجهزة الادارية لكل امارة ، وتخصيص مرتبات عالية للموظفين ، يخلق فئة من المستفيدين بهذا التفكك ، ترتبط مصالحها بالاوضاع الاقليمية ، وبذا تنشأ عقبة جديدة في سبيل الاتحاد .



الانقلاب العسكرى فى أفغانستان

نبيه الاصفهانى



الانقلاب العسكرى الذى اطاح بنظام الملكية فى افغانستان ، فى وقت لم يكن احد يتوقعه . فان العالم . وان كان متنبها لما يجرى من تغيرات فى هذه المنطقة من الشرق الاوسط ، التى تعد اليوم البوابة الكبرى لقلب اسيا ، الا ان الكل قد اعتاد على ان يرى افغانستان دولة تحيا فى استقرار منذ تولى الملك ظاهر شاه الحكم فى ١٩٣٣ لهذا جاء نبأ الانقلاب العسكرى الذى ادى الى اعلان النظام الجمهورى مثارا لدهشة الجميع ، خاصة وان الجنرال السردار محمد داود الذى قام به ليس غريبا على الملك المخلوع ولا نظامه .. فالى جانب العلاقات العائلية التى تربطه بابن عمه الملك ، فهو زوج شقيقته ايضا . كما انه سبق ان تولى رئاسة الوزارة الافغانية فى الفترة مابين ١٩٥٢ ــ ١٩٦٣ .

كان من الطبيعى اذن ان يكثر التساؤل عن الابعاد الحقيقية التى تكمن وراء الانقلاب العسكرى الذى حدث فى يوليو ١٩٧٣ اولا بالنسبة للاوضاع التى لازمت افغانستان ، منذ زمن واستقرت عليها ، وثانيا فى ضوء ما يجرى من محاولات لاحداث توازن جديد فى القوى الدولية فى هذه المنطقة التى تعدها الدول الكبرى ذات أهمية استراتيجية لا يستهان بها .

١ ــ الاوضاع فى افغانستان :

تخلفا . وقد ظلت هذه المملكة المحايدة الفقيرة منتصف القرن العشرين ، تحيا فى عزلة فرض عليها طبيعتها الجبلية ووقوعها فى قلب آسيا ، دون ان يكون لها أى منفذ على البح وكان الملك محمد ظاهر شاه الذى تولى الحكم ١٩٣٣ قد راعى الحفاظ على هذا الهيكل الهزيل الحياة السياسية ، فوجه كل اهتمامه للحفاظ توازن الكيان القبلى التقليدى لبلاده .

ولكن فى بداية خمسينات ، وبينما العالم بدأ يندفع فى سباق الحرب الباردة ، كان الصعب على افغانستان ان تبقى فى عـ التقليدية بمنأى عن مشاكل العالم . وقد ج الفجوة الاولى فى هذه الحياة المقفلة على الجنرال محمد داود ابن عم الملك وزوج شقيق الذى تولى رئاسة الحكومة فى ١٩٥٣ ، وكان ادراكا من ابن عمه ، بما يمكن ان تجنيه بلاد وجودها فى قلب منطقة غرب آسيا الزاخ بالموارد البترولية ، والتى اصبحت مصدر تن محموم بين الدولتين الكبيرتين ، وهما الو المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وقد رأى الجنرال محمد داود ، ان يطوع ال العازل الجامد الذى اعتادت ان تحيا علي افغانستان ، ويحوله الى حياد أكثر ايجـ وتوافقا مع متطلبات العصر ، لما فى ذلك من

داود رئاسة الوزارة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ . في نظر الافغان ، فترة الاصلاحات الكبرى ، اذ دبت الحركة في البلاد ، وبعث النشاط في المجالات الاقتصادية . وحتى يتاح للجنرال داود تحقيق هذا البرنامج الاصلاحي ، كان عليه ان يحصل على معونة خارجية الا انه لم يلجأ الى معونة الدول الغربية مثلما اعتادت ان تفعل افغانستان من قبل — فقد طلبت مساعدات من فرنسا في العشرينات ، ومن المانيا في الثلاثينات — بعد ان ايقن أن هذه المعونة الغربية لن تحقق له التغيير الذي يريديه لبلاده . هذا بالاضافة الى ان الولايات المتحدة لم تكن مهتمة بافغانستان في ذلك الوقت ، اذ انها ركزت جهودها على ايران والباكستان ، وكانت منهمكة بمد هذه الاخيرة بكل ما يحتاج اليها جيشها لادماجها داخل الحلف المركزي . وبالتالي لم تلتفت الى طلب افغانستان تجهيزات لجيشها فكان هذا الرفض بمثابة نقطة تحول جذرية في السياسة الخارجية الافغانية . فقد اتجه الجنرال داود الى الاتحاد السوفيتي . وهو مقتنع بان هذه الدولة الكبرى التي تقع في الشمال ، كفيلة بتزويد افغانستان بالقوة الاقتصادية التي تتيح لهذه الاخيرة تخطي عتبة الحياة العصرية . وهكذا لبى المسئولون السوفيت في ١٩٥٥ طلب الحكومة الافغانية . بعد ان قام خروشوف بزيارة كابول برفقة رئيس الوزراء في ذلك الوقت بولجانين . وبدأت المعونة السوفيتية تتدفق على البلاد ، فمهدت الشوارع الرئيسية ، في العاصمة كابول ، وانشئت صوامع كبيرة للحبوب والغلال للفلاحين ، بل شيدت المساجد لبث الارتياح في نفوس رجال الدين .

أما الجيش الافغاني ، فقد زوده الاتحاد السوفيتي بكل شيء ، بل لقد تم بناء طرق استراتيجية تصل من وسط آسيا السوفيتي عبر افغانستان الى المحيط الهندي . وفي نفس الوقت تم وضع خطة أولى خمسية للتنمية .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا النشاط الذي بدا واضحا في ملامح الحياة الافغانية ، ان بدأت الولايات المتحدة تهتم بافغانستان ، وتحاول منافسة السوفيت والحد من نفوذهم ، فبادرت بتقديم برنامج للري في تنظيم الجنوب . وهكذا دخلت افغانستان مجال التنافس الدولي ، وكان ذلك بفضل سياسة الحياد الايجابي التي انتهجها الجنرال داود .

ب — الحكم الملكي (١٩٦٣ — يوليو ١٩٧٣)

ولكن في عام ١٩٦٣ بدأ الملك يستاء من النفوذ الذي اكتسبه ابن عمه بمساندة حكومة السوفيت الذي اتاحت به تحقيق برامج اصلاحية عديدة ، فما كان منه الا ان قال الجنرال محمدداود وقام بطرد جميع أفراد الاسرة المالكة من المجالات السياسية ، ثم جعل نفسه الحاكم الوحيد للبلاد . وفي نفس الوقت ، رأى ان يقيم حكمه على اسس دستوريه ، تضفي على البلاد مسحة ديموقراطية ، فسمح بانتخاب برلمان من أصحاب الارض الاقطاعيين ، ولكنه اعتمد في رئاسة الوزارة على عناصر تنتمي الى الطبقة المتوسطةالصغيرة ذات الميول الغربية ، اختار في صفوف هذه الطبقة الصاعدة ، رؤساء الوزراء الذين توالوا مثلهذه الفترة من التاريخ ، وهم د . محمد يوسف (١٩٦٣ ـ١٩٦٥) ومحمد مايوا ندوال (١٩٦٥ — ١٩٦٧) و.ن.١٠ . اعتمادي (١٩٦٨ — ١٩٧١) د . عبد الله زاهر (١٩٧١ — ١٩٧٢) واخيرا موسى شفيق (١٩٧٢ — ١٩٧٣) .

وقد رأت الولايات المتحدة في هذا التحول الذي اجراه الملك ظاهر شاه نحو الغرب ، فرصة تتيح لها منافسة النفوذ السوفيتي في افغانستان . فاخذت تمد هذه الدولة بمساعدات اقتصادية متزايدة ، وقامت بانشاء الطرق والمطارات . وبامداد الحكومة الافغانية بكميات كبيرة من القمح ، وببناء جامعة الخ .. وكلها شروعات أدت الى نتيجة واحدة . فقد تحولت افغانستان الى مركز للتجارة والسياحة والتهريب (خاصة المخدرات) بين أوروبا وجنوب آسيا . وبالطبع كانت الطبقة المتوسطة الصغيرة . هي المنتفعة الاولى من هذه السياسة الجديدة ، فبدت عليها مظاهر الثراء ، وفي الوقت نفسه بدأ الفساد والرشوة يتفشيان في صفوف البورقراطية الافغانية .

ج — ازمة النظام الملكي (١٩٧٠ — يوليو ١٩٧٣)

كان الملك ظاهر شاه قد منع الاحزاب السياسية

منذ ١٩٦٣ ، وبذلك خلا المسرح السياسى الا من قوتين تمثلتا فى الاقطاعيين من جهة ، والبورقراطيين من جهة أخرى . ولكن فى ربيع عام ١٩٧٠ ظهر فجأة نشاط طلابى على المسرح السياسى ، يتسم بالتطرف والمناهضة للحكم ، فتأزمت الاوضاع فى البلاد ، الى حد حدوث اشتباكات بين العناصر المحافظة والطلبة المتطرفين فى العاصمة فكان رد الفعل ، أن تولت السلطات قمع الحركة الطلابية .

ثم اندلعت الشرارة الثانية فى ١٩٧٢ عندما بدت فى الافق بوادر مجاعة فى أفغانستان » وكانت الولايات المتحدة تمدها بكميات كبيرة من القمح ، ولكن المسئولين فى الحكومة ، أخذوا يبيعون القمح الامريكى بسعر يزيد على السعر الرسمى ثمانى مرات ، مما أدى الى تفشى الاستياء فى صفوف البدو والفلاحين . وقد نالت هذه الاحداث من مكانه الملك ، وهبطت شعبيته ، عندما غادر البلاد فى احدى رحلاته العديدة الى ايطاليا ، تاركا شعبه نهب محنة الجوع والاستغلال .

وعند هذا الحد ـ من التدهور الذى طرأ على الاوضاع السياسية فى البلاد ، كان من اليسير على الجيش الافغانى فى يوليو ١٩٧٣ وعلى رأسه الجنرال داود ، أن يبادر بقلب النظام الملكى الفاسد ، واعلان النظام الجمهورى .

٢ ـ ابعاد الانقلاب على الاوضاع الاقليمية

أ ـ البعد الدولى

كان اول ما لفت انظار العالم فى الانقلاب العسكرى الذى جرى فى افغانستان ، هو الاهمية التى اكتسبتها هذه الدولة فى مجال التنافس الجارى بين الدولتين العملاقتين (**الاتحاد السوفيتى** والولايات المتحدة)فى منطقة غرب آسيا ، حيث توجد اهم المداخل الى قلب آسيا ، خاصة منذ اغلاق قناة السويس .

ويلاحظ ان الصداقة التى قامت بين الجنرال محمد داوود والسوفيت فى الخمسينات مازالت باقية كما ان الجيش الافغانى الذى قام بالانقلاب قد جهز باكمله فى الماضى بالاسلحة والمعدات السوفيتية .

ويزداد اهمية هذا الانقلاب ايضا اذا وضع فى اطار السياسة التى يريد الاتحاد السوفيتى ان يحققها فى المحيط الهندى . وفى جنوب القارة الاسيوية وخاصة بعد ان وقعت الهند فى عام ١٩٧١ معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى . والمعروف ان افغانستان تقع على طريق برى يوصل بين الاتحاد السوفيتى ومياه المحيط الهندى الساخنة .

واخيرا ان هذا الطريق يحازى منطقة يتركز فيها اكبر قدر من احتياطى النفط فى العالم (٦٠ فى المائة) وهى منطقة الشرق الاوسط التى طالما اثارت اطماع الدول الكبرى .

وفى ضوء جميع هذه الاعتبارات يمكنا انْ نؤكد بان تحقيق التطلعات السوفيتية فى المنطقة يتوقف على مدى تجاوبها مع القومية الافغانية التى تقف وراء الانقلاب العسكرى الذى قام به الجنرال محمد داوود .

ب ـ مشكلة بلوخستان

ومن المتوقع ايضا أن يحرك التغيير الذى حدث فى نظام الحكم فى أفغانستان ، مشكلة قديمة لازمت حياة منطقة غرب آسيا منذ عهد الاستعمار البريطانى ، اذ كانت السياسة الامبريالية البريطانية فى ذلك الوقت تسعى الى اقامة دولة مستقلة فى قلب المنطقة . وهى بلوخستان . واليوم هناك ما يقرب من مليونين من « البلوخستينيين » يقيمون على الحزام الذى يمتد على طول الحدود الفاصلة بين ايران والباكستان ، لايزالون يطالبون بالانفصال عن هاتين الدولتين ، واقامة دولة لهم تمتد من الحدود السوفيتية الافغانية فى الشمال ، الى البحر العربى فى الجنوب .

وتكمن اهمية مشكلة الانفصاليين

البلوخستينيين فى أن الجنرال محمد داود معروف بتأييده للحركة التى تسعى الى خلق دوله من جميع الشعوب التى تتحدث « الباشتو » ، ومن هؤلاء الشعوب ٧ ملايين يقيمون فى الباكستان منهم البلوخستينيين . وبالتالى فان ما تخشاه حكومة باكستان حاليا ، هو أن تتحد هذه التطلعات التى أعلن عنها الجنرال محمد داود أكثر من مرة فى الماضى ، مع الاهداف التى تسعى اليها السياسة السوفيتية بمثابرة ، فيؤدى الامر الى اقتطاع اقاليم أخرى من باكستان فى الشمال الغربى ، وهى التى فقدت اقليمهـــا الشرقى فى الحـــرب الهنـــدية الباكستانية عام ١٩٧١ .

أما حكومة ايران ، فترقب بحذر وقلق بالغ ما يجرى فى أفغانستان ، لانها ترى فى الاحداث الاخيرة محاولة سوفيتية جديدة لاحتوائها من الشرق ، بعد أن تم ذلك للسوفيت من الغرب ، بتوقيعهم معـــاهدة صداقة مع العراق .

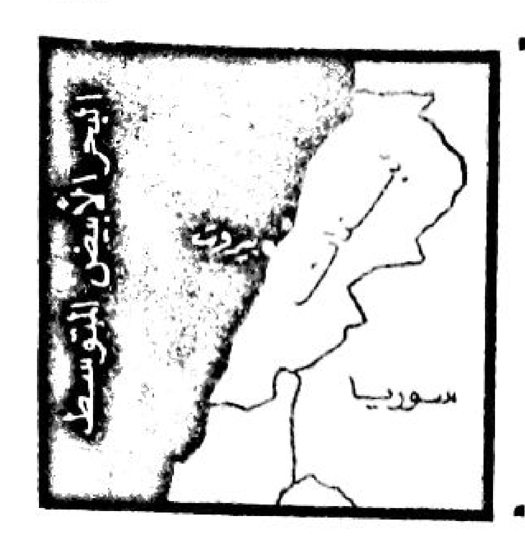
وكانت ايران حريصة دائما على ضمان الاستقرار فى اقليمها البلوخستانى ولتحقيق هذا الهدف قامت ببناء اكبر قاعدة عسكـرية برية وجـوية وبحرية فى منطقة « شاه بحر » التى تقع على خليج عمان . كما راعت تدعيم اجهزة الامن فى اقليم البلوخستان الايرانى منعا لتسرب الاسلحة المهربة اليه . كذلك اعلنت الحكومة الايرانية فى هذه الفترة الاخيرة ان المياه الاقليمية لدولة ايران فى الخليج تمتد ٥٠ ميلا . وكانت الباكستان قد اتخذت نفس القرار الذى يهدف اساسا الى منع تدفق الاسلحه عن طريق خليج عمان .

ويلاحظ بصفة عامة ان هذه المخاوف كلها ، وان كانت عالقه بأذهان المسئولين فى الدول المجاورة لافغانستان والمعنية بأى تغيير يطرأ على المنطقة ، الا انها لم تؤد الى توتر رسمى فى العلاقات بين هذه الدول والحكومة الافغانية الجديدة . فان كلا من ايران والباكستان قد سارع يحذو حذو الاتحاد السوفيتى والهند فى الاعتراف بالنظام الجديد فى افغانستان . على أن ايران لم تشأ ان تكتم مدى قلقها ، فى شكل تصريح أدلى به الشاه بمجرد سماعه نبأ الانقلاب ، عندما قال ان بلاده وحلفاءها

لن تقف ساكتة اذا حدث اى اقتطاع آخـر فى الاقاليم من الباكستان ، والمقصود بالطبع اقليم بالوخستان .

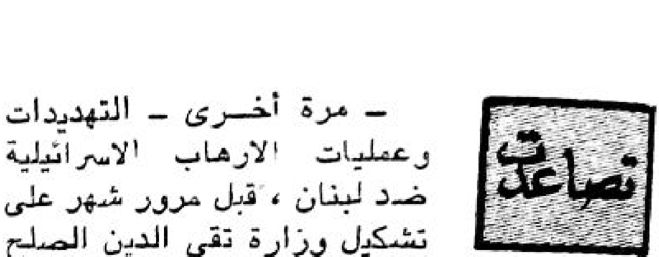
ومن جهة أخرى ، من المؤكد أيضا أن الاتحاد السوفييتى لن يدورط فى أيه حرب علانيه أو حتى فى ازمه او نزاع ، يمكن ان يؤدى الى النيل من علاقاته بالولايات المتحدة . ولنتذكر انه حتـى عندما قامت الحرب بين الباكستان والهند حول اقليم كشمير فى ١٩٦٥ ، لم يقتصر دور السوفييت على محاوله اقرار السلام فى القارة الهنديه ، بل انهم بذلوا الجهود فى ذلك الوقت لاقناع الحكومة الافغانية بعدم التدخل فى النزاع ، بحجة تحقيق دولة « باشتوستان » . ان هذا الاتجاه فـى السياسة السوفيتيه سيزداد رسوخا دون شك بعد الوفاق الذى تم أخيرا على مستوى القمة بين بريجنيف ونيكسون . وبالتالى يبدو أن المنافسة التى ستجرى بين الدولتين العملاقتين حول هذه المنطقة ، ستكون ذات طابع اقتصادى أساسا . والمعروف أن السوفييت قد أنشأوا شبكة طرق لنقل تربط « كابول » العاصمة بالحدود السوفيتيه التى تقـع فـى « الامـوداريا » وهـى طـرق تمـر بجبـال « الهنـدوكوش » تـلك القـمم الشاهقة (٣٫٢٠٠ متر) . أن كل هذه الطرق تتيح للبضائع الافغانية المرور عبر الاتحاد السوفيتى ، وهو أمر له أهميته بالنسبة لدولة تفتقد منفذا على البحر . كذلك قام السوفييت ببناء خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعى من شمال أفغانستان الى جنوب الاتحاد السوفيتى . والمعروف أن الغاز الطبيعى هو العملة التى تؤدى بها الحكومة الافغانيـة ثمن المعونة السوفيتية المتدفقة عليها منذ سنوات .

وعلى هذا يمكننا أن نؤكد أن المنـافسة الاقتصاديه القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ستشتد فى المستقبل ، مما سيؤدى فى النهاية الى تدفق المعونات من كلا الجانبين على أفغانستان . والعجيب ان ذلك سيتم فى وقت تمد فيه سياسة عدم الانحياز التى انتهجتها الدول النامية منذ مؤتمر باندونج [١٩٥٥] أزمة ناتجة فى التقارب الذى حدث بين الكتلتين ، واحلال سياسة التعايش السلمى محل الحرب الباردة !



لبنان بين الاعتداءات الاسرائيلية والطائفية

نزيرة الافندى



– مرة أخرى – التهديدات وعمليات الارهاب الاسرائيلية ضد لبنان ، قبل مرور شهر على تشكيل وزارة تقى الدين الصلح التى جاءت فى أعقاب فترة من الفوضى السياسية والازمات الطاحنة ، استمرت ثلاثة أشهر ، كانت بدايتها العدوان الاسرائيلى على مدينتى بيروت وصيدا ، فى العاشر من أبريل ١٩٧٣ ، وما أعقبه من أزمة وزارية ، وقتال عنيف بين المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش اللبنانية .

وقد خلقت التهديدات الاسرائيلية الاخيرة نوعا من التساؤل الممزوج بالترقب ، أين ستكون الضربة الاسرائيلية القادمة ، وما هو أثرها على الوضع السياسى اللبنانى ، وما هى انعكاساتها على العلاقات اللبنانية الفلسطينية بوجه خاص ، والعلاقات اللبنانية العربية بوجه عام ؟ ولا يمكن بأى حال ، فصل التشابك بين التساؤلات الثلاثة السابقة ، لان المحك الاساسى فى الحكم على فعالية الحكومات اللبنانية ، وامكانية استمرارها فى الحكم ، مرتهن بقدرتها على التوازن الحساس ، فى اطار العلاقات الطائفية ، ثم العلاقات الاقليمية فالدولية ، ويتضح ذلك من الاشارة السريعة الى الموقف الاسرائيلى ، والموقف اللبنانى حاليا .

أولا : ان التهديدات الاخيرة ، وما صاحبها من اجبار طائرتين لبنانيتين على الهبوط فى مطار اللد ، ليست سوى حلقة فى سلسلة التهديدات والمخطط الاسرائيلى الرامى الى ضرب العلاقات اللبنانية الفلسطينية ، ففى أعقاب الهجوم الاسرائيلى الذى قتل فيه ثلاثة من زعماء المقاومة الفلسطينية فى قلب العاصمة اللبنانية ، صرح أبا ايبان فى ١١ ابريل ١٩٧٣ أى فى اليوم التالى ، « بأن اسرائيل تأمل فى أن تقرر السلطات اللبنانية وقف نشاط الفدائيين عبر أراضيها ، ليس فقط ضد أهداف اسرائيلية ، وانما أيضا ضد استقلال لبنان وسيادته ، فبيروت تحولت الى مركز رئيسى للارهاب ، وبامكان السلطات اللبنانية اغلاق مكاتب المنظمات الفدائية ، والتوقف عن منح الفدائيين تأشيرات خروج ودخول للقيام بعملياتهم ضد اسرائيل » .

والواضح من تصريحات الساسة الاسرائيليين فى أعقاب عمليتى الهجوم على الطائرة اليابانية ومطار أثينا ، من جانب عناصر – يقال انها فدائية – أن هناك هدفا أساسيا تتحرك اسرائيل لتنفيذه بكافة الوسائل ، ألا وهو تصفية الوجود الفلسطينى فى بيروت ، أخذة فى اعتبارها أمرين :

١ – طبيعة التوازن الدقيق للنظام اللبنانى ، ودور الطائفية فيه ، اذ كانت الاخيرة هى الثغرة التى تنفذ منها اسرائيل بتكثيف هجومها على منطقة الجنوب ، لاحداث انقسام فى السياسة اللبنانية ازاء المقاومة الفلسطينية ، وحرية حركتها من الاراضى اللبنانية ، لذلك نجد أن قضيتى المقاومة وتسليح الجنوب ، من أبرز المؤثرات فى استقرار أية حكومة لبنانية منذ عام ١٩٦٧ ، وبمعنى آخر تعد أزمة القضية الفلسطينية انعكاسا

للطائفية فى لبنان ، ومدى توائمها مع سياسة الاخيرة فى النطاق العربى · وأبرز مثال على ذلك ، موقف حزب الكتائب من حرية العمل الفدائى فى الاراضى اللبنانية ·

٢ ـ تتصاعد دائما الاعتداءات الاسرائيلية ، فى حالة وجود استقرار سياسى أو تنظيم فعلى للعلاقة بين المقاومة والسلطات اللبنانية ، كما حدث فى أعقاب اتفاق القاهرة ، وذلك لتوسيع الفجوة بين الفلسطينيين والصفوف المؤيدة لهم من جانب ، والمعارضة لهم من جانب آخر · وبالفعل دعى بيير الجميل زعيم حزب الكتائب فى تلك الاونة ، الى ضرورة اجلاء الفدائيين عن جنوب لبنان · ويتضح ذلك أيضا فى المظاهرة الجوية الاستفزازية التى حلقت فى الاجواء اللبنانية فى اليوم التالى لتشكيل حكومة أمين الحافظ الاولى · وخلال اجتماعها الاول مع الرئيس سليمان فرنجيه ، وكذلك عملية الارهاب النفسى الذى مارسته طائرات الفانتوم الاسرائيلية يوم ١٦ أغسطس ١٩٧٣ ·

ثانيا : واذا تناولنا موقف الحكومات اللبنانية المتتالية منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ حتى عام ١٩٦٧ نجد أن الطائفية هى الفحوى الاساسى الذى واجهها طيلة هذه السنوات · ثم جاءت أحداث يونيو ١٩٦٧ لتظهر على السطح القضية الفلسطينية كتحد اخر يواجه هذه الحكومات ، وتمتد آثاره الى أبعاد مختلفة ، ودوائر متعددة فى الحياة السياسية اللبنانية · وقد عبر عن ذلك السيد صائب سلام الذى أعلن استقالة حكومته فى أعقاب الغارة الاسرائيلية فى العاشر من ابريل بقوله : « ان القضية الراهنة هى ان ننظر الى المصلحة من أساسها ، وان نوفق بين الالتزام بمصلحة لبنان ، والالتزام لاخواننا الفلسطينيين بحقوقهم ، والالتزام أيضا بالوضع العربى العام » ·

كذلك كانت المهام العاجلة لحكومة تقى الدين الصلح ، تتلخص فى ثلاث نقاط رئيسية :

١ ـ العلاقات اللبنانية العربية ، وفى مقدمتها العلاقات اللبنانية السورية · وهذه بدورها مرتهنة بعلاقة لبنان بالمقاومة الفلسطينية · فقد كان السبب الاساسى فى اغلاق الحدود بين الجانبين فى اكتوبر ١٩٦٩ ، مايو ١٩٧٣ اندلاع القتال بين الجيش اللبنانى والمقاومة الفلسطينية ·

٢ ـ العلاقات اللبنانية الفلسطينية والقاء تبعات هذا الوضع على وزير الداخلية بهيج تقى الدين الذى يعد دوره امتدادا للدور الذى لعبه كمال جنبلاط عام ١٩٦٩ · وسيترتب على تنظيم وتأمين التفاهم المطلوب والدائم بين الطرفين ، تحديد سياسة الحكومة على الصعيد العربى ·

٣ ـ تحريك القطاعات الاقتصادية فى البلاد ، وخلق جو من الثقة · ولا شك أن تحقيق هذه المهمة مرتبطة بالخطوتين السابقتين · فاعادة فتح الحدود مع سوريا ، التى تعد المنفذ لتجارة لبنان مع السعودية والاردن ودول الخليج العربى ، كما أن تنظيم العلاقة مع الفدائيين ، سيجنب الاقتصاد اللبنانى حالات الشلل التى تعرض لها منذ ابريل حتى يوليو ١٩٧٣ ·

وقد يكون فى تتبع الازمة الطاحنة التى تعرضت لها لبنان فى نهاية العقد الثالث للاستقلال ، نتيجة الغارة الاسرائيلية على مدينتى بيروت وصيدا وما أعقبها من اندلاع القتال بين المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش اللبنانى ، بالاضافة الى الازمة الوزارية التى استمرت طيلة ثلاثة اشهر ، ما يهىء أذهاننا لتوقع الاحداث المقبلة · فقد علقت صحيفة دافار الاسرائيلية فى تعليقها على مقتل قادة المقاومة الثلاثة بقولها « يعد هذا الهجوم ، الضربة الحاسمة المباشرة الاولى على مركز الاعصاب للمنظمات التخريبية ، كما يعد المرحلة الاولى من الحرب الجديدة ضد الارهاب العربى » ·

ومع ضرورة الاخذ فى الاعتبار ، أثر الطائفية فى الاستقرار السياسى للبنان ، فعلى مدى السنين الماضية منذ عام الاستقلال ١٩٤٣ حتى ١٩٧٣ كانت الطائفية ـ فى أغلب الاوقات ـ الواجهة التى تتستر وراءها كثير من الاطماع السياسية من جانب عناصر محلية داخل لبنان ، أو من جانب عناصر خارجية غربية أو اقليمية توسعية مثل اسرائيل . كما كانت السبب فى كثير من الازمات الحكومية ، التى تعوق بدورها التوصل الى سياسة دائمة ومستمرة تتعلق بالعمل الفدائى فى لبنان ·

الاعتداءات الاسرائيلية والاستقرار اللبنانى

يتضح لنا من استعراض تطورات الاحداث فى لبنان منذ عام ١٩٦٧ ، ان الاعتداءات الاسرائيلية كانت دائما نقطة البداية للازمات الوزارية التى امتدت الى سبعة أشهر ، فى أعقاب العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت والى ثلاثة أشهر عقب اعتداء ابريل ١٩٧٣ . كما كانت هذه الاعتداءات سببا آخر فى توتر العلاقات ، وانفجار القتال بين المقاومة وقوات الجيش اللبنانى عدة مرات منذ مايو ١٩٦٩ حتى مايو ١٩٧٣ ، واذا اخذ فى الاعتبار ، اثر غياب حكومة مسئولة وقادرة على خلق قنوات الاتصال ، وايجاد الثقة الكافية مع قوات المقاومة خلال هذه المعارك ، تتضح لنا الطبيعة التراكمية لنتائج الاعتداءات الاسرائيلية .

العدوان الاسرائيلى فى ابريل ١٩٧٣ :

فى العاشر من ابريل ١٩٧٣ ، قامت قوة من المظليين وكوماندوز البحرية ـ طبقا لبيان القيادة العسكرية الاسرائيلية بمهاجمة اربع من قواعد الفدائيين الفلسطينيين فى بيروت وبالقرب من مدينة صيدا على ساحل لبنان الجنوبى ، وقد دخلت هذه القوات وانصرفت عن طريق البحر .

وقد ارفقت اسرائيل (ورقة توضيحية) أرفقتها بالبيانات العسكرية عن العملية ، جاء فيها « ان لبنان يعد المركز الرئيسى للمقاومة الفلسطينية فى كل شىء يتصل بالتنظيم والتخطيط وتنفيذ عمليات المقاومة فى الخارج ، كذلك فان العاصمة اللبنانية تستخدم كنقطة انطلاق وارتكاز لمدبرى تلك العمليات ، بعلم السلطات اللبنانية » .

وأشار البيان الى ان « لبنان لا يمكن ان يستخدم كمأوى ومركز تفريغ ، ثم يحاول بعد ذلك ان يتملص من المسئولية عن الفدائيين الذين يعملون داخل وخارج اراضيه دون رادع » .

كما عقد دافيد العازر رئيس الاركان الاسرائيلية ، مؤتمرا صحفيا فى اليوم التالى اشار فيه « الى ان عمليات مشابهة قد تجرى فى المستقبل . وقال « لست واثقا من اننا لن نرغم مرة اخرى على القيام بعمليات مشابهة ، وذلك لسبب واحد : ان لبنان اصبح مركزا للمنظمات الفدائية » .

وقد كان هذا الاعتداء الاسرائيلى الذى راح ضحيته ثلاثة من قادة المقاومة فى قلب العاصمة اللبنانية ،تصعيدا لسياسة العدوانية الاسرائيلية ، فقد ابتدأت بغاراتها المكثفة علىجنوب لبنان ، ثم العدوان على مطار بيروت ، وكان يمثل خطوة جديدة ، انتقلت منها الى قلب العاصمة فى اعتدائها المشار اليه ، مع التهديد بالقيام بسلسلة من هذه الاعتداءات ، وعلى حد تعبير ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلى « ان كل ما تريد اسرائيل هو ان ترى لبنان وقد تخلص من الازدواجية التى يعانى منها » . يقصد بذلك وجود المقاومة الفلسطينية فى لبنان .

الازمة الوزارية بعد استقالة حكومة صائب سلام :

وفى اليوم التالى . قدمت حكومة السيد صائب سلام استقالتها ، مشفوعة بالاسباب الدافعة الى ذلك ، وتتلخص فى عدم الرد على العدوان الاسرائيلى ، او محاسبة المسئولين عن عدم تنفيذ تعليماته ، بوجوب الرد بكل الامكانيات المتاحة .

وقد قامت قيادة الجيش بدورها ، باصدار بيان ردت فيه على اتهامات صائب سلام ضمنته النقاط التالية :

ـ ان المدة التى استغرقتها العملية بأكملها ، امتدت من الساعة الواحدة وخمس دقائق ، الى الواحدة وخمس واربعين دقيقة .

ـ ان قوات الامن الداخلى التى كان فى اعتقادها ان الحادث داخلى ، قامت بواجباتها كاملة ، وقد استشهد اثنان من افرادها .

ـ لم يتأكد الجيش اللبنانى من ان الحادث يتعدى النطاق الداخلى ، وان المخربين من العدو الاسرائيلى ، الا فى الساعة ١٫٥٠ اى بعد انتهاء العملية بخمس دقائق . وبين الاتهامات المتبادلة بين صائب سلام وقيادة الجيش اللبنانى ، تفجرت ازمة سياسية حادة ، اتخذت فيها الاحزاب التقدمية الاشتراكية واليسارية جانب المقاومة ، واصدرت بيانا تدين فيه الحكومة ، نظرا للقيود المتشددة المفروضة على الفدائيين منذ سبتمبر ١٩٧٢ ، والتى حرمتهم من حقهم فى الدفاع عن أمتهم ،

بينما اتخذت العناصر اليمينية موقفا ينادى بالتصفية ، وانهاء المشكلة من جذورها . وبين هؤلاء واولئك كان ثمة اتجاه ينادى بان تكون لبنان مجرد مركز اعلام للفلسطينيين . وبذلك تحققت الخطوة الاولى من المخطط الاسرائيلى الذى تسعى الى تحقيقه ، الا وهو شق الصف اللبنانى ازاء القضية الفلسطينية .

وعندما تم تشكيل حكومة الدكتور امين الحافظ فى ٢٤ ابريل ١٩٧٣ ، كانت المهمة الاولى امامها العلاقات الفلسطينية اللبنانية ، على ضوء العملية الاسرائيلية فى بيروت ، والتى ادت الى استقالة حكومة صائب سلام ، بالاضافة الى توتر العلاقات بين قوات المقاومة ـ بالفعل ـ وبين القوات اللبنانية حول مسئولية الاولى عن انفجار مستودعات البترول فى الزهرانى فى الخامس عشر من ابريل ١٩٧٣ .

ولكن عمليات الارهاب النفسى الاسرائيلى ، متمثلة فى مظاهرة جوية تجوب سماء بيروت ، خلال عقد الحكومة لاول اجتماعاتها مع الرئيس سليمان فرنجيه ، بالاضافة الى تحرك عناصر مشبوهة بين الجانبين ، ادى الى اندلاع القتال بين رجال المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش اللبنانى . وهذه تمثل الخطوة الثانية ، او الحلقة التالية فى سلسلة الاستراتيجية الاسرائيلية لتصفية المقاومة الفلسطينية .

الصراع بين الجيش اللبنانى والمقاومة :

بدأت المناوشات بين الطرفين منذ الثانى والعشرين من ابريل ١٩٧٣ ، الا ان القتال انفجر بصورة حادة فى الثانى من مايو . وقد علق الجنرال دافيد العازر رئيس الاركان الاسرائيلية على هذه المعارك بقوله : « لقد ادهشتنى احداث بيروت . ولكن الامر الذى أثار بالغ دهشتى . هو أن الجيش اللبنانى ، وهو الوحيد بين جيوش جميع الدول العربية ، قد سمح للفدائيين بالمساس بسيادة بلاده ، واقامة دولة داخل الدولة » . ويعد هذا التصريح تعبيرا واضحا عما تهدف اليه اسرائيل من تصفية المقاومة فى لبنان . ولقد تخللت فترة الصراع بين الطرفين عدة تطورات :

ـ ازاء تعاظم الاشتباكات ، اضطر امين الحافظ الى تقديم استقالته ، ولكن الرئيس اللبنانى رفضها .

ـ اعلان حالة الطوارىء فى ٧ مايو ، وهى بمثابة اعلان الاحكام العرفية ، طبقا للقانون اللبنانى ، وهى تتيح لقائد الجيش عماد (اسكندر غانم) سلطات واسعة ، تخوله اعتقال اى شخص وتقديمه لمحاكمة عسكرية ، وحق مصادرة الاملاك ، وتفتيش المساكن وفرض غرامات فردية وجماعية ، وفصل المشتبه فيهم ، وتحديد اقامتهم ، ومنع التجمعات .

ـ صدور عدة قرارات لوقف اطلاق النار من جانب رئيس الجمهورية اللبنانى ، وكذلك اللجنة العسكرية اللبنانية الفلسطينية المشتركة ، ولكنها لم تستطع . وعلى الرغم من الوساطة العربية من جانب الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والسعودية والكويت ، بالاضافة الى بقية الدول العربية ، وقف اطلاق النار الا فى ١٢ مايو ؛ وعلى الرغم من التوصل الى نقط الاتفاق فى العاشر من نفس الشهر . وقد تضمنت قيام الجانبين بوقف حملات الدعاية ، وان يتوجه ضابط من الجيش اللبنانى وضابط من المقاومة الى اماكن الاشتباكات . للعمل على وقف اطلاق النار . ثم جاء التوصل الى اتفاق شامل وسرى حول كافة المسائل التى ادت الى الاشتباكات بين المقاومة والسلطة اللبنانية فى ١٦ مايو ١٩٧٣ ، والذى يعد بمثابة ملحق جديد لاتفاق القاهرة الموقع فى ٣ نوفمبر ٩٦٩ ، والذى تتلخص اهم بنوده فى :

الجزء الاول ، حق افراد الوجود الفلسطينى فى العمل والاقامة والتنقل فى لبنان وانشاء لجان محلية لرعاية مصالحهم . مع وجود نقاط للكفاح الفلسطينى المسلح داخل المخيمات ، تتعاون مع اللجان المحلية ، لتأمين حسن العلاقات مع السلطة . بالاضافة الى حق الفلسطينيين المقيمين فى لبنان ، فى المشاركة فى الكفاح المسلح ضمن مبادىء سيادة لبنان وسلامته .

ـ ويشمل الجزء الثانى من اتفاق القاهرة ، تنظيم العمل الفدائى . ويتضمن تسهيل مرور الفدائيين ، وتحديد نقط مرور واستطلاع فى مناطق

الجنوب ، بالاضافة الى التزام قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات أفراد منظماتها ، وعدم تدخلهم فى الشئون اللبنانية ، مع ايقاف الحملات الاعلامية بين الجانبين ، وايجاد انضباط مشترك بين الجانبين من الناحية العسكرية ، وكذلك فى حل المشكلات الطارئة ، مع التسليم بأن السلطات اللبنانية ، من مدنية وعسكرية ، تستمر فى ممارسة صلاحياتها ومسئولياتها كاملة فى جميع المناطق اللبنانية ، وفى جميع الظروف ٠

وتجب الاشارة الى أن عدم وجود سلطة مدنية فى الحكم أثناء الصراع بين المقاومة وقوات الجيش اللبنانى ، كان سببا اساسيا لتوسيع نطاق الخلاف ، كما كان له أثر فعال فى اعاقة التوصل الى اتفاق عاجل بين الطرفين ٠ فقد كانت وجهة نظر المقاومة ـ بعد وقف اطلاق النار ـ التريث لانهاء كل بقايا التوتر بين الجانبين ، وبالتالى اجراء المفاوضات مع حكومة مسئولة ٠ بينما كانت السلطة اللبنانية ترى ضرورة الوصول الى هذا الاتفاق ، كشرط لاستقرار أية حكومة جديدة ٠ وهنا يطرح سؤال ملح ، هل كفل الاتفاق السرى الموقع بين المقاومة والسلطة اللبنانية ، الاستقرار لحكومة أمين الحافظ التالية ، أو انه سيتيحه بالنسبة لحكومة تقى الدين الصلح ؟

الاجابة بالنفى ، لانه حالما استقرت الاوضاع بين الجانبين الفلسطينى واللبنانى ، تحركت الطائفية تمارس دورها فى عدم الاستقرار السياسى ٠

الطائفية والاستقرار السياسى :

يعد المجتمع اللبنانى ، مجموعة تكتلات دينية طائفية ، يتكون منها الجسم الوطنى ، وتلعب دور الوسيط بين المواطنين والدولة ومؤسساتها الرسمية ، الجماعات الروحية التى يتألف منها الشعب اللبنانى ٠ ولقد تعلمت هذه الطوائف المتعددة ، والتى تبلغ سبع عشرة طائفة مسيحية واسلامية (طبقا لقرار المفوض السامى الفرنسى رقم ٦٠ لسنة ٩٣٦) ان قبولها المتبادل لوجود بعضها بعضا أمر ضرورى لصالحها المشتركة ٠ وبالفعل تعايشت مع بعضها منذ ٩٤٣ طبقا لصيغة (الميثاق الوطنى) ، الذى تخلى فيه المسلمون عن اى مطمع للاندماج فى اتحاد عربى ، مقابل تخلى المسيحيين عن أى شكل من أشكال الضمانات الغربية ٠ ولقد أشار الى هذه الحقيقة مؤخرا السيد صائب سلام رئيس الوزراء الاسبق ، فى حديث أدلى به لصحيفة (لوريان لوجور) البنانية فى أعقاب التوتر الذى ساد العلاقات اللبنانية الليبية ، نتيجة الملاحظات التى أبداها الرئيس معمر القذافى تجاه النظام الطائفى فى لبنان ٠

ولكن هناك من الامثلة الواضحة التى لعبت فيها الطائفية دورا مباشرا فى عدم الاستقرار السياسى ، فقد اصبحت الطائفية فى الوقت الراهن ذات صبغة سياسية ، أكثر منها دينية ٠

١ ـ فقد كان السبب الاساسى فى سقوط حكومة امين الحافظ ـ التى جاءت بعد توقيع الاتفاق السرى الاخير بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية ـ التهديد بحجب الثقة عنها فى مجلس النواب من جانب النواب السنيين ومؤيديهم ، مما اضطر الحافظ الى تقديم استقالته ٠

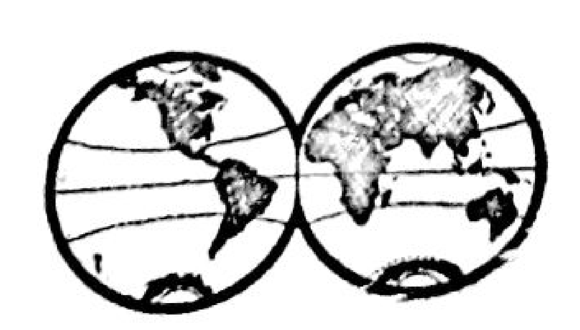
وكان عدم رضاء زعماء السنة عن الحافظ ، نابعا من عدم كفاية مشاركة الطائفة السنية (التى ينتمى اليها رئيس الوزراء) فى الحكومة المشكلة ومطالبته بالتخلى عن الحكم ٠ وازاء اصراره على الاستمرار فى الحكم ، أصدرت الجمعيات الاسلامية بيانا ضمنته اصرارها على استقالة الحكومة ، واعتبار تصرف الحافظ تصرفا شخصيا ، بالاضافة الى مطالبة الفئات الوطنية بتحمل مسئولياتها ، والعمل على انجاح المقاطعة حرصا على الوحدة الوطنية ٠ وبالفعل لم يكتمل النصاب القانونى لاجتماع مجلس النواب ، ولم يكن هذا لمقاطعة السنيين فحسب وانما نتيجة انقسام الحلف الثلاثى الى قسمين : احدهما وهو حزب الاحرار برئاسة كميل شمعون الى جانب السنيين ، بينما آزر حزبا الكتائب والكتله الوطنية الحافظ فى موقفه ، مما اضطر الاخير الى تقديم استقالته التى قال فيها « اننى هزمت ، ولكنها اشرف هزيمة ، اعتز بها وأفاخر ، هزمنى التقليديون بسياستهم التقليدية » ٠

٢ ـ ان الخلاف على منصب وزير الداخلية ، كان من أهم المعوقات فى تشكيل وزارة تقى الدين

الصلح ، فقد كان هناك شبه اجماع من جانب الاحزاب التقدمية ، على تولى كمال جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكى هذا المنصب ، مع معارضة الاحزاب اليمينية التقليدية لهذا الترشيح . ويلاحظ ان السيد جنبلاط قد رشح من جانب السيد رشيد كرامى رئيس الوزراء الاسبق ، خلال الازمة بين المقاومة والجيش ، لتولى هذا المنصب ، كضمان لعودة الثقة بين الطرفين المتصارعين ، فى اطار حكومة وطنية ، بدلا من حالة الطوارىء التى اعلنت فى تلك الفترة . وهذا الخلاف فى مظهره السياسى الطائفى ، ذو ابعاد عميقة تتصل بموقف لبنان من المقاومة ، نظرا لاهمية الدور الذى لعبه جنبلاط فى تنظيم العلاقة بين الطرفين باتفاقه مع ياسر عرفات فى ١٩ يناير ١٩٧٠ . وقد تضمن هذا الاتفاق وجود نقط بوليس لبنانية ، من خلال القيادة المسلحة الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين ، بالاضافة الى ان الخرق الفردى للقانون اللبنانى ، ليست له صلة بالجهود الفلسطينية لتحرير الارض المحتلة . وعندما قامت اسرائيل بهجوم على قواعد الفدائيين فى الجنوب يومى ٧ ، ١٩ مارس ١٩٧٠ اعلن جنبلاط عن تشكيل دوريات مشتركة على طول الحدود ، مع المضى قدما فى تكوين الحرس الوطنى . كما لم يتردد فى ان يعلن امام مجلس النواب عن اتهامه للمخابرات اللبنانية عن مسئوليتها ازاء الاشتباكات بين قوات الامن (الميليشيا) والمقاومة فى ٢٧ مارس ٩٧٠ ، واوضح ان هدف رجال المخابرات من ذلك ، فرض مرشحيهم على الناخبين فى انتخابات الرئاسة .

وازاء اصرار السلطات العليا فى لبنان ، على رفض ترشيح جنبلاط لمنصب وزير الداخلية ، تم التوصل الى حل وسط ، بتولى بهيج تقى الدين الذى يعرف بالتزامه بخط كمال جنبلاط الاشتراكى ، للمنصب .

٣ ـ حتى تستطيع وزارة تقى الدين الصلح ان تضمن الحصول على ثقة مجلس النواب وجميع الاتجاهات السياسية والطوائف الدينية ، ضمت ٢٢ وزيرا ، على الرغم من ان عدد الوزارات لا يتجاوز ١٨ وزارة . وفى هذا انعكاس واضح لدى الجهود المضنية التى يقتضيها ارضاء جميع الطوائف التى تحولت من الناحية الدينية ، الى السيطرة السياسية . وابرز مثال فى هذا الصدد ، موقف زعماء الطوائف الدينية خلال الصراع بين المقاومة والجيش اللبنانى فى مايو ١٩٧٣ ، فقد عقدوا عدة اجتماعات فى بيروت وطرابلس ، انتهت الى تكوين وفدين احدهما لمقابلة ياسر عرفات ، والاخر لمقابلة رئيس الجمهورية لمطالبته بتشكيل حكومة جديدة ، يكون فى امكانها اعادة الموقف فى لبنان الى حالته الطبيعية . كما تضمن البيان الاشادة بموقف الشعب اللبنانى ، الذى عرف كيف يتفادى المنازعات الدينية ، ويحافظ على وحدته الوطنية .





الدبلومـاسـيـة العـربيـة

فى الدورة الجديدة للأمم المتحدة

د. ياسين العيوطى



عن الضعف المتزايد الذى تعانيه الامم المتحدة فى ممارسة صلاحيتها فى المحافظة على السلم والامن الدوليين ، فما زالت الجمعية العامة تعتبر الجهاز الدولى الوحيد الذى يمكن وصفه بالبرلمان العالمى ، او بتعبير أدق ، بمجلس الشورى الدولى . وسبب العدول عن نعتها بالبرلمان العالمى ، هو انعدام صفة ثلاثية السلطات من تشريعية الى تنفيذية الى قضائية فى الامم المتحدة اللهم الا اذا أشرنا تجاوزا الى مجلس الامن ، بأنه نوع من السلطة التنفيذية (اذا حزم أمره ، واجتمع رأى الدول الخمس من أعضائه الدائمين) والى محكمة العدل الدولية بأنها نوع من السلطة القضائية (بسبب وصف النظام الاساسى للمحكمة لها بأنها الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة) .

وللدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، أهمية خاصة للدبلوماسية العربية المصرية وغير المصرية ، وذلك لانعقادها فى ظروف يعج فيها المحيط السياسى الدولى بمختلف التيارات التى تؤثر مباشرة ، أو بطريق غير مباشر ، فى حاضر الوطن العربى الكبير ومستقبله . ومن أهم هذه التيارات ، سياسة الوفاق بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ، وحالة اللاحرب واللاسلام فى الشرق الاوسط ، ومشروع الوحدة بين مصر وليبيا ، وأزمة الطاقة ، وأزمة النقد الدولى ، وأزمة العالم الثالث فى ضوء سياسة الوفاق الدولى والتكتلات الاقتصادية والثورة الافريقية ، وما الى ذلك من أمواج المد والجزر الدوليين .

والهدف الرئيسى هنا من وضع الدورة الجديدة من دورات الجمعية العامة للامم المتحدة ، التى ستبحث ١٠٢ بندا دوليا ، تحت المجهر ، هو التعرف ، ولو بصورة سريعة على قسمات هذه الدورة ، بغية تركيز النظر على المحاور التى يمكن للدبلوماسية العربية أن تنسق جهودها حولها ، لتحقق أكبر ما يمكن تحقيقه من غنم لنفسها خدمة لصالح الوطن العربى ولقضية السلام والعدالة الدوليين . ومن البديهى أننا لن نتمكن فى حيز هذا المقال من أن نعرض لكل المائة واثنين مسألة المدرجة بجدول الجمعية العامة من زاوية ماضى ادراجها واتجاهاتها المستقبلة . وربما كان هذا القصد ، حتى ولو كان ممكنا غير مطلوب .. ولكننا سنعمد هنا الى استعراض أبرز ملامح المسائل المدرجة بجدول الاعمال ، مما يمس شغاف الصالح العربى والعالمى العامين ، كنماذج من مسائل لابد أن تعمل الدبلوماسية العربية من أجل اسماع العالم من منبر الجمعية العامة صوت العرب وموقفهم فيها . وليس بخاف علينا ، ونحن بهذا الصدد ، أن الدورة الجديدة للجمعية العامة لن تحل قضايا التحرر والتطور التى يخوضها العالم العربى الان ولكن علينا فى الوقت ذاته أن ندرك أنه كلما تعقدت القضايا ازداد تنوع الاسلحة التى يجب استخدامها فى مجابهة تلك المشاكل مهما تضاءل حجم السلاح ، مما يدفعنا الى القول بأنه لا غنى لنا عن ميدان الامم المتحدة ، نستخدمه فى تلك المجابهات التاريخية المصيرية الحاضرة ، شريطة أن نتأكد من أن اعتمادنا الكفاحى لن يقف عند حد الامم المتحدة وهى ليست حكومة عالمية ، وليس لها جيش أو قوة رادعة وليست لها ارادة ذاتية ، اللهم

الا ما تستلهم من ارادات متفرقة نابعة من عضوية مؤلفة من مائة وأربع وثلاثين دولة .

ستبحث الجمعية العامة فى دورتها الجديدة مسالة الشرق الاوسط تحت بنود متفرقة . وأول هذه البنود ، وهو ما يسمى « بالموقف فى الشرق الاوسط » أو البند رقم ٢٢ ونذكر أن هذه التسمية قد حلت محل تسمية مشكلة فلسطين » منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ومما يستدعى الذكر هنا ، أن الجمعية العامة ، عقب حرب يونيو مباشرة ، عقدت دورتها الطارئة الخامسة ، حيث اتخذت قرارا بصدد المعونة الانسانية لمشردى الحرب ، وقرارين بصدد القدس (القرارات ٢٢٥٢ ، ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٤) وأعقب هذا صمت تام من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة ، فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط . وفى صمت الجمعية العامة من المعانى ، مثلما لاسماع صوتها فى الدوائر الدبلوماسية العالمية وكان العذر الواضح فى صمتها خلال بقية عام ١٩٦٧ (الدورة الثانية والعشرين) أن مجلس الامن قد تحرك فى الثانى والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٦٧ فأثر قراره رقم ٢٤٢ الشهير ، موضحا المبادىء التى رأىالمجلس أنها خليقةبأيجاد سلام عادلودائم فى الشرق الاوسط . وفى اليوم التالى لاتخاذ القرار رقم ٢٤٢ ، عين الامين العام للامم المتحدة (أو أوثانت فى ذلك الحين) سفير السويد فى موسكو ، جونار يارنج ، ممثلا خاصا له فى مسألة الشرق الاوسط ، لمساعدة الاطراف المعنية على الوصول الى اتفاق يتفق وقرار مجلس الامن .

ومنذ ذاك الحين ، ظل الامين العام للامم المتحدة ،سواء كان أوثانتاو خلفه،كورتفالدهايم يتقدم بتقارير ، بين الفينة والفينة ، الى كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، عن مهمة يارنج فى الشرق الاوسط .وفى الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين (١٩٧٠ و ١٩٧١ خرجت الجمعية العامة عن صمتها ، فعادت الى اتخاذ القرارات السنوية بشان الشرق الاوسط وكانت اسرائيل قد أوضحت فى ردها على مذكرة يارنج الشهيرة المؤرخة فى٨ فبراير ١٩٧١ أنها لن تنسحب الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، بينما وجهت مصر ردا لم يسبق لها فى تاريخ الصراع العربى الصهيونى أن تقدمت به من قبل ، اذ قالت أنها على استعداد للدخول فى اتفاقية سلام مع اسرائيل ، اذا قامت هذه الاخيرة بتنفيذ كل الالتزامات الاخرى التى تضمنتها مبادىء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وأهمها الانسحاب الكامل من كل الاراضى العربية التى احتلتها اسرائيل بالقوة فى حرب يونيو ١٩٦٧ وتحقيق تسوية عادلة للفلسطينيين . وازاء التحدى من جانب اسرائيل لمبدأ أصيل من مبادىء القانون الدولى والعلاقات الدولية ، وهو عدم الاستيلاء على أراضى الدول بالقوة ، فقد جاء قرار الجمعية العامة فى الدورة السادسة والعشرين القرار رقم ٢٧٩٩ لعام ١٩٧١) منددا بذاك التحدى الاسرائيلى وكان ذاك القرار خطوة الى قرار آخر أعم وأكثر شمولا ، وأشد اظهارا لما أحرزته دبلوماسية الوطن العربى من تصديق وكفاءة فى الدوائر وخاصة فى العالم الثالث وأوربا الغربية الا وهو قرار العام الماضى (القرار رقم ٢٩٤٩ لعام ١٩٧٢)

ان ما جاء بهذا القرار ، هو الاساس الذى يجب أن تبنى الدبلوماسية العربية عليه خلال معركتها فى الدورة الجديدة للجمعية العامة لعام ١٩٧٣ ، متوخية أن تزيد عليه لتكسب ، بفضل تأييد القوى الدولية الاخرى المناصرة للحق العربى ،وهو جزء من صرح السلم والعدالة الدوليين ، انتصارات أخرى فى ساحة الدبلوماسية الدولية . ماذا جاء بقرار الجمعية العامة لعام ١٩٧٢ ؟ أكدت الجمعية قراراتها السابقة ، كما أكدت قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ثم استنكرت عدم انصياع اسرائيل لتلك القرارات ، ودعت اسرائيل الى أن تعلن على ملا الاشهاد ، امتثالها لمبدأ عدم ضم الاراضى عن طريق استخدام القوة . ثم تطرق القرار الى التدابير التى اتخذتها اسرائيل حتى الان فى الاراضى العربية المحتلة ، فأكدت أن التغييرات التى أقدمت اسرائيل عليها فى تلك الاراضى ، تتنافى ومواثيق جنيف لعام ١٩٤٩ ، وتعتبر ملغاة ولا أثر لها . ولذا طالبت الجمعية العامة اسرائيل أن تلغى كل تلك التدابير والتغييرات . وفى الوقت ذاته ، حثت الجمعية العامة ، كل دول العالم على ألا تعترف بالتدابير والتغييرات التى أقدمت اسرائيل عليها فى الاراضى العربية المحتلة ، وطالبت تلك الدول أن

تتجنب أية أفعال من جانبها ، بما فى ذلك تدابير تقديم العون الى اسرائيل ، التى قد يكون من شأنها تشكيل اعتراف بذلك الاحتلال الاسرائيلى . وبالاضافة الى كل ذلك ، اعترفت الجمعية العامة ، بأن الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، هو عنصر لا غنى عنه فى قيام سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط . وطلبت الجمعية العامة فى قرارها ذاك الى مجلس الامن ، أن يتخذ ، بالتشاور مع الامين العام وممثله الخاص فى مسألة الشرق الاوسط ، كل الخطوات الملائمة ، بغية وضع قرار المجلس رقم ٢٤٢ موضع التنفيذ .

من هذه النصوص ، تتجلى حقيقة دولية هامة لابد أن تضعها دبلوماسية الوطن العربى نصب عينيها ، اذ تخوض غمار الدورة الجديدة للجمعية العامة ، ألا وهى أن ارتباطا عضويا قد نشأ منذ أواخر عام ١٩٧٢ ومن خمسة عناصر اساسية فى حيز الحق العربى : (١) عدم مشروعية الاحتلال الاسرائيلى ، وضرورة جلائه أو اجلائه (وهو ما عبرت عنه الجمعية بصيغة دبلوماسية وهى « عدم الضم ») ، (٢) عدم مشروعية التدابير والتغييرات التى أقدمت اسرائيل عليها فى الاراضى العربية المحتلة (وهنا نلاحظ أن قرار الجمعية لم يشمل أية أراض ، بل شمل الكل) ، (٣) بدء استخدام المعونة المقدمة الى اسرائيل كسلاح للضغط على اسرائيل لتنصاع لقرارات المجتمع الدولى ، (٤) الاعتراف بالحق الفلسطينى كعنصر أساسى فى قيام سلام دائم وعادل (ولعل هذا النص يعتبر أهم النصوص الواردة فى القرار فى المدى القريب والمدى البعيد للصراع العربى الاسرائيلى) ، (٥) مطالبة مجلس الامن ببحث كل التدابير التى من شأنها تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ (وفى هذا ضمنية استخدام الفصل السابع من فصول الميثاق ، وهو الفصل الخاص بما يمكن للمجلس أن يتخذه من اجراءات رادعة وتدابير القوة فى « حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان ») .

مصر قد نجحت فى اقناع مجلس الامن فى أبريل ١٩٧٣ بأن يتخذ قراره رقم ٣٣١ الذى طلب فيه الى الامين العام للامم المتحدة ، أن يتقدم بتقرير شامل عن جهود الامم المتحدة بصدد الشرق الاوسط منذ يونيو ١٩٦٧ ، وقد تقدم الامين العام فعلا بذلك التقرير فى ١٨ مايو ١٩٧٣ ، وهو التقرير الذى انعقد مجلس الامن لبحثه فى شهرى يونيو ويوليو . وستجد الجمعية العامة أمامها فى دورتها الجديدة نتائج كل هذه المناقشات التى دارت فى مجلس الامن ، وأية نتائج لزيارة الامين العام للامم المتحدة لمنطقة الشرق الاوسط فى صيف ١٩٧٣ .

هذه هى المسألة الرئيسية للدبلوماسية العربية فى الدورة الجديدة للجمعية العامة . ولكن لهذه المسألة فروعا أخرى تظهر فى اطار بنود فى جدول أعمال الجمعية العامة تحت أسماء أخرى ، رغم ترابطها الوثيق بالصراع العربى الصهيونى .

تأتى فى المقام الاول مسألة معاملة اسرائيل لاهالى الاراضى العربية المحتلة ، وذلك طبقا لقرارات اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٨ فى دورتها الثالثة والعشرين ، حينما قررت تشكيل لجنة دولية خاصة للتحقيق فى الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة لحقوق الانسان العربى فى تلك الاراضى الرازحة تحت عبء الاستعمار الاسرائيلى . وتشكلت اللجنة من عضوية الصومال وسيلان ويوغوسلافيا ، وزاولت مهامها التحقيقية على الرغم من أن اسرائيل لم تسمح لها بدخول تلك الاراضى . ولم تختتم الجمعية العامة دورتها التالية (الدورة الرابعة والعشرين لعام ١٩٦٩) الا وقد نددت فى قرار شهير لها (القرار ٢٥٤٦) بانتهاك الحقوق الانسانية فى تلك الاراضى المحتلة ، واستنكرت بشدة ، السياسات والتدابير الاسرائيلية المتبعة فى تلك الاراضى ، مثل العقوبة الجماعية ، أو معاقبة مناطق بأكملها للرد على العمل الفدائى العربى ، أو على أى تصرف تشتبه السلطات الاسرائيلية فى انتمائه للعمل القومى الفلسطينى ، ومحق المنازل والقرى بالجملة ، ونفى سكان الاراضى العربية خارج تلك المناطق . وفى الدورة الخامسة والعشرين (١٩٧٠) ناقشت الجمعية أول تقرير للجنة الثلاثية المختصة بالتحقيق فى التدابير الاسرائيلية التى تمس الحقوق الانسانية لسكان الاراضى العربية المحتلة ، ثم جددت تفويضها بالاستمرار فى تحرى أحوال أولئك الاهلين الذين يعانون قسوة ذلك الاحتلال . وفى عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ قدمت اللجنة الثلاثية تقريرين آخرين يؤكدان ان اسرائيل تعبث بالحقوق

الانسانية العربية ، مما حدا بالجمعية العامة الى ان تدعو فى عام ١٩٧٢ كل الدول الاطراف لميثاق جنيف الخاص بحماية الاشخاص المدنيين اثناء الحرب والمؤرخ فى ١٢ اغسطس ١٩٤٩ ، لان تبذل كل ما بوسعها لضمان احترام اسرائيل لالتزاماتها بموجب ذلك الميثاق . كما طلبت الجمعية العامة الى الامين العام للامم المتحدة ، ان يقدم للجنة الثلاثية كل التسهيلات اللازمة لها ، بما فى ذلك التسهيلات المتعلقة بزيارتها للاراضى المحتلة . وفى الوقت ذاته ، طالبت الجمعية العامة فى قرارها فى العام الماضى (القرار ٣٠٠٥) اسرائيل ، ان تتعاون مع الامين العام واللجنة الثلاثية ، ودعت الامين العام الى نشر تقارير اللجنة بكل وسائل الاعلام الممكنة فى كل ارجاء العالم ، على ان يتقدم الامين العام الى الجمعية فى دورتها الثامنة والعشرين (هذا العام) بتقرير كامل عن الجوانب المتعددة لهذه المسالة الحساسة .

وجدير بالذكر هنا ، أن التقرير الذى تقدمت به اللجنة الثلاثية هذا العام ، والذى ستبحثه اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة قبل أن تبحثه الجمعية بكامل هيئتها ، يدمغ اسرائيل بانها « أجرمت » فى حق السكان العرب . وصفة « الاجرام » هذا دلالة خاصة فى العلاقات الدولية ، اذ أنه تعبير مستقى من محاكمات نورمبرج التى حوكم فيها زعماء النازى عقب الحرب العالمية الثانية ، اذ الصقت بهم جريمة لم يكن معترفا بها من قبل فى سنة الحروب ، الا وهى « الجريمة ضد الانسانية » بوجه عام . وهذا اتجاه جديد للامم المتحدة فى شأن الصراع العربى الصهيونى ، لابد من متابعته ، بغية شحذ همة الجهد الدولى الموجه الى حماية حق الانسان العربى فى الارض التى تحتلها اسرائيل حاليا ، والتى يحاول النظام الاسرائيلى حاليا ان يلغى قسماتها العربية وينتزعها ملكية ، وحضارة ، وسكانا ، وروحا ، من جوف الوطن العربى . ويذكرنا تأليف اللجنة الثلاثية المختصة بتحقيق احترام الحقوق الانسانية للانسان العربى فى الاراضى المحتلة ، بالقرار الهام الذى نجح وفد مصر لدى منظمة الصحة العالمية فى دورتها الخامسة والعشرين فى مايو ١٩٧٢ ، بالتعاون مع الدول العربية الاخرى فى استصداره بصدد الاحوال الصحية للاجئين وسكان الاراضى المحتلة (القرار رقم ٥١ ـ ٢٥) الذى يؤكد الحساسة الدولية للموضوع . ويعتبر استصدار القرار والاستراتيجية التى وضعها وفد مصر له فى تلك الدورة من دورات منظمة الصحة العالمية ، نموذجا فى كيفية الضغط الدبلوماسى المباشر على خطط الادماج والاستيطان الاسرائيلية .

ونعود الى الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة ، فنشير الى مسالة احترام الحقوق الانسانية فى الصراعات المسلحة التى تبحثها الجمعية العامة فى دورتها الجديدة . وتتوزع هذه المسالة ذات العلاقة بالصراع العربى الاسرائيلى الى بندين فى جدول أعمال الجمعية العامة : أولهمـا يتعلق بحمـاية الصـحفيين وغيرهـم من الاعلاميين خلال اضطلاعهم بتغطية مناطق النزاع المسلح ، وثانيهما احترام الحقوق الانسانية عامة فى اثناء ذلك الصراع . وفيما يتعلق بـالبند الاخير ، ينبغى ذكر أن الجمعية العامة ، بعد أن ناقشت دراسة مبدئية للامين العام حول الموضوع فى عام ١٩٦٩ ، طلبت مواصلة تلك الدراسة ، بغية توجيه الاهتمام الى الحاجة الماسة الى حماية حقوق المدنيين والمحاربين خلال المنازعات المسلحة الناجمة عن الكفاح التحريرى للشعوب الخاضعة الحكم الاستعمارى والاجنبى وهو الكفاح الذى يستهدف التحرير ، وتأمين حق تقرير المصير . وفى عام ١٩٧٠ ، اقرت الجمعية أربعة قرارات اتخذتها ، بعد أن استعرضت دراسة موسعة للامين العام حول الموضوع (القرارات من ٢٦٧٤ الى ٢٦٧٧) . وفى العام التالى ، عقد مؤتمر الخبراء الحكوميين لاعادة تاكيد وانماء القانون الانسانى الدولى المتعلق ، بالنزاع المسلح ، تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وفى ضوء هذه التطورات والابحاث ، ناقشت الجمعية العامة المسالة خلال دورتيها لعامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، واتخذت قرارا رئيسيا لها فى عام ١٩٧٢ (القرار ٣٠٢٢) لاحظت فيه ، بعين القلق ، أن الحكومات لم تتفق فى الرأى حول جوانب حساسة لهذا الموضوع ، ورحبت باستعداد الحكومة السويسرية لعقد مؤتمر دبلوماسى لاستمرار البحث بشأن دعم القوانين الانسانية التى تحمى حقوق المدنيين والمحاربين على السواء خلال المنازعات المسلحة . من أجل هذا ، دعت الجمعية العامة للامم المتحدة ،

اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، أن تمضى فى مشاوراتها لتحقيق التقارب فى المواقف الحكومية ، بما يضمن قانونا للتخفيف من حدة آلام المدنيين والمتحاربين ثم دعت الجمعية الامين العام للامم المتحدة ، ان يقدم اليها خلال دورتها الجديدة ، تقريرا يتضمن التطورات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان فى المنازعات المسلحة ، وتعدادا للقواعد القائمة حاليا ، والمتعلقة بالقانون الدولى الذى يحرم أويحدد استخدام أسلحة معينة خلال الحروب وغيرها من المنازعات المسلحة .

وتعنى الجمعية العامة أيضا ببحث مسألة الاسلحة الكيماوية والبكتيريولوجية » ، التى بدأت فى نظرها ، كمسألة منفصلة عن مسألة « نزع السلاح العام الكامل » ابتداء من دورتها الرابعة والعشرين لعام ١٩٦٩ . وبعد أن كان اهتمام الجمعية منحصرا فى دعم بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استخدام تلك الاسلحة تحول الى تحريم تطويرها وانتاجها واختزانها . وفى عام ١٩٧١ امتدحت الجمعية العامة « ميثاق حظر تطوير وانتاج واختزان الاسحة البكتيريولوجية والسامة وتدميرها » ، وهو الميثاق الذى ناقشه مؤتمر لجنة نزع السلاح . وفى عام ١٩٧٢ اتخذت الجمعية قرارا (القرار ٢٩٣٢) يدعو مؤتمر لجنة نزع السلاح ، الى الاستمرار فى التفاوض بشأن اهداف الميثاق السالف الذكر ، والذى يحث الدول على توقيع ذاك الميثاق ، بالاضافة الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وفى دورتها الجديدة ، ستناقش الجمعية العامة تقريرا بهذا الشأن ،مقد ما من مؤتمر لجنة نزع السلاح .

ومن المسائل الرئيسية المتعلقة بالكفاح التحريرى فى الشرق الاوسط وافريقيا ، التى ستعيد الجمعية العامة بحثها فى دورتها الجديدة ، مسألة لها عنوان طويل هو « اهمية التطبيق العالمى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى سرعة منح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة ، بغية الضمان الفعال للحقوق الانسانية وتأمينها » . وقد انبعثت هذه المسألة من مناقشات مؤتمر طهران لعام ١٩٦٨ حول حقوق الانسان ومنذ عام ١٩٦٩ والجمعية العامة تبحث هذا الموضوع ، وتتخذ فيه القرارات التى كان من اهمها قرار عام ١٩٧١

(القرار رقم ٢٧٨٧ للدورة السادسة والعشرين) الذى أقر مشروعية الكفاح التحريرى لشعوب أنجولا وموزمبيق وغينيا (بيساو) وناميبيا (جنوب غرب افريقيا) وروديسيا الجنوبية والشعب الفلسطينى . وبذا أثبت النضال التحريرى فى افريقيا والشرق الاوسط ، أهمية فى الاعتراف الدولى به ، مهما كان محدود النطاق ، منخفض الدرجة ، مؤكدا بذلك القولة العربية « ما مات حق وراءه مطالب » وتلاحظ هنا ايضا الاشارة التاريخية الهامة الى الفلسطينيين ، لا كلاجئين ، ولكن كشعب . ولم تختتم الجمعية العامة دورتها السابعة والعشرين (عام ١٩٧٢) الا وقد اتخذت قرارا لابد للدبلوماسية العربية من تأكيده . وتوسيع نطاقه فى الدورة الجديدة وهو القرار رقم ٢٩٥٥ .

وبهذا القرار عقدت الجمعية العامة عزمها على بحث الوسائل والطرق المحددة لامداد شعوب المناطق التى حررها الكفاح التحريرى (مثلما تحقق فى أجزاء كبيرة من المستعمرات البرتغالية فى افريقيا) والمناطق التى ترزح حاليا تحت نير الاستعمار والتسلط الاجنبيين ، امدادها بأقصى ما يمكن من العون الانسانى والمادى . وطلبت الجمعية العامة الى الامين العام للامم المتحدة ، ان يتقدم بتقرير واف الى الدورة الجديدة للجمعية العامة – عن نطاق ونوع المعونة المقدمة الى الاقاليم والشعوب المستعمرة والمناضلة من أجل التحرير ، من جانب الاموال الدولية الطوعية وأجهزة الامم المتحدة ، والوكالات الدولية المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمنظمات الاقليمية الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية المعنية . واعلنت الجمعية العامة أن هدف هذا التقرير ، هو التعرف على النواحى التى تحتاج الى هذا العون ، ووسائل دعم المساعدات الدولية المقدمة من أجل النضال التحريرى . وهنا تتأكد اهمية اعتراف الجمعية العامة بالكفاح التحريرى الفلسطينى ، فى ضوء انكار حكام اسرائيل لا لمشروعية هذا الكفاح فحسب ، بل للوجود الفلسطينى برمته .

ومن الوسائل الاخرى المتعلقة بصورة من الصور ، بالصراع العربى الاسرائيلى ، وبالصراعات التحريرية الاخرى التى يخوضها

العالم الثالث حاليا ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبيين ، والتى ستكون موضع بحث الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الجديدة ما يلى : المسألة التقليدية المتعلقة ببحث تقرير وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، وهى الوكالة التى يتهمها اعداء العرب واعداء السلم والعدالة فى الشرق الاوسط ، بانها تقدم العون لمخيمات يسيطر عليها العمل الفدائى الفلسطينى ، ومسألة « الارهاب الدولى » التى نجحت أمريكا فى ادراجها بجدول اعمال الدورة الماضية ، ونجحت الدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث المكافح ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبيين ، فى احالتها للدرس ، كذلك دراسة الاسباب المؤدية الى ذلك « الارهاب » مؤكدة ان ابشع انواع الارهاب هو الاحتلال الاجنبى ، وتطبيق تصريح الجمعية العامة لعام ١٩٦٠ بشأن منح الاقطار والشعوب المستعمرة الاستقلال (وتتوزع على بندين منفصلين ، احدهما عام ، والاخر متعلق باسهام نظام الامم المتحدة كله ، بما فيه من أجهزة ووكالات متخصصة ، فى ذاك التطبيق) والمشاكل التحريرية التى تواجهها ناميبيا والمستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية (أى زمبابوى) فى كفاحها الممتد على طول ألفى ميل ، من المحيط الهندى شرقا ، الى المحيط الاطلسى غربا ، ضد ثالوث الاستعمار المؤلف من حكومة ايان سميث فى روديسيا الجنوبية والبرتغال وجنوب افريقيا ، وأثر المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح فى عرقلة سير الجنوب الافريقى نحو الاستقلال ، وسياسات جنوب افريقيا العنصرية وازالة التفرقة العنصرية ، وعدم التسامح الدينى ، وانشاء منصب حقوق الامم المتحدة لحقوق الانسان ، والاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان العالمى لحقوق الانسان) وهذه خمسة بنود مستقلة مدرجة بجدول اعمال الجمعية سيؤثر عليها جميعا اقدام الجمعية على وضع ميثاق يعتبر التفرقة العنصرية جريمة) وتطبيق التصريح الذى اقرته الجمعية العامة سنة ١٩٧٠ حول تقوية الامن الدولى (القرار رقم ٢٧٣٤ للدورة الخامسة والعشرين) والتصريح الذى اعتمدته الجمعية العامة فى عام ١٩٧١ بناء على اقتراح تنزانيا وسيلان ، والقاضى بجعل المحيط الهندى منطقة سلام . ولهذا التصريح اهمية ، نظرا لتنافس أساطيل الدول الكبرى فى تلك المنطقة ، التى تعتبر المؤخرة البحرية لجنوب العالم العربى ثم مسألة استعراض مشكلة عمليات الامم المتحدة فى المحافظة على السلام ، وصعوبات تمويل تلك العمليات ، وذلك بناء على تقرير تقدمت به اللجنة المعنية بالامر ، والتى شكلت فى عام ١٩٦٥ (القرار رقم ٢٠٠٦ للدورة التاسعة عشرة) وبالاضافة الى كل هذا ستبحث الجمعية العامة فى دورتها الجديدة دعم دور الامم المتحدة فى المحافظة على السلم والامن الدوليين (وهى مسألة اقترحتها رومانيا فى دورة العام الماضى) والتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (وهو البند الوحيد الخاص بالتعاون وبين المنظمة العالمية ومنظمة اقليمية) والاثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن سباق التسلح .

وعدا هذه المجالات المتصلة بالحروب التحريرية والسلم والامن الدوليين ، فستنظر الجمعية العامة أيضا فى دورتها الجديدة ، العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، ومشاكل البيئة الانسانية ، واشتراك الشباب فى حياة المجتمع الدولى ، ومسائل المعونة الفنية الدولية .

كل هذه المسائل الدولية تتطلب من الدبلوماسية العربية ، نظرة فاحصة ، لتتعرف أبرز العناصر المتعلقة بمسيرتنا التاريخية الحالية ، ولتتدبر وسائل الحصول على التأييد الدولى لقضايانا التاريخية . وهنا نلفت النظر الى أمر هام ، له علاقة أساسية بالمركز الدولى للوطن العربى فى اطار الامم المتحدة ذلك أن عدد الدول العربية الان فى المنظمة العالمية ، يشكل كتلة قوية من الناحية العددية قوامها ١٨ دولة من مجموع ١٣٤ دولة عضوا بالمنظمة العالمية (بعد دخول المانيا الشرقية والمانيا الغربية) . وحينما نحصى عدد المرات التى رأس فيها عربى الجمعية العامة نجدها دورتين اثنتين فقط ، وهما الدورة الثالثة عشرة (١٩٥٨) وقد رأسها الدكتور شارل مالك (لبنان) والدورة السادسة عشرة (١٩٦١) وقد رأسها المرحوم منجى سليم (تونس) وان نحن احصينا عدد اللجان الرئيسية المتفرعة عن الجمعية العامة التى رأسها دبلوماسيون ودبلوماسيات عرب منذ الدورة العشرين (١٩٦٥) حتى الدورة السابعة والعشرين (١٩٧٢) الفينا ان عددهم لا يزيد عن

[illegible] الدورة

الحادية عشرة ، الدورة ٢٢ لعام ١٩٦٧ ،

[illegible] الدورة

٢١ لعام ١٩٦٦ ، والدورة [illegible]

[illegible] اللجنة الاجتماعية والثقافية ، الدورة ٢١

لعام ١٩٦٦) والدورة [illegible]

[illegible] اللجنة ، الدورة ٢٤ لعام

١٩٦٩) والسيد [illegible] محمد (السودان)

لجنة الوصاية والأقاليم غير المستقلة في العام

الثاني ، الدورة ٢١ لعام ١٩٦٦) والدكتور [illegible]

[illegible]) لنفس اللجنة (الدورة ٢٢ لعام

١٩٦٧) والسيد [illegible] (تونس) للجنة

الشؤون المالية والادارية ، الدورة ٢٠ لعام ١٩٦٥)

والدكتور عبد الله العريان (مصر) للجنة

القانونية ، الدورة ٢٠ لعام ١٩٦٥) .

ومن هذه الاحصائية يتبين لنا أن علينا

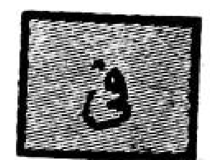
الدبلوماسية العربية أن تحاول في بادئ عهدها
الحالي من أجل [illegible]
[illegible] في الأعمال الداخلية للجمعية العامة ، والعمل
في [illegible] هذه الأعمال [illegible]
لطاقات الاحتياطية العربية في هذا المجال ،
[illegible] أهداف هذا الوطن
العربي [illegible] الأخرى
[illegible] دول العالم الثالث الصديقة [illegible]
[illegible] ، وهذا [illegible] من مظاهر الفعالية والنجاح
في [illegible] الدورة القادمة للجمعية العامة ، وهي
مظاهر تعتمد أساسا على الدراسة المسبقة لجدول
أعمال الدورة العادية ، وعلى تحديد الموقف
العربي العام من كل منها بصورة واضحة ، وعلى
الدفاع عن [illegible] هذا الموقف ونشره في
المحفل الدولي السنوي ، [illegible] أنها بمجلس
الشورى الدولي ، أي الجمعية العامة للأمم
المتحدة .





الأمم المتحدة والمستقبل الدولى

د. محمد عزيز شكرى



في بحث حديث للاستاذ « ستانلى هوفمان » ، يلاحظ الكاتب بقلق انه فى الاونة الاخيرة ، بدأ عدد من المهتمين بالتنظيم الدولى ينصرفون عن دراسة الامم المتحدة ، ويركزون اهتماماتهم بالمنظمات الاقليمية او الاتحادات الدولية (وخاصة تلك التى شهدتها وتشهدها اوربا) ، لاعتقادهم بأن الامم المتحدة ، فى التحليل النهائى ، خيبت آمال انصار عالمية التنظيم الدولى ، لكثرة تعثرها ، وتعدد اخطائها ، وتواضع منجزاتها ، أو بعبارة أخرى لعدم فعاليتها فى خدمة النظام الدولى .

لاشك فى أن ملاحظة الاستاذ هوفمان هذه تستحق التأمل العميق . ونحن اذا كنا لا نشارك الرأى القائل بجدارة المنظمة الاقليمية ، كبديل للمنظمة العالمية ، أو حتى كظهير لها ، ولا نرى فى اتجاهات الدول اجمالا ما يحملنا على الاعتقاد بان فكرة الفيدرالية أصبحت اقرب منا لامما كانت علية فان علينا ان نلقى بعض الاضواء على ما يمكن تسميته أزمة الامم المتحدة فى العلاقات الدولية المعاصرة .

وما نقصده بأزمة الامم المتحدة فى هذا المقام ، ليس المشكلات التى تواجهها المنظمة الدولية منذ سنوات ، كمشكلة التمويل (ما يحب بعضهم تسميته الازمة المالية) ، أو مشكلة شرعية بعض الاجراءات التى اقدمت عليها فى مجال حفظ السلام ، أو مشكلة تحديد معنى العدوان وكيفية التصدى له بفاعلية ، أو ما شابه ذلك . فتلك على اهميتها فى قناعتنا مجرد مظاهر – مظاهر للازمة الحقيقية التى تعيشها الامم المتحدة . فاحجام بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها المالية للامم المتحدة ، كما يقول الاستاذ « نيكولاس » تعود لا لعدم القدرة على الدفع ، وانما لمواقف مبدئية لهذه الدول المحجمة ازاء الامم المتحدة كمؤسسة تعمل . وذات الشيء يقال عن المشكلات الاخرى على كثرتها وتشعبها .

واذن فما هى هذه الازمة التى تتبدى ردود الفعل عليها فى سهام النقد ، توجه للامم المتحدة من كل حدب وصوب ؟

علينا أن نقرر مبدأ ، أن الازمة ليست ازمة عدم ايمان بالامم المتحدة ، ولو تبدت كذلك لدى بعض العاطفيين . فليس من عاقل واحد فى عالم اليوم ، يتمنى زوالها ، لان البديل الوحيد للامم المتحدة ، هو الحرب العامة الشاملة المدمرة ، حرب الذرة والهيدروجين التى لا تبقى ولا تذر . ومتى كان الخيار هكذا ، فلا خيار فى الحقيقة . بل لعل أهم منجزات الامم المتحدة على الاطلاق ، انها استطاعت حتى الان ان تقنع أرباب القنابل والصواريخ النووية بأنها، على عجرها وبجرها ، البديل الافضل لحجة القوة .

ان ظاهر ازمة الامم المتحدة يتمثل فى عدم الرضا عن كفايتها فى نظر الدول والشعوب ، وذلك لعلل وأسباب شتى .

فالمهتمون بالجانب السياسى من نشاط المنظمة الدولية ، يلاحظون بسخط ، ان السلام والامن الدوليين اللذين قامت المنظمة ، أول ما قامت ، للمحافظة عليهما ، مهددان أو مهدوران فى عدد من بقاع العالم (الهند الصينية الشرق الاوسط ، قبرص ، شبه القارة الهندية ... الخ) . وانه

حتى في المشكلات التي تصدت لها الامم المتحدة ، كان دورها في الغالب الاعم دور « المخدر » لا دور « الجراح » .

والمهتمون بالجانب الاقتصادى والاجتماعى من نشاط الامم المتحدة ، يلاحظون بأسى ، ان الفقر لا يزال يهدد الملايين من الناس ، في حين يحتكر سدس سكان الارض ما يقارب ثلثي خيراتها ، وان الهوة بين الاثرياء والفقراء تزداد عمقا واتساعا ، وان حقوق الانسان بقيت في النهاية ، ورغم اكوام الورق الكثيرة التي تضمنت الاعلانات والمواثيق والبيانات ، حبرا على ورق في العديد من بقاع الارض .

والمهتمون بالجانب التحريرى من نشاطات الامم المتحدة . ينعون عليها فشلها في حمل بعض الدول المستعمرة في استعباد واضطهاد الشعوب ، على اطلاق عبيدها ، وطى صفحة « عبء الرجل الابيض » البشعة الى الابد .

واذا تأملنا الموضوع من زاويـــة الــدول ومجموعاتها ، نلاحظ السخط عاما أيضا :

فالدول الغربية الكبرى ، ترى ان الامم المتحدة عجزت عن كبح جماح الشيوعية في العالم و تحرير » الشعوب الخاضعة لها (وخاصة بعد محنتى المجر وتشيكوسلوفاكيا) . كذلك لا يعجب هذه المجموعة من الدول ، ارتفاع اصوات الدول الصغيرة على اصواتها في الجمعية العامة ، لذا نراها احرص على تفوق مجلس الامن على الجمعية العامة في مسائل السلام والامن الدوليين ، على عكس موقفها يوم كانت الجمعية العامة مجرد « مزرعة عربية » ويوم منحها قرار الاتحاد من أجل السلام سلطات مجلس الامـن عنـد عـدم فعاليته . (لا يملك المرء الا ان يقف متأملا للجوء امريكا لاستعمال حقها في الفيتو ثلاث مرات في غضون السنوات الاخيرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وهى التي لم تستعمله من قبل) .

والدول الاشتراكية ترى بدورها ، ان الامـم المتحدة عجزت عن استيعاب حالات العـدوان المكشوف الذى ارتكبته ، وترتكبه الدول الغربية ، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، أو من تدعمه هذه من الدول الاصغر في عدد مـن الاقطار .

والدول النامية ترى أن الامم المتحدة لم تفلح في خلق توازن بين الفقراء والاثرياء في الجماعة الدولية ، مما يسهل تحكم الاخرين في الاولين ، في صفقات الضغط المعروفة لدارسى العلاقات الدولية .

والدول الافريقية غير راضية عن « تخاذل الامم المتحدة ، في ازمة التمييز العنصرى ، والاستعمار البرتغالى .

والدول العربية ناقمة على « تواطـؤ الامـم المتحدة » مع المعتدين الاسرائيليين . . وهكذا .
واذن فلكل دولة او مجموعة دول ظلامات مع الامم المتحدة . حتى لقد أصبح من الشائع والمألوف ان تنسى أو تتناسى منجزاتها الكثيرة ، فلا يركز الا على عيوبها .

لكن هؤلاء واولئك يقعون في زلل كبير . اذ ينسبون الى الامم المتحدة اخطـاء ليسـت اخطاءها . وتبيان ذلك دعونا نتساءل كيف يتصور الناقدون الامم المتحدة ؟ وماذا كانوا يتوقعون منها ، حتى يصابوا بكل خيبة الامل هذه ؟ اننا اذ نناقش الناقدين للامم المتحدة ، لنسرع باخراج زمرتين منهم فورا .

اننا نخرج من حسابنا اولئك الذين لا يؤمنون بالتنظيم الدولى ، كأسلوب ناجح من أسـاليب التعاون الدولى ، ويفضلون عليه اما سياسة القوة ، وامـا سيـاسة العـزلة والاكتفـاء الذاتى (وهؤلاء قلائل لكنهم موجودون في بلد كالولايات المتحدة ، ذلك لان سياسة القوة معناها في عصرنا الانتحار الجماعى ، اما سياسة العزلة فمعناها ارجاع عقارب الساعة الى الوراء ، فلا مجال للاكتفاء الذاتى في عصر اصبحت فيـه حاجات ومشاكل الانسان تتخطـى الحـدود والقارات .

كذلك فاننا نخرج من حسابنا ، اولئك المثاليين الذين يريدون الامم المتحدة أن تكون نواة المعمورة الفاضلة التى تصورها « الفارابى » او البرلمان الدولى الذى خطط له « وليم بن » . أو حتى الاتحاد الفدرالى العالمى الذى شغف به « سوللى » وغيرهم من انصار التنظيم الدولى ، كخطوة نحو الحكومة العالمية في عالم شعاره «الارض أم الكل» لا وطن

هنا ، ولا نقصد هناك ، ذلك لان ما تصوره هؤلاء المتفائلون كان احلاما غريرة تحتاج فى ترجمتها لوقائع للائكة اطهار ، ونحن نعيش فى عالم قوامه بنو الانسان ، والانسان مخلوق انانى ، شعاره حب الذات والمصلحة ، انسان خلقه الله هلوعا ، اذا مسه الشر جزوعا ، واذا مسه الخير منوعا .

وبالتالى فاننا نحصر هنا بالناقدين الموضوعيين الذين يؤمنون بالامم المتحدة ، ويتصورون وبحق ، انها ما هى الا اداة تنظيمية فى المجتمع الدولى ، ابتدعها عقل رجل السياسة الذى شهد البديل الوحيد لها فى حياة الحرب العالمية الثانية بكل ويلاتها وفظائعها .

ماذا كان هؤلاء يتوقعون من الامم المتحدة ؟

الامم المتحدة بدعة من صنع الدول . وليست كيانا ارسل من عل ، ليكون فوق الدول . انها مؤسسة بينية وليست مؤسسة فوقمية . فاذا لم ترتفع الدول الى مستوى الامال التى اطلقتها ورصدتها فى الميثاق ، فما ذنب الامم المتحـــدة كاطار ، مجرد اطار لهذه الامال ، واذا كانت الدول لا تتعاون بدافع التضحية المثالية ، بل بـدافع المصالح المتبادلة ، فماذا نتوقع فى عـلاقات تتضارب فيها المصالح لدرجة التصادم ؟

الامم المتحدة ماهى الا اداة من ادوات شتى فى تنظيم التعاون الدولى . انها لم تحل محل الدول ، ولم تنشأ للقضاء على سياداتها ، ولم تكن بديلا عن وسائل تعامل الدول التقليدية من مفـاوضات ومساع حميدة ووساطة .. الخ ، وانما كانت وسيلة اضافية اوجدتها الدول ، لتسهل هـذا التعامل ، فى وقت اتسع فيه نطاق الاسرة الدولية ، وتشعبت حاجاتها ومشاكلها . ومن ثم فان القاء تبعة الفشل على الامم المتحدة بحد ذاتها ، قديخلق الانطباع بأنها الاداة الوحيدة لتنظيم المجتمـع العالمى اليوم ، وانها وحدها تمسك بأيديها فعالية اموره ، ومفتاح حلول مشاكله ، والصيغـة السحرية لامراضه ، وفى هذا خطأ فادح .

ثم ان الامم المتحدة والحالة هكذا ، اداة لا تعمل فى الفراغ ، وانما فى جو اسمه العلاقات الدولية ، فهى اذن مرآة لهذه العلاقات ، بما فيها من صعود وهبوط . انها خط بيانى يظهر تحسن هذه العلاقات وسوءها . لما سحب الاتحاد السوفيتى واتباعه ثقتهم من الامين العام الاسبق داج همرشولد ، وطرحوا فكرة الامانه الجماعيه « الترويكا » مرت الامم المتحدة بأزمه حقيقية خاصة فى ضوء تورطها فى الكونغو ، ثم لما مات همرشولد ، بقيت الامم المتحدة بدون رأس ادارى اياما طويلة وعصيبة . ولا عجب ، فقد كان الشرق والغرب فى حالة « تعايش غير سلمى » بعكس الحال ، عندما انتخب كورت فالدهايم أمينا عاما للمنظمة فى أواخر عام ١٩٧١ (بموافقة اوادعان جميع الدول الكبرى) . فقد كان الشرق والغرب فى حالة تعايش سلمى ، اذا لم نقل تفاهما وديا مهما كانت بنوده عامة)

ولما وضع ميثاق الامم المتحدة انطلق اربابه من افتراضات اساسية لحالة العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى افتراضات بنى نجاح المنظمة عليها ، لان قدرة وسلطات المنظمة تعتمدان فى النهاية ، كما يقول « هوفمان » ، لا على ميثاقها ، بقدر ما على حالة العالم الخارجى حولها . اما هذه الافتراضات فكانت :

(ا) تحالف الدول الكبرى ، التى يفترض أن تحمل الاعباء الكبرى فى مواجهة مشاكل « الرعية » فى العالم .

[ب] تواضع المنازعات التى سيشهدها العالم بعد التجربة المرة فى الحرب العالمية الثانية ، كما وكيفا .

(ج) تحسن الاوضاع الاقتصادية لشعوب العالم فى طريق التوازن الصحيح التلقائى .

وعلى هذا الاساس :

١ – منحت الدول الكبرى حق القول الفصل فى مهمة حفظ السلام والامن الدوليين ، اذ اعطاها الميثاق ذلك المركز الممتاز فى مجلس الامن .

٢ – جاءت الادوات التى نص عليها الميثاق لتسوية المنازعات الدولية ادوات تقليدية يمكن أن تتناسب مع منازعات الدول الصغرى فيما بينها ، وبالشكل العادى للمنازعات .

٣ – جاءت نصوص الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى تتلاءم مع

الافتراض الثالث ، من حيث تشجيع التعاون الاقتصادي والرفاء الاجتماعي لا أكثر .

لكن الذى حصل كان على نقيض ما افترض تماما . وما دام العالم الخارجي الذى تسبح الامم المتحدة فى فلكه ليس كما توقع العالميون ، فلا غرابة ان الامم المتحدة لم تتطور كما تصور مهندسوها ودعاتها .

اما تعاون الدول الكبرى المفترض ، فسرعان ما عصفت به رياح الحرب الباردة وشبه الساخنة بين الشرق والغرب ،فانقلب الحلفاء اعداء ، وأصبحت المنازعات بين الكبار أو بين « أزلامهم » هى ما يحتل جداول اعمال هيئات الامم المتحدة . وكان من نتيجة ذلك ، ان شل عمل مجلس الامن توجيها وتنفيذا . لقد حاولت الدول الاعضاء التغلب على الشلل الذى سببه استعمال الفيتو المتكرر فى مجلس الامن بتفويض الجمعية العامة بمهمة حفظ السلام ، عن طريق « قرار الاتحاد من أجل السلام » . ولكن تبين بعد مدة ان ذلك كان تغلبا على الشكل دون الجوهر ، فالعبرة كانت وما تزال ، لا فى اتخاذ قرار ، ولو كان حاسما ، بل العبرة فى وضع هذا القرار ، ولو كان متواضعا ، موضع التنفيذ . وما دامت دولة كبرى نووية فى قفص الاتهام ، او الى جانب المدعى عليه ، فهيهات للدول الاخرى ان تؤدبها ، ما لم تغامر باشعال حرب عالمية ثالثة ، وهو ما اقيمت الامم المتحدة اصلا لتجنبه .

أكثر من ذلك ، فالدول الكبرى « الوصية على السلام والامن الدوليين » لم تفشل فى الارتقاء الى مستوى مسئولياتها الدولية التى افترضتهالنفسها فحسب ، بل تجرأت على استخدام الامم المتحدة كأداة فى خدمة مصالحها الوطنية الضيقة . يقول « لويس هنكن » فى تعبير عن هذا الموقف « كثيرا ما يتساءل الناس ماذا ينبغى أن تفعل امريكا للامم المتحدة ، والاصح فى نظر الكثيرين أن يعكس السؤال فيقال ماذا يمكن أن تفعله الامم المتحدة لخدمة امريكا » . وهذا فى الحقيقة وصف ليس ادق ولا أكثر تعبيرا . لان الولايات المتحدة ، بالذات ، استعارت علم الامم المتحدة ونفوذها الادبى فى حربها الكورية ، وتعودت أن يتكرر ذلك ، خاصة وهى تعتبر المنظمة الدولية مدينة لها بالوجود ماليا على الاقل (تسهم الولايات المتحدة بنسبة ٥٢ر٣١ فى المائة من ميزانية المنظمة) .

ان سجل الامم المتحدة قمين بالبرهنة على أنها كانت فعالة فى مهمة حفظ السلام ، عندما كان الكبار متفقين بصورة أو بأخرى (اندونيسيا ، السويس ، كوبا) ، والعكس بالعكس (حرب الهند والباكستان والشرق الاوسط ١٩٦٧) .

هذا الشلل الذى ابتليت به أجهزة الامم المتحدة ، جعلها لا تستطيع الدفاع عن الدول اذا تعرضت لعدوان ، ما دام المعتدى دولة كبرى أو حليفا لها (الدول العربية فى حربها ضد اسرائيل بسبب موقف أمريكا ، والباكستان ضد الهند بسبب موقف الاتحاد السوفييتى فى ١٩٧١) . وكل ما استطاعت الامم المتحدة أن تفعله فى مجال الامن والسلام ، كان منع العدوان من الوقوع ، أو تجميده بعد وقوعه ، بوقف اطلاق النار . وهذا فى حد ذاته ، انجاز يحمد فى كثير من الحالات .

ولم يكن صراع الغرب والشرق ، على خطورته ، كل ما واجهته الامم المتحدة ، وكان عليها أن تتعايش معه ، بل ظهر أيضا صراع لا يقل عنه خطورة بين الدول الاستعمارية والدول المكافحة للاستعمار . ورغم أن الاستعمار التقليدى قد ولت أيامه أو تكاد (وللامم المتحدة فى ذلك فضل لا ينكر) ، فثمة معارك استعمارية ما تزال تخوضها الامم المتحدة ، ما دامت البرتغال وجنوب افريقيا وحكومة الرجل الابيض فى روديسيا ماضية فى تحديها لرأى الجماعة الدولية ، بدعم مباشر وعلنى من الدول الغربية الكبرى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا ، التى لولاها لما تمكنت الدول العنصرية هذه من الامعان فى تماديها وخرقها لابسط قيم الانسان .

كذلك هنالك صراعات أخرى فى الجبهة الاستعمارية ، شهدتها وتشهدها الامم المتحدة ، كالصراع بين الاستعمار الاقتصادى وخصومه .

لقد كان من نتيجة جهود الامم المتحدة ، أن تحررت ملايين الناس من كل الاجناس ، وارتفعت العضوية فى المنظمة الدولية الى ١٣٢ دولة حتى الان ، مع احتمال ارتفاع هذا الرقم فى دورة

الجمعية العامة لعام ١٩٧٢ . لذا يسجل للامم المتحدة ، ما لم يسجل لعصبة الامم ، من عوامل عالمية المشاركة في التعاون الدولي . ولكن هل هذه العالمية حقيقية ؟ وهل هي بالمعيار العملي دعم او نقمة .

ان المنظمة الدولية تزخر اليوم بالدول الصغيرة جدا ، ومنها ما هو غير قادر على تحمل ابسط الاعباء الدولية ، سواء بمعيار حجمها ، او عدد سكانها ومستواهم الحضاري ، او قدراتها المادية . لكن هذه الدول تتمتع بموجب حق المساواة في السيادة بمكانة قانونية تعادل، نظريا ، مكانة امريكا والاتحاد السوفييتي والصين والهند . فهل هذا دليل صحة او علة من وجهة نظر التنظيم الدولي ؟ جميل بالتأكيد ان تكون الامم المتحدة عامة شاملة ، وان يكون لكل كيان سياسي مستقل في العالم مكان فيها . لكن الذي حدث ان العضوية في الامم المتحدة أضحت مكافاة لكل اقليم نال استقلاله بدون التدقيق في الجانب الاخر من العضوية — جانب القدرة على تحمل المسؤولية والاعباء اللذين تفرضهما هذه العضوية . كأنما الغرم ليس بالغنم ! ثم ان تمركز نشاط الامم المتحدة في الميدان السياسي في الجمعية العامة التي تضم كل هذه الدول كبيرها وصغيرها ، جعل اجراءات العمل فيها مطولة وقاتلة للوقت . اما فعالية قراراتها فمحدودة بالطبع ، ما دام الكبار القادرون على البذل غير متفقين . لقد صارت الجمعية العامة في نظر الكثيرين ، مجرد منتدى للخطابة لا أكثر ، وما اسهل الكلام اذا لم يكن مقترنا بالتنفيذ .

ومن جهة أخرى ، لابد ان نتساءل عن المعيار الحقيقي فيما يسمى بالعالمية . ان عدد سكان الصين يعادل عدد سكان مائة ويزيد من اعضاء الامم المتحدة مجتمعين ، واهميتها في مجال السلام والحرب والتعاون الدولي غنية عن البيان . ومع ذلك ، فقد ظل ممثلوها الحقيقيون — بفضل سياسة امريكا — خارج المنظمة ووكالاتها المتخصصة حتى نهاية عام ١٩٧١ في حين شغل مقعد الصين الدائم مندوب فورموزا ، بكل تواضعها وتبعيتها لواشنطن .

ولا شك ان ارتفاع صوت ممثلي الصين الحقيقيين في المنظمة الدولية ، بعد طول حرمان ، اسهم ايجابيا في نشاطها ، خاصة وان عضوية بكين علاوة لما اسهمت به تعني قناعة واضحة بالامم المتحدة ودعمها . لكن العالمية التي يحلم بها انصار التنظيم الدولي لن تكتمل الا بدخول المانيا وكوريا ، بدولها المزدوجة او الموحدة في عضوية النادي العالمي .

على ان الافتراض الثاني الذي اقيم صرح الامم المتحدة على اساسه ، هو مواضيع المنازعات الدولية التي تصور ارباب الميثاق حدوثها بعد ويلات الحرب العالمية الثانية حينا وقتا . وعلى هذا الاساس ، جاءت نصوصه اكثر ملاءمة لمعالجة نزاعات ما قبل الميثاق منها لمعالجة المنازعات التي شهدتها الامم المتحدة خلال منذ انشائها . ان مراجعة بسيطة لنصوص الفصلين السادس والسابع ، كفيلة بالبرهنة على عدم نجاح واضعي الميثاق في التنبؤ بتطورات العصر وخاصة في مجال التسلح والتطور التقني الذي اصبح ممكنا معه ايقاع الدمار بالعالم كله ، حتى قبل ان يتمكن مجلس الامن من الانعقاد لبحث المسألة . لقد اثبت الانسان أنه حيوان سريع النسيان ، لا يتعلم من أخطائه الشيء الكثير ، لذلك ما ان قامت الامم المتحدة ، حتى وجدناها غارقة في منازعات دولية اعنف من تلك التي شهدتها أيام العصبة (حرب فلسطين ، الحرب الاندونيسية ، حرب كشمير ، الحرب الكورية ، الحرب الفيتنامية ... الخ) . فاما نصوص الفصل السادس فقد اتسمت بالتقليدية في الحلول التي تصورتها ، واما نصوص الفصل السابع المتعلقة بردع العدوان وفق نظرية الامن الجماعي ، فقد تبدى قصورها بمالايحتاج لجدل . والمشكلة ان الامم المتحدة ركزت على الامن الجماعي ، اكثر من تركيزها على نزع السلاح ، وخاصة النووي منه . وهكذا فلا طبق الامن الجماعي كما يجب ، في حين ترك السلاح بدون قيد جدي ، ولا نقول بدون نزع ، لاستحالة ذلك على ما يبدو في ضوء عدم الثقة المتأصلة بين الاوصياء على السلام العالمي ، وبالتالي وجدت الامم المتحدة نفسها تعمل في جو تزكم الانوف فيه ، رائحة الذرة والهيدروجين ، لا مجرد رائحة بارود المدافع التقليدية .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، رأينا ان ارباب الميثاق تصوروا ان التوازن بين

الاغنياء والفقراء عملية تلقائية حتمية ، فجاءت نصوص الفصل التاسع ميثاق الامم المتحدة مهمته بدايتها فحسب . لكن الذى حصل ، بمجرد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها ، ان ازداد الغنى فى غناه ، والفقير فى فقره ، وأصبح على الامم المتحدة أن تضيق الفجوة بينهما ، وتلك همه بالغة الصعوبة . فالدول لا تتعاون بدافع التضحية الذاتية ، بل بدافع المصالح المتبادلة . وهذا بالذات ما يقلل من فعالية العديد من برامج الامم المتحدة فى مجال التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعى ، ان الدول المالكة للمال والخبرات ، تفضل اسلوب التعامل المباشر مع الدول الفقيرة فى المصدرين لاسباب لا تخفى على أحد . ثم أن هذه الدول الغنية تعيش فى عدم ثقة متبادلة بينها ، مما يجعل التسابق على مناطق النفوذ والتسلح قائما بكل ما يعنيه ذلك من تحكم بالاخرين ، واهدار للخيرات فى ادوات الدمار ، فى حين يعيش ملايين الناس فى كل مكان فقراء الى الطعام والكساء والصحة والتعليم .

فى أوضاع كهذه ، يصبح الكلام عن مسؤولية الامم المتحدة كمنظمة دولية ، كلاما فى غير محله ، ان لم نقل كلاما فيه الكثير من التجنى . لان المسؤولية الحقيقية تقع على الامم المتحدة كمجموعة دول . فلقد أنجزت الامم المتحدة يوم تحملت الدول مسؤولياتها ، وأخفقت يوم تنكرت لهذه المسؤوليات . بل لعلنا لا نجافى الحقيقة اذا قلنا . أن أهم منجزات الامم المتحدة كانت قدرتها على الحفاظ على بقائها رغم كل الهزات والافات التى تعرضت لها وماتزال .

لقد فشلت عصبة الامم لمجموعة من الاسباب ، كان أهمها أن الدول الاعضاء سخرتها لخدمة أغراضها الوطنية الضيقة ، بدلا من الارتقاء الى مستوى الافكار والمثل التى أوجدت لتحقيقها . والامم المتحدة تتعرض لذات العلة ، لكنها باقية مستمرة . وهذا فى حد ذاته نصر لفكرة المنظمة الدولية ذات الاتجاه العالمى . اما ما يبقى الامم المتحدة رغم كل ما واجهته ، وتواجهه ، من صدمات ، فيكمن فى توازن الرعب الذى يحكم علاقات الدول الكبرى فى عصر الاسلحة الذرية . وفى هذا تفسير واقعى مهما كان مخيفا ومؤلما .

تلك اذن هى أزمة الامم المتحدة ، ازمة عدم الرضا عن نشاطاتها ، وليس عدم الثقة بها . اذا توخينا الدقة الموضوعية .

فما الحل لهذه الازمة ؟

يذهب بعضهم الى ضرورة تعديل ميثاق الامم المتحدة ، ليصبح أكثر تجاوبا مع واقع العلاقات الدولية ، بعد أن تأكد فى رأيهم أن بعض نصوصه تشكل عقبات تحول دون نجاح المنظمة . ويضربون لذلك أمثلة نص الفقرة السابعة فى المادة الثانية حول الاختصاص الداخلى للدول ، والمادة ٢٧ حول التصويت فى مجلس الامن . ويذهب بعضهم الاخر الى اقتراح مشروعات بديلة للميثاق الحالى ككل ، شعارهم فى ذلك انه لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان .

والحقيقة ان الميثاق كأى نص قانونى مكتوب ، يحتاج لتعديل وتبديل بين الفينة والاخرى . كما أن طريقة اعماله قد تؤول الى تعديلات واقعية فيه . وقد لاحظنا أن نصوص الميثاق ، فى غير موضع واحد تعرضت لمثل هذه التعديلات الواقعية . غير أن التعديلات والتحسينات التى يطالب بها بعضهم ، وخاصة « لجنة دراسة منظمة السلام » تتجاوز مجرد النصوص القانونية ، لتصل الى لب المعضلة السياسية للامم المتحدة . فالتضييق على الاختصاص الداخلى للدول مثلا ، هجمة على فكرة السيادة الوطنية لها ، فهل الدول الاعضاء كبيرها وصغيرها مستعدة لمثل ذلك ؟ لا نعتقد ! . فالدول تظهر كل يوم من ضروب تمسكها بهذه السيادة ، مما يجعل هذا المطلب على جدارته بعيد المنال ، وحرمان الدول الكبرى من حقها فى النقض ، أو تحديد استعماله ، أمر ينال رضا الدول الصغرى ، لكنه يصطدم فورا بمعارضة الدول الكبرى التى أضحت بدون استثناء ، أكثر تمسكا بهذا الحق من أى وقت مضى ، أمام تكاثر الدول الصغرى وممارستها لما يسمى بدكتاتورية الاغلبية فى الجمعية العامة . بل لعل من الممكن أن نتساءل ، مجرد تساؤل ، عن جدوى الغاء الفيتو بمعيار فعالية القرار (وليس مجرد اصداره) ، مادامت الدول الكبرى التى تملك أكبر الامكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية مختلفة ، او بالاحرى متعادية ، ومادام تأديب احداها أو حلفا لها ، يعنى المغامرة بحرب نووية .

كل ذلك لا يعني اننا من أنصار بقاء الاوضاع على حالها بدون تبديل ولا تطوير . فالتبدل والتطور سنه الكون وناموسه . لكننا من الواقعيين الذين لا يرون ان معضلة الامم المتحدة تحل بالانسياق وراء الامال المريضة ، والافكار المثالية . معضلة الامم المتحدة في رأينا ، هي مجرد انعكاس لمعضلة العلاقات الدولية ، وهذه العلاقات ، كانت ومازال ، شئنا أم أبينا ، تقوم على أساس التوازن بين العمالقة وتحكمهم في مصير العالم ، اضافة بالطبع لمعطيات متغيرة في الجو الانساني ككل ، نتيجة تقدم العلوم والتقنية ، واتساع آفاق المعرفة الانسانية .

صحيح أن ميثاق الامم المتحدة كرس خمس دول من الاعضاء كدول كبرى ، ومنحها امتيازات خاصة ، على أساس « مسئوليتها الخاصة » في حفظ السلام والامن الدوليين . لكن تجارب الخمسينات والستينات اثبتت أن دولتين اثنتين تحتلان مركزا متفوقا في العالم ، مما يصح معه اطلاق لقب العملاقين عليهما ، ونعني بهما الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي . أما الدول الثلاث الكبرى الاخرى فكانت في أحد المعسكرين العملاقين . لذلك لاحظنا أن عملية الاصطراع على النفوذ في العالم ، التي لونت نشاطات الامم المتحدة عبر العقدين الماضيين ، كانت عملية ثنائية قبل كل شيء . واذا كانت الامم المتحدة قد فشلت في عدد من المسائل المعروضة عليها ، فذلك لان الحرب الباردة التي شهدها العالم بين العملاقين ومعسكريهما .هي التي سببت ذلك . وبالعكس ففي الحالات التي نجحت فيها الامم المتحدة ، كان المعسكران في حالة تفاهم لسبب او لاخر . لكن ميزان القوى في العالم شهد اختلالات لا تنكر ، وخاصة في الستينات ، ومطلع السبعينات . فالصين الشعبية التي كانت في معسكر السوفييت (ولو من خارج الامم المتحدة) ، اصبحت او تكاد تصبح دولة عظمى قائمة بذاتها ، وفي الامم المتحدة بالذات ، وهذا وضع لابد ان ينعكس على التوازن الدولي الثنائي . وبروز الصين الشعبية على هذا النحو ، دفع الامريكيين والسوفييت الى مرحلة من التعايش السلمي ، اذا لم نقل التفاهم الضمني ، بدت آثارها واضحة في اكثر من منطقة من العالم ، بما فيها نشاطات الامم المتحدة . صحيح ان الصين الشعبيه أعلنت عشية احتلال مقعد الصين في المنظمة الدولية ، انها بحكم ايديولوجيتها وتجاربها القومية ، لن تكون دولة عظمى تتصرف على هذا الاساس ، بل ستكون في عداد الدول المناهضة لعملية التوازن الثنائية المصممة على انهاء احتكار الدولتين العظميين مصير العالم . وهذا في حد ذاته كاف لجعل اللعبة الدولية ثلاثية بعد ما كانت ثنائية ، لكن الصين في رأينا لابد أن تتصرف كدولة عظمى فلها من الامكانات والمطامح ما يمكنها من ذلك .

ومهما تكن الحال ، فان التوازن الثنائي سيتوارى . اذا لم يكن في طريقه لذلك فعلا . ويقابل بروز الصين على المسرح الدولي كدولة عظمى ، انحسار ظل دولتين كبيرتين هما فرنسا وبريطانيا ، اللتين مارستا ، وتمارسان ، سياسات انكماش واضحة في استراتيجيتهما الخارجيتين . لكن المسرح الدولي بدأ يشهد « التكتل الاوربي » وخاصة بعد انضمام بريطانيا اليه كقوة عظمى لها وزنها ، يقابلها في الشرق بروز اليابان من جديد كاحدى أعظم الدول الصناعية في العالم بكل ما تسببه الصناعة والتجارة من رفاء وازدهار عن بروز أكثر من هذا العدد من الدول الغنية التي تنضم الى نادي الكبار .

في وضع كهذا لابد للاحداث أن تفرض نفسها على العلاقات الدولية ، والامم المتحدة مظهر من مظاهرها . ويتوقف الكثير على الصورة النهائية التي سيتبلور عنها الموقف الدولي بالنسبة لعضوية نادي الكبار ، بما في ذلك نتائجه على القوى المهيمنة على الامم المتحدة .

ثم ان من مظاهر العقدين الماضيين من السنين ايضا ، التغيير الواضح في مواقف الانسان من السياسة الدولية . فهنالك أولا ذلك الاصرار العالمي على حق تقرير المصير في جانبيه السياسي والاقتصادي . وهنالك ثانيا ذلك الاصرار على المساواة في الثروة ، وفي فرص تحسين الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجماعات المختلفة في كل أنحاء الارض ، سواء في الدول المتقدمة أو النامية . وهنالك ثالثا نظرة الشعوب الحديثة الاستقلال المتطلعة الى مزيد من الحلم

والتقنية ، على أساس أنها السبيل لايجاد التوازن الحقيقي بين بني الانسان ، بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ولغتهم ومعتقدهم . هذا التغير الواضح في مواقف الانسان من السياسة الدولية ، لابد ان يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الكبار . وهذا ما عناه كورت فالدهايم في قوله للامم المتحدة في دورتها الاخيرة ، ان دورا أكبر ، وفرصا أوسع ينبغي أن تعطى للدول المتوسطة والصغيرة . صحيح أن الكلمة النهائية في العالم تبقى للكبار ، لكن استمرار الاختلالات الاقتصادية ، والنزاعات القبلية ، والانفجارات المحلية ـ وهي سمة زماننا ـ لابد أن تنعكس على علاقات هؤلاء الكبار ، وهو أمر لا يتفق مع روح الانفراج التي بدأت تهل على العالم .

لقد أعطت الذرة وطاقتها للبشرية امكانات لا ينكر آثرها ، خيرا كانت أم شرا . واذا كانت الطاقة الذرية لم تستخدم حتى الان في تخريب العالم ، بسبب نظام الردع المتبادل الذي ابتكره العملاقان الكبيران ، فان الخطر يبقى ماثلا . وما من شك في أن على أرباب الذرة ان يدركوا ضرورة اشراك الاخرين معهم في استخدامها للاغراض السلمية ، وما أوسعها وأفسحها ، خاصة عبر الاجهزة المختلفة للامم المتحدة .

كذلك فان التقدم الهائل في العالم والتقنية غير علاقات الامم . فقد طور الانسان وسائل الاتصال ، وتمكن من ابتداع مواد جديدة غيرت في العلائق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وبالمقابل كان لهذه البدع الجديدة آثارها السلبية ، فالهواء والماء اصبحا أكثر تلوثا ، والانفجارات السكانية تهدد بالمجاعة والامراض والاوبئة ، وكل ذلك يقتضي أنماطا أخرى من التعاون الدولي ، حيث يمكن للامم المتحدة أن تؤدي دورا رائدا .

لقد راد الانسان الفضاء ، واصبح من الممكن له أن يدور حول الارض في ساعات ، ولم تعد الحدود الوطنية تقف أمكم الناس ولا مشاكلهم .

وبعبارة أخرى ، كل ما حولنا يدعو لمزيد من التعاون المنظم ، لان الزمن طوى نهائيا فكرة الاكتفاء الذاتي ، وجعل الانسان في كل مكان بحاجة للانسان بغض النظر عن لونه وجنسه ومعتقده .

كل هذا يحملنا على الاعتقاد ، متفائلين ، بأن المنظمة الدولية العالمية ستمنح فرصا أرحب للعمل والنشاط ، رغم ما قد يتركه الانطباع الحالي عنها من شكوك وقلق ، ليست كلها في غير محلها . ومتى أدرك القائمون على السياسة الخارجية في دول العالم حقائق التكامل والتضامن بين شعوب العالم ، بعد ادراكهم لاستحالة احتكامهم لسياسات القوة ، يصبح الحديث ممكنا ووارداً عن تنشيط الامم المتحدة ، أو ربما استبدلت بها جذريا منظمة عالمية أخرى ، تستفيد من دروسها ، دونما حاجة للوقوع في منحدر النزاع العالمي المسلح الخطر .

وفي هذا يقول أنيس كلود في احدى مقالاته الحديثة :

« لا يمكننا أن نكون متأكدين ، دون قيد ولا شرط ، أن للامم المتحدة مستقبلا . لكن يمكننا أن نؤكد أن هنالك حاجة واضحة لمنظمة ، وهي حاجة تبدو معترفا بها اجمالا . وأن فكرة المنظمة قد تطورت كأمر لا تنكر فوائده ، بل تقدر حق قدرها . ان قيمة الامم المتحدة في المستقبل لا تكمن في أي احتمال بأنها ستصبح أقوى ، ولكن في أنها ستصبح أكثر افادة في أكثر من مجال لرجال السياسة المسئولين عن ادارة العلاقات الدولية في حقبة ذات اخطار وتعقيدات لم يسبق لها مثيل في التاريخ .

« ان رجال السياسة سيتنافسون في المستقبل من غير شك ، كما فعلوا في الماضي ، لاستخدام الامم المتحدة كأداة للسياسة الوطنية ، أو لسياسة الاحلاف المتنافسة . لكن القيمة الاساسية للامم المتحدة ، تكمن في صيرورتها أداة لجماعة الدول ككل ، من أجل تدعيم الاستقرار في العلاقات الدولية ، من أجل مواجهة المصالح المختلفة ، والامال المتفاوتة للناس جميعا . ومن أجل تطوير الاجماع في التعاون كلما كان ذلك ممكنا . فاذا تمكنت الامم المتحدة من أن تخدم كمعزز للنظام في العلاقات الدولية ، فانها تكون قد قدمت أعظم اسهام لها في صيانة المصالح الوطنية ، لكل دولة عضو » .

فهل يعي أهل الحل والعقد في دول العالم ذلك ؟ لسنا ندري ! ولكننا نأمل .



الوجود العمالى المغربى فى فرنسا

ابراهيم أمين غالى

تدفق

على أوربا فى العشرين سنة الماضية ، عدد هائل من العمال من البلاد المتخلفة ، بحثا وراء الرزق . وأولئك المهاجرون من نوع خاص ، فغيابهم عن بلادهم مؤقت لا يقصد به البحث عن وطن جديد ، اذ أن اقامتهم لا تتعدى بضع سنوات ، يعودون من بعدها الى بلادهم .

وفى فرنسا ما يقرب من مليون عربى . لجأوا اليها فى خلال العشرين سنة الماضية . وقد فتحت الابواب أمامهم لاسباب عديدة ، أهمها احتياج البلاد الغربية الى الايادى العاملة . فيقومون بالاشغال التى يأنف أهل البلاد من الاضطلاع بها ، اما لانها مرهقة ، واما لانها فى نظرهم محطة لكرامتهم . وبين الاسباب الاخرى رغبة فرنسا فى المحافظة على الروابط الاقتصادية والثقافية بينها وبين البلاد التى كانت تستعمرها فى الماضى .

وبين هذا العدد الهائل من العمال ، ما يربو على مائتى الف مراكشى ، هم موضوع هذا البحث . الا أن الغرض الحقيقى منه يتعدى هذا النطاق المحدود ، ليشمل نموذجا لاحوال العمال الاجانبفى البلاد الغربية . ومما يلاحظ أن من بين المائتى والثمانية عشر الفمراكشى الذين يشتغلون فى فرنسا لا يوجد فى الكادر الفنى الا ٤١ عاملا ، وحتى هذا العدد الضئيل فى نقصان . فقد كان ٥٢ فى عام ١٩٧١ وانخفض فى العام الماضى الى ٤١ .

وقد أمكن اجراء هذا البحث ، بفضل دراسة قامت بها جمعية فرنسية انشأها بعض رجال الخير ، وعلى رأسهم أحد كبار رجال البنوك المسيو كريستيان مونييه ، لمساعدة العمال المراكشيين ، وايجاد سبل الراحة والطمأنينة لهم ، عندما تطأ أقدامهم أرض فرنسا . فكونت الجمعية رابطة لاستقبال المهاجر ومساعدته على تذليل صعوبات التوطن .

الا أنه بالرغم من تلك الجهود الحميدة ، فان نشاط الجمعية لا يمتد الا الى نسبة ضئيلة جدا من العمال المراكشيين . أما السواد الاعظم منهم ، فمشاكلهم مازالت من الحدة بمكان كما سنرى .

تم الاستطلاع الذى أجرته الجمعية المذكورة ، عن طريق الاسئلة الموجهة الى أكبر عدد ممكن من العمال المراكشيين ، فقد زاد عددها على ٦٥ سؤالا فى مختلف الامور المتعلقة بمشاكل المهاجر ، وحياته الخاصة . وأسرته . وصحته . وظروف عمله ، وكفاءته المهنية ، وميزانيته ، ومقدار اندماجه فى المجتمع ، واحتياجاته الثقافية ، وعلاقاته بأهل البلاد ، ثم موضوع العودة الى الوطن ، وكيف ينظر اليه المراكشى ، والمشروعات التى يزمع القيام بها بعد العودة . وكيف يرى الفائدة التى جناها من تجربة اقامته فى فرنسا .

وقبل البدء فى بحث الموضوع ، يغدو من المفيد ، ايراد لمحة تاريخية قصيرة عن تطور هجرة المراكشيين الى فرنسا .

١ ـ تطور الهجرة بين المراكشيين

لم تزود تلك الهجرة الا منذ عشر سنوات

[illegible] ، [illegible] [illegible] . [illegible]

السنة	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

وقد يعود الاختلاف بين الاحصائية الصادرة من السلطات الفرنسية ، وتلك التي نشرتها الحكومة المغربية ، الى أن بعض المهاجرين يقصدون فرنسا بتأشيرة سياحية ، وبدون عقود عمل ، بينما تعتبرهم حكومتهم ضمن الذين يغادرون البلاد للعمل في الخارج . والى جانب الهجرة للاقامة فترة قد تمتد عدة سنوات ، ثمة هجرة موسمية ، وهي غير قانونية .

ففي عام ١٩٧٢ حضر الى فرنسا ٨٦٢٦ عاملا موسميا ، تركوها عند نهاية الصيف ، وهي الفترة التي تحتاج البلاد فيها الى زيادة في الايدي العاملة ، بسبب الاجازات السنوية .

أما الذين يدخلون البلاد خلسة بعقود عمل صورية ، أو بحجة السياحة ، فالجدول الاتي ينم عن انهم كثيرون .

٦٢ في المائة من حصلوا على عقد عمل من مكتب العمل المراكشي .

١٢ في المائة دخلوا البلاد عن طريق مقاولي الاعمال .

١٦ في المائة حصلوا على عقد عمل عن طريق زميل أو فرد في أسرته .

١٠ في المائة عقد صوري أو سياحة في جزيرة كورسيكا .

وكما نرى ، فان ٦٢ في المائة فقط من العمال حصلوا على عقد قبل مغادرتهم البلاد . أما الثلث الباقي فقد صححوا اوضاعهم بعد أن دخلوا فرنسا ، [illegible] [illegible] الاحوال التي [illegible] ، ولم يتمكنوا من [illegible] الا [illegible] [illegible] ، [illegible] أصحاب العمل ، [illegible] [illegible] ، في [illegible] ، [illegible] الا [illegible] الى فرنسا بقصد [illegible] [illegible] ، [illegible] [illegible] [illegible] ظروفهم الى شعب [illegible] ، [illegible] الطلبة [illegible] ، وبعض منهم في مصانع [illegible] السيارات ، وعلى [illegible] منهم يعملون في كافة [illegible] النشاط ، كعمال زراعيين ، أو موظفين ، أو مساعدين للفرنسيين في الاعمال الوضيعة .

كما لا يدخل في الارقام السابق الاشارة اليها ، العمال الذين يشتغلون خلسة ، بالتواطؤ مع صاحب العمل . وهذا الاخير له مصلحة كبيرة في ذلك ، تهربا من الرسوم الكبيرة التي تدفع للتأمينات الاجتماعية . وقد يقدم على ذلك صاحب العمل ، بالرغم من العقوبات الصارمة التي توقع على من يكتشف أمرهم .

فاضطرار العربي الى العمل ، ومصلحة صاحب العمل في اخفاء من يشتغلون لديه ، يساعدان على التهرب من القانون . وقد لا ينكشف الامر الا في حالة وقوع العامل في ورطة ، كاصابته اثناء العمل ، أو مرضه مرضا خطيرا .

وغالبية العمال المراكشيين من أهل المدن ، وتبلغ نسبتهم ٥٩ في المائة ، وثلث هذا العدد يجيء من الدار البيضاء ، و٤١ في المائة من سكان الريف .

والمستوى العلمي عند الجميع ضعيف ، كما يتضح من الاحصاء التالي :

٢٦ في المائة لم يذهب قط الى المدرسة ، ١٢ في المائة ذهب ولكن لفترة قصيرة ، ١٧ في المائة انهى دراسته الابتدائية ، ٣٤ في المائة وصل الى الثانوية دون الحصول على الشهادة .

كما أن المران المهني ومستوى العمل المهني ايضا ضعيفان .

٢٠ في المائة عمل بالزراعة ، ١٣ في المائة عمل بالصناعة ، ١٣ في المائة بالاعمال الحرفية والتجارة ، ١٢ في المائة باعمال البناء ، ٢ في المائة

من عمال المناجم ، ١٤ فى المائة بأعمال مختلفة ، ٢٤ فى المائة لم يقم بأى عمل .

والعمال المغاربة فى فرنسا ، موزعون على كافة أفرع النشاط الاقتصادى بالنسب الآتية :

٥٦ فى المائة فى الصناعة (٢٢ فى المائة منهم فى مصانع السيارات) ، ٢٧ فى المائة فى الاشغال العامة والبناء ، ٧ فى المائة فى المناجم ، ١٠ فى المائة فى المهن المختلفة .

وعدد عمال البناء والاشغال العامة ، كرصف الطرق ومد مواسير المياه أو المجارى فى ازدياد مطرد . وبالنسبة لعمال المناجم ، فقد أصبح هذا الفرع احتكارا على المغاربة . هذا وقد دخل فرنسا فى عام ١٩٧٢ ، ٨٢٢ عاملا من مختلف الجنسيات للانخراط فى اشغال المناجم ، من بينهم ٨٠٩ من المراكشيين .

ان هذا النوع من العمل يحتاج الى قوة بدنية وقدرة على التحمل ، فضلا عن خطورته ، مما كان سببا فى احجام العمال عنه . وقد كان لا يكلف به فى قديم الزمان سوى المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة .

ذكرنا من قبل أن هجرة المغربى الى فرنسا مؤقتة ، كما يتبين لنا من الجدول الآتى :

٣١ فى المائة أكثر من ٥ سنوات ، ٣٨ فى المائة من ٣ الى ٥ سنوات ، ٢١ فى المائة من سنة الى ٣ سنوات ، ١٠ فى المائة أقل من سنة .

فكيف يقضى العامل المغربى تلك الفترة من حياته غريبا عن بلاده ؟

٢ – الوصول الى فرنسا ومشكلات التوطن

مشاكل التوطن متعددة ، ولا سيما عند العزاب . فهم يشعرون بحدة مرارة الوحدة ، والبعد عن الاسرة . وهنالك عدة تصريحات أوردها البحث مثل « كنت كاليتيم » ، أو « شعرت نفسى كمية مهملة » أو « لم أجد أحدا أتحدث اليه » . أما المتزوج فقد كان فكره منصرفا الى من تركهم فى بلاده : « كنت أتساءل طوال الوقت ماذا يفعلون الآن ؟ » و « أيكفى ما أرسله اليهم من نقود ؟ » .

وأيا كان مستوى التعليم ، فالشعور عام لدى كافة المغتربين ، سواء أكانوا يجيدون القراءة والكتابة ، أم كانوا أميين .

وحالة المغترب النفسية ، تؤثر تأثيرا مباشرا على موضوع اختياره لمسكنه . ففى المرحلة الاولى من حياته بفرنسا ، يخشى العامل العزلة ، ولذا فهو يفضل السكن فى غرفة مشتركة أو فى احد « العنابر » التى تأوى عدة افراد . ولا يهمه فى بادىء الامر ، ما فرضته عليه الاقدار فى السكن مع عدة أفراد لا صلة له بهم فيما مضى . ويعبر عن ذلك بقوله « كل ما كنت أطمح اليه هو أن أبقى مع رفاقى » . أما غالبية العمال ، فسكنهم مكفول من قبل صاحب العمل (٧٨ فى المائة من العمال فى مصانع السيارات) و ٦٤ فى المائة من المجموع الكلى للعمال يسكنون فى منازل تابعة لعملهم ، والباقى وفقا للجدول الآتى :

٦٤ فى المائة يسكنون مساكن محل العمل ، ٢٧ فى المائة مساكن تم الحصول عليها عن طريق الاصدقاء أو الاسرة ، ٧٫٥ فى المائة عمال وجدوا مسكنهم بأنفسهم ، ١٫٥ فى المائة وجدوا مساكنهم عن طريق الجمعيات الخيرية .

الا أن نظرة العامل المغربى تتغير مع مرور الزمن وفى مرحلة ثانية يسعى الى المسكن المنفرد « اطمح الان فى الحصول على غرفة وحدى » و « كنت فى بادىء الامر أخشى الوحدة ، أما الان فانى لا أكره العزلة » . فهل هذا التحول جاء نتيجة التأقلم ؟ ان الرد على هذا السؤال يتطلب أولا بحث مشكلات التأقلم . وهى عديدة ، نورد أهمها فيما يلى :

١ – اختلاف العادات ومشكلات العنصرية : أول ما يلحظه العربى فى فرنسا عند وصوله ، جوا « غير ودى » من جانب الاهالى . ففى كل خطوة يخطوها ، سواء فى الشارع أو فى المكاتب الادارية ، أو فى المحال العامة ، يصطدم بهذا الشعور . فيؤثر ذلك على نفسيته تأثيرا عميقا .

اما أكثر المناطق التى يرى انتشار هذا الاحساس ازاءه ، فهى منطقة « ليون » ومنطقة « سترازبورج » . ويكاد المغربى لا يذكر هذه المشكلة ولا يشعر بها فى المناطق التى لا يكون فيها على اتصال بالاهالى فى غير العمل ، كمناطق الشمال ، حيث يفرض نوع العمل فى المناجم شيئا من العزلة عن الفرنسيين .

ويزيد من مرارة تلك الصدمة ، احساس العرب عامة ، بأنهم لا يعاملون على قدم المساواة مع عمال البلاد الاخرى . ويعبر المغاربة عن ذلك بالملاحظات الاتية « نحن العرب لسنا جديرين الا بالقيام بالاعمال التى لا يتحملها أحد » و « مهما كانت مواهبنا . ومهما كانت جهودنا أو صفاتنا الشخصية ، فهى لا تؤخذ بعين الاعتبار » و « لا نحصل على نفس المكافآت التى تمنح للاخرين » و « ان تقديرهم للعربى يوازى الصفر » و « انهم يعتبروننا متخلفين عن الاسبان والبرتغاليين » .

ويعتبر العربى نفسه فى أدنى سلم المفاضلات . أما المراكشى بالذات ، فان مكانته لا تزيد كثيرا على مكانة الجزائرى ، وهذا الاخير يفضل عليه الافريقى .

وترجع تلك التفرقة ، فى نظر العرب وفى نظر غالبية الفرنسيين المنصفين ، الى أسباب تاريخية ، وعوامل سياسية :

أ - الاستعمار وحرب الجزائر ، فما زالت أحداث تلك الحرب عالقة بالاذهان ، حاملة فى طياتها الضغائن والاحقاد .

ب - الصهيونية والحرب ضد اسرائيل ، والحوار السياسى حول مشاكل البترول ، وقرارات التأميمات فى البلاد العربية . وقلما نجد لدى الرأى العام الفرنسى ، شرحا منصفا للاستغلال الاقتصادى الذى كان مصدر تلك التشريعات .

ج - الدعاية المغرضة المنتشرة فى كل الاوساط ، والتى تضرم نارها الصهيونية ، وتنصب على الايعاز بأن « العامل العربى يحرم العامل الفرنسى من قوته » . وكثيرا ما يعبر المغاربة عن بواطن الشكوى بالعبارات الاتية « اننا لصوص فى نظرهم ، لاننا نرسل جزءا من اجرنا الى بلادنا » أو « هنالك فرنسيون بلا عمل بسببنا » . ولا يكلف قادة الرأى العام انفسهم مشقة تفنيد تلك الادعاءات الباطلة ، ولو بالتصريح بأنه ليست هنالك أية منافسة فى أعمال يمقت الفرنسيون القيام بها .

ويجىء الاختلاف الاجتماعى والثقافى ، فيزيد من هوة التفرقة التى أوجدتها العوامل السياسية والاقتصادية .

فالاختلاف الاجتماعى والثقافى يخلق شعورا من العزلة ، يعبر عنه العمال بعبارات ساذجة ولكنها مفهومة فى معناها « كل شىء مختلف » و « كل شىء صعب » و « لا شىء يشبه ما عندنا » . ويمتد هذا الاختلاف الى كافة نواحى الحياة . من أبسطها كالغذاء والطهى ، الى أكثرها تعقيدا كاللغة واقامة الشعائر الدينية والثقافية .

٢ - **اللغة** : ان عددا كبيرا من المغاربة ، يجهل اللغة الفرنسية عند وصوله جهلا تاما ، كما يبين من الجدول الاتى :

٣١ فى المائة جهل اللغة تماما ، ٢٦ فى المائة معلومات بسيطة ، ٤٣ فى المائة يعرف القدر الكافى للتفاهم .

ويعبر المغاربة عن تلك المشكلة بهذه الاقوال « كنت لا أفقه كلمة واحدة من اللغة العامية » و « كانت الاصطلاحات المتداولة بين الشعب غير مفهومة اطلاقا » و « كان من المستحيل على الفهم بسبب النطق بالالفاظ وسرعة اللهجة » و « كنت أحاول أن أفهم أو أن أحمل الاخرين على تفهم ما أريد أن أفوه به ، ولكن بلا جدوى » .

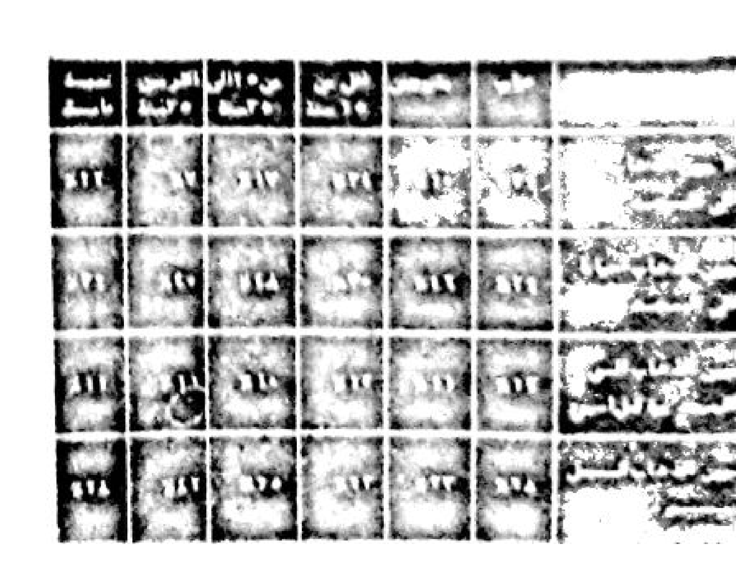
ومن الصعوبات التى تعترض العربى ، الالمام بالقوانين واللوائح . فاذا أخذنا مثلا القواعد الخاصة بتطبيق التأمينات الاجتماعية ، رأينا أن ٥٣ فى المائة من المغاربة يرونها فى غاية التعقيد ، لدرجة أن فهمهم اياها يكاد يكون مستحيلا ، مما يحملهم على الاخذ بما يقال لهم كقضية مسلمة . و١٥ فى المائة يرون أنها وان كانت صعبة ، فانه فى الامكان التغلب على تلك الصعوبات . و٤٠ فى المائة من العمال تلقوا فى هذا الموضوع مساعدة من مواطنيهم القدامى و٣١ فى المائة من رفاقهم فى العمل و١٠ فى المائة من صاحب العمل نفسه . ولا

[illegible] ١٥ فى المائة [illegible] أمورهم [illegible]. أما الرعاية الاجتماعية فلم [illegible] الا الى [illegible] .

٣ ـ [illegible] او [illegible] فى الطعام ، [illegible] ٦٣ فى المائة من [illegible] على ان [illegible] طعامهم [illegible] ، [illegible] الرغم [illegible] أن [illegible] الضحايا [illegible] ، [illegible] مدينة فى مدن [illegible] ، [illegible] لا يوجد فى كل انحاء البلاد ، جزار [illegible] واحد [illegible] الى تطبيق القواعد [illegible] .

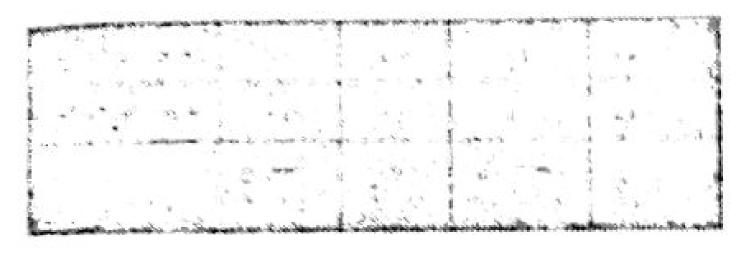
[illegible] مجموع العمال [illegible] الفروض الدينية [illegible] ، من [illegible] المحرمات الخاصة بالطعام [illegible] .

ـ [illegible] الشعائر الدينية ، فهنالك [illegible] ، وهى افتقار بعض المناطق [illegible] ، [illegible] فى مناطق أخرى . فلا يوجد [illegible] فى [illegible] « ليل » بالشمال . وفى [illegible] تخصيص غرفة للعبادة فى [illegible] العمال أثناء أوقات [illegible] . [illegible] الى المساجد الا ١٤ فى [illegible] ، وأكثر من ربعهم فى [illegible] . [illegible] العمال عن رغباتهم [illegible] الشعائر الدينية ، جاءت النتيجة [illegible] ، [illegible] ٢٢ فى المائة فقط [illegible] لا يشعرون بالحاجة الى [illegible] المسجد . أما الغالبية العظمى [illegible] ٧٨ فى المائة فهى محرومة من اقامة



الشعائر الدينية ، وذلك ليس فقط بقصد العبادة ، ولكن أيضا بقصد التقابل بين المسلمين . وذلك ظاهر من أقوالهم : « نود أن نتجمع حول الجامع أو المسجد كما كنا نفعل فى بلادنا » و « ان الذهاب الى المسجد يبعث فى روحنا قوة وايمانا ، مما يساعدنا على القيام بعملنا » و « ان ذهابنا الى المسجد يشعرنا بأننا غير منقطعين عن بلادنا » .

ولا شك أن البعد عن الوطن يخلق شعورا قويا بالقيم الاصلية . ومن نتائجه ايجاد حافز للشعور الدينى . ولا يختلف ذلك كثيرا عند أهل المدن وعند أهل الريف ، كما يتضح من الجدول الاتى :



كما لا يختلف ذلك كثيرا عند الامى وعند المتعلم :

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
حاملو شهادة ابتدائية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

٣ ـ التوطن العائلى ومشاكل الاسرة .

ذكرنا ان المبدأ الاساسى للهجرة المغربية فى فرنسا ، أنها « مؤقتة » . وان الغرض منها هو كسب بعض المال للعودة به الى الوطن ، أملا فى تحسين الاحوال الاقتصادية للاسرة . ولذا نجد ان غالبية العمال يرون عدم احضار أسرهم (٥ر٥٩ فى المائة) . والنسبة الباقية بين الموافق على استدعاء الاسرة (٥ر٣٧ فى المائة) . وبين المتردد (٣ فى المائة) . ولا توجد لدى العزاب رغبة أكيدة فى التوطن النهائى فى فرنسا بالزواج من فرنسية أو من أجنبية : ٦٩ فى المائة لا يريدون التزوج من أجنبية ، ١٥ فى المائة لا يستبعدون

الفكرة ، ١٦ فى المائة يرغبون فى الزواج من أجنبية .

ولا شك أن هذا الاحجام عن التزوج من أجنبيات ، راجع الى روح التفرقة العنصرية التى يشعر بها العامل العربى ، فسواء من لا يريدون الزواج أو من يترددون فى قبول الفكرة ، يخشون نتائج تلك التفرقة . فالاسباب التى يدلون بها لا تخرج عن الحجج الاتية : « ان لغتى الفرنسية لم تصل بى الى حد التفاهم مع فرنسية » أو « لن اجد فرنسية تقبل الزواج منى » أو « من الصعب على الاوروبية أن تشاركنى حياتى فى البلاد » .

فالهوة عميقة ، ويزيد من عمقها « الشعور بالتفرقة » . ولا يكاد يوجد عربى واحد من المليون الذين يسكنون فرنسا لا يردد تلك النغمة « انهم يتحدثون على الدوام عن اسرائيل وعن الثقافة اليهودية ، سواء فى التليفزيون أو الراديو أو الصحافة . بينما يندر أن يدور الحديث حول الثقافة العربية . رغم الفرق الشاسع بين اسهام الثقافتين فى تراث الانسانية ، الفنى والادبى » .

ويزيد من مرارة تلك الملاحظة ، شعور عند العرب بأنهم ضحايا الاخرين ، وأنهم يعاملون معاملة ظالمة لا مبرر لها ، وأنهم يدفعون أخطاء الاخرين . ولذا يسعى الكثيرون الى تقليد المظهر الخارجى للفرنسى . فمن الشعر الطويل ، الى الزى الغربى ، والامتناع عن استعمال الجلباب ، الى الاكتفاء بالصلاة فى المنزل بدلا من الصلاة فى الطرق العامة . وسرعان ما يفقد العربى ، بعد وصوله ، بعض العادات الشرقية التى تلفت الي[illegible] الانظار ، كتبادل القبلات بين الرجال ، أو السير[illegible] فى الشوارع متأبطا الواحد ذراع الاخر .

هذا الاندماج لا يتعدى المظهر الخارجى . ولكن[illegible] قد يصل الى ما هو أعمق من ذلك ، اذا وج[illegible] العربى جوا اكثر ودا بين اهالى البلاد . وقد سعت[illegible] الحكومة الفرنسية ، الى تفادى خلق الاحياء أ[illegible] المناطق التى يتجمع فيها العمال على أساس[illegible] عنصرى Ghetto أملا فى ادماج تلك العناصر ف[illegible] الثقافة الفرنسية ، حتى اذا ما عادت الى بلادها [illegible] كانت شعارا ناطقا لمزايا تلك الثقافة . ولكن لا يبد[illegible] أن اهل البلاد هم الذين استجابوا فقط الى هـ[illegible] النداء . وتلعب أبواق الدعاية الصهيونية دو[illegible] هاما فى هذا الشأن ، فتؤثر على الفرنسيين[illegible] وتعوق التفاعل الثقافى بين الحضارتين .

٤ ـ مشكلة اللغة والعلاقات الشخصية :

ان أول صعوبة تعترض المهاجر الى بلد جديد[illegible] هى بلا شك جهله اللغة . وفى هذا الميدان ، سرع[illegible] ما نجد أن جهد المغربى لتعلم الفرنسية لي[illegible] مرضيا كما يتضح من الجدول التالى .

والعلاقات الشخصية بين الفرنسيين والعرب[illegible] مازالت قليلة ، يعوق ذلك التفاهم الثقافى وت[illegible] اللغة . فهنالك ٥٥ فى المائة يصرحون بأن لي[illegible] لديهم صديق واحد فرنسى و١١ فى المائة لا يريد[illegible] أن يكون لهم صديق فرنسى . واذا قسمنا

	نسبة الذين يتكلمون الفرنسية عند دخولهم فرنسا	نسبة الذين لا يفقهون الا القليل منها	نسبة الذين لا يعرفون الفرنسية اطلاقا
عند الحضور	٤٣٪	٢٦٪	٣١٪
بعد فترة من الزمن	٥٥٪	٣٣٪	١٢٪

النسبة الى طبقات المتعلمين ، وصلنا الى النتيجة الاتية :

	ليس لهم اصدقاء فرنسيون	لا يعرفون اصدقاء فرنسيين	لديهم اصدقاء فرنسيون
غير متعلمين	٢١٪	١١٪	١٦٪
تلقوا التعليم	١٠٪	١٣٪	١٧٪
تعليم ابتدائي	٤٥٪	١١٪	١٣٪
تعليم ثانوي	٢٤٪	١٠٪	٥٦٪
مدارس مهنية	٣١٪	٦٪	٦٥٪

وقد طرح على عدد من العمال السؤال الاتى : هل يسهل عليك الفوز بالاصدقاء بين الفرنسيين ، فكانت الاجابة وفقا للجدول الاتى :

	غير متعلم	قليل التعلم	في المستوى الابتدائي	في المستوى الثانوي	المدارس المهنية
سهل	٢٥٪	٣٢٪	٣٥٪	٥٥٪	١٨٪
صعب	١١٪	١٨٪	٢٢٪	٢١٪	٢٠٪
صعب جداً	٦٤٪	٥٠٪	٤٣٪	٢٩٪	٣٢٪

الاشغال المكلفين بها لا تناسب مواهبهم ، وان العامل العربى لا ينال قسطه اذا ما اجتهد . وتكاد تكون الشكوى عامة من الضجيج فى المصنع . ليس المجهود الجسمانى هو الذى يتعب . ولكن ضجيج الالات يقلق أو « سافرت بعقد عمل » كعامل متخصص » و « كلفت بعمل يمكن لاى فرد القيام به » . وربما كان فى تلك العبارة شيء من النبس ، فالعامل المتخصص فى التعبير الفرنسى ليس « العامل المؤهل » . ولكنه مجرد من تخصص فى ناحية واحدة من العمل « كدق المسامير ، فلا يقوم الا بها . وقد يرى المراكشى فى التعبير الذى جاء بالعقد عكس ماكان يتصوره .

٢ ـ **غلاء المعيشة** : بالرغم من الارقام المرتفعة ، والاجور المغرية . اذا ما حسبت بالنقد المغربى ، فانه سرعان ما يتضح للعامل أن كسبه لا يمثل الا قوة شرائية ضعيفة .

وأول نتيجة لذلك ، سعى العامل الى تغيير نوع عمله عدة مرات . اما اسباب هذا التغيير ، فهى موضحة وفقا للجدول الاتى :

اجرهم الى ثلاثة أقسام : قسم يصرف فى فرنسا ، وقسم يرسل الى الاسرة فى بلادها والقسم الاخير يوضع على حدة للطوارىء أو للاجازة .

أما القسم الاول فيتراوح بين ٥٥٠ فرنكا و ٧٠٠ فرنك ، وقد يهبط الى ٤٠٠ . وبصفة عامة ، يقدر هذا الجزء بنصف الاجر العام ، اذا ما أضيف اليه السكن .

يبدو هذا التحقيق مغريا لاول وهلة ، ولكن الواقع يختلف . فالعامل يحرم نفسه من كل شىء ، اذا ما قيس بالعامل الفرنسى . فلكى يقتصد القدر الكافى للطوارىء وللالتزاماته فى البلاد ، يحكم على نفسه بمستوى من المعيشة ، يجعله فى أسفل سلم طبقات العمل فى فرنسا .

فبند الغذاء لا يتعدى ٢٥٠ فرنكا شهريا ، وبند الملبس بين ٥٠ و ٨٠ وهى مبالغ جد ضئيلة ، اذا قيست بارتفاع نسبة المعيشة . فما هو مخصص للخبز وحده ، قد يبتلع ربع المبلغ المخصص للتغذية اما المقدار الذى يتم توفيره بعد القيام بلوازم المعيشة والسكن ، فيتراوح بين ٥٦ فى المائة و ٤٤ فى المائة من الاجر .

٥ ـ كيف يصرف العامل تلك الزيادة ؟

وكما يتبين لنا ، فان بند المشتريات الشخصية ،

القسم المرسل الى الاسرة بالنسبة للاجر المقتصد :

الى واحد على أربعة فى ميدان البناء ، أو فى الصناعة ذلك ان هناك : ٤١ر٥ فى المائة من المصابين ، تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٢٥ سنة ، وثلاثة أربعاعهم من أهل المدن .

و ٢٦ فى المائة اصيبوا مرة واحدة و ١٥ر٥ فى المائة أكثر من مرة . ٥٨ر٥ فقط من المجموع لم يصب اثناء اقامته بفرنسا .

اما بخصوص الشؤون الصحية ، فان نصف عدد العمال يعتقد أنه أكثر تعرضا للمرض فى فرنسا ، ويرى ان ضعف المناعة الصحية ، ترجع الى نوع العمل ، والهموم ولون الطعام ، والسكن والمواصلات .

ان الذين اقاموا فى فرنسا اقل من سنة يشكون من أمراض الحنجرة والرئة والنزلات الشعبية والانفلونزا .

أما من عاشوا بها من سنتين الى ٤ سنوات ، فتنصب شكواهم خصوصا على أمراض الجهاز الهضمى . واما من زادت اقامتهم على تلك المدة ، فالشكوى العامة تأتى من التعب الجسمانى والنفسى .

وقد عبر بعضهم عن المرض النفسى بما يأتى « لسنا مرضى بالمعنى الحقيقى ، وانما نشعر بالسآمة والضجر ، فنطلب اجازات مرضية ، لاننا ضعفنا ، ونقص لدينا العزم على المقاومة ، ولا سيما مقاومة اليأس .

والعزاب هم أكثر الشاكين فى حالتهم الصحية ، ومن بينهم أكثرية من أهل المدن الذين نالوا من درجة فى التعليم تقرب من الثانوية .

٦ ـ الاجازاتوالعطلة الاسبوعية واوقات الفراغ

ان ٨٢ فى المائة من مجموع العمال المغاربة يستفيدون من الاجازة السنوية دفعة واحدة . اما الباقون فيقسمون تلك الاجازة على عدة اجازات قصيرة ، او يجهلون الاجازة اطلاقا .

فاننا نلاحظ تحركا واسع النطاق من المراكشيين فى أشهر الصيف ، اى فى شهرى يوليه واغسطس .. ويسافر ٤١ فى المائة بالطائرة و ٣٦ فى المائة بالقطار و ٢١ فى المائة بالسيارات و ١ر٥ بالباخرة أما العطلة الاسبوعية واوقات الفراغ ، فيقضيها ككل العناصر المنتمية الى المجتمعات الفقيرة ، ثقافيا واقتصاديا وبسؤال عدد كبير منهم امكن الحصول على التفاصيل الاتية :

٦٦ فى المائة يقضون غالبية عطلة نهاية الاسبوع بين النوم والاستلقاء على الفراش ، ٦٥ فى المائة يقضون بعض الوقت فى يوم الاحد بين الاصدقاء المواطنين . ٦٠ فى المائة يقضونبعض الوقت امام التليفزيون فى المقهى او فى الوحدة ٦٠ فى المائة يذهبون الى السينما مرة كل اسبوع . ٤٤ فى المائة يقضون وقتهم فى الاطلاع بمنازلهم . ٢٧ فى المائة يقضون وقتا فى المقهى ٣٦ فى المائة يفضلون السير على الاقدام فى الريف عن بقائهم فى التجمعات الحضرية . ٢٠ فى المائة يمارسون نوعا من الرياضة . ١٥ فى المائة يقامرون فى اللعبة الشعبية المسماة tiercé ١٤ فى المائة يحاولون ان يدرسوا ٨ فى المائة يقومون باعمال اضافية لسد الفراغ .

ومما يلفت النظر ان ٤٤ فى المائة من مجموع العمال يقررون انهم يشعرون بالملل اثناء عطلتهم .

فاذا سألتهم عن امنياتهم لتخفيف وطأة العزلة ورفع معنوياتهم أجابوا وفقا للنسب الاتية :

٨٠ فى المائة من العمال يرغبون فى مشاهدة فلم عربى . ٨٠ فى المائة من العمال يرغبون الاستماع الى موسيقى عربية ٦٣ فى المائة يحبون مشاهدة رواية مسرحية باللغة العربية ٤٥ فى المائة يرون أنهم محرومون من الاطلاع على صحف عربية ، ويرغبون فى تحقيق ذلك ٤٠ فى المائة من العمال ممنوعين بسبب ضعف ايرادهم من ممارسة الرياضة التى يحبونها

٧ ـ خاتمة التجربةونتائجها والعودةالى البلاد :

	سنة	اقل وقت ممكن	عدة سنوات	على الدوام	مترددون
أعزب	٪١٠	٪٤٤	٪٣٢	٪٣	٪١١
متزوج	٪١	٪٥٦	٪٤٠	٪٣	٪١٠
نسبة عامة	٪٨	٪٥١	٪٢٨	٪٣	٪١٠

ولا تترك التجربة ذكرى طيبة فى نفس المراكشى العائد الى بلاده ، فان ٤٢ فى المائة من العمال الذين عاشوا فى فرنسا ، لا ينصحون اصدقاءهم ومواطنيهم بالاقدام على الهجرة اليها . فبدلا من ان تكون التجربة مجلبة للمنفعة المشتركة ، والتقارب بين الثقافات المختلفة ، انتهت على عكس ذلك بالمرارة وسوء الذكرى .

أما أسباب ذلك ، فمن السهل استنتاجها من قراءة هذا البحث فلا شك ان الجهاز الذى أعد لاستيعاب اولئك العمال ، نظر الى سد النقص فى الايدى العاملة فى فرنسا ، ولم يمتد بصره الى اعتبارات اخرى .

حقيقة ان المغاربة استفادوا اقتصاديا من الاموال التى كسبوها وارسلوها الى بلادهم ، ولكن ليس بالقدر الذى استفادته فرنسا من سد النقص فى الايدى العاملة . وقد تكون الفائدة ، مزدوجة ، اذا ما عنيت البلاد الفنية أكثر مما تفعل الان ، براحة العمال الذين يشتغلون لصالح صناعتهم ، واذا مدت لهم يد التعاون الصادق ، بدلا من اعتبارهم شرا لا مفر منه .

وقد ارتفعت الاصوات اخيرا منادية بتحسين أحوال اولئك العمال . وحبذا لو أدت الى النتيجة المرجوة وقد عبر بعض العمال المغاربة ، عما يرونه من التجربة بفرنسا بالعبارات الاتية : « نحن لا نتعلم شيئا ونحن امام باب مسدود امامنا » و « ان اقامتنا فى فرنسا عبارة عن كابوس مستمر » وليست لدينا ايه حقوق » و « نحن لا نتمتع بأية حرية سوى حرية الصمت » و « لا قيمة لنا ولا كرامة » .

ان المراكشى يحلم باليوم الذى يعود فيه الى بلاده فما هى مشروعاته بعد انتهاء اقامته فى الغربة لا سئل الكثير منهم . فكانت اجابتهم وفقا للجدول الاتى :

وهذا الجدول الاخير يدل على ان حوالى ثلثى

	أعزب	متزوج	متوسط عام
فى التجارة والمهن الحرفية	٪١٩	٪٣١	٪٢٥
فى الصناعة	٪٣١	٪١٩	٪٢٢
فى الزراعة	٪٤	٪١٠	٪١٢
فى البناء	٪٢	٪١٠	٪٦,٥
فى المناجم	—	—	—
فى الميكانيكا	٪١٦	٪٤	٪٥
فى الكهرباء	٪١	—	٪١
أمور أخرى	٪١١	٪٦	٪٨
لا مشروع فى مخيلتهم	٪١٦	٪١٤,٥	٪١٢,٥
لا يفكر فى العودة	٪٣	٪٥,٥	٪٤

العائدين قد يزاولون نفس النشاط الذى تعودوا عليه قبل سفرهم الى فرنسا ، فالتجارة والمهن الحرفيه تستهوى وحدها ربع العائدين ، والزراعة والصناعة الباقى ، كما يلفت النظر ، العدد الضئيل الذى يرغب فى العمل فى الميكانيكا والكهرباء ، وهى مهن فنية تعتبر أساسية فى البلاد المتقدمة . وهذا يفسر قول بعض العمال « نحن لا نتعلم شيئا » .

وبعد فهذه صورة علمية موضوعية للوجود العمالى المغربى فى فرنسا ، وعن طريق تلك الصورة نستطيع قياس مشاكل الوجود العمالى العربى عامة فى فرنسا وغيرها من البلاد الاوروبية .

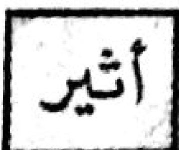
ان هذه الصورة قد أبرزت الداء الا أنها لم تصف الدواء . أين تقع مسئولية العرب فى البحث عن هذا الدواء ؟ ماذا عليهم ان يفعلوا ، لكى يتيحوا للعمال ان يستفيدوا من وجودهم فى اوربا الغربية ولكى تستفيد بلادهم من هذا الوجود ولتدعيم مكانه الوطن العربى فى اوربا .

تلك بعض القضايا التى يجب ان تكون تحت نظر الباحثين العلميين ، او موضع ندوة تعقدها الدول العربية ، بالتعاون مع المنظمات الدولية . حتى يصبح الوجود العمالى العربى فى اوربا سلاحا جديدا للنهضة العربية لا مجرد اداة للتنمية



الخطورة الدولية للشركات متعـــددة الجنسـية

د · حسنى الجمل



جدل كبير فى الاروقة الدولية ، وفى الاوساط الاقتصادية العالمية فى الشهرين الاخيرين، حول اثر نشاط الشركات المتعددة الجنسية على سوق النقد العالمى خاصة خلال أزمة الدولار المتكررة ، وحول أثر ذلك النشاط على الدول النامية بالذات · ويهمنا أن نوضح هنا طبيعة دور هذه الشركات ذات الاثر الخطير · هذا الدور الذى جعل المستر فالدهايم « سكرتير عام الامم المتحدة » يستصدر أخيرا فى مايو الماضى ، قرارا من الجمعية العامة للامم المتحدة بتاليف لجنة دولية خاصة لتقصى الحقائق حول دور هذه الشركات المتعددة الجنسية ، واثرها على الاقتصاد العالمى ، ولاسيما على الدول النامية ، على أن تعرض تقريرها فى الدورة القادمة فى عام ١٩٧٤ .

ويحسن ، لكى نتعرف على طبيعة هذه الشركات المتعددة الجنسية ، وحقيقة دورها الخطير فى الفترة الاخيرة ، أى بعد الستينات خاصة ، أن نعود قليلا الى الوراء ، اى الى الثلاثينات ، ابان الازمة الاقتصادية العالمية التى اصابت السوق التجارى والمالى والشركات الصناعية فى الولايات المتحدة بالذات ، ثم فى اوربا بالافلاس والتوقف التام ، وانعكاس ذلك على الدول الصغيرة والمستعمرات المنتجة للمواد الاولية التى اصابتها الازمة بشدة بدورها ، وذلك من جراء هبوط الاسعار ، وتكدس مخزون الخامات والمحاصيل لديها بعد أن توقف الشراء · وقد حاولت الشركات الامريكية الخروج من جحيم المنافسة الطاحنة ، باتباع أساليب جديدة لتعيش وتبقى ، وكان من بين تلك الاساليب المستحدثة حينذاك ، التركيز الافقى والراسى فى الانتاج ، والامتصاص ، والادماج ، والتنويع ·

والتركيز الافقى فى الانتاج ، هو قيام الشركة بدعم رأس مالها وامكانياتها الذاتية ، ودعم العمالة الماهرة لديها ، لتزداد قوة وتتحمل ضغط السوق · أما التركيز الراسى ، فهو أن تمد الشركة نشاطها ، تحت ادارة مركزية واحدة ، الى صناعات متفرعة من صناعتها ، هبوطا أو صعودا ، كأن تستغل شركة اطارات السيارات غابة المطاط ، أو أن يستغل مصنع للحديد والصلب مصنعا تابعا للاشغال والمنشآت المعدنية · والامتصاص يقضى بأن تبتلع الشركة الاقوى الشركات الاضعف بأبخس الاثمان ، ثم تستفيد الى أقصى حد من طاقاتها الانتاجية أو التسويقية المتمركزة فى السوق ، لتعيش هى وتمر من الازمة · وكذلك الادماج يقضى بأن تتكاتف بعض هذه الشركات المتعثرة لتندمج فى شركة واحدة ، ولتنظم نفسها ماليا واداريا بما يضمن لها النجاة · والتنويع هو الاسلوب الذى انقذ شركات كثيرة من الافلاس المؤكد ، اذ قامت الشركات الامريكية خلال الثلاثينات ، بتنويع نشاطها داخليا أو خارجيا والتنويع الداخلى هو أن تسرع الشركة بانتاج منتجات جديدة على وجه السرعة ، يكون الطلب عليها مستمرا طول العام ، بجانب المنتج الاساسى الذى تصنعه ، وخاصة لو كان موسميا ، والذى قد تهمله فى النهاية أمام نجاح المنتجات المتنوعة الجديدة التى طرحتها ، كان تنتج محولات

كهربائية ، واكياسا وازرارا وغيرها من المعدات الكهربائية ، بجانب او بدلا من الادوات الكهربائية المنزلية ، من غسالات وأفران ، بعد أن كسد سوقها اثر البطالة والازمة الكبرى · أما التنويع الخارجي فهو شراء الشركة لشركات صناعية أخرى ، تنتج منتجات أخرى أو مصنوعات جديدة ، لتخرجها هذه الاخيرة بمنتجاتها المستحدثة من الازمة ، أو من عدم التشغيل الامثل ، او من الاختناقات الموسمية ·

هذه الاساليب وغيرها أخرجت الشركات القوية من الازمة الكبرى فى الثلاثينات · من هنا جاءت الحرب العالمية الثانية ، فأصبحت التكتلات الاقتصادية فى الداخل فى العشرين سنة الماضية سمات العصر الاقتصادى الحديث ·

وقد يسأل سائل : أليس معنى هذا قيام تكتلات اقتصادية داخلية شبيهة بالاحتكارات التى تتنافى مع المنافسة الحرة التى تحرص عليها الدول الرأسمالية ؟ وهذا صحيح وهو فعلا ماحدث خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى بعض دول أوروبا ، حيث وجد أن هذه الشركات التى مرت من الازمة الاقتصادية ، وتكتلت او اندمجت ، وتنوعت منتجاتها ، وتفرعت صناعاتها ، أصبحت بعد الحرب ، وبعد المكاسب التى حققتها فيها ، ذات أنياب حادة ، حتى على الحكومات ، ناهيك عن المستهلك · فهى لم تكتف بالنجاة من الازمة وبثبات مركزها المالى والتجارى بعد مكاسب الحرب ، بل عملت على تأليف المجموعات المالية ، والشركات القابضة ، وهى عبارة عن تجمع مالى وادارى يقوم بالادوار جميعها التى عرضناها فيما سبق · أى يوسع نشاط الشركات القائمة ، ويمتص الشركات الضعيفة أو المنافسة · ويقيم التكتلات الجديدة ، ويشرف عليها ماليا واداريا ، ويبرم الاتفاقات مع المجموعات المثيلة للمهادنة وعدم المنافسة ، سعيا وراء تحقيق أكبر ربح ، بأقل المخاطر وقد نشأ بجوارها ما سمى بالكارتل · أى بالاتفاق المؤقت المبرم بين عدة شركات ، لتحقيق هدف معين ، سواء على المستوى القومى لاستغلال جميع الفرص فى السوق الداخلية والمستهلك بالتالى ، او على المستوى الدولى ، لاستغلال المحاصيل والخامات والمناجم ومصادر الثروة المعدنية والبترولية وغيرها فى الدول النامية · وقد أطلق على هذه الوحدات الاقتصادية الكبرى مجازا اسم الامبراطوريات الكبرى لشدة نفوذها ·

وقد احتارت الحكومات بين رعايتها للمنافسة الحرة ، لضمان حقوق الجماهير ، وحماية المستهلك ، وبين رغبتها فى دعم وتنظيم هذه التكتلات الكبرى ، لاسيما ان الكثير منها كان يساند الحكومات سياسيا واقتصاديا ، بل ساند الاقتصاد القومى فى الازمات أحيانا ، كما قام بعضها بالاسهام الفعال فى تعمير وزيادة طاقات البلاد ، وخاصة المناطق المتخلفة فيها ·

وقد تساءل بعضهم فى هذا الخصوص ، عما اذا كانت الدولة هى التى تملك الاقتصاد ، أم أن الاقتصاد هو الذى يملك الدولة ؟ وهل المزايا والمكاسب العمرانية والاقتصادية التى تحققها هذه الشركات الكبرى ، تبرر استغلال المستهلك واستغلال الطاقات ، لتحقيق أكبر ربح ممكن ، بالاضافة الى ضعف قبضة الدولة عليها ، رغم توافر التشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية فى هذا الصدد ؟ وهذا يسوقنا الى الاتجاه الجديد الذى بدأ يظهر جليا فى الخمسينات ، حين شاهدنا بعض الدول الرأسمالية الصناعية ، تقوم بتأميم بعض هذه الشركات لاحتكارها صناعة استراتيجية مثلا ، أو لبلوغها درجة من القوة ومن النفوذ أصبحت تعرقل السير السليم للاقتصاد القومى · كما أنه يسوقنا الى الحديث الان عن الشركات المتعددة الجنسية ، وهى نفس هذه الشركات التى تحدثنا عنها أنفا والتى ضاقت بامكانياتها المالية والانتاجية السوق الداخلية ، فخرجت عن حدود بلادها الاقليمية لتوسع أسواقها ، ولتتمركز فى بلاد أجنبية ، سواء عن طريق فروعها ، أو بالمشاركة ولتستمر فى استثمار امكانياتها الهائلة المتزايدة دون منازع - وحتى لا تختنق داخل اطار وطنها ، تحت وطأة رقابة الدولة والقوانين القومية ، وعدم استيعاب السوق المحلية لطاقاتها ·

فهذه الشركات ، كما أوضحنا ، سعت الى توسيع نشاطها فى العالم الخارجى ، نظرا لان اقتصادها القومى ، وظروفها المحلية لا تمكنها من

العمل بأقصى قدراتها وكفاءتها ، بعد أن كبرت وتشعب نشاطها ، فهي بسعيها الى ايجاد مجال أوسع للعمل ، انما تحمى وجودها واستمرارها ، بل ونموها على المدى البعيد . وهي في مسارها هذا ، تتجه الى التوسع والى التدويل في الوقت نفسه ، وذلك لتستفيد من مزايا المشروع الكبير على المستوى الدولي .

وقد جاء هذا التطور على مراحل بطبيعة الحال ، فهي تنشىء في بادىء الامر جهازا تجاريا لها في الخارج ، ثم يلي ذلك التعاون أو الاشتراك مع شركات أجنبية ، لاقامة وحدات انتاجية مشتركة في الدول الاجنبية ، مثل اقامة خطوط تجميع ، أو للانتاج بموجب تراخيص انتاج ، ثم تطور مرحليا نشاطها الصناعي والتجاري في دول مختلفة في نفس المشروعات ، وفي المشروعات المشابهة ، الامر الذي يؤدي على مر الايام الى تنوع أنشطة هذه الشركات .

وهنا تظهر لنا الشركات المتعددة الجنسية ، وقد بعدت كثيرا عن هيكل المشروع الاصلي الذي كانت عليه من قبل على المستوى القومي ، بل نرى فيها هيكلا دوليا جديدا ، يعمل على الربط بين الاسواق المختلفة في كثير من دول العالم ، باكفأ الوسائل، وبأحسن الاساليب الاقتصادية . وليس أدل على ذلك الانفصال بين ما شاهدناه خلال الازمة الاخيرة للدولار ، من اتهامات توجه الى الشركات المتعددة الجنسية ذات الاصل الامريكي ، التي وقفت لتحمى مصالحها موقفا سلبيا ، بل ومعاديا للمصالح الامريكية ، وذلك بان تخلصت من ارصدة ضخمة من الدولارات التي في حوزتها ، أمام تدهور أسعاره في السوق العالمية للمال . وقد سئل أحد رؤساء احدى هذه الشركات المتعددة الجنسية عن مغزى هذا التصرف وتفسيره له ، فقال « انني مسئول في هذا المنصب عن شركتي هذه التي اديرها ، وذلك أمام عدة دول ، ومنها أمريكا . قل لي أنت مثلا هل اذا كنت في دار للسينما وهي تحترق ، اتبقى فيها أم تسرع بالخروج منها ؟ وهكذا ظهر للعالم جليا مدى الانفصال القومي الذي تمثله هذه الشركات المتعددة الجنسية عند المسئولين عنها بحيث أصبحنا نراها الان وكأنها كادت أن تصبح امبراطوريات ضخمة ، تمارس نشاطها في أرجاء الارض جميعا ، أو كأنها دول تسبح وحدها بكيانها الاقتصادية العملاقة ، بعيدا عن الدول ، في الفضاء الخارجي للمعمورة ، لان أذرعتها ممتدة في كل ركن منها ، دون أن ترتبط بقومية معينة على الارض ، فهي وحدات اقتصادية كبرى شاردة ، لا يقف طموحها عند حد ، ولا عند حدود جغرافية .

وقد فتحت بعض الدويلات الصغيرة مثل اللوكسمبورج وجزر الباهاما وباناما وغيرها ، أبوابها على مصراعيها للمراكز الرئيسية لهذه الشركات المتعددة الجنسية ، ومنحتها امتيازات وضمانات قانونية ، واعفاءات ضريبية لا حصر لها ، على نشاطها ، وعلى ودائعها ، وعلى أموالها ، تسهل لها الحركة ، ولتزداد أرباحها بالتالي ، ولكن على أساس أن تتدفق أموالها عن طريق بنوكها . ولذلك شاهدنا البنوك الدولية الكبرى تسرع في السنوات القليلة الماضية بفتح فروع لها في تلك البلاد ، للاستفادة من الموجة الجديدة أيضا ، بل لقد عملت نفس هذه البنوك على تكوين بنوك متعددة الجنسية أيضا ، لتعمل بنفس الاسلوب ، ولتنعم هي أيضا بنفس المزايا ما دامت لغة العصر التطور الاقتصادي والمالي المستحدث للشركات الصناعية والمالية على السواء . وليس غريبا أن يطلق بعد ذلك على بعض هذه الشركات صفات مختلفة ، كشركة دولية أو شركة متعددة الجنسية ، أو شركة غير محددة الجنسية ، بل وسميت احداها مجازا شركة كونية .

وبذلك أصبح المجتمع العالمي ، أمام ظاهرة اقتصادية جديدة ، قد تهدد المقاييس التقليدية في التجارة العالمية ، وبالتالي تؤثر على ميزان المدفوعات للدول التي يمتد نشاطها اليها ، كما تؤثر على أسواق النقد العالمية ، اذا ما أرادت تنفيذ سياسة مالية معينة ، لحماية مصالحها المتعددة الاطراف .

فلا شك أن اهتمام الامم المتحدة بهذه الظاهرة الجديدة ، وبتأثيرها على الدول النامية ، وعلى أسواق النقد ، انما جاء نتيجة للاحتجاجات

كبيرة التي بعثها رسميا من دول مختلفة ، متقدمة ومتخلفة على السواء · فالرئيس الليندي في شيلي مثلا ، بعث باتهام صريح لشركة التلغراف والبرق (I.T.T.) المتعددة الجنسية ، ولكن امريكية الاصل ، يتهمها صراحة بانفاق مبالغ منه في شيلي للتآمر عليه ، ولقلب نظام حكمه · والولايات المتحدة الامريكية ، بعثت كذلك بمذكرة الى مجموعة العشرين المشكلة دوليا لبحث المسألة النقدية العالمية ، على اثر تهاوى سعر الدولار ، بعثت تقول ان تحركات الاموال الضخمة المملوكة لشركات المتعددة الجنسية ، والاحتياطيات النقدية الضخمة للدول ذات الفائض ، كانت وراء المبيعات الهائلة للدولار ، ووراء المضاربات عليه ، وطالبت بوضع نظام وفرض قيود على استخدام الاحتياطيات ، والحد من تلك التحركات · حتى تستقر لاوضاع النقدية العالمية · وهكذا نرى أن زيادة حجم ونفوذ هذه الشركات المتعددة الجنسية ، أصبح يهدد كلا من الاقتصاد القومي والعالمي على السواء ، وذلك في بلادها الاصلية ، وفي البلاد الاخرى الغنية والفقيرة على السواء

وفي بحث للسوق الاوربية ، اتضح مثلا أنه في عام ١٩٥٨ ، كان اجمالي الناتج القومي لفرنسا ، يمثل تسعة أمثال عائدات ستين شركة دولية كبرى في العالم الغربي ، وبالرغم من ارتفاع الناتج القومي الفرنسي عام ١٩٦٨ ، الا أنه لم يمثل سوى سبعة أمثال هذه العائدات فقط في ذلك العام ، ومن المتوقع الا يمثل سوى الثلاثة أمثال فقط في عام ١٩٨٤ · كما جاء في نفس الدراسة ، أن رقم أعمال هذه المجموعة ارتفع في الستين شركة عالمية في عام ٩٥٨ الى ٢٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة ، ثم ارتفع الى ٣٠ في المائة منه في عام ١٩٦٨ ، ومن المتوقع أن يمثل حوالي ٦٠ في المائة منه في عام ١٩٨٤ ·

وبتوزيع نشاط هذه الشركات بين الدول المختلفة ، يتضح لنا ان حوالي ٥٥ في المائة منه ملكا لشركات أمريكية الاصل و ٢٠ في المائة منه ملكا لشركات بريطانية الاصل و ٢٥ في المائة منه بين شركات أوروبية ويابانية · وفضلا عن ذلك ، فان اكثر من نصف الشركات الامريكية التي يزيد رقم أعمالها على بليون دولار ، تمارس ما لا يقل عن رقم نشاطها خارج الولايات المتحدة الامريكية وتنبأ بعضهم ، بل ويؤكد ، انه خلال عدة سنوات ، سوف تتركز الطاقات الانتاجية العالمية في يد حوالي ٣٠٠ او ٤٠٠ شركة عالمية كبرى على الاكثر ، ما لم يكبح جماح هذه الشركات العملاقة والمتعددة الجنسية . ولقد بنيت هذه التوقعات على اساس استقراء معدلات النمو الفعلية والمتوقعة ، ومقارنتها بمتوسط معدلات نمو اقتصاديات الدول المتخلفة .

وهكذا نرى جميعا ، اننا أمام ظاهرة اقتصادية جديدة فعلا ، بالغة الخطورة ، لشدة اثرها على مقدرات الدول المختلفة ، سواء الغني منها والفقير . فبعد ان كان المفهوم الاقتصادي والانماني الدولي العام ، ينحصر في انهاض الدول المتخلفة في العالم الثالث ، بالمعونات وبالمساعدات وبالقروض وغيرها ، من جانب دول العالم الغني ، ورغم النتائج المتواضعة التي حققتها برامج الامم المتحدة حتى آخر الستينات ، فاننا نجد انفسنا الان أمام ظاهرة جديدة ، تتمثل في الامبراطوريات الاقتصادية العملاقة التي تجول وتصول في ارجاء الارض دون ان تكون لها رابطة أو قاعدة أساسية ، يمكن بوساطتها السيطرة عليها ، أو التعامل معها دوليا ، ودون ان تشارك المجتمع الدولي في السراء والضراء ، كما تفعل الدول جميعا ، ودون ان تعبأ حتى بمصير بلدها الاصلي ، ولا بمصير دول العالم الثالث التي يزداد تعثرها يوما بعد يوم ·

وقد نتساءل ما الذي يمكن عمله اذن للسيطرة على تلك الامبراطوريات الاقتصادية الجديدة ، وما الذي يمكن مطالبتها به دوليا لحماية الدول النامية بالذات ؟

هناك الان ثلاثة اتجاهات لتحقيق هذه السيطرة ، ولحماية الدول المتخلفة بالذات من نفوذ وتدخل ، بل ومن مؤامرات هذه الشركات المتعددة الجنسية ، وذلك على المستوى القومي · وعلى مستوى القارات ، وعلى المستوى العالمي كله ·

فعلى المستوى القومي · ينبغي على الحكومات القومية ، مع انتشار هذه الظاهرة الجديدة ، وضع

سياسات محددة ، فيما يختص بالامور الحيوية ذات الاهمية للشركات الدولية ، مثل القوانين الخاصة بالاستثمارات ، وبالضرائب ، والقوانين واللوائح الخاصة بشكل وطبيعة عمل هذه الشركات ، وبسياستها الائتمانية ، وقوانين براءات الاختراع وغيرها الكثير من التنظيمات الداخلية التى تحمى المصالح القومية أولا ، وتسهل العمل المفيد قوميا واقتصاديا للشركات .

وعلى مستوى القارات ، نلاحظ الان الاهتمام المتزايد الذى توليه أوروبا مثلا فى هذه الايام ، لمقابلة تزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنسية ، وسيطرتها على اسواق العالم ، لعلم الدول الاوربية بأن غالبية هذه الشركات امريكية الاصل ، وبأنها تكاد تبتلع كل المراكز الاقتصادية والاستراتيجية الهامة فى التجارة الدولية ، وفى الوقود والمعادن والخامات ، بل وفى سوق المال ايضا . لذلك تسرع حكومات اوروبا الان فى التشاور ، وفى تأليف او تدويل شركاتها ، لحماية مصالحها ، كما بدأت تقف موقفا حاسما بالنسبة للاوضاع التجارية الدولية والنقدية والمالية ، فى محاولة لرفض السيطرة الامريكية المستتر ، عليها بعد الان .

اما على المستوى الدولى ، فلا شك ان تأليف مجموعة محايدة من الخبراء الدوليين عن طريق الامم المتحدة ، لوضع تقرير شامل عن الشركات المتعددة الجنسية بقصد تقصى الحقائق بشأن الاتهامات التى وجهت اليها ، لاشك ان ذلك سيأتى بنتيجة طيبة ، تحدد مسار الاقتصاد العالمى فى المستقبل . وهناك ثلاث توصيات دولية مقترحة على هذه اللجنة من جانب الاوساط العالمية :

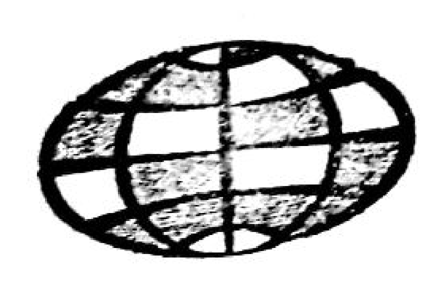
١ ـ وضع القواعد التى تسير عليها هذه الشركات المتعددة الجنسية ، لتكون جزءا لا يتجزأ من قانون التجارة الدولى .

٢ ـ تأليف هيئة دولية تشرف على الزام هذه الشركات باتباع القواعد المذكورة

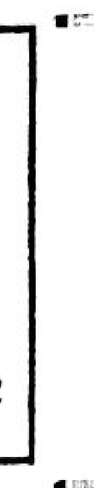
٣ ـ انشاء جهاز دائم لتقصى الاوضاع التجارية والمالية العالمية ، بما يضمن حسن تحقيق الاهداف التى سوف تحددها الامم المتحدة فى هذا الشأن .

وهكذا نرى أن التطور الحديث فى الفكر الاقتصادى والمالى والتجارى ، قد خلق كيانات ضخمة ، يكاد يتعذر عليه السيطرة التامة عليها ، بل لقد اصبحت تهدد . مصالح الناس والدول فى جميع ارجاء العالم ، فكما خضع الانسان فى العصر الحديث للالة ، واصبح عبدا للاستهلاك وللرفاهية فى الامم المتقدمة ، اصبحت الدول الغنية والفقيرة على السواء ، بل والمجتمع الدولى كله ، عاجزا عن الدفاع عن نفسه امام هذه الشركات العملاقة الجديدة على النحو الذى عرضناه .

ولذلك اصبح لزاما على العالم ، ان يجد الوسيلة الناجحة للسيطرة عليها ، ثم لرقابتها بعد ذلك . ولا شك ان لجنة تقصى الحقائق ستعرف على تلك الوسيلة ، وعلى الشركات المتعددة الجنسية التى عبثت حتى الان بمقدرات الاقتصاد القومى والعالمى على السواء .



كمبوديا والسلام فى الهند الصينية



عبد العزيز العجيزى

أوشكت الحرب الدائرة فى كمبوديا على الانتهاء لصالح ثوار الجبهة الوطنية الموحدة ، التى يقودها الامير نرودوم سيهانوك . فقد اصبح انتصار الثوار مسألة وقت ، بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الامريكية قصف مواقع الثوار فى كمبوديا يوم ١٥ اغسطس ، بناء على قرار صدر من الكونجرس الامريكى ، والتزم الرئيس نيكسون بتنفيذه .

وتكتسب أحداث كمبوديا أهمية خاصة ، لان اقرار سلام دائم فى الهند الصينية ، يرتكز أساسا على تحقيق استقرار الاوضاع فى دول شبه الجزيرة الثلاث : فيتنام ولاوس وكمبوديا . وفى الوقت الحالى ، فان أوضاع لاوس وفيتنام تسير ببطء صوب تطبيق اتفاقيات وقف القتال وتحقيق السلام ، وهناك كثير من المشاكل والصعوبات التى يجب التغلب عليها . اما فى كمبوديا ، فان الامر يختلف كثيرا ، لان استقرار الامور ، وعودة السلام غير مرتبطين بتوقيع اتفاقية هدنة ، أو باجراء مفاوضات ، انما هما مرتبطان بانتصار الامير سيهانوك وعودته الى السلطة . وعودة الامير سيهانوك الى السلطة ، تترتب عليها نتائج هامة ، اذ أنه الشخص الوحيد الذى يستطيع ، بعد الاطاحة بحكومة الانقلاب التى يرأسها المارشال لون نول ، أن يعيد الاستقرار الى كمبوديا ، فى ظل حياد يدعم السلام فى كمبوديا خاصة ، وفى الهند الصينية عامة .

ونستطيع أن نتبين الفرص الحقيقية للسلام فى كمبوديا ، من خلال دراسة الظروف المتعلقة بالحرب الاهلية ، وأسباب نشوبها ، ثم التطورات الاخيرة ، ومواقف الاطراف المعنية ، وذلك فى ضوء الاتجاه العام للاحداث فى الهند الصينية .

انقلاب مارس ١٩٧٠ وانهيار حياد كمبوديا :

استطاع الامير سيهانوك ، طوال سنى حكمه ، أن يحافظ على حياد كمبوديا ، وسط الصراعات العنيفة التى قامت فى فيتنام . فكمبوديا ، التى حصلت على استقلالها فى ٩ نوفمبر ١٩٥٣ داخل اطار الاتحاد الفرنسى ، كانت تعانى من بعض الضغوط الاقليمية التى تهدد سيادة اقليمها ، من جانب فيتنام الجنوبية ، ومن جانب تايلاند ، مما فرض على حكامها التزام الحرص الشديد لدى التحرك فى المنطقة ، بعد جلاء القوات الفرنسية فى عام ١٩٦٥ . وانعكس هذا الحرص على سياسة الامير سيهانوك فى صورة تبنى سياسة حياد ، تستطيع ان تلائم بين موقف كمبوديا والاحداث القائمة فى فيتنام وفى لاوس .

وكان الهدف من اختيار الامير سيهانوك لسياسة الحياد ، ضمان سلامة كمبوديا ، واستقرار الاوضاع الداخلية فيها ، وكان هذا الاختيار محكوما بمجموعتين من العوامل :

أولا : العوامل الخارجية ، وهى تعبر عن الصراع القائم فى فيتنام بين قوى التحرر الوطنية والامبريالية الامريكية . ولقد حرص سيهانوك على

أبعاد كمبوديا عن هذا الصراع ، ورفض تحويل كمبوديا الى قاعدة امريكية مثل تايلاند ، كما رفض أن يصبح كمبوديا فى مركز الرضوخ لقوى أخرى غير الولايات المتحدة فى المنطقة ، والمقصود بذلك فيتنام الجنوبية ، أو فيتنام الشمالية ، او الصين ، واعتبر الامير سيهانوك انه من الافضل ، الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الصين وجمهورية فيتنام الشمالية وجبهة تحرير فيتنام الوطنية ، وذلك لان لكل من فيتنام الشمالية والجبهة قوات موجودة فعلا فى كمبوديا ، حيث تستخدم طريق هوشى منه بين فيتنام الشمالية والجنوبية ، وهو الطريق الذى يمر من شرق كمبوديا . وفعلا اقام سيهانوك علاقات دبلوماسية مع هانوى والجبهة ، وأصبحت لهما سفارتان فى بنوم بنه ، بعد أن ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة ، الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية فى عام ١٩٦٥ .

ثانيا : العوامل الداخلية ، وقد واجه سيهانوك ضغوطا من جانبين ، الجانب الاول ، هو جماعة اليمين التى بدأت فى شكل عصابات « الخمير الاحرار » والتى طفقت تتمرد على الحكومة المركزية منذ أواخر الخمسينات . وهذه الجماعة المتطرفة تزعمها « سون نجوك تانه » الذى كان رئيسا للوزراء كمبوديا فى عهد الاحتلال اليابانى فى الحرب العالمية الثانية . ولم يكن لها دور كبير . حتى بدأت وكالة المخابرات المركزية الامريكية تستخدمها بعد عام ١٩٦٤ لخدمة أغراض السياسة الامريكية . وتستغل وجودها فى المناطق النائية قرب حدود فيتنام الجنوبية فى الشرق . وقرب حدود تايلاند فى الغرب . لتجند افرادا منها للقيام بعمليات تخريبية فى فيتنام الجنوبية . وفى شرق كمبوديا . ضد معسكرات الثوار الفيتناميين . والجانب الثانى هو جماعة « الخمير روج » الشيوعية . التى بدأت نشاطها فى عام ١٩٦٧ بشكل اضطر الرئيس سيهانوك معه الى اتخاذ تدابير مشددة لمقاتلة اعمالها الموجهة ضد الادارة الحكومية فى اقليم « راتانكيرى » فى شمال شرق كمبوديا . ثم انه فى اطار النظام الحاكم فى كمبوديا ، كانت هناك عناصر يمينية وأخرى يسارية تشترك فى الحكم فعلا . وكان سيهانوك يحرص استمرار الحياد من خلال تحقيق التوازن بين تلك العناصر .

ومع تطور الاحداث فى فيتنام ، زاد تدريجيا وجود الثوار الفيتناميين فى شرق كمبوديا ، بينما زاد ضغط العناصر اليمينية فى الحكومة ، وعلى رأسها الجنرال لون نول رئيس الوزراء ، بعد اتخاذ تدابير ضد وجود هذه القوات الاجنبية على اراضى كمبوديا . وكان سيهانوك يرفض تماما الدخول فى مواجهة مع الثوار الفيتناميين . لان جيش كمبوديا الذى يضم ما لا يزيد على ٣٠ الف جندى . لن يتحمل المواجهة ، ومن ثم آثر استمرار حل المشاكل من خلال العلاقات الدبلوماسية الطيبة ، ومن خلال صداقته مع الصين الشعبية ، باعتبارها قوة لها تأثير كبير على هانوى والثوار .

ولكن الجنرال لون نول ونائبه الامير سيريك ماتاك . استغلا غياب الامير سيهانوك خارج كمبوديا فى مارس ١٩٧٠ . لبدء مجموعة من الاجراءات المشددة ضد وجود الثوار الفيتناميين . وقد بدأت هذه الاجراءات بتدبير مظاهرات يمينية ، قامت باحراق سفارتى هانوى والجبهة فى العاصمة بنوم بنه . وطالبت بالتحرك ضد الثوار الفيتناميين . وفى يوم ١٨ مارس ، أعلن فى بنوم بنه اقصاء الامير سيهانوك عن الحكم . وتولى رئيس الجمعية الوطنية « تشنج هنج » رئاسة الدولة بصفة مؤقتة . بينما بقى لون نول رئيسا للحكومة ومعه نائبه سيريك ماتاك ، وتأكد فيما بعد أن الجنرال لون نول هو المدبر الحقيقى للانقلاب ، وأنه انما فعل ذلك بعد الاتصال بالامريكيين وبتشجيع منهم .

وفعلا بعد أيام قليلة . أصبح واضحا أن الولايات المتحدة تقف وراء الانقلاب ، وانها بدأت تمد حكومة لون نول بالاسلحة والمستشارين الامريكيين ، لتضرب بذلك قوات الثوار الفيتناميين الذين احتموا فى مناطق الغابات فى شرق كمبوديا . ويبدو أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت منذ عام ١٩٦٩ عمليات قصف جوى ضد الثوار الفيتناميين فى كمبوديا ، ولكنها ضربت نطاق سرية كاملة حول هذه العمليات ، ولم تتضح الحقائق حول هذا الموضوع الا فى تحقيقات اجراها مجلس الشيوخ الامريكى فى يوليو الماضى ، فقد اضطرت وزارة الدفاع والبيت الابيض الى الاعتراف بأن الرئيس نيكسون أقر منذ مارس

١٩٦٩ عمليات قصف جوية فوق كمبوديا ، استمرت حتى مايو ١٩٧٠ .

وبعد الانقلاب انهار تماما الحياد الكمبودى ، واندمجت كمبوديا على الحرب القائمة فى فيتنام ، وذلك عندما بدأت فى مايو ١٩٧٠ عمليه عسكرية واسعة النطاق ، شنتها قوات حكومة سايجون والقوات الامريكية من فيتنام الجنوبية ، ضد مناطق تجمع الثوار فى شرق كمبوديا .

وما لبثت أن تفجرت حرب أهلية فى كمبوديا بعد ذلك ، عندما بدأت الجبهة الوطنية الموحدة لكمبوديا التى شكلها الامير سيهانوك من بكين فى ٢٣ مارس ١٩٧٠ . تعبىء القوى الوطنية فى كمبوديا ، وتشكل جيش التحرير الوطنى ، بهدف الاطاحة بحكومة الانقلاب واعادة الرئيس الشرعى ، نردوم سيهانوك ، الى السلطة .

الجبهة الوطنية الموحدة لتحرير كمبوديا :

عندما وقع الانقلاب اليمينى فى كمبوديا ، كان رئيس الدولة ، الامير سيهانوك ، فى طريقه من موسكو الى بكين ، حيث وصل الى هذه الاخيرة بعد اعلان أنباء الانقلاب ، ولكنه استقبل استقبالا رسميا كرئيس دولة ، وعرضت حكومة الصين الشعبية استضافته فى الصين ، ليبدأ منها الكفاح لاستعادة عرشه فى كمبوديا . وفعلا قبل سيهانوك البقاء فى بكين ، وأعلن فى ٢٣ مارس أنه سيكون جبهة تحرير ، تجمع تحت لوائها سائر القوى الوطنية الكمبودية ، وتكوين جيش تحرير وطنى وجمعية استشارية ، كما أعلن سيهانوك أنه بصفته رئيسا شرعيا لكمبوديا ، يقيل حكومة الجنرال لون نول ويحل البرلمان . وفى نهاية مارس كانت قوات جيش التحرير الوطنى قد بدأت فعلا تحركها ضد قوات حكومة الانقلاب .

وقد ظل عمل الجبهة الوطنية يزداد كثافة ، مما اضطر الجنرال لون نول الى اعلان الاحكام العرفية فى أول يونيو ١٩٧٠ ، كما سعى الجنرال لون نول الى زيادة تركيز السلطات فى يده ، ثم الى الاستعانة بمعونة عسكرية امريكية لمواجهة الموقف .

واستمر عمل الجبهة الوطنية الموحدة ، التى عقدت مؤتمرا كبيرا فى ٣ مايو ١٩٧١ تبنت فيه البرنامج السياسى للجبهة ، الذى ينص على أن هدف الجبهة هو « تحقيق أوسع وحدة وطنية للنضال ضد مناورات وعدوان الامبرياليين الامريكيين ، والاطاحة بديكتاتورية عملائهم الذين يرأسهم لون نول وسيريك ماتاك ، وللدفاع عن الاستقلال الوطنى والسلم والحياد وسيادة البلاد ووحدة أراضيها داخل حدودها الحالية ، ومن أجل بناء نظام حر ديمقراطى للشعب يتقدم نحو تشييد كمبوديا المزدهرة التى تتوافق مع المطامح العميقة لشعبنا » . كما ينص البرنامج على ان « مهمة جيش التحرير الوطنى ، هى أن تحطم نهائيا القوات المسلحة المعادية ، وأن تحمى وتوسع المناطق المحررة التى هى المؤخرة الصلبة لنضالنا » .

وفى عام ١٩٧١ بدأ نظام الانقلاب يواجه متاعب حقيقيه ، ففى فبراير سنة ١٩٧١ أصيب لون نول بنوبة قلبية ، أدت الى اصابته بشلل جزئى ، ونقل الى ولاية هاواى الامريكية للعلاج ، ولكنه رغم مرضه ، لم يستطع الابتعاد عن السلطة ، لان بقاء حكومة الانقلاب اصبح مرتهنا ببقائه . وقد أصبح واضحا أن الشعب فى كمبوديا لا يتقبل حكومة الانقلاب ، وان هذه الاخيرة باقية فقط ، بفضل حماية الجيش الذى تسلحه وتدفع الولايات المتحدة الامريكية مرتباته . وفى ١٣ مارس ١٩٧٢ نصب لون نول ، الذى رقى الى رتبة مارشال ، رئيسا لجمهورية كمبوديا التى كان قد أعلن قيامها فى اكتوبر السابق ، والى جانب رئاسة الجمهورية تولى رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع .

ولقد بدا تأزم الامور بالنسبة لحكومة لون نول فى عام ١٩٧٣ ، عندما أصبحت قوات الجبهة الوطنية تقف على أبواب العاصمة بنوم بنه ، وأصبح الضمان الوحيد لبقاء لون نول ، استمرار القصف الجوى الامريكى ضد مناطق تجمع قوات جيش التحرير الوطنى حول العاصمة . وبعد توقيع اتفاقية السلام فى فيتنام فى ٢٧ يناير ١٩٧٣ ، ازدادت قوة الهجمات الثورية فى كمبوديا ، وبدأت الولايات المتحدة تسعى للتوصل الى تسوية فى كمبوديا ، عن طريق المفاوضات بين

الامير سيهانوك والمارشال لون نول ، الا ان سيهانوك رفض تماما فكرة التفاوض . وكما صرح الامير لمراسل جريدة الموند الفرنسية فى ٢٠ ابريل [نشر فى عدد ٢٢ ابريل] ان « الثورة الخمير هى ثورة مستقلة وترفض الاتفاق مع الخونة » . وكان الامير سيهانوك قد قام بزيارة لكمبوديا قبل ايام قليلة من هذه المقابلة ، زار خلالها منطقة معبد « انجكور فات » شمال العاصمة بنوم بنه .

وقف التدخل الامريكى فى كمبوديا :

كسب الكونجرس الامريكى اهم معركة لثوار الجبهة الوطنية فى بداية صيف ١٩٧٣ ، عندما اصدر قراره بوقف القصف الجوى الامريكى ضد ثوار كمبوديا فى ١٥ اغسطس ، وقد توقف القصف فعلا فى الموعد المحدد ، واصبحت قوات المارشال لون نول تواجه وحدها قوات الجيش الثورى ، التى تقف على بعد كيلو مترات قليلة من العاصمة بنوم بنه .

ولقد اتخذ الكونجرس الامريكى قراره هذا ، خوفا من أن يتحول التدخل الجوى الامريكى فى كمبوديا الى تورط جديد فى الهند الصينية ، كما ان هذا القرار جاء فى اطار الصراع القائم بين مجلس الشيوخ والبيت الابيض ، حول السلطات المعطاة للرئيس الامريكى فى مجال السياسة الخارجية . فالمفروض وفق الدستور ، ان مجلس الشيوخ له وحده حق اعلان الحرب ، والتصديق على الاتفاقيات الدولية والمعاهدات ، وكان الكونجرس قد تنازل عن جزء كبير من قوته فى هذا المجال منذ الحرب العالمية الثانية ، بل ان آخر عمل له فى هذا المضمار ، كان رفض انضمام الولايات المتحدة الى عصبة الامم فى عهد الرئيس ويلسون . ويبدو ان التدخل الامريكى فى كمبوديا اصبح حجر الزاوية فى تطور سلطات الرئيس والكونجرس فى مجال السياسة الخارجية الامريكية .

على ان الرئيس نيكسون اصبح الان حريصا للغاية على عدم اغضاب الكونجرس ، بعد ان ضعف موقفه كثيرا من جراء ظهور عدد كبير من المخالفات التى ارتكبتها حكومته ، ومنها عملية القصف السرى لكمبوديا من مارس ١٩٦٩ وحتى مايو ١٩٧٠ وعلى رأس القائمة بالطبع فضيحة ووترجيت ولقد اعلن الدكتور هنرى كسينجر بعد أن تقرر تعيينه وزيرا للخارجية ، ان عهدا جديدا من العلاقات سيبدأ مع الكونجرس فيما يخص السياسة الخارجية الامريكية .

على ان ما يهمنا هنا اساسا ، معنى وقف القصف الجوى الامريكى ضد الثوار فى كمبوديا . ولعل اهم معنى ، هو ان التدخل العسكرى الامريكى المباشر وغير المباشر قد انتهى تماما فى دول الهند الصينية الثلاث . اما فى كمبوديا فان توقف القصف يعنى أساسا ترك الامر يتقرر من خلال المواجهة العسكرية بين قوات الثوار وجيش حكومة الانقلاب . وجيش حكومة الانقلاب يعتمد فى تسليحه كليا على الاسلحة الامريكية ، كما انه يعتمد ماليا على المعونة الاقتصادية الامريكية . ورغم ان جيش الحكومة يزيد تعداده كثيرا على القوات الثورية التى تقدر بخمسين الف جندى ، بينما يقدر جيش الحكومة بأكثر من ثلاثمائة الف ، الا أنه يبدو ان هذا الجيش لا يضم فعلا سوى أقل من مائتى الف جندى . والباقى ليسوا سوى أسماء على كشوف المرتبات ، لا وجود لهم فى الواقع ، وتذهب مرتباتهم الى خزائن جنرالات نظام الانقلاب . كذلك فان الفارق كبير فى الهدف القتالى والروح المعنوية بين الجيشين ، وعدد الهاربين من الجيش الحكومى يزداد باستمرار مع انتصارات الثوار المستمرة . فكان وقف القصف الامريكى قد ترك جيش حكومة الانقلاب فى شكل شبه معزول كما ترك الباب مفتوحا لاحد احتمالات ثلاثة :

اولا : ان تحقق قوات الجبهة الوطنية انتصارا سريعا فى خلال الاسابيع القليلة القادمة ، وهو الاحتمال القائم فعلا الان .

ثانيا : ان تستنجد حكومة الانقلاب بقوات من فيتنام الجنوبية لانقاذها ، ومن المعروف ان فيتنام الجنوبية تمتلك قوة جوية متفوقة للغاية ، وان كان تدخل فيتنام الجنوبية يعد خرقا صريحا لاتفاقية باريس ، وقد يؤدى الى القضاء على السلم فى المنطقة كلها نهائيا

ثالثا : ان تستعين حكومة الانقلاب بقوات من المرتزقة المدربين فى تايلاند بوساطة وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، ممن يقاتلون على نطاق محدود ضد الثوار فى كمبوديا فعلا ، ولكن يمكن للولايات المتحدة أن تدعم هذه الحركة بشكل واضح ، وتمد المرتزقة بالسلاح والمال ، مما يمكن حكومة الانقلاب من الصمود لفترة أطول فى مواجهة الزحف الثورى .

فكان الولايات المتحدة ، وقد أوقفت تدخلها المباشر ، تستطيع أن تتخذ طرقا أخرى مساعدة حكومة المارشال لون نول ، بيد ان ذلك يتوقف على قدرة الرئيس نيكسون على القيام بمثل هذا العمل ، ثم الاهداف الحقيقية للولايات المتحدة فى المنطقة .

كمبوديا والاهداف الامريكية :

اختلفت التفسيرات حول حقيقة الاهداف الامريكية فى كمبوديا ، فهناك من يرى أن الانقلاب ، الذى شجعته واشنطن فى مارس ١٩٧٠ فى بنوم بنه كان عملا تكتيكيا امريكيا ، الغرض منه اضفاء صفة الشرعية على عمليات ضرب الثوار الفيتناميين فى معاقلهم داخل كمبوديا ، وكذلك وقف المعونة التى تصل اليهم من داخل أراضى كمبوديا من الشمال ، عبر طريق هوشى منه ، ومن الغرب من ميناء سيهانوكفيل (كومبوج سونج حاليا) .

ثم هناك من يرى ان الانقلاب فى كمبوديا كان عملا استراتيجيا من جانب الولايات المتحدة ، تمشيا مع نظرية الدومينو ، وعلى أساس أن بقاء سيهانوك كان سيؤدى الى سقوط كمبوديا فى أيدى القوى الشيوعية .

واذا أخذنا بالرأى الاخير ، كان لزاما على الولايات المتحدة ، ان تسعى بكل الوسائل الى حماية نظام المارشال لون نول ، كما تسعى للحفاظ على نظام الجنرال ثيو فى سايجون ، ولكن الواقع يجعلنا نتبنى الرأى الاول . فالولايات المتحدة بعد تولى نيكسون الرئاسة ، كانت تسعى الى تأمين انسحاب مشرف من فيتنام ، على اساس ان الانتصار غير ممكن هناك ، وكان الانسحاب المشرف معناه التوصل الى تسوية مرضية مع العدو فى مفاوضات باريس . وهذه التسوية يجب ان تتم وفق القواعد التى يستخدمها الجنرال جياب ، التفاوض فى اثناء القتال - والتفاوض اثناء استمرار القتال ، يجعل من القوة العسكرية ، ذلك العامل المتغير الذى يحدد باستمرار قدرة كل طرف من الاطراف المتفاوضة ، على الحصول على مكاسب أكبر على مائدة المفاوضات ، من خلال تحقيق انتصارات عسكرية فى ميدان القتال .

ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تتبع هذه القواعد . ونجح الدكتور هنرى كسينجر ، الى حد كبير ، فى تكييف الاستراتيجية الامريكية مع هذه القواعد ، فكان استخدامه الصحيح للقوة العسكرية الى أقصى الحدود الممكنة عمليا ، وفى فترة محدودة ، للحصول على التنازلات التى تحقق للولايات المتحدة غرضها الرئيسى ، وهو الانسحاب المشرف بشكل لا يظهر ان هناك هزيمة أمريكية .

ومن ثم فان ما جرى فى كمبوديا كان مجرد جزء من استخدام القوة ضد الثوار الفيتناميين ، ولا يمكن فى النهاية ان يهدد انتصار الامير سيهانوك المصالح الامريكية الطويلة المدى فى المنطقة ، بل ان الامر على العكس ، فان الولايات المتحدة تعرف جيدا ان نجاح خططها البعيدة المدى فى الهند الصينية ، مرتبط بتحقيق الاستقرار فى كمبوديا ، وان هذا الاستقرار لا يمكن ضمانه الا من خلال عودة الامير سيهانوك الى الحكم فى بنوم بنه .

وهكذا ، فان حكومة المارشال لون نول تجد نفسها الان فى مأزق ، وليس من المتوقع ان تتمكن من الصمود طويلا أمام الهجمات المتكررة التى يشنها الثوار على ضواحى العاصمة بنوم بنه .

انتصار سيهانوك ومستقبل كمبوديا :

يعد انتصار الامير سيهانوك وعودته الى السلطة فى بنوم بنه ، انتصارا اكيدا ، عندما يقع ، للقوى الوطنية فى كمبوديا ، اذ سيتمكن الامير سيهانوك من توحيد كافة القوى الوطنية فى شكل

جبهة وطنية موحدة ، لضرب حكومة الانقلاب وعزلها فى العاصمة بنوم بنه ، وبعض المدن الرئيسية فى كمبوديا .

وعودة الامير سيهانوك التى ينتظر أن تتحقق فى غضون مستقبل غير بعيد ، سوف تعيد الى كمبوديا سياسة الحياد التى كانت قائمة قبل الانقلاب مع بعض الفارق . فالموقف العام فى الهند الصينية قد تغير تماما ، بعد توقيع اتفاقية السلام فى فيتنام ، واتفاقية وقف القتال فى لاوس ، اذ أن حدة الصراع قد خفت فى فيتنام وبالتالى لم يعد الضغط على كمبوديا قائما من جانب العوامل الخارجية التى أشرنا اليها من قبل .

كذلك فان العوامل الداخلية التى كانت تمارس ضغطا على حياد الامير سيهانوك سوف تختفى ، بعد سحق اتجاه معتدل مسيطر على الحكم . ويبدو أن الامير سيهانوك سوف يغير من شكل ممارسته للسلطة ، فيحتفظ برئاسة الدولة ، ليترك تسيير الامور لحكومة يتم اختيارها بالوسائل الديمقراطية ، من خلال احزاب الاغلبية داخل الجبهة الوطنية ـ فكأن عودة الامير سيهانوك الى السلطة ، ستؤدى الى عودة الحياد فى كمبوديا ، ولكن نجاح هذا الحياد يتطلب اجراء بعض التغييرات فى نظام الحكم ، لضمان عدم تصارع القوى اليمينية واليسارية ، بما يهدد الاستقرار الداخلى مرة أخرى .

وهناك بالطبع العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية التى تواجه كمبوديا ، كما أن ما يجرى فى فيتنام لا يزال يؤثر كثيرا على أحداث كمبوديا ، خاصة وأن الامير سيهانوك قد تعاون بشكل وثيق مع جمهورية فيتنام الشمالية . بمعنى أن الامير سيهانوك ربما سيواجه بعض الضغوط من جانب فيتنام الشمالية ، بعد أن قدمت له هذه الاخيرة الكثير من المساعدات فى كفاحه ضد الانقلاب . ولكن من الواضح ان من مصلحة فيتنام الشمالية ان تعود كمبوديا الى الحياد كذلك فان موقف كمبوديا تجاه الصين الشعبية ، التى هى السند الرئيسى للامير سيهانوك يجب أن يتحدد وفق التوازن بين مصالح البلدين .

ومن ناحية اخرى ، فمن المتوقع ان تعود العلاقات الطبيعية بين كمبوديا والولايات المتحدة ، واذا كانت هناك بعض التحفظات من جانب الامير سيهانوك تجاه الموقف الامريكى فان الانسحاب العسكرى الامريكى تماما من المنطقة سيكون عاملا ايجابيا فى تحسين العلاقات . ولقد بدأت الولايات المتحدة فى بداية شهر سبتمبر فى سحب قواتها من تايلاند ، عملا على انهاء وجودها العسكرى فى المنطقة تماما .

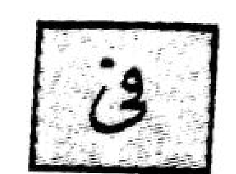
وهكذا ، فان عودة الامير سيهانوك وانتصاره على حكومة الانقلاب ، هو عمل ايجابى للغاية ، سيكون له تأثير على سرعة احلال السلام فى الهند الصينية ، وسيكون اضافة الى انتصارات القوى الوطنية فى هذه المنطقة ، بما يضمن استتباب الامن والسلام فى فيتنام ولاوس وكمبوديا ، بعد اكثر من ربع قرن من القتال المستمر ، فى سبيل الاستقلال والحرية .





بهاما .. الدولة ٣٣ في الكومنولث

محمد السيد سليم



في منتصف ليلة ٩ يوليو سنة ١٩٧٣ ، وبعد ثلثمائة عام من الحكم البريطاني ،تم للمرة الاخيرة انزال العلم البريطاني من فوق جزر باهاما ، وارتفع لاول مرة علم دولة باهاما المستقلة ، مسجلا بذلك تحقيق الاستقلال الدستوري الكامل لباهاما ، الذي تم تسليم وثائقه في احتفال ضخم في مدينة ناساو العاصمة ، شهده ممثلو ٦٤ دولة من بينهم الامير شارل ولي عهد التاج البريطاني . وباستقلال جزر باهاما ، يصبح عدد دول الكومنولث ثلاثا وثلاثين دولة ، كما يصبح عدد دول الكومنولث في القارة الامريكية ست دول (جويانا ، ترنيداد وتوباجو ، باربادوس ، جامايكا وهاييتي) ، كلها ـ بما في ذلك كندا ـ دول متعددة الجنسيات ، تنتهج طريق الديمقراطية البرلمانية البريطانية . وكلها ـ عدا كندا ـ يحكمها الزنوج . وبذلك لا يتبقى لانجلترا من المستعمرات ، سوى بعض الجزر الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادى . ويتناول هذا التقرير بالتحليل ، تطور جزر باهاما السياسى ، والسياسات التقدمية التي تتبعها حكومة باهاما في عهد الاستقلال ، والاحتمالات التي تخلقها هذه السياسات بالنسبة للتركيب الاجتماعي والاقتصادى لباهاما ، ولعلاقات القوى في البحر الكاريبي .

لمحة عامة عن جزر باهاما :

تتكون جزر باهاما من ارخبيل ضخم ، يضم حوالى سبعمائة جزيرة ، والفى جزيرة صغيرة تمتد على طول ١٢٢٣ كيلومترا في المحيط الاطلنطى ، من الساحل الجنوبى لفلوريدا بالولايات المتحدة ، حتى الساحل الشمالى الكوبى ، وعلى مساحة قدرها ١١٤٠٦ كيلومترات مربعه . ويبلغ عدد سكان جزر باهاما حسب احصاء سنة ١٩٦٣ حوالى ١٣٠٧٢١ر نسمة ، ٨٢ في المائة منهم من أصل افريقى أو افريقى أوربى مختلط . ويعتمد اقتصاد باهاما اعتمادا كليا تقريبا على النشاط السياحى ، وبالذات التدفق السياحى القادم من القارة الامريكية . وطبقا لاحصاءات سنة ١٩٧٢ قفز عدد السياح الى ١٥١٢ الف سائح (نصف مليون سنة ١٩٦٠) ، كما يبلغ الدخل الناشىء عن السياحة حوالى ٢٨٥ مليون دولار سنويا ،تمثل ٧٣ في المائة من الدخل القومى لباهاما . وتلى السياحة في الاهمية ، الايرادات الناشئة عن عمل حوالى أربعة آلاف باهامى في المزارع الامريكية . على أنه مما يعطى باهاما طابعا فريدا وأهمية خاصة ، انها تعتبر احد مراكز التعامل النقدى الدولى ، اذ يوجد بها حوالى ١٢٠ بنكا ومؤسسة مصرفية ، كما أنه لا يوجد في باهاما أى نظام ضريبى ، ويأتى الدخل الحكومى المحدود من الجمارك ورسوم اصدار الرخص والطوابع ، وبذلك اصبحت باهاما ايضا مركزا هاما للاستثمارات الاجنبية .

ومن الناحية التاريخية ، كان الاثر الوحيد الذى تركه المكتشفون الاسبان في جزر باهاما ، هو اخلاء الجزر من سكانها الاصليين (الهنود الاراواك) ، دون أن يحاولوا هم استيطانها ، كما فشلت محاولات المستوطنين الانجليز للاستقرار في تلك الجزر ، بعد أن اقطعهم اياها الملك شارل

باهاما تحت حكم الاقلية البيضاء :

منذ استيلاء بريطانيا على جزر باهاما فى سنة ١٦٧٠ ، تركزت المعاملات المالية والمصرفيه وحركة التجارة الداخلية والخارجية ، بل والمناصب الرئيسية ، فى أيدى مجموعة من الاسرات البيضاء التى عرفت فيما بعد « بأبناء شارع باى » (سوق المال الرئيسى فى ناساو) . وفى ظل دستور غير ديمقراطى وغير مكتوب وضع منذ سنة ١٧٢٩ ، يقصر حق التصويت على الذكور المالكين ، الذى سنة ١٦٧٠ ، نظرا لانتشار القرصنة البحريه فى تلك المنطقة ، وعلى هذا تولى التاج البريطانى حكم جزر باهاما مباشرة سنة ١٧١٧ ، وتم تعيين الكابتن روجرز اول حاكم بريطانى لباهاما . وبذلك ساد الاستقرار جزر باهاما التى استمرت تحت الحكم البريطانى حتى هذا العام ، عدا فترات متقطعة ، حين استولت عليها الولايات المتحدة سنة ١٧٧٦ واسبانيا سنة ١٧٨٢ . وفى اعقاب الثورة الامريكية ، نزح الى باهاما عدد كبير من الموالين للتاج البريطانى . وبالذات من ملاك العبيد الذى اتوا معهم عبيدهم الذين كانوا سواد الزنوج الذين يحكمون باهاما حاليا . ومنذ تصديق قانون تحرير العبيد فى باهاما سنة ١٨٣٤ ، لم يطرأ على جزر باهاما اى تطور هام ، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، بتطور حركة الطيران والسياحة العالمية ، فاصبحت باهاما بفضل هدوئها ومناظرها ، احد مراكز السياحة الهامة للطبقات الغنية فى المجتمعات الغربية . ومنذ تلك الفترة ، بدأت تبرز خصيصتان هامتان للأوضاع الاجتماعية والسياسية فى باهاما :

الاولى : هى انه رغم أن بريطانيا كانت تحكم الجزر رسميا ، الا انها كانت خاضعة اقتصاديا وعمليا للنفوذ الامريكى .

الثانية : هى انه رغم أن الزنوج يمثلون الاغلبية من السكان ، الا أن كل مصادر الثروة مركزة فى أيدى الاقلية البيضاء ، وبل وحتى سنة ١٩٦٧ كانت تلك الاقلية تحتكر حكم باهاما . دون أية مشاركة سياسية من الاغلبية السوداء .

باهاما . قلعة الاستثمارات الامريكية فى الكاريبى :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ركزت الولايات المتحدة على استثمار موقع باهاما الاستراتيجى فى البحر الكاريبى ، عسكريا واقتصاديا وحضاريا ، حتى اصبحت باهاما ، من الناحية العملية ، احدى قلاع النفوذ الامريكى فى البحر الكاريبى . ومن الناحية العملية ، يمكن القول بان الولايات المتحدة قد اقتسمت النفوذ على باهاما مع بريطانيا بصفة رسمية ، منذ أن تم توقيع الاتفاقية الامريكية البريطانية فى ٢١ يوليو سنة ١٩٥٠ بشأن اشتراك الدولتين فى اقامة وتشغيل محطة ارضية لتوجيه الصواريخ غير المسلحة فى باهاما لمدة ٢٥ سنة . وبعد سبع سنوات من هذا التاريخ ، تم توقيع اتفاق آخر لاقامه محطات بحوث بحرية فى باهاما . الهدف منها الحصول على المعلومات اللازمه لمواجهه اى هجوم بالغواصات ، على أن تكون هذه المحطات خاضعه لاشراف الاسطول الامريكى وحده . وفى مايو سنة ١٩٦٣ تم التوصل الى تفاهم أمريكى بريطانى بشأن اقامة .. المركز الاطلنطى للتجارب والبحوث تحت سطح البحر . فى باهاما ، بحيث يقدم تسهيلات للاسطولين الامريكى والبريطانى . وتولت الولايات المتحدة اقامة هذا المركز الذى بلغت تكاليفه ٣٤ مليون جنيه استرلينى . وفى ديسمبر سنة ١٩٥٥ قامت عدة شركات امريكيه بانشاء ميناء ضخم ، ومنطقة حرة ، ومحطه كيميائية فى باهاما ، الهدف منها كلها خدمة المصالح الامريكيه فى البحر الكاريبى ، وتسهيل عمليات نقل البترول الى الولايات المتحدة . ولم يكن قرار حكومة باهاما فى مايو سنة ١٩٦٦ بالتحول من استعمال الجنيه الاسترلينى الى الدولار الباهامى كعملة رسمية ، الا استجابة عملية لواقع النفوذ الاقتصادى الامريكى . وقد عبر بول اديرلى وزير خارجية باهاما عن هذه الاوضاع بقوله فى ابريل سنة ١٩٧٣ .. لقد أدت الاذاعة والتليفزيون والصحافة والتجارة والتعليم والرياضة والسياحة الى سيطرة الثقافة الامريكية على وجودنا بأكمله ، اما الى الاحسن ، واما الى الاسوأ ، مما أدى أن حق علينا الوصف القائل بأننا أحد أحياء ميامى الراقية » .

ولشركات الاحتكارية حق الانتخــاب ، احتكرت المجموعة الاحتكارية البيضاء كلا من الثـروة الاقتصادية والسلطه السياسية فى باهاما . وقد عبر عن هذه الاوضاع كيريل ستيفنسون ، أحد مؤسسى الحزب التقدمى بقوله « لقد كان هناك تمييز شامل ضد السود الباهاميين الذين كانوا يعملون اما حمالين واما غاسلى أطباق ، ولم يبد أبناء شارع باى أى نية لتحسين هذه الاوضاع » .

كان تأسيس الحزب التقدمى الليبرالى سنة ١٩٥٣ من مجموعة من سكان باهاما السود وبعض الليبراليين البيض ، تعبيرا عن تزايد عملية الاستقطاب الاجتماعى والاقتصادى فى باهاما ، وان رغبة الاغلبية السوداء فى تحدى الاوليجاركية الاقتصادية البيضاء الحاكمة . وكان برنامج الحزب التقدمى فى البداية ، يقتصر على المطالبة باعطاء حق الرعوية طابعا أكثر ديمقراطية . وقد سارع « أبناء شارع باى » بمواجهة التحدى ، وذلك بتأسيس « الحزب الباهامى المتحد » . للدفاع عن مصالح الاحتكارات وشركات القمار العالمية . ورغم سيطرة الحزب الباهامى على السلطة ، الا أن الحزب التقدمى استطاع أن يحصل على ست مقاعد من مجموع مقاعد البرلمان التسعة والعشرين ، كما استطاع أن يبنى قواعد قوية فى أوساط الناخبين السود ، وأن يتبنى برنامجا أكثر تقدمية ، مما أدى الى بلورة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية فى باهاما ، واكتسابها طابعا أكثر حدة ووضوحا .

وفى ظل دستور غير ديمقراطى ، وتمييز اجتماعى شامل ، كان من الطبيعى أن تنفجر هذه التناقضات فى شكل اضراب شامل فى يناير سنة ١٩٥٨ شل الحياة الاقتصادية والسياسية فى البلاد . وكان نواة الاضراب ، الخلاف بين سائقى التاكسيات واتحاد العمال ، الا انه تطور لكى يصبح تعبيرا شاملا عن سخط السود على السيطرة البيضاء ، الى حد أن بريطانيا اضطرت الى استدعاء كتيبة عسكرية من جامايكا لمواجهة الاضراب .

لقد كان اضراب يناير سنة ١٩٥٨ بداية جديدة للتطور السياسى فى باهاما ، فى اتجاه تحقيق المشاركة السوداء الفعالة فى الحكم والادارة والاقتصاد . فابتداء من أبريل سنة ١٩٥٨ أدخلت بريطانيا عدة اصلاحات دستورية ، أهمها اقرار مبدا الاقتراع العام للذكور ، ثم حق المرأة فى التصويت والترشيح لعضوية البرلمان ، وكذلك اعطاء الصفة التمثيلية للبرلمان الباهامى طابعا أكثر ديمقراطية وشمولا ، بزيادة عدد مقاعد « مجلس الجمعية » (المجلس التمثيلى الادنى) الى ٣٣ بدلا من ٢٩ مقعدا ، وزيادة عدد مقاعد « المجلس التشريعى » (المجلس التمثيلى الاعلى) الى ١١ بدلا من ٩ مقاعد ، وبحيث تقتصر مدة عضويته على عشر سنوات ، بعد أن كانت مدى الحياة . وزيادة نسبة تمثيل جزيرة نيوبرفيدنس — أكثر الجزر الباهامية سكانا — فى مجلس الجمعية :

وكان اقرار مبدأ الاقتراع العام ، أهم ما أسفرت عنه الاصلاحات الدستورية ، لان اغلبية السكان من السود ، وكانت انتخابات مايو سنة ١٩٦٠ تعبيرا عن التطور التدريجى لانتقال السلطة الى السود ، اذ فاز الحزب التقدمى بالمقاعد الاربعة الاضافية فى مجلس الجمعية ، وبذلك أصبح له تسعة أعضاء (كلهم من السود) ضد ١٧ عضوا للحزب الباهامى المتحد (كلهم من البيض عدا نائب زنجى واحد) .

ونتيجة لتزايد شعبية الحزب التقدمى ، وتزايد ضغط الباهاميين السود من أجل تغيير النظام الدستورى القائم ، الذى يرجع الى القرن الثامن عشر ، اضطر الحزب الباهامى — فى محاولة منه لاكتساب تأييد الناخبين الزنوج ، الى المطالبة مع الحزب التقدمى فى برنامجه الانتخابى ، بتغيير الاوضاع الدستورية القائمة . وعلى هذا عقد فى لندن فى مايو سنة ١٩٦٣ مؤتمر دستورى برئاسة وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات ، حضره ممثلو الاحزاب الباهامية الثلاثة : الحزب التقدمى ، والحزب الباهامى ، وحزب العمال المستقلين ، لمناقشة موضوع اعطاء باهاما مزيدا من الحكم الذاتى . وقد أسفر المؤتمر عن اصدار كتاب أبيض هدفه اقامة نظام برلمانى باهامى على النمط الانجليزى ، ونص على منح باهاما الحكم الذاتى الداخلى ، بحيث يحكمها مجلس وزراء

« Premier » ويكون برأسه رئيس وزراء

هذا المجلس مسئولا أمام البرلمان الذى يتكون من مجلس للشيوخ ، يشكل من ١٥ عضوا ، ثمانية منهم يعينهم الحاكم بمفرده ، وخمسة بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، واثنين بناء على نصيحة رئيس المعارضة ، ومدة المجلس عشر سنوات ، وتشبه سلطاته سلطات مجلس اللوردات البريطانى . والمجلس الاخر هو « مجلس الجمعية » ، ومدة عضويته خمس سنوات ، ويتكون من ٣٨ مقعدا . وفى نفس الوقت ، يحتفظ الحاكم البريطانى ـ الذى يعين بقرار من وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات ـ بسلطاته فى مجال العلاقات الخارجية والدفاع والامن الداخلى . وبالفعل وافق الحزب الباهامى على النظام الجديد ، بينما تحفظ الحزب التقدمى على مسألة انفراد الحاكم بتعيين ثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ .

وابتداء من ٧ يناير سنة ١٩٦٤ بدأ تطبيق النظام الدستورى الجديد ، حين أعلن الحاكم البريطانى تكوين مجلس وزراء برأسه سير رولاندسا بوميت زعيم الحزب الباهامى المتحد (حزب الاغلبية) كأول رئيس وزراء لباهاما .

باهاما تحت حكم الاغلبية السوداء

بينما شهدت روديسيا سنة ١٩٦٦ مأساة انفراد الاقلية البيضاء بحكم روديسيا بأغلبيتها السوداء ، فقد شهدت باهاما فى البحر الكاريبى تحولا عكسيا فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٧ ، حين وصلت الى السلطة لاول مرة فى تاريخ باهاما ، حكومة تقدمية من الاغلبية السوداء ، برئاسة ليندن بندلنج زعيم الحزب التقدمى الليبرالى . فقد أسفرت انتخابات ١٠ يناير التى شن فيها الحزب التقدمى حملة واسعة النطاق على السيطرة البيضاء ، وسياسات الحزب الباهامى ، واستبعاد الاغلبية الزنجية من الحكم أسفرت عن حصول (كل من الحزبين على ١٨ مقعدا فى مجلس الجمعية (أى ان الحزب الباهامى خسر ٦ مقاعد) بينما يشغل المقعدين الاخرين زعيم حزب العمال (زنجى) وعضو مستقل (ابيض) .

وقد انحاز العضو الزنجى العمالى الى جانب الحزب التقدمى ، بينما اختار العضو المستقل ان يصبح رئيسا مستقلا لمجلس الجمعيه ، وبذلك اصبحت للحزب التقدمى اغلبيه مكنته من تولى الحكم بطريقة برلمانية سليمة ، وبذلك قدمت باهاما نموذجا للانتقال السلمى للسلطة ، من يد الاقلية البيضاء المسيطرة ، الى الاغلبية السوداء المقهورة .

وعلى اثر توطد مركز الحزب التقدمى فى انتخابات ابريل سنة ١٩٦٨ التى اجريت عقب فقدان الحزب التقدمى اغلبيته بوفاة احد نوابه ، والتى حصل فيها على ٢٩ مقعدا (والحزب الباهامى على سبعة مقاعد فقط) حيث اتضح مدى التأييد الشعبى الساحق لسياسات الحزب التقدمى ، بدأ الحزب يطالب باعطاء باهاما مزيدا من الاستقلال الذاتى ، وقدم فى هذا الصدد اقتراحات محددة ، أهمها انه يستشار رئيس الوزراء قبل تعيين الحاكم ، وفى كافة المسائل المتعلقة بالدفاع ، والسياسة الخارجية ، وسحب سلطة الحاكم الفردية فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وان تتولى حكومة باهاما شئون الشرطة والامن الداخلى ، والمنطقة الحرة ، وان يتغير اسم باهاما الى .. كومنولث جزر باهاما .. تأكيدا لمبدأ مشاركة كل الجزر الباهامية فى الحكم . وقد اعلن بندلنج .. ان شعب باهاما بعد ان عانى طويلا من الحرمان والعبودية ، يتطلع الى فجر الحرية ، ويؤمن بحق تقرير المصير وبالتطور المنظم ، كما يتوق الى تحقيق وجوده القومى .. الا أن الحزب الباهامى عارض تماما اقتراحات الحكومة .

وفى سبتمبر سنة ١٩٦٨ انعقد فى لندن مؤتمر ثان لمناقشة اقتراحات حكومة باهاما وفى هذه المرة ، عارض الحزب الباهامى المتحد تغيير الاوضاع الدستورية القائمة . بل انه عارض اصلا فى استقلال باهاما ، على أساس انه « ليس فى صالح الشعب الباهامى » . الا ان المؤتمر اسفر رغم معارضة الحزب الباهامى ـ عن عدة تعديلات دستورية هامة ، تعتبر فى مجموعها اقرارا لمقترحات الحكومة ، وأهمها تغيير اسم باهاما الى « كومنولث جزر باهاما » واستشارة رئيس الوزراء مقدما قبل تعيين الحاكم ، وتشكيل مجلس امن ، يتولى شئون السياسة الخارجية والدفاع

والشرطة والامن الداخلى ، ويتكون من الحاكم ورئيس الوزراء ووزير آخر وآخرين يعينهم الحاكم ، ووظيفة المجلس هى مجرد تقديم النصائح للحاكم ، على ان تعطى لحكومة باهاما بعض السلطات فى مجال الشئون الخارجية ، كسلطة عقد الاتفاقات التجارية والاتفاق مع الولايات المتحدة ودول الكومنولث ، على المسائل المحلية او المتعلقة بالهجرة والمساعدات الفنية ».

خطوات باهاما نحو الاستقلال :

لم تؤد التنازلات التى قدمتها بريطانيا فى مؤتمر لندن سنة ١٩٦٨ الا الى مطالبة الحزب التقدمى الناطق بلسان الاغلبية السوداء ، بالمزيد من التنازلات ، والمزيد من الاستقلال تطبيقا للقاعدة القائلة بأنه كلما قدمت الدولة صاحبة الشأن مزيدا من التنازلات كلما أدى ذلك الى الاسراع بتفجير التناقضات القائمة ، أو على الاقل تسارع القوى المطالبة بالتنازلات ، نحو بلوغ أهدافها ، بممارسة المزيد من الضغط . وكانت تلك هى الحالة فى باهاما ، فقد بدأ الحزب التقدمى يتبنى برنامجا أكثر تحديدا للسير نحو الاستقلال الكامل ، رغم الانشقاق الذى حدث فى داخل الحزب سنة ١٩٧٠ بانفصال مجموعة من المعادين للاستقلال ، وتكوينهم « الحزب التقدمى الليبرالى الحر » الذى سرعان ما كشف عن نواياه ، بانضمامه الى الحزب الباهامى المتحد فى ائتلاف تحت اسم « الحركة القومية الحرة . » برئاسة هو ايتفيلد ، الا أن الانتخابات الفرعية التى أجريت سنة ١٩٧١ كانت خير تعبير عن تأييد الناخبين الزنوج لبندلنج ، اذ تم سحق الجناح المنشق فى تلك الانتخابات .

وقد بلور الحزب التقدمى برنامجه فى شكل « كتاب أخضر » صدر فى ٩ مارس سنة ١٩٧٢، طالب بانشاء بنك مركزى ، وبنك للتنمية ، ونظام للضمان الاجتماعى فى باهاما ، مع الاستمرار فى سياسة اللاضرائب ، واقامة علاقات دبلوماسية خارجية ، وعقد مؤتمر دستورى فى لندن لمناقشة مبدأ الاستقلال الكامل . وأضاف بندلنج انه اذا وافق الناخبون فى الانتخابات القادمة على هذا البرنامج ، فانه سيصدر كتابا ابيض ، يقترح فيه الاستقلال الكامل عن بريطانيا فى ١٠ يوليو سنة ١٩٧٣ . ورغم معارضة « الحركة القومية الحرة » لهذا البرنامج ، على أساس ان الاستقلال الدستورى يؤدى الى وقف التدفق السياحى والاستثمارى الخارجى الا ان الحزب التقدمى الليبرالى حصل فى انتخابات سبتمبر سنة ١٩٧٢ على ٢١ مقعدا (١٥ مقعدا للحركة القومية ، مع سقوط زعيمها فى الانتخابات) .

كانت نتائج انتخابات ١٩ سبتمبر ، دليلا على تأييد الناخبين لبرامج الاستقلال ، ولذلك فقد أصدر بندلنج فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ « كتابا أبيض » نص على الاستقلال الكامل عن بريطانيا ، وفى ١٢ - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عقد مؤتمر لندن الثالث ، الذى أسفر عن اصدار دستور جديد لباهاما ، وافقت فيه بريطانيا على استقلال باهاما فى ١٠ يوليو سنة ١٩٧٣ على أن تظل باهاما دولة ملكية ترأسها ملكة بريطانيا ، التى تعين الحاكم العام الذى يجب أن يكون باهاميا (كما هو الحال فى كندا) ، كما تصبح عضوا فى الكومنولث والاجهزة الدولية الاخرى . ويتم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين لندن وناساو على مستوى المفوضية السامية .

مشكلات ما بعد الاستقلال :

تواجه حكومة باهاما بعد اعلان الاستقلال فى ١٠ يوليو سنة ١٩٧٣ عدة مشكلات ، ناشئة كلها عن شعور السكان البيض والمستثمرين الاجانب ، بعدم الامان فى ظل حكومة زنجية تقدمية . وأهم هذه المشكلات ، مشكلة الحركة الانفصالية فى جزيرة آباكو ، ثم المشكلات الاقتصادية .

أولا : تعتبر الحركة الانفصالية فى جزيرة آباكو ، التى يشكل البيض الموالين للتاج البريطانى حوالى نصف عدد سكانها البالغ ٦٥٠٠ نسمة المشكلة الاولى التى تواجه حكومة بندلنج . فقد عارض هؤلاء استقلال باهاما عن التاج البريطانى ، وطالبوا أثناء مؤتمر لندن الثالث ، باقامة علاقات خاصة بين بريطانيا وآباكو ، بدلا من أن تصبح جزءا من باهاما المستقلة . وازاء فشلهم فى مؤتمر لندن ، بادروا بتكوين « حركة آباكو الحرة » فى أوائل سنة ١٩٧٣ برئاسة جاك

مصر وأبكو معضى ، هى الشعارات الثلاثة التى نعرفها » ، وبهذا أعلن بندلنج عشية الاستقلال ، أن قرار وحدة باهاما ستكون المشكلة الرئيسية بعد الاستقلال .

والمتوقع أن المحرك الرئيسى لحركة آباكو الحرة ، هى شركات القمار الامريكية الكبرى التى تمول الحركة . وقد أوضح بندلنج « أن حركة الانفصال هذه أن هى الا جزء من مؤامرة مدبرة لتحطيم حكومة باهاما ، وانى مقتنع تماما بأن أنشطة هؤلاء الناس تمولها عناصر غير باهامية ذات نوايا اجرامية تجاه السيادة الاقليمية لباهاما » . ومن ناحية أخرى ، هناك عامل آخر يذكى الحركة الانفصالية ، وهو تخوف أنصار الحركة من احتمالات المستقبل تحت حكم الحزب التقدمى ، خاصة وأن باهاما مدينة بديون خارجية تبلغ ٩٠ مليون دولار ، مما يجعل البيض يخشون أن تحاول الحكومة الوفاء بهذه الديون عن طريق الضرائب ، مما يحتمل معه أن تفعل حكومة بندلنج معهم ، مثلما فعل كاسترو مع أثرياء كوبا الذين خيروا بين دفع الضرائب أو مغادرة البلاد .

الا أنه مما يعزز مركز حكومة باهاما ازاء حركة آبكو الحرة ، أن الانفصاليين أنفسهم مختلفون مع بعضهم بعضا ، فبعض قادة الحركة من أمثال أولبانيز ، يطالبون باستخدام العنف ضد حكومة باهاما ، بينما بعضهم الاخر – من أمثال واتكينز – يرون أن « الوقت قد حان للتصالح مع الحكومة ، ونسيان الخلاف ، والتخلي عن فكرة الانفصال » . كما أعلن لاتيبورن – العضو الابيض الوحيد فى مجلس الجمعية – معارضته لحركة آباكو الحرة ، وقال لهم « هذه دولة سوداء .. ولن تقدروا على المساس بكيانها » .

ثانيا : تواجه حكومة باهاما عدة مشكلات اقتصادية ومالية ، ناتجة عن نزوح قيادات المعارضة وكبار المستثمرين الاجانب الى الولايات المتحدة وجزيرة كايمان القريبة الخاضعة للحكم البريطانى ، التماسا للأمان ، خاصة وان بعض الوزراء الباهاميين أعلنوا أن الحكومة تنوى فرض قيود على اجراءات الهجرة . وقد أدى ذلك الى انخفاض مستوى الاستثمارات الامريكية فى باهاما ، وكذلك معدل التدفق السياحى ، وبالتالى ارتفعت نسبة البطالة الى حوالى ١٠ فى المائة من القوة العاملة ، وازداد العجز فى الميزانية ، الى جانب انخفاض حجم القوة العاملة المدربة .

حكومة بندلنج وبرنامج الثورة الهادئة :

دخلت باهاما عهد الاستقلال ، فى ظل حكومة تقدمية ، تتمتع بتأييد شعبى ساحق ، سيمكنها دون شك من تنفيذ سياساتها التى تتميز بطابع تقدمى وعملى فى نفس الوقت ، يأخذ فى اعتباره الواقع الموضوعى لباهاما ، كدويلة لا تستطيع الاستمرار أو الوقوف على قدميها دون الاعتماد على التمويل الخارجى . وقد أعلن بندلنج عشية الاستقلال ، أن باهاما المستقلة ستعتنق مفاهيم المسيحية والديمقراطية وحكم القانون ، كما ستسعى الى تأسيس وطنية باهامية متميزة ، تستند الى استقلال حقيقى ، ولذلك تحرص الحكومة على انتهاج حظر سياسى ، قوامه منع المستثمرين الاجانب من التدخل فى الشئون السياسية لباهاما ، وكمثال لذلك ، لم يتردد بندلنج فى طرد المستثمر الكندى ادوارد ساير ، الذى يملك استثمارات فى باهاما قيمتها مليون دولار ، نظرا لمحاولته التدخل فى شئون باهاما . وبالنسبة للحركة الانفصالية ، أعلن بندلنج تعهده بضمان المساواة العنصرية فى باهاما ، وألا يؤثر برنامج البهنمة على الاحتفاظ بالكفاءات من البيض فى الادارة العليا .

وعلى المستوى الداخلى ، يتلخص برنامج حكومة بندلنج فى عدة نقاط أهمها :

أولا : بهنمة الوظائف Bahamanization

اذ تسعى الحكومة لدفع الباهاميين الزنوج الى تولى الوظائف الادارية العليا تدريجا ولذلك فقد زادت ميزانية التعليم (١٨ فى المائة من الميزانية الكلية) ، ووضعت قيودا على حق الاجانب فى الحصول على تصريح عمل فى باهاما ، والزمت كل صاحب عمل يستأجر أجنبيا ، بأن يدرب معه باهاميا أسود ، لكى يحل محل الاجنبى بصفة عاجلة .

ثانيا – انعاش الاقتصاد الباهامى : فى هذا الصدد ، يتحصل برنامج الحكومة فى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ، وتنويع مصادر الدخل

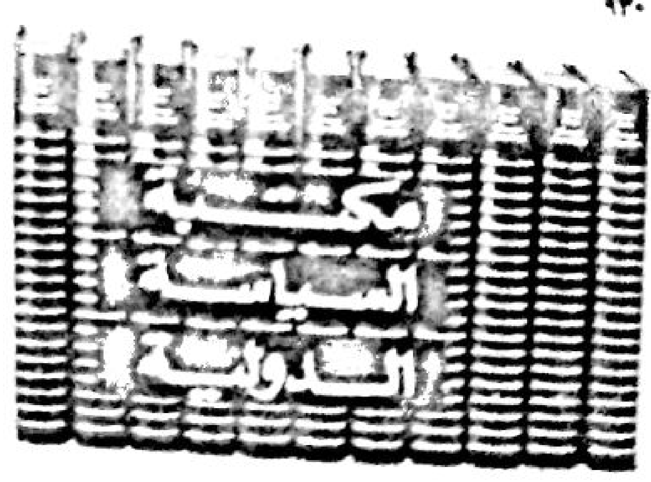
القومى ، مع عدم المساس بالنشاط السياحى ، باعتباره مصدر الدخل الاساسى ، خاصة وأن باهاما لا تتلقى أية مساعدات اقتصادية من بريطانيا . ولذلك تعتزم الحكومة بناء ميناء ضخم يتسع لناقلات البترول العملاقة ، وزيادة كفاءة معمل تكرير البترول ، وهو مشروع ضخم تبلغ تكاليفه ٧٠ مليون دولار ، ويقوم بتنفيذه كونسورتيوم من الشركات الامريكية والالمانية والسويسرية .

ثالثا ـ تشجيع السياحة والاستثمار الاجنبى : خططت حكومة بندلنج لتنفيذ برنامج واسع لاجتذاب السياح والمستثمرين الاجانب الذين هربوا بودائعهم الى جزيرة كايمان ، ولهذا فان الكتاب الابيض الصادر فى ١٨ أكتوبر سنه ١٩٧٢ نص على احترام وضع الاجانب الذين يرغبون فى العيش فى باهاما ، نظرا لانهم « يقدمون اسهاما عظيما فى تطور البلاد » . كما أن الدستور الباهامى منحهم تسهيلات معينة فى تغيير وضعهم من مجرد مقيم دائم ، الى مواطن باهامى ، بعد استيفاء شروط الهجرة والجنسية . كما نص الكتاب الابيض على أن السياسة الاقتصادية لباهاما ، ترمى الى ضبط الوضع الاقتصادى القومى ، وزيادة الفوائد التى تجنيها باهاما من الاستثمارات الداخلية والخارجية ، وزيادة مشاركة باهاما فى الانشطة التجارية ـ كلما كان ذلك ممكنا ـ مع الاخذ بعين الاعتبار ، عدم تأميم أى ممتلكات . وقد طالب بندلنج بنفسه الباهاميين ، بألا يأنفوا من خدمة السائحين البيض . كما حاول بندلنج أن يهدىء من مخاوف المستثمرين الاجانب الذين رأوا فى الاستقلال خطرا على أموالهم المودعة فى حوالى ثلثمائة مؤسسة مصرفية باهامية معفاة من الضرائب ، فأعلن أن « استقلالنا هو أساس مكين ، يمكن على أساسه بناء مجتمع مستقر ومنظم ومزدهر ، يعمل على أساس التطور السلمى والمنظم والثورة الهادئة » . وأكد أنه سيستمر فى سياسة اللاضرائب ، كما أن دونالوسون رئيس المجلس النقدى الباهامى اعلن أن « الباهاميين لن تخدعهم مظاهر الاستقلال ، بحيث تجعلهم ينسون أن الاقتصاد هو أساس السيادة » .

وعلى المستوى الدولى ، خططت حكومة باهاما للانضمام الى الكومنولث ، والى منظمة الدول الامريكية ، للتمتع بنظام الضمان الجماعى ، فى اطار المنظمة ، مع الاحتفاظ بعلاقاتها الوثيقه مع الولايات المتحدة . الا ان الحكومة تعتزم اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، بشأن وضع منشآتهما العسكرية فى باهاما ، والمعاهدات المتعلقه بذلك . وفى هذه الحالة ، فقد تثار مشكلة ايجار المنشآت العسكريه الامريكية والبريطانية ، على نحو ما حدث فى مالطه ، ولذلك يرى كثير من المراقبين ، أنه من المحتمل أن يظهر دوم منتوف آخر فى باهاما . الا ان حكومة باهاما ملتزمة ـ حسب نص الكتاب الابيض ـ بألا تعنى مثل تلك المفاوضات تخفيض حجم الوجود العسكرى الامريكى أو البريطانى فى باهاما . كذلك تنوى حكومه باهاما ، اثارة قضية امتداد بحرها الاقليمى لمسافة ١٢ ميلا ، وفى هذه الحالة ، فانه من المؤكد أن تنشأ مشكلة بين باهاما والولايات المتحدة ، تشبه تلك المشكلة المثارة حاليا بين ايسلندا وبريطانيا .

ومن الناحية الدبلوماسية ، لا تنوى حكومة باهاما التوسع فى التمثيل الدبلوماسى الخارجى ، اكتفاء بوجود سفير أو مندوب سام يمثلها فى أكثر من دولة ، الا أنها تنوى الانضمام الى الامم المتحدة . وفى هذه الحالة ، ربما تكون باهاما العضو رقم ١٣٥ فى الامم المتحدة ، بعد انضمام الالمانيتين ، اذا أسرعت بالانضمام قبل الكوريتين .

من هذا التحليل يتبين أن حكومة باهاما التقدمية ، تخطط لتنفيذ برنامج تنمية متوازن فى الداخل ، مع التحرك فى مجال حيوى محدود بمنظمة الكومنولث ومنظمة الدول الامريكية ، أى بعلاقاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة ، فى محاولة منها للاحتفاظ بعلاقاتها بكلتا الدولتين ، وذلك كله مع عدم احداث أى تغيير درامى جذرى ، سواء فى سياستها الداخلية أو الخارجية ، منعا لهروب المستثمرين الاجانب والسائحين ، ومع السعى الى تطبيق مبدأ باهاما للباهاميين بصفة تدريجية ، وهذه كلها متناقضات ، تقتضى من حكومة بندلنج حكمة سياسية ومهارة فى التعامل مع القوى المؤثرة فى أوضاع باهاما ، ونعنى بذلك الاستثمارات الاجنبية والولايات المتحدة . وقد أثبتت حكومة بندلنج قدرتها على معالجة الموقف ، مستندة فى ذلك الى تأييد اجماعى شعبى ساحق .



الحركة الصهيونية فى السياسة العالمية

يتنـاول الدكتور هايمان لومر فى كتابه الصادر عام ١٩٧٣ بالتحليل ، جـذور وطبيعـة الصـهيونية ، باعتبارها قوة سياسية عالميـة فعالة . ويكشف تحالفها مع الاستعمار عموما ، والاحتكارات البترولية بصورة خاصة ،ويبرز الدور الذى لعبته لاقامة موطىء قوم فى الشرق الاوسط ، تمهيدا للسيطرة عليه بمساندة الامبريالية العالمية. والصهيونية فضلا عن كونها أيديولوجية عنصرية ورجعية ، فانها الى جانب ذلك حركة عـالمية منظمة ، تبلورت لاول مرة فى المنظمة الصهيونية العالمية التى عقدت أول مؤتمر لها فى بال عام ١٨٩٧ بجهود هرتزل ، حيث أعلن هدف هذه الحركة السياسية وهو : « أن غرض الصهيونية خلق وطن قومى لليهود فى أرض اسرائيل » . وعندما قامت الدولة بعد نصف قرن ، أدخل المؤتمر الثالث والعشرون تعديلا على هذا الهدف ، فأعلن أن « مهمة الصهيونية هى تدعيم دولة اسرائيل ، وجمع شتات اليهود فى المنفى للاقامة فى أرض اسرائيل ، وتقوية وحدة الشعب اليهودى » . وعلى هذا تعتبر اسرائيل موطنا لكل اليهود ، يجب ان يعود اليه « الامة اليهودية العالمية » المشتتة فى المنفى .

— HYMAN LUMER

— ZIONISM, ITS ROLE IN WORLD POLITICS.

— INTERNATIONAL PUBLISHERS,

— NEW YORK, 1973.

وطبقا للفكرة الصهيونية ، قامت اسرائيل كدولة ، يستطيع أى يهودى فى العالم أن يطلب حق المواطنة فيها ، وأن يتمتع بامتيازات عرقية ودينية . وحتى عهد قريب جدا ، كان هذا الحق يمنح لمن يهاجرون الى اسرائيل ، أما الان فليس من الضرورى أن يهاجر اليهودى الى اسرائيل ، لكى يكتسب هذا الحق . فقد عدل قانون الجنسية الاسرائيلية فى مايو ١٩٧١ ، بحيث يجيز لاى يهودى « يعلن رغبته فى الاقامة فى اسرائيل » أن يصبح مواطنا ، دون أن يتزحزح شبرا واحدا من مكانه . وكان الدافع الى ادخال هذا التعديل ، الاتجاه الحالى لاجتذاب اليهود السوفييت الى اسرائيل .

ويكشف المؤلف المعاملة السيئة التى يلقاها العرب فى اسرائيل ، فيقرر أن العرب الذين عاش أسلافهم فى فلسطين أجيالا لا تحصى ، يسمح لهم بالعيش داخل اسرائيل ، باعتبار أنهم غرباء أو مواطنون من الدرجة الثانية . ويعاملون على أنهم طابور خامس متعاطف مع أعداء اسرائيل . ويخضع العرب ، منذ بداية قيام اسرائيل ، لقوانين الطوارىء العسكرية ، التى كان البريطانيون قد فرضوها فى سنة ١٩٤٥ على الجانبين العربى والاسرائيلى فى فلسطين . ومع قيام الدولة ، أوقف العمل بهذه القوانين بالنسبة لليهود ، ولكنها ظلت تطبق على العرب وحدهم . وبمقتضى هذه القوانين ، أغلقت مناطق واسعة من البلاد لاسباب تتعلق بالامن ، ومنع سكانها العرب من دخولها . وبهذه الوسيلة استطاعت السلطات الاسرائيلية انتزاع نصف الاراضى التى كان العرب يمتلكونها .

ويوضح هايمان لومر بعد ذلك ، الارتباط العضوى الوثيق بين الحركة الصهيونية ، وبين الاستعمار القديم والجديد ، وسعى الصهيونية دائما لوضع نفسها فى خدمة أغراض الاستعمار . ومن الواضح ان اقامة دولة تقتصر على اليهود وحدهم فى قلب اقليم يسكنه العرب بالفعل ، أمر لم يكن من الممكن الاستمرار فيه ، الا على حساب الشعب العربى ، وبالاتفاق مع مضطهديه . والحقيقة أن الصهيونيين ، منذ بداية الامر ، بنوا آمالهم فى النجاح على مساندة وتأييد دولة أو أخرى من الدول الاستعمارية ، وفى مقابل ذلك ، كانوا يعرضون القيام بخدمة مصالح الامبريالية فى الشرق الاوسط . فمن المعروف أن هرتزل طلب مساندة حكام روسيا القيصرية وفرنسا وألمانيا وتركيا ، بل انه حاول أن يبيع فكرته الى وزير داخلية روسيا فون بليف ، الذى كانت يداه مازالتا تقطران بالدم ، على أثر المذبحة التى ارتكبها فى كيشينيف . كما حاول هرتزل استغلال خطر الثورة العربية على نفوذ السلطان العثمانى ، فعرض خدماته وخدمات اليهود لوقف المد الثورى .

وعرض وايزمان بعد ذلك ، خلال الحرب العالمية الاولى ، خدماته على الامبراطورية البريطانية ، فى رسالة بعث بها الى سكوت رئيس تحرير صحيفة المانشستر جارديان فى نوفمبر ١٩١٤ يقول فيها : « يمكننا القول بانه اذا وقعت فلسطين ضمن مجال النفوذ البريطانى ، واذا ما شجعت بريطانيا توطين اليهود هناك ، فاننا نستطيع خلال عشرين أو ثلاثين عاما ، حشد مليون يهودى وربما أكثر ، للقيام بتنمية البلاد ، واعادة الحضارة اليها ، وتوفير حماية فعالة جدا لقناة السويس » . وقد أكد وايزمان على هذه الفكرة مرارا ، أثناء الجهود التى كان يبذلها ، والتى توجت بصدور تصريح بلفور فى عام ١٩١٧ .

ومن المهم أن نشير الى أن وايزمان كان يتصور الاستيطان اليهودى فى نطاق التبعية لبريطانيا لا كدولة مستقلة ، مثلما كان تصور هرتزل للدولة اليهودية فى فلسطين ، من حيث خضوعها للحكم التركى . والسبب فى هذا واضح تماما ، « فاليهود سوف يظلون أقلية لفترة كبيرة فى فلسطين ، ولذلك فان حماية دولة حاكمة أمر ضرورى لقيام استيطان يهودى مطرد ، فى مواجهة معارضة الاغلبية العربية » وكانت الدولة اليهودية التى تتصور الصهيونية أنها ستقوم فى النهاية بمساعدة الاستعمار البريطانى ، تشمل فلسطين كلها ، وأكثر من ذلك ، أرض اسرائيل التاريخية . وقد تضمن تصريح بلفور هذه الفكرة : « ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية . على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه ان يغير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودة المقيمة الان فى فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهودفى البلدان الاخرى » . ونلاحظ هنا أن التصريح يتحدث

عن « الحقوق المدنية والدينية » للطوائف غير اليهودية ، ولكنه لا يذكر شيئا عن الحقوق « القومية » • أى انها تعتبر طوائف « داخل » وطن قومى يهودى •

وقد عبر دافيد لويد جورج عن هذا الفهم فى مذكراته بقوله : « لقد جرى التفكير فى انه عندما يحين الوقت لمنح فلسطين مؤسسات نيابية ، وكان اليهود قد استجابوا للفرصة المهيأة ، وأصبحوا أغلبية جلية ، فان فلسطين سوف تصبح حينذاك كومنولث يهوديا » • وعندما اقتطع شرق الاردن بعد ذلك من فلسطين على يد البريطانيين لاقامة دولة مستقلة ، انتاب القلق الشديد وايزمان وزعماء الصهيونية الاخرين ، لانتقال هذه المنطقة من نطاق الاستيطان اليهودى •

وقد أخذت فكرة الدولة اليهودية ، التى تشمل فلسطين كلها ، تنمو بصورة متزايدة داخل الحركة الصهيونية بمرور الوقت •• وفى سنة ١٩٤٢ طالب برنامج بلتمور باقامة كومنولث يهودى فى فلسطين • واتخذ المؤتمر الصهيونى العالمى الذى عقد فى لندن ١٩٤٥ نفس الموقف وذلك بالمطالبة بانشاء دولة يهودية تضم فلسطين كلها . واذا كان الصهيونيون قد وافقوا بعد ذلك على تقسيم فلسطين ، فقد كان الدافع الى ذلك هو النفعية وحدها ، مع توقعهم أن الدولة اليهودية سوف تشمل فى نهاية المطاف كل فلسطين •

وأعلنت حقيقة النظرة الصهيونية مرارا • فيقول ايجال الون فى ١٨ ابريل ١٩٦٨ : « ان واجبنا حيال تعمير اسرائيل الكبرى ، لا يقل اهمية عنه فيما مضى ، عندما كان تكلفنا بتعمير وادى الاردن ووادى بيسان • ومن يتشكك فى هذه الحقيقة — فانما يتشكك فى الفكرة الصهيونية كلها » • بل ان المؤتمر الصهيونى العالمى الثامن والعشرين الذى عقد فى يناير ١٩٧٢ اتخذ قرارا بان حق الشعب اليهودى فى أرض اسرائيل لا يمكن النزول عنه • وأكد الكنيست هذا فاصدر قرارا فى ١٦ مارس ١٩٧٢ جاء فيه أن الحق التاريخى للشعب اليهودى لا يقبل الجدل •

كل هذا الدعاوى المطالبة بكل فلسطين وماهو أكثر منها ، انما تمثل انتهاكا للحقوق القومية للشعب العربى الفلسطينى وهى تخالف ميثاق الامم المتحدة والاساس الذى قامت عليه دولة اسرائيل فلا عجب أن قابل العرب تصريح بلفور بعداء بالغ ، واعتبروا أنه يخلق قلعة أساسية للامبريالية بين ظهرانيهم • ولم يفعل الصهيونية شيئا للقضاء على هذا العداء ، بل انهم كانوا يرفضون ، عندما يواجهون بمحاولة الاستعمار البريطانى الايقاع بينهم وبين العرب ، أى فكرة لقيام تحالف بين المستوطنين اليهود والفلاحين والعمال العرب ، فى نضال مشترك ضد القمع البريطانى ، وهو تحالف ربما كان قد أدى الى قيام دولة تضم قوميتين فى نهاية الامر • بل ظلوا يتبعون سياسة العداء تجاه العرب ، ويصرون عليها من أجل خلق دولة يهودية تشمل فلسطين كلها بمساعدة الاستعمار البريطانى •

ويؤكد دكتور لومر أن حكام اسرائيل ، ظلوا منذ مولد دولة اسرائيل ، يتبعون سياسة توسعية عدوانية بالنسبة للدول العربية ، وأنهم لذلك أخذوا يسعون باستمرار للحصول على مساندة الدول الاستعمارية ، فى مقابل تقديم التأييد للسياسات الاستعمارية فى الشرق الاوسط • وفى الصراع الذى لا يلين بين قوى الامبريالية المتعطشة الى البترول ، وقوى التحرر الوطنى العربية ، ارتبطت الدوائر الحاكمة الاسرائيلية بالجانب الاول • فأيدت اسرائيل الاستعمار الفرنسى للجزائر ، فى مقابل امداد فرنسا لها بالسلاح ، وفى سنة ١٩٥٦ ، اشتركت مع بريطانيا وفرنسا فى غزو مصر ، وبررت للشعب الاسرائيلى غزوها لسيناء بأنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس • وبعد فشل الغزو الثلاثى ، لم يكف حكام اسرائيل عن سياسة التواطؤ مع الامبريالية ضد الشعوب العربية ، وأخذوا يربطون أنفسهم بدسائس الامبريالية الامريكية ، للاطاحة بالحكومات المعادية لها فى كل من مصر وسوريا •

ويكشف الكاتب عن جهود بن جوريون منذ ١٩٥٧ لاجتذاب الولايات المتحدة الى الجانب الاسرائيلى ، وذلك باستغلال الخطر الشيوعى فى الشرق الاوسط كورقة يلعب بها لتنفيذ مآربه الخاصة • واستمرار تدعيم هذه العلاقات ، مرورا بالصفقة التى عقدت مع اديناور لتقديم التعويضات والسلاح الى اسرائيل • ويكشف جيمس فيرون مراسل النيويورك تايمز فى ١١ يونيو ١٩٦٦ طبيعة العلاقات بين اسرائيل وامريكا بعد عقد صفقة طائرات سكاى هوك الامريكية مع اسرائيل • فى

حديث أجراه مع بعض المسئولين الاسرائيليين ! « لقد توصلت الولايات المتحدة الى نتيجة مؤداها ، أنه لم يعد فى وسعها أن تستجيب لكل حادث حول العالم ، وأنه لابد لها من الاعتماد على قوة محلية – ردع قوة صديقه – كخط أول لدرء التدخل الامريكى المباشر · ومن وجهة نظر اسرائيل ، فان ماكنمار قد حدد هذا الخط بقوله (ان سياسة الولايات المتحدة تقوم على تشجيع وتحقيق مشاركة أكثر فعالية مع الدول التى يمكن ويجب أن تسهم فى مسئوليات المحافظة على السلام الدولى وتشعر اسرائيل أن هذا التعريف ينطبق عليها · وكان الانطباع الذى نقله بعض المسئولين ، هو أن ايبان وماكنمارا قد أجريا مشاورات حول تفصيلات صفقة سكاى هوث فى نطاق هذه الفكرة »

ويرى لومر أن المكافأة قد وضحت بهذا الشكل ، بل لقد ازدادت وضوحا بالاحداث التى تلت ذلك ، ابتداء من الغارات الانتقامية الاسرائيلية ، الى تهديدات أشكول بالاطاحة بحكومة دمشق ، وقيام مصر بسحب قوات الطوارىء واغلاق خليج العقبة ، وحشد قواتها ، ورد اسرائيل بغزو مصر والاردن وسوريا فى حرب يونيو ١٩٦٧ ،

ويؤكد المؤلف أن الغزو الاسرائيلى لاراضى الدول الثلاث ، كان عملا من أعمال العدوان المعد ، بالتواطؤ مع الامبريالية الامريكية ، بغرض الاطاحة بالحكومتين المصرية والسورية ، الا أنه يقرر فى الوقت نفسه ، أن الدليل على هذا لا يمكن أن يتوفر بمثل هذه السرعة · فالمؤامرات لا تدبر فى وضح النهار ، بيد أنه مع ذلك يورد دلالات محددة · وهى أن التأكيدات الامريكية بمساندة اسرائيل ، تنطوى على وجود تفاهم على مكافأة أو عوض · ثم هناك حقيقة امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن القيام بأى عمل لوقف العدوان ، فضلا عن تخريبهما جهود الامم المتحدة لوقف هذا العدوان ، والواقع أنهما منعتا صدور قرار بوقف اطلاق النار ، الى أن حققت اسرائيل أغراضها العسكرية .

ويعرض الكتاب لبروز سياسة التوسع منذ ١٩٦٧ ، واحباط زعماء اسرائيل باصرار كل الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمى للنزاع ، برفضهم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كاساس للتسوية ، رغم ادعائهم قبول هذا القرار · ومع أن الحكومة الاسرائيلية لم تحدد موقفها بصورة رسمية من الانسحاب من الارض المحتلة ، فان زعماء اسرائيل أوضحوا مرارا ، ضرورة الاحتفاظ بمناطق واسعة ، تحت اسم حدود « آمنة يمكن الدفاع عنها » ، وتشمل فى تصورهم ، الاحتفاظ بالقدس ، والجولان وغزة ، والضفة الغربية ، وشرم الشيخ ، وممر مؤد اليها · كما تقوم سلطات اسرائيل بتنفيذ سياسة غير معلنة ، تقوم على ضم الارض المحتلة ، عن طريق سلسلة من الحقائق الكاملة ، فقد ضمت القدس الشرقية كلية ، ويجرى تحويلها الى مدينة يهودية ، وأخذت فى انشاء مستعمرات فى الارض المحتلة ، ويتعرض سكان غزة لعمليات طرد وحشية بدعوى الامن ، بينما يوطن اليهود فى الاراضى الخالية . وقد استولى الاسرائيليون على آبار بترول سيناء التى تمد اسرائيل بكل احتياجاتها ويجرى حاليا ادماج اقتصاد الارض المحتلة فى الاقتصاد الاسرائيلى ، على أسس شبه استعمارية ، مما يهىء لاسرائيل سوقا مربحة ومصدرا للعمالة الرخيصة .

وقد أدت هذه السياسة الى عزلة اسرائيل بصورة متزايدة فى نظر الرأى العام العالمى ، وجعلت مستقبلها يعتمد بصورة متزايدة أيضا على السلاح والدعم الامريكيين · وفى مقابل ذلك ، خضعت اسرائيل بصورة متزايدة لمصالح الامبريالية الامريكية · وفرضت على اسرائيل ميزانيات ضخمة للتسليح تؤدى الى افلاس البلاد ماليا ، والى تزايد خطر اندلاع حرب جديدة ، وهو طريق مشئوم فرضته الدوائر الحاكمة الصهيونية على الشعب الاسرائيلى ·

ويكشف الكتاب عن سياسة اسرائيل فى افريقيا ، والدور التخريبى والاستغلالى الذى تقوم به لحساب الامبريالية والاحتكارات العالمية ، متسترة تحت شعار أنها دولة نامية وصغيرة ، بينما تعمل فى الحقيقة فى خدمة المصالح الامبريالية العالمية · وقد نجحت اسرائيل فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦٦ فى اقامة علاقات مع ثمان وثلاثين دولة افريقية ، وثلاث وعشرين دولة فى امريكا اللاتينية ، واحدى عشرة دولة اسيوية وثمانى دول فى منطقة البحر الابيض · وقد تضمنت هذه العلاقات ، مساعدات مالية وعسكرية اسرائيلية ،

[illegible]

ان المعونة التي تقدمها اسرائيل لهذه الدول ، هي معونة عسكرية أو شبه عسكرية أساسا ، فقد أصبحت اسرائيل ذات خبرة عالية في تدريب [illegible] القوات العسكرية على الاساليب السائدة في اسرائيل ذاتها ، في الوقت الراهن . وحتى في مجال الزراعة ، كان جانب كبير من المعونة يدخل في مجال اقامة تنظيمات ومستعمرات شبه عسكرية [illegible] ، على غرار منظمات « الجدناع » ، ومستعمرات « الناحال » في اسرائيل . ولقد قامت فيما بين عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بانشاء تشكيلات في الكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وداهومي وساحل العاج وملاوي وتوجو . كما قامت بتدريب قوات اثيوبيا ، على محاربة قوات حرب العصابات على حدود اريتريا ، وفي مقابل ذلك منحت اسرائيل قواعد عسكرية في جزر على الساحل الاثيوبي . ومن المؤكد ان اسرائيل تصدر أسلحة قيمتها عشرين مليون دولار سنويا معظمها الى افريقيا . ويكشف لوهمن عن اشتراك المدربين والمستشارين الاسرائيليين في القتال ضد قوات التحرير في مستعمرة انجولا البرتغالية ، وتقديم أسلحة اسرائيلية تستخدمها القوات البرتغالية الاستعمارية ، وعن ارتباطها بالحركة الانفصالية التي وقعت في بيافرا بايعاز من شركات البترول الاستعمارية ، مما ادى الى اتهام راديو كادونا في نيجيريا الشمالية لاسرائيل في يناير ١٩٦٩ بارسال دبابات ومدفعية وصواريخ الى بيافرا تحت ستار معونات للاغاثة .

ويوضح المؤلف دور الاستثمارات الاسرائيلية في الدول الافريقية ، وما تقوم به من دور الوسيط للقوى الامبريالية ، ومن محاولات التسلل والسيطرة على اقتصاديات الدول الافريقية . كما كشفت الصحف التي تقوم به المعهد الافرو آسيوي [illegible] والمحاصيل [illegible] الاسرائيلي ، واتسع والمستعدات التي تقدم لهذا المعهد [illegible] الاجل تدريب أكبر عدد من القادة النقابيين الافريقيين ، واشتراك الهستدروت الاسرائيلي ، عن طريق مؤسساته وشركاته ، في النشاط الاقتصادي الاسرائيلي .

ويلقي الدكتور لوهمن الضوء على طبيعة العلاقات التي تربط حكومة اسرائيل ، ونظام التفرقة العنصرية المتطرف الذي تتبعه حكومة جنوب افريقيا . فقد ظلت الصلات السياسية والاقتصادية والعسكرية قائمة بين البلدين منذ عام ١٩٤٨ ، وازدادت في السنوات الاخيرة ، وذلك بالرغم من ادانة الامم المتحدة للبربرية العنصرية التي يتبعها حكام جنوب افريقيا البيض ، ورغم مطالبة الامم المتحدة - في قرارات عديدة - بقطع العلاقات مع جنوب افريقيا . اذ كانت جنوب افريقيا من أوائل الدول التي اعترفت باسرائيل ، واستقبل دكتور مالان في ١٩٥٣ عند زيارته لاسرائيل استقبالا وديا ، وتعده اسرائيل صديقا حقيقيا لها . ورغم فتور العلاقات بين البلدين منذ منتصف الستينات لاسباب تتعلق بمصلحة اسرائيل وارتباطاتها بافريقيا ، الا أنها ازدادت بعد حرب ١٩٦٧ توثقا ، وسمحت حكومة جنوب افريقيا للمتطوعين بالسفر الى اسرائيل للعمل في مجالات مدنية وشبه عسكرية ، وأفرجت عما يزيد على ٢٨ مليون دولار ، كانت المنظمات الصهيونية في جنوب افريقيا قد جمعتها ، لتحويلها الى اسرائيل .

وفي المجال الاقتصادي ، ارتفعت صادرات اسرائيل الى جنوب افريقيا من ٤ر١ مليون دولار في ١٩٦١ الى ١٥ مليون دولار في ١٩٧١ ، وبرز أصحاب الملايين من جنوب افريقيا في المؤتمر الذي عقد في اسرائيل سنة ١٩٦٧ للبحث عن استثمارات اجنبية . كما تعد تبرعات جنوب افريقيا لاسرائيل ، اكبر تبرعات في العالم بعد الولايات المتحدة . على ان جذور العلاقات بين البلدين تمتد الى ما هو أعمق من المصالح السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، اذ تكمن في الطابع العنصري الرجعي ، الذي تشترك فيه الدولتان معا . وليس من قبيل الصدفة ان الجنرال سمطس رئيس وزراء جنوب افريقيا ظل يؤيد الصهيونية

طوال حياته . ومما هو اشد دلالة على هذه العلاقة العضوية بين البلدين . تصريح هندريك فيروورد الذى قال فيه : ان اليهود قد أخذوا اسرائيل من العرب ، بعد أن ظل العرب يعيشون فيها ألف عام ، وأنا متفق معهم فى هذا . فاسرائيل شأنها شأن جنوب افريقيا دولة عنصرية » .

ويمتد دور اسرائيل فى خدمة الامبريالية ، الى جهاز مخابراتها اذ يقوم هو الاخر بدور العميل للامبريالية على نطاق عالمى ، وهو امتداد تاريخى للادوار التى لعبها عملاء من اليهود فى الحربين العالميتين لخدمة الامبريالية . ويؤكد لومر أن المخابرات الاسرائيلية تلعب اليوم نفس الدور ، بما عرف عنها من مقدرة وانتشار فى انحاء العالم . وقد وضعت هذه الشبكة تحت أمرة الامبريالية الامريكية . وفى مقابل ذلك جنت الحكومة الاسرائيلية الثمار من المخابرات الامريكية . ويذكر لومر أيضا ما أكده دافيد نيس القائم بالاعمال الامريكى فى القاهرة أثناء حرب ١٩٦٧ الذى كشف ان كل المعلومات التى احتاجت اليها اسرائيل للقيام بعدوانها على مصر ، انما قدمتها اليها المخابرات الامريكية ، والسفارات الامريكية فى الشرق الاوسط .

ويؤكد لومر ان مثل هذه السياسة التى تتبعها الصهيونية وربيبتها اسرائيل ، لن تؤدى الا الى كارثة للشعب الاسرائيلى . وانهاتدفع اسرائيل الى صراع أكثر حدة مع القوى المعادية للامبريالية ، وقوى التقدم التى تكتسب قوة باستمرار . كما أنها تربط مستقبل اسرائيل بسفينة الامبريالية الغارقة ، التى مازالت تفقد الارض أمام هذه القوى فى الشرق الاوسط ، وفى أى مكان آخر .

احمد حسن ابراهيم

جنوب افـــريقيـا .. الشعـب المعـــزول

— COSMAS DESMOND

— THE DISCARDED PEOPLE.

— PENGUIN BOOKE, MIDDLE SEX,

— ENGLAND, 1972.

أن أحد جوانب سياسة « الابارتايد » المطبقة فى جنوب افريقيا ، ما يسمى باعادة توطين الافريقيين فى « مواطن » للبانتو . ولقد كان من نتيجة ذلك أن أجبر حوالى مليون افريقى — فى ظروف بالغة القسوة من الفقر والمعاناة — على ترك مساكنهم ، ونقلوا الى « معازل » فى مراعى النلد غير الممهدة . هذه التجربة يسجلها فى الكتاب الذين بين أيدينا الاب ديسموند ، وهو راهب فرانسيسكانى انجليزى الاصل ، يعيش فى منطقة ناتال بجنوب افريقيا .

ويسجل الاب ديسموند ، بصورة واقعية ، ما شاهده خلال رحلته عبر اراضى جنوب افريقيا ، من آلاف الاسر الافريقية التى ...

٩٣٦ احـدى
العصرى ، فـى « لا يمهيـل » ، وهـى
معسكرات اعـادة التـوطين فى ناتال ، وهى
معسكرات تضم اناسا افـريقيين « يصبحون
بسبب من الاسباب ، غير صالحين للعمل او زائدين
على الحاجة فى سوق العمل » ، ولم تكن لايمهيل
ون ولا أسوأ تلك المعسكرات ، بيد أن اهميتها
بالنسبة للمؤلف تكمن فى حقيقة انها كانت أول
مكان شهد فيه جماعات وأسرات تحطمت حياتها
من جراء سياسة الازالة التى تتبعها حكومة جنوب
افريقيا.

لماذا سياسة الازاله للافريقيين ؟

ان هدف الحزب الوطنى التقليدى فى جنوب
افريقيا واضح فى وضوحه ، وهو تحقيق الفصل
العنصرى اجتماعيا وسياسيا بين البيض وغير
البيض فى جنوب افريقيا ، فالبيض جنس راق ،
وقد اختارت السماء الافريكانرز لكى يقودا
البيض الى دولة بيضاء نقية فى جنـوب افريقيا ·
هذه الصورة لسياسة الابارتايد من السهل فهمها ،
وقد قرنت بالتطورات الجديدة فى السياسة
التى وضعها الدكتور فيرفورد بأنه لابد من عزل
الافريقيين اقتصاديا ، بل وجغرافيا ، عن البيض ·
وقد وضحت التغيرات فى المحيط الاقتصادى ،
وفى المحيط الدولى ، ان تلك السياسة لا يمكن
استمرارها عن طريق مجرد الاستمرار فى تجاهل
حقوق الافريقيين ، بل وحتى الاستمرار فى تجاهل
وجودهم · لقد اعتمد اقتصاد البيض على توافر
العمل الافريقى الرخيص ، ولم يكن البيض على
استعداد للقيام بالاعمال الجسمانية المرهقة التى
كان يقوم بها من قبل خدمهم من الافريقيين ، وقد
صاغ الدكتور فيرفورد فكرته عـن « التنمية
المستقلة » للسود ، فيما يلى :

١ – التنمية الذاتية للافريقيين فى قطـاعات
منفصـلة ، هـى مـواطن البـانتو ،
أو « البانتوستانات » ·

٢ – اقامة صناعات مملوكة للبيض على حدود
البانتوستانات ، للانتفاع بقوة العمل المتـوافرة
فيها ·

٣ – ازالة ومحو المناطق السكانية السوداء من
المناطق السكانية للبيض ، ونقل السـود الى
البانتوستانات ·

٤ – تخفيض عدد السود الذين يعيشون فى
المناطق الحضريـة (ويسكنها البيض بطبيعـة
الحال) ·

٥ – الفصل الكامل – فى كل الجوانب الممكنة –
بين البيض من جهة ، وغير البيض من جهة اخرى
فى المناطق التى مازالت الحاجة فيها تدعو الى
بقاء عدد من غير البيض ·

وتبين التعليمات الواردة فى الكتاب الذى
اصدرته حكومة جنوب افريقية برقم ٢٥ لعام
١٩٦٧ ، سياسة الازالة ونوعية السود الذين تجرى
ازالتهم من مواطنهم ونقلهم الى معازل البانتو ،
كما يلى :

ان البانتو الذين يعيشون فى المناطق الاوربية
والذين يعتبرون قوى غير منتجة وعليهم الانتقال
الى « مواطن » البانتو ، هم كما يلى :

أ – المسنون ، والعجزة ، والارامل ، والنساء
اللاتى يرعين اطفالا صغارا ·

ب – البانتو العاملون فى المزارع الاوربية
والذين يصبحون زائدين على الحاجة نتيجة للسن
او العجز ·

جـ – المهنيون من البانتو مثل الاطباء
والمحامين والتجار والحرفيون ، كل أولئك لا ينظر
اليهم على أنهم لازمون لسوق العمل الاوربية ، ومن
ثم لابد ايضا من نقلهم الى البانتوستانات ·

أما عن أنواع المعازل التى ينقل اليها السود ،
فيوردها المؤلف كما يلى :

أ – مدن البانتو المستقلة ، وتعتبر بدائل
للمناطق الحضرية الاوربية التى كان يعيش فيها
البانتو · وهذه مدن صغيرة تسودها النظافة
وتعرف الخدمات والمرافق ، والكتاب لا يعنى بهذا
النوع من المدن لانها مجرد ملحقات للمناطق
الاوربية ، ولا يسكنها سوى البانتو الذين يعملون
فى المشروعات الصناعية التى اقامها البيض على
حدود المعازل الافريقية ·

ب – مدن المعازل التى يسكنها ابناء البانتو
المهاجرين للعمل فى المناطق الاوربية البعيدة ،
وكذلك المسنون والارامل · وأغلب تلك المدن من
أسوأ المعازل التى تضم عددا ضخما من السكان ،
وتفتقر فى نفس الوقت الى فرص العمل المحلى أو
القريب ·

جـ – مناطق سكنية أكثر فقرا ، وهى للبانتو
الذين كانوا يسكنون مناطق زراعية ، وفيها يلقى
بالسكان السود ، وعليهم بناء مساكنهم بأنفسهم
فى ظروف طبيعية بالغة القسوة ·

والظاهرة التى يسجلها الكاتب فى هذا
الصدد ، هى أن احدا من البانتو الذين كانوا
يمتلكون أراضى زراعية فى موطنهم الاساسى لم

يعوض نتيجة اخراجه من أرضه ، كما أنه لم يملك اية أرض – كبديل – فى المعازل الجديدة – ناهيك عن فقر الاراضى التى تقام عليها تلك المعازل ٠

فى ناتال :

يبدا الاب ديسموند حديثه عن ظاهرة العزل العنصرى فى ناتال ، فيوضح ان النظرة العابرة على خريطة المعازل السوداء يمكن ان تعطى الانطباع بأن السود يحتلون جزءا كبيرا من ناتال ، ولكن حينما نأخذ فى اعتبارنا أن ناتال تتمتع بأعلى نسبة من السود فى اتحاد جنوب افريقيا (نسبة الافريقيين الى البيض فى ناتال تمثل ٧٩ : ١١) ، وأن الموانى ونقاط تجمع شبكة المواصلات ، والمشروعات الصناعية ، ومزارع السكر ومناجم الفحم ٠٠ الخ ، توجد جميعها فى مناطق البيض ، فانه من الواضح حينئذ أن السكان الافريقيين لم يعد متاحا لهم أن يتمتعوا بحياة آدمية فى ارض كانت من قبل ملكا لهم ٠

ثم يقدم الاب ديسموند صورا تفصيلية من داخل المعازل فى مختلف مناطق ناتال ، عن طريق الاحتكاك المباشر بسكان تلك المعازل ، والقاسم المشترك الذى نستنتجه من الصور التفصيلية التى يعرضها المؤلف من خلال شكوى سكان المعازل له ، هو أن السلطات فى جنوب أفريقيا نزعت السود عنوة من أماكن اقامتهم الاصلية وألقت بهم فى تلك المعازل لا يمتلكون فيها أيه اراضى ، او ماشية ، أو حتى فرصة للعمل ، بالاضافة الى مصاعب الحصول على الغذاء والماء ٠ وهذه الصور تسود كل المعازل فى ناتال والتى يذكر المؤلف منها «باباناجو» و «زولولاند» و «ماندلو» و «فينين» و امبنديل » ٠

فى الكاب :

يتوفر للبيض فى شرق الكاب – كما يفصل الاب ديسموند – حجم ضخم من قوة العمل الرخيص متمثلة فى جيرانهم السود ، اذا ما اخذنا فى الاعتبار المعازل الضخمة للسود فى الترانسكاى ٠ وتقدم حالة الترانسكاى مثالا يبرهن على انه من المشكوك فيه أن تستطيع حكومة اتحاد جنوب افريقيا تقديم اية مبررات لسياسة الابارتايد ، ورغم أن الترانسكاى هى المثال الذى قدمه الدكتور فيرفورد لسياسته القائمة على ما أسماه بالتنمية المنفصلة ، فان الواقع أن كل الادارة فى جنوب افريقيا فى يد الموظفين البيض وينفذها البوليس الابيض جبرا ، وكل المراكز الادارية الحضرية هى فى الواقع جيوب بيضاء تتخلل الترانسكاى ، وما زال يمارس فيها العزل العنصرى حتى دونما التفات الى ان الترانسكاى بلد افريقى ٠ وفى ظل الدستور القائم فى ولاية الترانسكاى ، فان الحكومة فى الولاية ليست لها كلمة فى شئونها الخاصة بالدفاع والمسائل الخارجية والامن الداخلى وشئون البريد والسكك الحديدية والهجرة وأمن الحدود والعملة والمصارف والجمارك ٠ فكل التشريعات التى يصدرها برلمان الولاية لابد أن تخضع لموافقة بريتوريا ٠ وبعد ٧ سنوات من « الاستقلال » و « التنمية المنفصلة » ، فان الترانسكاى أضحى أكثر فقرا من ذى قبل ، وأكثر اعتمادا على هجرة العمل الى مناطق البيض ، ومن بين اجمالى السكان البالغ عددهم ٤ر١ مليون نسمة ، فان ٣٠٠ ألف يعملون كمهاجرين فى مختلف الولايات الاخرى ، ومن بين الباقين فان ٣٠ ألف فقط يعملون فى وظائف بمرتبات ، و ١٧٠٠ منهم فقط يعملون فى الصناعة ٠

وتعوق التنمية فى شرق الكاب ، سياسة الحكومة القائمة على اخلاء الافريقيين من غرب الكاب ، ليعاد توطينهم فى شرقيه ، والنمط الذى يبرز هنا هو أن هؤلاء القادمين الى شرق الكاب غير قادرين على العمل ، وسرعان ما يعودون الى مدن غرب الكاب أو يذهبون الى تلال الراند للعمل بعقود مؤقتة ، تاركين وراءهم النسوة والمسنين والاطفال يعيشون تحت رحمة الظروف ولفترة طويلة ٠

اما فى شمال الكاب فتوجد ثلاثة معازل رئيسية : فى فريبورج ، وتاونج ، وكوروما ن ، واية مدن توجد فى هذه المنطقة ، انما هى مدن بيضاء حتى لو كانت محاطة كلية بمنطقة المعازل السوداء ، ومن ثم لا تلقى نفس مصير المناطق السوداء ، كذلك فان مناجم المنطقة مملوكة هى الاخرى للبيض ، على الرغم من أن بعضا منها يقع جغرافيا فى منطقة المعازل ٠ ويبدو أن فكرة العزل العنصرى يمكن التساهل فيها اذا ما كان تنفيذها كاملا يعنى خسارة خطيرة للبيض ، ومن ثم يلاحظ المؤلف أنه لم تثر ابدا مسألة المدن والمناجم المملوكة للبيض والتى تقع فى مناطق البانتوستان ٠

والمصادر الرئيسية للعمل بالنسبة لكل معازل شمال الكاب هى مناجم الماس فى كمبرلى ، ومناطق



صقلة على ضفاف نهر فال ، ومناجم الاسبستوس فى شيشن وبوستماسبرج وفى مقاطعة كورومان ، ولكن كثيرا من سكان المعازل يجدون العمل بصورة موسمية فى مزارع البيض فى غرب الترانسفال ، ويعود الكثيرون منهم الى المعازل مرضى بالبلاجرا والامراض المعدية .

فى الترانسفال :

يذكر المؤلف أنه كان من الصعب بالنسبة اليه الوصول الى معلومات مفصلة عن حركة اعادة التوطين فى وسط الترانسفال ، فالذين توقع منهم المعونة ، وهم رجال الدين ، والصحافة ، والعاملون فى الحزب السياسى ، لم يكن لديهم سوى فكرة باهتة عن الموقف ، فلقد كانوا يعلمون ان قدرا من اعادة التوطين قد جرى ، وأن مخططا آخر جديدا سوف ينفذ ، بيد أنه لم تكن لديهم أية تفاصيل أخرى .

اما فى غرب الترانسفال ، فان أكبر مشروعات اعادة التوطين يتركز – كما يقول الاب ديسموند – حول مدينة روستونبرج ، الواقعة غرب بريتوريا . وهذه المدينة هى احدى المناطق الرئيسية فى انتاج الموالح فى جنوب أفريقيا ، ولكن يوجد بها أيضا مناجم هامة لليورانيوم والبلاتين ، وحول هذه المدينة تقع ثلاثة من أسوأ معسكرات اعادة التوطين فى جنوب أفريقيا ، وهى : مورسيجات ، وريتز بروت ، وليدبج .

وفى شرق الترانسفال ، واجه المؤلف وضعا صارخا فى التناقض ، فأغلب معسكرات اعادة التوطين فى شرق الترانسفال قريبة من المناطق السياحية فى المنطقة ، ومع ذلك فان المعازل فى شرق الترانسفال عبارة عن مجموعة أكواخ لا تتوفر لها مياه عذبة للشرب ، ولا توجد منازل بالمنطقة ، بل ولاحتى مستشفى واحد للسود بأجمعهم فى شرق الترانسفال .

فى ولاية أورانج الحرة :

يختم المؤلف كتابه بالحديث عن الوضع فى ولاية أورانج الحرة ، فيلاحظ أن التركزات السكانية للسود كانت توجد فى جنوب شرقى الولاية ، عند سفوح جبال باسوتولاند (حاليا دولة باسوتو المستقلة) ، واليوم هناك معزلان اثنان فقط فى تابانكو ، وفيتزيشوك ، وكلاهما يقع قريبا من حدود ليسوتو .

والحقيقة الواضحة فى ولاية أورانج الحرة ، هى أن المعازل لا يمكن أن يعتمد عليها العدد الحالى من سكانها السود ، حتى بدون حركات الازالة الجماعية المخطط لتنفيذها ، وان التحسينات فى الزراعة والتى تحاول الحكومة ادخالها ، بغض النظر عن ضآلة حجمها ، ليست بهذه البساطة – حلا للمشكلة الاساسية لفقر الارض التى عليها أن تحمل من البشر أكثر من طاقتها .

فتحى عثمان

المؤلفات العربية السياسية

■ ■ الدكتور ابراهيم دسوقى أباظة والدكتور عبد العزيز الغنام – تاريخ الفكر السياسى – الناشر : دار النجاح ببيروت ١٩٧٣ ■ ■

الدكتور ابراهيم دسوقى أباظة ، يعمل استاذا للعلوم الاقتصادية والسياسية بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط . والدكتور عبد العزيز الغنام مستشار بمؤسسة علمية فى ألمانيا الغربية ، وقد اضطلعا معا بتأليف هذا الكتاب فى العلوم السياسية عامة ، وتاريخ الفكر السياسى خاصة ، ويتعرض الكتاب لمعالم الفكر السياسى فى المجتمع اليونانى قبل أفلاطون وفى عهده ، وعهد ارسطو ، وينتقل الى الفكر السياسى بعد انهيار دولة المدينة . ثم الى الفكر السياسى المسيحى ، محللا آراء سانت اوجستين ، وتوماس الاكوينى . ثم يعالج بعد هذا الفكر السياسى فى الاسلام ، محللا رواد الفكر السياسى الاسلامى ، مثل الفارابى ، وابن سينا ، وابن خلدون وجمال الدين الافغانى ، والامام محمد عبده .

ومن هذا ينتقل الى دراسة فكرة الدولة القومية ، ويعرض اراء مكيافيلي ، وبودان ، وهوبز ، وجون لوك ، ومنتسكيو ، وجان جاك روسو ... الخ . ويخصص بابا لفكر الاشتراكي ، يتحدث فيه عن الاشتراكية المسيحية ، ثم الاشتراكية المثالية ، عارضا اراء سان سيمون ، وشارل فورييه ، وجوزيف برودون ، ثم ينتقل الى الاشتراكية العلمية ، فيحلل اراء كارل ماركس ، ويقوم بدقة وعناية النظرية الماركسية ، ثم يتحدث عن الاشتراكية الوطنية ، ويخصص فصلا للفاشية في ايطاليا ، واخر للنازية في المانيا ، وثالثا لماوتسي تونج

ونحن نختلف مع المؤلفين الجليلين في وضع افكار ماوتسي تونج في نفس الباب ، وتحت عنوان الثورة الاشتراكية ، مع الفصل المخصص للفاشية ، والفصل المخصص للنازية ، لطول شقة البعد بين الفكرين والاختلاف الجذري بينهما ، وكان خيرا من ذلك ان توضع افكار ماوتسي تونج في الفصل الذى عنوانه ، الماركسية بعد ماركس ، اذ لاشك ان اراء ماوتسي تونج تنتمي الى العقيدة الماركسية ولا علاقة لها بالفاشية أو النازية ٠

واذا كان لنا مأخذ على هذا الكتاب القيم فهو انه لم يعالج ـ كما اعترف المؤلفان في المقدمة ـ الفكر السياسي في اسيا وافريقيا والهند ، على الرغم مما لذلك من اهمية . وعلى الرغم من ان الكتب التى تناولت الفكر السياسي الهندى والفكر السياسي الافريقي نادرة ، وغير متداولة ، في حين أن الكتب التي تعرضت للفكر السياسي اليوناني والمسيحي والاشتراكي كثيرة متعددة ٠ وقد يقال أن الفكر السياسي الافريقي ناشيء لم ينضج بعد ، ليسهم في تطوير الفكر السياسي العام ، وان الفكر السياسي الهندى ليس له صبغة التعميم ، ومع اعترافنا بوجاهة هذا الذي يقال ، فاننا ننادى بضرورة الاهتمام بالفكر السياسي الافريقي ، والفكر السياسي الهندي لاننا ننتمي الى العالم الافرواسيوى ، ولابد لنا من عرض الفكر السياسي في تلك المنطقة من العالم ، حتى يبلغ تداولة وتحليلنا له ، النضج الذى نرجوه ٠

وكنا نحب ايضا أن يخصص المؤلفان الفاضلان مبحثا للفكر السياسي العربي المعاصر ، فهو أولى بالعرض والتحليل والنقد والتقويم

واخيرا فاننا نهنيء الاستاذين المؤلفين بهذا الكتاب الذى قدماه للمكتبة العربية التى تشتد حاجتها الى الكتب القيمة ، كما نقدر لهما اخلاصهما لوطنهما اذ لم يفتهما ، وهما بعيدان عن مصر ٠٠ ان يقولا في اهداء كتابهما هذا ، الى التى منحتنا الحياة ٠٠ الى مصر العربية ، ٠ واذا كانت مصر منحتهما الحياة ، فانها هى ايضا تحيا بمثلهما وبمن ينهجون نهجهما في خدمة العلم والتقدم ٠

دكتور بطرس بطرس غالي

■ ■ اميرة محمد كامل الخربوطلي ـ الدور السياسي للعسكريين في تركيا ـ رسالة ماجستير في العلوم السياسية ـ لم تنشر بعد ■ ■

ابرز دور العسكريين في سياسات الدول النامية .

وخاصة في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية ، وكانت تركيا في طليعة الدول التى برز فيها دور المؤسسة العسكرية في سياستها ، وقد خصصت لها السيدة اميرة الخربوطلي رسالة قيمة تقع في ٢٩٣ صفحة بالالة الكاتبة ، نالت بها درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ٠

وقد قسمت الرسالة الى ثلاثة ابواب ، الباب الاول منها عنوانه ، عوامل التأثير السياسي للعسكريين في تركيا ، وفيه تقدم الباحثة تحليلا للعوامل التى ساعدت على بروز المؤسسة العسكرية في تركيا ، وتذكر في مقدمة هذه العوامل ، الدور التاريخي الذى اضطلع به الجيش التركي في بناء امبراطورية واسعة ، واضطلاعه بمهام سياسية وادارية ، ومن ثم يتعين على الدولة ان توفر لجنودها خير أساليب التدريب لتولي الوظائف العامة ، وان تمنح بعضهم امتيازات اجتماعية ، جعلت منهم طبقة ارستقراطية متميزة ، بل ان حركة الاصلاح في تركيا ظهرت ، اول ما ظهرت ، بين صفوف الجهاز العسكرى ٠

والباب الثاني من الرسالة عنوانه : ، صور النشاط السياسي للعسكريين في تركيا ، ٠ وقد برزت هذا النشاط في ثلاث صور رئيسية هى : الحكم العسكرى المباشر ، وهو الحكم الذى تنفرد فيه القوة المسلحة في الدولة بسلطة اتخاذ القرار السياسي ، اما الاجهزة السياسية فانها ، اذا وجدت ، لا تكون الا مجرد أدوات لتنفيذ القرار ٠ وقد ظهر الحكم العسكرى المباشر في عهد الامبراطورية العثمانية حتى سنة ١٩٠٩ ، ثم في الفترة من سنة ١٩٠٩ الى ١٩١٨ ، ثم شهدت تركيا الحكم العسكرى المباشر أيضا في عهد الجمهورية في الفترة اللاحقة لانقلاب مايو سنة ١٩٦٠ ، حين الغى الجيش نشاط الاجهزة السياسية ٠ والصورة الثانية من صور الحكم العسكرى ـ كما تقول الباحثة ـ هى الحكم العسكرى غير المباشر ، ومعناه ان تحكم المؤسسة العسكرية تحت ستار مدني ، وقد ظهر ذلك في الفترة من اكتوبر سنة ١٩٦١ الى الان ٠ والصورة الثالثة تراها في صورة جماعات الضغط العسكرية ، وتختلف عن الصورة الثانية في انها ليست تحالفا بين المدنية والعسكرية ، ولكنها تظهر في جماعات ضغط تؤثر على السلطة السياسية ٠

والباب الثالث والاخير من الرسالة عنوانه ، قضايا ومشكلات العسكريين ومستقبلهم في السياسة التركية ، ، وفيه عرضت الباحثة لبعض المشكلات التى يثيرها تدخل العسكريين في السياسة ٠ ومن ابرزها اقتران الحكم العسكرى بالنظم الدكتاتورية ، واقترانه بظاهرة الانقلاب المضاد ، وما يثيره تولي العسكريين لمناصب قيادية في الاجهزة السياسية والادارية ، من مشكلات خاصة بالخبرة والتخصص ٠

وتتعرض الباحثة في هذا الباب ايضا ، لايديولوجية التحرك السياسي للعسكريين ، لتصل الى الحكم بأن العناصر العسكرية التى حكمت تركيا ، لم تطرح ما يمكن

١٩٤٠ ان يعتبر ثورة لتفسير تركيب المجتمع التركى ؟ وان كانت حركات الفكر التقدمى قد تسللت الى صفوف القوات المسلحة فى السنوات الاخيرة .

وتنتهى الرسالة بالتركيز على نقاط ، منها : ان ظروف تركيا السياسية لم تصل بعد الى مرحلة النضوج والاستقرار ، لتسهم فى تقييد دور العسكريين فى الحياة السياسية . ومنها ان الحركات العسكرية التى تمت فى تركيا ، كانت بقيادة اصحاب الرتب الكبرى ، وذلك مما يؤكد نظام الجهاز العسكرى التركى وتقاليده . ومنها احتمال أزدياد السيطرة العسكرية على الحياة السياسية التركية .

والرسالة على ما فيها من عمق ، وعلى ما تدل عليه من جهد كبير بذل فى اخراجها ، لا تخلو من مآخذ ، منها ما هو نقد شكلى . وهو كثرة الاخطاء الاملائية . وعلاج هذا امر ميسور . اذا كان الباحث لا يطمئن الى سلامة كتابته الهجائية ، فان الامر يتطلب هنا أن يستعين بمتخصص فى اللغة ، يراجع له ما كتب ، ولا جناح عليه فى ذلك ، وانما العيب هو عدم الاستعانة بمثل هذه المراجع ، واخراج النص معيبا .

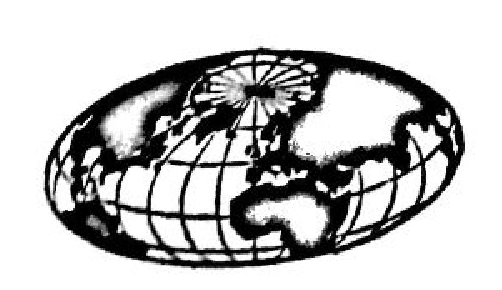
ومن المآخذ ما هو متعلق بالمراجع ، وذلك واضح من عدم اهتمام الباحثة بالمراجع العربية ، وان كانت الباحثة قد ردت على هذا المآخذ بأن المراجع المتعلقة بالسياسة التركية المنشورة باللغة العربية نادرة ، وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة للمراجع المتخصصة ، ولكنه غير صحيح بالنسبة للمراجع العامة ، لاسيما المراجع التاريخية والدستورية ، التى كان يجب ان تستعين بها فى رسالتها .

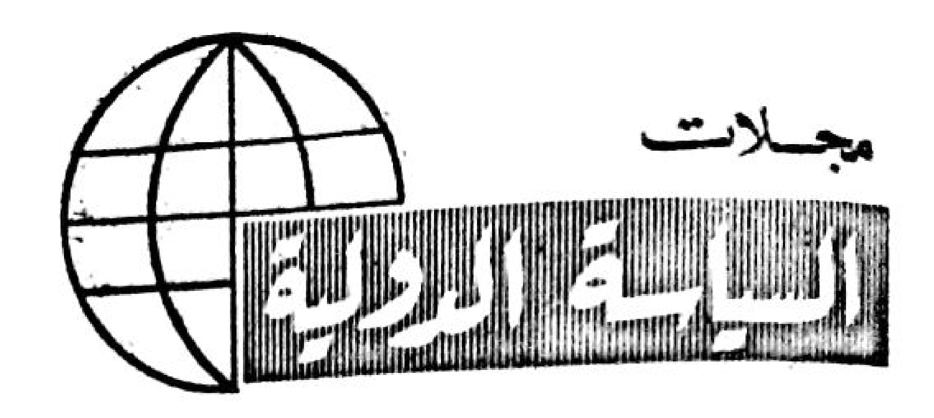
ومن المآخذ ما هو موضوعى ، ومن ذلك انها تقدمت بتقييم للدولة العثمانية ، وفقا للمفاهيم والمعايير الحديثة للعلوم السياسيه ، فهل هذا منطقى ؟ هناك من يقول ان المعايير الحديثة لا تطبق الا بالنسبة للظواهر السياسية الحديثة . والمجتمعات السياسية الحديثة ، وتقييم مجتمع العصور الوسطى مثلا وفقا للمعايير العلمية السائدة فى الثلث الاخير من القرن العشرين ، لابد أن يؤدى الى أخطاء علمية ، والى تفسيرات وتحليلات غير صحيحة لظاهرة السياسية المراد تحليلها . وهناك فريق آخر يرى أن تحليل الظواهر السياسية القديمة وفقا للمعايير الحديثة ، عمل جائز ، باعتبار أنه يمكن من متابعة الظاهرة السياسية وتطورها عبر العصور . والحق أن العلوم السياسية لم تصبح بعد فرعا من فروع المعرفة ذات الاصول الثابتة ، بخلاف العلوم القانونية أو التاريخية مثلا . وعدم اكتمال العلوم السياسية ، هو مصدر هذا الخلاف . واذا اكتملت العلوم السياسية ، وأصبحت ذات نظرية عامة ، وقواعد ثابتة ، فلا يكون هناك أى مجال للخلاف ، اذ نستطيع تطبيق تلك القواعد على جميع الظواهر السياسية التى تعرض للبحث .

واذا عدنا الى رسالة السيدة لميزة الخربوطلى ، وجدنا أنها وضعت بعض المعايير العلمية لتدخل العسكريين فى السياسة التركية ، وطبقت بعد ذلك تلك المعايير على الدولة العثمانية ، حيث كانت العسكرية اساس محور الحكم . ولاشك ان تطبيق تلك المعايير قد يفاجىء القارىء . ولكن لاشك ايضا ان تقييم الدولة العثمانية ، وفقا للمفاهيم الحديثة فى العلوم السياسية ، قد أسهم فى الربط بين مختلف اجزاء الرسالة . وكان خيرا لو أن الباحثة ابتعدت من دراستها الفترة العثمانية ، وبدأت تحليلها بدور الجيش التركى ، ابتداء من الجمهورية الاولى ، وبذلك كانت تتفادى كل ما عسى ان يقال من استعمال المعايير الحديثة فى تقييم اعمال قديمة .

وصاحبة الرسالة جديرة بالتهنئة والثناء ، للمجهود الذى بذلته فى هذا الموضوع السياسى غير المطروق باللغة العربية ، وقد استطاعت معالجته معالجة علمية جديرة بالتقدير .

دكتور بطرس بطرس غالى





L'EXPRESS

مجلة «الإكسبريس» ـ عدد ١١ يونيو ١٩٧٣ ـ حرب البحار
بقلم : روجيه كسافيين لانتيرى

كشف الكاتب فى هذا المقال ، عن وجود صراع على الصعيد العالمى ، فى سبيل تملك البحار · وهو صراع قائم على اسباب استراتيجية واقتصادية معا · وقد بدت أحدث مظاهر هذا الصراع فيما سمى « بحرب البكلاه » التى قامت بين ايسلاند وبريطانيا ·

فان الاشتباك الذى جرى بين مراكب الصيد الايسلندية والبوارج البريطانية ، لمنع هذه الاخيرة من الاقتراب من المياه الاقليمية الايسلندية التى حددت بمسافة ٥٠ ميلا من الساحل ، يكشف فى نظر الكاتب عن تغيير ثورى حدث فى العالم المعاصر ، وان حربا قد قامت الان للتنافس على امتلاك البحار · وتقف الدول الصغيرة على جانب - وتساندها الصين - بينما تقف على الجانب الاخر الدول الكبرى · وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى واليابان وبريطانيا وفرنسا ·

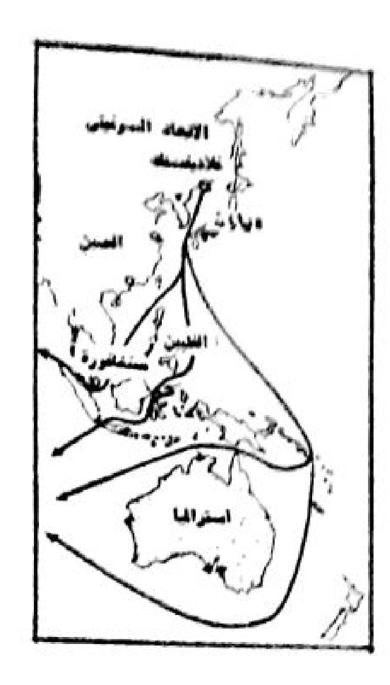
ثم يرجع الكاتب الى تاريخ البحر ، فيجد ان الانسانية قد أمضت قرونا عديدة ، لكى تعبر على الارض مرحلة الترحل ، وتجنح الى الاستقرار ، أما فى البحر ، فقد حدث هذا التحول بشكل مفاجىء · ففى عام ١٩٥٨ ، بينما كانت معظم الدول الفقيرة ما زالت خاضعة لوصاية استعمارية ، شهد مؤتمر جنيف انتصارا لمبدأ « حرية الملاحة عبر البحار » ، كما وضعه فى الماضى الهولاندى « جروثيوس » · ولكن فى نوفمبر من عام ١٩٧٣ سيعقد مؤتمر عالمى آخر فى نيويورك ، يليه مؤتمر أخر فى عام ١٩٧٤ فى سانتياجو (شيلى) · ويستهدف هذان المؤتمران الغاء هذا المبدأ عن حرية الملاحة ، لانه ستبذل محاولات لاقتسام المحيطات فيما بين الدول ، تماما كما يحدث اقتسام فى قطع أراضى مخصصة للبناء فى ضواحى المدن ···

ويعزو الكاتب هذا التحول الذى حدث فى ملكية البحار الى عاملين : الاول استراتيجى ، والثانى اقتصادى · ان الهدف الاساسى من جهة ، هو ايجاد وسيلة لفرض مراقبة على حركة السفن والطائرات ، والطائرات ، ومن جهة هناك محاولة لاقتسام الثروات الهائلة التى تزخر بها قيعان المحيطات والبحار ·

والمقصود هنا ليس فقط الثروة السمكية ، بل ايضا الموارد البترولية التى ثبت وجود كميات هائلة منها فى باطن البحار · ان العالم اليوم اصبح يستخرج من ١٨ الى ٢٠ فى المائة من مجموع انتاجه البترولى من قاع البحار · وهذا بالاضافة الى ان هناك ثروة اخرى تكمن فى قاع المحيطات ، وهى مكونة من المعادن ، وخاصة المنجنيز والنحاس والنيكل والحديد والرصاص والكوبالت · ويقال بأن المحيط الهادى ، مكسو ، بما يقرب من ١٫٥٠٠ مليار طن من حجر المنجنيز ، اى أنه يمكن ان يستخرج منه ما يقرب من ٣٦٠ مليون طن من المعدن ، فى حين لا يوجد على سطح الارض سوى مليون واحد من معدن المنجنيز ·

وقد اتحدت اليابان والولايات المتحدة والمانيا فى محاولتها استغلال هذه الخامات فى اقرب وقت ممكن · هذا بالاضافة الى ان البحار الساخنة تضم « أوحالا معدنية من الحديد والمنجنيز والزنك والرصاص والنحاس والذهب والفضة · وعلى سبيل المثال ، وجد فى احد الاحواض « اتلانتس ٢ » فى الامتار العشرة الاولى ، ما لا يقل عن ٥٠ طنا من الترسيبات ، قدرت قيمتها بحوالى ١٢ مليار ونصف من الفرنكات · وكذلك الحال مع الفوسفات الذى تم اكتشاف حقول هائلة منه ، على طول القارة الامريكية وافريقيا واستراليا ·

ومنذ عام ١٩٦٨ تتولى « لجنة قاع البحار » التابعة للامم المتحدة اعداد مؤتمر سانتياجو · وحتى هذه الساعة لم تتخذ سوى وضع قائمة من البنود الكبرى التى ستناقش · وقد بدا اتجاه الى وضع قانون جديد لرسم حدود جديدة للعالم ·



توزيع البحر الابيض المتوسط فيما بين الدول

ثم يتناول الكاتب ما يراه فارقا بين ما يسمى بالبحر الاقليمي ، والبحر المورث ، والبحر الدولي · ان البحر الاقليمي هو شريط مائي ، يمتد على عرض ٢٢ كيلو مترا (١٢ ميلا) ، على طول سواحل الدولة التي تمارس هنا سيادتها الكاملة · ولكن الكاتب يرى ان هذا المبدأ قد اصابته اليوم الفوضى ، اذ ان الدول الكبرى - مثل بريطانيا - تريد دائما أن تصل اساطيلها الى مسافة ٣ اميال من الدولة الساحلية ، لكي تكون هذه الاخيرة على مقربة من مدافعها · وهي تتعلل في ذلك بأن هذا تقليد معترف به منذ عهد الملاحة الشراعية · ولكن في ٢٠ يونيو ٩٤٧ ، قررت شيلي جعل مياهها الاقليمية تمتد الى ٢٠٠ ميل عرض البحر · ثم جاءت قرارات مؤتمر جنيف في عام ٩٥٨ التي حددت عرض المياه الاقليمية باثني عشر ميلا ، وهي المسافة التي اعتمدتها فرنسا في عام ١٩٧١ · ولكن هناك ١٧ دولة صغيرة ، قررت ان تتغاضى عما جاء في مؤتمر جنيف · فالكامرون مثلا ، قدر عرض مياهه الاقليمية بـ ١٨ ميلا ، اما موريتانيا ونيجيريا فقد حددتها بـ ٣٠ ميلا ، بينما تمسكت دول امريكا اللاتينية بعرض ٢٠٠ ميل ، بل ان فرنسا نفسها تعللت بحماية شواطيء جويانا من غزو صيادي الجنبري الذين طردوا من البرازيل ، لكي تجعل المياه الاقليمية لهذه المقاطعة ٨٠ ميلا ·

ويحاول الكاتب بعد ذلك ، اعطاء تعريف لما يسمى « بالبحر المورث » ، فيراه جزءا من المياه عرضه ١٠٠ ميل (٣٧٠ كيلو مترا) ، يمتد على طول البحر الاقليمي ويحل محل ما يسمى بمنطقة الصيد - مثلما حدث في ايسلندا - وما سماه الرئيس السابق هاري ترومان « بالصحن القاري » ، في عام ١٩٤٥ ليبرر استيلاءه على باطن سواحل كاليفورنيا وخليج المكسيك ، بعد ان تأكد من انهما يحتويان على ثروة هائلة من البترول · وما يقصد من قاع البحر هو العمق الذي يسمح باستغلال موارده الطبيعية ·

ويعد ما يستخرج من قاع البحر المورث ملكا للدولة الساحلية · ويلاحظ الكاتب هنا ان أهم مشكلة اثيرت حول هذا المفهوم للبحر المورث ، قد قامت حول صيد الاسماك · لهذا رأى الامريكيون التفريق بين الاسماك التي تعد ملكا لسكان السواحل ، والاسماك التي تعد ملكا للجميع · فالاولى ثابتة في مكان ، اما الاخرى فهي من النوع المهاجر · واذا تقبلنا هذه النظرية الامريكية ، فاننا لابد منحيي نزاعا قديما قام منذ ١٠ اعوام بين فرنسا والبرازيل حول الاستاكوزا ، واخر قام بين اليابان والاتحاد السوفييتي حول الكابوريا · وقد وصل النزاعان الى مرحلة المناقشة ، عما اذا كانت الاستاكوزا تعوم ام تمشي · فهي في الحال الاولى ملك للعالم ، اما في الحالة الثانية فهي ملك الدولة التي تمارس سيادتها على « الصحن القاري » ·

وما يهدف اليه الامريكيون ، هو ضمان تموينهم بالاسماك على طول خط مياه القارة اللاتينية ، التي تمتد من « هامبولد » بالقرب من القطب الجنوبي الى اكوادور · ولكن رد فعل دول أمريكا اللاتينية كان متمثلا في موكل من شيلي وبيرو واكوادور عرض مياهها الاقليمية الى ٢٠٠ ميل ·

وذات ليلة من يونيو ١٩٦٥ اوقفت البحرية البيرونية ٣ مراكب صيد امريكية كانت تعمل في مياهها الاقليمية لصيد التونة ، واستولت عليها ، وقادتها الى « كالاو » · وقامت بين الدولتين « حرب التونة » التي لم تنته حتى هذه الساعة ، اذ يتم من حين الى اخر الاستيلاء على مراكب صيد امريكية في هذه المناطق المائية · والحقيقة ان حكومة واشنطن موزعة بين مطلبين : الاول يخص صياديها في نيوهامشير الذين يطالبون ببحر مورث يمتد عرضه على ٢٠٠ ميل ، لكي يتم لهم طرد الصيادين الاوروبيين - وخاصة الروس - الذين ينهبون قاع البحر في نيوانجلاند ليستولوا على الجنبري · والثاني يخص صياديها على الساحل الغربي ، الذين يطالبون على عكس ذلك ، بالحق في الذهاب الى جنوب المحيط الهادي ، للاستيلاء هناك على الحيتان والتونة · ومن هذا التوزع بين المطلبين المتناقضين ، قامت نظرية التفرقة بين الاسماك المهاجرة والاسماك المستقرة ·

وفي المحيط الاطلنطي واجه السوفييت متاعب مماثلة مع أهالي اوروجواي · اما اليابانيون فقد رأوا تسوية للمشكلة بدفع مبالغ للدول الساحلية ، في نظير منحهم الحق في الصيد · وقامت فرنسا من ناحيتها بانشاء شركات مختلطة في المغرب ، لكي تبقى في المياه المغربية ·

ويصل الكاتب الى هذه النتيجة : ان دول العالم الثالث تأمل اليوم في التحرر مما تسميه « باستعمار البحار » ولكن هذا المفهوم الجديد سيؤدي في النهاية الى تقسيم غريب للبحار المقفولة · فلن توجد مثلا بحار عالية في البحر المتوسط ، الا في نطاق مثلث ضيق يقع بين ليبيا واليونان وايطاليا · بل ان هذا المثلث الصغير ، لن ينجو ايضا من الوصايات في المستقبل · اذا تم وضع قانون جديد للبحار · وهكذا بعد مرور ٢٠ قرنا ، شهدت انتصار

مبدأ حرية الملاحة فى البحار ، ستسود النظرية القديمة التى وضعها الرومانيون . والتى كانت تجعل من البحر ملكا للشعب الذى يملك الارض .

ثم يتناول الكاتب مفهوم « البحر الدولى » . والمقصود هنا البحر الذى يمتد بعد ٢٠٠ ميل ، والذى سيكون سطحه ملكا للجميع . ان قاع هذا البحر الدولى ، وما يزخر به من موارد ، قد تقرر انه « ارث مشترك للانسانية » . وسيكون على مؤتمر سانتياجو ان يشكل السلطة الدولية العليا التى ستدير هذه الثروة المائية ، والتى ستقرر منح الامتيازات ، مقابل جزء من الارباح المجنية . على ان تخصص هذه المبالغ الواردة للدول الفقيرة .

وكانت مالطة هى الدولة الاولى التى طالبت بهذه الفكرة فى اغسطس ١٩٦٧ والتى ايدها فيها رجال الاعمال الامريكيون فى المطالبة بوضع قانون يتيح لهم استغلال موارد قاع البحر ، دون ان يتعرضوا فى ذلك لتدخل دولة أو شركة منافسة لهم . واذا كان قاع البحر زاخرا بالموارد ، فان استغلال هذه الاخيرة ليس بالامر السهل ، اذ يتطلب امكانيات وتجهيزات غير عادية لم تستكمل بعد . وحتى الان ، نجحت باخرة امريكية هى « جلومار شالنجر » فى حفر بئر على عمق ١٫٠٠٠ متر تحت قاع الماء الذى يبلغ عمقه ٦٠٠٠ متر . وبالتالى فقد حان الوقت لكى يوضع قانون جديد ينظم مثل هذا النشاط . والسؤال الاول المطروح امامنا هو : الى من ستسند السلطة العليا بمنح تصريحات للتنقيب ؟ يرد الامريكيون هنا : الى الافراد بالطبع . ولكن فرنسا والاتحاد السوفييتى ترفضان هذا المبدأ ، وتطالبان بان تقصر السلطة العليا تعاملها على الدول وليس الافراد

ولكن المشكلة الكبرى التى سيواجهها مؤتمر سانتياجو تتعلق بالبوغازات . فاذا تقرر مد المياه الاقليمية الى عرض ١٢ ميلا ، فان ذلك معناه وضع ١١٦ بوغازا فى العالم تحت سيطرة الدول الساحلية . فباستثناء الداردنيل والسوند التى تنظمها معاهدات دولية (معاهدة لوزان ومونترو) ، فان باقى هذه الممرات المائية لا ينظمها قانون دولى معترف به .

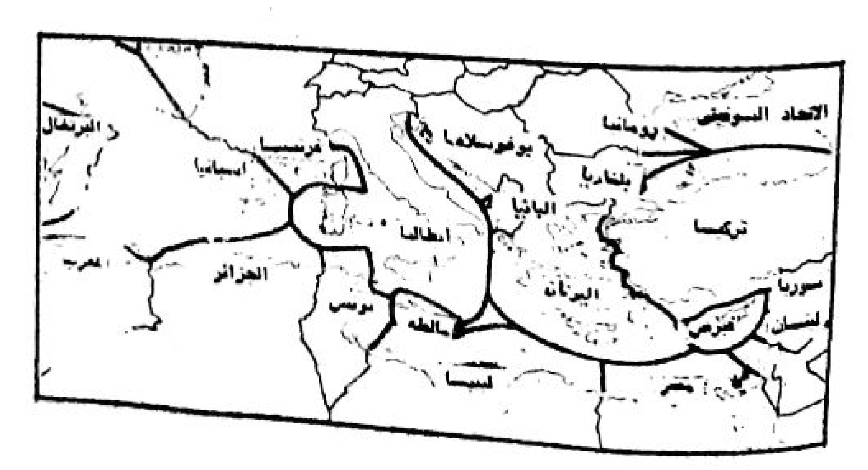
وبالتالى سيكون للباخرة مدنية كانت او عسكرية - الحق فى الملاحة فى البحر الدولى او فى البحر الموروث ، وكذلك الحال بالنسبة الى الطائرة . ولن يكون من حق الحكومة الليبية مثلا ان ترسل طائراتها للهجوم على طائرة أمريكية جاسوسة ، على اساس ان هذه الاخيرة قد حلقت على مسافة عن شواطئها تقل عن ١٠٠ ميل . ولكن من جهة اخرى ، سيكون لكل دولة ساحلية الحق فى تحريم الملاحة فى بحرها الاقليمى بالنسبة الى اية باخرة او طائرة تعدها « عدوانية » . ولا شك ان دول العالم الثالث « ازمة على ممارسة هذا الحق دون اى استثناء . ان الباخرة الحربية لا يمكن ان تعد « غير عدوانية » . بل ان بعضا اخر مثل الكارجومات النووية الامريكية والالمانية قد تدخل ايضا ضمن قائمة البواخر العدوانية .

وهكذا فان الدول الساحلية التى تقع على البوغازات التى يقل اتساعها عن ٤٤ كيلو مترا (اى ضعف ١٢ ميلا) ستكتسب نفوذا استراتيجيا لا يستهان به . وان البواخر السوفيتية القادمة من فلاديفوستوك التى تعد احد مرفأين لدى الاتحاد السوفيتى على الحيط ، متجهة الى المحيط الهندى . عليها ان تخضع لرقابة فى بوغازات ، ملكا ومكسار وحورس . اما البواخر الحربية فانها ستضطر الى الدوران حول استراليا .

وبالطبع فان ازمة الشرق الاوسط تخضع ايضا لهذه الثورة الاستراتيجية التى ارادها العالم الثالث . فان بوغاز باب المندب سيسد البحر الاحمر من الجنوب . ويتحتم المرور اما فى المياه الاقليمية اليمنية فى الشرق ، واما فى المياه الاقليمية الفرنسية والاثيوبية فى الغرب . وان ايران باحتلالها - منذ عدة شهور - ٣ جزر صغيرة فى جنوب الخليج الفارسى ، قد اعطت لنفسها الحق فى مراقبة تموين أوروبا واليابان بالبترول .

وفى ضوء هذه الاعتبارات الخطيرة ، يؤكد الكاتب ان الدول الكبرى لابد ستعمل على احباط مؤتمر سانتياجو . اذا رفضت الدول الفقيرة مبدأ المرور الحر من البوغازات . وقد رأت واشنطن فى مقابل تقبلها هذا المبدأ . تخصيص جزء من موارد السلطة العليا للبحر الدولى لهذه الدول الفقيرة ان باريس ولندن تريدان اعطاء مثل يقتدى به العالم الثالث . ذلك ان الدولتين قد قررتا ان يكون ممر كالمه ملكهما ، ولهذا فانهما تعملان على رسم ممر فى القاع سيكون دوليا .

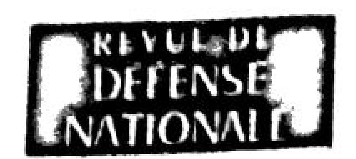
ويدهش الكثيرون من عدم اهتمام



طرق البوغازات الثلاثة التى يحرص السوفييت على الاحتفاظ بها بدلا من الدوران حول استراليا

[illegible] الباكلاه ؛ الروس ، بحرب [illegible] خاصة وان حكومة ، ريجكجافيك حكومة يسارية ، كما ان وزير الصيد الايسلندى شيوعى . وقد هدد بالانسحاب من المنظمة الاطلنطية ، وباغلاق القاعدة الامريكية التى تراقب طائراتها الغواصات النووية السوفيتية التى تنساب على طول مياه ، جرويلاند ، بل ان الروس قد توانوا عندما اراد الايسلانديون شراء اثنين من مراكب السواحل .

وقد تساءل الجميع عن سر هذا التصرف . ولكن الكاتب يفسر الامر بان الروس يرون انهم لو ساندوا الايسلنديين ، فانهم بذلك كانما يتقمصون نظريات العالم الثالث ، وذلك معناه فى النهاية اغلاق موهرات ، ملكا ، و مكسار ، فى وجههم . والواقع ان الروس لا يملكون مثل الامريكيين ، قواعد برية كثيرة ، لهذا فقد جهزوا انفسهم بمراكب صيد ، هى فى الواقع محطات استماع وتجسس وارسال . وهذه المراكب تحتاج بالطبع الى التحرك بحرية . وقد قامت فى الماضى ، حرب الرنجه ، بين الباكستان والاتحاد السوفيتى ، ولكن الحقيقة ان السمك لم يكن له يد فى هذه الحرب ، لان ، مراكب الصيد ، السوفيتية كانت تراقب ساحل مكران ، حيث اعطى الباكستانيون ميناء للايرانيين .



مجلة الدفاع الوطنى ـ باريس
عدد يونيو ١٩٧٣ ـ المانيا : اختبار للامن الاوروبى
ـ بقلم : شارل زورجبيد

للكاتب نظرية خاصة فيما يجرى حاليا فى اوروبا ، ذلك انه يرى ان المعاهدات الرباعية التى ابرمت فى برلين فى عام ١٩٧١ ، المعاهدات التى ابرمتها المانيا الفيدرالية مع الشرق الاوروبى (موسكو ووارسو) والتى صدق عليها البوندستاج خلال عام ١٩٧٢ ، قد جعلت من برلين الاختبار الاول لما ستؤدى اليه التخفيف من حدة التأزم على صعيد اوروبا .

ان اول ما يلاحظه الكاتب على هذه الوثائق ، عدم وضوح العبارات المستعملة ، مما يضفى على هذه المعاهدات معنى يشير الى ان الفاتحين من ينتهى بها ، وان الجميع يشعرون اليوم باستحالة اتخاذ قرار حاسم بصدد التركيب السياسى لالمانيا فى المستقبل . وان كل ما حدث ، هو انه قد استبعد اى التجاء الى العنف لاعادة توحيد المانيا . لهذا يمكن ان نؤكد ان الزيارة التاريخية التى قام بها ، ليونيد بريجنيف ، الى بون فى المدة من ١٨ الى ٢٢ مايو ١٩٧٣ تسجل فى آن واحد : الارتياح النفسى الذى احدثته فى نفوس السوفييت ، سياسة الشرق التى انتهجتها المانيا الفيدرالية من جهة ، والابقاء على الخلافات الخاصة بمصير المانيا معلقة كما هى من جهة اخرى .

ان برلين التى كانت فى الماضى رمزا للانتصار المشترك الذى حققه الحلفاء الاربعة ، اصبحت اليوم تعكس خلافاتهم . كانت عاصمة الرايخ الثالث فى عام ١٩٤٥ مقسمة الى اربعة اجزاء ، ولكنها وضعت تحت سلطة حكومية جامعة للحلفاء الاربعة . ولكن ما كاد يهل عام ١٩٤٨ حتى كان المنتصرون الاربعة ، قد اصبحوا متنافسين . وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٩ تولت الدول الغربية الثلاث ، التصريح لولايات المانيا الغربية بالتجمع فى شكل فيدرالى ، ثم بادر المجلس البرلمانى بالاقتراع على القانون الاساسى للجمهورية الفيدرالية . ومنذ ذلك التاريخ ، اصبحت الاجزاء الغربية من مدينة برلين ، تمثل فى نظر الغرب ، قلاع الحرية ، ، وتعبر عن ارادة الغرب فى الدفاع عن هذه الحرية . وفى الوقت نفسه كانت برلين بوضعها الجديد ، تمثل ايضا فى نظر الغرب رغبة المانيا فى ان تعاد وحدتها فى اطار غربى ليبرالى . اما من الجانب الشرقى ، فقد بدا الابقاء على الوجود الغربى فى برلين على هذا النحو ، بمثابة اعادة طرح مستمر للنفوذ السوفيتى فى [illegible] لحظة ، ولحسم حقيقة [illegible] القمة [illegible] الشرقية [illegible] الى تلك [illegible] شرقى [illegible] تحصل فى برلين ، بحرق [illegible] داخل الجمهورية الديموقراطية الالمانية تدعم كيانها .

ولكن الكاتب يلاحظ انه بالرغم من هذه الخلافات السياسية العميقة ، بان المحتلين الاربعة لم يتخلوا لحظة واحدة عن حرص شديد على كل ما يتعلق بالاوضاع القانونية . وكان مؤتمر باريس الذى عقد فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٤ يعبر عن رغبة الغربية فى اشراك المانيا الفيدرالية فى المعسكر الغربى ، على قدم المساواة مع سائر الدول الاخرى ، ولكنه فى الوقت نفسه لم يغفل لحظة عن مصالح الدول الغربية الكبرى الثلاث فى برلين . كان الوجود العسكرى للحلفاء الغربيين فى المدينة يتيح لهم الابقاء على حقوق الوقوف والمرور وكان نفس الاهتمام يوليه الجانب الشرقى ، لهذا كان لبرلين الشرقية وضع قانونى خاص داخل الجمهورية الديموقراطية الالمانية .

هكذا يرى الكاتب ان برلين قد تحولت الى ساحة تنافس محموم ، يجرى بين الشرق والغرب . فكان من الميسور على هذه المدينة ان تصبح اول ، اختبار ، فاصل بصدد التعاون الذى يمكن ان ينشأ بين المعسكرين ، فى سبيل اقامة نظام اوروبى جديد . ومنذ عهد حكومة التحالف الكبير ، جرت الاتصالات الاولى فى موضوع برلين ، وبموافقة الحكومة الفيدرالية بين الدول الغربية الكبرى من جهة ، والاتحاد السوفييتى من جهة اخرى . ولكن هذه المحاولات لم تتخذ شكلا حاسما الا بعد ان ادمجت فى سياسة ، الاوستبوليتيك ، او السياسة الشرقية التى وضعتها المانيا الغربية . وبالتالى ، فان العلاقة المزدوجة القائمة بين تسوية مشكلة برلين والتصديق على المعاهدة الالمانية السوفيتية فى ١٢ اغسطس ١٩٧٠ من جهة ، وبين مشاركة الدول الكبرى التابعة لمنظمة الحلف الاطلنطى فى مؤتمر اوروبى شامل يتناول الامن للقارة والتعاون بين الدول من جهة اخرى ـ تتخذ هذه العلاقة المزدوجة اهمية كبرى .

وتنص المعاهدة الرباعية المبرمة فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ بين الدول الكبرى ، على تأييدها للوضع القانونى الراهن لمدينة برلين ، مع محاولة سد الثغرات الخاصة بالمرور . ويلاحظ الكاتب على هذه المعاهدة ، أنها تلبى الاهتمامات الاساسية للدول الغربية الكبرى ، وان كانت فى الوقت نفسه لا تمحو الخلافات التى تتعلق بالتحليل القانونى . كل هذا يجعل من الضرورى التزام جانب الحذر لدى ابداء تفسير ما للنصوص التى جاءت فى المعاهدة . ولا يخفى على الكاتب أن مثل هذا التقبل المرن للواقع ، مع الابقاء على الخلافات المبدئية ، هو ايضا السمة الغالبة على الحوار الاوروبى الذى جرى أخيرا .

يبدا الكاتب بذكر ما جاء فى ديباجة المعاهدة ،من ان « الاتفاقيات والقرارات المتخذة من قبل الدول الاربع الكبرى منذ الحرب والفترة التى تلتها ، لن تتأثر « بهذه المعاهدة » . ثم يذكر أيضا تعهد كل من الحكومات الاربع باحترام حقوق الاخرى ، والالتزام بمسئولياتها الفردية والمشتركة على السواء ، ولكنه دون احداث اى تغيير فيها .. ، ويستخلص الكاتب من هذه العبارات ان لدى الدول الغربية الكبرى رغبة اكيدة فى ان يدوم وجودها فى برلين ، وفى أن تبقى على حقوقها فى ممارسة النفوذ السياسى الذى اكتسبته كحق المنتصر فى الحرب .

وكان الاتحاد السوفييتى من جهة ، قد احتج مرتين فى الماضى على احتلال الدول الغربية لمدينة برلين ، متذرعا فى ذلك بان الاعلان الذى صدر فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٥ ينص على ضرورة فرض ادارة رباعية على المدينة . ولكن بمجرد ان تصبح هذه الادارة غير رباعية ، فلابد أن تسقط . والملاحظ أن هذه الادارة الرباعية كانت متمثلة فى « مجلس الرقابة » الذى احل الغربيون مكانه فى ١٦ يونيو ١٩٤٩ لجنة عليا ثلاثية . كانت هذه هى حجة الاتحاد السوفييتى ، ولكن الحلفاء الغربيين كانوا يرون أن الاتحاد السوفييتى لا يمكنه أن يتعلل بظروف خلقها بنفسه ، ولكى يلغى نظام المراقبة الرباعية .

وقد كان ايضا فى مقدور الاتحاد السوفييتى ، ان يتعلل بأن نظام المراقبة الرباعى كانت له صفة مؤقتة ، وان الاتفاقيات التى ابرمت بين الدول الاربع الكبرى كانت قد حددت هذا الاشراف الرباعى بالسنوات الاولى التى ستلى استسلام الرايخ .

ولكن من جهة اخرى ، فان معاهدة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ كانت تنص على تفنيد قوى للحجة السوفيتية ، اذ ان تحديد مدة سريان الاجهزة الرباعية لا يؤثر مطلقا على مدة الاحتلال نفسه . وان المادة العاشرة من المعاهدة تحدد بالفعل « الفترة التى ستقوم ألمانيا خلالها بتنفيذ المتطلبات الاساسية التى يفرضها عليها الاستسلام دون قيد او شرط » . ومعنى هذا أن المعاهدة تفرق بين الاشراف الرباعى ، والاحتلال الذى يرتبط بالابقاء على أجهزة المراقبة . ويؤكد الكاتب ان الحكومة السوفيتية قد اعترفت اليوم ايضا بهذا الامر .

.. وتؤكد الحكومات الغربية الثلاث ، انها ستعمل على الابقاء على العلاقات القائمة بين الاجزاء الغربية لبرلين والجمهورية الفيدرالية ، وعلى تنميتها . ولكنها فى الوقت نفسه تضيف ان هذه الاجزاء الغربية ، لن تشكل قاعدة اساسية للجمهورية الفيدرالية الالمانية . ولن تخضع لحكومة هذه الاخيرة .. وفى مقابل هذا الاعتراف الغربى ، بعدم ادماج برلين الغربية ضمن التنظيم الدستورى للجمهورية الفيدرالية ، وافق الاتحاد السوفييتى على الابقاء على روابط لها أهميتها ، وهى : العلاقات القانونية والاقتصادية والمالية التى يمكن أن تفصح عن الواقع ، وهو انتماء الجزء الغربى من برلين الى المانيا الفيدرالية . ويمكن تفسير هذا التنازل الذى أبداه الاتحاد السوفييتى ، بأنه قد تخلى عن فكرة تحويل برلين الغربية الى « وحدة سياسية مستقلة » .

ولكن عدم التلميح بعدم انتماء الجزء الغربى من برلين الى الجمهورية الفدرالية ، يعبر ايضا عن الموقف الدائم الذى اتخذته الدول الغربية الكبرى بشأن هذا الجزء من المدينة . ففى ١٩٤٩ - ١٩٥٠ كانت قوانين الاحتلال للجمهورية الفيدرالية ولبرلين الغربية متوازية ، ولكن مولد الجمهورية الفدرالية تحت وصاية ثلاثية غربية ، كان يشير فى حد ذاته الى رفع هذه الوصاية ، والى تهيئة المانيا الفيدرالية للدخول فى المسرح الدولى ، فى حين كانت الاوضاع الدبلوماسية والاستراتيجية فى برلين من جهة ، ووجودها فى قلب العالم الشيوعى من جهة اخرى ، تفرض على الحلفاء الغربيين عدم احداث تغيير فى أساس وجودهم فى هذه المدينة .

وكان الاتحاد السوفييتى يحصل ايضا على عدة ضمانات من خلال هذا الوجود . فقد كانت الفترة الرابعة من الجزء الاول من المعاهدة ، تفترض عدم احداث تغيير ما فى الوضع الراهن فى المنطقة ، وبالتالى كان للاتحاد السوفييتى الحق فى التدخل فى تطور العلاقات بين برلين الغربية والجمهورية الفيدرالية . وكان هذا حقا يملكه بالفعل ، وفقا للاتفاقيات المبرمة فى ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، ولكن تطور الاحداث السياسية افقده هذا الحق . وان الكاتب يرى هنا أن ما تصبو اليه الدبلوماسية السوفيتية فى مجال الامن والتعاون الاوروبى ، هو هذا الحق بالذات ، وذلك من خلال « اللجان الاوروبية » التى يطالب اليوم بانشائها .

ح - والملاحظ انه لاول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبح حق المرور للافراد والسلع المدنية من برلين الغربية واليها ، خاضعا لمعاهدة رباعية . وحتى ذلك التاريخ ، كانت هذه العملية من اختصاص الجمهورية الالمانية الديموقراطية منذ ان خولها الاتحاد السوفييتى هذه الحقوق فى سنة ١٩٥٥ . وان اعادة وضع هذه العملية تحت اشراف الدول الاربع الكبرى ، مع ترك الخصائص الفنية للسلطات الالمانية ، يعد اجراء اساسيا كتب عليه الدوام .

ثم يروى الكاتب كيف بدأت المحادثات بين الالمانيتين فى ٦ سبتمبر ١٩٧١ على مستويين : الاول بين مجلس الشيوخ فى برلين الغربية وحكومة المانيا الديموقراطية من جهة ، والثانى بين حكومة المانيا الفيدرالية والمانيا الديموقراطية . وكانت المحادثات الاولى تجرى حول

التطبيق العملي للقرارات الخاصة بالزيارات التي يقوم بها افراد من برلين الغربية الى برلين الشرقية والمانيا الديموقراطية . اما الثانية فقد تناولت تحديد التفاصيل الفنية الخاصة بعملية المرور . وكانت حكومة المانيا الديمقراطية قد حاولت في مرحلة اولى ، اجراء مفاوضات في هذا الشأن مع مجلس الشيوخ في برلين الغربية ، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل ، لان المشاكل الفنية التي تناولتها الدولتان الالمانيتان ، كانت تصطدم بالمشاكل السياسية الاساسية ، مثل كثافة العلاقات بين برلين الغربية والمانيا الفيدرالية من جهة . ووحدة برلين الغربية من جهة ثانية .

ثم يلاحظ الكاتب ما اتسمت به العبارات المستعملة في الجزء الاول من معاهدة ٣ سبتمبر ١٩٧١ من غموض فيمايتعلقبتحديد وضع مدينة برلين . ويبدو وكان الدول الاربع الكبرى اثرت عدم التغاضي عن ذكر الاختلافات القائمة بينها من وجهة النظر القانونية . لهذا قررت التحرك ، بصرف النظر عن الخلافات القانونية القائمة ، كما انها اضطرت الى عدم تحديد الوعاء الاقليمي الذى سنطبق عليه المعاهدة . ونظرا للوضع القائم فى المنطقة المعنية ، . بل لقد تعهدت بانها ستعمل على انهاء التأزم . وعلى تفادى التعقيدات التى يمكن ان تقوم فى المنطقة المعنية .

وفى النهاية تتعهد هذه الدول ، بعدم احداثتعديل فى الوضع الذى نشأ فى هذه المنطقة ، .

وحتى تصبح المعاهدة الرباعية وكذلك الاتفاقيات التى ابرمت بين الالمانيتين نافذةفلابد من توقيع الدول الاربع الكبرى على البروتوكول النهائى . وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ وضع امام الدولالغربية الثلاث . ان توافق الاتفاقيات المبرمة بين الالمانيتين ، مع مضمون المعاهدة الرباعية . والواقع ان الاتحاد السوفييتى سارعباصدار بيان اوضح فيه ان تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة الرباعية ، سيتحدد على نحو ، منفصل . .

وفى ٣ يونيو ١٩٧٢ تم توقيع البروتوكول النهائى للمعاهدة الرباعية ، والملاحظ انه قد حدث ذلك فى اليوم التالى من تصديق البوندستاغ على الاتفاقيات التى ابرمتها الحكومة الفيدرالية مع دول الشرق الاوروبى . . . يدعم الراى الذى يؤكد ان مشكلة برلين مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة التعايش الاوروبى ، والحفاظ على الوضع الراهن فى القارة .

بل ان فعالية المعاهدة الرباعية تتوقف على مدى ما يتحقق من التخفيف من التأزم السياسى فى اوروبا ، وهو امر يؤكد انه بعد معاهدة ٣ سبتمبر ١٩٧١ ، تبقى برلين المرآة التى تعكس تطور العلاقات السلمية بين المعسكرين الاوروبيين .

ان سياسة السلام والاصلاحات التى سلكها براندت ،كانت فى الواقع سياسة اعادة العلاقات الطبيعية مع اوروبا الشرقية ، الى حد غطت معه هذه العملية على ظاهرة الاصلاح الداخلى ، فاحتلت المكانة الاولى فى ذهن الناخبين الذين قرروا مد التفويض للتحالف الاشتراكى الليبرالى .

وقد يرى بعضهم ان الاوستبوليتيك يرجع العهد به الى حكومة اديناور ، التى شرعت فى اقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفيتى . كما بادرت بالقيام بحركة تقارب حريص مع بولندا . ولكن مشكلة اللاجئين كان لها ثقل سياسى ، اجبر اديناور فى ذلك الوقت على اتخاذ موقف متحفظ للغاية تجاه التفاوض غير الرسمى ، بدتولد باتنمن ، . ثم ان المانيا الفيدرالية فى عهد الحرب الباردة ، لم تكن تبعث على الثقة بها ، حتى من جانب حلفائها . لهذا كان على حكومتها ان تركز على اتجاهاتها الغربية .

ولكن عندما تولى المستشار براندت اجراء تعديلات اساسية فى المشكلة الالمانية ، ارتطمت جهوده بسؤالين ، بالاضافة الى مشكلة برلين نفسها : ماهى القيمة القانونيةللوضع الاقليمى الذى نشأ فى بوستدام ؟ ثم ماهى القيمة القانونية للتشكيل الحكومى الذى تكون فى جمهورية المانيا الديموقراطية ؟ كان على براندت ان يتخطى المعارضات المبدئية التى ورثتها بلاده من الحرب الباردة ، ولكنه من جهة اخرى ، ابقى على التحفظات القانونية والسياسية التى كانت تعبر عن القلق الخاطر الجوهرى فى بلاده ، وكذا على عدد من الالتباسات القانونية . وهكذا يوجد اختلافات بين المواقف السياسية الرسمية ، وبين السلوك القانونى ، اتخذت فرادى حدتها عندما وقعت الحكومتان الالمانيتان على المعاهدة .

ويذكر الكاتب ان مؤتمر بوستدام (١٧ يوليو ٢ اغسطس ١٩٤٥) لم يبت وحسم مصير الاراضى الالمانية الواقعة على شرق خط اودرنيس ، على نحو يقر مبدأ الحق للمانيا كونجسبرج الى الاتحاد السوفيتى ، وكذا المنطقة المتاخمة لها ، اى ان موضوع الضم ، لم يكن محل اى رجوع فيه . ولكن من وجهة النظر القانونية ، كان على هذا الوضع الجديد ان يؤكد فى ، تسوية سلام ، . على ان تكون المانيا طرفا فيها . اما بالنسبة للاقاليم الاخرى التى تقع على شرق خط اودرنيس ، فقد سلمت ادارتها الى بولندا ، على ان يحدد مصيرها النهائى ، عند ابرام تسوية سلمية . وكان يطلق على هذه المناطق اقاليم المانيا القديمة ، ولكن حتى الان لم يصدر اى قرار بشأن ضمها ؟

وفى بون ، لم يكن فى مقدور المسئولين ان يقبلوا الوضع القائم ، مادامت هناك امكانية نظرية ، فى اعادة وحدة المانيا . وذلك من خلال التعلل بمبدأ حق تقرير المصير . كذلك لم يكن فى مقدورهمقبول اقتطاع اقاليم وفقا لقرار لم يتم فى حضور تمثيل المانى . ان معاهدة موسكو (١٢ اغسطس ١٩٧٠) ومعاهدة وارسو (٧ ديسمبر ١٩٧٠) قد تخطتا المشكلة ، بالالتجاء الى طرق قانونية ملتوية ، منها : ان الدعم القانونى لتسوية اقليمية لبوستدام لم يحصل عليه بالاعتراف الحقيقى بشرعية هذا النقل ، بل بالتعلل بمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، من حيث الالتزام باحترام الاوضاع الراهنة ، وعدم الالتجاء الى القوة لتسوية الخلافات .

ثم ان معاهدة موسكو تلحظ بشكل واضح ، على خط اودرنيس وجمهورية المانيا الديموقراطية ، وتجعل من العلاقات الثنائية الذى

تنشأ بين الجمهورية الفيدرالية والاتحاد السوفيتي ، اختبارا ، حقيقيا للامن الاوروبي . كما تؤكد الدولتان انهما ستعملان على النهوض باعادة الاوضاع الطبيعية في اوروبا ، وبتنمية العلاقات السلمية بين جميع الدول الاوروبية ، ابتداء من الوضع القائم في هذه المنطقة (المادة الاولى من المعاهدة الالمانية السوفيتية) . اما معاهدة وارسو ، فهي تكرار بالتفصيل لرسم خط اودرنيس، وتصفه بانه «حدود قومية غربية لبولندا » .

وبمجرد ان تم التصديق على معاهدات موسكو ووارسو في ٢٧ مايو ١٩٧٢ ، اختفى الجدل القائم حول مدى توافق سياسة الانفتاح نحو الشرق الالمانية ، مع القانون الاساسي لحكم بون . وعندما طالبت المعارضة بمناقشة المعاهدات التي ابرمت مع الشرق ، كانت تلوح بان التحرك الدبلوماسي الحكومي تجاه الشرق ، لم يكن مقبولا سياسيا فحسب ، بل كان ايضا مناقضا للدستور . ويرى الكاتب ان مثل هذه المعارضة امر طبيعي ، في دولة متقدمة قانونا ، مثل الجمهورية الفيدرالية ولكن اللاحظ ايضا ان الجماعة الاوروبية للدفاع ، قد اثارت نفس رد الفعل عند الاشتراكيين الديموقراطيين الذين طرحوا المشكلة بنفس الالفاظ !

واذ تم التصديق على المعاهدات الالمانية ، لم يعد هناك مجال لطرح المشكلة من وجهة النظر الدستورية ، بل تولت محكمة « كارلسدوه» اعطاء تفسير جديد للقانون الاساسي، في ضوء السياسة الشرقية الحكومية .

ان احترام الصفة الدولية للجمهورية الديموقراطية الالمانية ، كما نصت عليه معاهدات موسكو ووارسو ، يؤكد اعتدال الالتزام الخاص باعادة توحيد المانيا ، الذي تضمنته ديباجة القانون الاساسي . فقد اقتصر الدستور على ادانة العراقيل التي تقف في وجه اعادة التوحيد ، ولكنه لا يملي على الحكومة، الطريق الذي على هذه الاخيرة ان تسلكه في سبيل هذه الوحدة.

والواقع ان ما تضمنته ديباجة القانون الاساسي ، هو التأكيد بان حق تقرير المصير ، والوحدة القومية والسياسية للشعب الالماني ، ليست لها قيمة قانونية . وكل ما في الامر ، ان الشعب الالماني يدعو الى استكمال الوحدة الالمانية . ولكن المادة الثالثة من معاهدة موسكو ، تطرح مشكلة تتعلق بالبرنامج السياسي ، وتنص على ان الاطراف المتعاقدة ، تعتبر اليوم وفي المستقبل ، ان حدود جميع دول اوروبا لا يمكن المساس بها » ، كما تطرح جانبا ، اى تعديل للحدود يجرى من طرف واحد » .

اما المادة الاولى من معاهدة وارسو التي تعترف بالطابع البولندي للاقاليم التي تقع عبر خط اودرنيس ، فان هذا الخط لم يعد حدود ، والاقليم الالماني الخاضع لادارة بولندية . . بل اصبح حدود الدولة البولندية نفسها ! ان اى مشروع لاعادة توحيد المانيا ، لن يشمل باى حال هذه الاقاليم . وكان من الطبيعي ان يصرح المعارضون لهذه المعاهدات ، بأن هذا النص يعد خرقا صريحا للمادة رقم ١١٦ من القانون الاساسي الذي يشير الى « اقليم الرايخ الالماني في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ » . ولكن الكاتب يرى هنا ان هذه النظرية لم يعد في الامكان التسليم بها ، لان المادة رقم ١١٦ ما هي سوى نص انتقالي يعطى « الجنسية الالمانية الشاملة» لسكان الرايخ وخلفائهم . ولكنها لا تشكل لباى حال ، القاعدة الاقليمية لالمانيا . وعلى اية حال ، فان تطبيق هذه المادة في حدود النظام القانوني المعمول به في المانيا الفيدرالية ، لا يتناقض مع ما نصت عليه المعاهدات المبرمة . فان التطلع الى مثالية المانية شاملة ، يعد امرا يتعلق بمبدأ الجنسية ، ولكنه يتوارى امام مفهوم ، اكثر واقعية للتاهيل الاقليمي للحكومة الفيدرالية .

وفي راى الكاتب ، استحالة التكهن بالمستقبل التاريخي للاتفاقية المبرمة بين الحكومتين الالمانيتين . وقد كتبت « التايمز » اللندنية ، أن المعاهدة تسجل تفكك الرايخ الذي اسسه بسمارك منذ ١٠١ عاما . كذلك يؤكد « ايريك هوينلبر » الامين العام للحزب الشيوعي في المانيا الديموقراطية ، بأن التاريخ قد قرر تقسيم المانيا ! ولكن وزير الخارجية الفيدرالي هو الترشيل ، يرد على هذه الاراء قائلا بان المشكلة الالمانية لن تحل الا بممارسة الشعب الالماني حقه في تقرير مصيره .

فمن حيث الجوهر ، فان المعاهدة الالمانية شبيهة في ذلك بمعاهدات موسكو ووارسو . اولا ، لانها لا تتضمن اعترافا قانونيا بالمانيا الديموقراطية ، ولكن حكومة هذه الاخيرة لهاصفة معترف بها . وتؤكد المادة الثانية ، حق تقرير المصير ،

ولكن بالنسبة للجمهورية الديموقراطية الالمانية . ان هذا الحق يمارس في اطار النظرية السائدة ، وبعد الفصل التام ، كما صرح بذلك المتحدث الرسمي عن ايديولوجية المانيا الديموقراطية ، وهو « كورت هاجر » . ومعنى ذلك ان حق تقرير المصير ينصب على الامة الالمانية الشرقية . اما من حيث التمثيل الدبلوماسي ، فقد نصت المادة الثامنة على تبادل المثلين الدائمين ، ولكن ليس على مستوى السفراء . ومثل هذا الوضع كانت حكومة بون تؤيده . في حين لم يكن الجانب الاخر يتقبله منذ شهور . ومن جهة اخرى ، فان هذا الاعتراف النوعي لا غير ، يقابله تناقض ، وهو قبول عضوية المانيا الديموقراطية في الامم المتحدة ، وصفة الدولة ذات السيادة التي تلازمها .

هذا الازدواج اذن ، بل هذا التعدد في التفسيرات التي يمكن ان يؤدى اليها تحليل المعاهدة الاساسية . بالاضافة الى ان الحكومة الفيدرالية لا يبدو ان لديها فكرة واضحة ومحددة عن التركيب السياسي لالمانيا في المستقبل ، ثم ان الدول الكبرى الغربية ، لم تستخلص اهدافا بعيدة المدى عن الحوار الذي يجرى الان مع الشرق . هل كل هذا هو نتيجة لعدم استعداد كاف ، ام هو الرغبة في تفادى التصريح باى « مشروع » ، حتى لا يؤدى ذلك الى اثارة الشكوك والريب ؟

على ان الكاتب ، مع كل هذا ، يؤكد في النهاية ان هناك رهانا

مزدوجا ومتناقضا جرى فى موسكو وبانكوك ؛ فبالنسبة للجمهورية الديموقراطية الالمانية ، فان توصلها الى الظهور على المسرح الدولى ، سيؤدى الى دعم تركيبها . اما بالنسبة للجمهورية الفيدرالية ، فان كل ما حدث من تحسين فى ظروف « الاخوان المنفصلين » ، يرجع الفضل فيه الى سياسة الانفتاح نحو الشرق . ثم ان تأييد هذا الفراق بين الاخوان قانونيا ، قد يتيح فى المستقبل التقارب الاقليمى بشكل عميق بين مختلف اجزاء الدولة الالمانية . ونلمس هنا مدى التناقض الالمانى .

ولكن الكاتب يرى ايضا ان « الرهان الاوروبى الشامل » ، لا يختلف جوهريا عن هذا التناقض الالمانى الشامل ، لانه يضع اماله فى مدى تكيف حركة التخفيف من التأزم فى اوروبا ، بما بدا له من تجاهات تحررية داخل النظام السوفيتى . كما انه يفترض تداخلا ثنائيا وايديولوجيا بين شطرى القارة .

ويختتم الكاتب مقاله بعدد من التساؤلات منها : هل يمكن ان نعد التعديل العام الذى طرا على الموقف السوفيتى تجاه الغرب تعديلا تكتيكيا ، أم انه ذو مدى استراتيجى ؟ ثم هل الاساليب فقط هى التى تغيرت أم الاهداف ايضا ؟ ان الحوار الجارى الان بين الالمانيتين ، هو الذى سيعطى الرد الاول على هذه التساؤلات . ومهما يكن من شيء ، فان الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، هى اليوم الدولة الوحيدة داخل المعسكر الاشتراكى ، التى تعهدت بفتح حدودها الغربية . وهى لذلك ستكون الاولى من بين الدول الشرقية التى تستفيد من مزايا التعاون الاقتصادى والفنى مع الغرب . ولكن من جهة اخرى وكما اوضحه « ولفانج هاجيز » ، فان هذه الدولة ستكون اكثر من زميلاتها تعرضا للمخاطر التى تلازم مثل هذا الانفتاح على الخارج من قبل دولة ذات نظام شمولى . ولهذا ايضا فان السلوك الذى ستتبعه المانيا الديموقراطية ، سيكون الاختبار الاول لمدى قدرة اوروبا الشمالية على فرض وجودها داخل حركة تنافس محدود مع الغرب .

politica internazionale

مجلة « السياسة الدولية » – الايطالية – عدد ٦ ، ٧ – يونيو ١٩٧٣ – صور جديدة من التعاون بين اوروبا وافريقيا – بقلم : ماريو بيديني .

يلجأ الكاتب الى العلاقات التاريخية والثقافية والجغرافية ، بالاضافة الى الروابط السياسية والاقتصادية التى توجد بين اوروبا وافريقيا ، لكى يرسم الخطوط العامة والرئيسية لاقامة صرح جديد من العلاقات بين اوروبا وافريقيا .

ويذكر الكاتب ان اوروبا قد بدات تتعرض الى القارة الافريقية ، عندما اندفعت فى مرحلة الاكتشافات الجغرافية الكبرى : فقد كان الحلم الاوروبى فى العصور الوسطى يتطلع الى تشييد أسس امبراطورية كبرى وموحدة روحيا وسياسيا عبر البحار . وكان الرجل الاوروبى فى ذلك العهد يرى فى كل اكتشاف جديد لارض مجهولة ، تاكيدا جديدا لايمانه بقدرته الديناميكية وبالطبع كانت الاكتشافات الجغرافية تليها عادة قيام حركة تبادل تجارى . فكانت الشركات التجارية الاوروبية تاتى الى ارض افريقيا لتزرع بذور الليبرالية والتجارة الحرة .

ويقيم الكاتب تفاعل شعوب افريقيا بهذه الحركة الديناميكية الاوروبية القائمة على التوغل الاقتصادى ، بانه ادى الى تحقيق تقدم ، لانه كان يقود هذه الشعوب الى الوعى القومى وما يستتبعه من تطلع الى الحرية والكرامة الانسانية .

ثم عرفت اوروبا العصر الذهبى لمرحلة القوميات . وكانت البلاد الافريقية فى ذلك الوقت قد ادمجت داخل استراتيجية اوروبية بحتة . تستهدف اولا واخيرا ، دعم نفوذ الامبراطوريات التى تكونت فى ذلك العهد ، وضمان بقائها . ولكن الضربة القاضية جاءت على يد الحرب العالمية الاخيرة ، التى سجلت افول القوميات ، وبالتالى اصاب التدهور الامبراطوريات . ويلاحظ الكاتب ان هذه القوميات الاوروبية كانت قد اصبحت ضيقة الافق ، لهذا انذرت بنهاية تفوق الرجل الاوروبى . وهنا دخل العالم مرحلة جديدة ، قامت اساسا على تصفية المستعمرات التى يعدها الكاتب اهم ظاهرة فى العالم ادت اليها الحرب العالمية الثانية .

وبعد ان سجل الكاتب انهيار عصر الاستعمار وافوله . يحاول ان يرسم اطارا للعلاقات التى يجب ان تقوم فى العالم . ان التبعية الاقتصادية ، وفرض نفوذ قارة على الاخرى ، لم يعد لهما مكان فى عالمنا الجديد . بل ان التجربة القاسية التى عرفتها اوروبا وادت الى الحرب العالمية الثانية ، قد زادت من تعلق الامم والشعوب بالنظم الديمقراطية التى تطبق داخل الدول الاوروبية نظام الديموقراطية البرلمانية ، التى جعلت كل مواطن يشعر بانه يملك مصيره بين يديه . وكان عام ١٩٤٥ قد سجل نهاية عهد دكتاتورية دولة على اخرى ، او نفوذ حزب على الاخر . وبالطبع كانت حركة تصفية الاستعمار هى النتيجة الحتمية لنهاية عهد القوميات فى اوروبا ، اذ كانت جميع البوادر تشير الى تحرك العالم نحو التقدم والديموقراطية والرخاء ، دون اى تمييز بين الشعوب .

ثم يسترسل الكاتب قائلا بان تشابك المصالح بين الدول ، قد جعل من اوروبا وافريقيا جزءا لا يتجزا من المسئولية العالمية التى تقع

... الايمان لهذا يصبح المشترك بأن يكون وصدا مشتركة ، حتى يتسنى لنا صداقة متبادلة مع الجميع ، تأكيدا للقيم التي سنشيد انسانية جديدة ، تضع مصير الانسان بين يديه .

ثم يتناول الكاتب مشكلة ... وهو مدى التعاون الذى يمكن ان يقوم بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية من جهة ، وافريقيا من جهة اخرى ، فيرى ان اوروبا قد طرأ عليها تغير عميق ، وان الجهود التى بذلتها شعوب القارة لاعادة بنائها ، بعد ان عانت من ويلات الحرب العالمية الاخيرة ، ... الشعوب تشعر بتكاملها وبالتالى نما وعى اوروبى يستهدف ... اوروبا فى شكل جماعة ... ويؤكد الكاتب هنا ان ... الحركة التكاملية ليس معناها القضاء على شخصية كل دولة مشتركة فيها ، بل ان جميع الدول ... ستزداد قوة ، لانها ... جماعة مسئولية مشتركة ، كما ان المصالح الحيوية بينها ... تشابكا بما سيعوذ اعتماد كل منها على الاخرى .

وفى عام ١٩٥٨ شهدت اوروبا مولد الجماعة الاقتصادية الاوروبية التى ضمت ٦ دول أوروبية . وكانت بريطانيا فى ذلك الوقت قد رفضت الانضمام الى هذه الجماعة . شرعت الدول الست فى بناء صرح اقتصادى مشترك ، كانت اهم مزاياه انه ضاعف من امكانيات كل دولة وحيويتها . وقد استطاعت هذه الجماعة الاوروبية المكونة من ٦ دول ، ان تتفاوض مع الولايات المتحدة ، لكى تدفع الى الامام فكرة انشاء حوار حول الامن الاوروبى ، حتى يصبح هذا الامن الاوروبى هو الاساس الذى سيقام عليه التعايش بين ٢٠٠ مليون من مواطنين السوفيت و ٢٥٠ مليون من مواطنى الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

والمعروف ان عددا من دول افريقيا الناطقة بالفرنسية ، قد ابرمت اتفاقيات مشاركة مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية فكانت النتيجة ان حصلت على مزايا عديدة ، اعانتها على النهوض باقتصادياتها . ويعتقد الكاتب هنا ان انضمام بريطانيا اخيرا الى الجماعة ، سيعطى لهذه المنظمة ابعادا جديدة . يعدها فى مجموعها ظاهرة ايجابية من اكثر من زاوية فهى اولا تسجل انتصار الجماعة الاقتصادية الاوروبية على القوميات ، وثانيا انها تضيف اهمية الى الدور الذى تقوم به هذه المنظمة فى القارة الافريقية ، لان وجود العضو البريطانى فى السوق المشتركة الاوروبية ، سيؤدى الى تيسير فى اقامة علاقات وثيقة بين الجماعة الاوربية ودول افريقيا الناطقة بالانجليزية . وثالثا لا شك ان هذا الانضمام البريطانى سيؤدى الى تنمية العلاقات بين الدول الافريقية ، وخاصة بين الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة بالانجليزية ويذكر الكاتب هنا ان ايطاليا كانت حريصة عندما نوقش داخل الجماعة الاوروبية ، موضوع مشاركة الدول الافريقية ، على ان تحصل المجموعة الناطقة بالانجليزية على نفس المزايا التى تضمنتها معاهدة « ياوندى » .

وما من شك فى ان الواقع الجديد ، والبعد التاريخى الذى استجد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد اصبحا يستوجبان التوصل الى صورة عصرية من التعاون بين القارتين الاوروبية والافريقية وهذه المهمة تعد من صميم الواجبات التى تفرضها الديموقراطية على الدول الاوروبية لهذا رسمت هذه الاخيرة الخطوط العامة لبناء اوروبا موحدة ، ولكنها فى نفس الوقت لم تغفل عن ايجاد قاعدة ثابتة لاقامة علاقات تعاون بين اوروبا وافريقيا ، على صعيد المؤسسات بصفة خاصة . اما مشكلة التخلف فقد اصبحت اليوم مسئولية العالم باجمعه . وبالتالى لم يعد من الممكن ان يقتصر الحل على بذل معونة سياسية واقتصادية من قبل الدول الغنية للدول الفقيرة . لهذا يرى الكاتب ان سياسة التعاون على هذا المستوى ، اصبحت اليوم تستوجب سياسة شاملة ، تعضى فى ان واحد الجهد الاقتصادى المنسق والنشاط التجارى والفنى ايضا ولكن هذه السياسة هى قبل كل شىء ، سياسة اللقاء الانسانى والتكامل فى الحضارات على قدم المساواة التامة

ويعد الكاتب نظام المشاركة الذى انشىء بين بعض الدول الافريقية والملاجاش من جهة ، وبين السوق المشتركة من جهة اخرى ، كما نص على ذلك الباب الرابع من معاهدة روما ، وكما تم تنسيقه واستكماله فى مؤتمر ياوندى بصورة عصرية وملائمة لما يجب ان يكون عليه التعاون بين دول متقدمة واخرى نامية . فهو يرى ان هذا النموذج من التعاون يتوافق مع حركة الفكر العالمى المعاصر ، لانه تعاون يستهدف القضاء على الفقر . وهو يفترض اقامة نظام منسق من التعاون المالى المتوازن والتجارى والاقتصادى والفنى ، كما انه يفترض ايضا وضع مؤسسات قانونية وسياسية فى الدول الافريقية شبيهة بتلك التى قامت فى دول الجماعة الاوروبية . ومن جهة اخرى ، يعترف الكاتب بان معاهدة ياوندى لاتخلو من عيوب ، لهذا فان قد تقرر منافسة مستقبل هذه الصورة من المشاركة بين الدول الافريقية والملاجاش ، وبين السوق المشتركة الاوربية فى بروكسل . فى مؤتمر يعقد بين وزراء المنظمة ، على أن تصب فى شكل معاهدة ، تتضمن ايضا ما نصت عليه اتفاقية اروشا ، وتمتد هذه المعاهدة القائمة على التعاون ، الى دول افريقيا الناطقة بالانجليزية وهكذا فان انضمام بريطانيا اخيرا الى السوق المشتركة الاوروبية ، سيدعم الاتجاه الذى يميل الى التوسع فى اللقاءات بين اوروبا الموحدة ، وافريقيا المتحررة .

ثم يتساءل الكاتب : ماذا سيكون رد فعل الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية امام هذه الامكانية التى تطرحها عليها مشاركتها فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية ؟ اولا ان الجماعة الاوربية الاقتصادية قد حرصت

على التغلب على اكثر من مرة ، على التغلب على نقاط الضعف التى لازمتها فى الماضى . لانها كانت تدرك ان على اوروبا بصفة خاصة ، تقع مسئوليه تجاه افريقيا والعالم كما أن التعاون الاوروبى الافريقى ، كفيل بان يشكل عاملا منشطا لدفع الدول الافريقية الى التشييد والبناء وانه دون شك سيؤدى الى دعم حريتها على اسس متينة ، وثابتة . وذلك من خلال التعاون الدولى والمجموعات الاقليمية . كل هذا دون ان يستوجب الامر بالنسبة للدول الافريقية ، المرور بمرحلة القوميات التى عرفتها اوروبا فى الماضى ، وان تعددها لسبب فى سقوط ونهاية النظام الاوروبى القديم .

ان افريقيا اليوم تجد فى البحث عن حقيقتها القومية . ويذكر الكاتب هنا امثلة : ان الصومال تحاول بحماس شعبى اكتشاف شخصيتها وروحها القومية . كما ان نيجيريا قد انتهت الحرب الاهلية عن طريق بعث للقومية . اما زئير فهى تبذل اليوم الجهود فى سبيل سيادة وحدة الامة على واقعها القبلى . واخيرا فان السودان يعبر من خلال تناقض بين شماله وجنوبه عن رغبة اكيدة فى وحدة قومية . هكذا نجد افريقيا منذ ان استقلت فى سبيل قومياتها وان كان الكاتب يلاحظ اختلافا عميقا فى نشاطها الذى كانت تقوده فى الستينات والجهود التى تبذلها فى السبعينات . لقد اصبح من الواضح اليوم ان هناك تعاونا ناضجا منسجما . مشروع جديدة ، يمكن ان ينشأ بين اوروبا وافريقيا ، على نحو يتيح للقارتين معا ، الاسهام بجد فى الالتزامات الجماعية الدولية التى تقع على عاتق الاسرة الانسانية باجمعها وخاصة من حيث وضع نظام قانونى واقتصادى عالمى .

وفى مقدور اوروبا ان تساعد البلاد الافريقية على ان تصبح دولا عصرية ، دون ان يؤدى ذلك الى تقلب النظرة القومية الضيقة الافق عليها . كما يمكنها ان تساعدها فى تخطى مرحلة القبلية الى مرحلة الامة ، ومن مرحلة الامة الى الجماعة الافريقية . ومن هذه الاخيرة الى الجماعة العالمية . ويؤمن الكاتب بان مثل هذا الهدف ضئيل بالنسبة لقارات تقع عليها مسئولية التكاتف لاسباب اقتصادية لاسيما ان اوروبا تخصص اكثر من ٢٤ فى المائة من دخلها القومى للتجارة الخارجية ، فى حين لاتزيد هذه النسبة على ٥ فى المائة فيما يخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ويختم الكاتب مقاله قائلا بانه قد مضى الان ١٥ عاما على حركة التكامل الاوروبى و ١٠ اعوام على اعلان مولد منظمة الوحدة الافريقية . ويرى ان مثل هذا التعاون الاقليمى الذى يمكن ان ينشأ بين القارتين الاوروبية والافريقية بعد الطريق الاوفق لتهيئة شعوب افريقيا على الانطلاق نحو التقدم ، فى ظل الكرامة والمشاركة فى بناء الجماعة الانسانية العالمية التى يتوقف عليها مصير العالم .



مجلة «افريك ازى» — عدد ٣٤ — ٩ — ٢٢ يوليو ١٩٧٣

هات الوقت بالنسبة لسميث — بقلم : ولفريد بوركيت

ان الكاتب مقتنع تماما ، بان الاجراء الذى اتخذته حكومة روديسيا منذ شهور باغلاق حدودها مع زامبيا ، لم يحقق الهدف المطلوب ، وهو اجبار شعب زامبيا على الاستسلام . فقد كانت حكومة يان سميث العنصرية تأمل فى النيل من النشاط الاقتصادى الزامبيوى ، بتوقيفها حركة صادرات النحاس ، التى تشكل بالنسبة لزامبيا ما يزيد على ٩٠ فى المائة من مجموع صادراتها . اذ انه من المعروف ان زامبيا دولة مغلقة ، ليس لديها منفذ على البحر . وفى عهد السيادة البريطانية ، كانت اتصالاتها بالعالم الخارجى تتم عن طريق خط سكة حديدية يمر بروديسيا الجنوبية ، ثم جنوب افريقيا ، الى ان يصل الى مدينة الكاب فى اقصى جنوب القارة ، واذا كانت زامبيا تفتقر لكل صناعة ، فقد كان عليها ان تستورد كل ما يلزمها من منتجات ، كانت تأتيها من روديسيا وجنوب افريقيا .

ويذكر الكاتب الاحداث التى توالت ، منذ ان قررت حكومة يان سميث البيضاء ، اعلان استقلال روديسيا من جانب واحد فى عام ١٩٦٥ . وما تلى هذا الاعلان من قرار اتخذته الامم المتحدة ، بفرض عقوبات اقتصادية على حكومة سالسبورى . وقد وجدت زامبيا نفسها حينئذ امام اختيار صعب ، كانت من جهة ، تؤيد بحماس اى اجراء كفيل بالقضاء على نظام حكم يان سميث وانصاره فى روديسيا الجنوبية . ولكنها فى الوقت نفسه ، كانت تدرك ان أى عقوبة تتخذ ضد جارتها العنصرية ، لابد ستنقلب عليها فى النهاية . وبالتالى فانها ستكون هى الضحية لهذا الحصار الاقتصادى .

لهذا بادر حزب الاستقلال الوطنى الموحد ، الذى يتزعمه كينيث كاوندا ، باتخاذ حل جذرى لهذا الوضع الذى وجدت زامبيا نفسها فيه . وكان هذا الحل ، يتضمن الشروع دون ابطاء فى احياء وتنمية بعض صناعات فى زامبيا ، وفى الوقت نفسه كان على حكومة زامبيا ان تعمل للتحرر من تبعيتها الاقتصادية لروديسيا وجنوب افريقيا ، عن طريق اقامة شبكة مواصلات جديدة ، فاتخذت ؛ قرارات اساسية للتنفيذ : اولا انشاء خط للملاحة فى افريقيا الشرقية ، بمشاركة تنزانيا ودول اخرى فى المنطقة ، وقد تم بالفعل انشاء خط شرق افريقيا للملاحة . وثانيا ، اقامة خط انابيب بترول يربط ندولا بالعاصمة التنزانية (دار السلام) . وقد تم ايضا بالفعل اقامة هذا الخط الذى يبلغ طوله ١٠٠٠ر١ ميل . وثالثا انشاء شركة تتولى خدمة بناء ، طريق زامتان (اوتامزان) وهو خط السكك الحديدية الذى سيغنى زامبيا عن مدينة الكاب ، لانه سيوصلها الى

البحر عن طريق تنزانيا . وكان من المقدر ان يبدأ تشغيل هذا الخط فى عام ١٩٧٥ . ورابعا فى مجال الصناعة ، كان على حكومة زامبيا ان تبادر باقامة صناعات قومية . وقد سجلت فى هذا المضمار نتائج باهرة ، اذ ان متوسط الزيادة فى انتاج السلع المصنوعة قد بلغ ٢٠ فى المائة سنويا . ومنذ ١٩٦٥ اصبح لزامبيا اكتفاء ذاتى من حيث السلع الاتية : المنسوجات والملابس والتبغ والمنتجات المعلبة والمعادن والمنتجات المعدنية . وهذه كلها كانت تستوردها فى الماضى من روديسيا وجنوب افريقيا .

ويسجل الكاتب هنا ما صرح به الرئيس كاوندا عندما قال : « ان النجاح الذى حققته زامبيا فى عهد الاستقلال والرخاء ، قد فتح افاقا جديدة امام السكان السود فى الجنوب الذين كانوا يحيون تحت سيطرة اقلية بيضاء ، فى ظل نظم استعمارية وكان من الصعب على هذه النظم الاستعمارية البيضاء ان تهضم هذا النجاح الذى حققته زامبيا . وهذا هو السبب الحقيقى وراء اغلاق الحدود فى ٩ يناير الماضى لما هنالك من مواءمة بين هذا القرار ، ومحاولات يقودها الغرب لعرقلة الطريق امام الاستقلال الاقتصادى الذى كانت تسعى اليه زامبيا . اذ بدونه كانت ستبقى مجرد واجهة من الاستقلال السياسى » .

اما فيما يختص بخط سكك حديد « زامتان » . فقد صرح الرئيس كاوندا فى الاحتفال الذى جرى فى دار السلام عند البدء فى اعمال بناء هذا الخط . وذلك فى ٢٦ اكتوبر ١٩٦٩ حين قال : « ان هذا الخط الحديدى هو احد الاعمال التى لاقت اكبر قدر من العراقيل فى العالم » . ثم ذكر الرئيس كاوندا الجهود التى بذلها فى سبيل الحصول على معونة من الغرب . ولكن دون جدوى . بل ان البنك الدولى قد رفض ايضا تمويل هذا المشروع . ويعلل الرئيس كاوندا هذا الرفض الجماعى بتدخل لحماية مصالح خاصة تهم ، هذا الجزء من افريقيا الذى تسيطر عليه أقلية بيضاء . ومن يساندها فى ذلك فى العالم . ويقول الرئيس كاوندا : « كتب الصحافة التى تمت على هذا المشروع سديدة العنف . فقد قيل مثلا بان هذا الخط الحديدى لن يحقق عائدا . ولكننا رفضنا الاستماع الى هذا الرأى . وقال اخرون ان بناء هذا الخط سيستغرق وقتا طويلا . ولكننا ايضا تجاهلنا هذا التحذير » . وكان المستثمرون الغربيون يرفضون فكرة المساهمة فى

تشكيل « كونسورتيوم » يتولى مهمة بناء هذا الخط . وكانت الفكرة المسيطرة عليهم هى ان كلا من تنزانيا وزامبيا يقع داخل دائرة نفوذ بريطانيا . وبالتالى فما دامت الحكومة البريطانية لا تؤمن بضرورة بناء هذا الخط ، فذلك يعنى انه مشروع لا مكان له . . .

وهكذا حكمت الدوائر الغربية على زامبيا بان تبقى تابعة للجنوب الذى تسيطر عليه اقلية بيضاء ، فيما يختص بنقل صادراتها ووارداتها . وكانت هذه الاقلية البيضاء تطمع فى انشاء ما أسمته « بافريقيا الجنوبية الكبرى » . والمقصود من هذا . بسط دائرة نفوذها على هذا الجزء من القارة . على أن تكون بريتوريا هى العاصمة . ومازالت زامبيا اليوم ، وكذلك العديد من الدول الاخرى التى تقع شمال نهر الزمبيز مهددة بهذا الخطر الاستعمارى الابيض .

وعندما ادركت زامبيا استحالة حصولها على مساعدة من الغرب ومن المنظمات الدولية العديدة ، اتجهت الى جمهورية الصين الشعبية . وفى اكتوبر ١٩٦٩ تمكنت من البدء فى الاعمال . وهى اليوم ماضية فيه بهمة . ان هذا الخط سيبلغ طوله ١٫٨٥٩ ميلا . وسيربط العاصمة التنزانية ، دار السلام ، بمدينة ، كابيرى موش . وعندما يعمل هذا الخط بكامل امكانياته فسينقل حوالى ٨ ملايين طن من البضائع كل عام . وفى الاتجاهين معا . وهكذا سيكون اداة هامة للانعاش الاقتصادى بالنسبة للدولتين زامبيا وتنزانيا .

ويلاحظ الكاتب ان حكومة يان سميث عندما اغلقت الحدود ، لم [illegible] الاخرى [illegible] الشاطئ [illegible] تصدير على الحصار [illegible] والمعروف [illegible] ان زامبيا تعد من اغنى هذه الاقطار [illegible] الاقتصادى بعد الولايات المتحدة ، اذ يبلغ انتاجها السنوى [illegible] ٧٥ طن ، والمعروف ايضا ان الحكومة الروديسية كانت تحصل من مرور نحاس زامبيا باراضيها ، على ما يقرب من ٢٥ مليون دولار سنويا ، لهذا كان من الطبيعى ان تقرر هذا الاستثناء بالنسبة للنحاس ، ولكن الرئيس كاوندا رفض هذا العرض ، وقرر ايقاف مرور اى من النحاس عبر الاقاليم الجنوبية ، وكانت النتيجة انه لم يمض اكثر من ٣ اسابيع ، حتى قرر يان سميث اعادة فتح الحدود .

ويؤكد الكاتب ان زامبيا ستواجه دون شك صعوبات اقتصادية عديدة ، الى ان يتم لها استكمال بناء هذا الخط الحديدى ، لانه من المعروف ايضا ان نصف مواصلاتها مع الخارج ، كان يتم عن طريق روديسيا ، قبل ان تغلق الحدود بين الدولتين . هذا بالاضافة الى ان يان سميث قد اخذ يرسل عبر حدود زامبيا مجموعات من الارهابيين الذين قاموا بوضع الغام على الجانب الزامبوى . وقد تناول الرئيس كاوندا هذا الجانب من المحاولات الاستعمارية التى يمارسها يان سميث تجاه بلاده ، فى محادثاته مع الامير نورودوم سيهانوك عندما كان هذا الاخير يقوم بجولة فى افريقيا ، فاوضح ان كمبوديا ايضا قد شاهدت تجربة مماثلة على اراضيها . وذلك منذ ١٨ عاما ، عندما كانت جميع طرق مواصلاتها مع العالم الخارجى تمر بتايلاند وبفيتنام الجنوبية . وكانت الولايات المتحدة كلما ارادت فرض سياسة ما على كمبوديا ترفضها هذه الاخيرة ، تغلق الحدود بينها وبين تايلاند . وكانت النتيجة ان بادر الامير سيهانوك ببناء مرفأ على خليج تايلاند ، وكذلك ببناء طريق يربط كمبوديا بالخارج . وهنا ايضا اوعزت الولايات المتحدة الى الارهابيين بالقيام بغارات على الحدود الكمبودية على غرار ما حدث فى زامبيا . وهكذا تاكد ان الوسائل والاساليب التى تلجأ اليها الامبريالية هى فى كل مكان لا تتغير .





يونيــو
يوليــو
اغسطس

يونيو ١٩٧٣

الاتحاد السوفيتي :

٧ : اعتمدت الحكومة السوفيتية ٢ نصف مليون فرنك [حوالى ٥٠ ألف جنيه] لدفع تعويضات الى الحكومة الفرنسية عن الاضرار الناتجة عن سقوط الطائرة السوفيتية [توبوليف ــ ١٤٤] الاسرع من الصوت اثناء العرض الجوى فى باريس .

٨ : وقع الاتحاد السوفيتى بروتوكولا مع شركتى أوكسيدنتال والباسو الامريكيتين ، يقضى بشراء الشركتين ما قيمته عشرة مليارات دولار من الغاز الطبيعى المستخرج من حقول سيبريا لمدة ٢٥ عاما ، لنقله الى الولايات المتحدة .

٩ : اطلق الاتحاد السوفيتى ٨ أقمار صناعية من طراز كوزموس ، ضمن برنامج كوزموس لدراسة الاحوال الجوية فى الفضاء الخارجى .

٢٧ : بدأت فى موسكو ٣ شركات امريكية التفاوض مع المسئولين السوفييت حول الاشتراك فى مشروع استغلال الغاز الطبيعى فى غرب سيبريا وهذه الشركات هى : تكساس ايسترن وتينيكو وبراون آند روت .

٢٩ : اعلن المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ومجلس السوفييت الاعلى ومجلس الوزراء فى بيان رسمى ، تأييدهم للنتائج السياسية والعملية التى اسفرت عنها زيارة ليونيد بريجنيف للولايات المتحدة .

انظر ايضا : [ايطاليا ــ ١٥] ــ [السودان ــ ٢٧] ــ [فرنسا ــ ٢٧] ــ [الولايات المتحدة ١٨ ــ ٢١ ــ ٢٢ ــ ٢٥] [اليابان ــ ٦] .

اثيوبيا :

٢٣ : بدأت فى أديس ابابا المحادثات بين الرئيس السودانى جعفر نميرى والامبراطور هيلاسيلاسى امبراطور اثيوبيا ، حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والمشكلات الافريقية والدولية التى تهم بلديهما ووساطة الرئيس السودانى فى النزاع الصومالى الاثيوبى .

الاردن :

٢٢ : وصل الى عمان أمير عباس هويدا رئيس وزراء ايران ، فى زيارة رسمية للاردن تستغرق ٣ أيام ، يجرى خلالها مباحثات مع المسئولين الاردنيين .

انظر ايضا : [ايران ــ ٢٦] ــ [المملكة المتحدة ــ ١٤] ــ [الولايات المتحدة ــ ١٢]

اسبانيا :

٨ : عين الجنرال فرانكو رئيس الدولة الاسبانية نائبه الاميرال لويس كاريرو بلانكو رئيسا للوزراء ، وبذلك فصل بين منصبى رئيس الدولة ورئيس الوزراء اللذين ظل فرانكو يجمع بينهما منذ عام ١٩٣٩ حتى الان .

١٥ : أكد الاميرال لويس كاريرو بلانكو رئيس وزراء اسبانيا الجديد ، حرص حكومته على « علاقات الصداقة التقليدية مع الدول العربية ، واستعدادها لتأييد قضاياهم العادلة » .

١٥ : وصل الرئيس الارجنتينى هكتور كامبورا الى مدريد ، فى زيارة رسمية لاسبانيا تستغرق ٥ أيام ، يطير فى نهايتها عائدا الى بلاده ، ويرافقه الرئيس الارجنتينى الاسبق جوان بيرون الذى يرجع الى بلاده بصفة نهائية .

انظر ايضا : [الجزائر ــ ٢٣]

المانيا الغربية :

١٧ : وصل الى بون ، شيمون بيريز وزير النقل الاسرائيلى لاجراء مفاوضات حول المساعدات التى ستقدمها المانيا الغربية ، فى تخطيط وتمويل مشروع خطوط الانفاق لمدينة تل ابيب .

١٨ : رفضت المحكمة الدستورية فى المانيا الغربية ، دعوى من مقاطعة بافاريا لوقف تنفيذ اتفاق حسن الجوار الذى وقع بين شطرى المانيا .

٢٠ : وقعت بالاحرف الاولى معاهدة عدم اعتداء بين المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا ، تزيل آخر آثار

الحرب العالمية الثانية ، وتنص بصفة خاصة على الاعتراف بالحدود الحالية بين البلدين ، [illegible] [illegible] [illegible] المسروقات الى تشيكوسلوفاكيا ، وعلى التخلي عن استخدام القوة ، واقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين بون وبراغ .

٢٠ : تم تبادل وثائق التصديق على معاهدة حسن الجوار بين المانيا الغربية والمانيا الشرقية ، كما بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى « وزراء مفوضين » . ومن المقرر ان تقام في عاصمة الدولتين « مكاتب دبلوماسية » بدلا من السفارات ، وفقا لما تم عليه الاتفاق بين الحكومتين .

٢١ : بدأت محادثات القمة بين الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو وفيلي براندت مستشار المانيا الغربية ، حول مشكلات السوق الاوربية المشتركة ، وعلاقة السوق مع الولايات المتحدة .

٢٩ : اعلنت المانيا الغربية تقييم سعر المارك الالماني ورفعته ٥ر٥ ٪ بالنسبة لسبع عملات أوربية معينة هي عملات : فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، السويد ، لوكسمبرج ، الدانمرك ، النرويج .

٣٠ : صدر بيان مشترك عن زيارة الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو لالمانيا الغربية ، أكد اتفاق الدولتين على التفاهم والتعاون في مختلف المجالات . كما طالبت الدولتان بضرورة حماية الدول الاخرى من اى عدوان أو ضغط مع توفير الظروف المناسبة لتقرير جميع الشعوب مصيرها .

انظر ايضا : [فلسطين — ٧]

اورجواي :

٢٧ : احتلت قوات من جيش اورجواي مبنى البرلمان ، وذلك بعد ساعات من اعلان جوان ماريا بوردابيري رئيس اورجواي حل البرلمان ، وفرض الرقابة على الصحف ، ومنع الاجتماعات ، وتوليه كل السلطات في البلاد .

ايران :

٨ : وصل الى طهران سير اليك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا ، فى زيارة رسمية لايران تستغرق يومين ، يشترك بعدها فى الاجتماع السنوى للمجلس الوزارى للحلف المركزى الذى يعقد يومى ١٠ و ١١ يونيو .

١٤ : وصل الى طهران شى بنج فى وزير خارجية الصين ، فى زيارة رسمية لايران .

٢٢ : اعلن فى ايران أن دخل الفرد سوف يرتفع الى ٩٧٠ دولارا فى نهاية سنوات الخطة عام ١٩٧٨، حيث تبلغ الزيادة السنوية للدخل القومى ١ر١٢ ٪ .

٢٦ : اعلنت ايران ، فى البيان المشترك عن المحادثات التى اجراها أمير عباس هويدا رئيس وزرائها فى الاردن ، ان استمرار الاحتلال الاسرائيلى لاراضى الدول العربية يعد انتهاكا صارخا للقوانين الدولية ، ويعرض السلام العالمى للخطر .

انظر ايضا : [الاردن ٢٢] — [رومانيا ٢] — [المملكة المتحدة ١١ — ١٣] [يوغسلافيا ٣ — ٢٠]

ايسلندا :

١ : اتفق الرئيس الامريكى نكسون والرئيس الفرنسى جورج بومبيدو فى ختام مباحثاتهما فى ريكيافيك ، على تجديد فعالية حلف شمال الاطلنطى ، على نحو يمكنه من مواجهة المتطلبات المتغيرة للسبعينات .

١ : تحرشت السفن الايسلندية والبريطانية بعضهما ببعض فى اسوأ صدامات بينها منذ شهر سبتمبر الماضى ، بسبب الخلاف على حقوق الصيد فى المياه الاقليمية .

٢ : اعلن وزير خارجية ايسلندا ، انه اذا لم تتم اعادة النظر فى الاتفاقية المتعلقة بالقاعدة العسكرية الامريكية فى كيفلافيك بايسلندا من الان وحتى ستة أشهر ، فان على القوات الامريكية الجلاء عن هذه القاعدة .

ايطاليا :

٨ : وصل الى روما الملك فيصل ملك السعودية ، فى زيارة رسمية لايطاليا تستغرق يومين ، يجتمع خلالها بالرئيس الايطالى جيوفانى ليونى وجوليو اندريونى رئيس وزراء ايطاليا .

١٢ : استقالت الحكومة الايطالية برئاسة جوليو اندريونى ، أثر اجتماع لها ، بحثت خلاله قرار المؤتمر العام للحزب الديمقراطى المسيحى ، بالعودة الى الائتلاف مع الاشتراكيين ، وتكوين حكومة تمثل اليسار الوسط .

١٥ : أذيع فى كل من روما وزاجورسك [قرب موسكو] بيان يوصى كل مسيحى فى العالم ، بالاعتراف بالجوانب الايجابية للاشتراكية . وقد صدر هذا البيان عقب انتهاء الدورة الثالثة للمحادثات بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الارثوذكسية الروسية .

٢٠ : كلف جيوفانى ليونى رئيس جمهورية ايطاليا ، ماريانو رومور رئيس الوزراء السابق واحد زعماء الحزب المسيحى الديمقراطى ، بتشكيل الوزارة الايطالية الجديدة ، لتخلف وزارة جوليو اندريونى السابقة .

انظر ايضا : [فلسطين — ٤]

باكستان :

١٧ : وصل الى كراتشى شى بنج فى وزير خارجية الصين ، فى زيارة رسمية لباكستان تستغرق ٣ أيام ، لاجراء محادثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين .

٣٠ : تلقى جميع اعضاء الجمعية الوطنية فى باكستان ، خطابات تهديد بالقتل اذا هم ابدوا مشروع قانون فى الجمعية بالاعتراف ببنجلاديش

بنجلاديش :

١٠ : اعلن كمال حسين وزير خارجية بنجلاديش ، أن بلاده عرضت صداقتها على الصين ، ولكن لم يظهر اى رد فعل من جانب الصين تجاه هذا العرض .

١٨ : اذيع فى دكا والقاهرة ، بيان يعلن انشاء مكتب اتصال لكل من مصر وبنجلاديش فى عاصمتى البلدين ، يرأسه دبلوماسى على مستوى عال .

انظر ايضا : [باكستان — ٣٠]

بيرو :

٩ : قررت بيرو الانضمام الى مجموعة الدول غير المنحازة " كنتيجة منطقية للسياسة المستقلة التى تتبعها حكومتها " . وبذلك تكون بيرو العضو رقم ٦٠ فى مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ، الذى يعقد فى الجزائر فى شهر سبتمبر .

تونس :

١٢ : وصل الى تونس الملك فيصل ملك السعودية ، فى زيارة رسمية تستغرق يومين ، يجرى خلالهما محادثات مع الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة .

الجزائر :

١ : وصل الى الجزائر الامير نورودوم سيهانوك الرئيس الشرعى لكمبوديا ورئيس جبهتها الوطنية ، فى زيارة خاصة للجزائر تستغرق ٤ ايام ، بناء على دعوة من الرئيس الجزائرى هوارى بومدين .

٢٣ : اعلنت الشركة الوطنية الجزائرية للبترول " سوناتراك " وشركة هيسبان اويل الاسبانية ، انهما وقعتا اتفاق مشاركة لاستغلال وانتاج البترول فى الجزائر .

انظر ايضا : [بيرو — ٩] — [الولايات المتحدة — ٢١]

الجمهورية العربية اليمنية :

١ : رفضت حكومة اليمن الشمالية ، استقبال وفد رسمى من اليمن الديمقراطية الشعبية ، للاشتراك فى تشييع جنازة محمد على عثمان عضو المجلس الجمهورى .

٢ : طلبت الجمهورية العربية اليمنية من ممثل جامعة الدول العربية المقيم فى صنعاء، وهو الدبلوماسى السورى منير الرفاعى ، ان يوقف اتصالاته بين حكومتى اليمن الشمالية والجنوبية .

٢٧ : عين احمد محمد الباشا سفير اليمن الشمالية فى لبنان ، عضوا فى المجلس الجمهورى ، خلفا للشيخ محمد على عثمان الذى اغتيل فى الشهر الماضى .

جمهورية مصر العربية :

٦ : وصل الى القاهرة اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السورى ، على راس وفد عسكرى ، فى زيارة للقاهرة تستغرق عدة ايام .

٨ : وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير ، على تقديم قرض لمصر قيمته ٣٦ مليون دولار ، للاسهام فى تمويل المشروع الخاص بازالة ملوحة المياه ، لرى حوالى ٢٠٠ الف فدان فى مصر . ويتكلف المشروع ١٢٣٫٨ مليون دولار .

١٢ : وصل الى القاهرة وفد من الاتحاد الاشتراكى السودانى ، برئاسة الرائد ابو القاسم ابراهيم ، لاجراء مباحثات مع وفد اللجنة المركزية برئاسة الدكتور محمد حافظ غانم ، لدعم التعاون بين البلدين ، فى مجال التنظيم السياسى .

١٢ : اصدر الرئيس انور السادات ، تعليمات بمد الاعارة او الاجازة بدون مرتب لجميع المصريين العاملين فى ليبيا لمدة سنة أخرى ، وذلك لحين اتمام الوحدة الاندماجية بين البلدين ، ووضع تنظيم شامل لهؤلاء العاملين .

٢٢ : وصل الى القاهرة الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى ، فى زيارة رسمية لمصر ، لاجراء محادثات مع الرئيس السادات ، تتناول التطورات العربية والدولية الجارية ، والانجازات التى تمت فى المجالات المختلفة لتحقيق الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا .

انظر ايضا : [بنجلاديش ١٨] — [الدانمرك — ١٨] — [سوريا — ١٤] — [ليبيا — ١٠]

الدانمرك :

١٨ : وصل الى كوبنهاجن ، الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرية ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، يجرى خلالها مباحثات مع المسئولين فى الحكومة الدانمركية حول قضية الشرق الاوسط .

انظر ايضا : [المانيا الغربية — ٢٩] — [سويسرا — ٢٥]

رومانيا :

٢ : وصل الى بوخارست ، الشاه محمد رضا بهلوى شاه ايران ، فى زيارة رسمية لرومانيا تستغرق ٣ أيام .

انظر ايضا : [المانيا الغربية — ٣٠]

السودان :

٢٧ : وصل الى الخرطوم ، وفد سوفيتى لاجراء محادثات عسكرية واقتصادية مع المسئولين السودانيين ، ويضم الوفد ٩ خبراء عسكريين .

انظر ايضا : [اثيوبيا — ٢٣] — [مصر — ١٢]

سوريا :

٦ : وصل الى دمشق ، وفد من الشخصيات السياسية اللبنانية، تم اختياره رسميا لاجراء محادثات مع السلطات السورية ، فى محاولة جديدة من محاولات اعادة فتح الحدود التى اغلقتها سوريا مع لبنان فى مايو الماضى ، فى اعقاب اشتباكات الجيش اللبنانى مع المقاومة .

٩ : رفضت السلطات السورية ، عرضا لبنانيا بايفاد لجنة الى دمشق للتحقيق فى مسألة معاملة السوريين فى لبنان .

١٤ : وصل الى دمشق ، الرئيس المصرى انور السادات فى زيارة ليوم واحد ، بحث فيه مع حافظ الأسد الرئيس السورى ، الوضع العربى فى المنطقة ، والموقف فى لبنان . وقد بعث الرئيس المصرى من دمشق ، برسالة الى الرئيس اللبنانى فرنجية حول موضوع الوحدة الوطنية فى لبنان

١٥ : شملت الجبهة الشمالية على امتداد الخطوط السورية واللبنانية حالة من التوتر الحاد ، نتيجة للتحركات والاستعدادات الاسرائيلية عبر العاصمة فى مواجهة تلك الخطوط

انظر ايضا : [مصر — ٦] — [الكويت — ١٢]

سويسرا :

٢ : توصلت في جنيف ، الدول المصدرة للبترول [الاوبك] الى اتفاق مع الشركات الغربية الكبرى ، حول صيغة لانهاء النزاع الذى استمر ٣ شهور حول تحديد اسعار البترول ، بعد انخفاض سعر الدولار . ويتضمن الاتفاق زيادة السعر المعلن للبترول الخام بنسبة ١١٫٩٪ ابتداء من اول شهر يونيو ، وذلك لتعويض الدول المنتجة للبترول عن انخفاض قيمة الدولار .

٢٥ : بدأت في جنيف ، محادثات تجارية ذات طابع فني ، بين الولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية المشتركة ، وتتركز حول وسائل التعويضات التى تقدمها دول السوق المشتركة الى الولايات المتحدة من اسواق الصادرات التى قد تفقدها ، نتيجة لتوسيع السوق ، بانضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا .

شيلى :

١٥ : اعلن الالاف من عمال مناجم النحاس في جنوب شيلى ، الاضراب عن العمل ، وقرروا الزحف على العاصمة للمطالبة بزيادة اجورهم ، وقد نجح البوليس الشيلى في منع تقدم العمال المضربين نحو العاصمة .

٢١ : عزلت الاغلبية المعارضة بمجلس الشيوخ في شيلى ، اثنين من الوزراء ، وبذلك تكون المعارضة قد نجحت في اقالة ٥ وزراء منذ تولى الرئيس الشيلى سلفادور الليندى السلطة في نوفمبر سنة ١٩٧١ .

٢٩ : سحقت القوات الموالية للرئيس سلفادور الليندى رئيس شيلى ، محاولة انقلاب مسلح قامت بها عناصر متمردة من كتيبة المدرعات الاولى في الجيش ، كانت قد تمكنت من احتلال القصر الجمهورى في قلب سنتياجو .

الصين :

٦ : استقبل الزعيم الصيني ماوتسي تونج ، لى دوان سكرتير الحزب الشيوعي في فيتنام الشمالية ، وفام فان دونج رئيس الوزراء ، وتانه نجى عضو المكتب السياسي . وقد حضر شواين لاى رئيس الوزراء هذا الاجتماع .

انظر ايضا : (ايران — ١٤) — (باكستان — ١٧) (بنجلاديش ١٠) — (ماليزيا — ٢٠) — (المملكة المتحدة ٦ — ٨) — (الولايات المتحدة — ٨)

الصومال :

١٦ : وصل الرئيس الاوغندى عيدى امين الى مقديشيو قادما من اديس ابابا ، حيث اجرى محادثات مع الامبراطور هيلاسلاسي ، وقد صرح عيدى امين بأنه يحمل رسالة شخصية من هيلاسلاسي الى الرئيس الصومالي محمد سياد برى .

انظر ايضا : (اثيوبيا — ٢٢)

فرنسا :

١٢ : تم في باريس ، اتفاق جديد بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية ، في صورة بيان مشترك ، وقع عليها بالاحرف الاولى هنرى كيسنجر مستشار نيكسون ، ولو دوك تو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفيتنامي . ويهدف الاتفاق الجديد ، الى دعم اتفاق السلام الذى وقع بين البلدين في باريس في يناير الماضى .

١٣ : دعا حزب النظام الجديد ، وهو حزب فرنسي يميني متطرف ، الى وقف الهجرة الى فرنسا ، التى يوجد بها اكثر من مليوني مهاجر من العمال العرب والزنوج .

٢٢ : شهدت شوارع باريس ، اعنف اشتباكات منذ عام ١٩٦٨ بين رجال البوليس والمتظاهرين اليساريين ، اسفرت عن اصابة عشرات من رجال البوليس والمتظاهرين

٢٢ : اعلنت فرنسا رفض حكم اصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاى ، يدعوها لوقف تجاربها الذرية في المحيط الهادى ، وقال متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية : « ان فرنسا لاتعترف باختصاص المحكمة الدولية في اتخاذ قرار بشأن التجارب الذرية ، التى تعتبر من شئون الدفاع القومي لفرنسا » .

٢٦ : بدأت الاجتماعات بين الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو والزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف ، لبحث العلاقات السوفيتية الاوربية في اعقاب سلسلة الاتفاقات التى وقعها بريجنيف ونيكسون في واشنطن في الايام السابقة .

٢٧ : اعلن المتحدث الرسمي باسم قصر الرئاسة الفرنسي ، على اثر انتهاء زيارة الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف لفرنسا ، ان الرئيس جورج بومبيدو وبريجنيف قد « ناقشا ونسقا موقفيهما من اجل المناقشة المقبلة لمجلس الامن بشأن ازمة الشرق الاوسط ، وذلك باعتبار ان فرنسا والاتحاد السوفيتي عضوان دائمان في المجلس » .

٢٧ : وصل الى باريس ، الامير عبدالله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني السعودى . وجاء في بيان رسمي ان الامير عبد الله سيقوم بتفقد المنشآت الصناعية والعسكرية الفرنسية ، وذلك بناء على دعوة من وزير الدفاع الفرنسي .

٢٩ : اصدرت الحكومة الفرنسية كتابا ابيض حول تجارب فرنسا في المحيط الهادى ، ضمنته عددا من الابحاث والتقارير ، في محاولة لاثبات ان اخطار التلوث الناتجة عن التفجيرات النووية ، لا تكاد تذكر .

انظر ايضا : (الاتحاد السوفيتي —٧) — (المانيا الغربية — ٢١ — ٢٩) — (ايسلندا — ١) — (فلسطين — ٤)

فلسطين :

٣ : اعلن ايجال آلون نائب رئيسة وزراء اسرائيل ، ان اسرائيل لن تنسحب الى حدود ما قبل حرب سنة ١٩٦٧ تحت اى ظرف من الظروف ، وانه ليس من طريق غير التفاوض بين العرب واسرائيل ، لتحقيق السلام في الشرق الاوسط .

٤ : عقدت اسرائيل وفرنسا وايطاليا ، اتفاقا لانشاء كابل اتصالات تحت سطح البحر تبلغ تكاليفه ١٠٠ مليون دولار ، واعلن متحدث

يتسم الحكومة الاسرائيلية أن مستثمار اسرائيل الذى يبلغ ٥٠٪ فى هذا المشروع ، سيمول بقروض تمويله الاول من البنوك البريطانية .

٧ : بدأ فيلى براندت ، أول زيارة يقوم مستشار لالمانيا الاتحادية لاسرائيل ، وسط اجراءات أمن وصفت بأنها أدق ما اتخذ لعملية زائر أجنبى .

٢٠ : برز الجنرال اهارون ياريف ـ الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الاسرائيلية ـ الاستقالة من منصبه الحالى كمستشار لجولدا مئير للمهام الخاصة ، وذلك ليرشح نفسه فى الانتخابات القادمة تحت لواء حزب العمل .

٢٧ : أعلنت جولدا مئير رئيسة وزراء اسرائيل ، استعدادها للترشيح نفسها للانتخابات كرئيسة لحزب العمل فى الانتخابات القادمة ، وأنها ستواصل القيام بمهمة رئيسة الوزراء اذا فاز الحزب فى هذه الانتخابات .

٣٠ : اجتاحت اسرائيل موجة من الاضرابات المهنية والعمالية ، تطالب كلها برفع الاجور والمرتبات لمواجهة زيادة تكاليف المعيشة . وقد صرح يوسف الموجى وزير العمل الاسرائيلى ، بأن عدد المضربين يبلغ ١٧٠ ألفا من جميع الفئات .

٣٠ : صرح أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل ، ان المانيا الشرقية ؛ ووصفها بأنها أكثر بلاد الكتلة الشرقية عداء لاسرائيل ، وانها تضم عددا كبيرا من النازيين السابقين ، وذلك لان المانيا الشرقية رفضت أن تدفع تعويضات لاسرائيل مثلما فعلت المانيا الغربية .

٣٠ : صرح لورد بلشيل وزير الدولة بوزارة الخارجية البريطانية ، عن وصوله الى تل أبيب ، فى زيارة رسمية لاسرائيل ، بأنه لابد من اسهامه من مفوضاسمى عرب النزاع العربى الاسرائيلى سوصل الى حل .

انظر أيضا : (المانيا الغربية ــ ١٧) ــ (سوريا ــ ١٥) ــ (لبنان ــ ٢)

فنزويلا :

٢٢ : صدر الرئيس الفنزويلى رافائيل كولديرا ، قانونا يقضى بأن يتم خلال ٤ سنوات ، أن تصبح محطات الخدمة فى البلاد وعددها ١٧٨٤ محطة ، تحت اشراف شركة البترول الوطنية .

فيتنام الجنوبية :

١٥ : تجددت المعارك فى فيتنام ، بعد بضع ساعة فقط من الموعد الذى كان مقررا لتنفيذ وقف اطلاق النار ، طبقا للاتفاق الاخير بين كيسنجر ولو دوك ثو .

٢٧ : أعلنت حكومة فيتنام الجنوبية ، أنها ستتدخل عسكريا لمساندة نظام الحكم القائم فى بنوم بنه ، عندما تجد أن قرار الكونجرس الامريكى بوقف القصف الجوى لكمبوديا قد خلق موقفا خطيرا يهدد أمن فيتنام الجنوبية .

قبرص :

٢٣ : تعرضت قبرص لموجة جديدة من الانفجارات وأعمال العنف ، أدت الى مصرع عددمن انصار الرئيس مكاريوس .

٢٧ : قدم مبعوث الفاتيكان أوراق اعتماده الى الرئيس القبرصى مكاريوس ، وهذه هى أول مرة تقام علاقات دبلوماسية بين الفاتيكان وقبرص .

كمبوديا :

١٠ : شن ثوار كمبوديا هجوما صاروخيا مفاجئا على أهم المطارات المدنية والعسكرية فى كمبوديا فى وقت واحد ، وخاصة مطارى بنوم بنه المدنى والعسكرى ، ومطار بيك شانج فى مدينة تامبانج ، المدينة الثانية فى كمبوديا ، وقد لحقت بالمطارات خسائر فادحة .

١١ : صرح الامير سيهانوك الرئيس الشرعى لدولة كمبوديا ، بأنه قام أخيرا بعدة محاولات باءت بالفشل للتفاوض مع الولايات المتحدة حول اقرار سلام فى كمبوديا ، لا يكون فيه منتصر أو مهزوم » .

انظر أيضا : (الجزائر ــ ١) ــ (فيتنام الجنوبية ــ ٢٧) ــ (الولايات المتحدة ــ ٣)

كنــدا :

١٨ : وصلت أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ، الى العاصمة الكندية فى زيارة رسمية لكندا تستغرق ٦ أيام لاجراء محادثات رسمية مع بيير ترود رئيس وزراء كنـدا .

كوريا الشمالية :

١٧ : دعت كوريا الشمالية ، فى بيان أذاعته وكالتها الرسمية ، الى ازالة الخط العسكرى الفاصل بينها وبين كوريا الجنوبية ، والسماح لجميع الكوريين من الشمال والجنوب بالسفر الى القطاعين ، وذلك للمساعدة على بلوغ هدف اعادة توحيد كوريا سلميا .

٢٣ : أعلن كيم ايل سونج رئيس كوريا الشمالية ، رفضه اقتراح انضمام دولتى كوريا الى عضوية الامم المتحدة ، واقترح انضمامها كدولة واحدة ، مربطها نظام كونفدرالى . واقترح رئيس كوريا الشمالية أن يبقى الاتحاد الكونفدرالى بين شمال كوريا وجنوبها على النظامين الاجتماعيين القائمين فيهما فى الوقت الحاضر .

انظر أيضا : (ماليزيا ــ ٢٠)

الكويت :

١٢ : وافق مجلس الامة الكويتى فى جلسة سرية ، على تخصيص ١٠ ملايين دينار كويتى لدعم الجيش السورى .

١٢ : طلبت حكومة الكويت ، اعادة النظر فى مضمون اتفاقية المشاركة التى وقعتها مع شركتى برتش بتروليوم وجولف اويل اللتين تمتلكان شركة بترول الكويت ، وذلك بعد أن رفض مجلس الامة الكويتى التصديق على هذه الاتفاقية .

٢٤ : وافق مجلس الوزراء الكويتى ، على القانون الخاص بتطبيق نظام الخدمة العسكرية الالزامية فى الكويت للمواطنين الذين يتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة .

لبنان :

٢ : أذيع رسميا أن الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ، قرر الافراج ، على مراحل ، عن الفلسطينيين الذين مازالوا في السجن منذ اعتقالهم اثناء الاشتباكات التي وقعت في شهر مايو بين قوات الجيش والمقاومة . وقد تم الافراج فعلا عن ١٤ فلسطينيا، وذلك بمقتضى التفاهم الذى توصل اليه الرئيس سليمان فرنجية والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين .

٧ : اختتم في بيروت ، المؤتمر الدولي لمدن البحر المتوسط ، لبحث مكافحة التلوث في هذا البحر، اختتم أعماله باصدار « ميثاق بيروت » الذى يؤكد أن كل مدينة في حوض البحر المتوسط مسئولة من تلوث هذا البحر، كما يؤكد أن التلوث لا علاقة له بالحدود والمياه الاقليمية ، وان مكافحته تتطلب القيام بعمل دولي .

١١ : اصر زعماء طائفة السنة على استقالة الدكتور امين الحافظ من رئاسة الوزارة ، لعدم كفاية تمثيل السنيين في الوزارة اللبنانية .

١٢ : لم يتسن للمجلس النيابي اللبناني ان يعقد جلسته الخاصة التى كان من المقرر ان تطرح فيها الثقة بالوزارة الجديدة — بعد الاستماع لبيانها السياسي — بسبب مقاطعة ٣٨ نائبا للجلسة وعدم اكتمال هيئة الوزارة امام البرلمان ، باستقالة الوزيرين السنيين فيها ، وهما وزير البترول ووزير الاقتصاد .

١٣ : قررت حكومة لبنان ، استدعاء سفيرها في طرابلس ، لتطلب منه ايضاحات بشأن الخطاب الذى القاه العقيد القذافي في الذكرى الثالثة لجلاء القوات الامريكية من قاعدة هويلس ، وهاجم فيه الطائفة المارونية في لبنان .

١٤ : قدم الدكتور امين الحافظ رئيس وزراء لبنان استقالته ، بعد ان تعقدت الازمة ، بتأييد اغلبية الكتل البرلمانية لطائفة السنة في اصرارها على خروجه من الوزارة .

٢١ : كلف الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ، تقي الدين الصلح بتشكيل الوزارة الجديدة التى تخلف وزارة الدكتور امين الحافظ .

انظر ايضا : (الجمهورية العربية اليمنية — ٢٧) — (سوريا ٦ — ٩)

ليبيا :

٧ : بدأت اللجان الشعبية تتولى ادارة معظم البنوك والمدارس والمستشفيات ، استجابة لدعوة الرئيس معمر القذافي للشعب، لادارة مرافق البلاد .

١٠ : وصل الى طرابلس ، الرئيس أنور السادات لحضور احتفالات ليبيا بذكرى جلاء القوات الامريكية عن قاعدة عقبة بن نافع .

١١ : في الاحتفال بالذكرى الثالثة لجلاء آخر جندي أمريكي عن ليبيا ، أعلن العقيد معمر القذافي قرار مجلس قيادة الثورة بتأميم شركة بانكرهنت الامريكية للبترول ، وقرار الاعتراف بألمانيا الشرقية.

٣٠ : قررت ليبيا وألمانيا الديمقراطية اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

انظر ايضا : (مصر — ١٢ — ٢٢) — (لبنان — ١٣)

الهند :

١٢ : بدأت أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ، الاستعداد لتولي ادارة شئون ولاية اودار براديش اكبر ولايات الهند ، وذلك بعد ان استقالت حكومتها ، بسبب تمرد قوات البوليس الذى استمر فيها لمدة ٣ اسابيع .

انظر ايضا : (كندا — ١٨) — (يوغوسلافيا ١٥ — ١٧)

ماليزيا :

٢٠ : اعلن تون عبد الرازق رئيس وزراء ماليزيا ، انشاء علاقات دبلوماسية مع كوريا الشمالية، كما اعلن ان هناك مفاوضات تجرى لانشاء علاقات مماثلة مع الصين .

المجر :

٨ : اذاعت وكالة الأنباء المجرية ، ان اندراس هجيدوس رئيس الوزراء الاسبق ، واثنين من فلاسفة الحزب الشيوعي المجري، هما يانوس كيس وميهالي فايدا ، قد فصلوا من عضوية الحزب، لانهم عبروا عن وجهات نظر تتعارض مع المبادىء الاساسية للماركسية اللينينية ، وتتناقض مع سياسة الحزب الشيوعي المجري .

المكسيك :

٦ : قررت حكومتا المكسيك والمانيا الديمقراطية ، اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

المملكة المتحدة :

٥ : اعلن ان ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا ، قد شغل المنصبين الوزاريين اللذين أصبحا شاغرين اثر استقالة لورد جليكو وزير البحرية ، ولورد لامبتون وزير الطيران .

٦ : قررت الشركة البريطانية للبترول (بريتش بتروليام) ، رفع اسعار البترول الخام اعتبارا من اول يونيو بنسبة ١٥ ٪ للبترول القادم من الخليج العربي وبنسبة ٢٠٪ للبترول القادم من نيجيريا . وقد اتخذ هذا القرار على اثر اتفاق منظمة الاوبك وشركات البترول الغربية على زيادة اسعار البترول .

٦ : وصل تشي بنغ في وزير خارجية الصين ، في بداية جولة يزور خلالها بريطانيا وفرنسا وايران.

٨ : اعلن رسميا أن ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا ، قبل دعوة لزيارة الصين قدمها اليه تشي بنغ في وزير خارجية الصين . وهي اول زيارة يقوم بها رئيس وزراء بريطاني ، وتتم قبل نهاية العام الحالي .

١١ : وصل الى لندن ، هوشانج انصاري وزير الاقتصاد الايراني لاجراء محادثات مع المسئولين البريطانيين ، وعلى رأسهم

ادوارد هيث رئيس الوزراء ؟ لبحث تنفيذ المشروعات المشتركة في ايران ، وتنمية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين

١٢ : وصل الى لندن الرئيس النيجيري يعقوب جوون ، في زيارة رسمية تستغرق ٤ ايام ، بناء على دعوة من الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا .

١٣ : أعلنت الحكومة البريطانية ، انها توصلت الى اتفاق مبدئي مع ايران ، ينص على اقامة ٨ مشروعات في ايران ، تتكلف ٦٠٠ مليون دولار أمريكي ، من بينها مصنع للصلب تبلغ طاقته السنوية مليون طن .

١٣ : اعترفت بريطانيا بالنظام الجمهوري الجديد في اليونان ، واعلن متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ، أن النظام الجمهوري اليوناني يلبي شروط الاعتراف ، وهي وجود « احتمال معقول بالاستمرار في البقاء والسيطرة على اراضي البلاد » .

١٤ : تم توقيع اتفاقية ، تقدم بموجبها الحكومة البريطانية للاردن ، مبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني لتمويل وتنفيذ عدد من مشاريع خطة التنمية الثلاثية .

٢٦ : عاد الى لندن وفد بريطاني برئاسة دينيس جرينهيل الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، بعد زيارة سرية لتقصي الحقائق في روديسيا استغرقت ٤ أيام . وتعتبر هذه الزيارة اول اتصال بين المسئولين البريطانيين والروديسيين ، استئنافا « للحوار بينهما » الذي توقف منذ عدة الشهور .

انظر ايضا : (ايران – ٨) – (ايسلندا – ١) – (سويسرا – ٢٥) – (فلسطين ٤ – ٢٠) .

المملكة المغربية :

٦-٨ : قام الملك فيصل ملك السعودية بزيارة رسمية للمغرب استغرقت يومين ، بدعوة من الملك الحسن الثاني . وقد اذيع في نهايتها ، بيان مشترك عن زيارة الملك فيصل ومحادثاته مع الملك الحسن جاء فيه ان السعودية ستقدم المغرب معونة لتنفيذ بعض مشروعات التنمية .

الولايات المتحدة :

١ : اعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ، انه تجري حاليا مفاوضات لبيع اسلحة امريكية للسعودية ، بما يتراوح قيمتة بين ٥٠٠ مليون و ١٠٠ مليون دولار .

٢ : وافقت الحكومة الامريكية على الاتفاق التجاري الذي ابرم بين الاتحاد السوفيتي وشركة « اوكسيدنتال بتروليام الامريكية » الذي تمد الشركة بمقتضاه خطا لانابيب البترول قيمته ٨ مليارات دولار ، مقابل قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد الشركة الامريكية على مدى عشرين سنة ، بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا من المنتجات الكيماوية . ويعد هذا الاتفاق اضخم اتفاق تجاري في تاريخ الاتحاد السوفيتي مع شركة غربية .

٣ : أعلنت القيادة الامريكية في المحيط الهادي ، استمرار الغارات الجوية فوق كمبوديا لليوم الثامن والثمانين على التوالي .

٥ : صرح ويليام روجرز وزير الخارجية الامريكية ، بأن بيع الاسلحة الامريكية للسعودية ضروري « لدعم الامن الاقليمي في منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي » .

٧ : طالب السناتور الديمقراطي وليام فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ باستقالة الرئيس الامريكي نيكسون ونائبه سبيرو اجينو « ما لم يتمكن نيكسون من استعادة الثقة في حكومته » . وقال « ان فضيحة ووترجيت قد وضعتنا في موقف حرج امام العالم » .

٧ : اعلن الرئيس الامريكي نيكسون انه اختار كلارنس كيللي مدير بوليس مدينة كانساس لتولي منصب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي [المباحث العامة] .

٩ : اعلنت وزارة الزراعة الامريكية ، ان الصين الشعبية عقدت صفقة لاستيراد اكثر من مليون ونصف مليون طن محصول من القمح الامريكي ، ومليون طن من الذرة .

١٢ : اعلن كورنيلس نار وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشئون مساعدات الامن ، امام لجنة الشئون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ، ان برنامج المنح العسكرية الامريكية يهدف الى مساعدة الاردن على حل مشكلاته الداخلية ، وان تقديم معونة كافية للاردن ، أمر له من الاهمية بالنسبة لامن اسرائيل ، مثلما لتقديم المعونة العسكرية لاسرائيل نفسها .

١٤ : اعلن الرئيس نيكسون ، تجميد جميع اسعار الجملة والتجزئة في الولايات المتحدة لمدة ٦٠ يوما ، في محاولة لوقف التضخم الاقتصادي واعادة الثقة بالدولار .

١٨ : بدأت محادثات القمة بين الرئيس الامريكي نيكسون والزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف ، فيما وصفه المراقبون بأنه خطوة واسعة جديدة في الوفاق بين البلدين ، الذين بدا بزيارة نيكسون لموسكو في العام الماضي .

٢١ : وصلت محادثات القمة الامريكية السوفيتية الى ذروتها ، بتوقيع اتفاقيتين جديدتين ، تتضمن الاولى منهما ، تعهدا من الدولتين بعقد معاهدة دائمة للحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية في خلال العام القادم . وتنص الثانية على التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٢١ : اعلنت شركة البترول الامريكية « بترول لاند » ، انها قد وقعت عقدا مع شركة سوناتراك الجزائرية لشراء ٥٠٠ مليون جالون من الغاز المسال على مدى السنوات التسع القادمة .

٢٢ : تم توقيع اهم اتفاق اسفرت عنه محادثات القمة الامريكية

السوفيتية ؛ لمنع خطر نشوب الحرب النووية بين الدولتين الاعظم وحلفائهما . ونص الاتفاق على ان تمتنع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن استخدام القوة او التهديد بها ضد الجانب الاخر ، على ان تحتفظ كل من الدولتين الاعظم بحق استخدام القوة العسكرية للدفاع عن النفس ، او لاحترام التزاماتها نحو حلفائها . كما تم توقيع اتفاقين آخرين بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، للتوسع في التبادل التجاري بين البلدين .

٢٥ : اعلن البيان المشترك لمحادثات القمة السوفيتية الامريكية ، استمرار البحث عن وسائل للحد من انتاج الاسلحة الاستراتيجية واعادة السلام الى الهند الصينية وتوسيع التجارة بين الدولتين ، والعمل على ايجاد تسوية مبكرة للعلاقات بين الشرق والغرب . وذكر البيان ان الجانبين اتفقا على مواصلة بذل جهودهما من اجل التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط في اسرع وقت ممكن ، وان هذه التسوية « يجب ان تتفق مع مصالح جميع دول المنطقة ، والاتتعارض مع استقلال هذه الدول وسيادتها ، وان تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني » .

٢٧ : وافق مجلس الشيوخ الامريكي على تعديل مشروع قانون المساعدات العسكرية تعديلا ينص على منع المملكة العربية السعودية من تحويل ما قد تشتريه من الطائرات الامريكية الفانتوم الى اية دولة عربية اخرى ، كما ينص هذا التعديل على وقف شحنات قطع الغيار الخاصة بهذه الطائرات في حالة خرق السعودية لهذا الشرط .

٢٧ : استخدم الرئيس نيكسون حق الفيتو ، ضد قرار الكونجرس بوقف كل الاعتمادات الخاصة بمواصلة الغارات الجوية الامريكية ضد ثوار كمبوديا .

٢٩ : وقع الرئيس نيكسون قانونا باعتماد ٧٧ مليون دولار لتمويل فرق السلام الامريكية في عام ١٩٧٤ .

انظر ايضا : (الاتحاد السوفيتي ٨ — ٢٧ — ٢٩) — (ايسلندا — ١ — ٢) — (سويسرا — ٢٥) — (فرنسا — ١٣) — (كمبوديا — ١١)

اليابان :

٦ : اعلنت وزارة الخارجية اليابانية، ان الزيارة التي كان مقررا أن يقوم بها كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان الى موسكو في اغسطس القادم ، قد تأجلت بناء على طلب الاتحاد السوفيتي .

١٢ : اعلن ماسا يوشي اوهيرا وزير خارجية اليابان ، ان بلاده ستقدم معونة عاجلة الى دول غرب افريقيا ، التي تعاني من الجفاف تبلغ ٢٦٠ مليون ين [٩٨١ ألف دولار أمريكي]

٢١ : كذبت الحكومة اليابانية وصناعات استخدام الذرة في توليد الطاقة بان حكومة جنوب افريقيا قد طلبت من الحكومة اليابانية الاشتراك معها في انشاء مصنع بجنوب افريقيا لتكثيف اليورانيوم، واستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية .

يوغوسلافيا :

٣ : اعرب البيان المشترك عن المحادثات التي جرت بين شاه ايران والرئيس اليوغسلافي تيتو ، عن قلقهما بسبب تدهور الموقف في الشرق الاوسط ، وأكد انه يجب تحقيق السلام في المنطقة ، عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

١٥—١٧ : قامت انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ، بزيارة رسمية ليوغسلافيا لاجراء محادثات مع الرئيس تيتو حول حركة عدم الانحياز ، والاستعدادات لعقد مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر في شهر سبتمبر . وجاء في البيان المشترك الصادر في اعقاب الزيارة ، مطالبة يوغسلافيا والهند بالانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، وتأكيد البلدين لتمسكهما بسياسة عدم الانحياز .

١٩ : احيل الى التقاعد جنرال ايفان ميشكوفيتش مستشار الرئيس اليوغسلافي تيتو لشئون الامن ، والذي كان يشغل ايضا منصب مستشار مجلس الرئاسة .

٢٠ : اعلن اتفاق يوغوسلافيا وايران، على اقامة صناعات غذائية مشتركة ، اثر المباحثات التي جرت في بلجراد بين وزير التعاون والشئون الريفية الايراني والمسئولين اليوغسلاف .

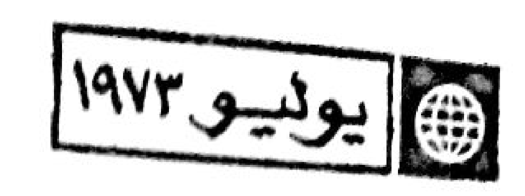
اليونان :

١ : اذاع الجنرال جورج بابادوبولوس رئيس الوزراء والوصي على العرش ، بيانا اعلن فيه أن حكومته اصدرت «امرا دستوريا» بتنحية الملك قسطنطين عن عرش اليونان ، والغاء الملكية ، واقامة جمهورية رئاسية في اليونان .

٢ : اعلن الملك قسطنطين ملك اليونان السابق ، في بيان وجهه الى الشعب اليوناني من منفاه في روما ، انه سيناضل من أجل العودة الى بلاده ، ودعا الشعب الى الاطاحة بنظام الكولونيلات ، وطالب باجراء استفتاء في اقصر وقت ليعلن الشعب رأيه في نظام الحكم ، ودعا الى الغاء الاحكام العرفية ، واصدار عفو سياسي شامل ، واعادة حرية الصحافة .

٨ : اعلنت الحكومة اليونانية مشروع الدستور الجديد المقرر طرحه للاستفتاء العام قبل يوم ٢٩ يوليو . وقد تضمن المشروع ١٢ بندا اساسيا ، اهمها أن نظام الحكم في اليونان سيكون سبع سنوات غير قابلة للتجديد .

انظر ايضا : (المملكة المتحدة — ١٣)



الاتحاد السوفيتي :

١١ : وقع في موسكو اتفاق للتعاون الاقتصادي بين فرنسا والاتحاد السوفيتي مدته عشر سنوات ، بهدف اطار تطور التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين خلال السنوات العشر القادمة، وهو أول اتفاق من نوعه يعقده الاتحاد السوفيتي مع دولة غربية .

١٢ : وصل الى موسكو السيد حافظ اسماعيل مستشار الرئيس أنور السادات لشئون الامن القومي، لعقد محادثات على مدى ٣ أيام مع القيادات والمسئولين في الاتحاد السوفيتي .

١٦ : اتفق الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية على افتتاح خط جوى مباشر بين بكين وموسكو .

١٧ : أصدر الاتحاد السوفيتي بيانا رسميا ، أعلن فيه موافقته ، من حيث المبدأ ، على اسداء معونة لفيتنام الشمالية لاعادة بنائها بعد الحرب . وقد صدر البيان في أعقاب زيارة استمرت اسبوعا ، قام بها للاتحاد السوفيتي ، كل من لي دوان زعيم حزب العمال (الشيوعي) في فيتنام الشمالية ، وفام فان دونج رئيس الوزراء .

٢٦ : أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده لاول مرة بصفة رسمية ، للتعاون على نطاق واسع مع السوق الاوروبية المشتركة ، على أن يتم ذلك عن طريق « الكوميكون » [مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل] الذي يضم الدول الشيوعية الاوروبية .

٢٧ : وتمت في موسكو اتفاقية بين فرنسا والاتحاد السوفيتي لزيادة التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي مدتها ١٠ سنوات. وقد وقعها من الجانب الفرنسي ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسي اثناء زيارته الرسمية للاتحاد السوفيتي .

٢٩ : اجرى تشاى شوفان نائب وزير التجارة الخارجية في حكومة الصين الشعبية ، محادثات مع المسئولين السوفيت ، لعقد اتفاقية تجارية بين موسكو وبكين تحدد حجم التبادل التجاري بينهما خلال العام الحالي .

٣٠ : أذيع في موسكو رسميا ، لاول مرة ، أن اجتماعا وديا لزعماء الاحزاب الشيوعية في ٨ دول اشتراكية هي : الاتحاد السوفيتي ، وبلغاريا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبولندا ، والمانيا الديمقراطية ، ومنغوليا ، قد بدأ في منطقة القرم السوفيتية ، لدراسة المسائل المتعلقة بتنمية البلاد الثنائية ، وكذلك المشكلات الدولية الجارية .

انظر أيضا : ايران (٢٣) ـ بلغاريا (٤) ـ السويد (١٠) ـ المجر (٢) ـ الولايات المتحدة (٦) ـ اليابان (٤ ـ ٢٥)

اثيوبيا :

٢٧ : دعا الامبراطور هيلاسلاسي جميع الافريقيين ، الى تأييد حقوق مصر الشرعية ، ومطالبة اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي المحتلة . وقد وجه الامبراطور هذه الدعوة في كلمة القاها اثناء مأدبة رسمية اقامها تكريما لسبايكا سفيلنس رئيس سيراليون .

الارجنتين :

١٢ : استقال الرئيس الارجنتيني هكتور كامبورا من رئاسة الجمهورية بعد ٤٩ يوما فقط قضاها في هذا المنصب ، وذلك لاتاحة الفرصة للجنرال جوان بيرون لتولى الرئاسة بدلا منه .

١٤ : أعلن الجنرال جوان بيرون زعيم حزب العدالة في الارجنتين ، انه وافق على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية . وقد وافق البرلمان بالاجماع على استقالة كامبورا رئيس الجمهورية ونائبه سولا نوليما ، وتسولى راؤول لاستيرى رئيس مجلس النواب منصب رئيس الجمهورية المؤقت .

الاردن :

٧ : قدمت الحكومة الاردنية احتجاجا الى الحكومة التونسية ، على تصريحات الرئيس بورقيبة التي اقترح فيها اقامة دولة فلسطينية في الضفة الشرقية لنهر الاردن .

١٠ : أنهى الملك حسين وزيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن زيارتهما الرسمية لايران ، والتي استغرقت ١٠ ايام .

١١ : وصل الملك حسين ملك الاردن الى لندن لاجراء محادثات مع كبار المسئولين البريطانيين ، حول النزاع العربي الاسرائيلي .

١٧ : أعلن متحدث رسمي في عمان ، أن مجلس الوزراء الاردني قرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس ، بعد أن استمع المجلس الى تقرير من زيد الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية عن المقابلة التي تمت بين السفير الاردني بتونس والرئيس بورقيبة ، بشأن تصريحات الرئيس التونسي عن اقامة دولة فلسطينية .

١٧ : أعلن الملك حسين ، تعيين محمد رسول الكيلاني رئيسا للمخابرات

العامة ، وهو المنصب الذي كان [illegible] ، وهو [illegible] الجيلاني [illegible] منصب مستشار [illegible] لشئون الامن القومي .

انظر ايضا : فلسطين (٢٥) .

اسبانيا :

٢٠ : اعلنت اسبانيا محادثاتها مع بريطانيا حول جبل طارق ، وقدمت شكوى الى داغهام السكرتير العام للامم المتحدة طالبت فيها بتطبيق قرار الجمعية العامة لانهاء الوضع الاستعماري في جبل طارق .

افغانستان :

١٧ : وقع انقلاب عسكري في افغانستان انهى الحكم الملكي ، واعلن النظام الجمهوري في البلاد . وقاد الانقلاب السردار محمد داود خان ابن عم الملك المخلوع محمد ظاهر شاه ورئيس الوزراء الاسبق .

١٨ : نصب محمد داود قائد الانقلاب نفسه رئيسا للجمهورية ، واحتفظ لنفسه بمنصبي وزير الدفاع والشئون الخارجية .

١٩ : أعلن الاتحاد السوفيتي اعترافه بالحكم الجمهوري الجديد في افغانستان ، وبذلك اصبح اول دولة تعترف بحكومة السردار محمد داود .

٢٢ : اعترفت باكستان ويوجوسلافيا والعراق وتركيا بنظام الحكم الجديد في افغانستان ، وبذلك أصبح عدد الدول التي اعترفت به حتى الان ١١ دولة ، بعد اعتراف الاتحاد السوفيتي وايران وبنجلاديش والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وليبيا واليمن الشعبية .

٢٩ : اعلن متحدث رسمي ان الرئيس الافغاني الجديد السردار محمد داود ، قد قبل الدعوة التي وجهها اليه الرئيس الليبي القذافي لزيارة ليبيا .

انظر ايضا : الصين (٢٨ —) — اليابان (٢٧) .

المانيا الاتحادية :

١ : واجه مشروع ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا ، الفاهم(؟) وادماج القوة النووية البريطانية والفرنسية معارضة من جانب المانيا الغربية بعد ابلاغ فيلي براندت مستشار المانيا الغربية الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، ان انشاء مثل هذه القوة النووية الموحدة ، كقوة ردع اوروبية ، لا يجب ان يتم قبل تأليف اتحاد سياسي اوروبي ، وهو ما لا ينتظر ان يحدث قبل عام ١٩٨٠ .

٨ : حطم ٣ آلاف من الالمان الغربيين جزءا من السور المكهرب الذي يفصل بين برلين الشرقية والغربية وجزءا آخر من « حائط برلين » في مظاهرة احتجاج على قيام جنود المانيا الشرقية باطلاق النار على بعض اشخاص حاولوا الهرب الى المانيا الغربية .

٨ : عقدت حكومة بون مع حكومة السودان ، اتفاقا يقضي بأن تقدم بون قرضا للسودان قيمته ٧٠ مليون مارك ، بفائدة قدرها ثلاثة ارباع في المائة ، يسدد على مدى ٥٠ سنة .

١١ : طار الى واشنطن فجأة فالتر شيل نائب المستشار الالماني ووزير الخارجية ، لاجراء محادثات مع الرئيس نيكسون .

اورجواي :

٥ : اشتد التوتر الذي يجتاح اورجواي فقد نزلت قوات الجيش الى شوارع مونتفيديو ، في حركة استعراض للقوة ، تهدف الى اقناع نحو نصف مليون عامل مضربين عن العمل ، باطاعة المرسوم الذي اصدرته الحكومة ، فيه وتنذرهم بالعودة الى العمل ، او مواجهة طردهم من وظائفهم .

اوغندا :

١٦ : وصل الى كمبالا موبوتو سيسي سيكو رئيس زائيري ، في زيارة رسمية لاوغندا تستغرق يومين .

٢٧ : أعلن عيدى أمين رئيس اوغندا ، ان منصبي وزير الدفاع ووزير الداخلية سيتولاهما رجال المخابرات ، كما سيتولون جميع الوظائف في الوزارتين .

ايران :

١٢ : وقعت ايران مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية جديدة لتصدير الغاز الطبيعي الايراني اليه ، بزيادة في الاسعار بنسبة ٣٥٪ .

٣٠ : اقر مجلس الشيوخ الايراني بالاجماع ، اتفاقية بترولية جديدة ، تنقل الاشراف الكامل على صناعة البترول الايرانية ، من اتحاد الشركات البريطانية والامريكية والفرنسية والهولندية الى ايران .

انظر ايضا : الاردن (١٠) — الصين (٣) — السعودية (١) — الولايات المتحدة (٢٢) .

ايرلندا الشمالية :

١ : اظهرت نتائج الانتخابات الايرلندية ان امكانية تشكيل حكومة تضم البروتستانت والكاثوليك اصبحت وشيكة ، بعد ان نجح عدد كبير من مرشحي الاحزاب التي تنادي بالمشاركة .

٨ : هاجم رجال منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي ، عددا من مراكز البوليس على جانبي الحدود بين ايرلندا الشمالية والجنوبية على السواء ، وذلك في هجوم فريد من نوعه ، اذ لم يسبق مهاجمة مراكز البوليس في البلدين في وقت واحد .

ايطاليا :

٧ : تشكلت الوزارة رقم ٣٥ في ايطاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، برئاسة ماريانو رومور وتتألف الوزارة من احزاب يسار الوسط أساسا . وقد اعلنت ان هدفها الرئيسي ، هو اخراج ايطاليا من ازمتها الاقتصادية .

باكستان :

٦ : صرح الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو ، بأن باكستان تقبل مبدأ الاعتراف ببنجلاديش ، لكنه اشترط للاعتراف الرسمي ، ان يتخلى الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجلاديش عن خطته الخاصة بتقديم ١٩٥ من

اسرى الحرب الباكستانيين الى المحاكمة .

٧ : اصدرت المحكمة العليا الباكستانية حكما باختصاص الجمعية الوطنية فى باكستان ، بالموافقة على اعتراف باكستان بدولة بنجلاديش .

٩ : قررت الجمعية الوطنية [البرلمان] منح الرئيس الباكستاني ذوالفقار على بوتو ، سلطة الاعتراف بدولة بنجلاديش ، اذا كان ذلك يتفق مع المصلحة الوطنية العليا لباكستان » .

١٠ : اعلن الرئيس الباكستاني ذوالفقار على بوتو امام الجمعية الوطنية انه لن يعترف ببنجلاديش ، الا بعد ان يخرج الهنود منها ».

٢٤ : وصل الى روالبندى وفد هندى من ٢٤ عضوا ، للقيام بمحاولة لتسوية المشكلة الانسانية التى نجمت عن الحرب بين الهند وباكستان عام ١٩٧١ . وتحدد هذه المباحثات مصير ١٩٥ من العسكريين الباكستانيين ، تريد بنجلاديش محاكمتهم .

بلغاريا :

٤ : وصل الى صوفيا الرئيس السوفيتي نيكولاى بودجورنى فى زيارة رسمية لبلغاريا ، تلبية لدعوة من مجلس الدولة [الرئاسة] البلغارى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٣٠) .

بيرو :

٢٣ : قررت بيرو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا ، فى اعقاب اول تفجير فى سلسلة التجارب النووية فى المحيط الهادى .

تايلاند :

٢ : وصل الى بانجوك ، وفد يمثل المؤتمر الاسلامى الدولى للالتقاء بالجاليات الاسلامية فى تايلاند . وكان الوفد قد زار الفلبين وسنغافورة وماليزيا واندونيسيا واستراليا .

٣٠ : قررت السلطات فى تايلاند ، الا تسمح لاسرائيل بالاشتراك فى دورة الشباب الاسيوى لكرة القدم والمقرر اقامتها فى العام القادم فى بانجوك .

تركيا :

١٤ : اوصى مجلس الامن القومى التركى بضرورة مد العمل بالاحكام العرفية فى المدن الرئيسية فى تركيا ، بمدة لا تقل عن شهرين آخرين .

٢٥ : اقترح مجلسا البرلمان التركى ، على مد فترة حالة الطوارىء لمدة شهرين اخرين فى انقرة واسطنبول ، ولشهر واحد فى اقليم ديار بكر فى جنوب شرق البلاد .

ترينداد :

٥ : وقعت خمس دول مطلة على البحر الكاريبي ، اتفاقية لانشاء سوق مشتركة بينها ، تضم ترينداد ، وجامايكا ، وتوباجو ، وبربادوس ، وجويانا .

جمهورية مصر العربية :

٦ : غادر القاهرة الى طرابلس ، الرئيس معمر القذافى ، بعد ان اختتم مشاوراته مع الرئيس أنور السادات ، ولقاءاته مع مختلف القيادات السياسية والتنفيذية فى مصر التى استغرقت ١٧ يوما .

١٧ : وصل الى القاهرة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على رأس وفد من قيادة المقاومة فى زيارة قصيرة لاجراء مشاورات سياسية .

١٨ : وصل الى القاهرة عبد المنعم الرفاعى ، الممثل الشخصى لملك الاردن والمندوب الدائم للاردن لدى جامعة الدول العربية ، لاجراء محادثات سياسية مع المسئولين فى مصر .

٢١ : سلم ممثلو المسيرة الشعبية الليبية ، الوثيقة المكتوبة بالدم ، الداعية الى اعلان الوحدة رسميا من اول سبتمبر ، وعادت افواج المسيرة من مرسى مطروح الى ليبيا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١١) ـ السودان (١٤) ـ فرنسا (١٥) ـ ليبيا (١١) ـ يوغوسلافيا (١١) .

السودان :

١٤ : وصل الى الخرطوم ، الفريق اول أحمد اسماعيل وزير الحربية المصرى ، على رأس وفد عسكرى ، فى زيارة تستغرق يومين ، بدعوة من وزير الدفاع السودانى ، وذلك فى ختام جولة أفريقية ، زار فيها الوزير المصرى كلا من الصومال وأثيوبيا .

انظر ايضا المانيا الاتحادية (٨) .

سوريا :

٦ : عاد اللواء مصطفى طلاس نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع السورى الى دمشق من هانوى ، بعد أن قام بزيارة رسمية الى جمهورية فيتنام الديمقراطية ، على رأس وفد عسكرى سورى ، بدعوة من الجنرال جياب وزير الدفاع .

السويد :

١٦ : سجل مرصد معهد اوبسالا السويدى ، تفجيرا نوويا تحت سطح الارض ، اجراه الاتحاد السوفيتي فى منطقة التجارب فى سيبريا .

١٠ : قدمت السويد الى مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، قائمة بـ ٩٢٥ تجربة لاسلحة ذرية اجريت فى العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، منها ٤٢٥ تجربة اجريت بعد توقيع اتفاقية موسكو للحظر الجزئى على التجارب الذرية عام ١٩٦٣ .

١٤ : دعا كريستر ويكمان وزير خارجية السويد ، الى عقد اجتماع عاجل للجنة الاستعمار التابعة للامم المتحدة ، لبحث المذابح التى ترتكبها البرتغال فى موزمبيق .

سويسرا :

٨ : تم التوصل الى اتفاق عام بين محافظى البنوك المركزية فى دول اوروبا الغربية وكندا والولايات

المتحدة واليابان) حول الازمة النقدية المجددة ، بعد تدهور سعر الدولار الى ادنى مستوى له فى اسواق النقد الدولية .

شيلي :

٤ : اعلنت وزارة الخارجية الشيلية ، ان خمسة من زعماء حركة « الوطن والحرية » الشيلية الفاشستية الذين كانوا الرؤوس المدبرة فى محاولة الانقلاب الاخيرة قد توجهوا الى سفارة اكوادور فى سانتياجو ، وطلبوا حق اللجوء السياسى الى اكوادور .

٦ : اعلن الرئيس سلفادور الليندى ، تشكيل حكومة جديدة تتسم بالتوازن بين مختلف الاحزاب الائتلاف الوطنى . وتضم الحكومة ٣ وزراء شيوعيين و ٤ اشتراكيين و ٣ راديكاليين ، اما باقى الاحزاب اليسارية فقد وزعت على خمس وزارات اخرى .

١٧ : اعلنت شيلى انها قررت الاشتراك فى مؤتمر دول عدم الانحياز الذى يعقد فى الجزائر فى اكتوبر القادم .

٢٥ : بدا الرئيس الماركسى سلفادور الليندى حوارا مع معارضيه ، بهدف تجنب اشتعال حرب أهلية فى شيلى . وبدا اجتماعه مع باتريشيو ويلوين زعيم الحزب المسيحى الديمقراطى ، وهو الحزب المعارض الرئيسى .

الصين :

٣ : استقبل شواين لاى رئيس وزراء الصين ، وفدا برلمانيا ايرانيا برئاسة جعفر شريف الامامى رئيس مجلس الشيوخ الايرانى .

٦ : استقبل شواين لاى رئيس وزراء الصين ، وفدا يتألف من ٨ من اعضاء الكونجرس الامريكى ، الذى يقوم بزيارة للصين تستغرق اسبوعين ، يجرى خلالها محادثات حول مشاكل الطاقة ، والسياسة ، ومسح المحيطات .

٨ : نجحت الصين فى انتاج ٦ اصناف جديدة من الارز ، باستخدام النظائر المشعة ، كمظهر من مظاهر استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية .

٢٨ : اعلنت الصين اعترافها بالنظام الجمهورى فى افغانستان .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٦ - ٢٩) - الولايات المتحدة (٤ - ٦ - ٢٧) .

العراق :

١ : اذاع راديو بغداد نبأ اغتيال الفريق أول حماد شهاب وزير الدفاع العراقى وعضو مجلس الثورة ، وأعلن الراديو أن ناظم كزار مدير الامن العام هو الذى قتل الفريق شهاب ، فى محاولة لقلب نظام الحكم فى البلاد .

٧ : أذاع راديو بغداد ، أنه تم اعدام ٢٢ من المدنيين والعسكريين رميا بالرصاص وهم المجموعة الاولى من المتهمين فى محاولة الانقلاب الفاشلة ، ضمن صراع السلطة بين اجنحة حزب البعث الحاكم هناك . وتضم هذه المجموعة ٧ من كبار المسئولين فى ادارة الامن العام بينهم اللواء ناظم كزار الذى قاد المحاولة .

٨ : تم اعدام ١٣ عراقيا آخرين ، بينهم محمد فاضل عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقى ورئيس الادارة العسكرية بالحزب .

٨ : عقدت القيادة القطرية لحزب البعث العراقى ، اجتماعا طارئا برئاسة الفريق احمد حسن البكر رئيس الجمهورية والامين العام للحزب . وتقرر فى الاجتماع ، اجراء انتخابات خلال ٤ شهور لانتخاب قيادة قطرية جديدة .

١١ : وصل الى بغداد ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على رأس وفد من المنظمة ، فى زيارة للعراق تستغرق عدة أيام ، لاجراء محادثات مع زعماء حزب البعث العراقى ، حول الموقف فى المنطقة ، واوضاع المقاومة الفلسطينية .

١٣ : اعلن مجلس قيادة الثورة العراقى تعديل الدستور المؤقت للعراق ، بحيث يكون الرئيس احمد حسن البكر ، هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ، ويتولى السلطة التنفيذية مباشرة كما تقرر انشاء سلطة للرقابة المالية العليا تتبع مجلس الثورة .

١٧ : وقع حزب البعث والحزب الشيوعى فى العراق ، ميثاقا للعمل الوطنى ودعا الحزبان الى قيام تعاون مع الحزب الديمقراطى الكردى ، لاقامة جبهة وطنية .

فرنسا :

٩ : وصل عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر الى باريس ، فى زيارة رسمية تستغرق ٣ ايام ، يجرى خلالها محادثات مع الرئيس بومبيدو حول الموقف فى الشرق الاوسط ، والبحر المتوسط ، وتصدير البترول ، بالاضافة الى العلاقات الثنائية بين البلدين .

١١ : أعلن عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، فى مؤتمر صحفى بباريس ، أن هناك امكانية لاجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والمقاومة الفلسطينية وقال « من الممكن أن يعيد الاسرائيليون والفلسطينيون اقامة وطن يسوده الاخاء ، فى اطار دولة متعددة الاجناس والاديان ، داخل حدود فلسطين كما كانت دائما » .

١٥ : أعلن روبير جالى وزير دفاع فرنسا ، أن الحكومة الفرنسية مصممة على المضى فى تجاربها النووية فى المحيط الهادى ، رغم احتجاج عدة دول على هذه التجارب ، بسبب الخوف من الاشعاعات الذرية .

١٥ : وصل الى باريس ، الدكتور الزيات وزير الخارجية المصرى ، لاجراء مباحثات مع ميشيل جوبير وزير الخارجية وكبار المسئولين الفرنسيين ، حول أزمة الشرق الاوسط .

١٧ : دعا جاك شيراك وزير زراعة فرنسا ، دول السوق الاوروبية المشتركة ، لاتخاذ اجراءات فورية ، لحماية امداداتها من المواد الغذائية ، فى مواجهة « السياسة الزراعية العدوانية

التى تتقدمها الولايات المتحدة تجاه دول السوق » .

٢١ : أجرت فرنسا تجربتها النووية الاولى هذا العام فى جنوب المحيط الهادى وقرب جزر موروروا . وكانت فرقاطة الاحتجاج النيوزيلندية «اوتاجو» مازالت تقف فى المنطقة المحظورة وعلى ظهرها احد الوزراء النيوزيلنديين .

٢٦ : فجرت فرنسا قنبلتها النووية الثانية هذا العام فى منطقة جزر موروروا جنوبى المحيط الهادى .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١١ ـ ٢٧) ـ المانيا الاتحادية (١) ـ ايران (٢٠) ـ بيرو [٢٣] ـ المملكة المتحدة (١) ـ اليونان (١٣) .

فلسطين :

١ : اضربت جميع مرافق المياه والسكك الحديدية والتليفونات والبريد والجمارك والضرائب فى اسرائيل بالشلل التام ، بعد أن أضرب جميع العاملين فيها ـ وعددهم ٥٠ ألفا ـ عن العمل لمدة ٢٤ ساعة ، مطالبين بزيادة الاجور .

٢ : أعلنت وزارة المالية الاسرائيلية ، انه تقرر رفع مرتب جولدا مائير رئيسة الوزراء بنسبة ٣٢٪ بحيث يبلغ ٢٩٠٠ ليرة اسرائيلية فى الشهر .

٢٠ : أعلنت اسرائيل والسوق الاوربية المشتركة ، فى بلاغ مشترك « تماثل وجهات النظر » بشأن انشاء منطقة تجارة حرة بالنسبة للضرورات التجارية . وذكر البلاغ أن الاتفاق تم بشأن تدابير التعاون الفنى .

٢٥ : اعلنت جولدا مائير فى بيان سياسى امام الكنيست ، انه لا يوجد بين البحر المتوسط والصحراء الشرقية ، مكان الا لدولتين فقط ، هما دولة يهودية (اسرائيل) ، واخرى عربية (الاردن) ، وان الفلسطينيين قادرون تماما على ان يجدوا لانفسهم وطنا فى الاردن .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٧) ـ تايلاند (٣٠) ـ مصر (١٧) ـ العراق (١١) ـ فرنسا (١١) ـ الكويت (١٢) ـ السعودية (١٦) ـ المملكة المتحدة (٣) ـ النروج « ٢٧ » ـ اليابان « ٢١ » .

فنلندا :

٣ : بدأ فى هلسنكى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، الذى يجمع وزراء خارجية ٣٥ دولة من الشرق والغرب ، فى اكبر محاولة تجرى منذ الحرب الثانية لتخفيف التوتر ، وتحقيق سلام دائم فى القارة الاوروبية .

٦ : أعلن ان مؤتمر الامن الاوروبى قد رفض بأغلبية الاصوات ، اقتراح دوم منتوف رئيس وزراء مالطة ، اشتراك تونس والجزائر فى المؤتمر .

٧ : أصدر مؤتمر الامن الاوروبى بيانا خاليا من القرارات او التوصيات المحددة ، واعلن ان المرحلة الثانية من المؤتمر ستعقد فى جنيف يوم ١٨ سبتمبر القادم .

فيتنام الجنوبية :

١٩ : اعلنت حكومة فيتنام الجنوبية وحكومة الثوار المؤقتة ، اتفاقهما على استئناف تبادل الاسرى المدنيين التابعين للطرفين يوم ٢٣ يوليو . وكان تبادل الاسرى بين الطرفين قد توقف منذ ٣ شهور .

٢١ : دعت فيتنام الجنوبية ، الى اجراء مفاوضات مباشرة بين دولتى فيتنام ، واعربت عن املها فى ان تؤدى هذه المفاوضات الى توحيد شطرى البلاد بالطرق السلمية .

قبرص :

٧ : اعلن المجمع المقدس للكنيسة اليونانية ، بطلان القرار الذى اصدره ٣ من اساقفة قبرص المنشقين ، والذى يقضى باعفاء الاسقف مكاريوس رئيس قبرص من منصبه الدينى ، كرئيس لاساقفة قبرص .

١٥ : اعلن المجمع الكنسى الموسع فى قبرص ، الذى دعاه الرئيس مكاريوس لتسوية الخلاف الكنسى فى قبرص ، قرارا بعزل اساقفة قبرص الثلاثة ، وهم رؤساء اساقفة مدن بافوس وكيرينا وكيتيوم . كما تقرر خفض درجتهم الى المرتبة العلمانية .

١٧ : قدم زينون سيفريس وزير الصحة القبرصى استقالته ، بعد تطور النزاع بين الرئيس مكاريوس واساقفة قبرص الثلاثة الذين طردوا من مناصبهم .

٢٨ : اعلن البوليس القبرصى ، نبأ اختطاف كريستوس فاكيس وزير العدل القبرصى من منزله ، بواسطة رجال الجنرال جريفاس زعيم منظمة ايوكا التى تدعو لانضمام قبرص الى اليونان ، وذلك بعد وقوع سلسلة انفجارات فى انحاء متفرقة من قبرص ، بلغت ٥٠ انفجارا فى ليلة واحدة .

الكاميرون :

٢ : اعلن الرئيس الكاميرونى احمدو اهيدجو ، انسحاب بلاده نهائيا من منظمة الاوكام ، «لانها اصبحت متخلفة» .

كوريا الجنوبية :

١٨ : وصل الى سيول ، ويليام روجرز وزير الخارجية الامريكى ، يرافقه فردريك دينت وزير التجارة الامريكى ، فى زيارة رسمية لكوريا الجنوبية تستغرق ثلاثة ايام .

الكويت :

٤ : صرح الشيخ سعد العبد الله الصباح وزير الدفاع الكويتى ، بأن الكويت ترفض اى قيد يقترن بعقود شراء الاسلحة ، لتحديد غرض استخدامها ، وذكر ان هناك عدة مصادر مستعدة لتزويد الكويت بالاسلحة التى اعتمدها البرلمان ، وهى ٤٢٢ مليون دينار [١١٢٦ مليون دولار] .

١٢ : وصل الى الكويت ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء محادثات مع المسئولين

هناك ».

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٦) ـ اليابان (١٦) .

لاوس :

٦ : سلم وفد جزائري ، رسالة من الرئيس الجزائري هواري بومدين الى سوفانا فوما رئيس حكومة لاوس الملكية ، تضمنت دعوة لاوس الى مؤتمر دول عدم الانحياز المقرر عقده في الجزائر في شهر سبتمبر القادم .

لبنان :

٨ : أعلنت مراسيم تأليف الوزارة اللبنانية الجديدة من ٢٢ وزيرا ، برئاسة تقي الدين الصلح ، بعد ازمة وزارية بدأت في ٢ يونيو الماضي ، حول اشتراك بهيج تقي الدين كوزير للداخلية ، ممثلا لكتلة كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي .

٢٥ : أكد تقي الدين الصلح رئيس وزراء لبنان ، التزام حكومته بسياسة التعاون مع الدول العربية ، وضمان «جو أخوي» للفلسطينيين المقيمين في لبنان .

ليبيا :

١٠ : صدر في طرابلس ، مرسوم يعطي للحكومة الليبية الحق في تقييد صادراتها من البترول ، وفرض قيود على شركات البترول الاجنبية العاملة في أراضيها وقت الحرب .

١٧ : أذاع راديو طرابلس ، ان مسيرة ضخمة تضم الالاف من ابناء الشعب الليبي ، اطلق عليها اسم « مسيرة الزحف » ، قد بدأت التحرك بالسيارات الى القاهرة ، من نقطة على الحدود التونسية الليبية في اقصى الغرب للمطالبة باتمام الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا في موعدها المحدد «اول سبتمبر المقبل» .

٢٥ : أذاع الرئيس الليبي القذافي ، لاول مرة ، نبأ استقالته من منصبه كرئيس لمجلس الثورة ، منذ يوم ١١ يونيو الماضي « تنفيذاً للوحدة ، وتهيئة المجال لها ، وازالة لعقباتها التي اولها منصبي بطبيعة الحال » .

٢٠ : أصدر مجلس قيادة الثورة الليبي بيانا أعلن فيه رفض استقالة القذافي .

٢١ : توجهت حشود ضخمة من الليبيين الى مقر اقامة الرئيس الليبي القذافي ، واعتصمت مطالبة بالعدول عن استقالته ، والعودة الى منصبه .

٢٣ : أعلن الرئيس القذافي عدوله عن الاستقالة ، حتى تقوم دولة الوحدة .

انظر أيضا : افغانستان (٢٩) ـ مصر (٩ ـ ٢١) .

مالاجاش :

١٣ : اعلن وزير داخلية مالاجاش ، انه تم احباط مؤامرة كانت تهدف الى الاطاحة بنظام الحكم .

المملكة العربية السعودية :

٢ : وصل الى الرياض ، عباس علي خلعتبري وزير خارجية ايران ، في زيارة رسمية تستغرق ٤ ايام ، يجري خلالها محادثات مع الملك فيصل وعمر السقاف وزير الخارجية ، تتناول الموقف في الخليج العربي ، والمسائل التي تهم البلدين .

١٦ : استقبل الملك فيصل ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

المملكة المتحدة :

١ : بدأت في بريطانيا حركة مقاطعة البضائع والمواصلات الفرنسية ، بناء على دعوة مؤتمر نقابات العمال البريطانية ، احتجاجا على التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي . وتستمر المقاطعة لمدة اسبوع واحد .

٣ : اعلن لورد بالنتيل وزير الدولة البريطاني ، أن بريطانيا واسرائيل غير متفقتين بشأن سبل تسوية أزمة الشرق الاوسط .

١٠ : اعلن استقلال جزر بهاما بالبحر الكاريبي رسميا عن بريطانيا ، وذلك بعد أن ظلت مستعمرة بريطانية لمدة ٣٠٠ سنة .

١٣ : قرر مجلس العموم البريطاني اجراء مناقشة حول المذبحة التي ارتكبتها القوات البرتغالية في موزمبيق ، في نفس الوقت الذي يكون فيه مارسيللو كايتانو رئيس وزراء البرتغال قد بدأ زيارته للندن .

١٦ : وصل الى لندن مارسيللو كايتانو رئيس وزراء البرتغال ، في زيارة لبريطانيا تستغرق ٤ أيام .

١٧ : اعلنت الحكومة البريطانية اعترافها بفيتنام الشمالية ، وشروعها في اجراء محادثات حول اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين . واعلنت انها ستظل تعترف بحكومة سايجون ، باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في فيتنام الجنوبية .

انظر ايضا : الاردن [١١] ـ اسبانيا [٢٠] ـ المانيا الاتحادية [١] ـ ايران [٣٠]

النرويج :

٢٧ : كشفت الحكومة النرويجية ، عن وجود منظمة ارهابية اسرائيلية تمارس نشاطها ضد العرب في الدول الاسكندنافية . وصرح لارس كورفال رئيس وزراء النرويج ، بأن جماعة من الاسرائيليين هي التي قتلت مواطنا مغربيا اسمه احمد بوشيكي منذ ايام في بلده ليلهامر .

النمسا :

٢ : وصل اليكسي كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي الى فيينا ، في زيارة تستغرق ٤ أيام ، يجري خلالها محادثات مع برونو كرايسكي مستشار حكومة النمسا حول الامن الاوربي ، والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين .

١٣ : بدأ الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري ، محادثاته في فيينا ، باجتماع عقده مع رودلف كير شلاجر وزير الخارجية . ثم استقبله الرئيس النمساوي فرانز يوناس ، وسلمه الدكتور الزيات رسالة من الرئيس السادات .

نيجيريا :

١٠ : بدأ وزراء التجارة الافريقيون

مستشاريهم في عاصمة نيجيريا ، حول توحيد موقف افريقيا من مستقبل العلاقات الاقتصادية مع دول السوق الاوربية المشتركة . ويحضر الاجتماع ممثلو ٣٩ دولة افريقية .

الولايات المتحدة الامريكية :

٤ : اعلن دافيد روكفلر رئيس مجلس ادارة « تشيز مانهاتن » ، انه وقع خلال زيارته الاخيرة لبكين ، اتفاقا مع بنك الصين ، يقضي بان يقوم كل بنك بتمثيل البنك الاخر في بلاده . وهو أول اتفاق يعقد بين بنك امريكي وآخر صيني منذ ٢٤ عاما .

٦ : اعلنت الولايات المتحدة اصرارها ، على ان اية اسلحة تباع للكويت لا يمكن نقلها الى اية دولةاخرى، بدون موافقتها .

٩ : اجتمع الرئيس الامريكي نيكسون مع هوان تشين رئيس مكتب الاتصال الدبلوماسي الصيني لدى الولايات المتحدة ، وحضر الاجتماع هنري كيسنجر مستشار نيكسون لشئون الامن القومي . وقد تناولت المحادثات الموقف الدولي عامة ، والمفاوضات بشأن وقف اطلاق النار في كمبوديا .

٦ : افتتحت الولايات المتحدة قنصلية لها في لينجراد ، وذلك مقابل اقامة قنصلية سوفييتية في مدينة سان فرانسيسكو .

٩ : وقعت الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا ، أول اتفاق لتبادل التمثيل القنصلي بينهما . وقد نص الاتفاق على اقامةقنصلية امريكية في براتيسلافا ، وقنصلية لتشيكوسلوفاكيا في شيكاغو .

١٧ : اعلن البيت الابيض رفضه لطلب لجنة مجلس الشيوخ التي تحقق في فضية ووترجيت ، الاستماع الى التسجيلات الكاملة لاحاديث نيكسون في البيت الابيض . واصدر نيكسون تعليمات الى جميع العاملين في البوليس السري والمخابرات ، بعدم الادلاء بأي شهادة امام اللجنة ، بخصوص هذه التسجيلات .

١٨ : قلد هنري كيسنجر مستشار نيكسون للشئون الامن القومي بالميدالية الذهبية لجمعية « الاسرة الانسانية » لعام ١٩٧٣ « لاسهامه في قضية السلام العالمي » .

٢٠ : وافق مجلس الشيوخ الامريكي بالاجماع ، على قرار تاريخي يحد من سلطة الرئيس الامريكي في شن حرب غير معلنة . وينص القرار على ان الرئيس الامريكي ممنوع من شن حروب لمدة تزيد على ٣٠ يوما الا بموافقة المجلس

٢١ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ، ان ٣ قاذفات استطلاع سوفييتية من طراز [ت.ى.٠ ٩٥] هبطت في كوبا لثاني مرة هذا العام .

٢٢ : وصل شاه ايران الى واشنطن ، في زيارة رسمية للولايات المتحدة تستغرق ٥ايام . وتتركز محادثاته مع الرئيس نيكسون على العلاقات بين البلدين ، وصفقة الاسلحة التي وقعت بين البلدين في العام الماضي ، ودور ايران في ملء الفراغ الذي نتج عن انتهاء الوجود العسكري البريطاني في منطقة الخليج العربي .

٢٦ : رفض الرئيس الامريكي نيكسون للمرة الثانية ، الامر القضائي الذي استصدرته لجنة التحقيق في فضية ووترجيت .

٢٧ : اعلن ان هنري كيسنجر مستشار الرئيس الامريكي لشئون الامن القومي ، قرر تأجيل زيارته لبكين الى ما بعد ١٥ اغسطس ، وهو الموعد المحدد لوقف الغارات على كمبوديا .

٢٨ : اصدر مجلس الشيوخ الامريكي ، لاول مرة في تاريخه ، قرارا بمنح زعماء الكونجرس سلطة دعوته للانعقاد خلال فترة العطلة الصيفية ، وذلك نتيجة لغضب الكونجرس من انتهاز الرئيس نيكسون فرصة عطلة الكونجرس، لبشن الغارات الجوية الكثيفة على فيتنام الشمالية في الصيف الماضي . ويقضي قرار المجلس ، بان من حق زعماء الكونجرس اتخاذ ما يرونه من اجراءات تستلزمها التطورات الخارجية او الداخلية .

٣٠ : صرح جون ويتلام رئيس وزراء استراليا ، عقب اجتماع له مع الرئيس نيكسون في واشنطن ، بان بلاده ليست دولة تابعة للولايات المتحدة ، وشن هجوما عنيفا على سياسة امريكا في منطقة جنوب شرق آسيا ، لانها اضاعت فرصة اقرار السلام في الهند الصينية منذ عام ١٩٥٤

٣٠ : وصل كاكوي تاناكا رئيس وزراء اليابان الى واشنطن ، في زيارة رسمية للولايات المتحدة تستغرق ٨ أيام ، يجري خلالها محادثات مع نيكسون ، وتتناول المشكلات الاسيوية والعالمية .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية [١١] — ايران [٣٠] — سويسرا [٨] — فرنسا [١٧] — كوريا الجنوبية [١٨] —

اليابان :

٤ : وصلت الى طوكيو ايكاترينا فورتسيفا وزيرة الثقافة السوفييتية ، في زيارة لليابان ، تلبية لدعوة من وزارة خارجية اليابان .

١٦ : وصل الى طوكيو ، وفد من مجلس الامة الكويتي ، برئاسة صالح الغنيم رئيس المجلس ، تلبية لدعوة موجهة من رئيس برلمان اليابان .

٢٠ : قامت جماعة من الفدائيين اليابانيين المنتمين الى منظمة « الجيش الثوري الاحمر » السرية اليابانية ، بالاستيلاء على طائرة ضخمة من طراز بوينج ٧٤٧ [جامبو] تابعة لشركة الطيران اليابانية ، فور اقلاعها من امستردام . واذاع خاطفو الطائرة بيانا اعلنوا فيه انهم يعملون في خدمة القضية الفلسطينية .

٢٥ : توصلت في طوكيو ، شركة اوكسيدنتال الامريكية للبترول ، وشركة طوكيو للبترول ، وشركة الباسو للغاز الطبيعي ، الى اتفاق ثلاثي مع الحكومة السوفييتية ، لاستغلال مصادر الغاز الطبيعي في شرق سيبيريا .

٢٧ : قررت اليابان الاعتراف بنظام الحكم الجمهوري الجديد في افغانستان .

انظر ايضا : سويسرا [٨] — تشيكوسلوفاكيا [٣٠] —

يوغسلافيا :

٩ : قرر مجلس الرئاسة اليوغسلافي

اختيار ميلنا ريبشتش رئيس الوزراء السابق نائبا للرئيس اليوغسلافي ، وبذلك اصبح الرجل الثاني بعد الرئيس تيتو . ومعنى ذلك انه هو الذي سيخلف دستوريا الرئيس تيتو في حالة وفاته او اعتزاله .

١١ : اختتم الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية ، محادثاته مع ميلوش مينتش نائب رئيس وزراء يوجسلافيا ووزير الخارجية ، بشأن الموقف في الشرق الاوسط، والمؤتمر القادم للدول غير المنحازة

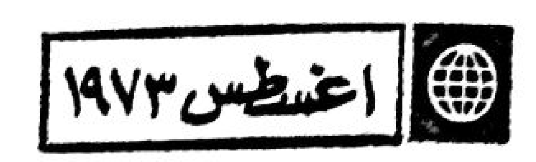
١٤ : وصل الى بلجراد نيكولاي تشاوسيسكو سكرتير عام الحزب الشيوعي الروماني ، لاجراء محادثات مع الرئيس اليوغسلافي تيتو .

اليونان :

١٣ : نفى قسطنطين كارامانليس رئيس وزراء اليونان الاسبق ، ما أذاعته وزارة الدفاع اليونانية من أن السلطات اليونانية احبطت مؤامرة لتشكيل حكومة يونانية في المنفى [في فرنسا] برئاسته

١٤ : دعا ٨٢ من النواب السابقين ، الشعب اليوناني الى الاجابة بالنفي في الاستفتاء الدستوري حول اعلان الجمهورية في اليونان، وذلك في بيان تم توزيعه على الصحف الاجنبية .

انظر ايضا : قبرص [٢٨] .



الاتحاد السوفيتي

٢ : وصل الى مدينة القرم ، لى دوان زعيم الحزب الشيوعي لفيتنام الشمالية . لحضور المحادثات التي يعقدها ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي ، مع عدد من زعماء دول اوربا الشرقية .

٨ : وقع الاتحاد السوفييتي وايران ، اتفاقا للتعاون في مجال منع حوادث القرصنة الجوية .

١٠ : اعلن الاتحاد السوفييتي انه اطلق سفينة فضاء جديدة الى المريخ ، تحمل اسم مارس — ٧ ، وهي رابع سفينة من نوعها يطلقها السوفييت خلال ٢١ يوما ، وتصل الى المجال المحيط بالمريخ في شهر مارس القادم .

١٢ : صدر في موسكو وطهران ، بيان مشترك عن زيارة امير عباس هويدا رئيس وزراء ايران للاتحاد السوفييتي . وقد اعلن في البيان ، ان البلدين اعربا عن قلقهما العميق ازاء الموقف الخطير في الشرق الاوسط ، واكدا ضرورة التوصل الى حل سياسي عادل لحل الازمة ، على اساس تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

انظر ايضا : اثيوبيا [٣٠]— السويد [٩] الصين (٨—٢١) — فلسطين [٢٠] الولايات المتحدة [١٧] .

الارجنتين

٤ : قرر مؤتمر الحزب الوطني لجبهة العدالة ، ترشيح الرئيس الاسبق الجنرال بيرون رئيسا للجمهورية، وزوجته نائبة له ، في انتخابات الرياسة التي تجري في شهر سبتمبر .

١١ : وصل الى بوينس ايرس ، الجنرال حاييم بارليف وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي [ورئيس الاركان السابق] في زيارة رسمية تستغرق يومين ، لاجراء

٣٠ : وافق البرلمان على قانون برد جميع اموال وممتلكات جوان بيرون الرئيس الاسبق والمرشح الحالي للرياسة ، والتي كان قد فقدها عقب انقلاب ١٩٥٥

انظر ايضا : الجزائر [٣١].

الاردن

٦—٧: قام الدكتور حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس المصري السادات ، بزيارة رسمية للاردن، اجتمع خلالها بالملك حسين ، وبزيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن ، وجرى استعراض شامل للوضع العربي ، وعلاقات مصر بالاردن .

٩ : طلب الاردن عقد مؤتمر لرؤساء دول المواجهة ، يعقد خلال شهر اغسطس .

٢٩ : وصل الى عمان اللواء مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري ، في زيارة للاردن تستغرق يومين، لاجراء محادثات مع زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن ووزير الدفاع

٢٩ : اتفق الاردن ولبنان ، على ان تستأنف الطائرات المدنية اللبنانية والاردنية رحلاتها الى عمان وبيروت ، ابتداء من اول سبتمبر، بعد انقطاع استمر اكثر من عامين

افغانستان

٢ : اعلن محمد داود رئيس جمهورية افغانستان الجديدة ، نبأ تشكيل وزارة برئاسته ، تتألف من ١٨ عضوا ، يحتفظ هو فيها بمنصبي الخارجية والدفاع .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية [٤]

المانيا الاتحادية

١٢ : بدأت في بون ، المحادثات الرسمية بين المجر والمانيا الغربية ، لاقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

المانيا الديمقراطية

١ : توفى فالتر اولبريشت رئيس مجلس الدولة فى جمهورية المانيا الديمقراطية

انظر ايضا الولايات المتحدة [١٠]

اندونيسيا

٥ : افرجت حكومة اندونيسيا عن ٢٦ شخصا من الشيوعيين الذين اعتقلوا اثر الانقلاب الفاشل لعام ١٩٦٥ ، وما زال اكثر من ١٢ الفا من الشيوعيين المعتقلين فى جزيرة « بورو » .

اوغندا

٢ : شن الرئيس الاوغندى عيدى امين ، هجوما عنيفا ضد بريطانيا فى مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث المنعقد فى اوتاوا عاصمة كندا تحت رئاسة بريطانيا ، وقد اتهم الرئيس الاوغندى بريطانيا ، فى رسالة منه الى المؤتمر ، بممارسة السياسة العنصرية ، وارتكاب اعمال من شأنها تقويض الاساس الذى يقوم عليه الكومنولث .

ايران

١٤ : تقرر ان تحل ايران محل كندا فى اللجنة الدولية للاشراف على وقف اطلاق النار فى فيتنام . وكانت كندا قد انسحبت من هذه اللجنة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٦ـ٨ ــ ١٢] ــ العراق (٢٢)

الباكستان

١٠ : انتخب فى جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ، شودرى فضل الله الرئيس السابق للجمعية الوطنية ، رئيسا لجمهورية باكستان لمدة خمس سنوات ، خلفا لذو الفقار على بوتو .

١٢ : اختار البرلمان الباكستانى باغلبية ١٠٨ اصوات ضد ٢٨ صوتا ، ذو الفقار على بوتو الرئيس السابق لباكستان وزعيم حزب الاغلبية بها ، رئيسا للوزراء .

١٧ : اعلن جام غلام كوادار رئيس حكومة اقليم بلوخستان ، احد اقاليم باكستان ، اعتقال عدد من كبار زعماء حزب عوامى المعارض ، ومن بين المعتقلين السردار عطا الله خان رئيس الوزراء السابق والزعيم الاقليمى للحزب . وقد وجهت الحكومة الى زعماء حزب عوامى ، تهمة ارتكاب اخطاء ادارية اثناء اشتراكهم فى الحكومة الائتلافية مع حزب جمعية علماء الاسلام .

١٨ : صرح ذو الفقار على بوتو رئيس وزراء باكستان ، بان الاحوال فى بلاده لاتسمح بعد برفع حالة الطوارىء المعلنة منذ حرب الهند وباكستان .

انظر ايضا : الهند [٢٨]

البرازيل

١٠ : انهى الجنرال حاييم بارليف وزير التجارة والصناعة الاسرائيلى [ورئيس الاركان السابق] زيارة للبرازيل استغرقت ٣ ايام ، واسفرت عن توضيح نقطتين ، وهما ان البرازيل لن تقوم بدور الوسيط فى ازمة الشرق الاوسط ، وان على اسرائيل الا تعلق اى امل للحصول على حق هبوط طائرات شركة العال الاسرائيلية فى البرازيل .

٢٦ : اصدر المشتركون فى الاجتماع السادس عشر للجنة التنسيق اللاتينية ــ الامريكية ، وثيقة ، اطلق عليها اعلان برازيليا ، اكدوا فيها ان دول امريكا اللاتينية ستطالب فى الاجتماعات الدولية القادمة باسهام اكبر للدول النامية فى التجارة العالمية ، لكى يتسنى لها التغلب على مشاكلها الاقتصادية .

انظر ايضا : مصر [٢٩]

بنجلاديش

٧ : وقعت فى داكا اتفاقية تتعهد فيها امريكا بامداد بنجلاديش بقمح قيمته ١١ مليون دولار

انظر ايضا : الجزائر [٣١] ــ مصر [١]

تايلاند

١٨ : صدر بيان تايلاندى ــ امريكى فى بانكوك عاصمة تايلاند ، جاء فيه ان الجانبين توصلا الى اتفاق يقضى بانسحاب القوات الامريكية من تايلاند على مراحل تدريجية و « ترتبط بمتطلبات الامن فى جنوب شرق آسيا » .

٢٢ : اعلن ثانوم كيتاكورن رئيس وزراء تايلاند ، ان الثوار الجبليين الذين حاولوا قلب الحكومة الملكية فى لاوس ، الذين القى القبض عليهم فى تايلاند ، سوف يقدمون لمحكمة عسكرية .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [١٤]

تانزانيا

٢٦ : شهد الرئيسان جوليوس نيريرى رئيس تانزانيا ، وكينيث كوندا رئيس زامبيا ، احتفال عبور خط السكك الحديدية [تانزام] الذى بنى بمساعدة الصين ، خط الحدود بين البلدين لاول مرة ، وهو الخط الذى تم منه ٩٧٠ كيلومترا .

تشاد

٢٨ : اعلن فرنسوا تومبالباى رئيس جمهورية تشاد ، تكوين حزب سياسى جديد بزعامته ، باسم « حزب الحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية » ، بعد حل الحزب الحاكم « الحزب التقدمى » خلال مؤتمر غير عادى للحزب .

الجزائر

٢٩ : بدأت فى العاصمة الجزائرية ، اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز والتى تستمر ٣ ايام ، تبحث خلالها الترتيبات الخاصة باجتماعات مؤتمر القمة الذى يعقد يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣ .

٣١ : قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول غير المنحازة ، التوصية بضم ٦ دول جديدة الى المؤتمر ، وهى : الارجنتين ، وبيرو ،

وبنجلاديش ، وعمان ، وقطر ، وبوتان .

الجمهورية العربية اليمنية

٦ : صدر قرار جمهوري يقضي بأن يتولى القاضي عبد الله الحجري عضو المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء اليمني ، مهام منصبه رئيس المجلس الجمهوري .

جمهورية مصر العربية

١ : قررت مصر وبنجلاديش ، انشاء بعثة دبلوماسية لكل منهما في عاصمة الاخرى .

٢ : غادر حافظ اسماعيل مستشار الرئيس السادات لشئون الامن القومي ، القاهرة ليبدأ جولة جديدة يزور خلالها رومانيا وبوغسلافيا .

٣ : وصل الى القاهرة حمدى مكناس وزير خارجية موريتانيا ، حاملا رسالة من الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة للرئيس السادات

١٠ : اذيع بيان مشترك في القاهرة وبلجراد ، عن المحادثات التي اجراها حافظ اسماعيل مستشار الرئيس لشئون الامن القومي ، مع متيار بيتشتش نائب رئيس جمهورية بوغسلافيا ، وميلوش مفيتش نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وجاء في البيان ان المحادثات تناولت جميع المسائل التي تتصل بالموقف في الشرق الاوسط .

٢٠ : وصل الى القاهرة ، الشيخ سحيم بن حمد آل ثان وزير خارجية قطر ، لاجراء مباحثات مع المسئولين .

٢١ : وصل الى القاهرة ، الرئيس جان بيدل بوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى في طريقة الى موسكو ، في زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي .

٢٣ : تم في القاهرة توقيع اتفاق القرض الذى ستقدمه بريطانيا لمصر ، وقيمته عشرة ملايين جنيه ، تسدد خلال ٢٥ عاما ، بسعر فائدة ٢٪ .

٢٥ : وصل الى القاهرة الرئيس الليبي معمر القذافي .

٢٧ : عاد الى القاهرة الرئيس السادات ، بعد رحلة عمل سياسي مكثف في السعودية وقطر وسوريا استغرقت ٥ ايام . وكانت المعركة هي موضوع البحث الاساسي في سلسلة الاجتماعات واللقاءات المغلقة التي عقدها الرئيس مع الملك فيصل ، والشيخ خليفة آل ثان ، والرئيس حافظ الاسد .

٢٧ : صدر في القاهرة وفي الدوحة ، بيان مشترك عن زيارة الرئيس السادات لقطر ، اكد ضرورة حشد كل الطاقات العربية لمواجهة العدوان الاسرائيلي ، وانه لاسلام في الشرق الاوسط الا بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، واسترداد شعب فلسطين لحقوقه .

٢٩ : وقع في القاهرة ، الرئيس المصري السادات ، والرئيس الليبي القذافي ، بيانا يعلن بدء قيام دولة الوحدة في اول سبتمبر . كذلك وقع الرئيسان قرارا بالخطوات الاولى في عملية اقامة دولة الوحدة من ١٣ مادة ، تحمل اثارا بعيدة بالنسبة للبلدين .

٣٠ : وصل الى القاهرة ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء مشاورات سياسية مع المسئولين في مصر .

٣١ : اذيع في القاهرة وطرابلس ، اول قرارين لتنفيذ الوحدة بين مصر وليبيا ، وهما قرار انشاء المنطقة الحرة ، وقرار اصدار الدينار العربي الحسابي .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٢٨] الاردن [٦—٧] المانيا الاتحادية [١٧] رومانيا [٥] سوريا [١٣—١٢] فلسطين [١٨] — ليبيا [٨]

دولة الامارات العربية المتحدة

٢٢ : وقعت مصادمات على الحدود ، بين قوات امارتي دبي والشارقة المنتميتين الى دولة الامارات العربية المتحدة ، بسبب الخلافات على « عين ماء » في الصحراء الفاصلة بين حدود الامارتين .

السودان

٢١ : قررت الحكومة السودانية ، اغلاق الجامعة الى اجل غير مسمى ، وتأجيل افتتاح جامعة ام درمان الاسلامية ، وتعطيل الدراسة في المعاهد العليا ، وذلك بعد المظاهرات التي حدثت في الجامعة ، والاشتباكات التي وقعت في الشوارع بين البوليس وطلبة جامعة الخرطوم ، الذين يطالبون بسقوط الحكومة .

سوريا

٩ : اجتمع عبد الحليم خدام نائب رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها مع فؤاد نفاع وزير خارجية لبنان ، لبحث العلاقات بين البلدين ، وتسوية الخلافات التي ادت الى قرار سوريا باغلاق الحدود مع لبنان في الشهور الماضية .

١١ : استقبل الرئيس حافظ الاسد الدكتور حسن صبري الخولي الذي سلمه رسالة من السادات في اجتماع استغرق ٤ ساعات.

١٢ : وصل الى دمشق، الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري ، لاجراء محادثات مع المسئولين السوريين على مدى يومين ، لتنسيق المواقف بين دمشق والقاهرة ، قبل زيارة فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة ، وبحث الاتجاه الى اجتماع الملوك والرؤساء العرب في الجزائر ، عقب انتهاء مؤتمر القمة للدول غير المنحازة .

١٧ : فتحت سوريا حدودها مع لبنان، بعد ان ظلت مغلقة منذ ٩ مايو الماضي .

١٩ : وصل الى دمشق ، ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، بعد زيارة لكل من موسكو وبغداد استغرقت كل منهما يومين ، اجرى خلالهما مباحثات مع المسئولين فيهما .

٢٦ : وصل الى دمشق ، تقي الدين الصلح رئيس وزراء لبنان ، لاجراء محادثات مع المسئولين في سوريا ، تتناول المسائل التي تهم البلدين ، ومنها التمهيد لاجتماع الرئيسين حافظ الاسد وسليمان فرنجية .

انظر ايضا : الاردن [٢٩] مصر [٢٧] اليابان [١٨] .

شيلي

٤ : اعلن الرئيس الشيلي سلفادور

الليندى ، حالــة الطوارىء ، لمواجهة سلسلة الاضرابات التى بدأتها العناصر اليمينية ، وادت الى وقف جميع انواع المواصلات فى البلاد . وقد جاء هذا الاعلان بعد ساعات من تقديم الحكومة استقالتها الى الليندى ، لاعطائه حرية الحوار مع المعارضــــة . التى تطالب بحكومة ائتلافية .

٩ : ادخل الرئيس الشيلى فى وزارته قادة القوات المسلحة الثلاثة ، ورئيس البوليس ، وذلك ضمن تعديل وزارى ، يستهدف اقرار الامن فى البلاد .

١٢ : انهى ٨ آلاف من سائقى الاتوبيسات اضرابهم عن العمل ، بعد ان وجهت حكــومة الرئيس الليندى انذارا الى عمال النقل البرى المضربين ، منحتهم فيه مهلة ٤٨ ساعة لانهاء الاضراب، واستئناف عملهم .

١٣ : قررت حكومة شيلى ، فى اجتماع طارىء برئاسة الرئيس الليندى، مصادرة سيارات النقل البرى ، بعد ان تحــدى اصــحاب هذه السيارات ــ وعددها ٤٥ الف سيارة ــ انذار الحكومة بانهاء الاضراب ، الذى تسبب فى ازمة حادة فى الوقود والمواد الغذائية.

١٨ : استقال جنرال سيزار روزقائد السلاح الجوى الشيلى من منصبه كوزير للاشغال العامة والنقل ، بعد محاولة فاشلة لانهاء اضراب عمال النقل ، الذى بدأ فى ٢٦ يوليو الماضى . وردا على هذه الاستقالة ، طلب الليندي مــن جنرال روز ان يستقيل ايضا من قيادة السلاح الجوى .

٢٠ : اعلن السلاح الجوى فى شــيلى حالة الطوارىء ، مطالبا بالابقاء على الجنرال سيزار روبز «قائدا او حد للسلاح » .

٢٣ : استصدرت احزاب المعارضــــــة اليمينية فى شيلى ، قرارا من مجلس النواب، يؤكد ان الحكومة قد انتهكت مبادىء المساواة امام القانون واستقلال الجــامعات ، وانها تقمع بعنف ، ممارسة حق الاجتماع ، وتعتدى على الحرية النقابية .

٢٧ : اعلن بوليس شيلى ، القبض على زعيم منظمة « الوطن والحرية » السرية ، وهى المنظمة اليمينيـــة المتطرفة ، التى تلعب دورا هاما فى الاضطرابات ضد البرنامــج الاشتراكى لحكومة الرئيس الليندى

٢٨ : اعلنت الاستقالة الجماعية لقــادة القوات المسلحة الشيلية ، الذين كانوا قد اشتركوا فى « وزارة التجمع الوطنى » التى كان قد شكلها الليندى فى الايام السابقة

الصــــين

١٧ : عاد الى بكين ، نوردوم سيهانوك الرئيس الشرعى لكمبوديا ، بعد زيارة لكوريا الشمالية امتدت ٢٥ يوما .

١٧ : اجتمع شواين لاى رئيس وزراء الصين فى بكين ، مع فام فان دونج رئيس وزراء فيتنام الشمالية، وبحثا المسائل التى تهم البلدين.

٢١ : تسلمت الصين أول طائرة بوينج امريكيــة طراز ٧٠٧ مــن بين الطائرات العشر المتعاقدة عليها، والمقرر تسليمها ، بمعدل طائرة واحدة كل شهر .

٢٢ : وقعت الصين البروتوكول الخاص بمعاهدة تلاتيلوكو ، التى تقضى بتجــريد امريكــا اللاتينية مــن الاسلحة النووية . وهى المعاهدة التى وقعتها من قبل الدول الغربية الكبرى ، والتى امكن بمقتضاها، لاول مرة ، انشاء منطقة مجردة من الاسلحة النووية .

٢٩ : اعلن رسميا، ان الحزب الشيوعى الصينى عقد مؤتمره العاشر فى بكين فى غضون الايام من ٢٤ الى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٧٣ ، برئاســـة ماوتسى تونج ، وانه أقر دســتورا جديدا للحزب ، وانتخب لجنة مركزية جديدة له.

٣٠ : اعيد انتخاب ماوتسى تونج رئيسا للجنة المركزية للحزب الشــيوعى الصينى ، كما تم انتخاب المكتب السياسى للحزب ، الذى يضم ٢١ من كبار اعضاء الحزب . كذلك تم تعيين ٥ نواب للرئيس ماو ، بينهم شواين لاى رئيس الوزراء ووانــج هونج زعيم الحــزب فى شنغهاى .

٣١ : عرض شواين لاى رئيس وزراء الصين ، فى تقريره للمؤتمــر العاشر للحزب الشيوعى الصينى على الاتحاد السوفيتى ، اعادة العلاقات بينهما الى حالتها الطبيعية على اساس المبادىء الخمســة للتعايش السلمى ، وضرورة تسوية مشكلة الحدود بين البلدين بطريقة سلمية ، عن طريق اجراء مفاوضات لايشوبها تهديد .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [١٥] ــ الولايات المتحدة [٢٣] ــ اليابان [١٨]

انظر ايضا : كنــدا [١٨] ــ نيوزيلندا [١٩] .

الفلبين

١٩ : بحث وفد وزراء خارجية الدول الاسلامية ، الذى يضم وزراء خارجيــة ليبيــا والسعودية والصــومال والسـنغال ، مع الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس فى اجتماع طويل ، موضــوع تحســين احوال المسلمين فى جنــوب الفلبين ، وقدموا اليــه مقترحاتهم .

فلسطين

٢ : اعلنت جولدا مائير ، فى الجلسة الختامية للمؤتمر الدولى للعمــال الصهاينة ، انه تجرى دراسات شاملة فى اسرائيل ، لخفض عدد الايدى العاملة العربيـــة التى تستوردها اسرائيل من الاراضى المحتلة .

١٠ : اقتحمت ٤ مقاتلات تابعة للسلاح الجوى الاسرائيلى ، المجال الجوى اللبنانى فوق مطــار بيروت ، واختطفت طــائرة ركاب مدنيــة تابعة لشركة طيران الشرق الاوسط اللبنانيــة والمؤجــرة للخطــوط العراقية ، وارغمتها على الاتجاه جنوبا للهبوط فى اسرائيل ، حيث اجرت تحقيقا لمدة ساعتين مع ركابها، ثم واصلت الطائرة رحلتها

١٤ : نظم اعضاء منظمة الفهود السوداء، الاسرائيلية ، مظاهرة فى عكا، يتقدمها النائب شالوم كوهين ، احد زعمــاء المنظمــة ، وذلك احتجاجا على اعتقال البوليس لمجموعة من الفهود الســوداء المضربين عن الطعام ، احتجاجا على التفرقة الاجتماعية بين اليهود الغربيين والشرقيين .

١٥ : توصــل زعمــاء حزب المــابئ الاسرائيلى ، الى اتفاق كامل حول الوضع فى الاراضى المحتلة خلال السنوات الاربع القادمة ، وذلك ضمن برنامج الحــزب فى الانتخابات العامة المقرر اجراؤها فى اواخر اكتوبر . ويقضــى

الاتفاق ، وضع خريطة جديدة لاسرائيل الموسعه ، بحيث تضم قطاعات من الاراضى العربية المحتله ، كما يشمل اقامة ميناء فى منطقة رفح ، والسماح لليهود بشراء الاراضى من العرب فى المناطق المحتلة .

١٥ : بدات المقاومة الفلسطينية فى نقل ادارة العلاقات الخارجية التابعة لها من لبنان ، الى دولة عربية اخرى لاسباب تتعلق بالامن

١٦ : اختطفت طائرة ركاب لبنانية ، وهى تفترس الساحل اللبنانى ، كانت قادمه من بنغازى فى ليبيا وتقل ١١٦ راكبا . وقد ارغمت الطائرة على الهبوط فى مطار اللد ، وهى محاطة بمقاتلات اسرائيلية من طراز فانتوم .

١٦ : قامت السلطات الاسرائيلية ، بالاستيلاء على ٣٥ الف هكتار من الاراضى المزروعة بالكروم فى منطقة بيت لحم بالضفة الغربية .

٢ : امضت جولدا مائير رئيسة وزراء

٢٠ : بدا فى القدس ، ثالث اجتماع لسفراء اسرائيل فى افريقيا ، وعددهم ٢٢ سفيرا ، لبحث نتائج السياسة العربية فى افريقيا ، وما ادت اليه من قطع خمس دول افريقيه علاقاتها مع اسرائيل .

انظر ايضا : الارجنتين [١١] ـ البرازيل [١٠] ـ مصر [٢٠] سوريا [١٩] ـ غينيا [٢٧] ـ النرويج [١٤] ـ الولايات المتحدة [٢٢] ـ [٢٠] ـ اليونان [٥ ـ ٧]

فيتنام الشمالية

٤ : اعترفت فيتنام الشمالية بجمهورية افغانستان ، كما اتفقت فيتنام الشمالية وايران ، على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٣] .

٢٨ : تبادلت الحكومة العراقية والحزب الديمقراطى الكردستانى ، لاول مرة منذ توقيع اتفاق الحكم الذاتى فى شهر مارس ١٩٧٠ ، التهم رسميا ، بشأن مسئولية تجدد الاشتباكات بين الجانبين فى الايام السابقة .

انظر ايضا : الكويت [٢٢] .

غينيا

٢٧ : اعلن الرئيس الغينى احمد

سيكوتورى فى راديو كوناكرى ، انه تم احباط مؤامرة كانت تهدف الى الاطاحة بحكومته . وقال ان لدى حكومته وثائق تدين عددا من الدول العربية ، واسرائيل ، وحكومة جنوب افريقيا ، بالاشتراك فى المؤامرة .

كمبوديا

٢ : نجحت قوات التحرير الكمبودية فى اختراق الخط الدفاعى الاستراتيجى الاول للعاصمة بنوم بنه .

١٢ : طلب اعضاء على مستوى عال فى حكومة الانقلاب الكمبودية ، من الحكومة الامريكية ان تضع الترتيبات اللازمة لعزل لون نول رئيس حكومة الانقلاب ، والسماح بعودة الامير سيهانوك فورا الى البلاد .

٢٥ : شن الثوار الكمبوديون ، اول هجوم لهم منذ وقف الغارات الامريكية على كمبوديا ، قصفوا خلاله مطار بوشنتون العسكرى والدولى ، الذى يبعد ٤ أميال نقط عن العاصمة بنوم بنه .

انظر ايضا : الصين [١٧] ـ الولايات المتحدة [١٤ ـ ١٥] .

كندا

٢ ـ ١١ : عقد فى اوتاوا ، مؤتمر القمة لدول الكومنولث ، برئاسة الملكة اليزابث ملكة بريطانيا . واعرب رؤساء حكومات الكومنولث ، فى البيان الختامى للمؤتمر ، عن قلقهم البالغ ازاء تدهور الموقف فى الشرق الاوسط ، والذى « يرجع مباشرة الى عدم تحقيق اى تقدم فى تطبيق القرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن » .

١٥ : طلب اتحاد الطيارين الكنديين ، الى الحكومة الكندية ، منع هبوط الطائرات الاسرائيلية فى مطارات كندا ، بالم تتعهد اسرائيل بعدم اعتراض الطائرات المدنية للدول الاخرى .

الكويت

٢٢ : اعلن الشيخ جابر الاحمد ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها ، ان العراق والكويت لم يتوصلا

الى اتفاق نهائى لتسوية الخلاف على الحدود الفاصلة بين الدولتين ، ولكنهما اتفقتا على مواصلة محادثاتهما فى هذا الشأن .

قبرص

٢٦ : اعلنت الحكومة القبرصية ، ان كريستوف فاكيس وزير العدل قد افرج عنه مختطفوه من منطقة ايوكا .

انظر ايضا : اليونان [٢٤]

لاوس

٢٠ : احبطت حكومة لاوس ، محاولة انقلاب قامت بها عناصر من السلاح الجوى ، تحت قيادة الجنرال تاو ما القائد السابق للسلاح المعروف بميوله اليمينية . وقد قتل أثناء المحاولة .

انظر ايضا : تايلاند [٢٢]

لبنان

٢٥ : اجتمع تقى الدين الصلح مع وفد للمقاومة برئاسة ياسر عرفات لاول مرة منذ تشكيل الوزارة اللبنانية فى ٨ يوليو الماضى ، حيث تم استعراض العلاقات بينهما .

انظر ايضا : الاردن [٢٩] ـ سوريا [١٧ ـ ٩ ـ ٢٦] ـ فلسطين [١٠]

ليبيا

٨ : انتهى الجانبان المصرى والليبى ، فى جلستهما الختامية بطرابلس ، من اعداد مشروع جاد عن النتائج الهامة للمباحثات التى اجرياها على مدى ٥ ايام متصلة ، وتركزت على تنفيذ اعلان بنغازى .

١١ : اصدر مجلس قيادة الثورة ، قرارا بتأميم ٥١٪ من جميع الاموال والحقوق والحصص والاسهم والمصالح المملوكة لشركة اوكسيدنتال ـ ليبيا للنفط .

١٧ : اعلنت ليبيا تأميم ٥١٪ من اكبر الشركات المنتجة للبترول فى اراضيها ، وهى مجموعة « اواسيز » التى تملكها شركات الكونتننتال

والمبراد اومارانون الامريكيــة وشمل الهولندية .

٢١ : اصدر مجلس قيادة الثورة الليبي قرارا بانشاء مؤسسة عامة للطاقة الذرية ، تلحق بمجلس الوزراء الليبي ، يكون مقرها طرابلس .

انظر ايضا مصر [٢٥-٢٩-٣١] — الفلبين [١٩] الولايات المتحدة [٩] اليابان [١٨]

الهند

٢٨ : وقعت الهند وباكستان ، اتفاقا يقضي باطلاق سراح ٦٠ الف اسير باكستاني ، ممن وقعوا في اسر الهند خلال حرب ديسمبر ١٩٧١ .

انظر ايضا : الباكستان [١٨]

المملكة المتحدة

٢٥ : اصدر ادوارد هيث اوامره باعلان حالة التأهب العام في جميع المصالح الحكومية والمؤسسات الصناعية ، وذلك بعد تزايد موجة الرسائل والقنابل الناسفة ، كان آخرها انفجار قنبلة في بنك انجلترا المركزي .

انظر ايضا : اوغندا [٧] — ايران [١١] مصر (٢٢) — فرنسا [٢٦] كندا (٢ — ١١)

المملكة العربية السعودية

٩ : قررت الحكومة السعودية ، اغلاق سوق تبادل العملات الاجنبية ، وذلك بسبب الاضطراب السائد في اسواق النقد .

انظر ايضا : ايران [٢٨] — مصر (٢٧) — الفلبين [١٩]

النرويج

١٤ : اعلنت النرويج ، ان ايجال ايال ضابط الامن في السفارة الاسرائيلية في اوسلو ، شخصا غير مرغوب فيه ، لصلته بالاسرائيليين المتهمين في حادث مقتل المواطن المغربي احمد بوشيكي ، وطلبت وزارة الخارجية النرويجية من اسرائيل سحبه فورا .

نيوزيلندا

١٩ : اعلنت حكومة نيوزيلندا ، ان فرنسا اجرت في ساعة ما تجربتها النووية الثالثة هذا العام ، بالقرب من جزر موروروا في المحيط الهادى ، على بعد ٧٢٠ ميلا من تاهيتي .

الولايات المتحدة الامريكية

١ : تعهدت الولايات المتحدة ، في البيان المشترك الصادر عن محادثات الرئيس الامريكي نيكسون ورئيس الوزراء الياباني تاناكا ، بتأييد مطلب اليابان الخاص بمنحها العضوية الدائمة في مجلس الامن ، والتي تضمن لها التمتع بحق الفيتو .

٢ : وافق مجلس الشيوخ باغلبية ٨٣ صوتا ضد ١٣ على تعيين وليام كولبي مديرا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية ، خلفا لجيمس شيلزنجر الذى اصبح وزيرا للدفاع .

٩ : بعثت الحكومة الامريكية بمذكرة الى ليبيا ، قالت فيها انها تعتبر تأميم ليبيا لشركة البترول بانكرهانت اجراء غير قانوني ، ومن اعمال الانتقام السياسى .

١٠ : بدأت في واشنطن المفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الديمقراطية ، لاقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

١٥ : اصدرت قيادة القوات الامريكية في المحيط الهادى من مقرها في هونولولو ، بيانا رسميا بوقف غاراتها على اراضى كمبوديا ، امتثالا لقرار الكونجرس الامريكى .

٢٠ : اعلن البوليس السرى الامريكى ، اكتشاف مؤامرة لاغتيال الرئيس نيكسون اثناء زيارته لمدينة نيواورليانز .

٢٢ : اعلن الرئيس الامريكي نيكسون ، استقالة وزير خارجيته وليم روجرز من منصبه ، وتعيين هنرى كيسنجر مستشاره لشئون الامن القومى بدلا منه اعتبارا من ٣ سبتمبر ، على أن يحتفظ كيسنجر بمنصبه الاساسى كمستشار لنيكسون .

٢٣ : وصل الى ستوني بروك بنيويورك ، ثلاثة من كبار علماء الطبيعة النووية الصينيين ، للاشتراك في مؤتمر دولي للعلوم النووية ، وذلك لاول مرة منذ ٣٠ عاما ، يشترك فيه علماء صينيون في مؤتمر دولي يعقد في الولايات المتحدة .

انظر ايضا : الارجنتين [٢] — المانيا الديمقراطية [٢٦] — بنجلادش [٧] — السويد (٩) الصين [٢١] فرنسا (٢٦) — كمبوديا [٦-١٢-١٤-٢٥] — ليبيا [١١ — ١٧] الفلبين [٢٤] .

اليابان

١٥ : بلغ حجم التبادل التجارى بين الصين واليابان ، خلال الستة الاشهر الاولى من العام الحالى ٨٧١ مليونا و ٤٨٢ الف دولار ، وهو اكبر رقم قياسى تحقق حتى الان بين البلدين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة [١] .

اليونان

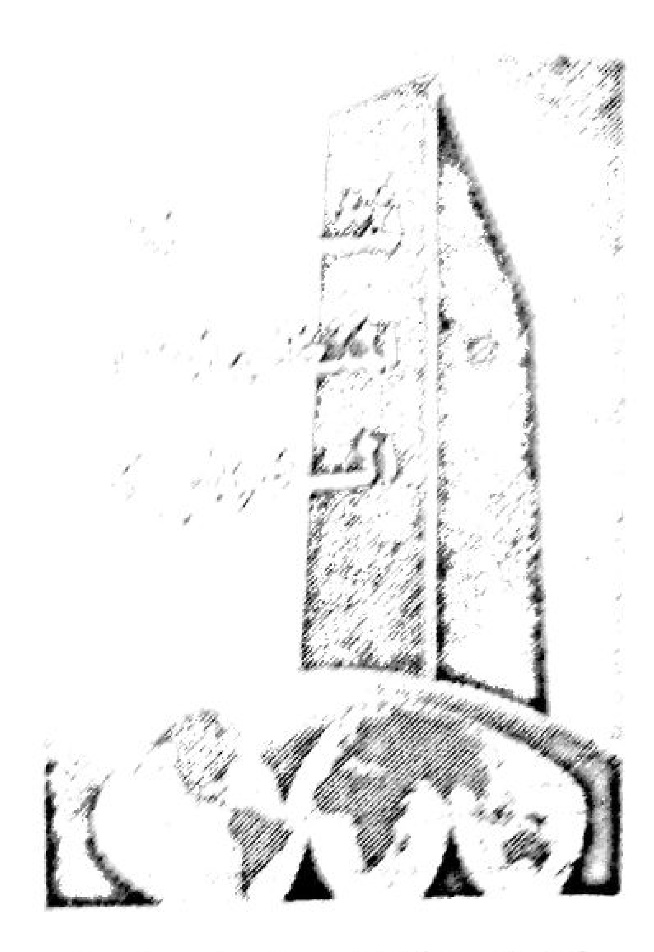
٥ : هاجم اثنان من الفدائيين الفلسطينيين ، بنيران الاسلحة الاوتوماتيكية ، المسافرين بمطار اثينا على طائرتين امريكيتين متجهتين الى تل ابيب .

٧ : وجه المدعى العام اليونانى تهمة القتل العمد الى الفدائيين الفلسطينيين .

٨ : وافق مجلس الوزراء اليونانى ، على قانون جديد يقضى بمصادرة جميع ممتلكات الاسرة المالكة السابقة في اليونان .

١٩ : اعلن الرئيس اليونانى جورج بابادوبولس ، العفو العام عن جميع المسجونين السياسيين في البلاد ، وتعهد باجراء انتخابات برلمانية في العام القادم ، وذلك بعد ساعات من حلفه اليمين ، كاول رئيس لجمهورية اليونان .

انظر ايضا : قبرص [٩] .

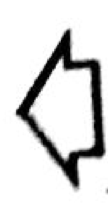


● احتلت مشكلة الشرق الاوسط في الامم المتحدة [illegible] مجلس الامن دورة خاصة طويلة [illegible] من اجل ايجاد تسوية سلمية للازمة . [illegible] الولايات المتحدة التي استضافت [illegible] من اسرائيل ضرورة التعاون مع السكرتير [illegible] لاراضي دول ثلاث اعضاء في الامم المتحدة [illegible] بسبب شكوى لبنان ضد اسرائيل التي قامت في [illegible] واستمر [illegible] في قاعدة عسكرية [illegible] ضد اسرائيل [illegible] ١٩٦٧ . اما الاجهزة الاخرى التابعة للامم المتحدة [illegible] الدورة ٢٨ للجمعية العامة [illegible] التي بدأت يوم ١٨ سبتمبر [illegible] دول جديدة هي : جمهورية المانيا الديمقراطية وجمهورية المانيا الاتحادية [illegible] المجلس الاقتصادي والاجتماعي [illegible] واعتمد تقاريره عن الاقاليم الخاضعة للوصاية [illegible] قام في خلال شهر اغسطس برحلة الى الشرق الاوسط [illegible] ومصر والاردن ، ثم توجه الى الجزائر ليحضر مؤتمر رؤساء دول وحكومات دول مجموعة عدم الانحياز .

■ وفي جامعة الدول العربية ، عقد مجلس الجامعة اجتماعات [illegible] في شهر يونيو [illegible] الجامعة كما عقد وزراء الاقتصاد العرب مؤتمرهم [illegible] الدولية . كذلك عقد مجلس الوحدة الاقتصادية دورته [illegible] القاهرة برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد المصري .

■ وبالنسبة للمنظمات الاخرى ، فقد عقدت منظمة الوحدة الافريقية مؤتمرها [illegible] رؤساء حكومات ٣٣ دولة افريقية [illegible] مجموعة عدم الانحياز ، بينما عقد [illegible]

ونقدم فيما يلي نشاط المنظمات الدولية في الشهور الثلاثة يونيو ويوليو واغسطس :





الجمعية العامة :

الدورة ٢٨ : بدأت الدورة ٢٨ للجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٨ سبتمبر ١٩٧٣ بمقر المنظمة فى نيويورك . ويضم مشروع جدول الاعمال المعروض على الجمعية ١٠٤ بنود . ومن أهم البنود المعروضة للبحث على الدورة الجديدة : الموقف فى الشرق الاوسط ، وتقرير لجنة تصفية الاستعمار ، وقبول عضوية جمهوريتى ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية ، والاثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، ومؤتمر نزع السلاح ، وسياسة الابرتهيد . هذا الى جانب عدد كبير من المسائل الاخرى المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، ومجلس الوصاية ، وحقوق الانسان ، والشئون الادارية الخاصة بالمنظمة (وثيقة جمعية عامة ٩١٠٠) . هذا وكان ممثل جمهورية الصين قد طلب فى ١٩ يوليو ١٩٧٣ اضافة بند خاص بادخال اللغة الصينية كلغة عمل فى الجمعية العامة ومجلس الامن ، على اعتبار أنها من الخمس لغات الرسمية للامم المتحدة . (وثيقة جمعية عامة ٩٠٩١) .

وسنقدم فى العدد القادم ، تفاصيل الجزء الاول من الدورة . (انظر تقرير : « السياسة العربية فى الدورة الجديدة للجمعية العامة » بقلم د . يس العيوطى ، صفحة ١٢٩ من هذا العدد) .

اللجان الخاصة :

الفضاء الخارجى : بدأت اللجنة الخاصة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى ، دورتها ١٦ فى نيويورك فى ٢٥ يونيو .

– عقدت مجموعة العمل التابعة للجنة الخاصة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجى والمختصة بالارسال الاذاعى المباشر ، دورتها الرابعة فى نيويورك من ١١ الى ٢٢ يونيو . وهذه المجموعة مكلفة ببحث الامكانيات الفنية المتاحة من خلال الارسال الاذاعى بواسطة الاقمار الصناعية ، وتأثير ذلك على الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية . وقد انتهت المجموعة من رفع تقريرها الى اللجنة ، موضحة أهمية الاستمرار فى دراسة الجوانب السياسية والقانونية للارسال الاذاعى المباشر ، الى جانب الاثار الفنية والاقتصادية .

المحيط الهندى :

عادت لجنة المحيط الهندى الى العمل فى نيويورك فى ١١ يونيو ، للاستمرار فى دراسة وسائل نزع سلاح منطقة المحيط الهندى .

قاع البحار :

بدأت لجنة الاستخدامات السلمية لقاع البحار والمحيطات فى يوم ٢ يوليو ، دورة جديدة فى جنيف ، تستمر ثمانية أسابيع ، للاعداد لمؤتمر قانون البحار الذى سيعقد فى سانتياجو فى ابريل ١٩٧٤ . وقد قسمت اللجنة أعمالها على ثلاث لجان فرعية .

لجنة تعريف العدوان :

أنهت اللجنة الخاصة بتعريف العدوان ، دورتها السادسة فى جنيف فى ٣٠ مايو ، بالموافقة على تقريرها الى الدورة ٢٨ للجمعية العامة . وكان أمام اللجنة ثلاثة اقتراحات مقدمة منذ دورة عام ١٩٦٩ . وقد قررت اللجنة فى ٣٠ أبريل ، تكوين مجموعة عمل ، لمحاولة وضع مشروع لتعريف العدوان ، وذلك بناء على مضمون التقرير الذى وضعته اللجنة من خلال المفاوضات التى دارت فى عام ١٩٧٢ . وفى ٢٨ مايو ، قدمت مجموعة العمل تقريرها الى اللجنة (وثيقة جمعية عامة

وقد اعربت اللجنة عن رضائها للتقدم الذى احرزته مجموعة العمل . ثم قدمت اللجنة بعد ذلك تقريرها الى الجمعية العامة .

مكافحة الارهاب :

عقدت اللجنة الخاصة بمكافحة الارهاب الدولى ، اجتماعاتها فى نيويورك من ١٦ يوليو الى ١٠ أغسطس ١٩٧٣ . وقد انتخبت اللجنة فى ٣٠ يوليو ، السفير وانج (كندا) ، وكلا من جيولا جلينك (المجر) ون حين (الهند) نائبين للرئيس .

وقد بدأت اللجنة فى ٣٣ [illegible] مناقشة عامة ، على [illegible] ممثلو الدول الاعضاء ، وعددهم ٣٥ دولة .

مكافحة الابرتهيد :

قررت اللجنة الخاصة بمكافحة الابرتهيد فى ٢٩ مايو ، [illegible] على مشروع [illegible] تعريف جريمة الابرتهيد ، كما وضعتها لجنة حقوق الانسان واقترحت عرضها على الجمعية العامة .

وفى ٥ يونيو ، بدأت اللجنة مناقشة المؤتمر [illegible] [illegible] لنقابات مواجهة الابرتهيد ، الذى عقد فى جنيف من ١٥ الى ١٦ يونيو . وقدمت اللجنة عددا من المقترحات للعرض على المؤتمر . كما قررت اشتراك عدد من أعضائها فى المؤتمر .

وفى ١٨ يونيو ، قررت اللجنة ارسال ممثلين عنها الى مؤتمر الاتحاد الدولى للطلبة للتضامن الدولى للشباب مع [illegible] شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وزمبابوى الذى عقد من ٢٤ الى ٢٦ يونيو ، ثم الى مؤتمر نظمه مجلس السلام العالمى عن الاستعمار والابرتهيد فى أفريقيا من ٢٩ يونيو الى ٢ يوليو . وكلا المؤتمرين فى ضواحى عاصمة [illegible] .

هذا ، وقد توجه وفد من اللجنة يضم ثلاثة اعضاء ، من بينهم رئيسها ادوين أجبو (نيجيريا) الى لندن ، حيث أجرى مشاورات هناك فى ١٩ و ٢٠ يونيو ، مع زعماء الحركة المضادة للابرتهيد فى بريطانيا .

وفى ٣ يوليو ، قدم رئيس اللجنة تقريرا لها ، عن مؤتمر المنظمات النقابية الذى عقد فى جنيف من ١٥ و ١٦ يونيو .

التفرقة العنصرية :

عقدت لجنة مكافحة التفرقة العنصرية ، دورتها الثامنة فى نيويورك من ٦ الى ٢٤ أغسطس واستمرت فى دراسة تقارير الدول الاعضاء حول المعاهدة [illegible] لمكافحة التفرقة العنصرية ، وكانت اللجنة قد عقدت دورتها [illegible]

نيويورك من ١٦ ابريل الى ٤ مايو (انظر العدد السابق) . وقد تضمن جدول اعمال الدورة ٩ دراسة بعض المادة ... من الاتفاقية ، والنظر فى الطلبات المقدمة ، وكذلك التقارير والمعلومات عن التفرقة العنصرية فى الاقاليم التابعة ، والتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونسكو .

مجلس الامن :

روديسيا : أنهى مجلس الامن فى ٢٣ مايو ، مناقشة مسألة تطبيق العقوبات على روديسيا الجنوبية ، والتى كان قد بدأها فى يوم ١٤ مايو (انظر العدد السابق من المجلة ص ٢٢٨) . وأصدر المجلس قرارا بأغلبية ١٢ صوتا ، مع امتناع كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، عن التصويت ، ينص على تدعيم العقوبات الاقتصادية المفروضة على نظم الاقلية البيضاء فى روديسيا ، ويوافق على تقرير اللجنة الخاصة لتنفيذ القرار رقم ٢٥٣ - ١٩٦٨ ، الذى يوصى باتخاذ تدابير جديدة لضمان عدم خرق الحصار المفروض اقتصاديا على روديسيا .

وكانت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، قد رفضت استخدام حق الفيتو ، بشأن الموافقة على مشروع قرار يدين كلا من جنوب افريقيا والبرتغال ، لعدم امتثالهما للقرار ٢٥٣ ، ويطلب من جميع الدول الحد من مشترياتها لبعض المواد الاساسية من جنوب افريقيا وموزمبيق وانجولا ، بنفس مستوى مشتريات عام ١٩٦٥ ، وذلك لضمان عدم تهريب روديسيا الصادرات ، عن طريق هذه الدول خرقا للحصار .

ايسلندا وبريطانيا : ارسلت حكومتا بريطانيا وايسلندا مذكرتين فى ٢٩ مايو ، الى رئيس مجلس الامن ، تتناولان وجهات النظر بشأن النزاع القائم بينهما حول مصائد الاسماك فى المياه القريبة من ايسلندا .

قبرص : أصدر مجلس الامن فى ١٥ يونيو ١٩٧٣ ، وبأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الصين عن التصويت ، قراره رقم ٣٣٤ الذى يوافق فيه على طلب السكرتير العام المقدم فى تقريره عن قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة فى قبرص (قدم التقرير الى المجلس فى ٣١ مايو ، الوثيقة مجلس امن ١٠٩٤١) بتجديد مدة بقاء تلك القوات ستة اشهر أخرى تنتهى فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ . ومما هو جدير بالذكر ، أن هذه القوات قد أرسلت الى قبرص بمقتضى قرار المجلس رقم ١٨٦ الصادر فى ٤ مارس ١٩٦٤ .

جمهوريتا المانيا الاتحادية والديمقراطية : وافق مجلس الامن فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ ، على الطلبين المقدمين من جمهوريتى المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية للانضمام الى الامم المتحدة . وقد تمت الموافقة بالاجماع (القرار رقم ٣٣٥) . وستعرض توصية المجلس على الدورة ٢٨ للجمعية العامة للموافقة على قبول هاتين الدولتين .

عضوية البهاما : وافق مجلس الامن بالاجماع ، على توصية بقبول عضوية البهاما فى الامم المتحدة فى يوم ١٨ يوليو ، واذا وافقت الجمعية العامة على ذلك ، فستكون البهاما العضو ١٣٥ فى الامم المتحدة .

الشرق الاوسط : بدأ مجلس الامن فى يوم ٦ يونيو ١٩٧٣ اجتماعاته لاجراء مناقشة شاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، تطبيقا للقرار رقم ٣٣١ الصادر فى ٢٠ ابريل ١٩٧٣ ، ولبحث التقرير الذى وضعه السكرتير العام فى هذا الشأن ، والذى قدم للمجلس بتاريخ ٢١ مايو (وثيقة مجلس أمن ١٠٩٢٩) ، والذى شارك فى وضعه الدكتور جونار يارنج ، المبعوث الخاص للسكرتير العام فى الشرق الاوسط .

وقد انقسمت مناقشات المجلس الى مرحلتين ، استمرت المرحلة الاولى من ٦ الى ١٤ يونيو ، واستمرت المرحلة الثانية من ٢٠ الى ٢٦ يوليو ، وكانت هذه أول مرة يتم فيها بحث شامل لمسألة الشرق الاوسط منذ عام ١٩٦٧ .

وبدأت مناقشات المجلس فى ٦ يونيو ، بأن قدم السكرتير العام كورت فالدهايم تقريره للمجلس ، بعرض لتطورات المسألة منذ عام ١٩٦٧ ، وقال ان جهودا هائلة قد بذلت من أجل التوصل الى حل ، ولكن النتائج كانت قليلة للغاية ، اذ لم يحدث أى تقدم فعلى نحو الحل . وأكد السكرتير العام استعداده التام ليكون تحت تصرف المجلس والحكومات المعنية ، لتشجيع التوصل الى موقف بناء فى مشكلة الشرق الاوسط . كما أكد ان مجلس الامن والامم المتحدة ، هما المكان الوحيد الذى يمكن للاطراف المعنية ان تلتقى فيه وان تتناقش .

ثم تحدث الدكتور محمد حسن الزيات ، وزير خارجية جمهورية مصر العربية ورئيس وفدها فى المناقشات ، فطلب من المجلس اصدار قرار بالانسحاب الفورى وغير المشروط لاسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، وأشار الى مسألة موقف اسرائيل من تفسير عبارة أراضى محتلة الواردة فى القرار ٢٤٢ ، فقال ان اسرائيل لا يمكن أن تتعدى فى حدودها ، الحدود الدولية لفلسطين ، وأشار ايضا الى ضرورة احترام حقوق شعب فلسطين . وأكد الدكتور الزيات أن اسرائيل ترفض السلم وتضع الشروط ، ثم طرح سؤالا رسميا الى المجلس ، فقال أن على المجلس أن يسأل اسرائيل عما اذا كانت تقبل أو لا تقبل مبدأ عدم امكانية ضم الاراضى بالقوة .

ثم تحدث بعد ذلك مندوب اسرائيل يوسف تكواه فدعا الدول العربية الى المفاوضات مع اسرائيل ، ابتداء بمحادثات تهدف الى فتح قناة السويس .

وتحدث بعد ذلك مندوب الاردن فطالب بانسحاب اسرائيل من كل الاراضى التى احتلت ، وضرورة صيانة وحماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى . وأدان تصرفات اسرائيل التى تهدف الى اجراء تعديلات فى الاراضى العربية المحتلة ، وخاصة فى مدينة القدس . وتحدث بعد ذلك فى ١٢

يونيو مندوب سوريا ، فطالب بوضع حد فورا للعدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية، وازالة آثار هذا العدوان ، وذلك بالبدء بسحب القوات الاسرائيلية بلا شروط ، من جميع الاراضي المحتلة ، وحماية حقوق شعب فلسطين على ارضه وفي وطنه . كما اشار المندوب السوري ، الى أن المساعدة العسكرية الامريكية المستمرة لاسرائيل ، تشجعها على الاستمرار في جرائمها ضد الدول العربية والشعب الفلسطيني .

وقد استمرت المناقشات بعد ذلك . وفي يوم ١١ يونيو ، طرح وزير الخارجية المصرى ، الدكتور الزيات عددا من الاسئلة المحددة أمام المجلس :

هناك أسئلة تتعلق بالمذكرة المقدمة من جونار يارنج في يوم ٨ فبراير ١٩٧١ ، اذ لاحظ الدكتور الزيات أن المذكرة تتعلق فقط بالاراضي المصرية المحتلة ، فهل كانت نية السكرتير العام تقديم مذكرات مماثلة تخص سوريا والاردن ؟ كذلك فان المذكرة لم تشر اطلاقا الى اقليم غزة ، فلماذا ؟ وأخيرا طلب الدكتور الزيات من السكرتير العام ، تاكيد واقعة أن الولايات المتحدة تؤيد تقديم جونار يارنج لمذكرته في فبراير ١٩٧١ ، وموقف السكرتير العام من مباحثات الدول الاربع الكبرى حول المسألة .

كذلك طرح الدكتور الزيات عددا آخر من الاسئلة أمام مجلس الامن :

أولا : هل يعني مبدأ عدم ضم الاراضي عن طريق الحرب ، انه لا يمكن أن تضم أية أراض على الاطلاق بهذه الوسيلة ، أم يعني أن ضم أجزاء صغيرة منتقاة من تلك الاراضي يجوز ضمها ، ولكن لا يجوز ضم أجزاء كبيرة منها ؟

ثانيا : هل مبدأ سلامة الاراضي الذي يتمسك به ويدافع عنه الجميع ، وينطبق على جميع الدول ، لم ينطبق عليها جميعا ما عدا الدول العربية ؟

ثالثا : هل ينطبق مبدأ حق تقرير المصير على الجميع فيما عدا الفلسطينيين ؟

وقد تحدث مندوب اسرائيل ردا على الدكتور الزيات فقال : ان مصر تريد أن تفرض على اسرائيل حدود يونيو ١٩٦٧ غير الآمنة ، وادعى أن مصر تريد تغيير مضمون القرار رقم ٢٤٢ .

وقدم الدكتور الزيات الى مجلس الامن تقريرا مفصلا عن تصويت الدول في مجلس الامن في نوفمبر ١٩٦٧ (وثيقة مجلس أمن ١٠٩٤٨) .

وفي ١٤ يونيو ، قدم السكرتير العام اجاباته على اسئلة الدكتور الزيات . فاشار الى أن الدكتور يارنج كان ينوى تقديم مذكرة خاصة بالاردن . أما بالنسبة لسوريا ، فانه لم يدخل في حوار معها ، بسبب عدم اعترافها بالقرار رقم ٢٤٢ . كذلك فان مسألة اقليم غزة ، تعد خارج اطار الاراضي المحتلة من الدول العربية ، على أساس أنها كانت فقط تحت الادارة المصرية الى حين التوصل الى تسوية لمسألة فلسطين . أما عن دور مباحثات الدول الاربع الكبرى وموقف السكرتير العام ، فقال فالدهايم انه لم يكن موجودا وقتها ، اذ لم يكن قد عين سكرتيرا عاما للامم المتحدة بعد ، وأضاف أن التفاصيل يمكن أن تقدم فقط من مندوبي الدول الاربع الكبرى .

ثم أجاب بعد ذلك رئيس المجلس ادم مالك عن الاسئلة الاخرى التي طرحها الدكتور الزيات على المجلس . وقد اعترض مندوبا الولايات المتحدة واسرائيل ، على قيام رئيس الدورة بالاجابة على الاسئلة ، الا أن ادم مالك أوضح ان اجابته لم تخرج عن كونها نصوصا من ميثاق المنظمة ، وقرارات صادرة عنها . وفي ١٤ يونيو . قرر المجلس تاجيل المناقشة الى شهر يوليو ، لاتاحة الفرصة أمام المشاورات ، ورغبة في التوصل الى نتيجة ايجابية .

الا أن المرحلة الثانية للمناقشات والتي استمرت من ٢٠ الى ٢٦ يوليو لم تسفر عن أى تقدم ، بسبب الاعتراض الامريكي على مشروع قرار تقدمت به الهند واندونيسيا وبناما وبيرو والسودان ويوغسلافيا وغينيا (وثيقة مجلس أمن ١٠٩٧٤) . ويتضمن مشروع القرار على :

« ان مجلس الامن وقد درس بصورة شاملة الوضع في الشرق الاوسط ، بعد أن استمع الى بيانات الوفود الاعضاء ،

واذ يؤكد مسئوليته الاساسية في حفظ واقرار السلام والامن الدوليين .

واذ يدرك أن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين يجب حمايتها وتأمينها ، وبعد أن أحيط علما بتقرير السكرتير العام للامم المتحدة . فانه :

١ ـ يعرب عن أسفه العميق لعدم استطاعة السكرتير العام أو مبعوثه الخاص أن يبلغ المجلس باي تقدم يذكر ، فيما يتعلق بجهود تنفيذ قرار المجلس رقم ٢٤٢ ، وأنه بعد ست سنوات لم يتضمن اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

٢ ـ يعرب عن أسفه الشديد لاستمرار احتلال اسرائيل للاراضي نتيجة نزاع عام ١٩٦٧ . مما يتعارض مع مبادىء الميثاق .

٣ ـ يعرب عن قلقه الشديد [illegible] عدم تعاون اسرائيل مع الممثل الخاص للسكرتير العام ، ويعرب عن مساندته لمبادرات الممثل الخاص والمشار اليها في مذكرته بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧١ .

٤ ـ يعرب عن ايمانه بان الحل السلمي العادل لقضية الشرق الاوسط ، لايمكن تحقيقه الا على أساس احترام السيادة الاقليمية والوطنية . واحترام حقوق جميع الدول في المنطقة ، والحقوق والامال المشروعة للشعب الفلسطيني .

٥ ـ يعلن انه لا يجوز ادخال تعديلات في الاراضي المحتلة ، يمكن أن تعرقل الحل السلمي النهائي ، او تؤثر على الحقوق السياسية والحقوق الاساسية الاخرى لاهالي هذه الاراضي .

٦ ـ يطلب من السكرتير العام وممثله الخاص أن يستأنفا ويواصلا جهودهما الرامية الى حل عادل وسلمي لقضية الشرق الاوسط .

٧ ـ يقرر تقديم تاييد كامل للسكرتير العام وممثله لتنفيذ مهمتهما .

٨ ـ يناشد جميع الاطراف المعنية ، التعاون مع السكرتير العام وممثله الخاص ·

٩ ـ يقرر عقد اجتماع عاجل فى حالة الضرورة ، كما يقرر ابقاء متابعته للمسالة ·

وقد جاء التصويت على المشروع بموافقة ١٣ دولة ، واعتراض الولايات المتحدة ، ولم تشترك الصين فى التصويت ·

لبنان واسرائيل :

عقد مجلس الامن اجتماعا طارئا فى ١٣ أغسطس ١٩٧٣ ، لبحث شكوى لبنان ضد اسرائيل ، التى قامت طائرات عسكرية تابعة لها ، بحمل طائرة مدنية لبنانية مؤجرة للعراق على تغيير مسارها اثناء طيرانها من فوق الاراضى اللبنانية ، وارغامها على الهبوط فى مطار عسكرى اسرائيلى ·

وقد بدأ مندوب لبنان ، ادوارد غرة ، مناقشات المجلس للمسالة ، فطالب باصدار قرار يدين بشدة عمل القرصنة الاسرائيلى ،وينذر اسرائيل بعدم العودة الى مثل هذه الاعمال · وقد رد مندوب اسرائيل بان أعاد تاكيد موقف الحكومة الاسرائيلية من هذه العمليات ، وأعلن أن الهدف هو ضرب زعماء المقاومة ، وان اسرائيل مصممة على القيام بعمليات مماثلة فى المستقبل ،اذا كان هذا سيمكنها من القبض على زعماء للمقاومة الفلسطينية ·

وقد اتضح من مناقشات المجلس ، أن جميع الدول الاعضاء ، باستثناء الولايات المتحدة، تدين بشدة العمل الاسرائيلى · وقد قدمت مجموعة دول عدم الانحياز ، مشروع قرار للمجلس ، على أساس تجنب فيتو أمريكى · ويدعو هذا المشروع ، الى ان يدين المجلس بشدة اسرائيل لانتهاكها مجال لبنان الجوى ، وتحويل طائرة لبنانية ، ويعلن أن العمل الاسرائيلى انتهاكا لاتفاق الهدنة مع لبنان ، ويدعو المنظمة الدولية للطيران المدنى والهيئات الاخرى الى اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل ، لضمان سلامة الطيران الدولى ، وينذر اسرائيل بان تكرار مثل هذه الاعمال ، سيؤدى الى اتخاذ المجلس خطوات فعالة ضدها ·

وقدمت فرنسا وبريطانيا مشروع قرار اخر ، وافق عليه المجلس بالاجماع فى ١٥ أغسطس · ويدين هذا القرار اسرائيل ، لخرقها المجال الجوى اللبنانى ، وانتهاكها سيادته الاقليمية ، وتحويلها بالقوة مسار طائرة ركاب لبنانية من الاجواء اللبنانية الى قاعدة عسكرية فى اسرائيل ، ويدعو المجلس اسرائيل الى الامتناع عن الاعمال التى تعد بمثابة انتهاك لسيادة ووحدة اراضى لبنان ، والتى من شانها ان تعرض للخطر سلامة وامن الطيران المدنى الدولى ، ويحذر المجلس اسرائيل من انه عند تكرار وقوع مثل هذه الاعمال ، فان المجلس سيبحث اتخاذ الاجراءات والتدابير الملائمة لتنفيذ قراره ·

مجلس الامم المتحدة لناميبيا :

اصدر المجلس بيانا فى ٢٩ مايو ، بشان الاتصالات الجارية بين السكرتير العام وحكومة جمهورية جنوب افريقيا حول وضع اقليم ناميبيا · ويرى المجلس عدم الموافقة على استمرار الاتصالات لانها لا تؤدى الى نتائج سوى الاضرار بالامم المتحدة ، والى اعتراف بالامر الواقع فى اقليم ناميبيا ، الذى تسيطر عليه جنوب افريقيا رغم قرارات الامم المتحدة ·

هذا ، وقد قام المجلس ابتداء من ٥ يونيو ، برحلة دامت ثلاثة اسابيع ، زار خلالها زامبيا وبستوانا وزائيرى وتانزانيا والسويد · وقد عاد اعضاء المجلس الى نيويورك فى ٢٦ يونيو ، بعد لقاء مع عدد من ممثلى شعب ناميبيا ، وبعد توقف قصير فى كل من جنيف وروما وباريس · وكان هدف هذه الرحلة ، بحث المساعدات الانسانية والتعليمية لشعب ناميبيا وكذلك جمع البيانات الاضافية عن الوضع فى الاقليم ·

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

تنظيم العمل : وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على عدد من القرارات بشان اعادة تنظيم عمله ، ويبدأ سريان النظام الجديد للعمل اعتبارا من أول عام ١٩٧٤ (انظر الوثيقة مجلس اقتصادى ١٣٤ ـ ٣ يوليو سنة ١٩٧٣) · وستنقسم فترات انعقاد المجلس فى العام ، الى اربعة اجتماعات ، يعقد الاول لمدة قصيرة فى شهر يناير ، بغرض تنظيم العمل للسنة كلها · ثم تعقد دورة فى الربع الثانى من العام ، ودورة أخرى فى الربع الثالث من العام ، ويعقد الجزء الختامى من الدورة الثانية فى خلال فترة انعقاد الجمعية العامة · وتبدأ فى عام ١٩٧٤ الدورة العادية ٥٦ فى يوم الثلاثاء الثانى من شهر ابريل والدورة ٥٧ فى يوم الاربعاء الاول من شهر يوليو · وسيتم تنظيم مواعيد اجتماعات جميع الاجهزة واللجان التابعة للمجلس بناء على هذه المواعيد ، كما يطلب من الهيئات والمنظمات والوكالات الاخرى التى يرتبط عملها بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أن تاخذ فى الحسبان المواعيد الثابتة لدورات المجلس ·

هذا ، وقد تقرر تنظيم جدول الاعمال ، بحيث لا يحدث تكرار ، وعلى اساس توزيع متوازن للبنود بين الدورتين ، كما تم تنظيم اسلوب عمل اللجان التابعة ونظام اثبات محاضرها ، والاسلوب الخاص بالقرارات وكيفية وضعها ·

الدورة ٥٥ : عقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورته ٥٥ فى جنيف من ٤ يوليو الى ١٠ أغسطس · وقد افتتح السكرتير العام للامم المتحدة كورت فالدهايم أعمال الدورة ، ثم وافق المجلس على مشروع جدول الاعمال الذى يضم ٢٩ بندا (وثيقة مجلس اقتصادى ٥٣٥٧) ، بعد أن اجرى بعض التعديلات ، اذ قرر أن يبحث البند ٨ من جدول اعمال الجزء الثانى من دورته التى تعقد فى اكتوبر ونوفمبر فى هذا الجزء من الدورة · كما رأى توجيه مسالة القروض الخاصة بالتصدير ، كوسيلة لزيادة صادرات الدول النامية (البند ١٣) الى مجلس التجارة والتنمية ·

وقد بدأ المجلس فى ٥ يوليو ، المناقشة العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بما فى ذلك عمليات التنمية الاقليمية ، وعقد الامم المتحدة الثانى للتنمية واستراتيجية التنمية ·

وقد انتهت المناقشة العامة فى ١٢ يوليو ، ثم بدأ فى ١٦ يوليو عمله

من خلال اللجنة الاقتصادية ، واللجنة الاجتماعية ، ولجنة التنسيق .

وقد اوصت لجنة الاقتصادية في ١٦ يونيو ، بضم كندا الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، كما وافقت في ٣ اغسطس على توصية بتكوين لجنة اقتصادية لغرب امريقيا ، بناء على اقتراح تقدمت به لبنان . وقد وافق المجلس في اغسطس على هذه التوصية .

لجنة حقوق الانسان :

– عقدت اللجنة الفرعية لحماية الاقليات دورتها ٢٦ في جنيف من ٣ الى ٢١ سبتمبر ، وتضمن جدول أعمال الدورة ١٥ بندا ، من بينها الاستغلال غير المشروع للعمال ، وحماية الافراد في الدول الاجنبية ، وتاثير المعونة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية على حقوق الانسان ، ومسألة منع وعقاب جريمة ابادة الشعوب ، ومسألة تجارة الرق .

– اشترك عدد من خبراء القانون في الدول العربية والافريقية في دورة تدريبية عن « حقوق الانسان في ادارة العدالة » ، عقدت في القاهرة من ١٨ يونيو الى ٧ يوليو ١٩٧٣ .

– اشرفت لجنة حقوق الانسان على ندوة حول « الاسرة في مجتمع متغير » عقدت في لندن من ١٨ الى ٣١ يوليو ١٩٧٣ .

اللجنة الاقتصادية لاوروبا : عقدت اللجنة دورتها ٢٨ في جنيف ، من ٨ الى ١٨ مايو ، واقرت برنامجها لعام ١٩٧٣ – ١٩٧٤ وكذلك خطة العمل طويلة الاجل خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٨ . وقبلت اللجنة دعوة الحكومة الرومانية لعقد الدورة ٢٩ في بخاريست من ١٨ الى ٢٩ ابريل ١٩٧٤ . هذا وتضم اللجنة ٣٢ عضوا .

المخدرات : انهت اللجنة الخاصة بمكافحة المخدرات ، التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوم ٨ يونيو ، دورتها الثانية عشرة التي عقدت في جنيف ، بعد أن دامت اسبوعين . وقد كرست هذه الدورة لدراسة حركة تهريب المخدرات ، وكذلك ظروف الانتاج غير المشروع في مناطق العالم المختلفة .

برنامج البيئة :

– احتفلت الامم المتحدة في يوم ٥ يونيو ، باليوم الدولي للبيئة الانسانية ، وذلك في الذكرى الاولى لانعقاد مؤتمر ستوكهولم . وقد بعث السكرتير العام للامم المتحدة برقيات الى الرئيس جومو كينياتا ، على اعتبار ان مقر مؤتمر البيئة هو نيروبي .

– عقد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، دورته الاولى في جنيف من ١٢ الى ٢٢ يونيو . وقد ختم هذه الدورة التي بدا بها اعماله ، بالموافقة على التقرير المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد طلب المجلس من المدير التنفيذي لبرنامج البيئة ، القيام بعدد من المهام المحددة ، لوضع عمل البرنامج موضع التنفيذ . وقد ناقش المجلس برنامج عمل البيئة الانسانية كما ناقش استخدامات صندوق البيئة . هذا وقد قرر المجلس عقد دورته القادمة في نيروبي عاصمة كينيا من ١١ الى ٢٢ مارس عام ١٩٧٤ . والجدير بالذكر ان المجلس يضم في عضويته ٥٨ دولة .

مجلس الوصاية :

الدورة ٤٠ : عقد مجلس الوصاية دورته الاربعين في الفترة من ٢٩ مايو الى ٢٢ يونيو ، وانتخب برتران دلاتاياد رئيسا للدورة (فرنسا) ، وسير لورانس مكانتاير نائبا للرئيس (استراليا) . وقد تضمن جدول أعمال الدورة دراسة تقرير لجنة الامم المتحدة التي قامت بزيارة جزر المحيط الهادي في بداية عام ١٩٧٣ ، وتقارير الدول المكلفة بادارة الاقاليم الموضوعة تحت الوصاية ، وهي استراليا ، لاقليم غينيا الجديدة – بابوا ، والولايات المتحدة ، لاقليم ميكرونزيا . كما تضمن الجدول التعاون بين مجلس الوصاية ولجان تصفية الاستعمار ومكافحة الابرتهيد .

وقد بدا المجلس في ٤ يونيو مناقشة تقرير استراليا عن اقليم غينيا الجديدة . وكان ممثل حكومة هذا الاقليم قد تحدث أمام المجلس في ٣٠ مايو ، واوضح أن هناك بعض الصعوبات المتعلقة بمسألة الوحدة الوطنية يجب تسويتها قبل الاستقلال . هذا وسيتم في ديسمبر القادم توقيع اتفاقية تقر الاستقلال القانوني للاقليم ، ثم تتم في خلال عام ١٩٧٤ الخطوات لبناء المؤسسات الدستورية ، عملا على منح الاقليم استقلاله الكامل قبل نهاية عام ١٩٧٥ ، وذلك وفق جدول زمني يجب أن يرسمه مسبقا الحكومة الاسترالية . وفي المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، دعا مندوب بريطانيا ، الحكومة الاسترالية الى عدم التعجل في التخلي عن مسئولياتها في الاقليم . كما طالب مندوب بريطانيا ببذل مزيد من الاهتمام بالتعليم . وقد عبر المندوب السوفيتي عن تخوفه من وجود بعض العناصر الانفصالية داخل الاقليم . كما أشار الى الحالة التعليمية والصحية في الاقليم ، واعتبر مستواها غير كاف .

ثم ناقش المجلس بعد ذلك تقرير الولايات المتحدة عن جزر ميكرونيزيا في المحيط الهادي ، التي لاتزال تحت الاشراف الكامل لحكومة الامريكية ، والتي لاتزال الشقة بعيدة لحصول على استقلالها وان كانت المباحثات قائمة حول تحديد مستقبل علاقات الاقليم بالولايات المتحدة . بغية التوصل الى جدول زمني لخطوات ومراحل تحقيق الاستقلال . ومن المشاكل القائمة ، ان جزر ماريان قد تستقل عن الاقليم ، وتنضم الى الولايات المتحدة .

وفي ٢١ يونيو ، اصدر المجلس قرارا باغلبية ٣ أصوات ، وامتناع استراليا والاتحاد السوفيتي عن التصويت ، باعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة حول اقليم غينيا الجديدة – بابوا . ويعرب التقرير عن رضاء المجلس عن الوضع في هذا الاقليم .

وفي ٢٢ يونيو ، انهى المجلس دورته ، بعد الموافقة باغلبية ٣ أصوات وامتناع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن التصويت على تقرير المجلس الى الجمعية العامة حول جزر ميكرونيزيا . ويأسف المجلس في هذا التقرير على أن التطورات في هذا الاقليم غير كافية ، وان التقدم نحو الاستقلال يسير ببطء شديد . كما اورد المجلس توصياته من أجل احتفاظ هذا الاقليم بوحدته . كذلك تبنى المجلس قرارا أخرا باغلبية ٤ أصوات وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، يطلب من هذه الاخيرة أن تأخذ في الاعتبار ما جاء في تقرير لجنة المجلس التي زارت ميكرونيزيا من توصيات .

السكرتير العام :

– عاد الدكتور كورت فالدهايم الى نيويورك في ٢٧ مايو ، بعد

حضور احتفالات العيد العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا.

وقد توجه السكرتير العام الى جنيف فى ٢٩ يونيو، حيث عقد هناك سلسلة من الاجتماعات فى المقر الاوروبى للامم المتحدة، وراس فى ٣ يوليو جلسة للجنة الادارية للتنسيق.

وفى ٦ يوليو، وصل السكرتير العام الى هلسنكى، حيث اشترك فى افتتاح مؤتمر الامن الاوروبى، وعاد فى نفس اليوم الى جنيف. وقد عاد الدكتور فالدهايم الى نيويورك فى يوم ٩ يوليو.

- وافق السكرتير العام فى ٢٩ يونيو على منح جمهورية كوريا الجنوبية صفة مركز مراقب دائم فى المقر الاوروبى للامم المتحدة.

رحلة الشرق الاوسط: غادر الدكتور كورت فالدهايم نيويورك متوجها الى الشرق الاوسط فى يوم ٢٥ اغسطس. وقد امضى يوما فى جنيف، حيث اجتمع به ممثله الخاص للشرق الاوسط السفير جونار يارنج. وقد صرح فالدهايم فى جنيف فى ٢٦ اغسطس بأن الغرض من رحلته الحصول على معلومات مباشرة عن الموقف.

وقام بعد ذلك بالتوجه الى سوريا وامضى بها يومى ٢٧ و٢٨ اغسطس، حيث عقد اجتماعات مع السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكذلك الرئيس السورى حافظ الاسد.

وفى مساء ٢٨ توجه فالدهايم الى بيروت لاجراء مباحثات مع وزير الخارجية فؤاد نفاع.

وفى ٢٩ اغسطس توجه فالدهايم الى قبرص ومنها الى اسرائيل، حيث زار رئيس الدولة افرايم كاتزير، ثم عقد اجتماعا مع رئيسة الوزراء جولدا مائير، ثم ابا ايبان وزير الخارجية. وقد تلقى مكتب مراقبى الامم المتحدة فى القدس مذكرة لتقديمها الى فالدهايم من العمد والاهالى فى ثلاث مدن عربية فى الضفة الغربية، هى نابلس ورام الله والبيرة، يطالبون فيها بانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة، وتطبيق القرار رقم ٢٤٢.

وقد وصل الدكتور فالدهايم الى القاهرة قادما من قبرص فى ٣١ اغسطس. والتقى بالدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية. كما التقى مع المسئولين فى الحكومة يوم اول سبتمبر، قبل ان يغادر مصر متوجها الى عمان، حيث التقى مع المسئولين فى الحكومة الاردنية، وكذلك مع الملك حسين.

وقد عاد السكرتير العام الارض فى يوم ٤ سبتمبر، وتوجه الى مدينة الجزائر، ليحضر مؤتمر رؤساء دول وحكومات مجموعة عدم الانحياز.

وكانت الحكومة المصرية قد طلبت من الدكتور فالدهايم، تفسير موقف الامم المتحدة وموقفه من وضع مدينة القدس، على اثر خطا وقع فيه الدكتور فالدهايم حين وصف القدس بانها عاصمة اسرائيل. وقد اسرع فالدهايم الى توضيح ان موقفه وموقف الامم المتحدة من وضع مدينة القدس لم يتغيرا.

وكان السكرتير العام قد توجه فى اول سبتمبر، واثناء وجوده فى القاهرة، الى مقر الجامعة العربية، حيث اجتمع بامينها العام السيد محمود رياض.

محكمة العدل الدولية :

- عقدت محكمة العدل الدولية جلسات استماع فى يومى ٤ و٥ يونيو بشان موضوع الاسرى الباكستانيين فى الهند، ثم عقدت المحكمة جلسة اخرى فى ٢٦ يونيو لنفس الغرض. ويتعلق هذا الموضوع باعتراضات باكستان على محاكمات الاسرى التى تجرى فى الهند. وقد طلبت باكستان ان يحضر السيد محمد ظفر الله خان الجلسات، وفق المادة ٣١ من النظام الاساسى للمحكمة.

- بحثت محكمة العدل الدولية فى شهر يونيو، شكوى استراليا ونيوزيلندا من التجارب النووية التى تجريها فرنسا فى المحيط الهادى. وقد اصدرت المحكمة فى ٢٢ يونيو قرارا باغلبية ٨ اصوات ضد ٦ اصوات، ينص على انه ليس فى مقدورها، فى المرحلة الحالية، الاستجابة لطلب الحكومة الفرنسية بشطب المسالة من جدول اعمال المحكمة. وهذا القرار لا يمس فى شىء مسالة اختصاص المحكمة بالمسالة.

هذا، وقد دفعت فرنسا بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية، بالنظر فى مسالة هى من المسائل الداخلية الفرنسية المتعلقة بالامن الوطنى.

- اصدرت محكمة العدل الدولية فى ١٢ يوليو، رايا استشاريا بشان شكوى ادارية قدمها السيد محمد عطلا، الموظف السابق ببرنامج الامم المتحدة للتنمية. وكان الموظف قد عين لفترة محدودة انتهت فى اخر عام ١٩٦٩، ولم يجدد تعيينه، فاقام دعوى امام الاجهزة الادارية المختصة، على اساس ان البرنامج لم يحترم العقد. وقد نظرت المحكمة الادارية للامم المتحدة فى هذه المسالة فى ٢٨ ابريل ١٩٧٢ وقضت بتعويض ستة اشهر مرتب الى السيد عطلا، الى جانب تعويضات اخرى يحق له طلبها من السكرتير العام للامم المتحدة. وقد اعتبر السيد عطلا أن المحكمة لم تستجب لطلباته كلها، فاستانف الحكم امام المحكمة الادارية التى قررت فى ٢٠ يونيو ١٩٧٢ عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية بشأن ابداء راى استشارى حول :

١ - هل فشلت المحكمة الادارية فى ممارسة اختصاصها بالنظر فى طلب الموظف الى لجنة التعيينات ؟

٢ - ما اذا كانت المحكمة الادارية قد ارتكبت خطا فى عملها فى هذه القضية ؟

وقد جاءت اجابة المحكمة بالنفى على هذين السؤالين.



اليونســـكو :

مجلس المنظمة : عقد مجلس منظمة اليونسكو التنفيذى، دورته ٩٢ فى باريس من ٢٥ ابريل الى ١١ مايو - وقد كرس معظم أعمال هذه الدورة، لبرنامج عمل المنظمة فى المستقبل، وللمشاكل المالية التى تواجه اليونسكو.

وفى قرار صدر باغلبية ٣٦ صوتا، وامتناع ٣ دول عن التصويت، طلب المجلس التنفيذى من المدير العام، وضع قائمة ببرامج عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ التى يمكن الغاؤها او تاجيلها، وان يدعو المدير العام الدول الاعضاء الى ملاحظة احتمال توجيه دعوة مجلس غير عادية لمؤتمر العام لليونسكو فى اكتوبر ١٩٧٣، لاتخاذ القرارات التى تكفل قيام ادارة مالية سليمة للمنظمة، خلال العام القادم.

وقد وافق المجلس باغلبية ٣١ صوتا ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ٦ دول عن التصويت ، على قرار يدعو المدير العام الى ان يوضح المهام التي يقوم بها مفتش خاص به لحماية مدينة القدس . كما طلب القرار من اسرائيل الامتناع عن اجراء اية تعديلات في هذه المدينة .

وقد بحث المجلس كذلك ، وبحضور ومشاركة ممثلي منظمات التحرير الافريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية في نشاط اليونسكو ، واتخذ قرارا يدعو المدير العام الى العمل على اشراك اعضاء من هذه المنظمات في ندوات ودورات تشريعية والاجتماعات التي ينظمها اليونسكو .

اشرفت منظمة اليونسكو على ندوة دولية عقدت في القاهرة من ١١ الى ١٣ يونيو حضرها ممثلو وسائل الاعلام ، وقد اشتركت ٣٨ دولة في هذه الندوة .

ـ نظمت منظمة اليونسكو مؤتمرا دوليا عن الطاقة الشمسية ، عقد في باريس من ٢ الى ٦ يوليو ، وحضره حوالي ستمائة عالم ، وقد رأس المؤتمر العالم الفرنسي بيير اوجيه .

منظمة العمل الدولية :

جنيف : عقد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ، دورته ٥٨ في جنيف من ٦ الى ٢٧ يونيو ، برئاسة بنوا شيديو وزير العمل لجمهورية [illegible] .

وتضمن جدول أعمال الدورة ، بحث وضع معايير جديدة دولية لعمال الشحن في الموانئ ، ووضع عمل الاطفال ، وميزانية عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ .

وقد وافق المؤتمر على ميزانية قدرها ٩٢,٥ مليون دولار للعامين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، وذلك باغلبية ٢٦٧ صوتا ، ضد ٤٢ ، مع امتناع ١٨ صوتا عن التصويت .

وناقش المؤتمر أيضا مشاكل العمل الدولية ، ومسائل حماية الاطفال العاملين ، وكذلك العمال المعرضين لمرض السرطان بسبب طبيعة عملهم ، كما ناقش المؤتمر السياسات الاقتصادية الدولية واثرها على العمل ، وكذلك تأثير سياسة الابارتهيد التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا على العمال وحقوقهم .

هذا وقد وقعت ازمة في اليوم الاخير للمؤتمر اذ انسحب مندوبو الدول العربية من المؤتمر بعد ان اخفق في اتخاذ قرار يدين سياسة اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة ، وذلك بسبب عدم اكتمال العدد اللازم للموافقة على القرار ، الذي كان مشروعه يطالب بارسال بعثة الى الاراضي العربية المحتلة ، للتحقيق في استمرار انتهاك الحريات النقابية وسياسة التفرقة التي تمارسها اسرائيل حيال العمال العرب .

وقد اعلنت الدول العربية انها ستسحب ثقتها من مدير عام المنظمة ويلفرد جنكس ، بسبب موقفه من مشروع القرار العربي ، اذ انه حذر المؤتمر من أن ينصب نفسه محكمة ، لان القرار كان ينص اولا على ادانة اسرائيل ثم ارسال لجنة للتحقيق .

منظمة الصحة العالمية :

الجمعية العامة : عقدت الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية دورتها ٢٦ في جنيف من ٧ الى ٢٣ مايو .

ووافقت الجمعية على انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية كوريا الديمقراطية الى عضوية المنظمة ، التي اصبحت بذلك تضم ١٢٨ دولة .

كذلك وافقت الجمعية العامة على ميزانية قدرها ١٠٦ ملايين دولار ، لتغطية نشاط المنظمة خلال عام ١٩٧٤ .

وقد اصدرت الجمعية العامة قرارا باغلبية ٨٧ صوتا ضد ٤ اصوات ، وامتناع ١٠ دول عن التصويت ، يدين استمرار التجارب النووية في المحيط الهادي ، دون ذكر اسم فرنسا في نص القرار .

وتم انتخاب الدكتور هالفدان ماهلر من الدانمارك مديرا عاما للمنظمة ، خلفا للدكتور كاندو البرازيلي ، الذي كان مديرا للمنظمة منذ عام ١٩٥٣ .

وقد انتخبت الجمعية العامة كذلك الدول الثماني الاعضاء في المجلس التنفيذي لمدة ثلاثة أعوام . وهذه الدول هي : ايران ، وملاوى ، والصين ، والولايات المتحدة ، وسويسرا ، واليمن الديمقراطية ، وألمانيا الفدرالية ، وبولندا . هذا الى جانب ١٦ عضوا آخرين : هم افغانستان ، وكوستاريكا ، والدانمارك ، واكوادور ، والمجر ، واندونيسيا ، وايطاليا ، وليسوتو ، ونيوزيلندا ، والنيجر ، وسوريا ، وتايلاند ، وترينداد ، وتوباجو ، وتونس ، واراجواي ، وزائير .

هيئة الاغذية والزراعة :

عقد مجلس هيئة الاغذية والزراعة دورته ٦٠ في روما من ١١ الى ٢٢ يونيو . وقد اشتركت جمهورية الصين الشعبية لاول مرة في اجتماع هيئة الاغذية والزراعة . وبحث المجلس اقتراحا تقدم به أديكي بويرما مدير عام المنظمة ، بايجاد حد أدنى للمخزون الغذائي العالمي ، لمكافحة المجاعات ، ومواجهة حالات نقص انتاج الحبوب الغذائية . ويتضمن هذا الاقتراح ، تنسيق سياسة تخزين المواد الغذائية بين مختلف الدول المنتجة ، بحيث يتكون مخزون دولي يستخدم في حالات الطوارئ . وقد وافق المجلس على الاقتراح . وطلب من مدير عام الهيئة ، وضع خطة عمل مفصلة ، تعرض على جميع الدول الاعضاء ، لتقديم مقترحاتها بشأن هذا الموضوع .

ومن المسائل الاخرى التي تناولها المجلس ، موضوع المجاعة في منطقة الساحل الافريقي الممتدة من فولتا العليا الى تشاد ، بسبب عدم تساقط الامطار هناك لفترة طويلة .

وقد عرض رئيس جمهورية فولتا العليا سانجولي لاميزانا الوضع أمام المجلس ، الذي قرر بالاجماع ، سرعة العمل على تقديم العون للدول الافريقية الست ، التي تعاني من الجفاف والمجاعة في غرب افريقيا وتشاد .

كذلك بحث المجلس تخصيص [illegible]

النظمــة والميــزانية لعــامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ .

المنظمة الدولية للارصاد الجوية :

– اعلن السكرتير العام للمنظمة ديفيد ارثر دافيس فى ٦ يوليو ، ان ثلثى الدول الاعضاء وافق على انضمام بنجلاديش الى المنظمة .

– تم فى ٤ يوليو تعيين تشانج ناى تشاو (الصين الشعبية) عضوا فى اللجنة التنفيذية للمنظمة .

المنظمة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية :

قرر مجلس المنظمة ، تعيين السيد سريفاستافا (الهند) سكرتيرا عاما للمنظمة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية ، على ان يتولى مهام منصبه فى أول يناير ١٩٧٤ ، اذا وافقت الجمعية العامة على هذ االتعيين .

المنظمة الدولية للطيران المدنى :

– انضمت سوازيلاند الى المنظمة الدولية للطيران المدنى ، وبذلك أصبحت هذه المنظمة تضم ١٢٧ دولة .

– عقد مجلس منظمة الطيران المدنى الدولية ، اجتماعا خاصا فى يوم ٤ يونيو ، لبحث تقرير اللجنة الفنية لتقصى الحقائق ، بخصوص قيام اسرائيل باسقاط الطائرة المدنية الليبية فوق سيناء المحتلة فى ٢١ فبراير ١٩٧٣ . وقد قامت اللجنة ، التى تضم خمسة اعضاء فنيين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا واستراليا والهند ، بزيارة كل من مصر وليبيا واسرائيل .

وبعد ان بحث المجلس تقرير اللجنة ، أصدر فى يوم ٥ يوليو قرارا يدين فيه بشدة عمل اسرائيل ، ويطلب منها احترام واتباع اهداف ومبادىء اتفاقية شيكاجو .

– هذا ، وقد عقد مجلس المنظمة اجتماعا آخر فى مونتريال فى ٢٠ أغسطس ، لبحث موضوع اختطاف اسرائيل طائرة لبنانية ، واضطرارها الى الهبوط فى قاعدة عسكرية داخل اسرائيل فى يوم ١٠ أغسطس ، فاصدر المجلس قرارا يدين اسرائيل لعملها ، واعتبره انتهاكا لاتفاقية شيكاجو .

– عقدت الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدنى الدولية دورة فى روما فى أواخر شهر أغسطس ، واصدرت – ضمن ما أصدرت – قرارا يدين خطف اسرائيل للطائرة المدنية اللبنانية ، وتحويل مسارها بالقوة الى قاعدة عسكرية اسرائيلية . وقد صدر هذا القرار باغلبية ٨٧ صوتا ضد صوت واحد ، وامتنعت ٤ دول عن التصويت .

الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

– عقد مجلس ادارة الاتحاد الدولى للمواصلات دورته ٢٨ فى جنيف من ٢٨ أبريل حتى ١٨ مايو ١٩٧٣ ، ووافق على ميزانية عام ١٩٧٤ وقدرها ٥١ مليون فرنك سويسرى . كما بحث المجلس نشاط الاتحاد خلال عام ١٩٧٢ ، وقدم تقريرا لمؤتمر المفوضين للاتحاد عن الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ .

هذا ، وينعقد مؤتمر المفوضين فى ملاجا فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، لاعادة النظر فى الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والتغييرات الواجب ادخالها على هيكل الاتحاد ، بالنظر الى التطور الذى جرى فى السنوات الاخيرة فى ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية .

– عقدت اللجنة الاقليمية لامريكا اللاتينية لتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية دورة فى برازيليا خلال الفترة من ٢٥ يونيو الى ٦ يوليو ، حيث وضعت الخطوط العامة لمشروع تطوير شبكة الاتصالات فى دول امريكا الجنوبية .

برنامج الامم المتحدة للتنمية :

– عقد مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، دورته ١٦ فى جنيف من ٦ الى ٢٨ يونيو – وقد بحث المجلس فى هذه الدورة ٢٥ مشروعا للتنمية ، تخص الدول الاقل نموا ، تقدر قيمتها بمبلغ ٢٧٢ مليون دولار . كذلك بحث المجلس الامكانيات المالية المستقبلة للبرنامج ، اذ يقدر العجز الذى يواجهه حتى عام ١٩٧٦ ، بمبلغ ٨٧ مليون دولار . كذلك راجع المجلس تقريرا تناول ١٤٨ مشروعا تمت الموافقة على تنفيذها بين نوفمبر ١٩٧٢ ومارس ١٩٧٣ .

– أعلن فى ٢٥ يوليو ، تعيين الكسندر روتيفال من الولايات المتحدة ، ممثلا مقيما للبرنامج فى النيجر ، حيث يقوم البرنامج بتنفيذ ٣٢ مشروعا ، يسهم فيها بما قيمته ١٠ ملايين دولار . وكان مدير عام البرنامج قد أعلن من قبل ، تعيين بروس مقدمان ممثلا مقيما للبرنامج فى أديس ابابا ، وهو امريكى الجنسية .

مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة

– انهى مجلس مؤتمر التجارة والتنمية ، دورته الخامسة غير العادية ، ودورته العادية الثانية عشرة فى جنيف فى ٩ مايو ، ١١ مايو على التوالى . وعقد المجلس دورته ١٣ فى جنيف من ٢١ أغسطس الى ١١ سبتمبر .

– اشتركت أكثر من ٨٠ دولة فى مؤتمر السكر الدولى ، الذى عقد الجزء الاول منه فى جنيف فى المدة من ٧ الى ٣٠ مايو ، ثم يعود للانعقاد فى ١٠ سبتمبر .

– عقد مجلس الكاكاو الدولى دورته فى جنيف من ٣٠ يونيو الى ١٧ اغسطس ١٩٧٣ .

البنك الدولى للانشاء والتعمير

– انضمت جزر البهاما فى ٢٢ أغسطس الى البنك الدولى للانشاء والتعمير ، فاصبحت العضو رقم ١٢٣ ، واصبح رأسمال البنك ٢٥ر٢٢٠ر٢٠٠ر٠٠٠ دولار امريكى وقد قدم البنك الدولى ، فى الشهور الاخيرة ، عددا كبيرا من القروض الطويلة الاجل ، وجميعها بفائدة ٢٥ر٧٪ فى المائة ، وتتراوح مدة السداد وفق القروض ذاتها .

ونيما يلي اهم هذه القروض :
في ٢٩ مايو ، حصلت هندوراس على قرض مقداره ٨ر١٨ مليون دولار لبناء طريق برى . وفي ٣١ مايو ، حصلت كوريا الجنوبية على ٤٠ مليون دولار لتمويل القطاع الصناعي ، وحصلت جاميكا على ٩ر٣ ملايين دولار لتحسين وصيانة شبكة الطرق . وفي ٤ يونيو ، وافق البنك على قرض مقداره ٦٠ مليون دولار ، لتمويل التنمية الصناعية في كولومبيا ، وعلى قرض مقداره ٣٣ مليون دولار ، لتدعيم النظام التعليمي في زامبيا ، وعلى ٥ر١٣ مليون دولار لشبكة مياه الشرب في وادى الكلانج في ماليزيا . وفي ١٢ يونيو ، حصلت الهند على قرض مقداره ٧٠ مليون دولار ، لتمويل الاستثمارات في قطاع الصناعة . وفي ١٤ يونيو ، قدم البنك قرضين للمكسيك : الاول بمبلغ ١١٠ ملايين دولار ، لتطوير الزراعة وتربية الماشية ، والثاني بمبلغ ٩٠ مليون دولار ، لتحسين وتوسيع شبكة مياه الشرب في العاصمة .

وفي ١٨ يونيو ، حصلت زامبيا على ٣٠ مليون دولار ، لتمويل حاجتها من الواردات ، وتعويضا عن نقص دخلها ، بسبب عدم قدرتها على تصدير النحاس بأسعار ثابتة . كما حصلت الجزائر على قرضين الاول ، مقداره ٥ر١٨ مليون دولار لتمويل عملية بناء وتحسين شبكة الطرق ، والثاني مقداره ٦ ملايين دولار ، لتحسين نظام التعليم الفني .

وفي ٢١ يونيو ، حصلت كوريا على قرض مقداره ٨٠ مليون دولار ، لتحسين ميناءى بوسان وموخوا ، وحصلت يوغسلافيا على قرض مقداره ٥٩ر٤ مليون دولار ، لاقامة شبكة لتوزيع الغاز الطبيعي . وحصلت كوستاريكا على ٦ر٢ ملايين دولار لقطاع التعليم . وفي ٢٨ يونيو ، حصلت اكوادور على قرض مقداره ٢٠ مليون دولار ، لتغطية تمويل استثمارات قطاع الصناعة بالعملات الاجنبية . وفي ٢ يوليو ، حصلت البرازيل على قرض مقداره ٥٤ مليون دولار ، لتطوير انتاج اللحوم والالبان والزيوت النباتية . كما حصلت نيجيريا في ٥ يوليو ، على قرض مقداره ٥٥ مليون دولار ، لتوسيع ميناء لاجوس .

وفي ٦ يوليو ، وافق البنك الدولي على اربعة قروض مجموعها ١٢٥ مليون دولار ، لانتاج الطاقة الكهربائية في البرازيل ، و ١١٥ مليون دولار لقطاع توليد الكهرباء ايضا في زامبيا ، و ٥٥ مليون دولار لشبكة مياه الشرب لعاصمة تايلاند ، و ١٢ مليون دولار لمياه الشرب في عاصمة سنغافورة .

وفي اول اغسطس ، حصلت ايرلندا على قرض مقداره ٢٥ مليون دولار ، لتنمية تربية المواشي . وفي ٩ اغسطس ، حصلت ايران على مبلغ ٤٢ مليون دولارا ، لتطوير قطاع النقل الداخلي ، وحصلت كولومبيا على ٢٥ مليون دولار ، لقطاع السكك الحديدية ، وحصلت ماليزيا على مبلغ ٥ر١٩ مليون دولار ، لتشييد طريق على امتداد الساحل الغربي لماليزيا .

وفي ٢١ اغسطس ، حصلت بيرو على قرض مقداره ٢٥ مليون دولار ، لقطاع الاقراض الزراعي .

وقد اشترك البنك الدولي ، مع منظمة التمويل الدولية التابعة له ، في تمويل عدد من المشاريع ، فقدم ٣ ملايين دولار ، قرضا لبناء طرق برية في ليبريا في ٢٩ مايو ، كما قدمت منظمة التمويل الدولية ٦ر٢ مليون دولار للغرض نفسه .

وفي ٣١ مايو ، اشترك البنك بقرض مقداره ٢٣ مليون دولار ، ومنظمة التمويل بقرض مقداره ٢٠ مليون دولار ، وذلك لقطاع التعليم في كوريا الجنوبية .

وفي ٥ يوليو ، اشترك البنك بقرض مقداره ٢٤ مليون دولار ، ومنظمة التمويل بقرض مقداره ٢٤ مليون دولار ، للاسهام في بناء خط سكك حديد عبر الكامرون .

وفي ٩ اغسطس ، قدم البنك الدولي قرضا مقداره ١١ مليون دولار ، ومنظمة التمويل قرضا مقداره ٧ ملايين دولار ، لقطاع النقل البرى في عاصمة تونس .

منظمة التنمية الدولية : قدمت هذه المنظمة ، وهي تابعة للبنك الدولي ، في الشهور الماضية ، عددا من القروض ، جميعها بلا فائدة ، ويحصل فقط رسم لتغطية المصروفات الادارية ، نسبة ٧٥ في المائة وتسدد القروض على امتداد خمسين سنة . وفيما يلي بيان اهم القروض المقدمة :

في ٤ يونيو ١٥ مليون دولار لسوريا ، لتدعيم شبكة مياه الشرب في دمشق .

في ١٢ يونيو ١٠٠ مليون دولار للهند ، لقطاع الاستيراد الصناعي و ٤٥ مليون دولار لباكستان لتغطية حاجتها الى العملات الاجنبية . و ٣٦ مليون دولار لمصر ، للمصارف في الصعيد ، و ٢١ مليون دولار لاثيوبيا ، لزيادة انتاج الحبوب ، و ٢١ مليون دولار لبنجلاديش لقطاع التعليم .

في ٢٥ يونيو ، حصلت اندونسيا على ٥٠ مليون دولار لتحسين صناعة السكر ، ونيجيريا على ٥٤ مليون دولار لقطاع التعليم . وفي ٢٨ يونيو ، حصلت مصر على ١٥ مليون دولار لتمويل الاستثمارات الصناعية من خلال بنك الاسكندرية . وفي ٢٦ يوليو ، حصلت مصر على قرض آخر قيمته ٥ر١٨ مليون دولار ، لتجديد عشر محالج للقطن ، وبناء اربعة محالج جديدة .

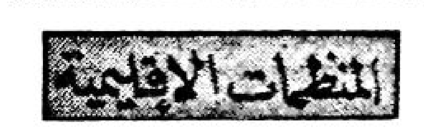
وفي ٩ اغسطس ، حصلت بنجلاديش على قرض مقداره ١ر٤ مليون دولار ، لتدعيم نظام النقل النهرى . وكانت قد حصلت في ٢ يوليو على قرض آخر مقداره ٦ر١٠ ملايين دولار ، لزيادة انتاج الحبوب الغذائية .

مؤسسة التمويل الدولية : اشتركت مؤسسة التمويل الدولية ، التابعة للبنك الدولي ، في عدد من المشاريع بقروض او استثمارات . ففي ١٥ يونيو ، قدمت قرضا مقداره ٦ر١ مليون دولار لصناعة زيت بذرة القطن والكسب في نيجيريا ، وفي ١٨ يونيو قامت باستثمار ٣ر١ مليون دولار في مشروع الومنيوم في نيجيريا ايضا . وفي ١٩ يونيو ، وافقت على استثمار ستمائة الف دولار في مشروع كبير للسياحة في تركيا ، كما وافقت على قرض مقداره ٥ ملايين دولار ، لبنك التنمية الصناعية في تركيا .

وفى ٢٠ يونيو ، قامت باستثمار ١١ مليون دولار فىمصنعلسيارات النقل فى ايران ، ضمن مشروع يتكلف ٩٢ مليون دولار ، بترخيص من كرايزلر بريطانيا ، ودبلر بنز فىالمانيا الغربية . وفى ٢يوليو ، قامت المؤسسة باستثمار ٢٫٨مليون دولار فىشركة فنادق كينيا ، وكان للمؤسسة استثمار سابق فى نفس هذه الشركة منذ عام ١٩٦٦ مقداره ٣٫٢ ملايين دولار وفى ٦ يوليو ، وافقت المؤسسة على القيام باستثمار ١٫٥ مليون دولار فى شركة الالياف الصناعية بالفلبين .

صندوق النقد الدولى :

انضمت جزر البهاما فى ٢٢ اغسطس الماضى ، الىصندوق النقد الدولى فاصبح الصندوق بذلك يضم ١٢٦ عضوا ، ورأسماله ٢٩٫١ مليار صفد من حقوق السحب الخاص .



العالم العربى

(جامعة الدول العربية)

– عقد مجلس جامعة الدول العربية فى منتصف شهر يوليو ، سلسلة اجتماعات لمناقشة النظم الجديدة الخاصة بتطوير اجهزة الجامعة ، والاستماع الى مقترحات الدول الاعضاء فى هذا الشأن .

– بدأت فى ١٠ سبتمبر ، الدورة الستون لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية ويتضمن جدول اعمال هذه الدورة ، بحث خطة العمل العربى المشترك ، واتخاذ الخطوات للتمهيد لمؤتمر قمة عربى ، وتوحيد الموقف العربى قبل الدورة ٢٨ للجمعية العامة للامم المتحدة .

اللجنة الدائمة للاعلام :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى ، دورتها العادية ٢٤ فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة فيما بين ٧ و ١٢ يوليو ، برئاسة الدكتور عز الدين رفعت .

– وفى ختام اعمالها ، اوصت اللجنة بأن تقوم ادارة الاعلام فى الامانة العامة بجامعة الدول العربية ، بالدعوة الى عقد اجتماع يعقد فى اقرب وقت ممكن ، ويشترك فيه ممثلون من مركز الابحاث الفلسطينية مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، معهد الدراسات العربية ، وادارة الاعلام فى الامانة العامة . وذلك لوضع خطة تنفيذية لتجميع المعلومات المتاحة بالفعل لدى كل من هذه الجهات عن الدراسة التحليلية للتنظيمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والدينية والهيئات الصديقة فى كافة انحاء العالم ، وبيان موقف الدول المختلفة من القضية الفلسطينية ، وما تكون عليه الصورة العربية لدى كل دولة .

كما اوصت اللجنة بدعوة من مديرى وكالات الانباء العربية والجهات المختصة فى الدول التى ليست بها وكالات انباء ، للاجتماع فى سبتمبر ١٩٧٣ للنظر فى دعم التعاون بين وكالات الانباء العربية ، فى اطار اتحاد وكالات الانباء العربية ، كوسيلة عملية لتحقيق العمل الاعلامى العربى المشترك .

كذلك اوصت اللجنة بأن تقوم الامانة العامة بدراسة امكانية اصدار رسالة اعلامية اسبوعية ، بالتعاون مع وكالة انباء الشرق الاوسط ، تتضمن خلفية للانباء العربية ، وتوزع على وسائل الاعلام الرئيسية فى العالم ، وكذلك على الهيئات الصديقة .

وقد تضمنت توصيات اللجنة ان تقوم الامانة العامة بالاتصال بالدول الاعضاء ، لتنظيم برامج تدريبية قصيرة الاجل للعاملين فى مجال الاعلام العربى ، لتدريبهم على الجديد فى الاصول العلمية والعملية للاعلام ، ولتكوين مهارات جديدة ، وذلك فى مراكز التدريب بالدول العربية ، وان تقوم الامانة العامة باعداد دراسة تفصيلية ، تتضمن البيانات الخاصة ، وتكاليف المشروعات الاعلامية المطروحة من جانب المكاتب والبعثات الدبلوماسية ، بالاضافة الى المشروعات الواردة بمشروع التنسيق وعرضها على اللجنة الدائمة للاعلام فى اجتماعها القادم ، للنظر فى امكانية قيام الدول العربية فرادى او بالمشاركة فى تحويل بعض هذه المشروعات .

كما اوصت اللجنة ، الدول العربية ، بانشاء وتشجيع فرق الفنون الشعبية ، واشراك هذه الفرقفى المهرجانات الدولية ، والتنسيق والتعاون فيما بينها ، لابراز التراث الشعبى العربى .

كذلك اوصت اللجنة بانشاء مركز فى ادارة الاعلام بجامعة الدول العربية ، تتعهد الدول الاعضاء بتزويده بنسخة أو اكثر من الافلام التى تنتجها مباشرة ، وما يتوفر لديها من افلام ذات مستوى من انتاج القطاع الخاص . ويكون هذا المركز مخصصا لتبادل نسخ من هذه الافلام ، لعرضها عن طريق مكاتب الجامعة فى الخارج ، والسفارات

المقاطعة العربية :

عقد ضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل ، اجتماعاتهم فى القاهرة من ٢٠ الى ٣٠ يونيو ١٩٧٣ واصدروا عددا من التوصيات من ذلك فرض الحظر على التعامل مع ست شركات تحمل جنسيات مختلفة ، لثبوت علاقتها باسرائيل وكذلك رفع الحظر عن سبع شركات اجنبية انهت علاقاتها مع اسرائيل ، والسماح لمائة وتسع وثلاثين شركة باستئناف تعاملها مع الاسواق العربية بحرية ، بعد استجابتها لمبادىء المقاطعة العربية .

الامانة العامة :

– توجه الامين العام للجامعة العربية ، السيد محمود رياض ، الى جنيف فى يوم ٥ يونيو ، لحضور اجتماعات مؤتمر العمل الدولى ، وفى ١٣ يونيو القى السيد محمود رياض كلمة امام المؤتمر الذى حضر اعماله بناء على دعوة

٩٨٤

... مدير عام منظمة العمل الدولية ، ويلفرد جنكس .

- اصدر الامين العام لجامعة الدول العربية فى اغسطس الماضى ، قرارا بتعيين ... جميل ... سفيرا ، لدى لجنة تحقيق اتفاقية الوحدة بين اليمن الجنوبى واليمن الشمالى وذلك خلفا للسيد محيى الرفاعى الذى عين سفيرا لسوريا فى ابو ظبى .

مجلس الوحده الاقتصادية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية دورة انتهت فى ٥ يوليو برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى وقد اصدر المجلس عدة توصيات ، منها توجيه الارصدة العربية لخدمة التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى ، وبحث امكانيات قيام عملة عربية موحدة ودراسة اقامة سوق للمال فى المنطقة العربية . وتشكيل لجنة من خبراء الاقتصاد العرب . للتعاون مع الامين العام للجامعة العربية فى دراسة موقف الفوائد العربية فى الخارج .

هذا وتعقد الدورة القادمة للمجلس فى اول ديسمبر ١٩٧٣ .

مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب :

عقد وزراء الاقتصاد العرب مؤتمرهم فى القاهرة يومى ٧ و ٨ يوليو . وقد بحث المؤتمر المقترحات المقدمة من لجنة العشرين المنبثقة عن صندوق النقد الدولى . بشأن الارصدة العربية فى الخارج وحمايتها من الهزات النقدية العالمية . وقدم السيد محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، تقريرا اقترح فيه عمل خطة عربية موحده ، لمنع تجميد الارصدة العربية الخارجية .

وقد رأى المؤتمر ، ان يتم الاعتراض على المقترحات الامريكية بشأن فرض قيود على استخدام الاحتياطيات النقدية للدول ، على اساس ان ذلك يعنى التأثير على حرية استخدام الارصدة العربية .

الاتحاد العربى للسياحة :

عقد الاتحاد العربى للسياحة ، الدورة ١٢ الموسعة لجمعيته العمومية فى ١٨ يونيو بمقر الجامعة العربية بالقاهرة ، وقد تم فى هذه الدورة بحث عدد من المسائل المتعلقة بالتخطيط السياحى فى العالم العربى واعقبت هذه الدورة ندوة عن « مستقبل السياحة العربية » بدات فى ١٩ يونيو .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

عقد المجلس التنفيذى لمنظمة اليونسكو العربية دورته فى القاهرة ابتداء من ٨ يوليو ، بحضور ممثلى ١٦ دولة عربية .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

عقد مجلس المنظمة دورته الثالثة فى القاهرة من ١٧ الى ١٩ يوليو ١٩٧٣ وافتتح الدورة السيد محمود رياض الامين العام للجامعة العربية ، والدكتور كمال رمزى استينو مدير عام المنظمة ، الذى رحب بانضمام الجزائر وقطر الى عضوية المنظمة .

وقد اتخذت اللجنة الادارية والمالية واللجنة الفنية المنبثقة عن المنظمة عدة توصيات وافقت المنظمة عليها فى اجتماعها بتاريخ ١٩ - ٧ - ١٩٧٣ ومن هذه التوصيات مشروع ميزانية المنظمة لعام١٩٧٤ بمبلغ ١٠٢٠٩١٩ دولارا امريكيا . وان يجتمع مجلس المنظمة فى دورة عادية فى شهر يونيو فى كل عام ، ويحدد المدير العام تاريخ الدورة ، ومدتها ، ومكان انعقادها ، كما تمت الموافقة على تعديل الهيكل الوظيفى للمنظمة ، وذلك برفع درجة نائب المدير العام للمنظمة الى درجة وزير مفوض وان تكون درجة المستشارين ومديرى الادارات فى درجة مستشار اول ، وان تكون درجة رؤساء الاقسام بدرجة مستشار ثان .

وفيما يختص بالتكامل الزراعى بين الدول العربية ، فقد اوصت المنظمة اعتبار استثمار فوائض رءوس الاموال العربية فى المشاريع الزراعية بالدول العربية حجر الاساس لتنفيذ هذه المشاريع وبالتالى يحث المجلس الدول العربية القادرة ماليا على الاسهام فى تمويل المشاريع التى درستها المنظمة ، وتقر جدواها الاقتصادية .

القارة الافريقية

منظمه الوحدة الافريقية :

- تقرر اقامة مكتب دائم يمثل منظمة الوحدة الافريقية لدى الجماعة الاوروبية الاقتصادية ابتداء من أول سبتمبر ١٩٧٣ وتكون مدينة بروكسل مركز هذا المكتب الدائم الذى يتبع السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

أن تتكون لجنة من عدد من الدول الافريقية ، فى مناقشات مجلس الامن حول قضية الشرق الاوسط فى شهرى يونيو ويوليو الماضيين وذلك وفق قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العاشر الذى نص على فى تتكون لجنة من عدد من الدول الافريقية لتعرض على مجلس الامن وجهة نظر القارة الافريقية تجاه ازمة الشرق الاوسط .

(انظر ندوة السياسة الدولية عن « منظمة الوحدة الافريقية فى عقدها الثانى) ° ص ٢٣٠

القارة الاوروبية

مجلس أوروبا

اللجنة الوزارية : عقدت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا دورتها ٥٢ فى ستراسبورج فى يوم ١٤ مايو ، وبحثت اسهام المنظمات الاوروبية الكبرى فى تحقيق الوحدة الاوروبية ، ومستقبل دور مجلس اوروبا ، والمحادثات التحضيرية لمؤتمر التعاون والامن الاوروبى . وقررت اللجنة تشكيل مجموعة عمل من ستة ممثلين ، لوضع تقرير عن مستقبل المجلس الاوروبى .

الجمعية البرلمانية : عقدت الجمعية البرلمانية دورتها ٢٥ فى ستراسبورج من ١٤ الى ١٨ مارس ، وتناولت بالبحث فى هذه الدورة ، عددا من المسائل السياسية والاقتصادية . منها مسألة الارهاب الدولى ، والعلاقات النقدية بين أوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

حقوق الانسان : قررت اللجنة الوزارية فى ٥ يونيو ١٩٧٣ ...

نظام قانوني جديد مؤلف من ٩٢ مادة ، تلتزم به جميع الدول الاعضاء بشأن معاملة المعتقلين .

اتحاد غرب اوروبا

عقدت الجمعية العامة لاتحاد غرب اوروبا ، الجزء الاول من دورتها ١٩ في باريس من ١٩ الى ٢٢ يونيو ١٩٧٣ ، وباشراف السير جون بيب رئوسا (بريطانيا) . ووافقت الجمعية على عدد من التقارير والتوصيات بشأن المسائل السياسية ، والدفاع ، والمشاكل العلمية ، والعلاقات مع البرلمانات الاوروبية . وقد رأت الجمعية بالاغلبية ، التوصية بتدعيم العلاقات بين اوروبا والولايات المتحدة ، والابقاء على ضمان الحماية النووية الامريكية للقارة الاوروبية .

حلف الاطلنطي :

لجنة الدفاع : وافقت لجنة الخطط للدفاع التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلنطي في ٢ مايو ١٩٧٣ على تشكيل قوة بحرية جديدة للحلف خاصة ببحر المانش . تضم وحدات بحرية بلجيكية وهولندية وبريطانية . وتكون لها صفة الدوام . وقد اجتمعت لجنة الدفاع في ٧ يونيو ، وقامت بمراجعة خطط دفاع الحلف خلال السبعينات ، في اطار التوازن بين قوى الحلف وحلف وارسو .

الخطط النووية دورتها الوزارية ١٢ في انقرة في ١٥ و ١٦ مايو ، حيث اصبحت المرحلة الاولى من برنامج شامل ، كانت قد بدأته في عام ١٩٧٠ من القوة التكتيكية النووية للحلف .

مجلس الحلف : عقد مجلس الحلف اجتماعاته على المستوى الوزاري في كوبنهاجن في ١٤ و ١٥ يونيو ، وتناول بالبحث الاقتراح الامريكي باعادة النظر في العلاقات بين دول مجموعة الاطلنطي ، وموضوع مؤتمر الامن الاوروبي .

ويعقد مجلس وزراء الحلف دورته القادمة في بروكسيل في ١٠ و ١١ ديسمبر ١٩٧٣ .

قدمت الحكومة الامريكية في شهر اغسطس ، الى حلفائها في اوروبا ، مجموعة من الافكار العامة من خلال مجلس الحلف ، تتناول مشروع لاعلان جديد لمبادىء هذا الحلف . وكان الدكتور هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون لشئون الامن القومي ، قد اقترح في ابريل الماضي ، وضع ميثاق جديد لحلف الاطلنطي ، وتم الاتفاق على بحث هذا الاقتراح .

الكوميكون :

عقد مجلس الكوميكون دورته ٢٧ في براغ من ٤ الى ٨ يونيو ١٩٧٣ . وقد صدر بيان عقب انتهاء الدورة - التي اشتركت فيها كوبا ومنغوليا ، جاء فيه ان المجلس بحث مسألتين رئيسيتين هما : التكامل الاقتصادي بين دول الاتفاقية ، وزيادة المبادلات التجارية مع دول اوروبا الغربية وقد دعا المجلس الى انشاء صندوق لمنح التدريب للدول النامية في جامعات ومعاهد دول الكوميكون .

توجه نيكولاس فاديف ، سكرتير عام الكوميكون ، الى كوبنهاجن في نهاية اغسطس الماضي ، لبدء حوار بين الكوميكون والجماعة الاوروبية المشتركة . وقد سافر الى الدانمارك ، لان هذه الاخيرة تحتل رئاسة مجلس الجماعة المشتركة في خلال شهر اغسطس . وهذه اول مرة يقوم فيها ممثل للكوميكون بزيارة رسمية لدولة غربية .

الجماعة الاوروبية :

(ا) السوق المشتركة :

السياسة الزراعية : توصل وزراء زراعة الدول التسع ، الى اتفاق نهائي حول اتجاهات نسب الزيادة في اسعار المنتجات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، وتم اعلان هذا الاتفاق في اول مايو الماضي . وتتراوح نسب الزيادة ما بين ١ و ١١ في المائة ، حسب نوع المنتجات .

توصل وزراء الزراعة في ٢٠ يونيو ، الى اتفاق حول علاقة السوق الزراعية مع الدول المنتسبة من حوض البحر المتوسط ، وهي : المغرب ، واسبانيا ، واسرائيل .

السياسة الاقليمية : وافق وزراء خارجية الدول التسع في ١٤ مايو ، على تقرير لجنة الجماعة الاوروبية الخاص بتحسين السياسات الاقليمية للسوق المشتركة . كما تبادل وزراء الخارجية في ١٥ مايو ، وجهات النظر حول موقف الجماعة الاوروبية من مفاوضات الجات التي تبدأ في الخريف القادم (١٩٧٣) .

الطاقة : ناقش وزراء الدول التسع في ٢٢ مايو في بروكسيل ، سياسة الطاقة في ضوء التطورات العالمية الاخيرة .

(ب) البرلمان الاوروبي :

قدمت لجنة الجماعة الاوروبية ، تقريرا الى مجلس الجماعة ، بشأن الاستقلال المالي لهذه الجماعة ، ومنح البرلمان الاوروبي سلطات الرقابة في هذا الشأن . ويقترح هذا التقرير ، منح البرلمان الاوروبي ، كافة السلطات للرقابة على ميزانية مستقلة للجماعة الاوروبية ، تقدر بحوالي ٢٣ مليار فرنك فرنسي ، وتشكيل ادارة حسابية خاصة بالجماعة الاوروبية .

(ج) الفحم والصلب :

لا تزال هناك مشاكل تواجه منظمة الفحم والصلب ، بعد توسيع عضوية الجماعة الاوروبية . وقد توصل وزراء الدول التسع ، الى اتفاق في ٢٥ يونيو بشأن فحم الكوك ، لتكوين صندوق معونة رأسماله ٣٠ر١ مليون وحدة حسابية ، يصرف كل عام ٢٧ مليون منها لالمانيا و ٣ر١ مليون لبريطانيا . ويغذى رأس المال هذا من دخل صناعة الصلب ، ومنظمة الفحم والصلب ، والدول الاعضاء بمقدار ١٨ر٢ مليون و ٥ر٨ مليون و ٦ر١ مليون وحدة حسابية على التوالي (الفرنك الفرنسي يوازي ٥ر٥ وحدة حسابية تقريبا) .

القارة الاسيوية

الحلف المركزي :

مجلس الحلف : عقد مجلس الحلف المركزي دورته العشرين في طهران يومي ١٠ و ١١ يونيو ، باشتراك وزراء خارجية الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وتركيا ،

وايران ، وباكستان . وتناول المجلس بالبحث ، الخلاف القائم بين الهند وباكستان ، والموقف فى الشرق الاوسط ، كما استعرض وزراء الخارجية التقارير الخاصة بالانشطة الاقليمية للحلف فى خلال عام ١٩٧٢ . وفى ختام الدورة ، اعرب المجلس عن تصميمه على التصدى لاية اعمال تخريبية او تهديدات فى المنطقة ، واكدت كل من ايران وباكستان على هذا المعنى .

حلف جنوب شرق آسيا :

اخطرت الحكومة الفرنسية فى شهر يونيو ، الدول الاعضاء فى حلف جنوب شرق آسيا ، بقرارها الخاص بوقف كل مشاركة مالية فى ميزانية الحلف . وكانت فرنسا تسهم بنسبة ١٣٫٥ فى المئة ، من ميزانية قدرها ١٫٥ مليون دولار .

القارة الامريكية

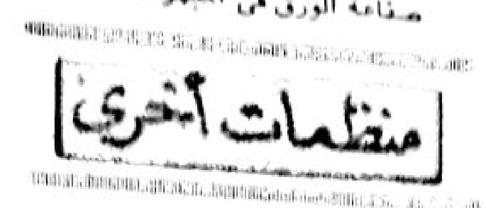
منظمة الدول الامريكية :

اللجنة الخاصة للتنظيم ، اعلنت السكرتارية العامة لمنظمة الدول الامريكية فى ٢ مايو ١٩٧٣ ، القرار الرسمى الصادر من الجمعية العامة فى ابريل ، بشأن تشكيل لجنة خاصة لدراسة اعادة تنظيم النظام الامريكى الدولى . وستقوم هذه اللجنة بوضع دراسة لعملية اعادة التنظيم ، من وجهة النظر الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية .

على اسس المساواة وحرية الشعوب فى حق تقرير مصيرها وتقدم اللجنة تقريرها قبل ٣٠ نوفمبر القادم .

مجموعة الانديز :

- عقد وزراء العمل لدول مجموعة الانديز اول مؤتمر لهم فى كيتو عاصمة اكوادور من ٢٠ ابريل الى ٤ مايو حيث تبنوا نصا بشأن التكامل الاجتماعى لدول المجموعة اطلق عليه « اعلان كيتو » .
- عقد وزراء تعليم مجموعة الانديز ، اجتماعات دورتهم الرابعة من ١٦ الى ١٨ مايو فى كراكاس عاصمة فنزويلا ■
- اجتمع فى ليما من ٩ الى ١١ مايو ، اول مؤتمر لخبراء صناعة الورق لمجموعة الانديز ، وبحث ممثلو الحكومات الست موقف صناعة الورق فى المجموعة .



الصليب الاحمر :

عقدت اللجنة الخاصة لبرنامج الامازون ، والتى تضم ممثلى الصليب الاحمر فى اوروبا والبرازيل ، اول اجتماع لها فى جنيف يومى ٢٣ و ٢٤ مايو . وكانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، قد شكلت هذه اللجنة الخاصة ، للقيام ببرنامج طبى واسع النطاق ، لمعاونة السكان الهنود لمنطقة نهر الامازون فى البرازيل .

اعترفت اللجنة الدولية للصليب الاحمر فى ٦ يونيو بهيئة وطنية جديدة للهلال الاحمر ، هى هيئة الهلال الاحمر فى موريتانيا .

عدم الانحياز :

مؤتمر القمة الرابع ، عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات مجموعة عدم الانحياز دورته الرابعة فى الجزائر العاصمة من ٥ الى ٩ سبتمبر .

وقد اشترك فى المؤتمر عدد كبير من رؤساء الدول ، منهم الرئيس انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، والعقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة فى الجمهورية العربية الليبية ، والرئيس جوزيف بروس تيتو رئيس جمهورية يوغسلافيا ، والرئيس فيديل كاسترو .

وقد تناول المؤتمر جدول اعمال يضم ١٢ بندا ، على راسها ازمة الشرق الاوسط ، ومقاومة الاستعمار الجديد ، وتاييد حركات التحرر الوطنى .

وكان مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، قد انعقد فى الجزائر من ٢ الى ٤ سبتمبر لوضع الترتيبات النهائية للمؤتمر .

(وسنقدم فى العدد القادم تفصيلا لقرارات واعمال مؤتمر القمة) ■

مؤتمر القرم :

عقد زعماء الاحزاب الشيوعية والعمالية لكل من الاتحاد السوفييتى والمجر وبولندا وجمهورية المانيا الديمقراطية ومنغوليا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا ، مؤتمرا فى القرم من ٣٠ و ٣١ يوليو ١٩٧٣ .

وقد بحث الزعماء الشيوعيون ، التطورات الجديدة فى الموقف الدولى داخل مجموعة حلف وارسو ، وما يتصل بالعلاقات مع الدول الغربية ، وزيارات السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى لكل من الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا الاتحادية . وقد أكد الزعماء على ضرورة تنمية العلاقات الايجابية بين جميع الدول الاوروبية ، وتأييد سياسة التقارب ، وتنسيق العمل بين الدول الاشتراكية ، رغبة فى تدعيم هذا الاتجاه الدولى الجديد .

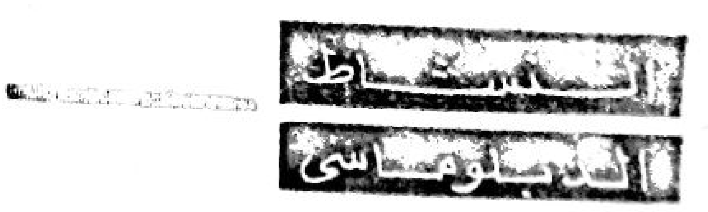
الكومنولث البريطانى :

مؤتمر القمة ، رأست الملكة اليزابث ملكة بريطانيا ، مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذى عقد فى اوتوا عاصمة كندا من ٢ الى ١٠ اغسطس .

وقد صدر بيان ختامى عن المؤتمر ، اظهر وجود العديد من المشاكل والصعوبات . ولكن رؤساء الحكومات اتفقوا على ادانة الابرتهيد ، والسياسة التى تتبعها حكومة الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا . وتم الاتفاق على أن الدول التى يمكنها الضغط على البرتغال ، يجب ان تمارس هذا الضغط ، لتكف عن استخدام سياستها الاستعمارية فى القارة الافريقية . كما اعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم المتزايد من جراء استمرار الموقف فى روديسيا الجنوبية .

كذلك نادى البيان باحترام حقوق الانسان ، وحق تقرير المصير .

وقد ظهرت فى هذا المؤتمر خلافات شديدة بين الدول الافريقية وبريطانيا ، حول مسألة روديسيا الجنوبية . كما اتضح ان بريطانيا فقدت موقفها المتفوق داخل المجموعة ، اذ يمكن اعتبار هذا المؤتمر نهاية لعهد السيطرة البريطانية على دول الكومنولث ، وبداية مرحلة التساوى داخل منظمة الكومنولث ذاتها ■



السلك الدبلوماسي في مصر

في الشهور الماضية ، قدم أربعة سفراء أوراق اعتمادهم الى السيد حسين الشافعي ، نائب رئيس الجمهورية . وفيما يلي قائمة بالسفراء حسب أولوية تقديم أوراق اعتمادهم :

- في ١٢-٦-١٩٧٣ ، السيد دانكرد ابسن ، سفير النرويج .
- في ١٢-٦-١٩٧٣ ، السيد مارون حميري ، سفير تشاد .
- في ١٠-٧-١٩٧٣ ، السيد أنطوان كورانتس ، سفير اليونان .
- في ١٠-٧-١٩٧٣ ، الدكتور كارلوس لكارسي فاريلا ، سفير كوبا .

الأعياد الرسمية القادمة

- أول اكتوبر ، عيد الثورة في جمهورية الصين الشعبية .
- أول اكتوبر ، عيد استقلال نيجيريا .
- أول اكتوبر ، عيد استقلال قبرص .
- ٢-١٠ ، ذكرى اعلان استقلال غينيا .
- ٧-١٠ ، ذكرى قيام الجمهورية الديمقراطية الالمانية .
- ٩-١٠ ، يوم الاستقلال في أوغندا .
- ١٢-١٠ ، عيد استقلال غينيا الاستوائية .
- ١٤-١٠ ، العيد الوطني لجمهورية اليمن الشعبية .
- ١٤-١٠ ، العيد الوطني للاغاش .
- ٢١-١٠ ، العيد الوطني للصومال .
- ٢٤-١٠ ، يوم استقلال زامبيا .
- ٢٤-١٠ ، يوم الامم المتحدة .
- ٢٦-١٠ ، العيد الوطني للنمسا .
- ٢٦-١٠ ، عيد ميلاد شاه ايران .
- ٢٩-١٠ ، ذكرى اعلان الجمهورية في تركيا .
- أول نوفمبر ، العيد الوطني للجزائر .
- ٣-١١ ، ذكرى اعلان الجمهورية في بناما .
- ٧-١١ ، عيد الثورة في الاتحاد السوفييتي .
- ٩-١١ ، ذكرى استقلال كمبوديا .
- ١١-١١ ، عيد ميلاد ملك السويد .
- ٢٢-١١ ، ذكرى استقلال لبنان .
- ٢٨-١١ ، عيد استقلال موريتانيا .
- ٢٩-١١ ، عيد تحرير البانيا .
- ٢٩-١١ ، ذكرى اعلان الجمهورية في يوغسلافيا .
- أول ديسمبر ، العيد الوطني لجمهورية افريقيا الوسطى .
- ٢-١٢ ، ذكرى انشاء اتحاد الامارات العربية .
- ٥-١٢ ، عيد ميلاد ملك تايلاند .
- ٦-١٢ ، ذكرى استقلال فنلندا .
- ١٢-١٢ ، عيد استقلال كينيا .
- ١٦-١٢ ، العيد الوطني للبحرين .
- ٢٨-١٢ ، عيد ميلاد ملك النيبال .

الاجتماعات الدولية القادمة

- ينعقد في لندن من ٤ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٧٣ ، المؤتمر الدولي للتلوث البحري .
- ينعقد في داكار ، ما بين ١٥ و ٢٠ نوفمبر ١٩٧٣ ، مؤتمر غير عادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الدول الافريقية ومالاغاش وموريس ، لبحث اعادة تشكيل هيكل المنظمة ، وتحديد الاتجاهات الجديدة للعمل فيها .
- تبدأ في ٣٠ اكتوبر في فيينا ، مباحثات التخفيض المتبادل للقوات العسكرية بين دول أوروبا الغربية والشرقية .

الأحداث الدبلوماسية الهامة

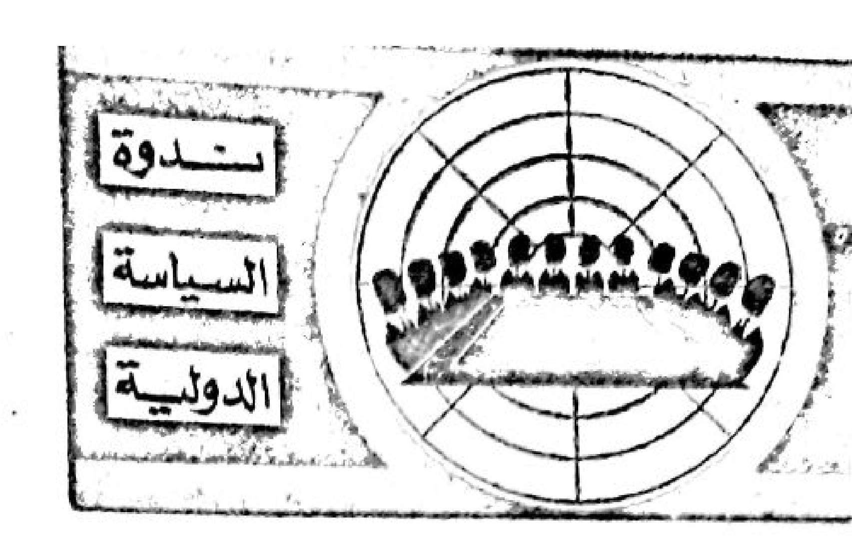
● عقد سفراء اليابان المعتمدون لدى دول الشرق الاوسط ، وعددهم ١٤ سفيرا ، مؤتمرا في طوكيو من ٩ الى ١١ يوليو ١٩٧٣ ، لمراجعة الاوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وتقييمها - وقد أعلن ماسايوشي اوهيرا ، وزير خارجية اليابان ، في افتتاح المؤتمر ، انه ينبغي على اليابان ان تكثف جهودها لتنمية أواصر الصداقة مع الدول المنتجة للبترول . وقد اتخذ المؤتمر فلا توصية بهذا الصدد ، كما دعا الى أن تواصل اليابان تأييدها لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بشأن أزمة الشرق الاوسط ، وأصدر عددا من التوصيات الخاصة بتوثيق التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة .

● في ٢٧ يونيو ١٩٧٣ قدم أول سفير للفاتيكان في قبرص ، أوراق اعتماده للاسقف مكاريوس .

● تم الاتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الديمقراطية ، من خلال اتصالات دبلوماسية في واشنطن مع اعضاء بعثة المانيا لدى الامم المتحدة ، على اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين ، بعد أن تعترف واشنطن بالمانيا الديمقراطية . وقد توجهت بعثة أمريكية الى برلين في ٢٦ اغسطس لبحث اجراءات اقامة السفارة الامريكية .

● وصل الى تل ابيب في ١٨ اغسطس ، الدبلوماسي الاسرائيلي ايجال ايال الذي طردته حكومة النرويج ، لاعتباره شخصا غير مرغوب فيه ، بعد ان ثبت ايواؤه للمجرمين الاسرائيليين اللذين اشتركا في قتل المواطن المغربي احمد بوشيكي في يوليو الماضي .

● انعقد في القدس من ٢٠ الى ٢٣ اغسطس ، المؤتمر الثالث لسفراء اسرائيل لدى الدول الافريقية ، وعددهم ٢٢ سفيرا ، لبحث ما تواجهه السياسة الاسرائيلية في القارة الافريقية من ازمات متوالية .



اشترك في الندوة وفقا للترتيب الهجائي :

- ابراهيم مزهودي
- د. اشرف غربال
- د. بطرس بطرس غالي
- سميح صادق
- عبد الحليم بدوي
- عبد العزيز العجيزي
- عبد الله آدم أحمد
- د. عبد الملك عوده
- فؤاد البديوي
- مجيبو بونجورا
- محمد سيد احمد
- نبية الاصفهاني
- نجيب قدري
- ياسين العيوطي

منظمة الوحدة الأفريقية في عقدها الثاني

في ٣٠ يونيو ١٩٧٣ ، عقدت أسرة تحرير مجلة السياسة الدولية ، ندوة تناول فيها الحاضرون موضوع : « منظمة الوحدة الافريقية في عقدها الثاني » . وقد دعى الى هذه الندوة :

من سفارات الدول الافريقية بالقاهرة :

السيد عبد الله آدم احمد – سفير جمهورية الصومال

السيد ابراهيم مزهودي – سفير

السيد محمد سيد أحمد من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية السيد سميح صادق

من اسرة تحرير مجلة السياسة الدولية

د. بطرس بطرس غالي – رئيس التحرير

د. عبد الملك عودة – مدير تحرير مجلة السياسة الدولية

السيد عبد العزيز العجيزي – الباحث بمجلة السياسة الدولية

الدولية التي ستعمل في نطاقها المنظمة خلال السنوات العشر المقبلة ، تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي شهدت مولدها . فعلى سبيل المثال . ان عدد الدول الافريقية التي حصلت على استقلالها قد ازداد ، كما ان بعض هذه الدول قد دعم استقلاله خلال العقد الاول من عمره . ثم ان مشاكل التنمية والمسائل الاقتصادية اصبحت

بالمشاكل السياسية ؛ فاذا قيمنا ما حققته منظمة الوحدة الافريقية فى مجال التعاون الاقتصادى مثلا خلال العقد الاول ، سنجد حصيلة هزيلة جدا . وانى امل ان يكون الامر على غير ذلك بالنسبة للعقد الثانى .

د. بطرس بطرس غالى — تبدا انى بالتعاون الاقتصادى ، لنرى ماذا تم انجازه فى هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية . سنجد ان اللجنة المتخصصة فى الشئون الاقتصادية التابعة للمنظمة ، لم تجتمع خلال هذه الفترة سوى مرتين ؛ وبالتالى اصبحت المشاكل الاقتصادية تحول الى مجلس وزراء الخارجية منذ عقد المؤتمر « كينشاسا » . وحتى منذ ذلك التاريخ ، فان عدد القرارات التى اختصت بالتعاون الاقتصادى الافريقى قليل جدا . بل ان اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة التى كانت موجودة فى مقرها باديس ابابا قبل اعلان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، هى التى اصبحت تتناول مسائل التعاون الاقتصادى الافريقى .

السفير نجيب قدرى — ان اللجنة الاقتصادية ؛ لم تحظ بالمساندة الكافية من قبل الدول الاعضاء فى المنظمة . لهذا كانت النتيجة ان نشاط منظمة الوحدة الافريقية قد تركز خلال العقد الاول ، على معالجة المشاكل السياسية . وقد حققت فى هذا المجال نتائج ايجابية . فعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٣ كانت هناك تيارات متعارضة داخل هذه المنظمة ، منها مجموعة الدار البيضاء ، ومجموعة مونروفيا . وفى النهاية اندمجت هذه التيارات داخل المنظمة الجديدة ؛ ثم ان عدد الدول الافريقية التى كانت مستقلة فى ذلك الوقت ، كان صغيرا ؛ كما ان هذه الدول كانت حديثة العهد بالاستقلال ، فكان اهتمامها مركزا اولا على دعم سيادتها الوطنية . كل هذا ادى بالمنظمة الى ان تركز نشاطها على الامور السياسية ، مثل دعم العلاقات بين الدول الافريقية ، والتوصل الى موقف افريقى موحد ازاء المشاكل الدولية ، وهو ما تحققه لنا فى الامم المتحدة

واخيرا ، فان المنظمة قد نجحت فى تسوية بعض الخلافات التى قامت بين الدول الافريقية فقد انهت مثلا النزاع المسلح الذى قام بين الجزائر والمغرب ، والذى قام بين كينيا و«الصومال» . كما دأبت المنظمة على التوفيق بين مختلف حركات التحرير التى قامت فى انجولا وموزمبيق .. وهناك ايضا مشاكل اخرى لم تحلها المنظمة ، ولكنها قد سويت فيما بين الافارقة دون تدخل خارجى ، مثل النزاع الذى قام بين افريقيا الاستوائية والجابون .... ، ويمكننى ان اؤكد بأن نشاط منظمة الوحدة الافريقية كان ايجابيا ، من حيث دعم استقلال الدول الافريقية . كما اننا قد شاهدنا فى مؤتمر القمة الاخير ، الذى عقد فى اديس ابابا ، توافقا فى البيانات التى صدرت عن الوزراء الافارقة ، وفى القرارات التى اتخذت من قبل رؤساء الدول الحكومات وكلها ذات طابع سياسى . ولكن ما استجد فى نظرى ، هو عنصر جديد ، وهو « تقرير ايدجان » الذى اعتبره الاساس الذى سيقوم عليه نشاط المنظمة فى عقدها الثانى ، وذلك بهدف النهوض بالتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الافريقية . وكما تعلمون ، فان هذا التقرير قد وضعه وزراء الاقتصاد والتنمية الافريقيون خلال الاسبوع الذى سبق عقد مؤتمر وزراء الخارجية فى اديس ابابا . وقد نوقش فى المؤتمر ، ولكنى مع ذلك ارى انه لم يحظ بكل ما يستحقه من نقاش . ان ما تضمنه «تقرير ايدجان» من توصيات ، يمكن ان يعطى لنا فكرة عما فى مقدور افريقيا ان تحققه خلال العشر سنوات المقبلة ، ليس فقط فى مجالات تنمية العلاقات الاقتصادية والفنية بين الدول الافريقية ، بل ايضا فى دعم الدور السياسى الذى ستقوم به المنظمة على المسرح العالمى من جهة ، وفى التعجيل لمحو بقايا نفوذ الاستعمار من القارة المتمثلة فى انجولا وموزمبيق وغينيا بساو من ناحية اخرى . وهناك ايضا مشكلة الفصل العنصرى ، « ابارتيد » فى جنوب افريقيا ، ومشكلة اسرائيل فى شمال القارة .

وانني اعتقد بأن افريقيا تحتاج كل يوم الى مزيد من التعاون الاقتصادى والفنى ، وخاصة الى دعم الاتصالات بين الافارقة ، لاسيما فى مجال المواصلات مثلا ؛ اذ ان القارة تفتقد الى شبكة طرق على مستوى الاهداف التى تنشدها افريقيا .

السفير فؤاد البديوى — ارى ان احد الاسباب التى شلت نشاط افريقيا فى المجالات الاقتصادية ؛ هو ان دول الافريقية قد اثرت مناقشة مشاكل القارة الاقتصادية فى اطار مجموعة الـ ٧٧ دولة النامية .

السفير نجيب قدرى — اعتقد ان هذه الدول لم تكن لديها الامكانيات السياسية التى تتيح لها مناقشة المشاكل الاقتصادية بجدية اكثر ؛ حتى يمكنها وضع سياسة اقتصادية مشتركة . كانت هذه الدول منشغلة فى دعم استقلالها ، وفى القضاء على ما تبقى من عهد الاستعمار .

د. ياسين العيوطى — فى الواقع ، فيما يتعلق بالخلفية التاريخية لمنظمة الوحدة الافريقية ، فانها كانت الحل الوسط بين فكرة « الحكومة الافريقية » التى كان يدعو اليها زعماء مثل نكروما وسيكوتورى ، وبين فكرة التعاون الافريقى الذى لايقوم على مؤسسات معينة وثابتة وقوية ، كما رأتها فى ذلك الحين نيجيريا وغيرها من الدول .

اما النقطة الثانية ، فهى انها المنظمة الاقليمية الوحيدة التى يحمل اسمها كلمة « الوحدة » هذا الاسم لايوجد فى المنظمات الاقليمية الاخرى مثل « منظمة الدول الامريكية » و « جامعة الدول العربية » و « المجلس الاوروبى » وغيرها من المنظمات التى عرفت بأنها منظمات اقليمية ، فى تحديد المواد ٥٢ الى ٥٤ من ميثاق الامم المتحدة .

وانتقل الى النقطة الثالثة ، وهى ما اراه من مؤسسات قوية داخل منظمة الوحدة الافريقية . والمؤسسة القوية الاولى فى نظرى ، هى اجتماعات القمة . فان منظمة الوحدة الافريقية ، هى المنظمة الاقليمية الوحيدة التى تتسم باجتماعات دورية وسنوية لرؤساء الدول ، وحبذا لو اقتدت المنظمات الاخرى مثل جامعة الدول العربية بهذه الصفة الدبلوماسية القوية . المؤسسة القوية الثانية فى نظرى هى ما يمكن ان نسميه « بالمحلات » ، واقصد هنا نماذج من التعاون الدبلوماسى الوثيق ، لا يعد جزءا من ميثاق المنظمة ، ولكنه نتج اشتقاقا من هذا الميثاق . فمثلا نرى ان حل مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب ، لم يأت من طريق منظمة الوحدة الافريقية ، ولكنه اتى عن طريق معينة ، وهى مجموع من اتفاق حصل فى « باماكو » ونشأ منه ما يسمى بلجنة خاصة ، تعبر عن

او بعيضة . هذا هو ما حدث ايضا بين بعض عضوية مشكلة الجنوب في السودان : اتصال بين الامبراطور هيلاسلاسي وبين حكومة السودان ، وتصور ناحي استطيع ان اصفه بالتعاون البنى . والواقع ان منظمة الوحدة الافريقية قد نجحت في ان تنشىء حولها بيئة دبلوماسية سياسية ، ادت الى ان تتمخض عنها بعض هذه « المظلات » التي لا يعصى عليها الشقاق ، ولكنها على اية حال استطاعت ان تلعب دوراً تناولت فيه اهميته ، حسب استعداد الطرفين لقبول هذه المظلة .

والنقطة الرابعة فيما اراه ، هو ما اصفه بالمؤسسات الضعيفة داخل منظمة الوحدة الافريقية : مسألة التحرير ، اذ يعتبر دور المنظمة فيه دوراً ضعيفاً ، لانه لم يستند على دعم مالي سخي ومستمر ، كما لم يستند على استراتيجية تحررية تشمل مجموع حركات التحرير الافريقية . بل اننا قد نجد تقويا في الاستراتيجية الدبلوماسية التحررية ، وخاصة فيما يتعلق بالموقف الذي تقفه حكومة ساحل العاج وغيرها من الحكومات ، التي ترى اجراء « حوار » او اتصال لفظي او دبلوماسي مع حكومة جنوب افريقيا العنصرية مثل هذا الموقف يعتبر تقويا في الاستراتيجية التحررية الافريقية ، بل يعتبر اول التصدعات التي ظهرت في صرح منظمة الوحدة الافريقية ، حينما اقبلت هذه الاخيرة على احياء عيدها العاشر .

والمؤسسة الضعيفة الثانية في نظري ، هي لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم . ان هذه اللجنة ، مازالت حتى اليوم ، لسوء الحظ ، حبرا على ورق . واود ان اقول انني اعني هنا ان اقيم المنظمة لا ان انتقدها ، لان مسألة الوساطة والتحكيم متعلقة ، كما تعرفون ، تعلقا مباشرا بمسألة السيادة . وهذا المستوى لم تبلغه بعد اية منظمة لا اقليمية وعالمية مثل الامم المتحدة .

والمؤسسة الضعيفة الثالثة هي : التمويل . وهذا ايضا مرض تعاني منه الامم المتحدة ، بل وتعاني منه حكومات عديدة . فاننا نرى الكثير من المشروعات الانمائية متركزة في الجزء الشمالي من العالم ، بينما الجزء الجنوبي قد انقطع عنه التمويل ، لما يمر بالعالم من ازمات مالية وسياسية الخ ... وعلى اية حال ، يجب اعتبارها مشكلة ، تتضاعف حدتها داخل منظمة الوحدة الافريقية .

اما المؤسسة الضعيفة الرابعة والاخيرة ، فهي كيفية معالجة منظمة الوحدة الافريقية للمشاكل الخارجة عن النطاق الافريقي ، كمشاكل البحر المتوسط ، والى حد كبير الصراع العربي الاسرائيلي ، حيث لعبت المنظمة دوراً ضعيفاً ، وفيما يتعلق باستجلاء المواقف والتوفيق بين الطرفين ، ما ينتج عن وساطة منظمة الوحدة الافريقية في اواخر عام ١٩٧١ ما يمكن ان نعتبره استيعابا لما بذلته المنظمة من نظر المشكلة ، تعتبر الى حد ما – باستثناء وجود مصر فيها – عبر قارية او عبر افريقية .

واصل اخيرا الى المنجزات ، وهي منجزات قوية ومنجزات ضعيفة . المنجزات القوية الاولى ، هي تأكيد منظمة الوحدة الافريقية لشرعية حروب التحرير ، وهو اعتراف ادى بالامم المتحدة الى الاخذ بهذا الموقف ، بل تعداه الى مطالبة مجلس الامن في عام ١٩٧٢ بالنظر في احتمال اعتراف الامم المتحدة بالمنظمات التحررية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، ولكن الدبلوماسية الافريقية رات ان تلجأ الى خط اكثر ليونة ، فلم تثابر على ان ينظر مجلس الامن الى هذه المسألة .

والمنجز القوى الثاني ، هو في نظري التعاون مع الامم المتحدة ، وهو تعاون وثيق لم تصل الى مستواه اية منظمة اقليمية اخرى . فهو تعاون قائم لا يوجد مثيل له بين جامعة الدول العربية مثلا والامم المتحدة ، ولا حتى بين المجلس الاوربي وبين منظمة الدول الامريكية والامم المتحدة .

والمنجزات الضعيفة اراها في التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل القارة ، وفي تأكيد اللغات الافريقية ، وفي تذويب المنظمات التي هي اقل من منظمات اقليمية ، او على الاقل تنسيق التعاون معها . مثلا حينما ندرس تخطيط سوق شرق افريقيا ، نكتشف عدم وجود تناسق واضح بين تلك الخطوط ، وبين خطوط منظمة الوحدة الافريقية . ثم ان وسائل الاتصال الافريقية كالخطوط الجوية غير كافية ، وابتغي ان تكون هناك وسيلة للدعم الجوي الافريقي ، لان المواصلات البرية تكتنفها صعوبة ، وستمر سنوات طويلة قبل ان تنشأ على المستوى المطلوب . لذا ارى ان مسألة الاتصال تعد بحق عنصرا ضعيفا في منظمة الوحدة الافريقية .

واصل اخيرا الى علامات الاستفهام والمستقبل . الى اى حد تستطيع المنظمة ان تحل مسائل الحدود بين الدول الافريقية ، وتتخذ مواقف سريعة . هذه علامة استفهام تترك للمستقبل . في اجتماع القمة الاخير ، رأينا التصادم الحاد الذي حدث بين الصومال والحبشة ، وهذا نموذج واحد من علامات استفهام المستقبل .

علامة الاستفهام الثانية هي : ماذا بعد الزعماء الاقوياء ؟ ماذا بعد « جوليوس نيريري » و« كينث كاوندا » و« سيكوتوري » و« هيلاسلاسي » من لعبوا دورا اساسيا في انشاء المنظمة ، كما لعبوا دورا اساسيا داخل المنظمة ، وتحت « المظلات » كما ذكرت آنفا ؟

واخيرا فيما يتعلق بالمستقبل ، هناك نقطة هامة وحساسة للغاية ، وهي التنمية والتخطيط في المستقبل !

د. بطرس بطرس غالي — اشكر سيادة الاستاذ ياسين العيوطي ، والكلمة الان لسيادة سفير غينيا .

سيادة سفير غينيا — ان كلمة د. ياسين العيوطي قد غطت جميع المسائل التي تهم مستقبل منظمة الوحدة الافريقية ، لهذا ساكتفي بابداء ملاحظة تتعلق بتحقيق الوحدة الافريقية . ان منظمة الوحدة الافريقية قد احتفلت اخيراً بمرور العقد الاول من عمرها . فاذا اردنا ان نقيم نشاطها ، فسنجد انها قد نجحت في اثبات صلاحيتها ، اذ انها استطاعت ان ترى النور ، وان تفرض كيانها على الصعيد الدولي .

والواقع ان منظمة الوحدة الافريقية قد ولدت في وقت كانت الاوضاع الدولية تسيطر عليها المشاكل السياسية بصفة خاصة ، واهمها حالة التأزم الحاد الناتجة عن الحرب الباردة . اما افريقيا ، فقد كانت موجة التحرير هي التي تسيطر عليها . وما كادت تولد منظمة الوحدة الافريقية ، حتى وجدت نفسها تواجه العديد من المشاكل . فاذا فحصنا الاهداف التي وضعتها المنظمة نصب عينيها ، امكننا ان نستخلص ثلاثة انواع من المشاكل كانت تواجهها المنظمة الجديدة ، وهي : مشاكل تتعلق بتحرير القارة ، ومحاربة

تتعلق بالتعاون الاقتصادى ، ومشاكل تتعلق بالتعاون الدولى .

وإذا اردنا اليوم ان نقيم النشاط السياسى الذى قامت به المنظمة ، فسنجد اولا انها قد ولدت بالرغم من كل مابذل من مناورات من قبل الامبرياليه واعداء القارة الافريقية ، بل واعداء التقدم الانسانى . ولكن هذا لايعنى ان المنظمة قد حققت جميع اهدافها السياسية ، فلا بد لنا ان نذكر ان النجاح لم يحالفها دائما. كامنذ البداية قد اعتمدنا المبدا الاتى ، وهو : ان « لا استقلال تام دون استقلال سياسى » . وبالتالى كانت للمسائل السياسية الاولوية فى اهتماماتنا ، اذ كانت هدفنا الاول . وهنا يجب علينا ان نعترف بأن ما سجلته منظمة الوحدة الافريقية فى هذا المجال ، لم يكن انتصارات فقط . ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك ، الى طبيعة الدول التى تأسست منها المنظمة ، فقد اجتمعت داخلها دول متعارضة منحيث الايدلوجية . هذا ان لم تكن متعادية ايضا ، وبالتالى حتى فى مجال التحرير السياسى ، اصابنا الفشل اكثر من مرة . وعلى سبيل المثال ، اذكر ماحدث عندما طرحت مشكلة روديسيا على المنظمة ، فقد حددت هذه الاخيرة مهلة أمام ايان سميث لكى يعدل عن سياسته فاذا لم يرتدع هذا الاخير ، كان على دول القارة الافريقية بأجمعها ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع روديسيا . ولكن ماحدث هو ان الامبريالية لجأت بكل ما اوتيت من وسائل واساليب اقتصادية وفنية ، لكى تحدث انقساما فى صفوف الدول الافريقية ، وكانت النتيجة ان القرار الذى اتخذته المنظمة لم ينفذ .

اما فيما يختص بالمنجزات الاقتصادية خلال العقد الاول ، فاننى اعتقد انه لايجب علينا ان نكيل اللوم للمنظمة ، لاننا نعلم جيدا انه لايمكن تحقيق تنمية اقتصادية بمعنى الكلمة ، بتخطى مرحلة الاستقلال السياسى .

وان ذكر الاحتفال بمرور عشر سنوات على مولد منظمة الوحدة الافريقية ، يحثنا على ابراز اهم منجزاتها التى حققتها خلال هذه الفترة ، فنجد ان هذه المنظمة كان عليها ان تجد حلولا لمشاكل عويصة قائمة بين دول افريقية، وبالطبع كان الوعى والادراك بالوحدة يختلف من دولة الى اخرى ، وليكن بالرغم من امكانياتها الضعيفة ، فقد نجحت منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية العديد من المشاكل السياسية ، وان كنت اعتقد ان افريقيا لم تحرر بعد ، فما زالت خاضعة لنفوذ خارجى، كما ان دولا مستقلة قد سمحت للاستعمار الجديد بأن يسيطر عليها .

لهذا اعتقد ان المنظمة فى عقدها الثانى ، سيتعين عليها ايضا بذل نشاط فى سبيل استكمال الاستقلال السياسى للقارة ، لانه مازالت هناك مناطق تكافح ضد الحكم الاستعمارى ، مثل انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وغيرها .. اننا لهذا نضع العقد الثانى فى خط سير الكفاح فى سبيل الاستقلال الوطنى .

ويجب علينا ايضا ان نركز على عامل آخر ، كان فى ذلك الوقت يقوم بدور هام فى ميزان القوى ، وهو الحرب الباردة التى كانت على اشدها وقت مولد المنظمة . وهو وضع افادنا الى حد ما ، لان التناقضات التى برزت بين القوتين العملاقتين وهما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، قد اتاحت الفرصة لمنظمة الوحدة الافريقية للحصول على معونةمالية، بلوسياسية ايضا ، مما ساعدها على التقدم على المسرح السياسى الدولى . ولكن هذه الظروف لا نجدها فى العقد الثانى ، نظرا للوفاق الذى حدث بين القوتين العملاقتين ، وهو وان كان امرا نهيىء انفسنا عليه ، الا انه من الواضح الان بأن مشاكلنا لم تعد تهم الدولتين الكبيرتين ، كما كان الامر فى الماضى . وبالتالى لن يمكننا استغلالهذا التنافس الذى لم يعد له مكان لتحقيق اهدافنا الافريقية . لهذا علينا فى العقد الثانى ان نكف عن الاعتماد على الغير، ونعكف على ايجاد القوة التى نحتاج اليها للتحرير داخليا ، على ان نضع هذه القوة من ارادتنا فى معالجة مشاكلنا .

واننى اذكر فى مؤتمر اديس ابابا الاخير ، ان اصواتا قد علت تنتقد نشاط المنظمة خلال العقد الاول ، بينما اصوات اخرى ترى ان هذا الاحتفال لامبرر له . ولكننى ارى هذه المواقف قائمة على مفاهيم مبسطة لاتعكس الحقيقة . وفى نظرى ان العقد الاول لمنظمة الوحدة الافريقية كان مشرفا ، وانكانت الاهداف التىوضعتها لنفسها مازالت لم تحقق كلها . كما ان الاستعمار الجديد والامبرياليةيعملان على تشتيت قوتنا داخل المنظمة . وعلى اية حال ، يجب علينا ان نزيد من الدعم المالى والفنى لحركات التحرير . ولكن اهم من ذلك ، يجب علينا ان نتفق على خط عمل مشترك ، وان تكف افريقيا عن اعتبار نفسها : دولةمعتدلة، ودولة ثورية ، ودولة عربية ودولة من الشمال او من الجنوب ، حتى يمكننا ان ننظر نظرة موحدة الى مشاكل التحرير والتنمية .

وقد قيل فى اديس ابابا ان العقد الاول كان العقد السياسى ، اما الثانى فسيكون عقد التعاون الاقتصادى . اننى متفق مع هذا القول ، وان كنت اضيف ان الكفاح مازال مستمرا فى سبيل التحرير والاستقلال السياسى ، ان استكماله لابد منه ، ليتسنى لنا ان نمضى فى التنمية الاقتصادية .

لهذه الاعتبارات جميعها ، ارى ان الحل يكمن فى عمل نقوم به جميعا ومعا ، حتى يمكننا ان نستخلص الافكار الديناميكية التى ستكون بمثابة الخميرة التى تحتاجها قارتنا ، لكى تواصل نشاطها خلال العقد الثانى بنجاح اكبر. وشكرا !

د. بطرس بطرس غالى — اشكر سيادة السفير ، واعتقد ان العرض الذى ادلى به كان وافيا . والكلمة الان لسيادة السفير فؤاد البديوى .

السفير فؤاد البديوى — اعتقد انه لو اردنا الحكم على نشاط منظمة الوحدة الافريقية فى العقد الاول ، والتنبؤ بمستقبلها فى السنوات العشر القادمة ، فانه من الافضل ان نقدم عرضا سريعا وتحليليا لما حققته المنظمة، ثم نخرج من ذلك بما يمكن ان نتوقعه لها فى السنوات القادمة .

ان افريقيا كانت قبل ١٩٦٣ مقسمة تقسيمات استعمارية : كانت مقسمة الى شمال وجنوب الصحراء ، والى دول المنطقة الفرنسية ودول المنطقة الانجليزية ، والى الدول العربية وغير العربية . وكانت هناك دعايات مغرضة تعمل دائما على التفرقة والتقسيم بين دول القارة ، وعدم الجمع بينهما . ونشأت بالتالى مجموعات لها اهداف سياسية مثل « مجموعة الدار البيضاء» ومجموعة مونروفيا » .. ثم كان هناك ايضا بعض زعماء يعملون على تحقيق الوحدة الافريقية ، مثل كوامى نيكروما وجمال عبد الناصر وسيكوتورى

[illegible]

... على نشاط المنظمة ، هو ... الوحدة الافريقية ، وتنسيق ... الدول الافريقية في مجالات ... سواء داخل المنظمة أو في ... [illegible] عن الاهتمام ... تنسيق وتنشيط التعاون ... المنظمة وتدعيمها ، وتحرير الاجزاء التي ما زالت خاضعة للاستعمار ... العنصرية ، ومحاربة الاستعمار ... والاستقلال الاجنبي للقارة .

والعمل على تسوية بعض المسائل ... التي كانت تظهر من حين لآخر ... الاستعمار ، وبعضها خاص ... معظم نشاط المنظمة ... مركزا على النواحي السياسية ، ... يهدف الى تدعيم استقلال الدول اعضاء المنظمة .

ولا شك ان النواحي الاقتصادية ... لم تلق الاهتمام الكافي من ... المنظمة ، خصوصا وان اللجنة الاقتصادية الافريقية التي كانت منشأة قبل المنظمة ، كان التفكير منصرفا الى ان تندمج هذه اللجنة في المنظمة ، الا انها في الواقع لم تندمج ، بل العكس هو الذي حدث : فقد اصبحت هذه اللجنة هي التي تسيطر على المنظمة في النواحي الاقتصادية .

هذه كلها كانت اسباب جعلت اهتمام المنظمة مركزا على النواحي السياسية دون النواحي الاقتصادية او الفنية . وفي الحقيقة فان المنظمة قامت بدور ايجابي في المجال السياسي ، وخاصة داخل الامم المتحدة ، اذ قامت بدور هام جدا في المسائل الدولية ، وكذا داخل مؤتمر عدم الانحياز ، ومؤتمر الـ ٧٧ . وفي الواقع ، فان المجموعة الافريقية ... [illegible]

... [illegible] ... القارة ، وقد ... رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر ... الاخير على هذه النقطة ، ... محلا للبحث : كيف تتكلم افريقيا في العالم اقتصاديا بصوت واحد ؟ ... نعلم ان هناك تكتلات اقتصادية ، ... الاتجاه هو نفس البلدان متفاوضة وان تتكلم افريقيا مع العالم الخارجي ، بنفس اللغة . وكان هذا الاتجاه هو الذي تغلب في المؤتمر .

اما من حيث التوقعات التي ستحدث في السنوات العشر القادمة ، فانني اعتقد ان التركيز سيكون اكثر على النواحي الاقتصادية . والتعاون الاقتصادي ، والتنسيق ، والاهتمام بمشروعات التنمية في الدول الافريقية .

كما اتوقع ان يزيد عدد اعضاء المنظمة في السنوات العشر القادمة بعد ان تستقل بعض الدول ، ولنتذكر هنا اننا في ١٩٦٣ كنا ٣٠ دولة ، اما الان فقد اصبحنا ٤١ ، ونحن نامل في ان نصل الى ٥٠ في سنة ١٩٨٣ .

ولا شك ايضا ان الاهتمام بالنواحي السياسية ، وزيادة قوة الدور السياسي الذي يمكن ان تقوم به افريقيا ، سواء كان ذلك في المستوى الثنائي او في الامم المتحدة ومع العالم الخارجي . لا شك انه يزداد خاصة اذا اهتممنا بالنواحي الاقتصادية .

اما بالنسبة للتحرير ، فان لجنة التحرير عندما اجتمعنا في يناير الماضي ، وضعنا استراتيجية جديدة لتحرير القارة ، وهي استراتيجية سوف تطبق في السنوات المقبلة . وقد اعتمدها الرؤساء الافريقيون في مايو الماضي في اديس ابابا ... وهي تقوم على ... الاوضاع ... ان تستقل ... موزمبيق وانجولا وغينيا ... .

كذلك ... هذه الاستراتيجية الجديدة الاولويات بالنسبة لحركات التحرير المختلفة ، وتركز عليها ، وتستخدم كل الوسائل التي يمكن ان تحقق النجاح المطلوب . واخيرا ... هذه الاستراتيجية الى رسالة ... الوعي العالمي ، والصمود في ... العنصرية والاستعمارية حتى ... كل اثار الاستعمار من افريقيا ، واني اعتقد ان هذه النقاط هي التي ... هدف نشاط منظمة الوحدة الافريقية خلال السنوات العشر القادمة ، وشكرا .

د. بطرس بطرس غالي .. : ... ان ... سيد محمد ... على ... الكلام .

محمد سيد أحمد .. : ... تقييم من منظمة الوحدة الافريقية ، يجب ... ان نشير الى بعض النواحي الاساسية التي ... وجود هذه المنظمة ونشاطها ، خلال السنوات العشر الماضية ، ثم نرى بعد ذلك الى اي مدى ستوجد او ستستمر هذه العوامل في السنوات العشر المقبلة .

واني ارى ان منظمة الوحدة الافريقية ... فترة كانت ... مميزة ... بين مرحلتين يمر بهما العالم بعد الحرب العالمية الثانية . كانت المرحلة الاولى ... حدث في الحرب الباردة ، وكانت حركات التحرير ... في العالم الثالث ... [illegible] ... لا تجد لها مخرجا ... من الافق بوادر التخفيف من حدة ... وهو ما سمي ... التي سبقت المرحلة ... على الوفاق . وخلال هذه الفترة ... تطورت حركات التحرير ، في ... حصول العديد من الدول الافريقية على استقلالها ، وهو ما ... في سنة ١٩٦٠ التي ... سنة ... افريقيا . وقد ولدت منظمة الوحدة الافريقية ... بثلاثة اعوام ... والواقع ان المنظمة ... الاوهام التي تتعلق ... الذي تم الحصول عليه ...

ليس بين ماكانت تظن افريقيا انهـا قد اصبحت عليها وبين ماكانت ماتزال عليه . وما حدث هو ان الـدول الامبريالية التي كانت تستعمرها بالامس، تمكنت من اعادة تكييف نشاطها بالوضع الجديد الذي اصبحت عليه مستعمراتها القديمة ، فكانت تلجأ الى اساليب موجهة ، تستهدف الحفاظ على نفوذ النشاط الذي تقوم به في افريقيا .

والواقع انه عندمانتكلم عن الصعوبات التي تواجهنا على المستوى الاقتصادي، فاننا في الواقع نعبر عن هذا اللبس. وعندما نذكر بشيء من التردد بعض المكاسب السياسية ، فاننا ايضا نعبر عن هذا اللبس .

واليوم فان السؤال المطروح هـو الاتي : هل حان الوقت الذي سنشاهد اختفاء مثل هذا اللبس ام ان العكس هو الذي سيحدث ؟ لنأخذ مثلا احدى المعضلات التي سنواجهها خلال السنوات العشر المقبلـة : ان الاسـتقلال السياسي ، واقصد هنا الحق في اتخاذ القرار السياسي ، في عالم تتنازعه فوارق تزداد كل يوم اتسـاعا بين الجزء المتقدم والجزء المتخلف ، وذلك في وقت لم تعد التناقضات التي كانت تتخلل العالم المتقدم ، تأخذ طـابع الصراعات ، بل اصـبحت ترى في التعايش بينها وسيلة افضل ، لـكي ينتفع الجميع منها ، وذلك بفضل انظمة قوية راسخة . وهنا كيف يمكن للنظم التي مازالت ضعيفة ان تتعايش مع هذا الوضع الجديد . ؟

انني اجـد معضـلة اخرى على المستوى الاقتصادي . ان افريقيـا ليست لديها الوسائل الخاصة للانطلاق في النمو ، وهي تحتاج لتعاون العالم الخارجي ومعونته . كيف يمكن تحقيق هذه المعونة ، بحيث يحـدث هذا الانطلاق في هذا الوقت بالذات الذي نشاهد فيه تزايدا في اتساع الفوارق بين العالم المتقدم والعالم النامي ،وفي الوقت الذي نجد فيه «نظاما» جديدا في طريقه الى ان يسود في العـالم المتقدم ؟

لهذا كله ارى انه من الخطأ تناول موضوع التنمية من زاوية كمية ، لانه خلال السنوات العشر الماضية ، فاننا قد حققنا بعض التقدم في هذا المجال، وان السنوات العشر المقبلة لابد ان هذا التقدم الكمي سيؤدي الى وضـع نوعي آخر . هذه هي الجوانب التي يجب علينا اليوم ان نلقي عليهاضوءا . وانني لا اعني هنا ان مرحلة الوفاق القادمة ستكون مرحلة خاليـة من الايديولوجيات ، وان التناقضـات الاساسية ستختفي . ولكني اريد ان اقول ان المشكلة هي في ظل المظاهر الجديدة التي ستتخذها هذه التناقضات، كيف يمكن لافريقيا ان تتلمس طريقها.

د. بطرس بطرس غالي : اشكر الزميل محمد سيد احمد ، والكلمة الان للدكتور عبد الملك عودة .

د. عبد الملك عودة : ان المناقشة طرحت نقطتين : النقطة الاولى خاصة بمرور عشر سنوات على حيـاة منظمة الوحدة الافريقية ، والنقطـة الثانية العشر السنوات القـادمة في حياة المنظمة . وهذا يجعلنا نواجه مشكلة في البداية : هي من اي نقطة سيحكم المتكلم على الذي مضى والذي هو آت . اقصد من اي نقطة فكرية او من اي منطلق ، هل ننظر الى الموقف نظرة دول ، او نظرة القانون الدولي، او نظرة الايديولوجية ، او نظرةانسان يحاول انيكون متجردا اذا امـكن . ان هذه النقطة الفكرية ، فيالبداية ، ستعطينا التقييم للانجازات من وجهـة نظر معينة . والانجازات سـتعطينا فرصة للتقييم ، مع التنبؤ بالتغيير الذي يمكن ان يحدث في السـنوات العشر القادمة . هذا هو الذيسيعطينا الامكانية في اصدار احكام علىالتغيرات المتوقعة في الدول الافريقية .

ومن وجهة نظري ، فانني ارى ان البداية في الحديث يجب ان تسكون معرفة ماذا كان المطلوب من تـشكل الدول الافريقية ، او من انشاءمنظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣ . وبعدها نرى اذا كان هذا قد تحقق ، ومالمتحقق سيطرح نفسه على الموقف الحالي ، ويتداعى مع المستقبل . اننا في ١٩٦٧ قد نجحنا في انشـاء هيـكل منظمة ومؤسسات على اساس نوع من الحل الوسط ، لاتجاهات وتيارات متعددة، اجتمعت في ميثاق محـدد مـكتوب ومعروضا . ولو جئنـا اليوم نرى حصيلة كل هذا ، وما ارتبط به من الاتجاهات ، ومن مناورات وتكتلات في داخل هذا الهيكل التنظيمي ، نجد انالمنظمة قد وصلت في الاحتفـال بمرور عشر سنوات الى مأزق ، بل في نظري انها كانت في ادنى درجات ضعفها ، بالرغم من المظاهر الشكلية والمظاهر الخارجية التي دعي اليها رؤساء الدول ، وكتب عنها في صحف وقيل من احتفالات لها في اثيوبيا . اما الاسباب فهي الاتية :

اولا ـ انتهاء الحرب الباردة ، وتغير الاطار الدولي الذي تعيش فيه هذه الدول ، منفردة او مجتمعـة ـ لان هذه المنظمة وهذه الدول ، ولدت في تيار الحرب الباردة ، واقصـد هنا ليس فقط العلاقات الدوليـة ،ولكن ايضا الانعكاسات التي ظهرت في تفكير الزعماء ، وفي نوع نظرتهم للعلاقات الدولية ، والعـلاقات الداخليـة ، وعلاقات الاصدقاء والاعداء في داخل القارة ، وانقساماتها المتعددة .

ثانيا ـ ارى ايضا ان تركيب الدول الاعضاء قـد تغير ، بالرغم من ان الهيكل لم يتغير : مثلما حـدث في الجامعة العربية ، او في منظمة الدول الامريكية . ولكن تركيب الدول الذي هو البنية الاساسية او الخلية الاساسية قد تغيرت . اختفت قيادات وطنيـة كبيرة من قادة الحركة الوطنية ،وحتى لو تغاضينا عن الزعماء الذين قادوا الحركة الافريقية ، وبنوا المنظمـة ، وحضروا الاحتفال العاشر . الا ان هؤلاء الزعماء قد تغيروا ايضا : منهم من تغير من الليبرالية الى التكنوقراطية ، ومنهم من تغير من تعدد الاحزاب الى الحزب الواحد ، ومنهم من تغير من فكر ليبرالي راسمالي الى فكر موجه او اشتراكي ، او حتى دولة الاكتفاء الذاتي ، . ايضـا لاحق تغيير تركيب الدول ، تغيـر آخـر في التـركيب الاجتماعي ، التعليم ، والطبقات ، والفئات الاجتماعية ، وكيفية توزيع المنافع ، والانقلابات العسكرية .كل هذا احدث تغيرات اساسية فيكيان الدولة ، سواء كانت هذه التغيرات معلومة ام لا . هذا ايضا يعني ان البنية الاساسية التي تجلس في المنظمة اليوم وتعطي صوتها ورايها ، ولك تنفذ ما تم عليه الاتفاق او لاتنفذه قد تغيرت .

ثالثا ـ ان مراكز القوى في القارة قد تغيرت ، واقصد من وجهة النظر الجغرافية . من الامور المسلم بهـا ان كوامي نكروما وسيكوتوري وعبد الناصر وهيلاسلاسي كانوا نجوم نشأة المنظمة سنة ١٩٦٣ . اسما

اليوم كان نجوم المنظمة بعد هـؤلاء الذين عاشوا ، هم ، موبوتو ويعقوب جوون . هذا ايضا يدل على تغيير في مراكز التوزيع الجغرافي والاستقطاب داخل القارة . ان هذا الاستقطاب مهم ، لان كل مركز من هذه المراكز تقف حوله قوى صغيرة ، وبالتالي يدخل في ارتباطات اقتصادية وسياسية.

بعد ذلك نجد ان المنظمة لم تفلح طوال السنوات العشر الماضية في حل هذا التناقض الاساسي : هي منظمة دول ، والدول لها الحق في التعامل بمقتضى قرارات دولية . هذا التناقض بين الدول وبين حركات التحرير التي تعمد الى اتخاذ السلاح ، والى طلب المعونات من كل مكان ، ولها قانونها الخاص وعلاقاتها الخاصة ، هـذا التناقض مازال موجودا وواضحا في المتأخرات الماليـة ، وفي التقاعس بالنسبة للجنة تحرير افريقيا ، وفي تغيير تركيب اللجنة ، وفي تغيير التأييد من الدول لهذه الحركةالتحررية، او سحب التأييد من تلك الاخرى .

نجد ايضا ان متطلبات الميثـاق المتواضعة قد تحققت : فقد استقلت دول ودخلت المنظمة ، وادينت التفرقة العنصرية . وصلنا بعد ذلك الى قضايا لا يجدى فيها الشكل القانوني للمنظمة، ولا التركيب الحالي للدول في حـل المشكلة . وصلنا الى مشكلة التفرقة العنصرية التي لن تحل الان في افريقيا الجنوبية الا بالسلاح . وهنا علـى المنظمة اما أن تتحول الى تحـالف عسكري للحرب ضد روديسيا وجنوب افريقيا ، واما ان تظل على ماهي عليه ، وتكتفي بتحويل القضية الى الامم المتحدة . وصلنا ايضا الى مشكلة الاستعمار البرتغالي الذي بدا مـن الواضح انه ليس لديه الاستعـداد للتراجع ، مثلما تراجع الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني .وهنا ايضا ان الحل الوحيد هو السـلاح. وتجد المنظمة نفسها امام تنـاقض : كيف يمكنها التوفيق بين استعمالهـا لحركات التحرير ، وبين وجودهاكمنظمة دول ملتزمة بالمواثيق الدولية ؟

ثم نأتي الى مشكلة التنمية التي لا الدول الافريقية ولا مجموعة الـ ٧٧ قادرة على أن تفرض حلا نهائيا لها ، تلزم به به الدول الغنية . ان الكلام التاريخي القائم على استرجاع اليـوم ما اخذته منا الدول الغنية بالامس ، مجرد كلام شكلي . اما من جهة مطالبة الدول الغنية برفع نسبة المعونة الى الـ [illegible] وفي النسبة المقررة المتواضعة التي اقرتها الامم المتحدة ، فان فرنســا هي الدولة الوحيدة التي قامت بتلبية هذا الطلب .

ثم بالنسبة للاستقلال ، فان موجة الاستقلال اصبحت موجودة . ولهذا على منظمة الوحدة الافريقية ان تقرر كيف ستنمو وكيف ستعيش . هـل ستتحول الى نوع من النقابة مثـل الجامعة العربية ، وتكتفي بالدفاع عن الوضع الراهن القاري : حدود كما هي ، ونظم حكم كما هي . ممنـوع حركات تحرير ضد اية دولةمستقلة . ان مشكلة مثل مشكلة اريتريا لا تجد في المنظمة اى سند لها . ثم ان المنظمة بوضعها الحالي ليست اداة للتغيير، لانها ليستمنظمة ذات ايديولوجيـة اشتراكية او غيرها ...

اضف الى هذا كله ، التغير الذى فرضه الموقف الدولي على زعماء الدول الاعضاء في المنظمة .

وبعد ماهو الموقف في السنوات العشر القادمة ؟ من رايي ان كل كلام نظري يقال عن المستقبل المشرق ،يجب ان يؤخذ بحذر شديد ، لاننا يجب ان نرجع الى البداية : من سيكون المنظمة في السنوات العشر القادمة ؟ الدول. يجب اذن أن نرصد التغيير الاجتماعي الذى سيحدث في هذه الدول . وانني الاحظان هذهالدول تميل الى الانكفاءالى الداخل . كل دولة منشغلة بشئونها الداخلية : ازدياد عدد المتعلمين ، والبطالة ، والضغط الدائم على كـل دولة بانشاء وظائف لاستيعاب الاجيال المتتابعة . ايضا يجب ان نواجهالتغيير الاجتماعي : ان متوسط الاعمار الان في الدول الافريقية تمثل اجيالا بكل افطارها وقيمها وطموحاتها . هـذه المتوسطات تدل على ان اجيالا جديدة غير التي عاشت الحركات الوطنيـة ، وغير التي قادت العمل في الـدول المستقلة ، هي التي ستحكم افريقيا في السنوات المقبلة . وانني لا اقصـد هنا فقط رؤساءالدول،بل البيروقراطيين، واعضاء البرلمان ، والصحفيين ، والقوى الضـاغطة ، وقيادات العسكريين . والاحظ ايضا ان قيادات العسكريين الان ، ليست كلها التي دربت في ظل الاستعمار الانجليزي ومدارسه ، او في ظل الاسـتعمار الفرنسي ومدارسه ، انما [illegible] جديدة ، باشكال جديدة ، وبايديولوجيات جديدة . الاحظ ايضا داخل الدول الافريقية ما يسمى الصراع الداخلي على نظام الحكم ، اي الدولة [illegible] او الدولة في ظل الاستعمار وبعد ما استقلت ، كانت دولة ادارية ، دولة الحكم بالبطش ، او دولة الطبقة التي تستأثر بالمغانم والوظائف والترقيات . اما الان فقـد ازدادت الصراعات الداخلية في سبيل تقسيم هذه المغانم: ايراد دخل قومي ، كما توجد طبقات دنيـا كثيرة تريدان تدخل ، وذلك نتيجة وسائل الاعلام ووسائل الاتصال بالعمل الدولي والمخابرات الدولية .كل هذه المشاكل قد اصبحت موجودة . اضف اليها مشكلة القبائل والاقليات والتفرقة بين دول . كل هذه المشاكل سوف تكون موجودة في السـنوات العشر القادمة .

اذن يجب ان ننظر في مسـتقبل السنوات العشر المقبلـة ، في ان افريقيا تتآكل اقتصاديا وسـياسيا ، وان المطلوب ان تواجه هذه المشاكل. كل هذا لا يعني ان الصراع الدولي سيختفي بوجود الوفاق الدولي ، بل اعتقد انه سيأخذ اشكالا جـديدة ، ووسائل جديدة . كيف سيكون موقف منظمة الوحدة الافريقية بمثل هـذا الهيكل الدستوري والدولي الموجود ، بينما المكونات التي هي الدول تتغير ، ماهي انواع الجيوش والمؤسـسات القومية في هذه الدول : هل هي الجيوش ، هل هي البيروقراطيين ، ثم كيف تحولت دول في افريقيا من دول متعددة الاحزاب الى دولة ذات حزب واحد ، والى دولة بدون احزاب .

نرى اذن ان مشكلة افريقيا في السنوات العشر المقبلة ، مشـكلة اعمق مما يتصور ، وان لم يتم تبلور اساسي في الارادة السياسية للدول الافريقية علىمستوى الدولة ، وعلى المستوى الجماعي ، فسيزداد التآكل حتى لو بقي الشكل كما هو ، ولـكن العجز سيزداد اكثر واكثر . وشكرا.

د. بطرس بطرس غالي — شكرا للزميل الدكتور عبد الملك عودة . والكلمة الان لسيادة المستشار الصـحفي لرئيس الجمهورية الدكتور اشرف غربال.

السفير اشرف غربال : انني شخصيا لا ارى الصورة قاتمة بالنسبة للاعوام [illegible]

العشر التى مضت ، او بالنسبة للوقت الحاضر ، مثلما رآها اخى وزميلى د. عبد الملك عودة . ولست ارى السنوات العشر القادمة بنفس درجة التشاؤم مثلما رآها زميلى واخى د. عبد الملك عودة . اراها بحذر ، انما لا اراها بتشاؤم . فى تصورى ان كل لجنة او منظمة ، تعكس حالة ووضع المجموعة التى تنتمى اليها : المنظمة الاوروبية ، سواء كانت شرقية او غربية ، تعكس فى الحقيقة وضعها من عدم انشغال كبير بمشاكل الاستقلال اى انشغال اضخم بعملية التقدم الاقتصادى ، وربما فى السنوات الماضية بالتصارع الايديولوجى بين الشرق والغرب . وكانت منظمة الدول الامريكية تعكس خلال الفترة منذ الحرب العالمية الثانية ، وضع هذه الدول الذى انحصر فى مشكلة العلاقة مابين دول امريكا اللاتينية والدولة الكبرى فى الشمال ، وكذا انشغال هذه الدول اللاتينية فى معركتين : معركة الخلافات على الحدود ، وحركة التطور الاقتصادى .

منظمتنا الافريقية فى الحقيقة ، يجب ان تعطى حقها . فهى تعكس مقدار بالنسبة لها وبالنسبة لدولها ، ولااقل من مواجهة طغيان من الخارج ، واستعمار قسمها لقرون ولسنوات . معركة تحرير ومعركة استقلال ، معركة الظهور فى شكل مجموعة الدول التى لها شخصية عضو فى المنظمات الدولية . والحقيقة ان الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية قد بذلت جهودا كبيرة وضخمة ، للوصول الى ماوصلت اليه . يوم شكلت الامم المتحدة فى ١٩٤٥ كان عدد اعضائها لم يصل الى ٥٠ . حينما انضمت اليها الدول الافريقية ، زاد عددها الى مايربو على المائة ، لدرجة ان هذه الزيادة العددية اصبحت تشكل عبئا على حركات الاستعمار ، وعلى تفكير الدول الضخمة فى كيفية معالجة المشاكل الدولية .

كان من حظ منظمة الوحدة الافريقية ، ومن حظ الدول الافريقية ، انها نشأت فى جو ساد فيه التنافس بين القوتين العملاقتين . وربما كان ايضا من حظها انه لم يتحكم فيها اى من الدول الكبرى مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمات اخرى . وعندما ننظر الى حركات الاستقلال المختلفة التى وصلت الى اهدافها ، والى حركات التحرير التى مازالت تحاول حتى الان تحقيق اهدافها ، فلابد ان نعطى للمنظمة كثيرا من التقدير ، خصوصا وانها كانت محاولات ضخمة تجاه قوات ، بل وقوة ضخمة فى العالم هى القوة الاستعمارية التى تحاول ان تشكل اساليبها بصور وباشكال مختلفة .

والتى اشارك زملائى فى الرأى ، بان العقد الماضى حتى الان كان عقد السياسة والاستقلال . انما العقد المقبل هو عقد الاستقلال الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، والاستعمار اليوم قد لجأ الى اسلوب حديث ، وهو محاولة احتواء الدول اقتصاديا ، وان افريقيا تواجه اليوم هذا الاستعمار . السنوات المقبلة فى نظرى بالنسبة لافريقيا ، هى كيف تحرر اقتصاديا افريقيا ودولها ، وكيف تنمى نفسها اقتصاديا ، كى تصبح قوة مؤثرة فى العالم خلال السنوات العشر المقبلة ، مثلما كانت قوة مؤثرة فى معالجة شئون دولية كثيرة فى منظمات دولية ، وفى وضع قواعد دولية ، سواء كتبت قبل ان تستقل هذه الدول الافريقية ، وقبل ان تنشأ المنظمة ، او شاركت فى وضعها وتقنينها . بل اقول ان المعركة السياسية لم تنته بالنسبة لقطاعات فى افريقيا ، مازالت تكافح من اجل الاستقلال السياسى ، وبالتالى فان معركتها للوصول الى الاستقلال الاقتصادى ، ستكون معركة اطول واكبر واضخم .

مشكلة افريقيا فى السنوات المقبلة — اذا تكلمنا عن النواحى الاقتصادية — مشكلة عويصة وكبيرة ، انما ليست مستحيلة ، حقيقة تفتقر الى رؤوس اموال ، والى الخبرات التى تتوافر فى الدول الغنية ، وتفتقر الى اسواق خارجية لبضائعها ، حيث يمكنها ان تؤثر فى الاسواق الخارجية ، بما يأتى لبضائعها بالسعر المناسب والملائم مع منتجاتها ، بالقياس الى ما تستورده من العالم الخارجى . والمسألة ليست بالاستحالة التى قد نتصورها . عالم السنوات العشر الماضية حكمه التنافس بين الكتلتين — كما ذكرت — عالم السنوات العشر المقبلة ، يحكمه اكثر لما نرى الوفاق والتعاون الدولى . حقيقة لم تنته موجة الاستقطاب من جانب او آخر ، انما طبيعة الامور كما نراها تتشكل . هو عالم يميل الى تعاون القوى الكبرى ، وبالتالى هناك خشية من ان الدول الصغرى تصبح محل هذا التلاقى ، وهذا التوافق . انى فى الحقيقة ارى المنظمة بالنسبة للعشر السنوات المقبلة ، فى حاجة الى ان تخوض فى مشاكل سبقتها اليها منظمة الدول الامريكية ، او منظمات اخرى بمعنى الانسياق الى خلافات حول الحدود ، وخلافات على اراضى ، وخلافات على فلسفة الحكم فى بلد او فى آخر ، او فى التخلف بمثل هذه المسائل ، لتقريبه فى مثل هذه المشاكل ، ولما تفرغت لمستقبلها كدول مستقلة ، راغبة فى الوصول الى مستوى عال من التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ولا يمكن فى اى وقت من الاوقات ان تشكل قارة متجانسة .

انما كى تعيش الدول الافريقية مستكملة استقلالها السياسى ونموها الاقتصادى ، اتصور انه يجب ان تحرص على استقلالها السياسى ، وان تحرص على ان تحصل عليه الدول التى مازالت تكافح من اجله ، وان تحرص على ان توفر لنفسها الجو الدولى الذى نراه فى السنوات المقبلة ، امكانية الوقوف اقتصاديا ، وامكانية الانطلاق اقتصاديا ، وامكانية ان تلعب دورا اقتصاديا ، يعطى لها صوتا فى كيفية تشكيل اوضاع العالم فى الفترة المقبلة .

فى النهاية ، اتصور كذلك انه يمكن لهذه المنظمة ، من الناحية الاجرائية ، ان توفر لنفسها الاساليب والاجراءات واللجان التى تعاون على تحقيق اهدافها . ومن بين تشكيلات المنظمة ، اجتماعات وزراء الخارجية ، واجتماعات الرؤساء . فلنفكر ايضا فى اجتماع سنوى لوزراء الاقتصاد او لوزراء التخطيط . لنفكر فى انشاء صندوق التنمية الافريقى ، يموله بداية الافارقة ، ويساعد فى تغذية دول صغيرة العدد ، وفقيرة المورد ، تحتاج الى تعاون يوفر اموالها ، امكانيات ضخمة فى استمرار التعاون الاقتصادى معها ، وبمعنى آخر يمكن الدول البترولية العربية وغيرها ، ان توفر جزءا من رؤوس الاموال التى يمكن ان تذهب الى سوق التنمية الافريقية .

كذلك نحن فى حاجة الى تنسيق كيفية تسويق البضائع الافريقية ، بما يحقق الصالح الافريقى المتجمع ، ولا يؤثر مصلحة واحدة على الاخرى ، بصريح العبارة اننا نتكلم عن منتجات عربية ، ومنتجات افريقية ، فيمنعها فى الاسواق لا تزداد على نسبة ارتفاعها

تستمر المنتجات الاوروبية التى نحن نحتاج اليها ، انما يبقى هذا الكلام عند هذا الحد مجرد شكوى ، ولا ينتقل الى الانفعال . وربما كان فيما يتشكل اليوم من عنصر التلاقى بين العمالقة ، ما يدفع الدول الـ ٧٧ ومن بينهما الدول الافريقية ، الى أن تنشط جهودها ، لكيفية مواجهة مصيرها الاقتصادى الذى سينعكس فى النهاية على مصيرها السياسى » وشكرا ».

د. بطرس بطرس غالى — اشكر سيادة السفير أشرف غربال ، والكلمة الان لسيادة سفير الجزائر.

السفير ابراهيم مزهودى — لعل من باحث الكلمة فى الختام ، يكون مكررا لما سبق ان قيل . انما لا اريد ان القى زهورا على منظمة الوحدة الافريقية ولا حجارة . فقط مثلما فعل اخوانى ، اردت ان التقى مع زميلى محمد سيد احمد والدكتور عبد الملك عودة فى ان ماضى المنظمة فعلا لم يكن بالماضى الذى كنا نصبو اليه . ولعل هذا يعود الى اسباب اهمها فى كيان المنظمة . هذا الكيان الذى هو كائن وسيستمر . منظمة الوحدة الافريقية تلتقى فى نطاقها دول مختلفة ، دول فقيرة ، واذا قلنا بلدا متخلفا ، فهذا معناه بلدا يخضع للبلد الغنى وللبلد القوى . لسوء الحظ مادامت هذه المقاييس هى التى تحكم الارض ، فيستمر هذا المرض حتى نستطيع ان نخرج من هذه المرحلة . اذا منظمة الوحدة الافريقية فى السنوات العشر الماضية كانت تلقى هذا العناء ، وتلقى هذا التعب ، وانا لا اريد ان اتهم لا الرؤساء ولا المسئولين ، انما اتهم الاوضاع والظواهر الاجتماعية التى تعيشها القارة الافريقية ، هذه الظواهر كان لها تأثير على سياستها وهى دول ، وعلى سياستها وهى منظمة . من اجل هذا اذا اردنا ان نأخذ بيد المنظمة ونخرج بها ، فمن الخير ان نسلك سياسة التعاون الجمهوى او اى صيغة من صيغ التعاون ، حتى نستطيع فيما بعد ان نصل الى نتيجة من التعاون يمكن ان تكون لها فوائد .

اما اذا ظلت منظمة الوحدة الافريقية ، تعيش ككتلة يكون لها ثقلها وسيطرتها فى التصويت او فى اتخاذ القرارات فى الامم المتحدة مثلا ، فى تصورى ان هذا امر هزيل ، او انها اتخذت لنفسها موقفا موحدا تجاه ازمة الشرق الاوسط ، فان هذا الموقف هل حرر ارضنا ، او هل اعاد لنا قوة ؟ فى الواقع ان هذه اشياء صغيرة ليست بالتى تعتبر فى تاريخ المنظمة . ولكن العمل الذى يمكن ان يكتب فى جهاد المنظمة ، هو قيامها بمسئولياتها تجاه حركات التحرير الافريقية . ولكن ماهى الحركة التى ادت بها المنظمة الى التحرير ؟ اننا لا ننكر ان المنظمة قوة ادبية تساعد ثوارا محررين ، مثلما كان يحدث ونحن نقود حربا فى الجزائر كانت الجامعة العربية تؤيدنا ، ولكن هل حررتنا الجامعة العربية ، او هل استطاعت أن تمدنا بقوة ، كانت مجرد سند ادبى لا اكثر ولا اقل فى هذا الميدان . وهو فى الواقع ليس بالعمل الجبار الذى يدخل فى تاريخ المنظمة .

اما فيما يتعلق بنشاط المنظمة فى السنوات القادمة ، فلعله من الرجم بالغيب ان نقول انه سيصيبها كذا او ستلقى كذا من ايجابيات اوسلبيات . اننى لا اريد ان ادخل فى ميدان الغيب بقدر ما اريد ان اقول انه يجدر بالمنظمة فى السنوات العشر القادمة ان تحدد لها اهدافا ، وتخطط لنفسها سياسة اقتصادية واجتماعية ، وتنظر فى تحقيق وتنفيذ هذه السياسة . فاذا لم تسلك المنظمة هذا المسلك ، فستظل منظمة زعماء ورؤساء دول يحضرون كل عام ليتبادلوا كلمات الشكر ويهنئون بعضهم بعضا . وستبقى المنظمة حية ترزق ، وتستمر فى الحياة مثل جامعة الدول العربية بالنسبة للعرب . بكل اسف لابد ان تحدد المنظمة اهدافا قريبة منها وبعيدة ، ثم تسعى لتحقيق هذه الاهداف . ان بداخل هذه المنظمة ، اصبحت الان تختفى الاقطاعية ، وتختفى كذلك الاتجاهات الاستعمارية التى تخدم ركاب الاستعمار كما قال السيد سفير غينيا ، ان الاستعمار الجديد يختفى اليوم داخل منظمة الوحدة الافريقية ، وعلينا ان نقاوم الاقطاعية والاستعمار الجديد ، وكل الاتجاهات الجانحة باسم المنظمة . فى الواقع هذه من السلبيات التى يجب ان تزول من المنظمة .

ومن اهم الاهداف التى يجب على المنظمة ان تسعى الى تحقيقها ، مديد المعونة للثوار فى المناطق التى مازالت مستعمرة حتى الان ، حتى يتم تحريرها ، ثم اجراء حوار او تحسين الجوار بين البلاد التى تتنازع على حدود بينها ، او على جزئيات صغيرة اخرى ، لان دور المنظمة ، هو ان تسوى هذه الصراعات ، اذ لو لم تحل بالفعل ، فهى تعكر الجو ، وتفرق بين الدول المنتمية الى المنظمة . ومن اهداف منظمة الوحدة الافريقية البعيدة ، قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، لان القوة الدولية تفترض القوة الاقتصادية ، كما ان للمنظمة الحق كذلك ان تخطط لها ، لكى تكون لها مشاركة فى السياسة الدولية . ان افريقيا تمثل مجموعة من الدول الكثيرة ، ولكنها « موزايكو » لايمكن ان يجدى عند اتخاذ المواقف ، وعندما نريد ان نتقدم الى الثروة العالمية مساهمة افريقية . ان افريقيا تظهر على انها القارة الفقيرة التى لا يمكن ان يكون لها رصيد فى البنك الدولى ولا رصيد فى ادخال التنمية .

من حق منظمة الوحدة الافريقية أن يكون لها مثل هذه التطلعات ، اذا استطاعت أن تحقق هذه الاهداف ، فتكون بذلك المنظمة المحترمة ، لا المنظمة التى كونها « سيكوتورى » أو « نكروما » أو عبد الناصر ، لان هؤلاء الاشخاص مروا ، والمنظمات يجب أن لا تعتمد على الاشخاص ، فقد تأسست السوق الاوروبية المشتركة ، ولكنها فى تطور مستمر .. لم تبك على الذين اسسوها ، ولم تقل اين هذا الجيل الذى ذهب .. الخ ..

نعم ان منظمة الوحدة الافريقية منظمة دول ، ولكن اذا غاب سيد قام سيد آخر ، والحمد الله . لكنا زعماء . وبلادنا فعلا ومنظماتنا كلها من وحى الزعماء ، وارادة الزعماء ، لان هذه الشعوب ما زالت شعوبا قاصرة ، لم تدرك بعد خطورتها ودورها فى المجتمع ، وبالتالى زعماؤها هم أوصياؤها ، وهذه الوصاية ستستمر ، مادمنا نعانى من هذه الظاهرة الاجتماعية والتاريخية .

وخلاصة ما اريد أن اقوله ، هو ان منظمة الوحدة الافريقية لو لم تستلهم من وراء التنمية قوتها للقيام بدورها فى السياسة الدولية ، لستبقى مقصرة فى مهمتها ، وشكرا .

د . بطرس بطرس غالى شكرا لسيادة السفير ، والكلمة الان للاستاذ سميح صادق »

السيد سميح صادق .. كلمة قصيرة هي تعقيب على ما قيل ، وهو اننى أجد نفسى فى حالة توافق مع التيارين اللذين ظهرا فى الجلسة : التشاؤم والتفاؤل .

الواقع أن منظمة الوحدة الافريقية، فى تقديرى ، استقطبت أمامها المشاكل فى الحقبة الاولى من تاريخها ، ولعله أمر طبيعى فحققت ما تيسر لها حله : الاستقلال السياسى ، واسهل أنواع الاستقلال السياسى ، حصلت عليه من الاستعمار الفرنسى والبريطانى والبلجيكى الذى شعر بذكاء أن نهايته محتومة . ولكن المنظمة تركت جانبا دون مساس ، الاستقلال السياسى الذى يجب أن ينتزع من الاستعمار البرتغالى المتركز فى انجولا وموزمبيق وغينيا . كذلك لم تمس الحكم العنصرى الإبيض المتركز فى جنوب أفريقيا . أما الاستقلال الاقتصادى ، فان المنظمة لم تتناوله بجدية ، لان الحقبة الاولى كانت حقبة الفرحة والنشوة بالقومية الجديدة ، وبالحلم القومى . لهذا تركت المشاكل الاقتصادية لكى تتناولها فى الحقبة الثانية .

بل ان موقف منظمة الوحدة الافريقية من القضايا الدولية ، قد وجدناه موقفا مخلخلا الى ادنى درجات الاتفاق . وليس أدل على ذلك من موقف المنظمة من قضية الشرق الاوسط . اننا لم نطلب من المنظمة أن تحل الصراع العربى الاسرائيلى ، ولكننا مع الاسف مازلنا نرى علاقات قوية ونشيطة بين دول افريقية واسرائيل ، وان مجرد الاتفاق على ان تطالب المنظمةاسرائيل بالانسحاب من أراضى دولة افريقية ، لهو فى تقديرى أقل القليل : لم يحرر ولن يحرر أرضنا .

ولكن من جهة اخرى ، ربما نكون قد حملنا المنظمة أكثر مما فى طاقتها ، ربما كان الخطأ الاساسى هو فى النسبة ، هو فى حلم الوحدة الذى راود مؤسسى المنظمة ، وطالبناها ونطالبها اليوم بأكثر مما تستطيع أن تقدم . فهى منظمة حكومات ، كما أشار بعض المتقدمين فى الحديث الى انها منظمة دول ذات نظم اجتماعية مختلفة ومتخلفة ، وبالتالى لعندما تواجه هذه المنظمة مشكلات لا تقدر فى الواقع حكومات على مواجهتها — مثل قضايا التحرير — التى تفرض علينا الالتجاء الى القوة العسكرية ، لا يمكننا ان نكتفى بمواجهتها بالقرارات السياسية ، أو بالمساندة والتأييد ؟ لان هذا فى الواقع سوف يؤثر فى استمرار أو فى اختفاء السيطرة الاجنبية على الارض الافريقية . وعلى هذا اجد ان تدخل المنظمة بغير التأييد السياسى أو التأييد المالى فقط . ثم اننى استسمح السفير فؤاد البديوى ، اذ اننى أرى ان لجنة التحرير قد تحولت بالتدريج الى نوع من البنية العليا الادارية : مراكز وأشخاص ودول ، أصبحت تشغل حركات التحرير نفسها فى أمور ليست هى مواجهة الاستعمار بالقوة المسلحة . تشغلنا من حيث ان حركات التحرير ستحاول أن تثبت لها جديتها أو فعاليتها أو حسن نواياها داخل هذه اللجنة ، رغبة منها فى الحصول على المال ، ويتحول جزء كبير من مجهود حركات التحرير الى جهود مشتتة ، فتتحول هذه الحركات الى منظمات شبه سياسية ، أو شبه دعائية اعلامية ، فتفقد الكثير من فعاليتها فى الميدان .

ان دور منظمة الوحدة الافريقية فى تحرير الدول الافريقية ، هو هدف كلنا متفقون عليه . ولكن كل ما هو موجود خزنة وضعت تحت تصرف حركات التحرير دون التدخل فىمحاولات التوفيقبينها ، أو فى وضعاستراتيجيات عليا يلتزم بها الجميع .

فى النهاية ، ان منظمة الوحدة الافريقية لو تواضعت فى أهدافها ، نقررت انها ستكون فى الحقبة القادمة، منظمة توفيق بين الدول الافريقية فى حل مشاكل مثل نزاعات الحدود ، أو فى اتخاذ مواقف مشتركة فى الامم المتحدة ، فلا بأس بكل هذا . انما المؤسف هو انها اذا تطلعت الى أكثر من هذا ، قصرت فيما ارادت تحقيقه بحكم تكوينها ، فلا تستطيع بحكم تكوينها أن تقوم بواجباتها . وهنا أخشى ان يصيب الرأى العام الافريقى أو الشعوب الافريقية فى نظرتهم الى المنظمة ، مثلما اصاب الشعوب العربية فى نظرتهم الى جامعة الدول العربية وشكرا .

د. بطرس بطرس غالى . شكرا للزميل سميح صادق ، واعتقد أن السيد السفير نجيب قدرى يريد ان يعقب على هذا الكلام .

السفير نجيب قدرى . — يمكننا ان نستخلص مما قيل ، ان منظمة الوحدة الافريقية بتركيبها الحالى ليست على مستوى المشاكل التى ستطرح فى السنوات العشر المقبلة . وهنا ربما الوقت قد حان لاعادة النظر فى ميثاق المنظمة ، واعتقد انه يجب دعمه بميثاق اقتصادى وفنى . واننى لأقصد هنا ابعاد الفنيين القادمين من الدول المتقدمة من افريقيا ، ولكن أرى أن لدينا الى حد ما رأسمال وامكانيات بشرية ، يمكن أن تستفيد منهما الدول الافريقية ، من طريق التعاون الاقتصادى بينها ، فى بعض المجالات الفنية التى يمكن أن نستغنى فيها عن الحصول المتقدمة .

وفيما يخص التعاون الاقتصادى ، أرى ان حركة التبادل التجارى بين الدول الافريقية ضعيفة ، اذ لا يتعدى حجم هذه المبادلات ٥٪ من مجموع مبادلات القارة ، وهى نسبة ضئيلة جدا . لهذا ارى ان وضع ميثاق للتعاون الاقتصادى ، سيؤدى الى تنمية المبادلات التجارية بين الدول الافريقية . مثلا نجد دولا افريقية تستورد من خارج القارة بعض المواد الاولية ، فى حين توجد هذه المواد بوفرة فى دول افريقية اخرى ، مثل الخشب الذى يستورد من أوروبا والزيوت الخ .. لهذا أرى ان الحل الوحيد لدعم مركز الدول الافريقية أمام التكتلات الاقتصادية الكبرى فى اوروبا مثل السوق المشتركة وغيرها ، هو فى الالتزام بميثاق اقتصادى افريقى ، خاصة وان الدول الافريقية تشكو من تدهور أسعار المواد الاولية التى تقوم عليها مبادلاتها مع الخارج ، وهى تريد ان تستقر الاسعار ، فى الوقت الذى نشهد فيه ارتفاعا مستمرا فى أسعار المنتجات الصناعية .

ومن الممكن منذ الآن الرجوع الى تقرير أبيدجان الذى يفتح مجالا واسعا للتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول الافريقية . وبهذه الطريقة فان افريقيا ستكون قادرة ، فى السنوات المقبلة ، على مواجهة هذه المشاكل الاقتصادية أو حتى السياسية ،مثل مشاكل تصفية الاستعمار ، أو تحرير الاقاليم المحتلة مثل موزمبيق وانجولا وغيرها ..

د. بطرس بطرس غالى : أعطى الكلمة الان لمدير الادارة القانونيةبوزارة الخارجية صديقى الاستاذ عبد الحليم بدوى .

السيد عبد الحليم بدوى . — لاأريد ان ابالغ فى انتقادى أو فى مدحى

لما قامت به منظمة الوحدة الافريقيـة من نشاط خلال العقد الاول . وفيما يتعلق بالسنوات العشر المقبلة ، فانني لن انظر لها بتشاؤم أو تفاؤل ايضـا . كل ما أريد ان اقوله ، هو ان المنظمة قد نجحت فى ان تبقى حتى اليوم ، ولكن فيما يتعلق بالسنوات المقبلة ، فعلينا قبل كل شيء ان نلتزم بـروح الواقعية ، وذلك بمراعاة امكاناتنا الحقيقية كدول متخلفة ، وايضـا بمراعاة ما استجد من تغيير على الاوضـاع الدولية . بهذه الروح الواقعية يمكننا ان ننطلق فى العقد الثانى على نحو أكثر فعالية وصلاحية .

ومن جهة أخرى ، فان منظمة الوحدة الافريقية منظمة تجمع دولا ، وبالتالى فهى تحتوى على العديد من التناقضات . كما ان هذه الحال ستدوم فى المستقبل وهذا ايضا يجب أن نتناوله بروح من الواقعية .

وانني أرى ان العقد الثانى لمنظمة الوحدة الافريقية يفرض علينا عددا من الاولويات ، سواء كانت هذه فى مجال تصفية الاستعمار ، أو فى مجال التعاون الاقتصادى . وعلى أية حال ، يجب علينا أن نكون متواضـعين فى أهدافنا ، لاننا لا نملك ورقات كثيرة لكى نطمع فى الكثير . وان نجاح هذا العقد الثانى يتوقف على ضرورة الانطلاق من الواقع . وشـكرا .

د. بطرس بطرس غالى . ـــ الكلمة الان لسيادة سفير الصومال .

السفير عبد الله آدم ـــ فى اعتقادى ان الهـدف الرئيسى من قيام منظمة الوحدة الافريقية ، هو تحرير افريقيا سياسيا واقتصـاديا واجتماعيا . واذا اردنا ان نحكم على نشـاط المنظمة خلال العشر السنوات الماضية ، ففى اعتقادى انها انجزت بعض الشيء ، واقول مثلا ١٠٪ من اهدافها . وهذا جميل جدا . بقى ٩٠٪ !

ان الهدف من تحرير افريقيا سياسيا واجتماعيا ، هو تكوين وحدة افريقية . وكلمة الوحدة هذه ، حاولت أن افهم المقصـود منها . هـل هى وحـدة اندماجية ؟ ام نوع آخر ؟ لم افهم . ثم كيف يمكن اقامة وحدة بين دول على هذا النحو من اختلاف النظم ، بين دول ذات نظام راسمالى ، واخرى ذات نظام اشتراكى ، منها المعتدل ، ومنها المتطرف ، ما هو نوع الوحدة التى نرمى اليها ؟

أما من حيث الهدف السياسى ؟ فارى اننا كونا منظمة الوحدة الافريقية ، لا لشيء الا لتدعيم الدول المستقلة ، اى لحماية النظم القائمة حاليا ، مهما كان هذا النظام اقطاعيا او رجعيـا او ضد ارادة الشعب ؛ فان على المنظمة أن تحمى هذا النظام . ثـم لنستعرض ما قامت به المنظمة بشأن تحرير اراضى افريقية . حقا هنـاك شعوب استقلت ، ولكن ليس عن طريق المنظمة . ان هذه الشعوب هى التى كافحت واستقلت .

أما الشعوب الافريقية التى مازالت تكافح الحكم الاستعمارى فهى كثيرة . ثم ماذا نقصد من كلمة الاستعمار ؟ ان المنظمة تحارب الاستعمار الخارجى ، أى الاستعمار الابيض ، ولكن هـل هذا معناه انه حلال لها ان يستعمر بعضها بعضـا ، وتأكل كل واحدة الاخرى دون اعتراض من احد ؟ الواقع الافريقى اليوم ، هو انه يوجد استعمار افريقى يستعمر بعضـه .

نحن الصـومال نعانى من هـذا الاستعمار الافريقى ! فمنذ عام ١٨٨٤ وفى مؤتمر برلين قسمت افريقيا الى اجزاء استولت عليها الدول الاستعمارية الكبرى . وكان من حظ الصـومال ان تسم الى خمسة أجزاء . وللاسف كان بين الدول التى حضرت هـذا التقسيم واشتركت فيه ، دولة افريقية أخذت نصيبها من الغنيمة .

ثم جاء الحكم العثمانى ، وكما تعرفون فان الخديو اسماعيل عندما اراد افتتاح قناة السويس ، تورط فى أزمة مالية استغلتها بريطانيا . وكان الصومال فى ذلك الوقت تابعا للحكم العثمانى ، ولـكن عنـدما اصـاب الامبراطورية العثمانية التفكك ، وحارت الدول الكبرى لاقتسام الغنيمة ، وضعف الحكم المركزى فى القاهرة ، قامت مؤامرة اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا . تتنازع التركة العثمانية ، واختلف الجميع ، فتقرر ان يعطى الصومال للحبشة ، وكانت النهـاية ان احتلت الحبشـة الصومال .

هل هذا نسميه استعمار ام لا ؟ بل ان ظروف الصوماليين الذين يعيشون فى المنطقة التى تخضع للحبشة ، اقل مستوى مما هى عليه فى المنطقـة الخاضعة للاسـتعمار الفرنسى . ان مليونا ونصف من الصوماليين الذين يحيون اليوم فى المنطقة الخاضعة لحكم الحبشة ، يفتقرون الى المدارس ، كما

لايوجد فى المنطقة مستشفى واحد . لهذا فاننى اقول : هنا فى هذه المنطقة يوجد استعمار افريقى ، لايمكننا ان نتجاهله ، بل يجب ان نرى الحقيقة ونعترف بها .

كيف يمكننا اليوم ان نواجه العدو الخارجى ، اذا كنا أنفسنا نستعمر بعضنا ؟ فلنحرر أنفسنا أولا ، ثـم لنواجه بعد ذلك امثال « يان سميث » او نظام جنوب افريقيا أو البرتغاليين . ثم كيف يمكن ان تقوم وحدة ما بين دول تقوم العـلاقات بينها على استعمار بعضها للاخر . ؟

واننى اعتقد انه على منظمة الوحدة الافريقيـة أن تولى اهتمامهـا الاول لتسوية مشاكلها السياسية ، ولـكن عليها ان تفعل ذلك وحدها ، وبطريقة عملية وعاجلة . وقد يردد بعضهم بأنه لو قبلت الحبشة وتخلت عن الجزء الذى يرجع الى الصومال ، فان مثل هـذا الامر سيشكل سابقة ، وقد تتطـور الامور الى ان تتغير خريطة افريقيا كلية ، واننى اقول هنا ، لماذا لـم تتغير خريطة افريقيا عنـدما اعطى المغرب مثلا جزءا من الصحراء الى الجزائر ؟ ان حدود افريقيا مازالت كما هى . كل هذه المشاكل قد خلقها الاستعمار . ولكن يعد تقرير المصير ، حق شرعى لجميع الشعوب . ثم ان الميثاق ينص على تشكيل لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، لكى تتولى هذه اللجنة بالذات تسوية مثل هذه الخلافات لـماذا الى الان لم تتول هذه اللجنة ذات الصفة الدستورية مشكلة الصـومال ؟ وهى الهيئة الوحيدة القادرة على بحث هذه المشكلة بما فيها من عدالة ، وفقا لارادة الشعوب المعنية .

ولدى كلمة ايضـا أقولها بشـأن حركات التحـرير الافريقية من حيث شكليات وجودها . ان كل حركة تحرير قد اصبحت تابعة لشخصية . لماذا ؟ اننى ارى ان المسئولية هنا تقع على عاتق منظمة الوحدة الافريقية . نحن هذه الاخيرة ان تأخذ بين حركـات التحرير ، ولكى يتحقق لها ذلك : عليها ان تشكل لجنة عسكرية من الخبـراء العسكريين الافريقيين ، يتولون تنسيق الناحية العملية وتعبئة جميع الامكانات فى سبيل انجاح نضـال شعب يكـافح للتحرر . وقد ارى مثلا ان تركز المنظمة جهودها هذا العام على مشكلة ناميبيا وان تتولى مد المناضلين بالسلاح والعتاد والرجال . لكن للاسف لم اجد حتى

الان سوى كلمات رنانة .

أما فيما يخص وضع افريقيا الاقتصادى اليوم ، فهو فى نظرى موقف التبعية التامة . ان منظمة الوحدة الافريقية لم تفعل شيئا يذكر للتحرر من هذه التبعية ، فان اللجنة الاقتصادية لم تجتمع خلال العشر السنوات الماضية سوى مرتين ، وحتى خلال هذين الاجتماعين ، اختلف الحاضرون . ومازالت حتى اليوم دول تابعة للاستعمار الفرنسى ، ودول مشتركة فى السوق الاوروبية ، ودول اخرى تابعة للاستعمار البريطانى واعضاء فى الكومونولث . لهذا أرى انه حتى هذه اللحظة ، فان افريقيا مازالت لا تفكر بعد فى التحرر الاقتصادى ! ثم ان لدينا عقولا فى جميع الميادين ، فلماذا لا تجمعهم المنظمة وتشكل جهازا يضم خبراء القارة ، يتولون التخطيط للاقتصاد الافريقى ، وخاصة لتبادل المنتجات الصناعية الافريقية . هناك تخطيط استعمارى مازال يفرض نفسه على الافريقيين ، وهو الذى يقف فى وجه تنسيق الاسواق الافريقية . علينا ان نتخلص من هذا التخطيط الاستعمارى ، وأنسب طريقة فى نظرى ، هى الطريقة الاشتراكية ، لان المجتمع الافريقى بالذات لم تسيطر عليه احتكارات كبرى ، مثلما حدث فى أوروبا الراسمالية ، مما يسهل الامور امام الاشتراكية .

كذلك نفس الكلام يمكن أن يقال عن التربية والثقافة . ان لجنة هؤلاء الخبراء ، يمكنها ايضا أن تنسق التربية والثقافة على الصعيد الافريقى ، مع التركيز على دراسة التاريخ الافريقى الذى حاول الاستعمار أن يطمسه . وايضا على محو الامية من القارة . وفى الصومال مثلا ، فانه على كل طالب يتقدم الى الثانوية ، أن يذهب الى قريته ليعلم ابناءها . وهو مجهود يعطى له اعتبار عند احتساب درجاته .

وأخيرا لايخفى عليكم ان الظروف الدولية قد تغيرت ، فقد اصبحت علاقات الدول الكبرى التى كانت بالامس قائمة على التنافس ، اصبحت اليوم تميل الى التفاهم . وهنا ما هو وضع افريقيا ازاء هذه التطورات الجديدة ؟ فى نظرى لا أرى سوى طريق واحد وهو موقف عدم الانحياز والتكتل داخل هذه الجبهة ، لان الدول الكبرى فى النهاية ستتفق على حساب آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية . فعلى افريقيا اذن ان تدعم الكتلة الثالثة ، وهذا أضعف الايمان . وفى هذا السبيل ، يجب ان نقف فى وجه اية محاولة خارجية تريد ان تقيم قواعد عسكرية على اراضيها ، لان هذا العمل معناه التبعية لاى من الكتل . ولكن للاسف هناك قواعد عسكرية مازالت موجودة على أرض افريقيا . ولابد لنا ان نستنكر مثل هذا العمل . وشكرا .

د. بطرس بطرس غالى ــ شكرا لسيادة السفير . والكلمة الان لسيادة السفير فؤاد البديوى . وأطلب من السادة المشتركين فى الندوة مراعاة الوقت المحدد .

السفير فؤاد البديوى . ــ بحكم متابعتى لنشاط المنظمة يمكننى ان أقول مع تقديرى لما قيل : انه يجب ان لاتحمل منظمة الوحدة الافريقية أكثر مما يجب ، وان علينا ان نقرر ونأخذ فى الحسبان ، الاوضاع السائدة فى القارة ، وان هذه المنظمة الدولية تضم ٤١ دولة ذات نظم سياسية واجتماعية مختلفة الخ .. ولكن ما يجب ان نركز عليه ، هو أن توجد داخل هذه المنظمة دول تقدمية ، ودول غير تقدمية . كما تحدث تفاعلات ، وايضا فان بعض المسائل تدفع عن طريق وجود بعض الاتجاهات التى ذكرها د. عبد الملك عودة .

ان هناك تناقضا بين بعض حركات التحرير . واننا وصلنا الان الى ان الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للتحرير . هذا صحيح ، ان المنظمة قد اعترفت بذلك ، وانها قد رفضت مبدأ الحوار الذى كانت تنادى به بعض الدول . ثم هناك « مانيفستو لوزاكا ثم « اعلان مقديشيو » أقرا هذا الموقف فعلا ، ولكن مع ذلك يجب ان نراعى الامكانيات والظروف التى تعيش فيها المنظمة .

وفيما يخص بما قاله السيد سفير الجزائر حول تركيز واهمية وجود تخطيط لاهداف المنظمة خلال السنوات العشر القادمة فيجب ان الفت النظر الى ان اجتماع اديس ابابا الاخير فعلا قد حدد اهداف المنظمة خلال الحقبة القادمة ، سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا .

واخيرا فيما يخص بما قاله السيد سفير الصومال حول ما يقصد به الوحدة الافريقية ، فاننى كنت موجودا فى الاجتماع الاول الذى عقد فى ١٩٦٣ . وكما هو معلوم ، كانت هناك اتجاهات تقدمية مثل الاتجاه الذى تزعمه نكروما ينادى بحكومة افريقية موحدة . كما كانت هناك اتجاهات اخرى بعيدة عن هذا . وكانت النتيجة حلا وسطا بين الاتجاهين ، والمقصود فى تقديرى بالوحدة الافريقية ، ليس الوحدة الاندماجية ، ولا وحدة الحكومة ، بل هو أكثر ، نوع من التضامن والتعاون والتنسيق بين الدول الافريقية فى المجالات المختلفة ، يمكن أن يتطور الى اكثر فى المستقبل . وشكرا .

د. بطرس بطرس غالى . قد تجاوزنا الان الوقت المحدد للندوة لذلك استأذن من السادة المشتركين بأن تكون كلمة د. ياسين العيوطى بمثابة ختام للندوة .

د. ياسين العيوطى . ــ لمجرد الرد على مسألة التفاؤل والتشاؤم والواقعية ، اود ان اقول انني لست متفائلا ، ولست متشائما ، ولست واقعيا ، فيما يتعلق بالمستقبل ، اقول هذا لانني دونت ٧ نقاط يمكن ان نسميها « باشباه الاستحالات » فى العقد القادم ، فيما يتعلق بمنظمة الوحدة الافريقية ، اتبعها بما استطيع أن اسميها « الامكانيات » لمنظمة الوحدة الافريقية فى العقد القادم

أولا ــ لن تستطيع المنظمة فى العقد القادم أن تكون حكومة . لن تستطيع ان تعدل عن ميثاقها ، بحيث تقلل من سيادة الدولة ، وتزيد من سيادة القارة

ثانيا ــ لن تستطيع أن تنشىء جيشا للتحرير .

ثالثا ــ لن تستطيع أن تضع خطة اقتصادية موحدة واحدة للتعامل الخارجي

رابعا ــ لن توفق بين خطوطها الدبلوماسية الخارجية ، وبين مصالحها الداخلية المتفاوتة .

خامسا ــ لن تستطيع كمنظمة ان تقطع دابر الاقطاع فى الملكية ، أو الاقطاع فى الحكم ، أو الاقطاع فى التعامل الدولى .

سادسا ــ لن تستطيع ان توحد بين حركات التحرير كلها ، لتجعل منها قوة ضاربة واحدة .

سابعا ــ واخيرا لن تستطيع ان تكون سوقا مشتركة واحدة بالمعنى الاندماجي المعروف .

اما فيما يتعلق بامكانيات المستقبل للعقد القادم لمنظمة الوحدة الافريقية ، وكلها امكانيات وظيفية وعملية ، فاستطيع ان احصى فى المجالات الاتية بعض الاهداف المتواضعة :

أولا ــ تستطيع المنظمة ان تدعم الحركات التحررية الافريقية بالتدريب

والسلاح والمعونة المالية ، والاعترافات بالحكومات الجديدة التي ستعلن ، تنشأ في الاقاليم المحررة .

ثانيا — تستطيع ان تدعم النقابات العمالية .

ثالثا — تستطيع ان توحد بعض المناهج المدرسية ، وتنشىء هيئات الشباب ، وتبادل الخبراء ، وخاصة ما يتصلون بالللاجئين الافريقيين خارج القارة .

رابعا — تستطيع ان تنشىء شركات موحدة للنقل البحرى والجوى والبرى .

خامسا — تستطيع ان تنشىء وكالات انباء موحدة ، من صحفية ، واذاعية ، وتليفزيونية .

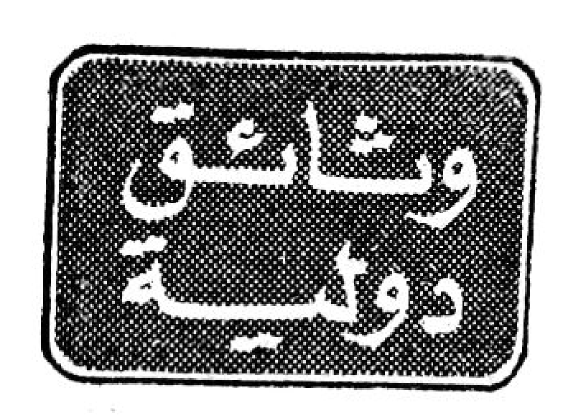
سادسا — تستطيع ان تنسق التمثيل الدبلوماسي في العديد من المؤتمرات الدولية ، للتركيز على نفسها مؤونة التمثيل ، وما يتبع ذلك من مصروفات مالية .

سابعا — تستطيع كما قال السيد اشرف غربال ، ان تنشىء صندوقا للانماء ، أو في الواقع ان تدعم ماهو موجود حاليا ، وهو : بنك الانماء الافريقي الذي انشىء منذ سنوات .

ختام هذا ، انني متفائل بان المنظمة قد ولدت ، وبان دولة ما لم تنسحب منها ، ومتفائل بقدرتها على التصعيد في الكفاح ضد الاستعمار ، وضد التخلف الاقتصادى ، لانها تخلق البيئة الافريقية المتعاونة ، أما على المستوى الثنائي ، وأما على مستوى الاطراف المتعددة ، واما على المستوى القارى. ولكنها لن تكون بأية حال حكومة افريقية ، الا اذا أردنا أن نخلق كيانا جديدا غير المنظمة التي انشئت في عام ١٩٦٣ !

د. بطرس بطرس غالى . — بهذه الكلمة التي تلخص ما توصلنا اليه من نتائج ، نختتم هذه المناقشة التي يبدو لي انها قد تناولت الموضوع المطروح في هذه الندوة من كافة نواحيه الجديرة بالاهتمام . ويسعدني ان أوجه الشكر الى جميع الحاضرين في هذه الندوة ، مع اعتزاز مجلة السياسة الدولية بمثل هذه الاراء التي أدليت في الندوة وتعتبرها اثراء للفكر السياسي الافريقي وأملي ان نجتمع في ندوات مقبلة ان شاء الله لتحقيق مزيد من التعاون بين المجلة والسادة السفراء والخبراء .





وثائق الوحدة المصرية الليبية

— ١ —

البيان السياسى لقيام الوحدة

٢٩ اغسطس ١٩٧٢

فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامة العربية المجاهدة ووسط استعداد الشعب العربى كله لمواجهة قوى الاستعمار والصهيونية المتربصة به والرجعية المتامرة عليه تقف قوى الثورة العربية مزودة بالايمان بالله تعالى ورسالات انبيائه ... مؤمنة بالدور الانسانى والحضارى الذى تحمله للعالم لتعلن ميلاد دولة عربية موحدة جديدة دولة تؤكد استمرار الثورة العربية وتدعم مبادئها وتشد كل طاقاتها من اجل معركتها الكبيرة على طريق تحرير الارض واستعادة الحق وبناء الدولة العصرية القومية .

ان قضية الوحدة لم تعد قضية اختيار لشكل سياسى افضل من غيره بل صارت حياة وبقاء فى عصر تفنى فيه الكيانات الصغيرة امام الكتل المتصارعة الكبيرة . وقد أكد تاريخ وطننا العربى ان اقطاره لم تستطع فى خلال التجزئة ان تبنى نفسها داخليا او تحمى استقلالها فى مواجهة موجات الغزو والاستعمار بينما استطاعت فى ظل الوحدة ان تفعل ذلك كله ويؤكد حاضر الامة العربية هذه الحقيقة التاريخية ويفسر التامر الذى تتعرض له الامة منذ فجرت ثو[illegible] يوليو تيار الوحدة العربية من جديد .

ان كل وحدة تتحقق اليوم بين بلدين عربيين او اكثر فى اطار مبادىء الثورة العربية تشكل انتصارا لتلك الثورة وحماية لمبادئها وضمانا لاستمرارها كما تشكل بالتالى خطوة نحو تحرير الارض العربية واستعادة فلسطين . بل وخطوة على طريق الاسراع بالتنمية وبناء الدولة العربية العصرية .

ولقد جاء اعلان بنى غازى فى ٢٣ من جمادى الاخرة ١٣٩٢ هـ الموافق ٢ اغسطس ١٩٧٢ م والاعلان الصادر فى طرابلس فى ١٥ شعبان ١٣٩٢ هـ الموافق ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ م جاء هذان الاعلانان تجسيدا لامل الثورة العربية فى الوحدة ومنذ صدورهما القيت على عاتق الشعب العربى فى البلدين وعلى قياداته مسئولية العمل الدائب لتحقيق الوحدة الكاملة .

واليوم وبعد عام من الدراسة والبحث والحوار المتصل الذى شاركت فيه كافة المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية فى البلدين حول كل ما يؤدى الى قيام الوحدة ويضمن نجاحها واستمرارها حانت الساعة الحاسمة وتعين ان يتخذ الاجراء الفورى المرتقب لقيام دولة الوحدة .

ولاشك ان الشعب العربى فى مصر وليبيا قد ترسخ بعد هذا العام ايمانه وتعمق ادراكه للمعنى الكبير الذى يعنيه قيام دولة الوحدة .. وللامل الذى تمثله للشعب العربى كله .. فهى بقيامها فى هذه الظروف الصعبة المعقدة التى تحيط بالوطن العربى كله تعبير حى عن صلابة هذه الامة واصرارها على مواصلة ثورتها . وشق طريقها . كما انها خطوة بالغة الاهمية على طريق التكامل الاقتصادى بين اجزاء الامة العربية وهى فوق ذلك كله تمثل عمقا استراتيجيا هاما لخط المواجهة مع العدو الصهيونى وتشكل - بالتالى - قوة واملا للامة العربية كلها فى نضالها من أجل التحرير والرخاء والتقدم .

ان الامة العربية وهى تعلن قيام دولة الوحدة الجديدة تتطلع الى استئناف دورها فى ترشيد حركة الانسان على اساس القيم والمبادىء التى تقوم عليها الحضارة العربية والتى قدمت ولاتزال قادرة على ان تقدم للعالم نظرية متميزة بدلا من النظريات المادية التى تتقاسم العالم اليوم والتى ادت به الى ما يعانيه من محن وتمزق وضياع .

ان هذه الدولة الجديدة تولد على مبادىء ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م الام وثورة الفاتح من سبتمبر وهى لذلك تقوم على كل المبادىء والقيم التى تبنتها الثورة العربية .

ان هذه الدولة الجديدة تحتاج اليوم الى جهود كل المؤمنين بالوحدة فى الوطن العربى تدعيما لها وتامينا لمسارها وضمانا لنجاحها كخطوة ثورية على طريق الوحدة الشاملة والضمان لذلك كله هو المشاركة الفعالة المسئولة لكل مواطنيها فى أداء واجبهم القومى فى مواقع العمل المختلفة .. مسلحين بالايمان مزودين بالعلم معتصمين بوحدتهم عاملين بكل ما يملكون من قوة على تجسيد الدولة الجديدة واملهم فى مستقبل مشرق

[illegible]

— ٢ —

قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن الإعلان الدستوري للوحدة .
٢٩ أغسطس ١٩٧٣

تحقيقا للأهداف والمبادئ التي نص عليها إعلان الوحدة بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية الصادر بمدينة بنغازي بتاريخ ٢٣ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ هـ ، الموافق ٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ م .

والإعلان الصادر بمدينة طرابلس بتاريخ ١٥ شعبان ١٣٩٢ هـ ، الموافق ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ م .

وبعد الاطلاع على قرار القيادة السياسية الموحدة رقم (١) الصادر بتاريخ ١٥ من شعبان سنة ١٣٩٢ هـ ، الموافق ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ م .

وعلى القرار رقم (٢) الصادر بتاريخ ١٥ من شعبان سنة ١٣٩٢ هـ ، الموافق ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ م .

وعلى القرار رقم (٧) الصادر بتاريخ ٥ من ذي الحجة سنة ١٣٩٢ هـ ، الموافق ١٠ من يناير سنة ١٩٧٣ م .

وبعد الاطلاع على ما قدمته لجنة الاشراف ومتابعة لجان الوحدة ، وما انتهت اليه اللجان من تقارير وتوصيات ومشروعات قوانين .

وتأكيدا لأمل الوحدة ، وهو مستقبل الأمة العربية وقدرها ومصيرها ، وتقديرا للمسيرة الوحدوية وهي الخط والاتجاه والطريق ، وحرصا على الأمل والمسيرة في اتجاههما معا ، اتفق الرئيسان أنور السادات ومعمر القذافي في اجتماعاتهما بتاريخ أول شعبان ١٣٩٣ هـ ، الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٧٣ م ، على القرارات التنفيذية الوحدوية التالية :

« تقرر »

المادة الأولى : تتحمل القيادة السياسية الموحدة ، المشكلة من رئيس جمهورية مصر العربية ، ورئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية مسئوليتها عن قيام دولة الوحدة وتواصل ممارسة اختصاصاتها حتى اتمام بناء الدولة .

المادة الثانية : يتم يوم الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ تكوين جمعية تأسيسية تشكل بقرار من القيادة السياسية الموحدة على النحو التالي :

[illegible]

أ ـ خمسون عضوا من بين أعضاء مجلس الشعب في جمهورية مصر العربية .

ب ـ خمسون عضوا منتخبا من مجالس الشعب في الجمهورية العربية الليبية ، وهذا القرار يصدره مجلس قيادة الثورة ، وتنتهي مهمة هذه الجمعية فور ظهور نتيجة الاستفتاء .

المادة الثالثة : تبدأ الجمعية التأسيسية عملها عقب تشكيلها ، وتختص بما يلي :

أ ـ وضع دستور دولة الوحدة .

ب ـ تقديم شخص رئيس الجمهورية للاستفتاء عليه .

المادة الرابعة : يجرى بعد ذلك الاستفتاء الشعبي في كل من البلدين على دستور دولة الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

المادة الخامسة : يتم بقرار من القيادة السياسية الموحدة اصدار الدينار العربي (الحسابي) اعتبارا من الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ .

المادة السادسة : يتم اعتبارا من الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وبقرار من القيادة السياسية الموحدة اعلان انشاء منطقة اقتصادية حرة على جانبي الحدود في كل من مصر وليبيا .

المادة السابعة : يتم يوم الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وبقرار من القيادة السياسية الموحدة ، تبادل وزيرين مقيمين أحدهما في القاهرة والآخر في طرابلس ، لمتابعة قيام الوحدة بين البلدين .

المادة الثامنة : يشكل يوم الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وبقرار من القيادة السياسية الموحدة ، مجلس أعلى للتخطيط من رئيسي الحكومتين ووزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط ، والوزيرين المقيمين ، ومن أمين عام تعينه القيادة السياسية الموحدة .

المادة التاسعة : تحال الى القيادة السياسية الموحدة مشروعات القوانين التي فرغت من دراستها لجان الوحدة ، لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاستكمال دراستها واصدارها .

المادة العاشرة : تنتهي أعمال لجان الوحدة الحالية ، وتشكل أمانة فنية من عناصر على مستوى عال من كلا الجمهوريتين لمعاونة كل من المجلس الأعلى للتخطيط والجمعية التأسيسية في اعداد الدراسات واجراء الاتصالات وعرض الموضوعات ومتابعتها ، وتحال اليها مشروعات القوانين الجديدة لعرضها على القيادة السياسية من أجل اجراءات اصدارها .

المادة الحادية عشرة : تنتهي أعمال مجلس التخطيط ، كما تنتهي أعمال الأمانة الفنية المشار اليها في المادة السابقة ، وكذلك مهمة الوزيرين المقيمين في كل من القاهرة وطرابلس ، فور اعلان نتيجة الاستفتاء .

المادة الثانية عشرة : على الجهات المختصة في كل من البلدين تنفيذ هذا القرار .

المادة الثالثة عشرة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية لكل من البلدين ، ويعمل به من تاريخ اصداره .

— ٣ —

قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن المجلس الأعلى للمشروعات الفنية في مجال الطاقة النووية والالكترونات .
٣١ أغسطس ١٩٧٣

مادة ١ :

ينشأ مجلس أعلى يسمى « المجلس الأعلى للمشروعات الفنية في مجال الطاقة النووية والالكترونيات » تكون له الشخصية المعنوية ، وذمة مالية مستقلة ، ويكون مقر المجلس بمدينة « القاهرة » ويجوز له أن يعقد اجتماعاته في أي مكان آخر في الاقليمين بقرار منه .

مادة ٢ :

يشكل المجلس على مستوى عال من خمسة أعضاء من كل من الاقليمين ، يختارهم رئيس الدولة ، وأمين عام متفرغ يتم تعيينه وتحديد مرتبانه باتفاق رئيس الدولتين ، ويختار المجلس من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس ، ويراعى تمثيل الاقليمين في هذين المنصبين .

وللمجلس أن يستعين في أداء مهامه بلجنة استشارية يتم اختيار أعضائها من ذوي الخبرة ويصدر بتشكيلها قرار من المجلس .

مادة ٣ :

للمجلس حق التعاقد مع الغير سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو دولا أو مؤسسات دولية كما يكون له حق التقاضي ويمثله أمين عام المجلس .

مادة ٤ :

الغرض من انشاء المجلس تخطيط وتمويل وتنفيذ وادارة المشروعات الآتية :

١ ـ المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية .

٢ ـ شبكة كهربائية موحدة بين الاقليمين .

٣ ـ مفاعلات نووية لازالة ملوحة

المياه .

٤ ـ الكشف عن المواد الخامية ونتائجها .

٥ ـ معهد تكنولوجي للالكترونيات .

مادة ٥ :

يكون للمجلس ميزانية مستقلة يسهم فيها الاقليمان مناصفة ولا يجوز لاي منهما التنازل عن نصيبه او التصرف فيه بأى وجه لطرف ثالث .

مادة ٦ :

المجلس هو السلطة العليا المسئولة عن تنفيذ المشروعات المبينة بالمادة (٤) وادارتها وله في سبيل ذلك أوسع السلطات واتخاذ كافة التصرفات لتحقيق اغراضه . وعلى الاخص :

١ ـ وضع خطة الانفاق العامة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات لاعتمادها من الجهات المختصة في الاقليمين . كما يضع ميزانية الانفاق السنوية .

٢ ـ وضع الميزانيات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ، واعتماد ميزانيات الجهات التي ينشئها .

٣ ـ ابرام العقود الرئيسية لتنفيذ هذه المشروعات . وللمجلس ان يفوض رئيسه او عضوا او اكثر من اعضائه في بعض اختصاصاته .

مادة ٧ :

للمجلس ان ينشىء من الهيئات والمؤسسات والشركات والاجهزة الفنية ما يراه كفيلا بتنفيذ وادارة هذه المشروعات كما له ان يعهد بالتنفيذ او الادارة الى جهات قائمة .

وتمنح الهيئات والمؤسسات والشركات التي ينشئها المجلس الشخصية المعنوية كما يكون لها ميزانية مستقلة ويتولى ادارتها مجلس ادارة يقوم بوضع الهيكل التنظيمي لها واللوائح اللازمة .

مادة ٨ :

يضع المجلس لائحته الداخلية ، ونظمه الادارية والمالية وغير ذلك من اللوائح والنظم التي تكفل تنفيذ وادارة هذه المشروعات ، كما يقوم المجلس باعتماد اللوائح الخاصة التي تضعها مجالس ادارة الجهات التي ينشئها .

مادة ٩ :

عند اعداد اللوائح والنظم المنصوص عليها في المادتين (٧) و (٨) من هذا الاتفاق للمجلس والجهات التي ينشئها عدم التقيد بالقوانين والقواعد المعمول بها في كلا الاقليمين .

كما تعفى اموال ونشاطات المجلس والجهات التي ينشئها من الخضوع للقوانين والنظم الضريبية والجمركية والنقدية ، وقيود الاستيراد والتصدير وقواعد الرقابة على الصرف المطبقة في كلا الاقليمين وذلك لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق .

مادة ١٠ :

تكون الارباح والخسائر الناتجة عن تنفيذ المشروعات الواردة في المادة (٤) مناصفة بين الاقليمين .

مادة ١١ :

تطبق احكام هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه . ويسرى بصفة نهائية ، بعد اتخاذ الاجراءات الدستورية المعمول بها في الاقليمين .

صدر في ٣ من شعبان سنة ١٣٩٣ هـ

الموافق ٣١ من اغسطس سنة ١٩٧٣ م

— ٤ —

قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن انشاء المنطقة الاقتصادية الحرة .
٣١ اغسطس ١٩٧٣

المادة الاولى : يتم انشاء منطقة اقتصادية حرة على جانبي الحدود في كل من مصر والجمهورية العربية الليبية بين طبرق ومرسى مطروح وستصدر القرارات التنفيذية المتعلقة بذلك .

المادة الثانية : يقوم المجلس الاعلى للتخطيط بتعيين هيئة تشرف على ادارة المنطقة الحرة تكون مسئولة عن تنفيذ المشروعات الكفيلة بحسن سير وتحقيق الاغراض التي من اجلها انشئت وللهيئة في سبيل ذلك أوسع السلطات واتخاذ كافة التصرفات وعلى الاخص :

١ ـ وضع خطة الانفاق العامة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات لاعتمادها من الجهات المختصة في الاقليمين كما تضع ميزانية الانفاق السنوية وفقا لخطة الانفاق العامة .

٢ ـ وضع الميزانيات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات واعتماد ميزانيات الجهات التي تنشئها .

٣ ـ ابرام العقود الرئيسية لتنفيذ هذه المشروعات .

وللهيئة ان تفوض رئيسها او عضوا او اكثر من اعضائها في بعض اختصاصاتها او ان تعهد الى اى منهم القيام بمهمة محددة كما لها ان تفوض في ذلك ايا من الجهات التي تنشئها .

المادة الثالثة : للهيئة ان تنشىء من المؤسسات والشركات والاجهزة الفنية ما تراه كفيلا بتنفيذ وادارة هذه المشروعات كما لها ان تعهد بالتنفيذ او الادارة الى جهات قائمة فعلا .

وتمنح المؤسسات والشركات التي تنشئها الهيئة الشخصية المعنوية كما يكون لها ميزانية مستقلة ويتولى ادارتها مجلس ادارة يقوم بوضع الهيكل التنظيمي لها واللوائح اللازمة لسير العمل فيها على ان تعتمد هذه اللوائح من المجلس الاعلى للتخطيط .

المادة الرابعة : تضع الهيئة لائحتها الداخلية ونظمها الادارية والمالية وغير ذلك من اللوائح والنظم التي تكفل تنفيذ وادارة المشروعات كما تقوم الهيئة باعتماد اللوائح الخاصة التي تضعها مجالس ادارة الجهات التي تنشئها .

المادة الخامسة : عند اعداد اللوائح والنظم المنصوص عليها في المادتين الثالثة والرابعة من هذا القرار للهيئة وللجهات التي تنشئها عدم التقيد بالقوانين والقواعد المعمول بها في كلا الاقليمين .

كما تعفى اموال ونشاطات الهيئة والجهات التي تنشئها من الخضوع للقوانين والنظم الجمركية والنقدية وقيود الاستيراد والتصدير وقواعد الرقابة على الصرف المطبقة في كلا الاقليمين وذلك الى حين ظهور نتيجة الاستفتاء .

كما تمنح الهيئة والجهات التي تنشئها كافة التسهيلات اللازمة لذلك .

المادة السادسة : تكون الارباح والخسائر الناتجة عن تنفيذ المشروعات مناصفة بين الاقليمين .

المادة السابعة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بكل من الاقليمين ويعمل به من تاريخ اصداره .

— ٥ —

قرار القيادة السياسية الموحدة في شأن الدينار العربي (الحسابي) .
٣١ اغسطس ١٩٧٣

المادة الاولى : تجرى المدفوعات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية بوحدة حسابية تسمى الدينار العربي عن طريق حساب يفتح لدى كل من المصرف المركزي في مصر ومصرف ليبيا المركزي .

المادة الثانية : يمنح المصرف المركزي المصري ومصرف ليبيا المركزي كل منهما الاخر حدا للتسهيلات يتم الاتفاق عليه فيما بينهما بما ييسر تنفيذ وانسياب المدفوعات بين البلدين .

المادة الثالثة : يتم عن طريق الحساب المشار اليه في المادة الاولى اجراء المدفوعات التالية :

أ ـ المدفوعات المنظورة المتعلقة

بالتبادل التجارى بين البلدين .

ب - المدفوعات غير المنظورة المتعلقة بنفقات السفر والسياحة والمصروفات ونفقات المهن الحرة ، وكذا المدفوعات الجارية الاخرى .

ج - التحويلات الرأسمالية المتعلقة بانتقال رؤوس الاموال العامة والخاصة بين البلدين لاغراض الاستثمار المباشر .

المادة الرابعة : يتم احتساب سعر صرف الدينار العربى الحسابى على اساس السعر المشتق مما يساويه كل من الجنيه المصرى والدينار الليبى من وحدات حقوق السحب الخاصة .

ويبلغ الدينار العربى الحسابى وفقا لهذا الاساس ١٧٢٨ر١٣٢ قرش مصرى كما يعادل دينارا ليبيا واحدا .

ويطبق هذا السعر فى جمهورية مصر العربية على المدفوعات المتعلقة بالتبادل التجارى والتحويلات الرأسمالية والمدفوعات غير المنظورة باستثناء المدفوعات الخاصة بالسياحة ومدخرات المصريين العاملين بالجمهورية العربية الليبية فيما يجاوز النسب المقرر تحويلها بالاسعار الرسمية والتى تتمتع بالاسعار التشجيعية المقررة .

المادة الخامسة : يتعين أن تتم المدفوعات بين البلدين بالدينار العربى الحسابى عن طريق المصارف المعتمدة فى كلا البلدين وتجرى هذه المدفوعات سواء باوراق دفع أو بصكوك مصرفية أو اعتمادات مستندية أو غير ذلك من وسائل الدفع المتعارف عليها .

المادة السادسة : تتم تسوية رصيد الحساب المفتوح بالدينار العربى الحسابى كل ثلاثة شهور ويقوم المصرف المدين بتسديد الرصيد للمصرف الدائن خلال اسبوع من نهاية الفترة المذكورة بالجنيه الاسترلينى أو بالدولار كطلب الجانب الدائن .

المادة السابعة : عند تسديد رصيد الحساب المذكور يتم احتسابه بالجنيه الاسترلينى أو بالدولار الامريكى على اساس ما يحويه كل من الدينار الحسابى وأى من العملتين المذكورتين من وحدات حقوق السحب الخاصة .

المادة الثامنة : يستمر صرف البدل النقدى المقرر للسياحة وفقا للنظم المعمول بها حاليا فى كلا البلدين .

المادة التاسعة : يتم الاتفاق بين المصرف المركزى المصرى ومصرف ليبيا المركزى على الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ ما تقدم .

المادة العاشرة : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية لكل من البلدين ويعمل به من تاريخ اصداره .

— ٦ —

قرار القيادة السياسية الموحدة فى شان تشكيل الجمعية التاسيسية لوضع دستور دولة الوحدة وترشيح رئيسها

٢ سبتمبر ١٩٧٣

بعد الاطلاع على قرار القيادة السياسية الموحدة رقم ١ الصادر بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٩٢ هجرية الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ ميلادية بشان تشكيل اللجان المشتركة لدراسة ووضع الانظمة لقيام الوحدة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية .

وعلى قرار القيادة السياسية الموحدة رقم ٩ فى شان الاعلان الدستورى للوحدة بين مصر والجمهورية العربية الليبية الصادر بتاريخ اول شعبان ١٣٩٣ هجرية الموافق ٢٩ اغسطس ١٩٧٣ ميلادية .

وتنفيذا لما ورد فى المادة الثانية من القرار رقم ٩ المشار اليه تقرر :

المادة الاولى :

يعين عضوا بالجمعية التاسيسية المنصوص عليها فى المادة الثانية من قرار القيادة السياسية الموحدة رقم ٩ المشار اليه .

(ا) كل من اعضاء مجلس الشعب فى جمهورية مصر العربية الواردة اسماؤهم بالملحق (ا) .

(ب) كل من الاعضاء المنتخبين من اللجان الشعبية بالجمهورية العربية الليبية الواردة اسماؤهم بالملحق (ب) .

المادة الثانية :

تبدأ الجمعية التاسيسية فى ممارسة عملها عقب تشكيلها وتختص بما يلى :

(ا) وضع دستور دولة الوحدة .

(ب) تقديم شخص رئيس الجمهورية للاستفتاء عليه .

المادة الثالثة : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية لكل من البلدين ويعمل به من تاريخ اصداره .

تشكيل الجمعية التاسيسية

الاعضاء المصريون فى الجمعية التاسيسية : السادة ابراهيم احمد عبده - ابراهيم على القاضى - ابراهيم محمد الشناوى - ابو بكر حمد الباسل - انور السالم الشماع - ايهاب مقلد - دكتور احمد ابو اسماعيل - احمد فؤاد شتيه - احمد محمود يونس - احمد وفيق القاياتى - دكتور سيد على السيد - المأمون صالح مشالى - د . جمال الدين العطيفى - جميل جورجى بشاى - حمدى دسوقى - حلمى عطى زرارة - راغب حنا - زكريا لطفى جمعه - زهرة رجب - سيد زكى عبد الهادى - شاذلى توفيق - صلاح الطاروطى - صلاح عبد العزيز بدوى - عبد الحليم سليمان الجندى - عبد الحميد احمد عبد العظيم - عبد الرحمن توفيق خشبة - عبد المنصف بدوى حزين - عطا سليم - على على الشريطى - عمر عز الدين ابو سنيت - فتح الله القطان - فوزى العمدة - فايده كامل - كمال الدين الشاذلى - محب رمزى استينو - كريمة العروسى - محمد محمد دياب - محمد خليل حافظ - محمد دسوقى الجزار - محمد رشوان محمود - محمد عبد المجيد العشرى - محمد عبد الحميد المراكبى - محمد فتحى فوده - محمد مهدى شومان - محمود ابو وافية - محمود محمد عبد الرحمن مختار هانى - مصطفى رضوان - دكتورة ليلى تكلا - نصر عبد الغفور .

ممثلو اللجان الشعبية فى الجمعية التاسيسية الاخوة : جلود عريبى - على مبروك الطيف - العريبى مسعود - فرج بلها - احمد ابراهيم الفقيه - مفتاح عزوزة - بشير عبد القادر الخطوف - عمر شلبك - محمود بمادى - الصديق ابو سنيه - محمد على الطروق - صديقه عريبى - فوزية الفيتورى - ثريا الغريانى - الحاج على الفيتى - دكتور عمر ابو حمده - عبد الحميد عبدالله ابو عيسى - فوزى عبد الله الصقر - على بركه - عبد الكريم عميته - سعيد محمد الابيض - محمد السنوسى زيدان - محمد احمد ابو قاسم - على محمد الفالوقى - خليفه التليس الصغير - عبد المجيد الزغبانى - محمد احميش - ابراهيم القطوس - الشيخ عبد الله جوان - الهادى محمد عبد القادر - حسين سعد ابو حلاله - السنوسى النجار - عبد الكريم مفتاح فنونى - رمضان سالم عبد المولى - بشير احمد العالم - الدكتور محمد ضفيم - سالم الشيبانى - احمد بشير الشريف - الطيب محمد بدر - جمعه على التمام - رمضان مسعود شريحه - احمد شوقى الهاشمى - على عثمان ابو الخير - مرسال سليمان - سعد حفيظه العرفى - ابراهيم زكى دنون - بشير احمد محمد - المبروك عون ابراهيم - الطاهر الصغير ابو راوى - صالح الفيتورى الاطرش .



■ كتب السيد احمد محمود حسين – المعيد بكلية الطب البيطرى – القاهرة :

يسهم باب « مكتبة السياسة الدولية » بالدور الكبير فى تعريف القارىء بأهم المؤلفات السياسية لكبار الكتاب فى العلاقات السياسية الدولية – ولقد قرأت باهتمام ملخص ما كتب عن كتابى « العصب الحكومى » و « تحليل العلاقات الدولية » ، لكارل ديتيش – فى عدد يناير ١٩٧٢ ، يوليو ١٠٧٣ وفى تقديم الكتاب لا يكتب عادة الا اسم الكتاب .. واسم المؤلف وسنة الصدور – ويودى أن أقترح اضافة الناشر، وهل الكتاب مترجم أو لم يترجم – حتى يمكن الحصول عليه دون عناء . وبذلك تكون الاستفادة تامة من هذا الباب .

■ كتب الدكتور احمد البار – اليمن :

أفيدكم باننى من أبناء اليمن وقد حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة باريس تخصص ادارة دولية وقد كان موضوع رسالتى التى أشرف عليها العميد كلود ألبير كوليار : « السوق العربية المشتركة » .

واعتقد انكم على علم بأن مقالات كثيرة ودراسات وفيرة قد تطرقت بالبحث فى السوق العربية المشتركة منها الدراسات الاقتصادية والقانونية والادارية . ورغم أن دراستى قد حوت جانبا من هذه الدراسات ، الا أن جوانب أخرى لم يتطرق اليها البحث – حسب معرفتى – قد عالجتها فى دراستى ومنها على سبيل المثال معالجة مجلس الوحدة الاقتصادية كمنظمة دولية . فدستور مجلس الوحدة كما تعلمون لم يشر الى تمتع المجلس بشخصية قانونية دولية ولم ينص على امكانية المجلس اقامة علاقات اقتصادية مع الدول الاخرى أو المنظمات العربية منها والدولية وبالتالى سلطة ابرام اتفاقيات دولية . بالاضافة الى ذلك فان دراستى قد عالجت جوانب أخرى وان كانت قد بحثت من قبل الا انها اتخذت طابعا جديدا علميا يسرته لى ابحاثى فى السوق الاوروبية المشتركة حيث قمت بدورة تدريبية خلال عام ١٩٧٢ .

ويسرنى أن أبعث اليكم بنسخة من دراستى لاعرض عليكم الجزء الخاص بمعالجة الوحدة الاقتصادية فى مجال القانون الدولى بغية نشره فى مجلتكم العلمية « السياسة الدولية » .

■ نشكر الاستاذ الدكتور احمد البار ونحن فى انتظار دراسته ■

■ كتب السيد ماهر جميل رشان – الموصل – العراق :

استكمل دراستى فى قسم العلوم السياسية بجامعة بغداد .

وابعث برسالتى اليكم تعبيرا عن مجلة السياسة الدولية . ويؤسفنى القول أن المجلة تصل لمدينة الموصل متأخرة عن موعدها بأيام عديدة كما أنها تصل بأعداد قليلة ولذا فانها تنفد من السوق بعد قليل . وقد علمت بصدور المجلد السنوى لعام ١٩٧٢ . ولذا رجاء التكرم بافادتى عن كيفية الاشتراك بالمجلة وكيفية الحصول على المجلد السنوى .

■ بعث اليكم قسم الاشتراكات بمؤسسة الاهرام برسالة خاصة ردا على خطابكم ■

ردود خاصة :

– الى السيد ياسين احمد العباسى – السيب العراق – وصلنا خطابك متأخرا وانتظر الاجابة على اسئلتك بالعدد القادم .

– الى السيد عطية صباح رسم – بنغازى – ليبيا : اشكرك على مشاعرك الطيبة وقد بعث اليكم قسم الاشتراكات بمؤسسة الاهرام برسالة خاصة ردا على استفساركم .

– الى السيد محمد على السائح ليبيا : صدر العدد الاول من مجلة السياسة الدولية فى اول يوليو عام ١٩٦٥ وانتظر الرد على كيفية الاشتراك من قسم الاشتراكات بالاهرام .